منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب

الجغرافية السياسية

الدكتور
محمد الحمادي
أستاذ في قسم الجغرافية

الدكتور
علي عبد الله الجباوي
أستاذ في قسم الجغرافية

الدكتور
عبد الرؤوف رهبان
أستاذ في قسم الجغرافية

جامعة دمشق

١٤٢٨ - ١٤٢٩هـ
٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ م

الجغرافية السياسية

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

منشورات جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الجغرافية السياسية

الدكتور	الدكتور	الدكتور
محمد الحمادي	علي عبدالله جباوي	عبدالرؤوف رهبان
أستاذ في قسم الجغرافية	أستاذ في قسم الجغرافية	أستاذ مساعد في قسم الجغرافية

جامعة دمشق

١٤٢٦ - ١٤٢٧
٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفهرس

الفهرس ٥
المقدمة ٩
الفصل الأول: الجغرافية السياسية والجيوبولتيك. ١١
مفهوم الجغرافية السياسية. ١٣
مفهوم الجيوبوليتيك. ٢٨
مجالات الجغرافية السياسية. ٤١
علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى. ٥٠
الفصل الثاني: الكشوف الجغرافية ودورها في تطور الجغرافية السياسية...٥٩
الكشوف الجغرافية وظهور الاستعمار. ٦١
الاستعمار والمشكلات السياسية. ٧٢
الاستعمار الأوربي وتأثيراته في السياسة العالمية. ٧٧
ملخص لتطور الكشوف الجغرافية. ٧٩
الفصل الثالث. مدارس الفكر الجغرافي السياسي و الجيوبولتيكي.....٨٩
تقديم. ٩١
منظور الجغرافية السياسية ومدارسها. ٩٦
المدرسة الألمانية (الجيوبولتيك النازي). ١٠٣
المدرسة البريطانية (سيادة القوة الأعظم برياً). ١١٣
التأثير السويدي في الجغرافية السياسية. ١٢٤
المدرسة الفرنسية. ١٢٥
أسس الجيوبولتيك الفرنسي الحديث. ١٣٠

الأقاليم الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية. ١٣٣
الجيوبولتيك الأمريكي (نظرية القوى البحرية). ١٣٨
الجيوبولتيك السوفيتي (نظرية القوى الجوية). ١٥٤
الفصل الرابع: الدولة وعناصر القوة فيها.....١٦٩
الآراء التي تعالج مفهوم الدولة. ١٧١
العوامل المؤثرة في قوة الدولة. ١٨٠
١ . العوامل طبيعية. ١٨٠
٢ . العوامل الاقتصادية. ٢٠٦
٣ . العوامل البشرية. ٢١٠
الفصل الخامس: جغرافية الحدود السياسية.....٢٢٣
المفهوم والنشأة. ٢٢٥
التخوم والحدود السياسية. ٢٢٧
التخوم السياسية. ٢٢٩
الحدود السياسية الخطية ومعايير تخطيطها. ٢٣١
وظائف الحدود السياسية. ٢٣٤
تصنيف الحدود السياسية. ٢٤١
النزاعات الحدودية. ٢٧٧
الفصل السادس: الجغرافية السياسية للوطن العربي. ٢٨٣
المزايا الطبيعية والاستراتيجية للأرض العربية.....٢٨٨
دور الثروة البشرية في بناء الدولة العربية الواحدة.....٣٠٢
الظروف الطبيعية والبشرية للاقتصاد العربي.....٣١١
الواقع السياسي للوطن العربي.....٣١٤
حدود الوطن العربي مواصفاتها ومشكلاتها.....٣٢٠

الفصل السابع: التكتل السياسي والاقتصادي العالمي. ٣٣١
التكتلات السياسية والاقتصادية العالمية.....٣٣٣
الأحلاف العسكرية. ٣٥٠
المنظمات والمؤسسات الدولية. ٣٧٥
الفصل الثامن: جيوبولتيك العولمة. ٣٨٧
تعريف العولمة. ٣٩٠
مراحل تطور العولمة. ٣٩٧
جوانب العولمة. ٤٠٠
أدوات العولمة وآلياتها. ٤٠٩
العولمة والنظام العالمي الجديد. ٤٢٥
العولمة والشرق أوسطية. ٤٢٩
الفصل التاسع: فلسطين في الجغرافية السياسية. ٤٤٣
توطئة تاريخية وجغرافية عن فلسطين. ٤٤٥
أهمية فلسطين الاستراتيجية. ٤٥٤
الموارد المعدنية بفلسطين وأهميتها الاستراتيجية. ٤٧٦
مكانة فلسطين في الاستراتيجية الدولية. ٤٨٣
قاموس المصطلحات الأجنبية. ٤٩١
فهرس الجداول. ٤٩٥
فهرس الأشكال. ٤٩٦
المراجع العربية. ٤٩٧
المراجع الأجنبية. ٥٠٣

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

المقدمة

تعد الجغرافية السياسية العلم الأحدث والأكثر أهمية بين العلوم الإنسانية، و أكثرها تعقيداً وشمولية، حيث التشابك والتأثير المتبادل للعناصر الأساسية، التي تشكل مكونات ذلك العلم، فالزمان والمكان والإنسان هي الأرضية التي يقوم عليها بنيان هذا العلم السياسي ذي الصبغة الجغرافية. فمنذ نهاية القرن السابع عشر أخذت السياسة الدولية تعتمد في منهجيتها على العوامل الجغرافية المتنوعة، والتي من أهمها العوامل الطبيعية والبشرية والاقتصادية، ضلاً عن العوامل الاجتماعية.

يعد الكاردينال (ريشيليو) أول من ربط السياسة بالعوامل الجغرافية، من خلال فكرة الحدود الطبيعية بين الدول. وقد تعمق هذا التوجه فيما بعد على يد المارشال (فوبان) الذي اعتمد كثيراً في دراساته المعمقة على معطيات الجغرافية الإقليمية، وخاصة في إظهاره العوامل الجغرافية المتغيرة، والتي كانت مجهولة حتى ذلك الوقت: كالإمكانات الخاصة لمختلف الشعوب، و الإمكانات التي يمكن استثمارها من المصادر الطبيعية والتي وضعها في المقام الأول من الثروات، إضافة إلى إبرازه أهمية دور التغيرات ، التي يمكن أن تحدثها أعمال الإنسان في الحالة الطبيعية للأشياء من خلال البعدين الزماني والمكاني.[١]

وفي القرن الثامن عشر أخذت الجغرافية الطابع العلمي المنظم وأصبحت تتردد على الألسن كافة ، وفي جميع المناقشات، في الوقت الذي أصبحت فيه السياسة من أهم وأبرز المواضيع التي تستثير العواطف القومية عند الشعوب الأوربية. وقد حفز ذلك القادة السياسيين على تطبيق القوانين الطبيعية على العلاقات بين الجغرافية والسياسة، التي أضحت بدورها القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها شرح كل شيء يحدث بين الدول من صدامات مسلحة، أو تحالفات سياسية تهدف إلى تحقيق مكاسب اقتصادية على حساب الآخرين. وفي القرن التاسع عشر أخذ التطور

١- بيير سيكرييه: الجغرافية السياسية والجغرافية الاستراتيجية، ترجمة أحمد عبدالكريم، دار الأهالي، دمشق، ١٩٨٨. ص١٧- ١٨.

الصناعي يغير وجه العالم مادياً وثقافياً واحتل الاقتصاد المكان الأول من اهتمامات السياسة، و رغم تقدم العلوم ظلت هناك حقيقة ثابتة تفرض نفسها على الإنسان كما يقول بيير سيكرييه ألا وهي " أن كل التطورات والأحداث تقع على الأرض وترتبط بها حتى عندما تغيرها ". فقد أصبحت السياسة والاقتصاد والتنظيم الاجتماعي تعتمد على منهجية المعطيات الجغرافية لإلقاء الضوء على أصولها واتجاهاتها.

لقد ولد برعم الجغرافية السياسية كثمرة تلاقح بناء بين كل من علم السياسة الذي يبحث في الدولة وكل ماله صلة بها، وبين علم الجغرافية الذي يدرس الأرض والإنسان معاً من خلال مسيرة تفاعلهما التي تقوم على التأثير المتبادل بينهما ضمن بعد زمني.

وقد جاء القرن العشرين بتناقضاته الحادة، لاسيما في النصف الثاني منه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وانقسام العالم إلى معسكرين متناقضين إيدولوجياً، وتعميق الخلاف والصراع بين هذين المعسكرين إلى أن انتهى هذا الصراع في نهاية ثمانينات القرن الماضي، بسقوط المعسكر الاشتراكي الشرقي، وتأكيد سيادة المعسكر الرأسمالي الغربي، وقد ظهرت خلال هذه الفترة الكثير من المفاهيم في السياسة الدولية وكان لابد للجغرافية السياسية أن تساير هذه التطورات وأن تسهم بدورها في دراسة وتحليل هذه المفاهيم.

لقد حاولنا في هذا الكتاب أن نرصد كل هذه التطورات التي حدثت على الساحة الدولية، وقد وضعناه ليغطي مفردات مقرر الجغرافية السياسية لطلاب السنة الثالثة في قسم الجغرافية ونرجو أن نكون قد وفقنا في تحقيق هذا الهدف، وان نكون قد أسهمنا برفد المكتبة العربية بما هو مفيد والله من وراء القصد.

دمشق في ١/ ١/٢٠٠٧

المؤلفون

أ.د. محمد عبدالحميد الحمادي أ.د. علي عبدالله الجباوي أ.د. عبدالرؤوف رهبان

الفصل الأول

الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك

١ . مفهوم الجغرافية السياسية

٢ . مفهوم الجيوبوليتيك

٣ . مجالات الجغرافية السياسية

٤ . علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك
Political Geography & Geopolitics

مفهوم الجغرافية السياسية:

تعد الجغرافية السياسية العلم الأحدث والأكثر أهمية بين العلوم الإنسانية، إذ تبحث العلاقات السياسية بين الدول من جهة، وبين البيئات الطبيعية التي تكون بعناصرها الطبيعية الأمداء الجغرافية، التي تقع فيها تلك الدول، وقد نشأ هذا البرعم الجغرافي السياسي منتصف القرن التاسع عشر، نتيجة تلاقح بنّاء بين كل من علم الجغرافية، الذي يبحث في الأرض والإنسان معاً، من خلال مسيرة التفاعل التي تقوم بينهما على التأثر والتأثير المتبادل فيما بينهما ضمن بعد زمني، وبين علم السياسة الذي يهتم بحكم الدولة، وبعلاقاتها مع الدول الأخرى.

وتهدف الجغرافية السياسية في دراستها للدولة، بأن تكون قوية منيعة على الغير، فاعلة في الأحداث السياسية الجارية على خشبة المسرح الدولي لا منفعلة معها. وإن وصول الدولة إلى مبتغاها هذا[1]، لا يتحقق إلا من خلال قيام سلطة وطنية تجسد بعلاقاتها السياسية مع مواطنيها، داخل الرقعة السياسية التي تبسط نفوذها على كامل مساحتها، ومع بقية الدول خارج نطاقها الجغرافي، طموحات هؤلاء المواطنين الذين انبثقت من بينهم تلك السلطة التي أولوها ثقتهم، ومنحوها طاعتهم، من أجل استغلال أمثل لكافة العناصر الجغرافية التي يتكون منها قوامها الجغرافي الذي تقوم عليه تلك الدولة.

ويرجع نشوء مصطلح – الجغرافية السياسية – إلى الفيلسوف (كانت Kant) (١٧٢٤ – ١٨٢٧)، الذي يعد أباً للجغرافية السياسية، إذ كان يدلي بأسس الجغرافية السياسية في محاضراته في الجغرافية الطبيعية كافة، وقد وجدت أفكار (كانت) في الجغرافية السياسية آذاناً صاغية عند كل من الجغرافيين: كارل ريتر

---

١ – علي عبد الله الجباوي: الجغرافية السياسية (الجيوغراسيا)، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٠،ص٥.

(١٧٧٩ – ١٨٥٩) و فريـــدريك راتـــزل (١٨٤٤ – ١٩٠٤)، حيـــث تتلمـــذ هـــذان الجغرافيـان علـى أفكـار – كانـت – الجغرافيـة ذات الصـبغة السياسـية، والتـي تلقـي الضـوء علـى العلاقـة القائمـة بـين الأرض والدولـة ضـمن حـدودها السياسية، وقـد عـدّ راتزل في كتابه الجغرافية السياسية، وفي مقالته، قوانين نمو الدول السبع:

. أن العوامل الجغرافية هي التي تتحكم في تكوين الدولة ونموها.

. أن حدود الدولة قابلة للزحزحة والنمو، حتى تبلغ حدودها الطبيعية ثم تتعداها.

ويكون راتزل بهذا المفهوم عن دور الجغرافية في عالم السياسة قد أرسى دعائم نشوء الجغرافيـة السياسـية فـي أوروبـا الغربيـة، وسـنتعرض لآراء – راتـزل – فـي الدولـة وتوسعها الحيوي بالقوة على حساب الغير في مكان آخر من هذا الفصل.

إن هنـاك مفـاهيم مختلفـة حـول الجغرافيـة السياسـية، كعلـم تكمـن وظيفتـه فـي تحليل العناصر الجغرافية المتعددة، التي يتكون منها جسم الدولـة، وصولاً إلى معرفة ماهيـة كـل عنصـر، ودوره فـي زيـادة قوتهـا، بسـبب تبـاين آراء الجغـرافيين فـي أهميـة العامل الجغرافي في تأمين مبدأ القوة للدولة.

وبمـا أن الـدول فـي نشـأتها وفـي تبـاين أشـكالها ومضـامينها، كـان الإنسـان قـد أوجـدها عبـر مسـيرة تاريخـه الثقـافي، فالدولـة بنظرنـا تشـكل أحـد النشـاطات الثقافيـة تاريخيـاً كحصـيلة لـذلك التفاعـل القـائم بـين الإنسـان مـن جهـة، وبـين الطبيعـة مـن جهة ثانية.

ومما سبق من الصعوبة بمكان إعطاء الجغرافية السياسية مفهوماً محدداً في الفكر الجغرافي السياسي، وهذا ما جعل مفهوم الجغرافية السياسية متبايناً من باحث إلى آخر. ومن هذه المفاهيم:

أولاً– المفاهيم التي تعطي للعامل الجغرافي أهمية خاصة في الفكر الجغرافي السياسي:

مفهوم الجغرافية السياسية عند فان فالكنبرغ:

يركز – فان فالكنبرغ – على العامل الجغرافي الذي تقوم عليه الدولة، لأن الظواهر الطبيعية بنظره هي التي تحدد قوة الدولة، وتحدد علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى على المسرح السياسي الدولي، حيث يقول في ذلك: «إن الجغرافية السياسية هي العلم أو الحقل الذي يدرس الوحدات السياسية ومدى تطورها من وجهة النظر الجغرافية»[١].

مفهوم الجغرافية السياسية عند كريسي Kressy:

يتفق كريسي مع فان فالكنبرغ في أن العناصر الطبيعية التي تتكون منها الدولة هي الأرضية التي يجب أن تقوم عليها سياسة الدولة في الداخل والخارج: «هي تطبيق المبادئ الجغرافية على المشكلات السياسية الخارجية منها والداخلية، فهي تبحث بذلك في الحقائق المتعلقة بكل من: الموقع – المساحة – الحدود، والتماسك والتجانس الداخلي من حيث علاقاتها برخاء الأمم ورفاهيتها»[٢].

مفهوم الجغرافية السياسية عند محمد متولي – محمود أبو العلا:

يولي كل منهما في كتابيهما الجغرافية السياسية، أهمية خاصة للعوامل الجغرافية، «أن الجغرافية السياسية: هي جغرافية الدول، أو الوحدات السياسية، ومهمتها دراسة كل دولة من دول العالم، كوحدة قائمة بذاتها، ولها كيانها الخاص، ولها صفاتها المميزة، وهي تدرس المقومات المختلفة التي يتوقف عليها نهوض الدولة وتقدمها، وتفسير العلاقات القائمة بينها وبين الدول الأخرى على أساس جغرافي»[٣].

مفهوم الجغرافية السياسية عند د. عبد الرزاق عباس حسين:

١- عبد المنعم عبدالوهاب: جغرافية العلاقات السياسية دراسة وتحليل تطبيقي لعلم الجيوبولتكس والجغرافية السياسية،مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ص١٤، عن كتاب فان فالكنبرغ: الجغرافية السياسية، نيويورك، ١٩٤٩.

٢- المرجع السابق ص: ٦-٧.

١- محمد متولي. محمود أبو العلا: الجغرافيا السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٢. ص: ٩.

إذ يحصر مفهوم الجغرافيا السياسية فقط بدراسة خواص الدولة من خلال العناصر الطبيعية والبشرية للمدى الجغرافي الذي تبسط نفوذها عليه سياسياً من خلال العرف الدولي: «إن الجغرافيا السياسية هي أحد الفروع الرئيسة من فروع الجغرافيا. تهتم بدراسة العلاقة بين العناصر الجغرافية، الطبيعية والبشرية وخصائص الدول أو المناطق المنظمة سياسياً»[١]. في حين يرى أن العلاقات السياسية الخارجية للدولة ودور العامل الجغرافي في تحديد ماهيتها هي من مجال علم المجال الحيوي (الجيوبولتيكا): «أما الجيوبولتيكا فيمكن أن ينظر إليها على أنها جغرافية العلاقات السياسية وخاصة التي تتصل بالسياسات الدولية ويركز على المقارنة والتنبؤ ويحاول الكشف عن عناصر ومتطلبات قوة الدولة، ويهتم باتجاهات سير الأحداث الدولية وربطها بالظروف الجغرافية»[٢].

مفهوم الجغرافية السياسية عند الدكتور Norman – Pounds:

يحصر الدكتور نورمان مفهوم الجغرافيا السياسية في كتابه Political-Geography، دراسة السبل التي تقود إلى حماية الدولة ورخاء سكانها من جهة، والمحافظة على الأفكار الأيديولوجية التي تتبناها في فلسفتها السياسية ككيان سياسي من جهة ثانية (الجغرافيا السياسية هي حقل أو علم يهتم

٢- عبد الرزاق عباس حسين: الجغرافيا السياسية (التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية، دار أسع، بغداد ١٩٧٦. ص٢

٣- المرجع السابق – المقدمة.

بدراسة الدولة. وإن الدولة عادة توجد لأجل القيام بدور أو عمل خاص ألا وهو حماية ورعاية كينونتها وتفكيرها الأيديولوجي الذي تتبناه وتتبع فلسفته في حياتها وتطورها. كما أنها «أي الدولة»، تعمل على أن توفر لشعبها خير ما يصبو إليه من رفاه واستقلال وحرية)[1].

ومن خلال مفهوم الدكتور Norman للجغرافية السياسية نجد أنه ينفرد عما ذكرناه بإعطائه أهمية للجانب الفكري الأيديولوجي الذي قامت عليه الدولة، وأن من يحدد دفة الحكم في سياستها الداخلية والخارجية، هو من مجال علم الجغرافيا السياسية في دراستها التحليلية المتكاملة للعناصر المكونة للدولة.

مفهوم الجغرافيا السياسية عند الدكتور مودي A.F. Moodie:

ينضم هنا الباحث بدوره إلى المدرسة الحتمية التي تولي العناصر الطبيعية أهمية خاصة في دراسة المجتمعات البشرية المنظمة تنظيماً سياسياً على مساحات محدودة من الأرض، معترف لكل منها بالسيادة المفروضة من قبل كل منها (المجتمعات المنظمة سياسياً) على مساحة الأرض العائدة لها. (الجغرافيا السياسية هي عبارة عن الأساس لتحليل العلاقات بين المجتمعات البشرية والظروف الطبيعية).

مفهوم الجغرافية السياسية عند الدكتور محمد رياض:

يرى أن مفهوم الجغرافيا السياسية يتضمن دراسة العناصر الطبيعية والبشرية داخل حدود الدولة فقط (تحلل الجغرافيا السياسية العلاقة بين الظروف الجغرافية الطبيعية والبشرية داخل الحدود) في حين يرى أن دراسة العلاقات بين الدول هي من مجال علم السياسية. (الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا).

مفهوم الجغرافيا السياسية عند دوغلاس – جاكسون Douglas- Jakson:

١- عبد المنعم عبد الوهاب : جغرافية العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص: ١١ – ١٢.

يعطي مفهوماً ضيقاً للجغرافيا السياسية لدرجة تكاد تكون مقتصرة في منهاجها في إلقاء الضوء على مشكلات الحدود وما يمكن أن ينجم عنها من خلافات سياسية بين الدول المتجاورة (الجغرافيا السياسية هي دراسة علاقة الظواهر السياسية في حقائقها التوضيحية من خلال تحليلها للحدود ومشاكلها والتنظيمات الجغرافية الناتجة من تطبيق السلطة الحكومية أو الوجود السياسي للدولة).

ثانياً- مفاهيم الجغرافية السياسية التي تعطي أهمية خاصة للعلاقات الدولية:

الدكتور لويس الكساندر L- Alexander:

يقول السيد لويس في كتابه الصادر في شيكاغو ص٣٦ Pattern World) (Political (إن الجغرافيا السياسية هي دراسة الأقاليم السياسية كظواهر موجودة على سطح الكرة الأرضية، وأن طبيعة وكينونة ومدى هذه الأقاليم السياسية مرهون بالاختلافات للظواهر السياسية الموجودة في العالم).

الدكتور س. ب. كوهن S. B. Cohen:

نجد السيد كوهن أكثر وضوحاً من سابقه بحصر مهمة الجغرافيا السياسية بدراسة العلاقات الدولية، حيث يقول: «الجغرافيا هي أسلوب خاص أو طريقة خاصة لدراسة العلاقات الدولية». علماً أن موضوع البحث في العلاقات الدولية، يكاد يكون علماً مستقلاً قد نما من فرع علم السياسة ليهتم بالعلاقات السياسية بين الدول، وعبر حدودها السياسية، لأن الدولة بنظر ميكافيللي «لا يمكنها قط أن توجد وحيدة، منفردة، وإنما تنمو مع بقية الدول، وعلى الحاكم أن يحدد سياسته ورأيه حول مصلحة دولته بالرجوع إلى البيئة القائمة بين الدول »[١]، لأن العالم الدولي كان وما يزال وسيبقى عالم مصالح يعمل بالارتباط مع بعضه بعضاً، وأن الدولة برأينا لا تتحدد ماهيتها من خلال مداها الجغرافي وأشكال حكمها فقط، وإنما إلى جانب الفهم والإلمام بمصالح

١- تريفور تيلر: العلاقات الدولية، ترجمة عبد العزيز عروس، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٥. ص٧٠

الدول الأخرى بصورة عامة، والدول التي تتنافس معها أو تتصارع معها حول مصالح تكاد تكون هامة لها بمقدار ما هي هامة لغيرها من الدول، وبخاصة المتجاورة معها، وأن الدولة أياً كان حجمها وماهيتها، ما هي إلا جزء من العالم الدولي، الذي يمثل كتلة أو كلاً لا يتجزأ. وينبع الكل الدولي غير القابل للتجزء من أن الحرب والسلام بدورهما لا يتجزآن. فإذا كانت منطقة دولية ما تحتفظ بوضع سياسي وعسكري ونفسي متوتر كافية لأن تجعل السلام الدولي مهدداً بالخطر.

ويعرف السيد تريفور تيلر Trevor- Taylor، العلاقات الدولية بقوله: «هي ذلك الفرع الدراسي الذي يحاول أن يفسر الأنشطة السياسية عبر حدود الدولة. والذي كان معنياً بشكل رئيسي بالعلاقات السياسية بين الحكومات التي هي الممثل الرسمي للدولة. أما العلاقات السياسية هذه فينظر إليها على أنها تمتاز بطبيعة فريدة مما يجعل دراستها تشكل فرعاً مستقلاً عن علم السياسة»[1].لأنها حسب رأيه لا تدار في نظام سياسي مركزي واحد على نطاق العالم، وإنما تدار من قبل قوى سياسية متعددة مستقلة، لا تقر أي سلطة فوق سلطتها، وهذا يتمثل بدول ذات سيادة وهي تسعى لتحقيق أهدافها باستخدام قواتها العسكرية في شن حرب وصولاً للهدف الذي تبتغيه هذه الدولة أو تلك.

مفهوم الدكتورين بيرسي والكساندر Pearcy and Alexander:

يعرف /بيرسي والكساندر/ الجغرافيا السياسية بقولهما: (الجغرافيا السياسية هي عبارة عن الوصف والتحليل لمنطقة أو مساحة من الأرض فيها تنظيم سياسي أو وحدة سياسية وعلاقاتها بمثيلاتها من الكيانات السياسية).

مفهوم الجغرافيا السياسية عند الدكتور ريتشارد هارتشورن Hartshorne:

يقول السيد هارتشورن (إن الجغرافيا السياسية هي علم يركز على نظام

---

١ – المرجع السابق، ص٦.

الدولة وأقسامها أو وحداتها الفعالة ككيان متكامل وعلاقات تلك الوحدات مع بعضها). يرى هارتشورن في تعريفه للجغرافيا السياسية: أن هناك مناطق متباينة في طبيعتها الجغرافية في الإقليم السياسي الواحد، مما يجعل تلك المناطق في حالة تجاذب فيما بينها لما يقوم على أرض كل منهما من ثقافة أو نشاط اقتصادي واجتماعي متباين وهذا ما يساهم في عملية التجاذب بين تلك المناطق داخل الدولة الواحدة. أما المناطق المتشابهة بظروفها الطبيعية والمناخية دوماً، فتكون في حالة تنافس وتنافر داخل الإقليم السياسي الواحد بسبب تشابهها في الإنتاج، الذي يقود أحياناً إلى تشابه في البنى الاجتماعية عند سكان تلك المناطق. وأن الدول فيما بينها قد تتشابه أو تتباين في أقاليمها الجغرافية العائدة إلى الحيز السياسي لكل منهما، مما يؤدي هذا التشابه والتنافر إلى قيام علاقات دولية تقوم على الجذب أو على التنافر أو التنابذ. يقول هارتشورن بهذا الصدد: «إن الدول تحمل بطبيعتها بين طياتها اختلافات إقليمية وتشابهات إقليمية تشدها إلى بعضها»، لذلك فهو يستعمل اصطلاحات قوة الطرد Centrifugal- Forc وقوة الجذب Centripetal Forc، ويعتقد هارتشورن أن كلاً من قوتي الطرد والجذب موجودتان في المدى الجغرافي للكيانات السياسية. ويعد الأسلوب المذكور القائم على التحليل لصفات التشابه والتنافر، أو التباين بين الأقاليم الجغرافية العائدة إلى الوحدات السياسية دولياً، الأساس المتبع في تحليل العلاقات الدولية من خلال دراسة الدولة وتحليلها في حقل الجغرافيا السياسية.

مفهوم الجغرافية السياسية عند الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب:

يقول السيد الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب في تحديد مفهومه عن الجغرافيا السياسية: «أنها الحقل الذي يدرس الوحدات السياسية وواقعيتها الجغرافية في العالم من حيث وجودها وتطورها في مضمار القوة، وتحليل أسس العلاقات بين تلك الدول ومدى أثرها في ذلك»[1].

١- عبد المنعم عبد الوهاب: جغرافية العلاقات السياسية، مرجع سابق، ص ١٤٠.

إن الباحثين كافة يعدون الجغرافيا السياسية بوصفها علماً يهتم بالدولة ضمن حيزها السياسي وبالأساس التي تقوم عليه العلاقات الدولية عبر حدودها مع دول العالم، ما هي إلا نهج علمي هادف يضيق من خلاله الهوة بين كل من مفهوم الجغرافيا السياسية الذي يهتم بدراسة الدولة بوصفها وحدة سياسية داخل المدى الجغرافي السياسي التابع لها، وبين – علم المجال الحيوي الجيوبولتيكا – الذي يقوم بدراسة أهمية العامل الجغرافي للدولة خارج حدودها السياسية الدولية من أجل الحصول على مزيد من القوة. وبهذا يصبح الخط الفاصل بين دراسة كل من الجغرافيا السياسية وعلم المجال الحيوي (الجيوبولتيكا) شبه معدوم ولكنه موجود.

ويؤكد الدكتور أمين محمود عبد الله، أهمية إدراك العامل الجغرافي داخل الدولة وخارجها نظراً للأثر الذي يتركه على الوحدة السياسية في كل من سياستها الداخلية والخارجية (الجغرافيا السياسية هي أحد فروع الدراسة الأوسع و الأشمل المعروفة بالجغرافيا البشرية، ذلك الفرع الذي يهتم بدراسة الوحدات السياسية، أي الوحدات والأقاليم المنظمة تنظيماً سياسياً، من حيث عوامل نشأتها وتكوينها، ومقوماتها المكانية والطبيعية والبشرية، ومواردها واقتصادياتها ومشكلاتها، وعلاقاتها الخارجية، وأثر العوامل الخارجية في ذلك)[1]

مفهوم الجغرافيا السياسية من الوجهة الاشتراكية:

تنطلق الأنظمة الاشتراكية في فهمها للسياسة من خلال الاقتصاد بافتراضه الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه، وذلك من بين عوامل عديدة ومتنوعة ومتشابكة لدرجة معقدة، والتي تؤثر جميعاً في السياسة، فعلى القاعدة الاقتصادية للمجتمع بالذات تظهر الأفكار والمؤسسات السياسية. ويحدد الاقتصاد والنظام الاقتصادي بالذات في آخر المطاف طابع السياسة واتجاهها التي تمارسها طبقات معينة، وأن لكل نظام اقتصادي شكل من الملكية يتحكم فيه، وتتوقف عليه البنية الطبقية

١ – أمين محمود عبد الله: في أصول الجغرافيا السياسية، دار النهضة، القاهرة ، ١٩٧٧م ص ٥.

للمجتمع، التي تعين بدورها طابع المؤسسات السياسية. فالبرجوازية على سبيل المثال هي الطبقة المالكة في ظل الملكية الرأسمالية الخاصة، وهي التي تشكل دولتها التي تنتهج سياسة لصالحها، وأن الوظيفة الرئيسية المسندة إلى الدولة البرجوازية هي السيطرة على الأكثرية من مواطنيها والمُسْتَغَلِّين من قبل أصحاب رؤوس الأموال الاحتكارية بأنواعها المختلفة، ولهذا فإن مضمون سياستها الرئيس لا يتغير سواء بالشكل الذي يتجسّد فيه أو بالنظام السياسي الذي تقيمه.

أما الدولة التي تقوم على اقتصادية اشتراكية:

هي تجسيد وتعبير عن إرادة الشعب بأسره، وأن سياسة تلك الدولة تخدم المصالح العامة لأفراد الشعب كافة الذي اختار لنفسه السير في بناء تنظيماته الاجتماعية المختلفة بما فيها دولته ومنظماته الشعبية الأخرى على أرضية الاقتصاد القائم على الملكية العامة.

إلا أن السياسة التي نشأت على القاعدة الاقتصادية تؤثر بدورها تأثيراً فعالاً في الاقتصاد والتطور الاجتماعي. ويعني هذا القول أن السياسة الاقتصادية التي تتبعها هذه الدولة أو تلك إما أن تؤدي إلى عرقلة تطور اقتصادها أو تؤدي إلى تحسين الاقتصاد فيها، وذلك في ضوء صحة القرارات السياسية وواقعيتها، وقدرتها على معالجة الوضع الاقتصادي التي تعاني منه من أجل التخلص منه أو الانتقال منه إلى وضع أفضل.

ومما سبق يمكن تحديد مفهوم الجغرافيا السياسية من وجهة النظر الاشتراكية كالآتي: «إن الجغرافيا السياسية هي أحد العلوم الاجتماعية، حيث تدرس البلدان في العالم كوحدات سياسية. مع التركيز على دراسة البنية الاقتصادية الاجتماعية من أجل إظهار وتبيين مميزات النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتلك الوحدات كل على حدة، لأن أهم شيء في دراسة الدولة كما يرى لينين هي معرفة بناء السلطة في الدولة، أشكال الدولة، وظائف الدولة، مضمون نشاطات الدولة، اتجاه الدولة، المساهمة في أعمال الدولة (من خلال المنظمات الشعبية المختلفة حسب المهن

التي تمارس من قبل القواعد العريضة لكل منها). كما أن الجغرافيا السياسية تقوم بدراسة المدى الجغرافي الذي تقوم عليه الدولة وتدرس التركيب الديموغرافي والقومي للدولة إلى جانب الدور الذي تلعبه في العالم المعاصر»[1].

وبصورة عامة، يقوم مفهوم الجغرافية السياسية من الوجهة الاشتراكية بارتكازه على النقاط التالية:

- تقوم الجغرافية السياسية بدراسة صفات التنظيم الاجتماعي الحكومي ومميزاته – الأجهزة الإدارية والسياسية للدولة – دراسة كل من السياسة الداخلية والخارجية للوحدة السياسية المستقلة بشكل غير منفصل عن الوضع الاقتصادي العام لتلك الوحدة.
- دراسة الأوضاع الجغرافية والسياسية لدول العالم كل على حدة، إلى جانب العلاقات الدولية القائمة بين تلك الدول، الدور الذي تلعبه هذه الدول كل على حدة من خلال القدرة على التأثير في القوى الاقتصادية والسياسية على نطاق الحلبة الدولية، بما في ذلك قدرة هذه الدولة أو تلك على ترويض الفضاء الخارجي لجعله ذلولاً لمصالح البشرية.
- دراسة نشأة الدولة وتشكلها والمراحل التي مرت بها هذه الدولة أو تلك حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن في رقعتها المساحية العائدة لها.
- دراسة التركيب الطبقي، التركيب القومي، التركيب الديموغرافي، التركيب السلالي، التركيب الديني، التوزع السكاني لدول العالم أو لدولة ما إذا كانت هي غرض الدراسة وحدها، للجغرافيا السياسية.
- دراسة الأحزاب السياسية، المنظمات الشعبية، بما في ذلك الأحزاب العمالية والشيوعية، ومدى تأثير تلك الأحزاب والمنظمات في الحياة الاقتصادية لكل من

---

١ – عن كتاب الجغرافيا السياسية والعسكرية ، باللغة الروسية، موسكو ١٩٨٠م. ص٣

دول العالم مجتمعة أو كل على حدة.

- التغيرات التي تطرأ على الخارطة السياسية والاقتصادية للعالم، من خلال التغيرات التي تطرأ على الأنظمة الاقتصادية لبلدان العالم، ومن خلال قيام المخالفات السياسية ذات الطابع العسكري من قبل الكتل المتحالفة للشعوب غير المتعاونة معها والأضعف منها اقتصادياً وعسكرياً[1].

فمن خلال استعراضنا السابق للمفاهيم المختلفة للجغرافيا السياسية نجدها جميعاً متفقة على المنهجية الدراسية للدولة من خلال العلاقة القائمة بينها وبين المدى الجغرافي الذي تقوم عليه هذه الدولة أو تلك بعد أن يتم التعرف بشكل جيد على سائر المكونات الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية والإدارية لمجتمع هذه الدولة أو تلك، إلى جانب الموقع السياسي الذي تتمتع فيه الدولة على مسرح الأحداث السياسية العالمية، سواء أكانت فاعلة أو منفعلة فيه، لأن الهدف من هذه الدراسة الموسعة للدولة، يكمن في ربط جميع مكوناتها إلى بعضها بعضاً ربطاً سليماً بحيث تقوم تلك المكونات بالوظائف المناطة بها بشكل متناسق ومتكامل ليصل الأمر بها جميعاً إلى حالة تكون فيها أعضاء حية لجسم واحد، يستمد من تلك الأعضاء القدرة والاستمرار في الحياة، وأن أي خلل بوظيفة أي عضو من أعضاء ذلك الجسم يؤدي إلى عرقلة العمل المتناسق لبقية الأعضاء، مما يؤدي إلى ضعف ووهن عام، وإذا لم يعالج انهار الجسم وتوقف عن الحياة.

ولهذا كله فإن الجغرافيا السياسية – برأينا – يجب أن تحدد بالمفهوم التالي: «إن الجغرافية السياسية هي العلم الذي يبحث في قوة الدولة ضمن المدى الجغرافي لحدودها السياسية، لتكون فاعلة في الحلبة الدولية لا منفعلة».

وبتعريفنا هذا للجغرافيا السياسية يجعلنا نقترب من علم المجال الحيوي الذي انبثق بدوره من الجغرافيا السياسية والذي كان قد اتخذ لنفسه البحث عن قوة الدولة

---

١ – المرجع السابق ص ٤ – ٥.

خارج حدودها السياسية على يد الجغرافي الألماني فريدريك راتزل في مؤلفه المعروف – الجغرافيا السياسية – Political- Geography، وفي مقال نشره فيما بعد بعنوان «القوانين السبع للنمو الأرضي للدولة».

وتطغى على راتزل في كتابه الجغرافيا السياسية فكرة الدولة على أنها كائن حي مربوط إلى الأرض، ومن ثم فإن راتزل كان يعالج موضوعات الدولة ومشكلاتها على أساس مناهج البحث في العلوم الطبيعية.

وبصورة عامة يمكننا القول إن العامل الأساسي عند – فريدريك راتزل – عن الجغرافيا السياسية يتمثل بالعوامل الطبيعية التي يتكون منها المدى الجغرافي لهذه الدولة أو تلك. وأن ما كتبه راتزل حول ماهية الدولة ذات الحدود غير الثابتة في مقالته المعنونة (القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة) قد أعطى الجغرافيا السياسية البحث عن قوة الدولة خارج حدودها، ويكون راتزل في هذه الحالة قد وضع أسس علم يعرف تحت تسمية الجيوبولتيك (المجال الحيوي). وتتجسّد القوانين السبعة للنمو الأرضي للدولة بالآتي:

١ . إن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة الخاصة بالدولة، فكلما انتشر السكان وحملوا معهم طابعاً خاصاً للحضارة، فإن الأرض الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد من مساحة الدولة.

٢ . إن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف المظاهر الخاصة بنمو السكان، ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة بالتوسع، وهو بهذا يسلم أن رفع علم الدولة خارج حدودها يتبع توسعها التجاري.

٣ . إن حدود أي دولة هي العضو الحي المغلف لها والذي يحميها، لأن حدود الدولة توضح بشكل جلي مراحل نموها.

٤ . يستمر نمو الدولة حتى يصل إلى مرحلة الضم وذلك بإضافة وحدات صغرى إليها.

٥ . تسعى الدولة في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة الأقل من الأقاليم السياسية، بمعنى أن هذه الأقسام إما أن تكون سهولاً أو مناطق ساحلية أو مناطق تعدينية، أو ذات قيمة في إنتاج الغذاء.

٦ . إن الدافع الأول للتوسيع يأتي للدولة البدائية من الخارج. معنى ذلك أن الدولة القوية وذات الحضارة تحمل أفكاراً إلى الجماعات الأقل منها رقياً في سلم التطور الحضاري. وإن الزيادة في سكان هذه الدولة القوية تكون دافعاً لها نحو التوسع خارج حدودها.

٧ . إن الميل العام للتوسع والضم يتنقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد.

وإن تاريخ التوسع للدول القوية عبر التاريخ البشري، كان عاملاً معنوياً ومادياً يحرك الشعور بالغيرة والمنافسة بين سكان الدولة الواحدة، ما دام هناك مجال أضعف يمكن التوجه نحوه لإلحاقه بالأرض التي سيطرت عليها تلك الدولة، وأن حب التوسع لسكان الدولة يبقى مستغلاً ومستشرياً وقوياً ما داموا جميعاً شعباً وحكومة وجيشاً يفضلون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، بمعنى آخر يفضلون ضمير –نحن – على ضمير – الأنا– الذي يجسد في ذاته الأنانية عند الفرد.

إن تلك القوانين التي وضعها راتزل، من أجل النمو الأرضي للدولة القوية على حساب الأقاليم السياسية الأخرى، تطبق بشكل جيد وحرفي من قبل الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة في إطار سياسته التوسعية على الأرض العربية المحيطة به عن طريق القوة بوضعه القاعدة العسكرية المتقدمة للإمبريالية الأمريكية في وطننا العربي، لتكون حجر عثرة أمام العرب وطموحاتهم القومية في إقامة دولتهم العربية الواحدة على أنقاض الواقع العربي الهزيل، والمتمثل بالتجزئة والتخلف. ويقوم الكيان الصهيوني في تطبيق المبادئ المذكورة آنفاً، والتي نادى بها راتزل، من خلال السياسة التالية:

١ . يدعي الكيان الصهيوني الغريب عن جسم الأمة العربية أنه بمثابة واحة للتقدم والحرية في وسط الصحراء العربية المتخلفة حضارياً.

٢ . إن الكيان الصهيوني هو الوحيد في العالم من بين الدول التي تعد أعضاء في هيئة الأمم المتحدة، التي لم تحدد الحدود السياسية لها، لأن الدولة عندما تحدد حدوداً سياسية لها تحد في الوقت نفسه من طموحاتها المستقبلية في أراضي الغير، ويقول راو بهذا الصدد: «إن الشعب عندما يقيم حداً سياسياً فإنما هو في الواقع يقيم حداً لأطماعه ورغباته في التوسع والانتشار»[١].

٣ . إن الزيادة السكانية للكيان الصهيوني ليست زيادة طبيعية لمستوطنيها ناتجة من الفروق بين نسبة الولادات ونسبة الوفيات، وإنما حصيلة لزيادة العدد من معتنقي اليهودية في العالم، والذين قد وقعوا في فخ الدعاية الصهيونية من أجل ترك أوطانهم كي يهاجروا إلى الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل المشاركة في بناء دولة اليهود.

٤ . إن الكيان الصهيوني نشأة واستمراراً، قام ويقوم عن طريق القوة، ولهذا يجب أن تكون دولته (الكيان..) دوماً قوية وبيدها زمام المبادرة ضد أي عمل عربي يمكن أن يهدد وجودها.

٥ . إن الكيان الصهيوني يتخذ في سياسته العسكرية مبدأ يقوم على أن القوة الحربية لذلك الكيان يجب أن تكون متفوقة على القوات العسكرية للدول العربية مجتمعة في الكم والنوع. علماً أن القوات العربية لا تخضع لقيادة عسكرية واحدة، وليست جميعها معنية بمقاتلة العدو الصهيوني بدرجة واحدة.

٦ . إن الكيان الصهيوني يقوم على ضم الأرض العربية على مراحل كلما سنحت له الظروف الدولية والمحلية، ذلك بدعم من العالم الغربي وفي مقدمته الإمبريالية الأمريكية.

١- لوسيان فيفر: الأرض وتطور الجنس البشري، الجزء الثاني، ترجمة محمد السيد غلاب، الإسكندرية، الدار المصرية، ١٩٥٧ ص ٤٥٩. (سلسلة الألف كتاب ١٤٩).

٧ . ينهج الكيان الصهيوني سياسة الاستيطان في الأرض العربية المحتلة، كي يطمس وجهها العربي الحضاري والبشري عن طريق وضع يده على مساحات من الأرض، رغماً عن أصحابها العرب، من أجل بناء مستوطنات يقيمها عليها، لتستوعب المهاجرين الجدد إلى فلسطين المحتلة من جهة، ولنشر الثقافة اليهودية الصهيونية تمهيداً لضم تلك الأرض العربية قانونياً إلى دولته المصطنعة بالقوة والإكراه على أنقاض الشعب العربي الفلسطيني.

مفهوم الجيوبولتيكا Geopolitics

إن الجغرافيين السياسيين الألمان هم أول من أوجدوا علم الجيوبولتيك لتسويغ شعارهم: التوجه نحو الشرق (Brang Nach Osten). وقد بدأ هذا الشعار، الذي يحرض على التوسع الأرضي بالقوة، مع كارل هاوسهوفر، الذي كان قد كيف آراء ماكندر الاستراتيجية، مع حاجات ألمانيا الاستراتيجية، وقد أكد ذلك أيضاً بدوره أدولف هتلر على حاجة الشعب الألماني للمحيط الحيوي Lebensraum، وقد أكّد مفكرون أوربيون في النصف الأول من القرن العشرين أن هناك: تحولاً في مركز الثقل الجيوسياسي نحو الشرق، مع تحول في منطقة المحيط الهادي، وخاصة أمريكا واليابان، اللتان أخذتا تصبحان الوريثتين المحتملتين لهيمنة أوروبا الزائلة، وكإجراء وقائي للتحول الجيوسياسي هذا؛ فقد أبدا عالم الجغرافية الفرنسي – بول ديمانجيون – إضافة إلى جيوسياسيين فرنسيين آخرين، قيام وحدة على نطاق أوسع بين الدول الأوروبية حتى قبيل الحرب العالمية الأولى.

أما الآن كما يقول – زيغنيف بريجنسكي – فإن القضية الجيوسياسية (لم تعد مسألة أي جزء من أوراسيا، هو نقطة الانطلاق من أجل هيمنة قارية، ولا هي مسألة ما إذا كانت القوة البرية أهم من القوة البحرية. فعلم الجيوسياسة قد انطلق من البعد الإقليمي إلى البعد العالمي، وذلك مع إحراز التفوق على كامل القارة الأوراسية الذي أفاد من أجل التفوق على العالم. وألا تتمتع الولايات المتحدة، وهي قوة غير أوراسية

بتفوق دولي مع نشر قواتها مباشرة على أطراف القارة الأوراسية الثلاث، ولكن من أهم ملعب في العالم – أوراسيا – يمكن أن ينهض منافس قوي لأمريكا)[1].

وتقوم الاستراتيجية الأمريكية على جيوسياسية التوسع بالقوة (إن توسع أمريكا الإقليمي ليس محتوماً فحسب، بل هو أمر إلهي أيضاً). وأن لا تبرز قوة قادرة على الهيمنة على أوراسيا، تتحدى الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى ضوء هذه الجيوسياسية الأمريكية التوسعية بالقوة، رأى كل من أدولف هتلر، وستالين في اجتماعهما على ضرورة استبعاد الولايات المتحدة عن – أوراسيا – لأن إدخال الولايات المتحدة إلى أوراسيا، سوف يفسد الطموحات الجيوسياسية لكل منهما في الهيمنة على العالم. وقد أكد الزعيمان بدورهما ما يلي:

– **أن أوراسيا هي مركز العالم**

– **من يسيطر على أوراسيا يسيطر على العالم.**

إن الجيوبولتيك بصورة عامة هي أقل موضوعية من الجغرافية السياسية، لكونها بالأساس خطة للمستقبل السياسي في عصر القوميات والاستراتيجيات العسكرية من أجل السيطرة على العالم، أو على أجزاء منه.

كما أنها تقوم بوضع تصورات سياسية مستقبلية على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد من الاستراتيجية العسكرية، وعلى هذا يتردد مصطلح كل من القوة البحرية، والجوية، والبرية، والفضائية في أيامنا هذه، وقد أصبحت السياسة الأرضية (الجيوبولتيك) في أيامنا هذه أكثر تكاملاً عما كانت عليه في الماضي، وذلك من أجل معرفة ما يلي:

ـ المكان الذي تحتله دولة ما – أو منطقة ما – أو قارة ما، من السياسة الدولية وخططها المستقبلية.

---

١ – زيغنيف بريجنسكي: رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم أبراهام، دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٠. ص ٤٨.

. معرفة إمكانية مقابلة الخطط، أو التصورات السياسية المستقبلية بالقبول أو بالرفض.

ومما لا شك فيه أن تطور الفكر الجيوسياسي وضرورته المعاصرة مرتبط بشكل عضوي بالتطور التقني السريع، الذي أدى بدوره إلى تطور سريع وغير مسبوق في وسائل النقل والاتصال، والتشابك الاقتصادي[١].

وتعد الجغرافية السياسية الأرضية الأساس التي نشأت في رحمها الجيوبولتيك الذي تسعى إلى زيادة في قوة الدولة من تحقيق مكاسب أرضية واقتصادية وسياسية خارج الحدود السياسية للدولة، وهذا ما يجعل من الجيوبولتيك استمراراً لعلم الجغرافية السياسية الذي يهدف إلى تقوية الدولة داخل حدود إقليمها السياسي المعترف بحدوده دولياً.

ويعد السيد رودولف كيلن Killen Rudolf، أول من أطلق مصطلح جيوبولتيك في مؤلفه « الدولة كمظهر من مظاهر الحياة » الذي نشر عام ١٩١٧م. وأن الجيوبولتيك في رأيه هي « نظرية الدولة ككائن جغرافي، أو ظاهرة تشغل حيزاً من الأرض»، وعليه فإن دراستها هي استمرار لتطبيق مضمون الجغرافية السياسية خارج الحيز السياسي الذي تقوم عليه الدولة بصورة مشروعة تاريخياً ودولياً وقومياً.

ويرى باحثون آخرون في الجيوبولتيك:

أنها التطبيق السياسي للجغرافية، أو التطبيق الجغرافي للسياسة. إلا أنهم لم يحددوا المدى الجغرافي الذي تطبق فيه تلك السياسة. أهو داخل الدولة حصراً؟ أم أنه تطبيق جغرافي للسياسة عبر حدود الدولة من خلال علاقتها الدولية مع الوحدات السياسية الأخرى (الدول) المجاورة منها أم البعيدة؟..

مفهوم الجيوبولتيك عند جون كيفر (John- Kifer):

١ – محمد رياض: الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩،ص١٤.

(عبارة عن نظرية السلوك الدولي، الذي تعد فيه الدولة الأم الحقيقية والأساسية، وأن هذه النظرية ما هي إلا نمو طبيعي نابع من حضارة صناعية على مستوى عالٍ).

لقد ربط – جون كيفر – في هذا المفهوم تأثير الدولة في المسرح الدولي، من أجل صالح مواطنيها بالتقدم الجيد والمنظور لقدرة الدولة الصناعية، لأن ذلك يكسبها القوة المؤثرة في الدول الأخرى من خلال العلاقات الدولية. إن هذه النظرة الجيوسياسية تجعل الدولة دوماً تنهج سياسة المجال الحيوي الاستفزازي من أجل تحقيق أسواق تصريف لصناعتها من جهة، وتأمين مدى جغرافي تابع للآخرين غني بالموارد الأولية الضرورية لاستمرارية وتطوير صناعتها.

إن هذا القول ينطبق نصاً وروحاً على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى بالقوة من خلال طابعها العدواني الجشع، لتحقيق مصالح اقتصادية لشعبها خارج حدودها السياسية المتعارف عليها دولياً.

وعلى هذا الأساس إن السياسة الخارجية العدوانية للولايات المتحدة هي: نظرية السلوك الدولي الذي تعد فيه الدولة الأم الحقيقية، وذلك طبقاً لتعريف الجيوبولتيك من قبل جون كيفر.

مفهوم الجيوبولتيك عند هاوسهوفر K. Haushofer:

تطورت الأفكار الجيوبولتيكية في ألمانيا تحت رعاية هاوسهوفر تطوراً كبيراً، حيث كان يدعو إلى التوسع الألماني، وإلى الصراع وإلى الحرب الشاملة. وكان يؤكد في كتاباته على ثلاثة مبادئ يتحدد من خلالها ما تصبو إليه الجيوبوليتيك الألماني آنذاك، وهذه المبادئ هي:

. مبدأ الدولة الكبرى أو العملاقة، الذي كان قد دعا إليه فريدريك راتزل.

. مبدأ الجزيرة العالمية، الذي طوره ماكندر في كتاباته.

ـ مبدأ ازدواجية القارات: واحدة في الشمال والأخرى في الجنوب، ويكونان معاً كتلة قارية ذات اكتفاء ذاتي، فالشمالية تقدم المصنعات، والجنوبية هي مجالها الحيوي في إنتاج الخامات والتسويق.

وكان هاوسهوفر يدعو إلى ارتباط ألمانيا بالاتحاد السوفييتي، واليابان والصين، ولو كان ذلك، لاستطاعت ألمانيا في نظره أن تستغل إمكانات هذه القارة الأوراسية الشاسعة بطرق مواصلاتها الداخلية، من أجل تحقيق السيطرة الكاملة على العالم.

ويرى هاوسهوفر في الجيوبولتيك الألماني: أنها قومية الطابع، تعمل على كشف أهمية العامل الجغرافي، وتوضيح الدور الذي تلعبه في الأحداث السياسية التي تجري على خشبة المسرح الدولي. وأن الجيوبولتيك هو الشمعة التي تضيء للسياسيين من قادة الدول، الدرب إلى البقاع الجغرافية الهامة عبر الحدود السياسية لدولهم، وقد عبّر نابليون ذات مرة عن أهمية العامل الجغرافي في سياسة الدولة بقوله: «سياسة الدول بجغرافيتها».

إن آراء الجيوبولتيك في ألمانيا كانت ترجمة حية لفكرة راتزل عن الدول، والتي تدور حول جملة قد قالها في الدولة: (أن المجتمع هو الرابطة التي تربط الدولة في الأرض)[١]. وقد حدد هاوسهوفر مفهوم الجيوبولتيك عند الجغرافية السياسية بقوله: (إن الجغرافية السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال، بينما الجيوبولتيك يبحث في المجال من وجهة نظر الدولة)[٢].

هناك مفهوم أوسع للجيوبولتيكا، يقوم على دراسة العوامل الجغرافية للدول من حيث سياساتها الخارجية التي تميل إلى التوسع عبر حدودها على حساب المجالات الجغرافية للدول الأخرى المحيطة بها أو البعيدة عنها شريطة أن تكون تلك الدول

١- موريس دوفرجيه، المدخل في علم السياسة، ترجمة سامي الدروبي و جمال الأتاسي، دار دمشق، دمشق، ص ٦٧٠.

٢- علي عبد الله الجباوي: الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص.٣٢

ضعيفة في قوتها الاقتصادية والتقنية والعسكرية، قياساً بالدول الأقوى الطامحة في التوسع الأرضي، ويتماهى هذا المفهوم مع تعريف كان قد جاء في إحدى الإذاعات الألمانية أثناء الحرب العالمية الثانية للجيوبولتيك بأنه «علم يبحث فيما بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات، وأنه يهدف بصفة خاصة إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وسياستها»[1]. وعلى هذا فإن الجيوبولتيكا تقوم على دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية، مستخدماً سياسة القوة الصدامية والدامية من أجل الحصول على تلك الطموحات إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

ولقد أوضح ذلك أوتومول Otto Maul، أحد كتاب معهد ميونخ للجيوبولتيك بكل وضوح بقوله: «تعنى الجيوبولتيكا بالمطالب السكانية للدولة، بينما تنحصر مهمة الجغرافيا السياسية في فحص ودراسة ظروف مجالها الأرضي»[2]. وحرص الألمان في سياسة المجال الحيوي (الجيوبولتيك) على أن تكون ألمانيا دولة عالمية مترامية الأطراف لتصبح وحدة تسد حاجتها الاقتصادية بنفسها، مدركين أهمية التحكم الاقتصادي في كل توسع سياسي يحققونه. وقد كتب – مول – حول أهمية العامل الاقتصادي والدور الذي يلعبه في منح الدولة القوة من خلال تفوق قدرتها الاقتصادية على قدرات الاقتصاد للدول الأخرى لدرجة تعادل هذه القوة قوة الدولة التي تحصل عليها من خلال احتلالها لأمداء جغرافية جديدة لم تكن تابعة لها سابقاً، وذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية (إن التغلغل الاقتصادي الكامل له الآثار نفسها تماماً التي تترتب على الاحتلال الأرضي). وقد حل الأمر بالمفكرين الألمان الجيوبولتيكيين إلى القول: «فالمجال يتحكم في تاريخ البشرية» وأن قول الدكتور الجنرال هاوسهوفر هذا ما هو إلا اقتداء بآراء أستاذه فريدريك راتزل عندما قال: «إن تدهور كل دولة هو نتيجة لتدهور وضعف فكرة المجال الأرضي

---

١ – أمين محمود عبد الله: دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، القاهرة ١٩٦٩، ص ١٧–١٨.

٢ – المرجع السابق ص ١٨٠.

عندها». وإن السيطرة على المجال الحيوي حسب رأي هاوسهوفر يجب أن تأتي عن طريق المؤثرات الجغرافية والبشرية، ولهذا السبب كان يقول الجيوبولتيكي المذكور: إن حكم الولايات المتحدة لجزر هاواي يسير في طريقه للزوال بسبب ما سيحدث مستقبلاً من تسلط اليابان عليها من الناحيتين البشرية والجغرافية.

وقد وصف جان بروك Jan Broek في رد له على ما جاء في كتاب القوة والعالم، لمؤلفه الدكتور الجنرال هاوسهوفر والذي نشر عام /١٩٣٥/. والذي يقع في ثلاثة مجلدات ترد على كتاب (العالم الجديد مشاكل الجغرافيا السياسية) لمؤلفه الدكتور بومان Bowman، الجيوبولتيك الألماني في مقالة أعطاها العنوان نفسه (مدرسة الجيوبولتيك الألماني) بقوله: «إن الجيوبولتيك ليس بعلم، وإنما مجرد أداة للسيطرة الألمانية وتبرز أهميتها من تطبيقها للطرق العلمية لتحقيق غرض ألماني معين، إذ أنها أخذت بنظر الاعتبار جميع الفنون والعلوم للإعداد لحرب عالمية».

مما سبق من تعاريف نجد:

إن الجيوبولتيك الألماني التي نشأت في ظل خيمة الجغرافيا السياسية، إنها مبادئ سياسية تستند إلى عوامل جغرافية تقدم لها الرشد والنصح لا بل الدليل والدرب الذي يجب أن تسلكه الدولة الطامحة في السيطرة على العالم بالقوة في احتلالها أراضي الغير بقوة السلاح، لأن الضعيف لا مكانة له في الجيوبولتيك الألماني ويجب ألا يعيش، لأنه ليس أهلاً بالحياة. ومن هذه الأرضية التي تقوم على منطق القوة بالنسبة لسياسة قوة التوسع للمجال الحيوي في الفكر السياسي الألماني جعلت الكثير من المفكرين السياسيين والجغرافيين أن يجردوا الجيوبولتيك الألماني من السمات الإنسانية لطبيعتها العدوانية:

فقد كتاب ي. أ. ويلش E. A. Walsh مقالاً بعنوان (الجيوبولتيك والأخلاق الدولية) قال فيها: «إن الكرامة البشرية الشخصية، والحق الطبيعي للناس أن يعيشوا في مقاطعات أخرى مفضلة عندهم، وكبح القانون الدولي، والاختلافات العنصرية

غير الملموسة كلها انقطعت لفلسفة ميكانيكية واستغلت بشدة متزايدة في أوروبا وغيرها منذ مئة من السنين قبل الثورة النازية، فنظريته التي كانت في أصلها تتعلق بتطور النبات والحيوان تحولت على يد هاوسهوفر وهتلر – إلى ظواهر جغرافية واجتماعية وسياسية، وإن الفتح عنوة قد يبرز على أساس أنه ضرورة بيولوجية للدولة، وأن الأقدر على البقاء من الشعوب هو الذي يجب أن يعيش، وأن الدولة التي تفتقر إلى مساحة كبيرة من الأرض يجب أن تحصل عليها إذا كان الفتح ممكناً، أو تمتصها إذا برهنت هذه العملية على أنها عملية أكثر، لقد كانت هذه الآراء برهاناً لقانون طبيعي حتى أصبح البقاء عندهم حقاً للأجناس البشرية المتسلطة، إن هذه العبادة الجماعية للطبيعة قد تركت آثاراً خبيثة أضعفت النسيج الخلقي عند الإنسان الغربي، وإن ألمانيا النازية ما ضربت ضربتها إلا في اللحظة التي كانت فيها الروح في أوطأ منسوب لها»[1].

ويعد الفوهرر هتلر المنفذ الحقيقي لسياسة التوسع الأرضي عن طريق القوة التي كان قد وضع أسسها الفكرية كل من راتزل –ريتر – همبولدت – هاوسهوفر. ويلقي هتلر، بدوره مزيداً من الضوء على تلك السياسة بقوله: «إن الطبيعة لا تتعرف على الحدود السياسية فهي تضع الكائنات الحية جنباً إلى جنب على الكرة الأرضية، ثم تراقب تصارع القوى المختلفة، ويخفق قلبها للأقوى، لأنه ابنها المختار الجديد بالحياة»[2]. و يتابع هتلر قوله: «إن تعبير الاستعمار الداخلي سيكون شؤماً علينا نحن الألمان، إذا تبنينا المشروع وقنعنا من دنيانا بما قسم الله، فليس أقتل لحيوية الشعوب من قناعة لا يبررها واقع الحال، والاستعمار الداخلي، إذا نحن أخذنا به سيقعد بنا عن السعي لاحتلال المركز اللائق بنا تحت الشمس، ومتى أدخل في روع الألماني الوسط أن بلاده تكفي نفسها بنفسها، فلنقل على ألمانيا السلام. قلت وأعيد القول إن الاستعمار الداخلي لن ينقذ ألمانيا من المجاعة إلا لأمد محدود، وأن حفظ

١–عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، مرجع سابق، ص ١٤٩ — ١٥٠.

٢– أدولف هتلر: كفاحي، ترجمة لويس الحاج، دار بيروت، بيروت، ١٩٥٨. ص.٨٩.

كيان شعبنا رهن باستيلائنا على أرض، فإذا لم نضمن للجيل الطالع مداه الحيوي نكون قد خنا رسالتنا وأسرعنا الخطا نحو الهاوية وعلى الألمان أن يعتنقوا، وهم مرتاحو الضمير، النظرية القائلة: إن إرادة الله ما قضت ولا يمكن أن تقضي بأن يكون لشعب من الأرض خمسون ضعفاً ما لشعب آخر، وإنه إذا كانت الأرض التي عليها تعيش قادرة فعلاً على إعالة الجميع، فليس من العدل أن يحال بيننا وبين إحراز المدى الحيوي لنمونا وبقائنا»[1].

ومما سبق نجد أن الجيوبولتيك الألماني يرى في حياة الدول قوانين للاضمحلال، ومن هذه الآراء ظهرت شعارات سياسية مختلفة أهمها الشعار الذي تبناه دعاة التوسع الأرضي على حساب الشعوب الأخرى على طريق القوة في كل من اليابان وإيطاليا وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية وإبانها. ويكمن هذا الشعار في المقولة التالية: المجال الحيوي والقوة، ولهذا فإن الجيوبولتيكيين الألمان والإيطاليين واليابانيين ينظرون إلى الدولة كنظرتهم إلى الفرد، له عواطف وأحاسيس، يحب ويكره، وأن الدولة كالإنسان تمر بمراحل الولادة والنمو والنضج والشيخوخة والموت (وهم في هذا الرأي يبدون كأنهم تلاميذ للعلامة العربي ابن خلدون ونظرته إلى الدولة والمراحل الثلاث التي تمر بها من الولادة وحتى الانهيار). كما أن المتطرفين من مدرسة سياسة التوسع الأرضي للدولة بالقوة، يؤمنون: أن الحقائق الجغرافية تحدد بصورة كلية نمو واضمحلال الدول، وليس هناك أي مجال لشيء آخر يناقض الأمداء الجغرافية الثابتة، وعليه فإن الجيوبوليتيك في ألمانيا وحتى في العالم الرأسمالي حالياً وكلياً دون استثناء، توجه رجال السياسة والجيش على السواء عند أخذ قرارات استراتيجية هامة.

---

١ – المرجع السابق، ص ٩٠ – ٩٢. إن كلمة الاستعمار الداخلي تعني زيادة نشاط شعب ما داخل أرضع من أجل الحصول على إنتاج أكبر يتمشى والتزايد السكاني لذلك الشعب داخل حدوده السياسية المعترف بها دولياً.

ولهذا فإن المختصين في الجيوبوليتيك من الألمان قد أعلنوا أن الجيوبوليتيك هو (الضمير الجغرافي للدولة).

وبصورة عامة إن الجغرافية السياسية التي تمخضت في النصف الأول من القرن العشرين لتلد الجيوبوليتيك، الذي يدرك أهمية العامل الجغرافي بالنسبة لقوة الدولة خارج حدودها السياسية، من منطلق المصلحة القومية للدولة، ويقول الجغرافي الفرنسي «ديمانجون Demangeon» عن الجيوبوليتيك الألماني (مشروعاً قومياً للدعاية والتوجيه). وقد وصف الدكتور «بومان Isiaiah Bwman» الجيوبولتيك الألمانية بأنها «وهم تضليل، واعتذار عن السرقة»[١]، لأن القواعد المرسومة للجيوبولتيك الألماني، لم يكن لها أساس علمي صحيح، بل أريد لها أن تكون دعامة لسياسة محورها العظمة القومية.

أما السيد الدكتور – ولدردج – فإنه يرى في الجيوبوليتيك إذا ما فهمت فهماً صحيحاً وبشكل عقلاني، أنها بمثابة امتداد لعلم الجغرافية السياسية التي تفرعت عنه (فيمكن أن تعتبر بجدارة امتداداً أو تطبيقاً للجغرافيا السياسية على العلاقات الجغرافية الخارجية بين الدول)[٢].

مفهوم الجيوبوليتيك من وجهة النظر الاشتراكية:

يذهب الاشتراكيون في فهمهم لعلم المجال الحيوي (الجيوبولتيك): «ما هي إلا مذهب سياسي عقيم لكونه لا يقوم على أسس علمية واقعية. وتعتمد الدول الرأسمالية المبادئ الجيوبولتيكية خطأ ثابتاً في سياستها الخارجية من أجل الحصول على مجال حيوي لها عن طريق الاستيلاء بالقوة على أراضي الغير»[٣]. ويرى المفكرون الاشتراكيون: أن نظرية السياسة الجغرافية ذات سمة رجعية مزيفة لارتباطها

١- إيست جوردن و س. و. ولدردج: الجغرافيا مغناها ومرماها: تعريب يوسف أبو الحجاج، مكتبة الشرق، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٧٧.

٢- نفس المرجع، ص ١٧٧.

٣- قاموس المحيطات الأجنبية في اللغة الروسية – باللغة الروسية ص ١٥٦.

الوثيق بنظريات العنف والعنصرية والمالتوسية، وأن زعم نظرية السياسة الجغرافية «من أن سياسة الدول واستراتيجيتها تحددها العوامل الجغرافية»، هو زعم باطل لا يستند إلى الحقيقة من وجهة نظر الاشتراكيين التي تقول: «إن سياسات الدول الخارجية والداخلية تحددها البنى الاقتصادية التي تقوم عليها الدول في أنظمتها الاقتصادية».

ويقول الدكتور تيوشكفيتش بهذا الصدد: «وتبرز السياسة الجغرافية التوسع الإمبريالي انطلاقاً من الموضوعة المنافية للعلم والزاعمة بأن السبب الأول لحروب الغزو هو الظروف الجغرافية، وليس النظام الاقتصادي للطبقات الاستغلالية وسياستها، علماً بأن أنصار السياسة الجغرافية يعتبرون الدول بمثابة الأجسام البيولوجية التي إما أن تنمو وتتوسع على حساب أراضي الدول الأخرى، وإما أن تهلك وتفنى»[1].

ويرى الاشتراكيون الروس أن النظام الاجتماعي السياسي، وليس الجغرافية، هو ما يعين مضمون السياسة الخارجية للدول وطابعها، لأنه منذ قرون عديدة لم تجر تغيرات ملحوظة على الموقع الجغرافي لأغلبية البلدان.

إن الاشتراكيين الروس بنفيهم لدور العامل الجغرافي نفياً تاماً في تحديد سياسة الدول الخارجية وتوجيهها لهو أمر مجحف بحق العامل الجغرافي الذي دون أدنى شك يلعب دوراً محدداً في توجيه السياسة الخارجية برأينا، وأنه في الوقت نفسه يوقع الاشتراكيون الروس أنفسهم في حتمية العامل الاقتصادي: بأنه هو الموجه الوحيد للسياسة الخارجية للدولة.

فالدولة الإيطالية الفاشية عندما تحالفت مع ألمانيا من أجل السيطرة على العالم إلى جانب اليابان، في الحرب العالمية الثانية، لم يكن الدافع الاقتصادي الاجتماعي هو الدافع وراء طموحات موسوليني في إقامة إمبراطورية إيطالية جديدة

١- الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٤، ص ٨٢.

تحيط باليابسة لشواطئ البحر الأبيض المتوسط إحاطة السور بالمعصم، ولم يكن العامل الجغرافي هو السبب في اعتناق إيطاليا موسوليني سياسة التوسع من أجل الاستيلاء على مجال حيوي لإيطاليا خارج حدودها، وإنما كان العامل الأساسي وراء سياسة التوسع الأرضي لإيطاليا عاملاً حضارياً تاريخياً قديماً يكمن في الإمبراطورية الرومانية التي سيطرت ولفترة طويلة، على منطقة البحر الأبيض المتوسط، إلى أن جاء العرب الحاملون راية العقيدة الإسلامية، ودحروها من أجل تحرير أرضهم العربية التي كانت تحتلها بالقوة. يقول الدكتور «كريستان غاوس»: (من الواضح في كتابات ميكافيللي/ محادثات عن الجباية/ أن الدولة القومية الإيطالية تعني بالنسبة إليه أن تكون وريثة عظمة الجمهورية الرومانية، ومن الواضح أنه كان يرى الإيطاليين في مؤلفاته – متفوقين على غيرهم من الشعوب والأجناس البشرية، وهو يرى ما يحققه الفرنسيون و الإسبان من سيطرة على بعض أنحاء إيطاليا، وما يسلبونه منها، ناجماً عن تفوقهم في تنظيم السبيل الذي يمكنهم من ذلك. وإذا تمكنت إيطاليا من إيجاد هذه الدولة، فإن وضعها الجغرافي الممتاز على البحر المتوسط (بحرنا) سيمكنها من إعادة فرض سيطرتها على العالم المتمدن، ولما كانت روما قد أفلحت في تحقيق ذلك في الماضي، فإن في وسع أبناء الرومان، إذا نظموا أمورهم تنظيماً فعالاً مؤثراً، وإذا توافر لهم بعض حسن الطالع وتطبعوا بفضائل الرومان الأقدمين، أن يعيدوا هذه الأمجاد التليدة)[1].

ويعد الدكتور «بنيتو موسوليني» ليس تلميذاً لميكافيللي بل معجباً به لدرجة الهوس، لأن ميكافيللي كان مخلصاً في حبه لوطنه إيطاليا (إن حبي لنفسي دون حبي لوطني)، وقد كان كتاب الأمير موضوع رسالة الدكتوراه التي نالها موسوليني، وقد أطلق موسوليني على كتاب الأمير التسمية التالية: «ملازم رجل الحكم» لمؤلفه الأمين العظيم على حد قول موسوليني[2].

١- نيقولا ميكافيللي: الأمير، ترجمة فاروق سعد جمعة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٧. ص٣٩

٢- كتاب الأمير – تعليق بنيتو موسوليني /١٩٢٤/ على كتاب الأمير – ص .٥

وخلاصـــة القـــول: إن الجيوبولتيـك هـي وليـدة الجغرافيـة السياسـية، وكلتاهمـا تبحثان في أهمية العامل الجغرافي والدور الذي يمكن أن يلعبه من أجل زيادة قوة الدولة سواء في داخل الحيز السياسي لها، أو عبر حدودها من خلال الأوضاع الدولية على المسرح العالمي للأحداث السياسية، ولهذا فإن الجغرافية السياسية هي المرحلة الأولى من علم أعم وأشمل يمكن أن نطلق عليه علم سياسة القوة بحيث تشكل الجيوبولتيك المرحلة المتقدمة من ذلك العلم. وأن الدولة كي تكون قوية لا بد أن تتمتع بعوامل جغرافية وتقنية حتى تؤتي ثمارها على حلبة الصراع الدولية من أجل مصلحة سكانها، وهذه الشروط لا تتوافر إلا بالدول الكبيرة بمساحتها وبتعداد سكانها: الصين – البرازيل – الولايات المتحدة – الوطن العربي – الهند – روسيا – اليابان – ولهذا فإن الجيوبولتيك هي استمرار للجغرافيا السياسية لكون الاثنتين تهتمان بالعلاقات القائمة بين الأرض والدولة. فالأولى داخل الحيز السياسي للدولة، والثانية خارج حدودها، وإن دراستهما وأبحاثهما تكمن في العمل من أجل سيادة قوة الدولة، وليس شرطاً أن تحقق الدولة قوتها خارج حدودها عن طريق السياسة العدوانية لاحتلال أراضي الغير، لتأمين أمداء جغرافية أوسع من أجل استغلال موارد اقتصادية جديدة وإضافية، بهدف تأمين الرفاه لسكانها، بل أن الدولة القوية بجغرافيتها الواسعة ومواردها الاقتصادية وطاقتها البشرية الكبيرة في الكم والنوع، وامتلاكها ناحية العلم والتطور التقني، تستطيع بدورها أن تسخر الاقتصاد الأضعف من اقتصادها لصالحها عن طريق التغلغل الاقتصادي عن طريق التبادلات التجارية والمعاهدات الاقتصادية التي تبرمها هذه الدولة القوية مع الدول الأضعف منها، من أجل مساعدتها وتطوير اقتصادها. وإن هذا التغلغل الاقتصادي هو الأسلم في تحقيق المصالح الاقتصادية للدول القوية، من أن تشن حروباً من أجل الغاية نفسها، مما يقودها إلى خسارة بشرية ومادية هي بغنى عنها، والنتيجة لن تكون لصالحها بشكل أكيد، وإن كانت نتيجة الحرب لصالحها، فإنها لن تدوم طويلاً، لأن الشعب الذي غُلِبَ على أمره لا بد أن يقف على رجليه ويزيل كل العقبات الداخلية والأجنبية الدخيلة التي يمكن أن تمنعه

من توحيد نفسه، وتقوية ذاته، ومن أجل أن يستجمع شخصيته القومية الموحدة والمستقلة.

وبصورة عامة فإن المبادئ التي تقوم عليها سياسة القوة غير ثابتة، وإنما متغيرة، حسب روح العصر التي هي فيه، في حين تبقى العوامل الجغرافية والمواقع ثابتة على ما هي دون تغير، وعلى هذا فإن موازين القوى في العالم ليست دائمة وإنما متغيرة تاريخياً.

مجال الجغرافية السياسية

استطاع أسلافنا في بداية تاريخنا البشري، إحداث تغييرات في سطح الأرض لا يمكننا أن نتجاهلها مهما كانت في غاية من البساطة. يقول فيدال دو لابلاش: «إن الإنسان قد وجد منذ أزمان سحيقة جداً، في أماكن ذات تباين من سطح الأرض. وكان مسلحاً بالنار وبأدواته البدائية ومهما كانت بساطة وبدائية تلك الأدوات فإن التغيير الذي أحدثته في سطح الأرض لا يمكن تجاهله، فإن الصياد القديم وزراع العصر الحجري الحديث قد دمّرا أنواعاً معينة من الحيوانات والنباتات وشجعا بقاء أنواع أخرى»[1].

إن نظرة الجغرافيين البشريين تكون ناقصة إذا ما انطلقوا بدراساتهم بالعلاقات التي تقوم بين الأرض وبين المجتمعات البشرية، التي تعيش على تلك الأرض، بدءاً من مرحلة صنع الكتابة، وقيام البواكير الأولى للسلطات المنظمة التي اتخذت طابع الدولة. وقد حدثت مثل هذه النشاطات البشرية المنظمة والهادفة في أماكن الاستقرار الأولى على ضفاف الأنهار والبحيرات على شكل دويلات ومدن مستقلة ذات أمداء جغرافية ضيقة. ومع تطور المعرفة البشرية وتزايد الحاجات المعيشية لمواطني دول المدن، التي أخذت تتوسع تدريجياً على الأراضي المحيطة بها وغير الخاضعة لسلطانها عن طريق القوة. ونتيجة لتوسع المجال السياسي التابع لدول المدن على

١- فيدال دولابلاش: أصول الجغرافيا البشرية — ص ١٤٠.

حساب بعضها أدى إلى قيام إمبراطوريات كبيرة في مناطق مختلفة في بلاد ما بين النهرين كالدولة السومرية – الأمورية – البابلية – الآشورية، وعلى أرض وادي النيل قامت الإمبراطورية المصرية. وقامت هناك دول في أحواض نهر الغانج في الهند، ونهر هوانغ في الصين. كما قامت في أمريكا اللاتينية حضارتان لدولتي الأزتيك – إلانكا، وقد بقيت هاتان الدولتان حتى جاء الإنسان الأوروبي إلى العالم الجديد، ودمرهما تدميراً كاملاً مع القضاء على السكان الأصليين (الهنود الحمر) بكل وحشية وقسوة وبعيداً عن الأخلاق الإنسانية. ومع كل هذا يتبجح الإنسان الأبيض بأنه هو صانع الحضارة. ويزعم لنفسه أنه المدافع عن حقوق الإنسان التي تنتهك من قبله بأشكال مختلفة من قتل واستغلال للشعوب الأقل تطوراً في مجال الصناعة.

إن المرحلة الزمنية التي ابتدأت بصنع الكتابة والتي ترافقت مع قيام دويلات المدن، لا تشكل إلا جزءاً واحداً من الأربعمائة جزء التي هي تاريخ البشرية بدءاً من تحول الإنسان من حيوان سلبي تجاه وسطه الطبيعي، إلى حيوان جغرافي فاعل في وسطه بغية إعطائه مسحة بشرية. ولهذا من الخطأ أن يبدأ الجغرافي البشري بدراسة علاقة المجتمعات البشرية مع بيئاتها بدءاً من مرحلة قيام دويلات المدن التي درج العلماء الأوروبيون خطأ بتسميتها المرحلة التاريخية، وأن ما قبلها لا يستجمع في ذاته مقومات التاريخ. وإن فيدال بلاش – بدوره – يرى من المحتم على الجغرافيين الذي يهتمون بدراسة الجانب البشري أن يبدؤوا بدراستهم هذه منذ اللحظة الأولى التي صار الإنسان فيها يتفاعل مع بيئته الطبيعية (لقد تغيرت النظرة في دراسة العلاقات بين الأرض والإنسان فنحن ننظر إليها من مسافات أبعد. وحتى الآن لم يؤخذ بنظر الاعتبار سوى العصور التاريخية والتي لا تشتمل إلا على الفصل الأخير من الدراما البشرية وهي فترة قصيرة جداً من الزمن إذا ما قورنت بحياة ونشاط الإنسان على الأرض)[1].

١ – فيدال بلاش – المرجع السابق – ص ١٤٠.

ولقد دأبت المجتمعات البشرية منذ نشأتها إلى تقسيم سطح الأرض فيما بينها، جاعلة من تلك المساحات التي اقتسمتها مناطق جغرافية إقليمية خاصة، بحيث تجد كل جماعة في المساحة التي اختصتها لنفسها عناصر البقاء والاستمرار لحياتها، وقد فرض اقتسام المساحات من الأرض بين الجماعات البشرية إلى نشوء علاقة قوية فيما بين الجماعة الواحدة من جهة، والأرض العائدة لها من جهة ثانية. وهذا ما حمل كل جماعة بشرية أن تمنع الجماعات الأخرى من الاستفادة من إمكان جمع الطعام من مصدريه الحيواني والنباتي في الأرض المخصصة لها، مما أدى إلى نشوء عرف قائم على قناعة كل جماعة بالأرض التي اختصتها لنفسها دون غيرها، وصار أفراد كل جماعة متعاونين متكاتفين في المحافظة على الأرض التي يعيشون ضمن رقعتها مع الاستعداد للتضحية بأرواحهم إذا ما تعرضت أرضهم الخاصة بهم إلى استغلال من قبل أفراد لا ينتمون إلى جماعتهم. وكانت كل جماعة تسمح لرجال غرباء من جماعات ثانية إمكان الصيد والجمع على أرضها إذا ما كان هؤلاء الأفراد أزواجاً لنساء ينتمين إلى الجماعات صاحبة الأرض، برباط الدم والعيش المشترك. ولهذا تكون فترة نشوء الأقاليم السياسية أو تكوينها قديمة قدم الإنسان نفسه. وقد كانت الجماعات البشرية البدائية تعيش ضمن نطاقاتها الجغرافية المحددة فيما بينها، عيشة الاكتفاء الذاتي، ولا يذهب أفراد هذه الجماعة أو تلك للصيد أو لجمع النباتات من أرض جماعة ثانية إلا ضمن عرف اجتماعي فيما بينها يسمح بذلك. ويعد ذلك العرف بمثابة قانون غير مكتوب تنظم الجماعات البشرية من خلاله علاقات الجوار فيما بينها. وإذا ما اعتدت جماعة على أرض ثانية، قامت صاحبة الأرض المعتدى عليها بالدفاع عن أرضها أو مجالها السياسي والاجتماعي لتمنع أفراد الجماعة المعتدية من إمكان استغلالها.

ومن هنا نجد أن دور العامل الجغرافي في السياسة عند بني الإنسان، قديم قدم الإنسان نفسه، وليس كما يظن الجغرافيون السياسيون، ومن يهتم بالسياسة من المختصين بالعلوم الأخرى من أن العامل الجغرافي يمكن ملاحظة أثره فقط منذ أن

صار الإنسان يعيش في دويلات المدن فقط. وأن تدخل مثل هذه الدراسة في مجال الجغرافيا السياسية التاريخية.

وإن الجغرافي السياسي، كمشتغل في مجال الجغرافيا البشرية الواسع عليه، أن يقصر بحثه حسب رأي كل من: وولدرج – إيست – على منطقة الحدود المشتركة بين الجغرافيا والسياسة، وأن عماده في ذلك (أن الدول لها مساحة إقليمية وموقع مكاني يعتبر كل منهما فريداً لدرجة معينة. ومادته هي الأرض المنتظمة سياسياً. وهي بذلك تتفق عملياً مع سطح الأرض كله، إذ أنه لم يعد هناك سوى القليل من الأراضي التي لم يتم توزيعها سياسياً، بل إن البحار والمحيطات نفسها ميدان للمصالح الدولية، وإن لم تكن منظمة سياسياً)[١]. وإن الجغرافي السياسي على عكس من الجغرافي الإقليمي، فالأخير يسعى إلى دراسة سائر العناصر الطبيعية والبشرية والتقنية للإقليم، الذي هو بصدد دراسته بشكل متكامل ومترابط فيما بينها، وصولاً إلى تكوين نظرة شمولية متكاملة عن ذلك الإقليم، في حين أن الجغرافي السياسي في دراسته عليه أن يسعى كما يقول كل من وولدرج – وايست: (لتحليل معلوماته المختلفة تحليلاً له مغزاه، وتقديرها وتوضيحها على الخريطة سواء بالنسبة لإقليم سياسي أو لمشكلة جغرافية سياسية، وذلك بتفسير الخرائط والعمل في المكتبة وعلى الطبيعة). ويضيف وولدرج – وزميله إيست – قولهما في ضرورة أن تكون صبغة التحليل للعناصر التي يتكون منها الإقليم السياسي – أو أي مشكلة سياسية – ذات طابع جغرافي، ومن أجل هذا عليه أن يكون ملماً بالتاريخ الاقتصادي والسياسي لذلك الإقليم أو تلك المشكلة (وإذا كان من المحتم عليه أن يكون جغرافياً في نظرته وفي دربته، فعليه أيضاً أن يكون واقفاً – إلى الحد الذي يفيده – على سياسات البلاد التي تهتم بها وتاريخها الاقتصادي والسياسي)[٢]. فعلى سبيل المثال:

١- وولدرج – إيست: الجغرافيا ومغزاها ومرماها، مرجع سابق.

٢- نفس المرجع ص ١٨٢٠.

إذا ما أقدمنا على دراسة مشكلة السكان السيخ في مقاطعة البنجاب التابعة إلى جمهورية الهند دراسة جغرافية سياسية، علينا اتباع النقاط التالية:

١- دراسة العناصر الجغرافية التي يتكون منها إقليم البنجاب.

٢- دراسة الموارد الاقتصادية لإقليم البنجاب.

٣- دراسة التركيب السلالي والقومي والروحي لسكان البنجاب، كما علينا أن نقوم بدراسة مقارنة شاملة لإقليم البنجاب مع بقية الأقاليم الأخرى التي تتكون منها الهند لمعرفة المكانة الاقتصادية التي يلعبها ذلك الإقليم في قوة الهند مع بقية الأقاليم الأخرى من جهة، ومعرفة القوة الاقتصادية للهند بدون ذلك الإقليم.

٤- علينا أن نكون على إطلاع كامل على التاريخ السياسي لتلك المقاطعة كإقليم سياسي تابع للهند.

٥- أن نكون على إطلاع على التاريخ الاقتصادي للهند بشكل متكامل بما في ذلك البنجاب من جهة، ومعرفة التاريخ الاقتصادي لإقليم البنجاب.

٦- علينا أن نعرف بشكل جيد السياسة الداخلية للهند، وأن نعرف السياسة الخارجية للهند في آن واحد، بما في ذلك التعرف على الفكر السياسي الذي يوجه السياسة الداخلية والخارجية للهند، بما في ذلك الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية الداخلية للهند.

٧- التعرف جيداً على السياسة الدولية للعالم بصورة عامة، وللدول الأعظم بصورة خاصة.

٨- التعرف جغرافياً على المنطقة الإقليمية التي تشكل الهند جزءاً منها من جهة، وعلى الكيانات السياسية المحيطة بها من الوجهة الجغرافية الطبيعية والاقتصادية والبشرية بشكل جيد من جهة ثانية، إلى جانب معرفة التاريخ السياسي والاقتصادي للمنطقة بصورة عامة ولدولها بصورة خاصة كل على حدة.

مما سبق فإننا سنصل إلى دراسة جغرافية سياسية متكاملة نستطيع من خلالها أن نفهم طبيعة المشكلة لإقليم البنجاب كافة، لا بل سنتمكن إلى حد ما إلى استشفاف آفاق المستقبل لتلك المشكلة، مع إمكان وضع الحلول المناسبة لها كي تبقى منطقة سلام لا منطقة توتر سياسي للهند من جهة، ولجيرانها من جهة ثانية، كما أن التوتر السياسي في هذه المنطقة، أو تلك من العالم، يجعل السلام العالمي مهزوزاً برمته على نطاق العالم دون استثناء، لأن السلم العالمي كل متماسك لا يمكن تجزئته وأن الحرب واحدة لا يمكن تجزئتها وحصر أضرارها في المنطقة الإقليمية التي تدور رحاها القتالية عليها، وأن السبب في عدم تجزئة كل من السلم والحرب يكمن:

أن الأقاليم السياسية في العالم صغرت أم كبرت في مساحاتها لا تستطيع أن تعيش منغلقة على نفسها عيشة الاكتفاء الذاتي، لكون الحاجات اليومية للإنسان متزايدة مع مرور الزمن من جهة، ومن جهة ثانية فإن الموارد الاقتصادية لأي دولة غير كافية لسد احتياجات مواطنيها كافة، وهذا ما يجعل الدول أيضاً تستمد ما يحتاجه سكانها من خلال العلاقات الدولية التي تقيمها مع بقية دول العالم، وأن العلاقات الدولية التي تقيمها الدولة مع بقية دول العالم، من أجل التبادل المنفعي برأينا: **هي بمثابة الرئة الثانية الواقعة خارج جسم الدولة في تأمين حاجة مواطنيها وأمنها غير المتوافرة في داخل حيزها الجغرافي السياسي.**

ولهذا فإن دراسة العلاقات الدولية بنظرنا، يجب أن تكون على أرضية جغرافية لأنها تقوم من أجل التبادل النفعي بين الدول، حيث تصدر الدولة الفائض عن حاجة مواطنيها من إنتاجها لهذه السلعة أو تلك، والتي هي حصيلة تفاعل ما بين الإنسان والأرض داخل هذا الإقليم السياسي أو ذاك، وفي الوقت نفسه فإنها تحصل على ما ينقصها من مواد مستهلكة، أو إنتاجية لا يوفرها لها ذلك التفاعل ما بين مواطنيها من جهة، وعناصر البيئة الجغرافية من جهة ثانية، فعلى سبيل المثال: فإن الإنتاج الزراعي لإنكلترا لا يغطي احتياج سكانها من المواد الغذائية، كما أن الاقتصاد

البريطاني يعتمد إلى حد كبير على التجارة الخارجية (نسبة السكان النشيطين اقتصادياً المشتغلين بالزراعة البريطانية تعد واحدة من أكثر النسب انخفاضاً في العالم، لكن الزراعة تتميز بكثافتها وتغطي نصف احتياج البلاد من المواد الغذائية، وإن الخاصية المميزة للاقتصاد البريطاني هي الاعتماد الكبير على التجارة الخارجية، فتقوم صناعتها في الأساس على الخامات المستوردة، وعليه يخصص جزء كبير من السلع الجاهزة للتصدير)[1].

وهكذا نجد مما سبق أن الجغرافيا السياسية في دراستها لهذه المشكلة السياسية أو تلك، عليها أن تقوم بربط المشاكل الدولية بمسرحها المحلي والإقليمي كي يتكون لدى العاملين في هذا المجال الفكري، تَفَهُّم جيد لأبعاد المشكلة السياسية التي هي مجال بحث للوقوف عن كثب لمعرفة الخيوط التي نسجت حول تلك المشكلة السياسية محلياً وإقليمياً ودولياً. وإن مثل هذا الفهم الواسع والعميق لا بد أن يحيط الجغرافي السياسي – كما ذكرنا أكثر من مرة سابقاً – بعلوم رافدة تسهم في فهم المشكلة السياسية التي هو بصدد دراستها: الاقتصاد السياسي – التاريخ السياسي – الواقع الإنتروبولوجي لسكان المنطقة التي تقوم المشكلة على أرضها – البنية الاجتماعية والروحية – التركيب الديموغرافي لسكان المنطقة – المعرفة الجيدة بالعوامل الجغرافية الطبيعية منها والاقتصادية – الأصول القومية والثقافية لسكان المنطقة – التركيب الجيولوجي لأرض تلك المنطقة من أجل التعرف على الثروات المعدنية التي تحتوي عليها أرضها بين طبقاتها.

وبصورة عامة يمكننا القول إن الوحدة الأساسية للدراسات الجغرافية السياسية تتمثل بالإقليم السياسي المستقل والمعروف تحت تسمية (الدولة).

وبما أن الجغرافيا السياسية هي علم يبحث في قوة الدولة، فإن مجال دراستها واضح ما دمنا قد حددنا الهدف من تلك الدراسة العلمية، لهذا فإنه يتوجب علينا: أن

---

١ – الجغرافيا الاقتصادية لبلدان العالم، دار التقدم، موسكو،١٩٧٩، ص.٢٠٩

نقوم بدراسة تحليلية وظيفية عميقة للعوامل كافة، التي يتكون منها الإقليم السياسي، كل على حدة، بما في ذلك الأيديولوجية الفكرية التي يستند إليها في سياسته الداخلية، إلى جانب الإرث الحضاري لسكانه، وصولاً إلى تصور عام يهدف إلى منح ذلك الإقليم المزيد من القوة في علاقاته الدولية ضمن حدوده السياسية المعترف بها دولياً. ولن نتمكن من تحقيق ذلك إلا إذا افترضنا أن كل عامل من العوامل التي تتكون منه الدولة بمثابة عضو في جسد الدولة، ومن أجل أن يبقى ذلك الجسد سليماً ومعافى وقوياً وقادراً على التأثير في الأجسام الأخرى في العلاقات الخارجية التي يقيمها معها، لا بد أن تسند الوظيفة المناسبة إلى كل عضو ضمن موقعه في ذلك الجسم، كي يعطينا المردود الأفضل لمنح الجسم المزيد من القوة. ويتوجب على الأعضاء أن تكون متناسقة متكاملة في عملها لإضفاء المزيد من الصحة والقوة لذلك الجسم الذي يتكون منها مجتمعه، وإن أي خلل لعمل أي عضو يؤدي إلى اضطراب في سلامة ذلك الجسم وإنقاص في قوته، وإذا لم يعالج ذلك العضو فمن البديهي أن تتعاطف معه أعضاء أخرى تدريجياً، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار ذلك الجسم وسيره في طريق التمزق والزوال، وإذا ما نظرنا إلى خريطة العالم السياسية تاريخياً، لوجدناها تختلف في تقسيماتها السياسية من زمن إلى آخر، حيث تغيب دول وتظهر دول أخرى، وإن ضعف الدولة لا يكمن كما يقول –راتزل –يكمن في عدم إدراك أهمية المجال الجغرافي الذي تقوم عليه فقط، وإنما لعدم إدراك جميع العوامل المادية والفكرية والحضارية والدولية، التي تتكون منها الدولة، والتي تمدها بعناصر القوة فيما إذا تم توظيف تلك العناصر توظيفاً سليماً، كل حسب طبيعته لتأدية الدور الأمثل من أجل منح الدولة المزيد من القوة وطول البقاء، وإن العوامل التي تكمن فيها قوة الدولة، والتي يتشكل منها جسدها، هي الآتية في رأينا:

١– عامل طبيعي: الموقع – المدى السياسي، والعناصر الطبيعية التي تكونه (المدى الجغرافي المغلف بالحدود السياسية للدولة، والعناصر الطبيعية التي يتكون منها).

٢- عامل بشري: تعداد السكان – التركيب الديموغرافي – التركيب الإنتروبولوجي – التركيب الديني – التركيب اللغوي والقومي.

٣- العامل الاقتصادي: الموارد الاقتصادية للدولة – الزراعية – الصناعية – التجارية – الثروات الخام الصلبة منها والسائلة.

٤- العامل التقني والقدرة على استغلال الموارد وطنياً.

٥- الأيدولوجيا السياسية التي تسير عليها الدولة في سياستها الخارجية والدولية.

٦- الخلفية الحضارية والتاريخية لسكان الدولة.

٧- الشعور القومي لدى سكان الدولة.

٨- الأوضاع الدولية وموقع الدولة منها.

علاقة الجغرافية السياسية بالعلوم الأخرى

تهدف الجغرافيا السياسية في أبحاثها إلى مزيد من القوة للدولة، داخل حدودها السياسية وخارجها، ولهذا فإن الجغرافي السياسي في دراسته للمشكلات السياسية المطروحة عليه، بغرض البحث والاستقصاء، لمعرفة العناصر التي تفاعلت مع بعضها وأدت إلى نشوء هذه الظاهرة أو تلك، يسعى إلى معرفة تحليلية معمقة من أجل توظيف كل عنصر حسب طبيعته التي تؤهله بأن يكون في الوظيفة المستندة إليه، متكاملاً ومتناسقاً مع بقية عناصر تلك الظاهرة وهي تقوم بأداء وظيفتها في الدولة. ومن أجل الوصول إلى الهدف الذي تبتغيه الجغرافيا السياسية في منح الدولة المزيد من الهيبة في الداخل والخارج، لا بد لها من الاستعانة بمعطيات علوم طبيعية وإنسانية أهمها:

العلوم الجغرافية – الجيولوجيا – علم السياسة – علم التاريخ الاقتصادي – علم التاريخ السياسي – علم العلاقات الدولية – علم الإنتروبولوجيا – علم جغرافية الفضاء الخارجي.

العلوم الجغرافية:

تقوم الجغرافيا بدراسة الإنسان والأرض التي يعيش عليها، وذلك من خلال التفاعل الحاصل بينهما، والذي يقوم على مبدأ التأثير المتبادل. وبما أن النشاط السياسي هو غرض الدراسة للجغرافيا السياسية، فمن الصعب فصل ذلك النشاط عن بقية الأنشطة الإنسانية الأخرى التي هي ثمرة التفاعل ما بين الطبيعة وعناصرها من جهة، وبين المجتمعات البشرية من جهة ثانية، وهذا يقتضي الإلمام بالجغرافية العامة بشكل جيد، وبأقسامها المختلفة: الجغرافية الطبيعية – الجغرافية الاقتصادية – الجغرافية البشرية – الجغرافية الإحيائية – جغرافية البحار والمحيطات – الجغرافية التاريخية – جغرافية الفضاء مستقبلاً، لأن يد الإنسان المسلحة بالعلوم التقنية، ستطال الفضاء الذي يحيط بكوكبنا الأرضي، بالاستفادة والتغيير لصالح البشرية خلال بعد زمني. وإن السبب في ضرورة الإلمام بتلك العلوم الواسعة التي تضرب

بأقدامها ميادين جميع العلوم الطبيعية والإنسانية الأخرى، كون الجغرافيا بحد ذاتها هي علماً تركيبياً يتخصص بكل شيء، لدرجة أن هناك هجوماً على الجغرافيين، لاتساع المجال الجغرافي الذي يبحثون فيه، وأنهم المتخصصون بكل شيء، لأن هناك تداخلاً بين النشاط السياسي مع غيره من الأنشطة البشرية، المرتبطة بالبيئة التي يعيش الإنسان فيها. كما أن الحكم أو التنظيم السياسي مرتبط بالنظم الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية لأن الصراعات السياسية تاريخياً، تقوم على أرضية اقتصادية، وأن الدولة بدون أرض لا يمكن أن توجد إلا في حالة قيام دولة في المنفى.

علم الجيولوجيا:

تدرس الجيولوجيا طبقات القشرة الأرضية نشوءاً و تركيباً وشكلاً، وأن هناك الكثير من المشاكل الدولية لا يمكن فهمها إلا من خلال الرجوع إلى جيولوجيا التكوينات الأرضية المتنازع عليها بين الدول المتجاورة بصورة عامة، مثل مشكلة /الألزاس واللورين/، بين الجارتين فرنسا وألمانيا اللتين كانتا تتناوبان في ضم المنطقة المذكورة الغنية بالفحم والحديد، وذلك عن طريق عامل القوة في حالة امتلاكه من قبل إحدى الدولتين المذكورتين، كما أن الخلاف على بحر إيجه، بين تركيا واليونان، لا يمكن فهمه دون الرجوع إلى التكوينات الجيولوجية لقاع بحر إيجه المتنازع عليه بين الدولتين المذكورتين، المشرفتين على مياهه بالتقابل، وتزداد أهمية العلوم الجيولوجية بالنسبة للجغرافي السياسي، نظراً لازدياد أهمية الموارد المعدنية في العلاقات الدولية، بسبب الحاجة المتزايدة لها من قبل الصناعات العصرية المتطورة.

علم السياسية:

يرى بعض المفكرين أن الإنسان ينفرد عن بقية الأنواع الحيوانية الأخرى، بميله إلى الحياة ذات الطابع السياسي المنظم، وقد عرف أرسطو الإنسان بدوره: «بأنه حيوان مدني». إن الحيوان يمكن أن يكون اجتماعياً، أما الإنسان فهو وحده سياسي، فبدلاً من أن يعيش في قطعان أو قوافل أو قبائل رحل، فإن ميزته الخاصة

هي العيش في هذا التنظيم الجماعي الذي يشكل المدينة (بوليس) وهذه الأخيرة هي بالنسبة له في آن واحد، ضرورة طبيعية ومثال أخلاقي[1].

ونعني بالسياسة في قاموس الأكاديمية مثلاً (سياسة Politaue) اسم مؤنث: (معرفة كل ما يتعلق بفن حكم دولة وإدارة، وعلاقتهما الخارجية، ويقال أيضاً الشؤون العامة، الأحداث السياسية، السياسة الداخلية، سياسة بوليتيك (نعت من نوعين): ما يتعلق بالشؤون العامة بحكومة الدولة، وبالعلاقات المتقابلة لتخلف الدول: الحقوق السياسية، القوانين التي تحدد أشكال الحكومة وتنظيم العلاقات بين السلطات والمواطنين والمحكومين) ويقول هاتزفيلد Hatzfeld ودار مسنتر Dar Mesteter بين السياسة والدولة ما يلي: «سياسة بالنسبة إلى الدولة Etat قانون سياسي، القانون الذي يساهم بموجبه المواطن في حكم الدولة رجل السياسة: الذي يعنى بإدارة الشؤون العامة، بوليتيك (سياسة)* كاسم موصوف: فن إدارة، طريقة إدارة، كل ما يعود للشؤون العامة..» ويعرف ليتريه Litteré كذلك، السياسة بـ(علم حكم الدول) أو (علم حكم دولة، وإدارة علاقاتها بالدول الأخرى) ويضيف (سياسة) تقال عن الشؤون العامة: ليس من جديد في السياسة سياسة داخلية، سياسة خارجية، أما القانون السياسي: يعني القوانين التي تنظم أشكال الحكم. وإن الحقوق السياسية تعني: القوانين التي يساهم المواطن بموجبها في الحكم. وتؤكد الانسكلوبيديا الفرنسية الكبيرة

---

١ – إن كلمة سياسة: بوليتيك، تأتي من الكلمات اليونانية التالية: بوليس – بوليتايا – يوليتكا – بوليتكية.
. بوليس: تعني بالعربية البلدة، المدينة، المقاطعة، أو مجمع السكان الذين يؤلفون المدينة (Polic).
. بوليتايا (Politeia): تعني ما يلي: الدولة، الدستور، النظام السياسي، الجمهورية، المواطنية (حق المواطنة).
. بوليتكا: مجمع بوليتيكوس: الأمور السياسية، الأمور المدنية، كل ما يتعلق بالدولة وبالدستور وبالنظام السياسي.
ـ بوليتكية (Politiké): تعني العلم السياسي، وكانت بوليتكابراغماتيا بالنسبة للأقدمية هي (معرفة الحياة المشتركة Politica Pragmateia للناس حسب البنية الأساسية لهذه الحياة التي هي تركيب المدينة) وأن الإنسان كما يعرفه أرسطو زون بوليتيكون Zon Politikon حيوان مدني (أي حيوان سياسي).

* – السياسة هي فن الحكم، وهي متقلبة، وغير ثابتة، وقد عرّفها بعض السياسيين بأنها فنٌ السباحة في بحر من القاذورات.

(الموسوعة) أن السياسة هي بالتمام، فن حكم الدولة لذلك يمكن تعريف علم السياسة بعلم حكم الدول، أو دراسة المبادئ التي تشكل الحكومات وتديرها في علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى.

ويرى آخرون في السياسة أمثال هاربون، «بأنها فن اشتراك الناس لتأليف ورعاية وصيانة الحياة الاجتماعية» ومن المضامين السابقة للسياسة فإننا نلمس عاملاً مشتركاً بينها، وهو أن السياسة علم السلطة أو علم السلطات، وقد لاقى هذا المضمون للسياسة ترحيباً كبيراً في فرنسا، حيث يوجد إجماع على إعطاء السياسة المفهوم التالي: «إن السياسة هي علم ظواهر السلطة أو علم السلطة –تحليل مقتضب لعناصر السلطة والإكراه، السلطة العقائدية، السلطة والدعاية» ويقول السيد مارسيل بريلو: «إذا كان حقاً إعطاء السلطة أهمية كبرى، فإن تحليلها لا يمتص كل علم السياسة، فالسلطة لا تمارس في الفراغ خارج الإطار الاجتماعي الذي يحدد مكانها وزمانها». إن حصر السياسة بعلم السلطة فقط، يجردها من معانيها الأساسية وهما معنى الشرعية، ومعنى الوطنية.

وفي نهاية المطاف، فإننا نجد أن **علم السياسة هو علم الدولة**، فبدلاً من أن يكون بدعة، كان تقليداً. ويؤكد ذلك جان دايان بقوله: «لا يمكن الشك في أن علم السياسة هو علم الدولة ولا يمكن أن يكون سوى علم الدولة، وكل ما له صلة بالدولة، هذا كان موضوع السياسة في العصر القديم.. وليس من سبب منذ أفلاطون وأرسطو وشيشرون، في أن يزول موضوع هذا العلم»[1].

من خلال مفهوم علم السياسة غير المحدد الذي يدرس الدولة شكلاً ومضموناً ومؤسسات وعلاقات دولية وداخلية، والأفكار التي تسير عليها الدولة، يقدم الدعم الجيد للجغرافيا السياسية التي تلتقي معه في دراسة الأنشطة السياسية للإنسان بصورة عامة. إلا أن كلاً منهما بطريقة يختلف بها عن الآخر.

١– علي عبد الله الجباوي: الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

فالجغرافيا السياسية كما قلنا تهتم بدراسة الأنشطة السياسية، أسبابها وعللها من خلال العلاقة التي تربطها بالأرض التي تدور عليها.

أما علم السياسة فيدرس النشاط الفكري السياسي بمبادئه المختلفة تاريخياً. وإن الهدف الأول من السياسة هو إبعاد العنف والاستغناء عن الصراعات الدامية بأشكال من الصراع أقل قسوة. وإن السياسة القائمة على الحوار والمناقشة تنتهي عندما تبدأ سياسة الحرب، والتي تعتمد في ماهيتها على مبدأ يقول: «أول رجل فاز بالملك كان جندياً موفقاً».

علم العلاقات الدولية:

إن علم العلاقات الدولية هو علم لصيق بالسياسة الخارجية للدول، وهو يمثل جزءاً من جهد الإنسان في سبيل فهم ذاته. ويمكن أن تعرف العلاقات الدولية (العلاقات الدولية هي ذلك الفرع الدراسي الذي يحاول أن يفسر الأنشطة السياسية عبر حدود الدولة، والذي كان معنياً حتى اللحظة بشكل رئيس، بالعلاقات السياسية بين الحكومات التي هي الممثل الرسمي للدول). وعلم العلاقات الدولية ضروري للجغرافي السياسي في حالة دراسته للسياسة الخارجية لدولة ما، لدرجة يصعب الوصول إلى فهم حقيقي وسليم لمميزات السياسة الخارجية لدولة ما، دون الاستعانة بمعطيات علم العلاقات الدولية، كما أن الكثير من النظريات في العلاقات الدولية، تكون جزءاً من الجغرافيا السياسية، لكونها تدرس العلاقة ما بين الدولة والأرض، التي تقوم عليها. ويستطيع علم العلاقات الدولية أن يقدم مساعدة ملموسة للسياسة الخارجية، إلا أنه غير قادر على إعطاء حلول كافية لها. وتكمن المساهمة التي يقدمها باحث العلاقات الدولية – كما يقول تريفور تيلر – «إنه يلح من أجل أن تكون الأفكار والفرضيات التي تقوم عليها السياسة ويقوم عليها رسمها جلية واضحة» وتساهم دراسة العلاقات الدولية في استيعاب الأفكار والآراء السياسية التي تلعب دوراً هاماً في المشكلات السياسية القائمة بين الدول. وإن الرأي العام يجب أن يكون مدركاً لما يجري من حوله من أحداث سياسية على المسرح الدولي مع توفير المعطيات التي

أدت إلى نشوء تلك الأحداث الدولية. وعلى هذا لا بد من توفير الخطوات الأساسية في تنمية الدور الحقيقي العام لهذا الفرع الدراسي.

علم التاريخ:

إن هناك ارتباطاً وثيقاً بين علمي الزمان والمكان، لدرجة أن كلاً منهما يستعين بمعطيات العلم الآخر، من أجل توضيح الكثير من الظواهر المشتركة بينهما. فهناك مشكلات تاريخية لا يمكن فهمها بمعزل عن العوامل الجغرافية، وإن هناك مشكلات جغرافية لا يمكن فهمها على حقيقتها دون الرجوع إلى التاريخ. ويمكن أن نقول عن العلاقة بين كل من الجغرافيا التي تدرس الأرض والإنسان، وبين علم التاريخ، الذي يدرس تطور القوى المنتجة للمجتمع البشري، أنها علاقة تساند وتعاضد، لدرجة أن كل منهما يشكل بطانة للآخر. فالقوى الإنتاجية متطورة غير ثابتة، وهذا بدوره يؤدي إلى تغيير أداء الحكم عبر الزمن التي تستخدمها الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج في بسط هيمنتها أو سيطرتها على الغالبية العظمى من الشعب الذين لا يملكون سوى راحة أكفهم. وعلى هذا فإننا لا نستطيع فهم الجغرافيا السياسية لمرحلة تاريخية ما، بمعزل عن التاريخ البشري، ما لم يعرف جيداً البنية الاقتصادية التي كانت سائدة في المرحلة المدروسة. مثال عن ذلك: كيف يمكن أن تقوم الجغرافيا السياسية في دراسة لخريطة العالم السياسية في عصر القنانة دون التعرض إلى دراسة القوى المنتجة وتطورها في تلك المرحلة، لأن المقولة المنطقية الأولى (للوجود الإنساني، وللتاريخ كله من ثم، هي مقولة أن على الإنسان أن يكون في وضع يمكنه العيش فيه لكي يصنع التاريخ، غير أن العيش وحده يستغرق جميع شؤون المأكل والمشرب والملبس والمسكن وأشياء كثيرة أخرى، وبذلك فإن العمل التاريخي الأول هو إنتاج الوسائل لسد هذه الحاجات أي إنتاج المادة نفسها). ولا بد إذاً في دراستنا الجغرافيا السياسية لدى وحدة سياسية من الإلمام الجيد بتاريخ تلك الوحدة الاقتصادي والسياسي، حتى نصل إلى فهم جيد للمشكلات السياسية التي تعاني منها الدولة، سواء أكانت داخل حدودها السياسية، أم عبر تلك الحدود.

علم الأنتروبولوجيا:

هو العلم الذي يدرس الإنسان دراسة عضوية واجتماعية وثقافية، بدءاً من انفصاله عن المرحلة الحيوانية، وحتى اللحظة التي نعيشها: الأنتروبولوجيا العضوية: تدرس جميع أفراد النوع البشري وموقعهم بين أفراد المملكة الحيوانية، والنظريات التي تدور حول ذلك: نظرية تعدد المنشأ – نظرية المنشأ الواحد – الصفات السلالية، والعوامل التي أدت إلى تكوينها سابقاً عن أسلافنا – التمييز العنصري ونظرياته المزيفة البعيدة عن المنطق والعلم.

الأنتروبولوجيا الثقافية Cultural Antiuropology: وتدرس كل شيء أوجده الإنسان خلال مسيرة تطوره العضوي والثقافي المتلازمين، إلا أن الأولى قد توقفت في الجزء العلوي من العصر الحجري القديم، عندما وصل التطور العضوي للإنسان إلى ما نحن عليه، في حين استمرت مسيرة التطور الثقافي، والتي ستبقى تسير نحو الأفضل، ما دام النوع البشري موجوداً على سطح الأرض، وتشتمل دراسة الأنتروبولوجيا الثقافية:

- **الجانب الروحي:** أي كل ما هو ملموس مادياً من: مسكن، غذاء، لباس، شراب، أدوات، مواصلات، سلاح، أدوات زينة، أدوات إنتاج.. إلخ.
- **الجانب الروحي:** المعتقدات الدينية، العادات والتقاليد، الأعراف..
- **المؤسسات الاجتماعية:** الأسرة، العشيرة، القبيلة، الزواج، الطلاق، الثأر.

وتستعين الجغرافيا السياسية التي تدرس أنشطة الإنسان السياسية بمعطيات علم الأنتروبولوجيا الذي أثبت أن أفراد النوع البشري كافة، قد انحدروا من أصل واحد، وأن أفراد البشرية كافة متساوون بالقدرة على الاكتساب والإبداع، فيما إذا ما توافرت الظروف الموضوعية لذلك، وأن لون البشرة التي هي صفة إحيائية قد انتقلت من السلف إلى الخلف، عن طريق المورثات الذاتية، لا علاقة لها بالقدرة على الاكتساب والاستيعاب والإبداع، وبناء التنظيمات السياسية، والتي هي صفات مكتسبة يكتسبها الفرد من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. وهذا يقودنا إلى أن أفراد النوع البشري

كافة، متساوون في القدرة على التطور الثقافي والسياسي والاجتماعي، فيما إذا كانت الظروف الموضوعية لذلك هي واحدة عند سائر أبناء النوع البشري. ولقد قدمت الأنتروبولوجيا في أبحاثها العلمية صفعة قاسية وقاتلة إلى دعاة النظريات العنصرية /كالفاشية والنازية والصهيونية/ التي تدعى كل منها تفوق عنصر ما من البشر على بقية العناصر الأخرى زوراً وكذباً من أجل تبرير عدوانيتها على البشرية بغية تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية لها دون غيرها[1].

علم الفضاء:

بدأنا منذ الستينات من القرن العشرين نعيش مرحلة جديدة من التاريخ البشري، تختلف عن سابقاتها جميعاً، حيث تنفرد دون غيرها، بأن يكون مسرحها الفضاء الخارجي المحيط بكوكبنا لأسطح ذلك الكوكب كما هو الحال في المراحل السابقة، حيث هو المسرح للصراعات الدولية، ونظراً للتطور التقني السريع الذي نشهده بأم عيننا في ترويض الفضاء الخارجي لرغبات الإنسان اليومية المتزايدة، وتحويل ذلك الغلاف الجوي المحيط بالأرض وبالكوكب الأرضي والكواكب القريبة منها، وأن هذه المفاهيم الجديدة التي إذا ما سيطر عليها الإنسان، فإنه سيسيطر على الأرض ومن عليها. وما سياسات حرب النجوم التي تطرحها الولايات المتحدة في سياستها مع الاتحاد السوفيتي، إلا إرهاصات أولية لعصر جديد شبيه بنتائجه المستقبلية بالنتائج التي حققها سلاح البارود المتفجر عندما تم استخدامه لأول مرة في الحروب المستعمرة بين البشرية المتصارعة على الحصول على مكاسب اقتصادية على حساب بعضها بعضاً من خلال عامل القوة.

إن الأجواء المساوية لرقعة الدولة السياسية، هي ملك لتلك الدولة، حيث تبسط سيادتها عليها، فهي تمنع القوى الجوية من الاستفادة من هذه الأجواء إلا

---

[1] – للمزيد انظر:

١ – علي جباوي: جغرافية السلالات البشرية

٢ – علي جباوي: الأنتروبولوجيا الطبيعية

بإذن منها. وإذا لم يكن هناك إذن مسبق فإن الدولة التي انتهكت أجواؤها ستستخدم القوى الجوية لديها أو قوى الدفاع الجوي لردع المعتدي. وهذه الأجواء لا ترتفع عن الأرض أكثر من /٣٠كم/ لأقصى ارتفاع يمكن أن يحلق إنسان ضمن ظروف طبيعية، ليستطيع من خلالها تحمل الضغط الجوي في تحليقه وهو يقود الأداة المقاتلة.

أما في حالة تطور القوى الجوية وقوى الدفاع الجوي، بحيث تصبح الأجواء الدولية السياسية تصل إلى المئات من الكيلومترات، فأعتقد أن المجال الجوي للدولة سينتهي عند المنطقة التي تقع بين جاذبية الأرض، وجاذبية القمر (مرحلة انعدام الوزن) وبعد بلوغ هذه المرحلة سينتقل الصراع بين القوى البشرية على سطح الأرض إلى المجالات الفضائية للكواكب الأخرى التي ستصبح في حيز الاستفادة من قبل الإنسان، تمشياً لمصالحه ولرغباته المتزايدة. وإن الدولة التي ستصل إلى تلك المرحلة من التقنية المتطورة، هي التي ستبسط دولتها العالمية على سطح الأرض كاملاً، دون أن يكون هناك صراع أرضي لا جدوى منه، ما دامت هناك قوة فوقية مسلطة فوق الجميع تتمركز في المجالات الفضائية لكوكب الأرض والكواكب الأخرى، وإن البشرية بالغة هذا المستوى مستقبلاً إلا في حال حصول كارثة يزول من خلالها النوع البشري من على سطح الأرض بشكل كامل، طبيعية، أو من صنع يده، وهي الأرجح حدوثاً.

الفصل الثاني

الكشوف الجغرافية ودورها في تطوير الجغرافية السياسية

الكشوف الجغرافية وظهور الاستعمار.

الاستعمار والمشكلات السياسية.

الاستعمار الأوربي وتأثيراته في السياسة العالمية.

ملخص لتطور الكشوف الجغرافية.

Damascus University

لا شك أن للاستعمار آثاره التي خلفها في أماكن كثيرة من عالمنا، وصلة وثيقة بكثير من مشكلات العالم السياسية في الوقت الحاضر. وأن حجم هذه المشكلات يزداد خاصة في الدول حديثة الاستقلال ، وأن الاستعمار يعتبر في نفس الوقت مسؤولاً عن التفاوت الهائل في درجات التنمية في كثير من دول العالم، أو ما يعرف بعدم التكافؤ الدولي. وإذا استثنينا الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفيتي ودول أوروبا، نجد أن كل دول العالم الأخرى ، دول فقيرة بدرجات متفاوتة ، وأقل تقدما في العادة عن بقية الدول السابقة الذكر، وكثير من هذه الدول تقاسي من مشكلات التخلف. وعدم التكافؤ الإقتصادي الداخلي، وهذا بدوره يؤثر في كفاءة النظم الديمقراطية فيها، وكثير من هذه الدول يخضع لنظم حكم ديكتاتورية.

والمعروف أن هناك ارتباطاً شديداً بين عدم التكامل الاقتصادي القومي، وبين التخلف الاقتصادي. ومعروف أن التخلف الاقتصادي ترتبط به مجموعة من الآثار التي تترتب عليه مثل سوء الخدمات التعليمية في الدولة، وعدم كفاءة طرق المواصلات وتقييد النشاط الاجتماعي، وتتداعى الأسباب التي تعوق حركة التنمية الاقتصادية للدول الفقيرة، تتداعى سبباً وراء الآخر ، ففقر هذه الدول مصحوب بعدم تكافؤ في التركيب الاقتصادي والاجتماعي للسكان وبالتالي التركيب السياسي بسبب غيبة النظم الديمقراطية أيضاً، وعدم التكافؤ في فرص العمل وفرص الكسب بين سكان الدولة يؤدي إلى اضعاف مقومات الإنتاج ويؤثر في جودة المنتجات، وهو أمر يهدد الاقتصاد القومي ويؤثر في التنمية الاقتصادية.

وهناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت ولا تزال تؤثر في المستويات الاقتصادية لدول العالم، وتؤدي دوراً رئيسياً في التفاوت الصارخ بين دول العالم المختلفة.

من جهة أخرى لا تستطيع رؤوس الأموال وحدها أن تصل الفجوة الكبيرة التي تفصل بين الدول الصناعية الغنية والدول النامية المختلفة. وإن كانت رؤوس الأموال تجنب الدول التي لديها رصيد منها، أزمات اقتصادية، إلا أن الدول الغنية التي تنمو

وتزيد طاقاتها الاقتصادية ويزداد غناها، تقدم لأصحاب رؤوس الأموال فرصاً هائلة لاستثمار أموالهم في بيوت مالها بأرباح مغرية وشروط مقبولة، وفي الوقت نفسه توفر لأموالهم الحماية والضمان. وفي هذه الحالة تهرب رؤوس الأموال من الدول النامية كلما وجدت في أيدي أفراد، وتجد طريقها إلى بيوت الأموال الأوروبية، وبالتالي تحرم بلادها من الفوائد التي يمكن أن تعود عليهم من استثمار هذه الأموال في بلادهم. وكانت حركة رؤوس الأموال في الماضي تأخذ طريقاً عكسياً لذلك: فكانت الاستثمارات في المستعمرات والدول التابعة تدر أرباحاً طائلة على أصحابها (من خلال البحث عن المعادن واقامة السكك الحديدية والمزارع الكبرى للمطاط والشاي وغيرها) ولما تضاءلت فرص استثمار رؤوس الأموال الأوروبية بعد انحسار الاستعمار، وبعد حركة التحرير والتخلص من الاستثمارات والاحتكارات الأجنبية في كثير من الدول حديثة الاستقلال، نجد أن هناك تركيز هام على الاستثمارات المحلية في أوروبا وأمريكا وعلى الاستثمارات الصناعية والتكنولوجية. وأشد مايثير القلق هو هجرة رؤوس الأموال من بعض الدول المتخلفة إلى الاستثمارات الموجودة في دول أوروبا وأمريكا. وكان من الضروري أن تظل هذه الأموال داخل البلاد النامية، تساعد وتعمل على دفع عجلة التنمية فيها. ويجب في هذا المجال أن نشير إلى أن حجم رؤوس الأموال التي تهاجر من دول نامية إلى دول متقدمة ليست كبيرة بالنسبة لإجمالي حجم رؤوس الأموال في الدول المتقدمة، ولكن هذه الأموال التي تجد طريقها إلى الخارج قد تكون حاسمة في خطوط التنمية المحلية والقومية للدول النامية. فالفائدة هنا نسبية، وهي لا شك عظيمة لو تم استثمارها في أوطانها. ولعل هذا يفسر القيود التي تفرضها بعض الدول النامية على حركة رؤوس الأموال من و إلى خارج البلاد . وبالرغم من هذه القيود والضوابط لا تزال الأموال تجد طريقها إلى خارج كثير من الدول النامية مما يزيد الهوة الاقتصادية بين الدول الفقيرة والغنية.

الكشوف الجغرافية وظهور الاستعمار

كان للكشوف الجغرافية صدى واسعاً في مختلف أنحاء الكرة الأرضية. وكانت الدول الأوروبية تتسابق وتتزاحم لاقتسام الأرض والحصول على الثروات ولو بالقوة، والغاية كسب المستعمرات وبناء الامبراطوريات التي تمتد من أقصى الغرب في القارة الأمريكية إلى أقصى الشرق من قارة آسيا .

١ – الإمبراطورية البرتغالية

سبقت البرتغال غيرها من الدول في كسب مستعمرات لها وراء البحار، وهي مناطق تقع على أقرب جزء من الساحل الإفريقي (حيث كونت اسبانيا امبراطوريتها الثانية بعد ذلك (٣٥٠–٥٥٠ سنة) وقد استمرت الحكومة البرتغالية في تأسيس محطات تجارية حول جميع السواحل الإفريقية الأطلسية والهندية وكذلك عبر قارة آسيا حتى جنوب شرق الصين، كما احتلت البرازيل، وهي أقرب جزء من أمريكا إلى العالم القديم، ونعني به غرب إفريقية، حيث بدأ استيطان المنطقة الساحلية المنخفضة الملائمة للمزارع الواسعة، ومن ثم اندفع المستوطنون في النهاية إلى الداخل.

وفي خلال ثلاثة قرون بدأً من أواخر القرن الخامس عشر خسرت البرتغال كثيراً من المراكز التجارية التي استولت عليها الدول الأوروبية المنافسة لها، بينما ظلت مراكز أخرى باقية بوصفها ضمانات سياسية تعيد إلى الأذهان ذكريات الاستعمار القديم بعد أن فقدت الأسباب الاقتصادية لوجودها.

وفي الثمانينات من القرن التاسع عشر أصبحت البرازيل دولة مستقلة ذات سيادة، ثم تبع ذلك امتداد ثلاث مستعمرات برتغالية إفريقية داخلية نحو الداخل، مما عوض بعض الخسارة التي لحقت بالممتلكات البرتغالية في مناطق أخرى. لا شك أن قدرة البرتغال الضعيفة العاجزة عن الاحتفاظ بهذه الإمبراطورية الضخمة غير العادية في وجه مطامع الدول القوية إنما تعتمد على الادعاءات التاريخية القائمة على حق الكشف والفتح، ثم على الحماية التي تتلقاها من أصدقائها الأقوياء. ومنذ وقت طويل صدرت البراءة الباباوية بمنح البرتغال نصف العالم. وكان الهدف من ذلك صيانة الأقطار الرومانية الكاثوليكية من التسرب إلى أيدي دول أوروبا البروتستانية. ومن

أجل الإمبراطورية البرتغالية فيما وراء البحار أبعد خطر القوة البحرية البريطانية عن مناطق الادعاءات البرتغالية. وتشمل المستعمرات البرتغالية فيما وراء البحار مايلي:

أنغولا، موزمبيق، جزر كيب فرد Cape Verdets and ساوتومي و برنسيب- غينيا البرتغالية- مكاو Macao .

وقد ظلت البرتغال تحتفظ إلى عهد قريب بثلاث مستعمرات أو مراكز على ساحل الهند يطلق عليها الهند البرتغالية وهي(داماو- ديو- حوا) ثم طلبت الهند الدخول في مفاوضات مع البرتغال بشأنها كي تتخلص الأخيرة عنها بوصفهاأجزاء من أراضي الهند المستقلة غير أن إصرار البرتغال على التمسك بهذه المستعمرات دفع الهند إلى غزوها وضمها إليها عام ١٩٦١.

٢ – الامبراطورية الاسبانية:

تعد إسبانيا من القاعدة العامة في أن الممتلكات أو المستعمرات لأية دولة أوروبية تبلغ أضعاف مساحة المتربول (مساحة الأرض الإسبانية)، فالأراضي الاسبانية الواقعة خارج الوطن الإسباني لا تزيد جملة مساحتها على ثلاث أرباع مساحة إسبانيا نفسها. ولم يكن لأمر كذلك دائماً، فقد كانت إسبانيا في طليعة الدول التي جمعت مستعمرات واسعة حتى أصبح لها بعد ثلاث قرون منذ عام (١٥٠٠) امبراطورية ضخمة تمتد على جزر كناري القريبة من شمال غرب إفريقيا و عبر الأمريكيتين، حتى جزر الفلبين، ثم تراجعت مساحة الم نفس ستعمرات الإسبانية، وأصبحت الممتلكات الإسبانية محصورة في المنطقة الواقعة على طول الساحل الغربي لإفريقيا بين خط الاستواء والأرض الإسبانية، وهي تؤلف التجمع الثاني الذي تم في الفقرة ١٧٧٨ إلى الفقرة ١٩٣٥.

وجميع المستعمرات الإسبانية باستثناء وحدات صغيرة قليلة، تعاني من صعوبات وعقبات طبيعية، فالغابات الكثيفة في وسط إفريقيا تعوق الانتشار والكثافة السكانية، كما أن الجزر القريبة، رغم وفرة إنتاجها، محدودة بصغر مساحتها. وتكون

المناطق الصحراوية المغربية نحو ٧١٦ من جملة مساحة المستعمرات الإسبانية، لكنها قليلة السكان.

وكانت المناطق الواقعة في حوزة إسبانيا على الساحل المغربي المواجه لها منطقة اضطرابات مستمرة، ولا سيما بعد أن اشتعلت حرب العصابات في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ومنذ الحرب العالمية الثانية، ظل الوضع بالنسبة لهذه المنطقة غير مستقر إلى أن وقعت اتفاقيتان بين إسبانيا وسلطان مراكش في ذلك الوقت (في ٧نيسان ١٩٥٦، ١٠ نيسان ١٩٥٨)، وبمقتضاهما ضمت المناطق الشمالية والجنوبية من مراكش الإسبانية إلى مراكش الفرنسية سابقاً وطنجة لكي يتكون من الجميع المملكة المغربية الجديدة، إلا أن إسبانيا احتفظت ببعض المراكز الساحلية في شمال افريقية. ولا تزيد مساحة هذه المراكز جميعاً على ١٤ ميلاً وعدد سكانها نحو ١٥٢.٧ نسمة حسب تعداد عام ١٩٦٠.

٣ – الإمبراطورية الهولندية:

تقع هولندا في مركز متوسط على الطريق المائية بالنسبة لوسط أوروبا والعالم البحري. ولا تلائم أرضها الزراعية سوى تربية الحيوانات وقليل من الغلات الزراعية المتخصصة، كما أن موارد الفحم القليلة في هذه البلاد لم تستغل إلا في وقت متأخر نسبياً. إلا أن هولندا استغلت صلاتها التجارية الطبيعية ودخلة ميدان المنافسة على المستعمرات فيما وراء البحار مع أول مجموعة من دول شمال غربي أوروبا، وما أن هدأت حدة الصحراء الاستعماري نحو سنة ١٨٠٠ حتى كانت الامبراطورية الهولندية الناشئة قد استقرت في عدة مستعمرات تقع في العروض الدنيا المدارية. ولا تزال آثار هذا الاستعمار في أمريكا اللاتينية تذكر بممتلكات هولندية أعظم اتساعاً، ذهبت بعضها إلى أيدي الدول الأوروبية المنافسة وتحرر بعضها الآخر.

وكانت جزر جنوب شرقي آسيا التي يقع معظمها في أندونيسيا حالياً تمثل نصيب هولندا عند تقسيم الممتلكات الأسيوية بينها وبين بريطانيا في القرن السابع عشر:

تمثل أندونيسيا عالماً آسيوي النسب والسلالة احتضنته السياسة الهولندية وأحاطته بالرعاية حتى أصبح عضواً في الاقتصاد الأوروبي، ولكن التجارب التي مرت بها أندونيسيا بعد عام ١٩٤٠، أي بعد احتلال اليابان لهخ في الحرب العالمية الثانية، كان من شأنها أن تعجل بنضوج الشعور القومي الأندونيسي، واتخذ هذا الشعور شكل حركات استقلالية تكونت في إثرها جمهوريات وطنية محلية قامت بثورات ضد الحكم الهولندي وجميع أساليب الاستغلال الاقتصادي الأجنبي، وانتهى الأمر بإنشاء جمهورية أندونيسية متحدة مع هولندا في الشؤون التجارية والدفاعية والخارجية. ولكن مالبثت هذه الجمهورية أن استقلت نهائياً عن هولندا عام ١٩٤٩، ثم ضمت إليها إيريان الغربية عام ١٩٦٤.

ولم يعد في أيدي الهولنديين بعد أن فقدوا أكبر درة في تاج امبراطوريتهم سوى مستعمرات قليلة صغيرة تتمثل في جزر الأنتيل الهولندية وسورينام surinam.

٤ – الإمبراطورية البريطانية:

كان قد مر قرن على الكشوف الإسبانية في أمريكا قبل أن تدخل انجلترا في مغامرتها البحرية التي تمخضت عن الإمبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس. وفي غضون القرون التي انقضت بين تحطيم الأرماد الإسبانية (عام ١٥٨٨) والأسطول الألماني (عام ١٩١٩) أقامت بريطانيا من نفسها القاعدة الوطنية أو المتربول للمزارع العالمية الواسعة في المستعمرات في جميع القارات المتخلخلة الكثافة السكانية والمحطات التجارية الواقعة بين جميع مراكز الكثافة السكانية العالية خارج أوروبا والمعابر أو الشواطئ المنتشرة بين تلك المناطق. ولم يكن للإمبراطورية البريطانية في أوجها ما يساويها أو يدانيها في الحجم أو الانتشار أو الثروة أو تنوع الموارد الطبيعية

أو السكان أو القدرة على الإنتاج. وكانت أول مجموعة من المناطق تكونت منها الإمبراطورية البريطانية قد سبق أن سادها الاستعمار الأوروبي في أراضي العروض الوسطى ، وقد استوطنها في الأصل مهاجرون من الجزر البريطانية أو خضعوا للحكم البريطاني بعد أن خرجت منها دول استعمارية أخرى كفرنسا، ومن بين هذه المجموعة التي تكونت منها الإمبراطورية البريطانية في عهدها الأول تلك المستعمرات الثلاث عشر التي تكونت منها النواة الأصلية للولايات المتحدة فيما بعد، وكندا واستراليا، ونيوزيلند، وجنوبي أفريقية.

كذلك تدخل في هذه المجموعة المستعمرات البريطانية في الكاريبي، التي بالرغم من أنها تضم في الوقت الحاضر أغلبية ساحقة من سكان غير أوربيين استعمرها في الأصل مستوطنون أوروبيون. وقد جلبت عناصر أخرى إلى هذه المستعمرات، رقيقاً في أول الأمر، ثم عمالاً أجراء في المزارع العلمية المدارية.

وفي القرن الثامن عشر عندما أعيد بناء الإمبراطورية في أمريكا بعد المستعمرات الثلاث عشرة وكسب كندا، كانت هناك في الوقت نفسه إمبراطورية جديدة تنمو في آسيا للوقوف في وجه التوسع التجاري للدول الأوروبية المنافسة. وقد انضوت في هذه الإمبراطورية الجديدة كل من شبه القارة الهندية وشبه جزيرة الملايو، ومناطق أخرى في جنوب شرقي آسيا، ومهما يكون الأمر، فإن دخول الحكم الأوروبي في هذه المناطق قد صاحبه التوسع التجاري، ونشاط استغلال الموارد، وفتح هذه المناطق للمؤشرات التحريرية والثقافة الغربية.

وبنفس الطريقة التي نستطيع أن نعلل ونفسر بها امتداد النفوذ البريطاني في القرن التاسع عشر إلى أجزاء واسعة من إفريقية بالرغم من الاختلافات الأقليمية بين المنطقتين.

وقد كانت الرغبة في التوسع التجاري، المقترنة بالدافع التبشيري والباعث الإنساني لاستئصال شأفة تجارة الرقيق، كانت هذه جميعاً من أهم العوامل التي

أخضعت مناطق واسعة من غرب إفريقية للحماية البريطانية. كما أن السيادة التوسعية للمستوطنين البريطانيين في جنوبي إفريقية قد استطاعت أن تخضع وسط إفريقية للسيطرة البريطانية. ومن ناحية أخرى نجح المستوطنون الإنجليز في شرقي وجنوبي إفريقية في السيطرة على بعض الجماعات الحاكمة خاصة في كينيا والروديسيتين، وربما كان مرجع هذا النجاح إلى ما كان يتمتع به أولئك المستوطنون من نفوذ اقتصادي أكثر مما يرجع إلى أهميتهم العددية.

وأخيراً هناك مجموعة رابعة من المناطق المكونة للإمبراطورية، تضم معابر أو مواطئ الإمبراطورية ، وتتمثل بصفة رئيسية في جزر صغيرة نائية دخلت في حوزة البريطانيين أثناء الحرب أو احتلت لأسباب عسكرية أو لأغراض بحرية قد لا يكون لها أهمية في الوقت الحاضر.

وهكذا أصبحت الإمبراطورية البريطانية تضم مناطق حيزت في ظروف وتجارب شديدة التنوع: فمن مستعمرات أصبحت بريطانية تضمها عن طريق الاستيطان أو الغزو العسكري إلى محميات طلب حكامها المحليون أو أكرهوا على قبول المشورة أو الإشراف أو الحماية البريطانية، إلى مناطق وصاية كانت من قبل ممتلكات لدول أوروبية أخرى هزمت سنة ١٩١٨، وسلمت عن طريق عصبة الأمم إلى المملكة المتحدة تحت الانتداب، الذي تحول فيما بعد عن طريق الأمم المتحدة سنة١٩٤٦ إلى وصاية، ومن بين هذه المناطق فلسطين والكمرون وتوغو وتنجانيقا.

وفي القرن الثامن عشر كان امتداد الإمبراطورية البريطانية يسير جنباً إلى جنب مع ارتداد أهم مكوناتها في ذلك الوقت، وهي المستعمرات الأمريكية الثلاث عشر. وقد أصبحت الأسباب الفلسفية التي استند إليها المستعمرون الأمريكيون في ثورتهم لنيل حقوقهم الدستورية كإنجليز مبادئ طبقت في جميع أنحاء العالم، ولم يكن من الممكن بعد ذلك منع انتشارها إلى المستعمرين الأخرين من الأوروبيين ولهذا ففي أثناء القرن التاسع عشر اتخذت خطوات واسعة في سبيل الحكم الذاتي في المستعمرات التي سادها الاستيطان الأوروبي من قبل. وفيما بين عامي ١٨٦٧،

١٩٢٣ حصلت كل من كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوبي إفريقية وروديسيا الجنوبية على منزلة المستعمرات ذات الحكم الذاتي، مع بقاء المملكة المتحدة شريكة كبرى لها، بينما قبل الجميع ملك بريطانيا رئيساً أعلى للدولة. وفيما بين الحربين العالميتين أصبح واضحاً أن فكرة الإمبراطورية لم تعد كافية مع التطورات التي مرت بها المستعمرات، ومن ثم طرحت فكرة (الكومنولث) في عام ١٩٣١.

ونظرية الكومنولث تقوم على أساس ارتباط دول حرة مستقلة متساوية بمصالح مشتركة وروابط من الود المتبادل. كذلك أصبح واضحاً بعد أن سلمت فكرة الإمبراطورية نفسها لنظرية الكومنولث أن الاستقلال والحصول على منزلة الكومنولث هي الهدف المعترف به الذي تسعى إليه جميع المناطق التابعة المتبقية من الإمبراطورية البريطانية. ولهذا فمنذ عام ١٩٣١، حينما كانت المملكة لكتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلند وجنوب إفريقية هي الدولة المستقلة الوحيدة في الكومنولث البريطاني، أخذ يزداد عدد هذه الدول بإضافة الهند وباكستان وسيلان وغانا وماليزيا ونيجيريا وسيراليون وتنزانيا. وفي عام ١٩٦٠ حصلت قبرص على استقلالها ثم آثرت البقاء في الكومنولث، كما استقلت أوغندا عام ١٩٦٢ وفضلت أن تظل عضواً في أسرة الكومنولث بيد أن هناك دولاً حصلت على استقلالها ولم تختار البقاء في إطار الكومنولث ومن هذه الدول: بورما التي ظلت حقبة طويلة جزءاً من الهند ثم أصبحت جمهورية ذات سيادة، وجمهورية أيرلند التي ظلت ردحاً طويلاً من الزمن جزءاً من (المتربول) ثم استقلت وفضلت الخروج عن الكومنولث، ومحمية الصومال التي حصلت على استقلالها سنة ١٩٦٠ ثم اندمجت في الجمهورية الصومالية المستقلة حديثاً والتي كانت قد تكونت من إقليم الوصاية الصومالي السابق تحت الإدارة الإيطالية. كذلك انسحبت جنوب إفريقية من الكومنولث عندما أصبحت جمهورية في عام ١٩٦١. واختار شطرا الكاميرون (تحت الوصاية) سبيلين مختلفين نحو الاستقلال، فظل القسم الشمالي ضمن الكومنولث كجزء من نيجيريا، أما القسم

الجنوبي فاختار الانضمام إلى جمهورية الكاميرون المستقلة وأصبحا يكونان جمهورية فيدرالية جديدة للكاميرون.

وفيما بين عامي ١٩٣١، ١٩٤٧، كانت الصورة المميزة لأقطار الكومنولث المستقلة تتمثل في الولاء المشترك للعرش البريطاني والاتفاق على استمرار ملك بريطانيا رئيساً أعلى لها. ومع ذلك ففي عام ١٩٤٧، عندما أصبحت الهند وباكستان عضوين مستقلين في الكومنولث، أبدتا رغبتها في اختيار الشكل الجمهوري للحكومة، ومنذ ذلك الحين أصبح من المتفق عليه، بالنسبة للمستقبل، ألا تكون العضوية في الكومنولث مشروطة ببقاء الدولة في نطاق السيادة للتاج البريطاني، وإنما يكتفي فقط بالاعتراف برئاسة ملك بريطانيا الاسمية للكومنولث، وقد أصبحت غانا جمهورية عام ١٩٦٠، وأصبحت قبرص جمهورية مستقلة أيضاً في إطار هذه السياسة الجديدة.

وهناك نموذج آخر استحدث عام ١٩٥٧ في علاقات الكومنولث حين أصبح اتحاد الملايو السابق عضواً مستقلاً في الكومنولث، ليس بوصفها جمهورية بل مملكة انتخابية ذات شكل خاص متميز عن المملكة البريطانية، ومع ذلك فقد استمرت في الاعتراف بالتاج البريطاني على رأس الكومنولث. وهكذا تغير البناء الأصلي للإمبراطورية البريطانية تغيراً أساسياً.

كذلك أدت التغييرات التي حدثت في التوازن العسكري والاقتصادي للدول الكبرى، بالإضافة إلى تحرير أجزاء كبيرة من الإمبراطورية، أدى ذلك كله إلى إضعاف مركز بريطانية وتحويلها إلى دولة من الدرجة الثانية. ومع ذلك فقد كان الكومنولث ولفترة طويلة رابطة دولية فريدة في نوعها، تشترك فيها دول عديدة من جميع القارات، وتضم نسبة هامة من سكان العالم ومساحته.

وقد كان الكومنولث البريطاني يتكون من ثلاثة نظم دولية:

١- دول مستقلة ذات سيادة .

٢- مستعمرات ومحميات: تنقسم المناطق غير المستقلة التابعة للملكة المتحدة إلى مستعمرات ودول تحت الحماية، وتمارس الحكومة البريطانية مسؤولياتها تجاه هذه الوحدات عن طريق مكتب المستعمرات. والمستعمرة عبارة عن إقليم سياسي يتبع التاج البريطاني، أما المحمية فهي وحدة سياسية لم تضم من قبل ولكن التاج يملك فيها نفوذاً وسلطة شرعية مستندة إلى معاهدة أو منحة أو غير ذلك مما يسمى في العرف الاستعماري بالوسائل المشروعة أو القانونية، وأما الدولة التي تحت الحماية فهي منطقة تخضع لحاكم يتمتع بحماية ملكة بريطانيا التي فوضت إدارة شئونها الخارجية ولكن ليس لها تلك السلطة الشرعية التي يمنحها الحق في التدخل في شؤونها الداخلية.

٥ - الإمبراطورية الفرنسية:

مجموعة الدول الفرنسية من زمن الكشوف والنشاط الاستعماري كانت عبارة عن مجموعة من الأقطار شديدة التباين والاختلاف، سواء من الناحية الطبيعية أو التاريخية أو الثقافية. وقد أعيد تنظيم جميع الممتلكات الفرنسية قانونياً في عام ١٩٤٦ ثم أعيد تكوينها مرة أخرى في عام ١٩٥٨ كمجموعة من العناصر لها علاقات مختلفة بالدولة الفرنسية (المتربول). وكانت قد أنشئت الإمبراطورية الفرنسية الأولى لمنافسة الإمبراطوريتين الإنكليزية والهولندية. أما الإمبراطورية الفرنسية الثانية فقد شكلت بعد عام ١٨٣٠. وكانت في أوج اتساعها تضم نحو ثلثي مساحة إفريقية وعدداً كبيراً من الجزر يقع في الجنوب الغربي من المحيط الهادي. وكانت السياسة الاستعمارية التقليدية لفرنسا تهدف دائماً إلى الإدماج الكامل والنهائي لمستعمراتها فيها. وفي المرحلة الأخيرةحصلت الوحدات السياسية الفرنسية في شمالي إفريقية على استقلالها وسيادتها، كما حدث بالنسبة لدول الهند الصينية التي كانت مرتبطة بفرنسا من قبل. أما المستعمرات الباقية فتخضع لنظم مختلفة من الحكم، فبعضها وحدات تابعة أو مستعمرة، بينما ظفرت الوحدات الإفريقية المدارية باستقلالها.

وفي ٢٨ أيلول لعام ١٩٥٨ صوت الناخبون في الاتحاد الفرنسي السابق بأغلبية إلى الجانب الدستور الجديد الذي قامت على أساسه الجمهورية الفرنسية الخامسة والذي بني عليه الاتحاد الفرنسي وأصبح ساري المفعول في ٥ نيسان عام ١٩٥٩، وقد كفلت الجمهورية الفرنسية الخامسة لمستعمرات ما وراء البحار التي تبدي رغبتها في التمسك بالارتباط مع فرنسا أنظمة مؤسسة على مثال مشترك من الحرية والإخاء والمساواة، وأخذ في الحسبان نموها وتطورها الديمقراطي. أما المستعمرات فقد خيرت بين أمور ثلاثة:

١- إما أن تبقى مستعمرات شبه مستقلة فيما وراء البحار.

٢- أو أن تصبح مقاطعات فيما وراء البحار مماثلة تماما لمقاطعات الوطن الفرنسي.

٣- أو أن تحصل على الحكم الذاتي في نطاق الاتحاد الفرنسي، كما نص الدستور كذلك على حرية انسحاب أي عضو في الاتحاد. وقد عارضت غينيا، التي كانت مستعمرة فيما وراء البحار في إفريقية الغربية الفرنسية، الدستور الجديد وأصبحت دولة مستقلة منذ الثاني من تشرين أول عام ١٩٥٨. أما مستعمرات ماوراء البحار الأخرى في إفريقية الغربية الفرنسية فقد اختارت أن تصبح جمهوريات ذات استقلال ذاتي في إطار الاتحاد الجديد، وبالمثل فعلت مدغشقر ومستعمرات ما وراء البحار في إفريقية الاستوائية الفرنسية.

وطبقاً للتعديل الذي أدخل على الدستور الفرنسي في يونيو ١٩٦٠ أصبح من الممكن للدول الأعضاء في الاتحاد أن تحصل على استقلالها وتصبح جمهوريات ذات سيادة دون أن تنهي انتماءها إلى الاتحاد ، وقد اغتنمت الدول الاثنتا عشرة الأعضاء في مجموعة (الأفرو ما لاغاس) هذا النص الدستوري وأصبحت مستقلة في منتصف ١٩٦٠، ولكنها ظلت تنتسب إسمياً إلى الاتحاد الفرنسي، كذلك حصلت منطقتا الوصاية الخاضعتان للإدارة الفرنسية، وهما الكاميرون وتوغو، على استقلالها في أوائل ١٩٦٠ ولكنها لم تستمر في الاتحاد بعد الاستقلال.

وقد تعرض التكوين الأساسي للاتحاد الفرنسي للتغيير كلما حصل بعض أعضائه على الاستقلال الكامل. فقد انشقت دول كانت أعضاء مركزية أصلية ولم يحل محلها أعضاء جدد آخرون يقومون بالدور نفسه. وبينما أكدت السنغال وجمهورية مالاغاش والدول الأربع الأخرى في إفريقية الاستوائية الفرنسية السابقة انتماءها للاتحاد الجديد انسحبت منه مالي وموريتانيا والدول المتفاهمة وهي : (داهومي ، ساحل العاج، النيجر، فولتا العليا). وفي خارج نطاق الاتحاد احتفظت دول إفريقية الفرنسية السابقة بعلاقاتها الوثيقة مع فرنسا سواء في الشؤون المتصلة بالعملة أو بالتعليم أو التنمية الاقتصادية أو الشؤون الخارجية. ولم تنضم الجزائر إلى الاتحاد الفرنسي بسبب الحرب التي خاضتها مع فرنسا والاستقلال الذي بذلت في سبيله مليون شهيد.

الاستعمار والمشكلات السياسية:

إذا دققنا في غالبية المشكلات السياسية المعاصرة وتفهمناها فسوف نجد أنها ذات صلة بانتشار النفوذ الأوربي في العالم تحت اسم الكشوف الجغرافية، وترتبط أصلاً بالمرحلة التي خرجت فيها دول أوربية تعبر البحار وتبحث عن مناطق نفوذ ومستعمرات. والحقيقة أنه منذ بدأت هذه المرحلة، والعالم يشهد صراعاً مريراً، بين هذه القوى الأوربية والوطنية من سكان الأراضي التي أرادت الدول الأوربية أن تفرض عليها نفوذها وحمايتها من ناحية، وكذلك بين القوى الأوربية وبعضها البعض من ناحية أخرى.

– ولابد أن نقيس أية مشكلة سياسية حالياً من واقع خلفيتها التاريخية فيما يختص بصلتها بالقوى الأوربية من حيث التبعية الاستعمارية السابقة والروابط السياسية الحالية مع الدول الأوربية، وكذلك التوجيه الاستثماري لموارد هذه الدول إلى غير ذلك من أمور، وبدون ذلك لا يمكننا أن نقف على حقيقة المشكلة.

– وقد اتخذ النفوذ الأوربي صوراً عديدة في الأجزاء المختلفة من العالم، وبدرجات متفاوتة، ويغطي هذا النفوذ مدة زمنية ليست بالقصيرة، فقد بدأ انتشار النفوذ الأوربي منذ آواخر القرن الخامس عشر ولازالت له آثاره وعلامات في أجزاء كثيرة من العالم في الوقت الحاضر، وقد كان تيار انتشار النفوذ الأوربي يقابله في مراحل تيار آخر يقاومه، وقد نجح تيار مقاومة النفوذ الأوربي في أن يزلزل المكانة التي لأوربا، ويكفي المقارنة بين خريطة العالم في آواخر القرن الماضي، وبين خريطة العالم الساسية الآن، لكي نكتشف مدى تدهور وانحسار هذا النفوذ عن أراضي كثيرة في العالم.

والمعروف أن أوربا هي الطرف الشمالي الغربي للكتلة الأوراسية. وتتخلل قارة أوربا مجموعة من البحار الداخلية التي حولت اليابس فيها إلى مجموعة من الجزر وأشباه الجزر، وقد اتفق على أن تكون جبال أورال هي الحد الشرقي الذي يفصلها عن آسيا، ولعل المقصود من دراسة انتشار النفوذ الأوربي في العالم شرقاً وغرباً هو تتبع آثار هذا الانتشار على بلدان أخرى أكثر مما هو على أوربا.

– وقد جاء القرن الخامس عشر هاماً وحاسماً بالنسبة لأوربا في أمور كثيرة. وفي ذلك القرن حدثت تطورات هامة أثرت على مجريات الأحداث في القارة الأوربية وخارجها:

١ – فقد توسعت الإمبراطورية العثمانية من مجرد نواة صغيرة في الأناضول وأصبحت تسيطر على طرق التجارة بين أوربا وآسيا. وفي أوربا نفسها خرجت دول كانت موجودة فيها منذ زمن بعيد، وخرجت هذه الدول بعد أن طورت الإحساس القومي فيها، خاصة بعد اختراع الطباعة، وانتشار اللغة القومية في كل من إنكلترا وإسبانيا والبرتغال، نتيجة لزيادة الوعي القومي.

٢ – ومن أهم الأحداث الاستكشافية اكتشاف كروية الأرض ورحلات ماجلان مما فتح المجال أمام أوربا البحرية للوصول إلى مختلف قارات العالم وبلدانها دون الخضوع لنفوذ الامبراطورية العثمانية.

٣- وكانت السفن البرتغالية تجوب بالفعل الساحل الإفريقي في القرن الخامس عشر، ثم جاءت الكشوف الجغرافية في العالم الجديد، وأصبح من الممكن الوصول إلى شواطئ آسيا عبر المحيط الأطلسي. وخلال القرن السادس عشر، كانت قد زحفت في أوربا مجموعة من الدول التي كانت تتنافس مع بعضها على الأراضي والمستعمرات عبر البحار، وكانت تتنافس على النفوذ والممرات والبحار. وكانت البرتغال أول دولة من دون شك تخترق المحيطات وتصل إلى أبعاد نائيةجداً، أبعد مما كان يمكن لأوربي أن يصل في خلال تلك المرحلة. تبعتها إسبانيا ثم إنكلترا وفرنسا و خيراً هولندا.

٤- وفي الشرق كانت روسيا أيضاً تتوسع، ولكن جاء توسعها في البر، ففتحت الأراضي التي كانت مغلقة أمامها من قبل، ووصلت بل وضمت كل أراضي شمال آسيا. وقد كان لروسيا القيصرية أثر كبير في آسيا. والمعروف أن روسيا القيصرية تعد أوربية.

وقد أصبح التنافس على الأراضي والمستعرات بين الدول الأوربية مسألة نعرة وطنية في كل من هذه الدول، وأصبحت أخبار الفتوح الجديدة فخر ومباهاة بين ملوك أوربا في ذلك الوقت. وكذلك كانت هذه الفتوحات والمستعمرات مصدراً للثروة والرخاء.

٥- وقد تباينت أنماط الاستعمار بين الدول الأوربية وبعضها، فكل منها يسلك طريقاً خاصاً، وكانت أساليب كل دولة تتغير حسب مقتضيات الحال. فقد نجح المستكشفون والتجار في الوصول إلى ما يعرف بمواطئ الأقدام على سواحل الأراضي الحديثة الكشف. وعندما يتم لمواطئ الأقدام الاستقرار تستقطع بالتدريج أجزاء من هذه الأراضي حتى يأتون على بقيتها ما أمكنهم ذلك.

٦- وأهم الدول الأوربية التي أسهمت في نشر الثقافة الأوربية في العالم منذ القرن الخامس عشر هي البرتغال، وإسبانيا، وانكلترا وفرنسا وروسيا. أما هولندا فقد

بدأت في أوائل القرن السابع عشر، أما ألمانيا وايطاليا وبلجيكا فقد نشطت في القرن التاسع عشر، أما الدانمرك، والنرويج فقد قامت بدور محدود جداً.

٧- وفيما يختص ببناء الامبراطوريات الحديثة خارج أوربا ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ولم يترك أوربا بقصد الاستقرار الدائم خارجها غير أعداد محدودة نسبياً.

وكانت حصيلة الأراضي التي ضمتها القوى الأوربية إليها في القرن الثامن عشر، أقل كثيراً من الأراضي التي تمكنت هذه القوى من ضمها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقد انشغلت كل من اسبانيا وفرنسا وانكلترا في حروب فيما بينها، وكانت روسيا تحاول جاهدة الحصول على منافذ لها على بحر البلطيق والبحر الأسود، ولذلك عملت على التوسع داخل القارة الأوربية نفسها أكثر من حرصها على التوسع إلى الجنوب من وسط سيبريا، وكانت هولندا قد تمكنت من بسط نفوذها على جزر الهند الشرقية، وكانت قبضة الانكليز قد تأكدت على شرق أمريكا الشمالية وكذلك زادت سيطرتها على الهند، وكانت في الوقت نفسه تكوّن لنفسها مستعمرة أولى في أستراليا في عام ١٧٨٨. وكانت فرنسا في وقت الثورة الفرنسية ليس لها إلا هاييتي، وبعض المحطات التجارية عبر البحار.

وفي المرحلة من ١٧٨٠حتى ١٨٢٠ كانت معظم الستعمرات الإنكليزية في أمريكا الشمالية قد حصلت على استقلالها. وكذلك حصلت أجزاء كثيرة من أمريكا اللاتينية على استقلالها أيضاً، وعلى ذلك بقي في أمريكا الشمالية كندا فقط لبريطانيا وآلاسكا للروس، وكوبا وبورتوريكو للإسبان. وبقي لأوربا مواطئ الأقدام في أمريكا الوسطى والجنوبية وكذلك جزر الهند الغربية. وليس معنى ذلك أن نفوذ أوربا على هذه الأجزاء قد تلاشى.

لكن يمكن ملاحظة تلاشي نفوذ إسبانيا ودورها التجاري في أمريكا اللاتينية، وحل محله نفوذ تجاري مماثل للفرنسيين والإنكليز، كما حلت دول أوربية أخرى محل البرتغال في التجارة مع أمريكا اللاتينية.

وظهرت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من الدول الكبرى في العالم. وعملت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بالروابط التقليدية التي تربطها بأوربا، بل ودعمتها وزادت من تقوية أواصرها، ولذلك فتحت أبوابها على مصراعيها تستقبل مئات وألوف المهاجرين من أوربا، وشجعت على هذا النوع من الهجرة.

وفي أواسط القرن التاسع عشر بدأت موجة جديدة من موجات بناء الامبراطوريات قامت بها قوى أوربية، وقامت بالدور الرئيس في هذه المرحلة دول كإيطاليا وألمانيا وبلجيكا بينما انكمش نشاط قوى اسبانيا وهولندا. وخضعت إفريقية بكاملها تقريباً للاستعمار الأوربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وتكالبت الدول الأوربية المتصارعة على النفوذ في ذلك الوقت، كل يريد أن يقتطع لنفسه قطعة من إفريقية، فجاءت عملية استعمار القارة تكالباً واضحاً في القول وفي الفعلن وظلت المملكة المتحدة في هذه المرحلة مسيطرة على أستراليا ونيوزيلندة وكندا. وتمكنت روسيا من الزحف إلى الجنوب على حساب الامبراطورية العثمانية، وإلى الجنوب والشرق في وسط آسيا.

– وفي جنوبي آسيا أحكمت بريطانيا قبضتها على الهند، واستقطعت فرنسا الهند الصينية، وما أن جاءت سنة ١٩١٤ إلا وكانت هناك منطقتان في العالم لم يشملهما الاستعمار الأوربي، وهما الإمبراطورية الصينية واليابان. وقد قاوم كل منهما التوسع الأوربي.

– وفي جنوب غرب آسيا، حيث العالم العربي الذي كان يئن من كابوس الاستعمار العثماني، وقد تمكنت فرنسا وبريطانيا في تلك المرحلة من أن تجعل العالم العربي منطقة نفوذ لهما.

– وفي عام ١٩٣٥ قامت إيطاليا بغزو الحبشة، وهي المنطقة التي كانت لاتزال حرة في القارة الإفريقية، وفي الوقت نفسه بدأت قوتان غير أوربيتين في تنمية أطماع وطموح التوسع وهما اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تمكنت اليابان

من السيطرة على المناطق الكثيفة السكان في شرقي آسيا بعد أن قامت داخل حدودها بما عرف بالنموذج الياباني للثورة الصناعية، وهي التي مكنتها من تحقيق انتصارات كاسحة في بسط نفوذها على منطقة شرقي آسيا.

– وقد نهجت الصين وتركيا طريقاً مماثلاً للطريق الذي سلكته اليابان في النهوض بصناعاتها، وبنمط الحياة العامة للشعب وتنمية المقومات الاقتصادية على كافة المستويات.

الاستعمار الأوربي وتأثيراته في السياسة العالمية:

هناك سؤال بسيط يطرح كثيراً وفحواه: ما هي الآثار التي ترتبت على توسع أوربا خلال القرون الماضية ودورها في السياسة العالمية ماضياً وحاضراً؟.

لقد فعل الأوربيون المستكشفون الأفاعيل بغيرهم من شعوب العالم من مذابح واستغلال وسيطرة واستنزاف للثروات، وما قاد ذلك إلاإلى زيادة تخلف شعوب عديدة خارج أوربا، وزيادة رخاء الشعوب الأوربية، ومن غرائب الأمور أن الإنسان كان سلعة تباع وتشرى في عصر التمدن الأوربي.

في عصر الكشوف الجغرافية الاستعمارية التي بدأت في أواخر القرن الخامس عشر، اكتشف البحارة البرتغاليون المناطق الساحلية من نيجيريا الحالية، وتبعهم الاسبان والهولنديون والانكليز، ومع وصول الأوربيين إلى القارة الإفريقية بدأت تجارة الرقيق واستمرت حوالي (٣٥٠) سنة نقلت خلالها مجموعات بشرية قدرت بنحو عشرين مليون إنسان أسود. كما يمكن أن نذكر أن شركة بريطانية واحدة قامت بتوريد أربعين ألف رجل إفريقي كرقيق للملك ليوبولد الثاني ملك اسبانيا للعمل في مزارع السكر في امريكا اللاتينية.

إن شعوب العالم كلها لا يمكن أن تنسى ذلك، وإن كان بعض الأوربيين المعاصرين يحاولون نسيان ذلك، وهل ينسى الأوربيون ما فعلوه بالهنود الحمر من إبادة جماعية، وما فعله الاسبان والبرتغاليون من تدمير للحضارات العريقة في أمريكا

الوسطى والجنوبية، واستعباد السكان للعمل رقيقاً في استخراج الذهب والنحاس وغيرها من المعادن. ويحاول بعض الأوربيين نفي مسؤوليتهم عن هذه الأحداث مدعين تحضير الإنسانية.

ومن الآثار التي ترتبت على السيطرة الأوربية وجود مناطق تحكم فيها الأقلية الأوربية الأغلبية الوطنية، ومن المعروف أن الكثير من الأوربيين خرجوا من بلدانهم في أوربا بقصد المغامرة والثراء وفرض السيطرة على غيرهم من الشعوب الأخرى في إفريقية وآسيا وأستراليا وأمريكا. وقد تمكن أغلبهم بقوة السلاح من تحقيق ما خرجوا من مواطنهم لأجله. ومن الضروري أن نذكر أن بعض قطاعات من هذه الجماعات كانت توجد لديها رغبة طبيعية في التسلط والتشفي في إذلال الأجناس الأخرى غير الأوربية، بدعو مالاقاه الأوربيون من إذلال خلال الحروب الصليبية. ومن الجدير بالذكر أن عدداً غير قليل من الأوربيين الذين خرجوا من أوربا مع الحملات العسكرية والبعثات التجارية وغيرها، وبعض رجال الدين الذين فضلوا أن يستقروا في كثير من البلدان التي كانت لهم فيها مستعمرات وخاصة في العالم الجديد ولكن الاستقرار اتخذ نموذجاً مختلفاً في إفريقية حيث استقر الرجل الأبيض السيد والحاكم.

ليس ممكناً تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن الاستعمار الأوربي وهي في كلمة التخلف، ولا ينكر أحد أن الاستعمار والوجود الأوربي في كثير من أجزاء العالم الأخرى كان يستهدف السيطرة، وبسط النفوذ، واستنزاف الموارد الطبيعية المحلية. ولعل الثورة الصناعية التي دفعت أوربا دفعة قوية إلى ما يعرف بمدنية العصر الحديث وهي مدينة لها جذور اقتصادية صناعية وتجارية، يرجع الفضل فيها إلى الموارد التي استجلبها الأوربيون من المستعمرات في صورة مواد خام ومواد استراتيجية، وكذلك أيدي عاملة رخيصة، والنتيجة أسواق للمنتجات الصناعية، ورخاء للنشاط التجاري للاستثمارات الأوربية عبر البحار. ونتج عن ذلك رخاء وانتعاش اقتصادي في أوربا وفقر وتخلف في المناطق التي كان ولازال يستعمرها

الأوربيون. ولازالت مشكلات التخلف المتراكمة في كثير من دول إفريقية وآسيوية عبئاً ثقيلاً على عاتق الحكومات والشعوب على حد سواء.

– ومشكلات التخلف هي المشكلات التي تشغل وتستنفذ جهود كل الحكومات في الوقت الحاضر. ومن الأمور التي تزيد من حدة هذه المشكلات الخاصة بالتخلف والتنمية وجود كثير من الاستثمارات الأوربية، والاحتكارات في كثير من هذه الدول، مما لا يساعد على النهوض باقتصادها.

– ولابد من الإشارة إلى التمزق السياسي الداخلي والخارجي لكثير من المستعمرات، إذ أنه نتيجة للتنافس على مناطق النفوذ بين القوى الاستعمارية (وخاصة فرنسا وبريطانية) انتهى الحال بالوطن العربي إلى التمزق السياسي، ووجود كيانات سياسية متعددة، وحدود سياسية مصطنعة، وكذلك تمزق شبه القارة الهندية إلى الهند وباكستان وبنغلادش، وكذلك تقسيم قارة أمريكا الوسطى إلى دويلات عديدة.

– والمستعمرات حتى بعد أن استقلت وأصبحت دولاً ذات سيادة، أصبحت بعد ذلك مرتبطة بهذه المنطقة أو تلك بالاتفاقات العسكرية، أو تستأجر قواعد عسكرية أو تطوقها من أراضي أخرى بما يرهبها ويجعلها تسير حسب السياسة التي تريدها هذه القوى. ولازالت هذه وغيرها من الآثار التي تركها التوسع الاستعماري وانتشار الأوربيين عبر البحار، وهي بلاشك كثيراً في المشكلات السياسية للعالم المعاصر.

– ومع ذلك لا يجب تجاهل الحسنات والفوائد التي عادت على بعض شعوب المستعمرات، والفوائد التي عادت على كثير من سكان العالم نتيجة للحضارة الأوربية المعاصرة على الرغم من كل المساوئ والأضرار التي ببعض الشعوب.

ملخص لتطور الكشوف الجغرافية:

من المعروف أن تاريخ رسم الخرائط يمثل التطور في دقة تمثيل المسافات والاتجاهات للمناطق المعروفة. إذ أن الغرض الأساسي من رسم الخريطة هو

التوضيح عن طريق الرسم والعلاقات بين الظاهرات المكانية والنقط المختلفة على سطح الأرض، الأمر الذي لا يتأتى إلا بتحديد المسافات والجهات الأصلية.

ففي العصور القديمة ولاسيما في العصر اليوناني بذلت محاولات عديدة لوضع خطوط رئيسة ترسم على أساسها الخرائط ويمكن بواسطتها توضيح بشيء من الدقة العلاقات المكانية بين أجزاء العالم المعروف في ذلك الوقت، فإراتوستين بعد أن حدد محيط الأرض قام برسم خريطته على عدد من خطوط العرض والطول التي قام هو بتحديدها بالنسبة لبعض المدن الهامة. بينما هيبارخوس (١٤٠ق.م) قام بتقسيم خط الاستواء إلى درجة ٣٦٠درجة ورسم عليها خطوط متعامدة تمثل خطوط الطول وجعلها جميعاً تلتقي عند القطبين كما قام بتحديد خطوط العرض وبذلك تمكن من إنشاء مناطق عرضية مختلفة عرفت بالسم كليمات Climate، تلا ذلك أن قام بطليموس برسم خريطته المعروفة باسمه والتي كان لها نتائج هامة في الكشف الجغرافي وفي رسم جميع الخرائط التي ظهرت في فترة ما قبل الكشوف الجغرافية الكبرى بما في ذلك الخرائط العربية كخريطة المسعودي وابن حوقل والإدريسي. تلك الخرائط التي حملت بين طياتها نشاط العرب التجاري في جزر الهند الشرقية وشرقي إفريقية وحوض البحر المتوسط حتى بلاد الأندلس غرباً.

وفي هذه العصور استخدم في التعبير عن المسافات وحدات زمنية وفي بعض الأحيان مقاييس خطية. فقد كان يذكر على سبيل المثال عدد الساعات أو الأيام التي تستغرقها الرحلة، كما ظهر بوضوح في كتابات كثير من الرحالة العرب، الأمر الذي نتج عنه اختلاف المقياس على الخريطة الواحدة وذلك تبعاً لطبيعة المنطقة التي يسافر فيها الرحالة ولاختلاف ظروف المسير. أما تحديد الاتجاهات على الخريطة لم تكن له أهمية كبرى بالنسبة للمسافر العادي. فمنذ العصر الروماني وحتى القرن الثالث عشر لم تبذل أية محاولة لإظهار الاتجاهات المختلفة للخرائط غير أنه بعد ذلك بدأت تظهر المحاولات العديدة لتلافي ذلك النقص.

في نهاية القرن الثالث عشر ظهر في غربي أوربا نوع جديد من الخرائط اختلف عن ذلك النوع السائد في العصور الوسطى إذ تميز بتحطيم التقاليد القديمة المتبعة في رسم الخرائط.

فقد وضعت هذه الخرائط على أساس استخدام البوصلة البحرية الجديدة في عمليات الرصد المختلفة وتبعاً لذلك فإن سواحل البحر الأسود والبحر المتوسط وجنوب غربي أوربا قد رسمت على أساس دقيق، ولذلك فليس بعجيب أن تحتفظ هذه السواحل بخطوطها الرئيسة التي رسمت في هذا القرن حتى القرن الثامن عشر حينما بدأ استخدام الملاحظات الفلكية في تحديد المواقع المختلفة.

هذا النوع الجديد من الخرائط عرف باسم بورتولانس Portolans وليس باسم بورتولانو Portolano. إذ أن المصطلح الأخير يطلق فقط على الاتجاهات البحرية المكتوبة. على أي حال يمكن أن يطلق بصفة عامة اسم خرائط العصور الوسطى البحرية على كل الخرائط الملاحية التي ظهرت في الفترة السابقة للقرن السادس عشر، إلا أنه تميزاً لخرائط القرن الثالث عشر من خرائط القرنين الرابع عشر والخامس عشر يستعمل مصطلح عام وهو خرائط بورتولان Portolan. هذا النوع الجديد من الخرائط الذي ظهر على يد رجال البحرية في أسطول جنوه قد عني في رسمها بربط الموانئ بعضها بالآخر عن طريق خطوط مستقيمة تبين الانحرافات فيما بينها. وعلى الرغم من كثرة خطوط الانحرافات لم يظهر بأي يظهر بأي خريطة خطوط طول أو عرض. وقد تركت هذه الخرائط على أطالس حيث كانت كل خريطة تقسم إلى قطاعات، وكانت تصحب هذه القطاعات في بعض الأحيان خريطة للعالم، ذلك بالإضافة إلى بعض المعلومات الفلكية.

وخير مثال لهذه الخرائط أطلس كاتالان Catalan Atlas الذي ظهر في عام ١٩٧٥ وهو محفوظ في المتحف القومي بباريس.

في الخرائط التي عرفت في بعض الأحيان باسم خرائط بورتولان العادية كانت تظهر بها بعض التفاصيل القليلة عن الأراضي الداخلية كبعض الأنهار والسلاسل الجبلية والمدن الهامة وفي أغلب الأحيان كانت توضح هذه الظاهرات وتلون بدقة حيث كان يغلب طابع الزخرفة في رسمها، ولذلك ليس بعجيب أن تكون أجمل الخرائط وأكثرها زخرفة هي تلك التي صنعت خصيصاً للأثرياء وأصحاب السفن والتجار الذين كانوا حريصين دائماً على الاحتفاظ بها في مكتباتهم. فيما يختص بتحديد المسافات على هذه الخرائط البحرية التي كانت تحتوي على مقياس. وكان كل مقياس يقسم إلى خمسة أقسام فرعية بواسطة النقط غير أنه لم يبين وحدة الطول، ونظراً لوجود مقاييس مختلفة استخدمت وحدتان للقياس أحدهما لشرق البحر المتوسط والأخرى لسواحل المحيط الأطلسي. ففي الأولى استخدم الميل الذي بلغ طوله حوالي ٤١٠٠قدم أو ٣/٢ميل بحري، بينما في المنطقة الثانية فقد استخدم الميل أيضاً ولكن طوله هنا كان حوالي ٥٠٠٠قدم وقد نتج عن ذلك الاختلاف أن سواحل المحيط الأطلسي ظهرت قصيرة.

من العرض التاريخي للكشوف الجغرافية يبدو أنه لم يكن هناك تطور مستمر ودائم لهذه الكشوف، بل كان هناك سلسلة من المراحل بعضها امتاز بالتقدم والتطور والبعض الآخر امتاز بالركود والتقهقر. ففي العصر اليوناني والروماني اتسع نطاق العالم المعروف من رقعة صغيرة حول الحوض الشرقي للبحر المتوسط إلى منطقة واسعة امتدت من المحيط الأطلسي غرباً إلى الصين شرقاً، ومن الصحراء الكبرى جنوباً إلى نطاق الغابات الباردة شمالاً. هذا التقدم الذي لم يظهر بصورة مضطردة في الدراسة التفصيلية للعصر اليوناني قد استمر حتى نهاية القرن الثاني الميلادي، وأعقبه بعد ذلك مدة طويلة ثانية امتدت حتى القرن القرن الثالث عشر الميلادي، وامتازت بالركود وقلة الكشف الجغرافي بالنسبة لقارة أوربا.

في هذه المرحلة شهد العالم الإسلامي نهضة فكرية واضحة المعالم بفضل المجهودات الكشفية التي حققتها التجار والرحالة العرب في آسيا وإفريقية، إذ يرجع

الفضل إليهم في أنهم أول من استطاعوا التوغل في الأراضي السودانية التي تقع إلى الجنوب من نطاق الصحراء الكبرى، وفي محاولتهم لاختراق مناطق الاستبس الأوربية وفي معرفتهم لقارة آسيا، حيث وصلوا في ترحالهم إلى منطقة أبعد من تلك التي وصل إليها الإسكندر المكدوني.

مع إعادة فتح الطريق للقارة الآسيوية بواسطة بعثات التبشير المختلفة، وعن طريق الحروب الصليبية، ومع كثرة الرحلات غير الهادفة، والتي قام بها الفايكونغ في المحيط الأطلسي، ومع تحسين بناء السفن بدأت مرحلة من أهم مراحل التقدم في تاريخ الكشف الجغرافي. تلك المرحلة التي امتازت بالرحلات المحيطية التي قام بها هنري الملاح وكريستوف كولومبس، وفاسكو دوغاما، وماجلان، إلى جانب رحلات المغامرين الإسبان في أمريكا الجنوبية، ورحلات كارتير وكورتيز في أمريكا الشمالية، وغيرها من رحلات المغامرين والمستكشفين في الأجزاء المختلفة من العالم.

في هذه المرحلة كانت الكشوف تتوالى بدرجة سريعة الأمر الذي صعب معه التحقق من سرعة تحرك الرحلات المختلفة. وفي هذه المرحلة أهمل اكتشاف مساحات كثيرة من العالم فظلت مجهولة، وخاصة الأجزاء الداخلية من القارة الإفريقية التي ظلت لفترة قريبةٍ بعيدةً عن مجال الكشف الجغرافي. ومع ذلك ففي خلال المئة والخمسين عاماً التي أعقبت وفاة هنري الملاح أمكن تحديد جزء كبير من سواحل إفريقية وآسيا والعالم الجديد وبعض أجزاء من ساحل استراليا. كما أمكن معرفة كل أمريكا الوسطى والجنوبية بصفة عامة، كما حدث بعض التقدم بالنسبة لاكتشاف الأجزاء الداخلية في قارتي آسيا وأمريكا الشمالية، وعرفت المنطقة القطبية الشمالية.

أعقب مرحلة النشاط السابقة مرحلة أخرى امتازت بتركيز معظم الكشوف الجغرافية لإختراق سيبريا، ولزيادة المناطق التي اكتشفت وعرفت من قبل في أمريكا الجنوبية والشمالية، ولمعرفة المزيد من المعلومات عن الشعوب التي تقطن جنوب شرقي آسيا. كما حدثت بعض الكشوف الجغرافية في خلال القرن السابع عشر

والنصف الأول من القرن الثامن عشر، مما ساعد على أن تبقى حركة تطور الكشوف في هذه المرحلة التي يمكن اعتبارها مرحلة ركود ثانية.

مع نهاية المرحلة السابقة بدأت مرحلة جديدة أزيح فيها الستار عن المحيط الهادي بفضل مجهودات جيمس كوك، وقد امتازت الخمسون سنة الأولى من هذه المرحلة برحلات كشفية كبرى. ففي أمريكا الجنوبية قام هامبولدت برحلاته المعروفة، وفي أمريكا الشمالية استطاع ماكينزي أن يعبر القارة من نهر سانت لورانس إلى سواحل المحيط الهادي، وفي إفريقية توصل بريس إلى منابع النيل الأزرق ومانغوبارك إلى النيجر، بينما في آسيا بدأ نيبهار Niebuhr كشوفه في شبه جزيرة العرب ووضع رينيل Rennell الأساس الجيولوجي لمسح الهند. أما بالنسبة لأستراليا فقد أقيمت فيها أول محلة عمرانية حيث بدأت منها أول الرحلات الكشفية الداخلية،كما أن أجزاءها الساحلية التي ظلت مجهولة في الفترات السابقة بدأت تظهر على الخريطة، بالإضافة إلى أن كل الساحل الغربي لأمريكا قد تم اكتشافه إلى جانب جزء كبير من الساحل الشمالي لقارتي أوراسيا وأمريكا.

في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر نشطت حركة الكشوف الداخلية بدرجة كبيرة في أواسط آسيا وإفريقية واستراليا، كما نشطت في الوقت نفسه في جزر الهند الشرقية والمناطق القطبية الشمالية. ولم يكن النشاط السابق مجرد الصدفة، بل كان تطوراً طبيعياً للأعمال التي تمت في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ففي خلال هذا القرن تم مسح شبه جزيرة الهند، وتقدم الروس في أثنائه إلى فيافي سيبيريا وجنوب غربي آسيا، كما حلت مشكلة النجر، واكتشف النظام النهري لحوض مري ودارلنغ، وبدأ البحث عن الممر الشمالي الغربي. بالإضافة إلى أن تجار الفراء في أمريكا الشمالية تمكنوا في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر أن يرسموا الخطوط الأولية للقارة والتي أدخل عليها الكثير من التعديلات في خلال النصف الثاني نتيجة الرحلات المختلفة التي وجهت إلى معظم الأجزاء الداخلية لأمريكا الشمالية في تلك الفترة.

في خلال القرن العشرين لم يتبق من طرق الكشوف الجغرافية إلا القليل حيث تم في الفترة الأخيرة استكمال اكتشاف الصحراء الكبرى، ووسط آسيا، والمنطقة القطبية الشمالية وقارة أنتاركتيكا. إذ تمكن المستكشفون في خلالمدة وجيزة لا تزيد على عشرين عاماً من أن يصلوا إلى المناطق القطبية بواسطة البر والجو، كما استطاعوا أن يقوموا بمسح جيولوجي وجغرافي لمساحات واسعة من المناطق القطبية الأمر الذي نتج عنه في النهاية إضافة الكثير من المعلومات إلى خريطة العالم.

وفي مجال كشف المناطق القطبية لابد من ذكر بعض أسماء مكتشفيها مثل شاكيلتون وأميندس وماوسون Mawson وغيرهم من الرحالة الذين لاتقل أهميتهم عن كريستوف كولومبس وماجلان وفاسكودوغاما.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الفترة لم تتميز بالكشوف الجغرافية الكبرى فحسب، بل امتازت أيضاً بإرسال حملات كشفية إلى جهات مختلفة من العالم، حيث قامت بدراسات تفصيلية لأجزائه المختلفة. كما قامت بمسح لأراضيه سواء عن طريق البر أو البحر. وعلى الرغم من كل ذلك فما زالت هناك مساحات كبيرة من العالم، والتي تعتبر معروفة جيداً لنا الآن كأوربا مثلاً والتي تفتقر إلى الدراسات الجغرافية التفصيلية الأمر الذي يوضح لنا بأن الطريق مازال طويلاً أمام مستكشفي القرن العشرين والقرون القادمة ليكملوا العمل الذي بدأ منذ آلاف السنين.

يمكن القول أن هذه هي الخطوط الرئيسة للكشوف الجغرافية التي اختلف الدافع للقيام بها من فترة لأخرى. ففي العصر اليوناني والكلاسيكي كانت الرغبة في المعرفة وحب الاستطلاع بالإضافة إلى التجارة هي الدوافع القوية وراء الكشوف اليونانية. فالرغبة في زيادة النشاط التجاري والحصول على المعادن الثمينة والسلع والمنتجات المختلفة التي توجد في مناطق معينة دفعت الكثير من الرحالة والمستكشفين خلال الأزمنة المختلفة للوصول إلى أشد المناطق عزلة عن العالم، فحرير الصين، وتوابل جزر الهند والفراء في أمريكا الشمالية، والذهب في كاليفورنيا

واستراليا، والحيتان والثروة السمكية في المياه القطبية كانت كلها عوامل جذب لكثير من الرحالة ودافع قوي جعلهم يقطعون الفيافي والقفار في سبيل الوصول إلى تحقيقه.

كانت الدوافع السياسية أمراً ضرورياً صاحب معظم الكشوف الجغرافية، وكان من الصعب في كثير من الأحيان وضع حد فاصل بين الدين والسياسة والتجارة كدوافع للكشوف الجغرافية. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك بعض الأمثلة التي يظهر فيها عامل السياسة بوضوح مثل الرغبة في إيجاد طرق دولية تؤدي إلى المناطق الهامة التي اكتشفت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ومثل كشوف البحارة الفرنسيين والإنكليز للمحيط الهادي خلال الثامن عشر، والكشوف الجغرافية التي تمت في القرن التاسع عشر في أمريكا الشمالية وإفريقية وآسيا، وكان عامل السياسة وراءها. بل عرفت إفريقية وأمريكا الشمالية تزاحماً من قبل الباحثين عن الثراء واغتصاب الأراضي وإقامة الدول بعد تشريد سكانها الأصليين أو استعبادهم. والأمثلة على ذلك واضحة وخاصة في القارة الإفريقية والقارة الأمريكية.

وكان للقادة السياسين في أوربا الدور البارز في اجتياح قارات العالم ونهب خيراتها والتحكم في مصير دولها وإذلال شعوبها بقوة الأسلحة النارية، مما كان له أثر كبير على تخلف ما سمي بالدول النامية في إفريقية وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ومن الملاحظ أن معظم الكشوف الحديثة تتصف بالطابع العلمي، وأن العلم في حد ذاته كان دافعاً للكشوف الجغرافية. وفي زمن كوك كانت الرغبة في ازدياد المعرفة هي إحدى أغراض الرحلات التي أخذت لها مكاناً في العالم، غير أنه لم يكن العامل الوحيد. وعلى سبيل المثال فإن الدراسة المساحية الدقيقة على طول الحدود الإفريقية وفي أماكن كثيرة من العالم كان الغرض الأساسي منها سياسي، بمعنى أن المستعمرين والسياسين قد لجؤوا لمثل هذه الدراسات من أجل تجنب الوقوع في بعض المشاكل والمنازعات السياسية. وهناك بعض الكشوف التي طبعت بالطابع العلمي والبحث مثل تلك الكشوف التي أخذت مكاناً لها بين الدول التي ترتبط مع بعضها

بـأحلاف سياسـية. وينتمـي إلـى هـذه المجموعـة مـن الكشـوف الكثيـرة التـي تمـت فـي أمريكا الجنوبية وأستراليا وفي أجزاء من آسيا خلال القرن التاسع عشر.

وفـي كل الأحوال فإن الحقيقة التي يجب أن توضـع فـي الأذهان أنـه لا يمكن الفصـل بـين العوامـل المختلفـة التـي قـادت إلـى الكشـوف الجغرافيـة، إذ أنهـا تتشـابك وتتعاقد بحيث إذا مـا وقـع الاختيـار علـى عامـل محـدد وتـم تفسير الكشـوف الجغرافيـة على أساسه أصبح أمراً مضللاً لتاريخ الكشوف الجغرافية، وسوء فهم للطبيعة البشرية، إذ من الصعب تحديد كيف أن حب المغامرة والمخاطرة كان عاملاً قوياً وراء الكشوف الجغرافيـة، إذ إنـه مـن دون روح المغـامرة والشـجاعة لمـا اسـتطاع أي فـرد أن يغـامر ويخاطر ويتحمل المشاق في سبيل كشف مناطق جديدة. وبذلك فمن الصـعب تحديد دور وقـوة الـدوافع البشـرية فـي الكشـوف الجغرافيـة، كمـا أنـه مـن المسـتحيل الـتكهن بالدرجة التي استطاع الإنسان بمفرده أن يؤثر في الأحوال الجغرافية، وكان ليفنغستون الوحيد في زمنه الذي استطاع أن يدرك الدور الذي أدته تضاريس ومنـاخ إفريقيـة فـي تـاريخ الكشـوف الجغرافيـة فـي هـذه القـارة، حيـث دوّن فـي مذكراتـه العوامـل الطبيعيـة المختلفة التي وقفت عقبة في طريق الكشف الجغرافي في إفريقية.

ومما هو جدير الذكر أن مجهودات ليفنغستون الكشفية في إفريقية تعتبر في حد ذاتها برهانـاً قاطعـاً علـى أن القوى الطبيعيـة لا تخضـع الإنسـان خضـوعاً تامـاً. فالعوامل الجغرافية أدت دوراً هاماً في تأخر الكشوف الجغرافية في جزر الهند الشرقية وأستراليا. كما أن غابات الأمازون، وصـحراء شمالي إفريقية، وهضـاب وجبـال أواسـط آسيا، والريـاح التجارية فـي المحيطين الهادي والأطلسي كان لها الدور نفسه والفاعلية في تأخير الكشوف الجغرافية في هذه المناطق، غير أن هذه العوامل لم تقف عائقاً دائمـاً أمـام النشـاط البشري، فـالمحيط الأطلسـي الـذي لـم يتمكن تجـار البحـر المتوسـط المغامرة فيه، استطاع الفيكنـغ أن يعبروه ويصلوا إلى العالم الجديد. كما أن الصـحراء التي وقفت عائقاً أمام تقدم الرومـان استطاع العرب أن يعبروها ويتغلغلوا فيها، وبـذلك لـم يكن هنـاك فـي تـاريخ الكشـوف تحكم من جانب واحد، فلم تستأثر البيئة الجغرافية

بسيطرتها الكاملة على الإنسان ولم يتمكن الإنسان بدوره من التحكم المطلق في مقادير ومقررات البيئة التي يعيش فيها.

فكل منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، ولذلك فإن تاريخ الكشوف الجغرافية يمثل سجلاً لاحتكاك الإنسان بالبيئة وصورة متحركة ومتطورة لتاريخ الإنسانية والمعرفة الجغرافية لسطح الأرض.

الفصل الثالث

مدارس الفكر الجغرافي السياسي والجيوبولتيكي

منظور الجغرافية السياسية ومدارسها

١- المدرسة الألمانية (الجيوبولتيك النازي).

٢- المدرسة البريطانية (سيادة القوة الأعظم برياً).

٣- التأثير السويدي في الجغرافية السياسية.

٤- المدرسة الفرنسية.

٥- الأقاليم الجيوبولتيكية والجيواستراتيجية.

٦- الجيوبولتيك الأمريكي (نظرية القوى البحرية).

٧- الجيوبولتيك السوفيتي (نظرية القوى الجوية).

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

تقديم:

منذ أن ظهرت فكرة أول دولة كانت هناك علاقة مباشرة بين النشاط السياسي والحربي للإنسان من ناحية والعوامل الجغرافية المساعدة أو المعيقة له من ناحية أخرى. وإن تأسيس الدول والبحث عن المستعمرات وبناء القوة الوطنية وشن الحروب والحفاظ على السلم، كل هذه العوامل تعتمد إلى درجة معينة على العوامل السياسية للإنسان وتمنحه مزايا استراتيجية على جيرانه. وأهم وأوضح هذه العوامل هي: الأرض، الموقع، المجال، المناخ، والموارد.

وقد ظل العلماء والساسة والقادة العسكريون قروناً عديدة يولون اهتمامهم للأمور التي تحسب على الجغرافية السياسية، ولكن حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر لم يكن علم الجغرافية السياسية كما يعرف الآن قد ظهر، ولم تظهر باكورة الدراسات ذات الطابع الجغرافي السياسي على المستوى القاري والعالمي إلا في التسعينيات من القلان التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بظهور مبادئ نتجت عن النظرة الشاملة التي سددها قلة من العلماء والتي جعلت في الإمكان الآن تحليل كيان الدولة في صورة الأرض التي تقوم عليها، كما جعلت في الإمكان أيضاً ربط الدول بعضها ببعض في تنظيم عالمي عريض. كما بشر هؤلاء المفكرون بما سيكون عليه سلوك الدول والتنبؤ بتطبيق الاستراتيجية الجغرافية على نمو الدولة، وتطورها، أو كفاحها من أجل البقاء.

وعلى الرغم من أن علم الجغرافية السياسية الحديث يدين بوجوده إلى باحثين كثيرين أمثال (ثاير ماهان) و(هالفورد ماكندر)، و(فردريك راتزل)، و(رودلف كيلين)، و(كارل هاوسهوفر)، أي أن هؤلاء العلماء يتوزعون على أربع دول كما يلي: ألمانيا (راتزل وهاوسهوفر) وسويدي واحد (رودلف كيلين) وبريطاني واحد (هالفورد ماكندر) وأمريكي واحد (ألفرد ثاير ماهان)، وجميع هؤلاء العلماء ولدوا في القرن التاسع عشر، وامتد بهم العمر إلى القرن العشرين.

وتعكس الجغرافية السياسية الحديثة الانطباعات القومية فكل دولة لها تقاليدها المرعية وأهدافها السياسية وخصائصها القومية المتميزة، ومن ثم فإن الجغرافية السياسية تتمشى طبقاً لأهداف الدولة الراهنة وفلسفتها السياسية. وهذا يعني أن الجغرافي السياسي البريطاني لا يفكر بالأسلوب نفسه الذي يفكر به الجغرافي السياسي الأمريكي أو الألماني أو الروسي. فالمبادئ الجيوبوليتيكية البريطانية، ترتبط بالجزر البريطانية كسيدة على البحار وبالقوة البحرية المناوئة للقوة البرية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد شغلت، مواردها الغزيرة الموزعة على مساحتها الواسعة، الجغرافيين السياسيين الأمريكيين بدراسة العلاقات المكانية، أو الإقليمية للدولة. وأما في ألمانيا المزدحمة في السكان، فقد كان التركيز في التفكير الجيوبوليتيكي على المجال الأرضي والموارد الطبيعية، وقد أدرك الجغرافيون السياسيون الألمان في وقت مبكر ما تمليه عليهم المصلحة الحيوية للدولة في المسائل المتصلة بالعلاقات المكانية والقوة، لذلك عكفوا أكثر فأكثر على دراسة القوة وأسبابها حتى أصبحت من معتقداتهم التي اشتهروا بها.

وهناك دول أخرى شاركت في تطوير العلم الجديد للجغرافية السياسية، وخاصة فرنسا وبولندا، ضمت جامعاتها علماء شاركوا بنصيب وافر في هذا المجال، وقد أولى الفرنسيون عنايتهم إلى النواحي البشرية من الجغرافية، مؤكدين على دور الشعب بالمشاركة في تقرير نشاط الدولة وتوجيه سياستها.

أما الجغرافيون البولنديون فقد اهتموا بالأبحاث الجيوستراتيجية للمنطقة الممتدة بين بحر البلطيق والبحر الأسود.

وهناك عدد من رجال الحرب والسياسة يمكن إدراجهم في عداد الجيوبوليتيكين. ففي فرنسا ابتكر المارشال (فوبان) خطة لتقوية الدولة تقوم على توحيد الأجهزة المالية والاقتصادية والعسكرية. كذلك كان مبدأ (مونرو)– أمريكا للأمريكين– الذي يحول دون التدخل الأوربي في شؤون العالم الجديد، له مضمونه الجيوبوليتيكي

القوي، وحينما اجتمع روزفلت وتشيرشل وستالين في مؤتمر (يالطا) سنة١٩٤٥ لوضع خطط مابعد الحرب، إنما كانوا يضعون تاريخاً جيوبوليتيكياً.

تختلف المشكلات الخاصة بالجغرافية السياسية في طبيعتها عن تلك المشكلات الأخرى في الدراسات السياسية البحتة أو في الدراسات الجغرافية البحتة. وقد استدعى ذلك ضرورة التعرف على طبيعة مشكلات الجغرافية السياسية في إطارها المساحي، سواء كانت هذه المشكلات تعالج حدود سياسية تدرس أو مناطق متنازع عليها، أو الأنماط الجغرافية التي تنتج عن تطبيقات سياسية لحكومة معينة، أو الأحداث السياسية التي تفرضها مقتضيات جغرافية محلية، أو الشخصية الجغرافية لوحدة سياسية ناشئة، أو حديثة التكوين، وما إذا كانت تتوفر فيها من مقومات الدولة السياسية القدر الكافي الذي يضمن لها استقلالها وسيادتها على أراضيها، أياً كانت المشكلات، فالجغرافية السياسية تعالج الظاهرة السياسية. ومهما كان نوع المشكلات التي تعالجها الجغرافيا السياسية فهي بالضرورة مشكلات تتناول وحدة مساحية معينة هي الدولة على الرغم من أن حيز أو حجم الدولة كإطار لدراسات الجغرافية السياسية ما هو إلا إطار واحد من إطارات عديدة سياسية أخرى، أقل من حجم الدولة أو أكبر من هذا الحجم، وتنظيمات عديدة أخرى، وهي في واقع الحال إطارات داخلية وإطارات خارجية وتلتزم بمجرد الحدود السياسية للدول في خلال معالجة مشكلات الجغرافية السياسية العامة.

والدولة مساحة سياسية أو إدارية انتظمت في حدود معينة مع مجموعة من الناس تعيش فيها بصورة دائمة. وعادة ما تأخذ الدولة أرضاً وسكاناً خصائص الأمة، والدولة سواء كانت لها صفة الأمة أو ليست لها هذه الصفات، واقتصرت في مقوماتها على مجرد الدولة فقط، فهي مهما كانت مجموعة من المؤسسات تنظم العلاقات بين المواطنين في داخل الدولة، وتنظم ما يجب أن تكون عليه علاقات هذه الدولة مع غيرها من الدول.

هذه المؤسسات السياسية داخل الدولة تنظم العلاقات التي يجب أن تكون قائمة بين المواطنين بعضهم بعضاً والبعض الآخر داخل الدولة، وعلى أساس تنظيم هذه العلاقات يتم توظيف وقيام الأنشطة المختلفة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية لتحقيق الأهداف التي تضعها الدول وتعمل على تحقيقها، وخاصة حماية الأرض والدفاع عنها والحفاظ عليها، وتنظيم العلاقات بين المواطنين وتوظيف مؤسسات خاصة للقيام بها داخل الإطار المساحي للدولة. وكل دول العالم بغض النظر عن طبيعة تكوينها تحتاج إلى وجود هذين الأساسين في منهاج العمل السياسي للدولة.

وميدان دراسة كل من الجغرافية السياسية والعلوم السياسية هي أن كلاً منهما موجه للاهتمام بالأحداث التي لها تأثير في الدولة، مما جعل كل من الميدانين الدراسيين، الجغرافية السياسية، والسياسة متشابهاً. والاختلاف الوحيد الذي يميز بينهما، هو وجهة النظر، والمحور الذي يركز كل من العلمين والنتائج التحليلية التي تخرج بها الدراسات والعلوم السياسية كأحد أنشطة العلوم الاجتماعية، تركز أساساً على الإنسان والمجتمع، وتنظيمه بقصد تمكين الناس من القيام بالنشاط السياسي وإقامة الحكومات التي تدير أمور الدولة، كما تركز العلوم السياسية اهتماماً خاصاً بتنظيم العلاقات وبناء المؤسسات السياسية، لأن المؤسسات السياسية في الدولة لها دور كبير في تكوين الأنماط الجغرافية للعلاقات السياسية.

وبصورة عامة يمكن القول إن الجغرافية السياسية تهتم بدراسة علاقة الإنسان بالأرض، محيطة ببعض نواحي الطبيعة كالمناخ وأشكال سطح الأرض والتربة. وعندما تركز على نشاطات الإنسان وفعالياته فإنها تستمد من العلوم الاجتماعية كالتاريخ وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسة والعلاقات الدولية. وعند تحليل العناصر المكونة للدولة يمكن أن ترسم صورة واضحة المعالم لحدود قوتها وفعالياتها السياسية. وعلى أساس هذه العلاقة بين الجغرافية السياسية وقوة الدولة تنتمي الجغرافية السياسية إلى الميدان الواسع لعلم السياسة الدولية وقد ركز بعض الجغرافيين

السياسيين اهتمامهم على هذه الناحية، والتزم بعض هؤلاء حدود المصلحة القومية الذاتية الضيقة لدولة معينة، بينما استخدم البعض الآخر هذه الناحية بالمعنى الأوسع والأشمل، وعلى المستوى العالمي، سواء في حالة السلم والحرب.

ونتيجةً لاهتمام بعض الجغرافيين السياسيين بعلاقة الجغرافية السياسية بقوة الدولة انكمشت الجغرافية السياسية في حدود الجيوبولتيك الضيقة. وكان أكثر المتحمسين لهذه النزعة تطرفاً هم الجيوبولتيكيون الألمان الذين حرفوا الجغرافية السياسية وجعلوا منها أداة طيعة للسياسة النازية. فقد عكفت الجيوبولتيك الألمانية قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية على وضع تخطيط سياسي وعسكري لغزو العالم، كما عمدت السياسة النازية إلى تجسيد نظريات الجغرافية السياسية التي تصلح لتبرير التوسع الألماني، وكانت النتيجة الطبيعية أن نبذ بعض العلماء الألمان المنهج الموضوعي للجغرافية السياسية من الجيوبوليتيك. فالجغرافية السياسية، كعلم وصفي تحليلي، يعالج العلاقات المكانية والحدود والموارد والنواحي الأخرى المتصلة بالوحدة السياسية، أما الجيوبوليتيك فعلى الرغم من أنه يعالج هذه المادة الموضوعية العامة فهي تقترب بها من وجهة نظر المصلحة القومية.

وتصور كلمات (هاوسهوفر) القليلة التالية المفهوم الألماني الضيق للجيوبولتيك والفرق بينها وبين الجغرافية السياسية، وهو مفهوم نابع من النظرية الألمانية الخاصة بالمجال الأرضي بوصفه المجال الحيوي للدولة: (إن الجغرافية السياسية تبحث في الدولة من وجهة نظر المجال، بينما الجيوبولتيك يبحث في المجال من وجهة نظر الدولة). ومن الواضح أن الجغرافية السياسية تأخذ في الحسبان، وتعنى بتحليل بيئتها الطبيعية والبشرية تحليلاً موضوعياً. بينما الجيوبوليتيك يقوم على دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية، وهناك طائفة من العلماء والباحثين لا ترى فرقاً كبيراً بين العلمين، وإذا وجد فهو ضئيل.

وتهتم الجيوستراتيجية بالبيئة من ناحية استخدامها في تحليل أو تفهم مشكلة اقتصادية أو سياسية ذات صفة دولية، كما تتناول المركز الاستراتيجي للدولة أو المنطقة سواء في الحرب أو السلم. والتعريف السائد للاستراتيجية أنها التخطيط العسكري في مجال التطبيق، كما تعني العمل الاقتصادي المبني على دراسة مستفيضة لمشكلة من المشاكل، كما تعني التطبيق العملي للسياسة وتتضمن مسائل التعاون السياسي زمن السلم ،وتوازن القوى زمن الحرب.

منظور الجغرافية السياسية ومدارسها

تتناول الجغرافية السياسية بالدراسة المناطق التي نظمت تنظيماً سياسياً، فالعلاقة بين أجزاء أو مناطق الوحدة السياسية، دولة كانت أو مجموعة من الدول مقدراً بما فيها من جهود الحكام، تلك الجهود التي تستهدف دائماً أن تنظم أراضي الدولة ومناطقها المختلفة تنظيماً يصون وحدتها. فمن الناحية الاجتماعية تحرص الدولة على أن تنظم الشؤون الدينية والثقافية ونشاط الطوائف وطبقات المجتمع المختلفة تنظيماً تشارك فيه الدولة بنصيب يتفاوت مداه باختلاف الدولة ونظامها.

ومن الناحية السياسية تتوخى الدولة أن تفرض نوعاً من النظام يكفل التناسق بين الهيئات السياسية المحلية والمركزية في الدولة، ومن النواحي الاقتصادية تتفاوت المسؤوليات التي تضطلع بها الدولة في ميادين النشاط الاقتصادي، ولكنها مهما كفّت يدها عن التدخل في توجيه سياسة البلاد الاقتصادية فإن تنظيم التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية، ووضع سياسة جمركية تتفق ومصالح أقاليمها المختلفة، وإصدار عملة موحدة من الأعمال التي تمارسها الدولة في الميدان الاقتصادي، ومعنى ذلك أن وظيفة الدولة الرئيسة من الناحية الداخلية هي فرض نوع من الوحدة على الأقاليم التي تضمها حدودها فهذه الأقاليم في أكثر الأحيان شديدة الاختلاف، وهذا الاختلاف يدب بينها وبخاصة في مقدار ارتباطها بعضها بالبعض الآخر، فقد توجد صعوبات طبيعية أو بشرية تقف أمام الاتصال بينها فضلاً عن الاختلافات المتوقعة بين هذه الأقاليم في المجالات التاريخية والسياسية والثقافية والديموغرافية،

أما من الناحية الخارجية، فالدولة التي تحرص على ولاء سكان أقاليمها المختلفة لها تحاول جهدها أن تجعل الولاء يطغى على ما يشعر به سكان هذه الأقاليم أحياناً من روح إقليمية ضعيفة، أو ما قد يبدو من اتجاه بعض الأقاليم نحو الوظيفة الكبرى في الدولة، وهي بالتالي إحدى النواحي المهمة في دراسة الجغرافية السياسية.

وإذا كانت الدولة، أو الوحدة السياسية لا تقتصر إلا نادراً على إقليم واحد يسوده التجانس كان من الطبيعي أن قيام الدولة لا يتحقق بتخطيط الحدود السياسية لتفصل بين منطقة جغرافية معينة وما سواها من المناطق المجاورة، بل تتطلب بذل جهود كافية لإنشاء وتوطيد أسس الوحدة بين أقاليمها المختلفة وتواجه الدولة مشاكل في هذا الصدد، فعدم انتشار العمران في أرجاء الوحدة السياسية، أي امتداد منطقة قليلة السكان أو خالية من العمران لتصل بين أجزاء الدولة أو قيام عقبات طبيعية كالجبال أو البحار بين جهات الدولة المختلفة أو مجرد تباعد أطراف الدولة، مما يهددها بمشاكل، وتتعدد النواحي الاجتماعية من شؤون ثقافية وتاريخية ولغوية ودينية وأخرى خاصة بالنظم الاقتصادية والفلسفة السياسية التي يعتنقها أو يألفها السكان، فترحيب سكان الألزاس بالانضمام إلى ألمانيا عام ١٨٧١ جاء نتيجة كونهم من الكاثوليك الذين لم يرتضوا سياسة فرنسا في فصل الكنيسة عن الدولة، أما الاختلافات الاقتصادية فقد تمثل مشكلة داخل الدولة، ولكن هذه الاختلافات تصبح من عوامل توثيق العلاقات بين جهات الدولة المختلفة إذا خطت الدولة خطوات مناسبة في التنسيق بينها حتى تصبح مواردها متكاملة، فالوحدة الاقتصادية التي تقوم على التشابه ليس شرطاً أساسياً لقيام الدولة، في حين نجد أن الوحدة السياسية وما يتصل بها من اعتناق مبادئ سياسية معينة تعد من أسس قيام الدولة كوحدة سياسية قبل كل شيء، فالمناطق التي تكون مثار خلاف أو احتكاك بين الجيران قد تستمد أسباب ظهورها من عوامل تاريخية وهي ولاشك مصيرها الزوال بمضي الزمن أو لشؤون خاصة بالمواصلات والاقتصاد وهي تحتاج إلى جهود لربط وإعادة توجيه هذه المناطق القلقة التي تهدد بالانفصال، ولكن العوامل الثقافية وفي مقدمتها اللغة تتغير

بـبطء شـأن المبـادئ والـنظم السياسـية، وخاصـة إذا كانـت الـدول ناضـجة، قـد تبلـور ورسـخ فـي أذهـان سـكانها بعـض القيم والنظم أو فلسفة معينـة مرتبطـة بنظـام الحكـم، ومن الأمثلة في هذا الصدد رفض سويسرا انضمام مقاطعة فور البيرغ النمساوية إليها عام ١٩١٩ لخضوع هذه المقاطعة لنظام الحكم الإمبراطوري المطلق، وهو نظـام لا يحبـذه ولا يـؤمن بـه السويسـريون الـديمقراطيون، والمثـل الثـاني يتصـل بسـكان الألـزاس الذين كانوا يؤثرون بعد قيام الثورة الفرنسية وتشيعهم لما نادت من مبادئ أن ينضـموا لفرنسـا دون بروسيا التـي كانـت تخضـع لنظـام استبدادي، ولكـن إذا كانـت الدولـة تبـذل جهوداً لربط أقاليمها المختلفة فإن هناك قوى تكون عوناً لها فـي هذا الصـدد، فالدولـة ليسـت منطقـة ذات حـدود سياسـية اتخـذت لهـا اسـماً واحتلـت لهـا مركـزاً فـي مصـاف الـدول، واعتـرف بهـا فـي المجتمـع الـدولي فحسـب ، ولكنهـا وحـدة تنشـأ وتتبلـور بفضـل توافر قوى تعمل على توثيق العلاقات بين جهاتها المختلفة، وفي طليعة تلك القوى فكرة الدولـة أو سـبب قيامهـا، وعلـى الـرغم من أن هـذه الفكـرة تبـدو بعيـدة عـن نطـاق الجغرافيـة لاتصـالها بالتـاريخ السياسـي أو بـالعلوم السياسية، فإنهـا لأهميتهـا فـي تفسـير قيام الدولة وتماسكها أو انحلالها لا بد للجغرافي من أن يتناولها بالدراسة، لأن المؤرخ أو السياسـي لا يعنيـه إلا نظـم ومبـادئ قيـام الدولـة عامـة. ولـذلك ينفسـح المجـال أمـام الجغرافي ليتنـاول هذه الناحية، وقد ذكر راتزل أنـه يجـب دراسة الفكرة الفريـدة المتميزة التـي تكمـن وراء قيـام أو بقـاء أي منطقـة مـن الأرض عـامرة بالسـكان فـي صـورة دولـة. وقد وصـف راتزل هـذه الفكرة بأنهـا تشـيع فـي جزء أو عـدة أجـزاء من الدولـة كلهـا، وأن الجغرافـي يجـب أن يتبـع مبلـغ تغلغلهـا، وهكـذا أصـبح مـن الممكـن التمييـز بـين الدولـة وبـين الشـعب الـذي تربطـه روح الوحـدة والإخـلاص للدولـة التـي يتصـورها علـى نحـو خاص، ويمكن أن نتخيل كيف نمت هذه الروح، فقد تظهر في المجتمـع البدائي حين يجمـع الرؤسـاء والزعمـاء المحليين علـى اتخـاذ فرد معين رمزاً لوحدتهم، ومـن هنا ينشـأ نظام الحكم الملكي المتوارث، ولكن لارتبطه بشخص الحاكم فلا مندوحة لهذا النظـام بعد شـيوع الـوعي والثقافـة مـن الأفراد مـن أن ينتقـل الـولاء مـن الحـاكم إلـى مـا يمثلـه

الحاكم من آراء أو مبادئ يصبح هو رمزها المجسم وحامل لوائها، ولكن لا يعني ذلك أن الدولة تتفكك وتنهار حين تختفي فكرة قيامها من أذهان مواطنيها، فكثيراً ما ظلت قائمة وإن كانت تسير نحو التفكك الذي لابد أن يقع طال الزمن أم قصر.

حين يشعر سكان منطقة معينة بأن لهم قيماً مشتركة في نواحي تعنيهم، ويرون أنه للحفاظ على هذه القيم، بل ونشرها يجب أن يتحدوا في شكل دولة منظمة ذات حدود سياسية تفصلها عن جيرانها و تتحول الوحدة السياسية، أو الدولة إلى دولة قومية، فدول غربي أوروبا تيقظت فيها الروح القومية وأصبحت دولاً حين حاول حكامها إنشاء الدولة أولاً مستخدمين القوة أحياناً، ثم نمت الروح القومية، وقد تؤدي الرغبة في التخلص من الحكم الأجنبي إلى إنشاء الدولة أولاً كما حدث في جهات يوغسلافية المختلفة وقد تختفي الدولة ولكن تظل الروح القومية قوية متوهجة، فتعود الدولة للظهور من جديد بعد اندثارها أو تمزيقها كما حدث في بولندة. ويمكن أن تطغى الروح القومية على القوميات المحلية التي تشيع فيها كما حدث في بريطانيا حيث يشارك الإنكليز في قوميتهم البريطانية الاسكتلنديون وسكان ويلز، ولكن قد يحدث العكس حين تنشأ الدول كوحدات سياسية تضم جماعات ذات ثقافة موحدة كما يلاحظ في شرقي أوروبا، ولكن لضعف الروح القومية ظلت الأقليات الثقافية تشعر بالغربة وتحاول الإنفصال عن الدولة. والواقع أن الروح القومية أو الشعور بالوحدة بين الأقاليم قد لا تشمل كل أجزاء الدولة التي تعنيها الحدود السياسية، وهنا لابد من التمييز بين حدود الدولة وحدود القومية أو الشعب الذي يحس بالروح القومية فيها، فتبدو الجهات التي ضمتها للدولة دون أن تصبح عضواً فاعلاً يؤدي وظيفته كجزء من أجزاء الدولة المختلفة يتفاوت بحيث يمكن أن يتخذه الجغرافي أحد جوانب دراسته في الجغرافية السياسية، ويتصل بهذا الموضوع محاولة البعض تتبع منطقة المركز أو الوسط والدور الذي أدته في الدولة لا في تكوينها وامتدادها فحسب، بل وفي ظهور وتأصل الروح القومية في جهاتها المختلفة أيضاً، ولكن ليس من الضروري وجود هذه المنطقة المركزية، فأحياناً تتقاسم هذه الوظيفة في توثيق العلاقات بين أجزاء عدة

مراكز متغيرة كما في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تكون مركزاً ضعيفاً كما هي الحال في مدريد في إسبانيا. وفضلاً عن ظهور روح الإنفصال في الجهات التي لا تجتذبها هذه المناطق المركزية فتتضح النزعة للتذمر مما يلقي الضوء على أسباب المشاكل الإقليمية أو مشاكل التخوم، وإن تحديد المناطق التي تشيع فيها الروح القومية بين طبيعة العلاقات بين جهات أو أقاليم الدولة المختلفة. وقد تقدر الدولة وسلطاتها المركزية مدى التفاوت في مصالح أجزاء الدولة المختلفة فتعمل على الاعتراف في دستورها بنظم خاصة في كل منطقة حتى تنتج للدولة البقاء والاستقرار، فروسيا وبريطانيا والولايات المتحدة تقوم على أساس الاعتراف بالأوضاع والحقوق الخاصة بكل منطقة. أما الناحية الأخرى فتتصل بوظائف الدولة من حيث علاقتها بالدول الأخرى، ويمكن أن تربط هذه العلاقات بالاختلاف على الأراضي والحدود، وترتبط النواحي الاستراتيجية بالمسائل السياسية إلى حد بعيد، فاستراتيجية الدولة تعتمد إلى حد كبير على طبيعة العلاقة بينها وبين الدول المجاورة والبعيدة، فالولايات المتحدة التي كانت تتجنب الارتباط في وقت السلم بأية اتفاقيات تتضمن التزامات عسكرية، وحيث أنه بعد تغيير خريطة أوروبا السياسية وظهور روسيا كقوة عالمية لابد أن تجد نفوذها السياسي، وتضع خططها الاستراتيجية بحيث تشمل أوروبا الغربية التي تشترك معها في شؤون الدفاع، وفي النواحي العسكرية نجد أن للجغرافية أهمية خاصة في تقدير قوة الدولة إذا اشتبكت في حرب، ولكن لا تستطيع الجغرافية وحدها أن تقدر قوة الدولة الدفاعية أو العسكرية على ضوء النواحي التي يدرسها الجغرافي فحسب، فعدد أفراد جيشها وعتادهم الحربي وروحهم المعنوية وغيرها من الأمور تتصل بهذه الاعتبارات العسكرية لا علاقة للجغرافية بها. ومن هنا تسلل الدعاة إلى الجغرافية السياسية ليجعلوا منها مطية للإعلاء من شأن الدولة، وتمجيد دورها في نشر الحضارة أو الأمن في العالم، أو حقها ومقدرتها في فرض السيادة على العالم أو ما عرف باسم الجيوبولتيك Geopoltics.

هناك نحو مائتي وحدة سياسية في العالم اليوم، معظمها قد وصل إلى درجة الدولة المتكاملة العناصر، تتراوح بين الدولة الكبيرة في المساحة وبين الدول الصغيرة، وتتفاوت هذه الدول في عدد السكان وثقافتهم، كما تتفاوت في امكانياتها وثرواتها الاقتصادية. والدولة في أي وضع تمثل جهود جزء من المجتمع البشري في التنظيم السياسي وفي تحويل بقعة من الأرض إلى وطن له كيان. فالدولة لا تقوم بالشعب الذي يسكنها فحسب، بل بالوطن الذي يسكنه هذا الشعب: موقعه الجغرافي، وطبيعة أرضه، وسطحه، وموارده الاقتصادية، وعلاقته بجيرانه، هذا كله هو الذي يصنع الدولة. وليست محاولات تحليل عناصر الدولة سوى أسلوب من أساليب البحث في الجغرافية السياسية يحلل الظاهرات الطبيعية، والظاهرات البشرية التي تميز الدول.

إن أول ما يميز الدولة أن تقوم في قطعة أرض لها حدود، وأن تبسط قوانينها على سكان. والدولة في هذه الحالة تختلف عن الحكومة، فقد تقوم حكومات في المنفى، لأغراض سياسية معينة، مثل حكومات فرنسا الحرة وبوغسلافيا أو غيرها من دول أوروبا عندما كان يحتلها الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية.

لكل إقليم أو دولة موقعه الجغرافي على سطح الكرة الأرضية، يعبر عنه بخطوط الطول والعرض، أي يعبر عنه فلكياً موضوعياً، كما أن هذا الموقع يدرس أيضاً من حيث علاقته بكتل اليابس والماء، أي إن كان بحرياً أو داخلياً، وإن كانت له جبهة أو أكثر على البحر، وهذا هو الجانب الثابت من الموقع الجغرافي. أما الجانب المتغير من الموقع الجغرافي فيتمثل في علاقة الدولة بجيرانها، إذ أن هذا هو الذي سيحدد أهمية الموقع الجغرافي، وبصفة أخص علاقة الدولة بمراكز الثقل الحضارية أو السياسية في العالم.

تعد المساحة الكبيرة، إذا كانت مقترنة بكثافة سكانية مرتفعة، أو عدد كبير من السكان على الأقل، وبموارد مستغلة استغلالاً حسناً، مصدر قوة للدولة، تضعها في مصاف الدول الكبرى، ومن أمثلة ذلك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، كل منهما تحتل كتلة كبيرة متصلة من الأرض، كل منهما يقع في أقاليم مناخية

ونباتيـة متنوعـة، وتجمـع فـي اسـتغلالها الزراعـي والرعـوي بـين حاصـلات الأقـاليم المعتدلة الحارة والأقاليم الباردة هذا إلى لأن كلاً منهما يشتمل على مصادر هائلة من المعادن ومصـادر القوة المختلفة، وتختلف كـلاً منهما عن الامبراطورية، فـي أن كـلاً منهما كتلة متصلة من اليابس، بينما الإمبراطورية البريطانية موزعة في أنحاء العالم المختلفة، وكل من هاتين الدولتين العملاقتين لا تشكوان من ضيق المساحة، أو من ازدحام السكان، ولا يزال المجال مفتوحاً أمام كل منهما لاستغلال مواردها استغلالاً أفضل، كما أن كلاً منهما يستطيع أن يستوعب عدداً أكبر من السكان في المستقبل القريب، ولذلك فكل منهما تعد إمبراطورية قائمة بذاتها.

يمكـن القـول إن الدولـة تطـور تـاريخي، أنشـأته جماعـة مـن النـاس، التصـقت بوطن من الأوطـان، ربما وصلت إليه بالهجرة أو بالغزو، ولكنها خلال تلك العملية التاريخية كونت شعباً معيناً، أقام له دولة، ما لبثت أن ضمت إليها بعض الأطراف، ولكن هذا الوطن انعزل عن غيره عزلة نسبية وتطور تطوراً ثقافياً خاصاً، وانفصل بلغة أو لهجة عن جيرانه، وكوّن تقاليد خاصة به، وترعرت في نفوس أفراده عاطفة معينة نحو هذا الوطن، ونحو مواطنيهم بحيث أصبحوا شخصية متميزة، تطلق على نفسها اسم الأمة. وقد تكون لهذه الأمة دولة، أو قد تنطوي تحت لواء دولة أخرى، ولكن أبناءها لا ينسون أنهم أبناء أمة واحدة.

لكل أمة مقومات ثقافية معينة أهمها اللغة والدين والأصول المشتركة، وهذ المقومات تدخل بنسب مختلفة في تكوين الأمم المختلفة، ويمكن القول إن اللغة هي أهم مقومات الأمة، إذ أنها تعبر عن أراء الأمة وتحمل تراثها القديم، بل إن اللغة وسيلة للتعبير تشكل عقلية الأمة التي تتحدثها، وحاجز اللغة أهم الحواجز التي تفصل الشعوب بعضها عن بعض، ولاتزال اللغة العربية هي الرباط الوحيد الذي يربط بين الشعوب العربية، ويجعلهم أمة واحدة تمتد من المحيط الأطلسي إلا الخليج العربي شرقاً.

المدرسة الألمانية (الجيوبولتيك النازي)

كانت تراود الحكام في ألمانيا منذ أن خرجت هذه البلاد إلى عالم السياسة كدولة متحدة، أحلام السيطرة والسيادة، ولم تحقق هذه الوحدة بين أجزائها المختلفة إلا بعد أن أرغمت الدول القوية المحيطة بها على الاعتراف بهذه الوحدة، وربما كان موقع هذه البلاد هو الذي جرها للاشتباك في حروب متوالية لتذعن الدول التي تطوقها لمشيئتها، كما أن هذا الموقع نفسه كان دائماً أداة فعالة في يد الألمان الطموحين للتغلغل في قارة أوروبا وبسط سلطانهم عليها، ولكن لا يعني ذلك إنكار ما لحيوية الشعب الألماني وطموحه وتقدمه من بواعث دفعته إلى استغلال هذه الامكانيات المتعددة في فرض سيادته على الشعوب المجاورة له.

تقع ألمانيا في السهل الأوربي الشمالي الذي يمتد في صورة نطاق متصل بين شرق آسيا وغربي أوروبا، لا يعوقه سوى بعض التلال المتفرقة، فتتابعت الهجرات البشرية والغزوات دون أن تصادفها عقبات تذكر، فأخذت العناصر الألمانية تجتاح هذه الجهات من شرقي أوروبا إلى أقصى غربها دون أن تقف أمامها حصون أو خطوط دفاع أقامها الرومان في العصور القديمة أو الفرنسيون في العصر الحديث. وقد اتجهت القبائل الجرمانية نحو الغرب، وعاد الألمان إلى وطنهم بعد تراجع الصقالبة نحو الشرق. وهكذا تجاورت العناصر الألمانية والصقلبية فحدث بينهما صراع عنيف، انتصر فيه أحد العنصرين تارة بعد أخرى، ويبدوهذا النزاع بين الجانبين واضحاً في تقسيم بولندة عدة مرات بين الصقالبة في الشرق والألمان في الغرب.

وتطل ألمانيا على بحر البلطيق التي تتحكم الدانمرك في مدخله، كما أن ساحلها القصير على بحر الشمال ليس بمنجاة من هذا التحكم، إذ تسيطرانجلترا على مضيق دوفر، أي تسيطر على الطريق القصير بين بحر الشمال والمحيط الأطلسي. ولكن لما كان بحر الشمال، كما هو الآن، مركزاً للحضارة الأوربية، فإن موقعها بالنسبة لمناطق الحضارة والتقدم في أوروبا لا يعاني كثيراً من هذا التطرف نحو

الشمال، غير أن موقع ألمانيا لا يخلو من بعض المزايا، فسواحلها وموانئها الشمالية تعد منفذاً لدول وسط أوروبا، ولذلك فقد ساهمت هذه البلاد بنصيب كبير في تجارة المرور لبعض بلاد وسط أوروبا. أما من ناحية البر فإنه ليس للوطن الألماني حدود طبيعية واضحة، فضلاً عن أن تلك الحدود البرية الطويلة تجاور عدداً كبيراً من الدول مما أثار الكثير من المشاكل، ففي الغرب يواجه التوسع الألماني دولاً نالت وحدتها، وظهرت قوميتها منذ زمن مبكر مثل فرنسا وانكلترا، كما أن الأراضي المنخفضة (هولندة وبلجيكا) تدخل ضمن منطقة الأمان الانكليزية، إذ أن في سيطرة ألمانيا عليها تهديداً لانكلترا في عقر دارها. أما في الجنوب فيواجه الألمان دولاً صغيرة مثل سويسرا والنمسا وإيطاليا ودول حوض الدانوب وتشيكوسلوفاكيا، وهي دول يستطيع أن يتغلغل فيها النفوذ الألماني. أما في الشرق حيث تظهر بولندة التي تتكون حيناً وتختفي حيناً آخر ومن ورائها روسيا، فقد وجد الألمان ميداناً فسيحاً لبسط نفوذهم في مختلف العصور، ولكن بعد أن ظهرت روسيا بوصفها دولة عالمية قوية أخذت كفة الصقالبة في الرجحان.

وقد وفرت الجغرافية السياسية لألمانيا حقاً أساساً علمياً لإعادة قوتها، وخطة عمل لإنعاشها الاقتصادي بعد الحرب، واستراتيجية مفيدة سواء للدفاع العسكري أو لتوسيع رقعة الدولة ومجالها الحيوي. ولكن هذه الغايات لم تكن هي التي كان ينشدها معظم الألمان في ذلك الوقت، إنهم كانوا لا يبتغون أقل من السيادة الكاملة للوطن الألماني (الرايخ)، والسيطرة الكاملة على الثروة والقوة، حتى إن العلماء الألمان جعلهم يطمعون في (كل شيء وإلا فلا شيء)، ولكي يحققوا مآربهم، فإنهم كانوا على استعداد لأن يحولوا حقائق الجغرافية السياسية إلى نظريات زائفة ومضللة وأن يخاطروا بالحرب في النهاية. وقد افتتن الألمان بإصلاح الجيوبوليتيكا مما أوهمهم بوجود شيء جديد ومؤثر وديناميكي يقودهم إلى النصر، وقد زين للجغرافيين الألمان أنفسهم أن يتخلصوا من الوازع الأدبي الذي يفرضه عليهم ضميرهم العلمي، في سبيل كسب النصر للرايخ، وكان على رأس هؤلاء الجغرافيين (كارل هاوسهوفر).

اشتهر كارل هاوسهوفر كأحد أعلام الجغرافية السياسية الألمان سنة ١٩٠٨حين أرسل في بعثة إلى اليابان مندوباً عسكرياً لهيئة الأركان العامة الألمانية، وأصبح خبيراً في شؤون مناطق الباسيفكي والشرق الأقصى.

حصل هاوسهوفر على درجة الدكتوراه من جامعة ميونيخ وفي نهاية الحرب العالمية الأولى رفع إلى رتبة جنرال في جيش الإمبراطور، وبعد هزيمة ألمانيا قرر التفرغ لتعليم الجغرافية السياسية والتاريخ العسكري في جامعة ميونيخ.

بعد وفاة المفكر السويدي(كيلين) سنة ١٩٢٢ أصبح كارل هاوسهوفر رائد الجيوبولتيكا الأول، وبدأ هاوسهوفر اتصالاته بقيادة الحزب النازي في عام ١٩٢٣ في الوقت الذي كان يشارك هو وابنه (البرخت) في التدريس في معهد الجيوبوليتيكا في ميونيخ، وكان ابنه هذا جيوبوليتيكاً متخصصاً في شؤون منطقة الأطلسي وفي بداية عام ١٩٢٤ اشترك هاوسهوفر في تحرير مجلة الجيوبوليتيكا في ميونيخ، ثم في نشرة معهد الجيوبوليتيكا في جامعة ميونيخ.

وبمرور الزمن أصبح معهد الجيوبوليتيكا شيئاً فشيئاً أداة للسياسة القومية وآلة في يد الدولة التي قدمت له إعانات في أشكال مختلفة من أجل تحقيق أغراضها التوسعية والعنصرية.وأصبحت الجغرافية- وخاصة جغرافية الحرب . شاغل الأمة الألمانية الأول الذي كان له أبلغ الأثر في الرأي العام الألماني وصبه في قالب واحد هو قالب التفكير الجيوبويتيكي.

وتظهر الفكرة الأساسية للجيوبولتيكا الألمانية واضحة في المعارف التي صدرت عن معهد ميونيخ لهذا العلم، ويتركز اهتمامها في قوة الدولة وعلاقتها بالأرض والمجال الحيوي، وفكرة الدولة العضوية.

وبعد الحرب العالمية الثانية جمعت أوراق هاوسهوفر في مركز وثائق الجيش السابع الأمريكي في (هيدلبرغ) وبينت هذه الأوراق اهتمامه الكبير بآسيا وخاصة اليابان والصين والهند.

تقترن الحركة الفكرية للجيوبوليتيكا الألمانية، وهي الحركة التي صاحبت التدابير السياسية والاستراتيجية النازية في الحرب العالمية الثانية، بعدد من الباحثين الذين طوروا مفهوم الجغرافية السياسية، واعتبروه علماً ديناميكياً قادراً على أن يقوم بدور فاعل في تشكيل مصير الأمة الألمانية.

وكان أول ألماني تبنى وجهة النظر هذه (عمانويل كانت ١٨٠٤/١٧٢٤) الذي حدد ميدان الجغرافية ورسم حدود فروعها وأطلق على أحدها لأول مرة (الجغرافية السياسية)، واشتهر من العلماء الألمان (ألكسندر فون همبولت)، (وكارل ريتر)، (وفريدريك راتزل). وكان راتزل، الذي عاش في النصف الثاني من القرن التاسع عشر المؤسس الحقيقي للجغرافية السياسية.ومن أهم أراء راتزل الجيوبوليتيكية أن الدولة ليست إلا كائناً عضوياً يشغل حيزاً أو مجالاً معيناً، وأنها تنمو ككل كائن حي. وفي عام ١٨٩٦، نشر مقالاًعن: (قوانين النمو الاقليمي للدول) كان راتزل أستاذاً للجغرافية في معهد الفنون بميونيخ، وبعد ذلك أستاذاً في جامعة ليبزغ، ويعد كتابه (الجغرافية السياسية) المنشور عام١٨٩٧ أول معالجة منظمة للموضوع. وبوصفه أستاذاً للجغرافية، فقد أثمرت تعاليمه في ألمانيا، ثم انتقلت إلى كثير من الدول الأخرى، ومن أشهر تلاميذه(ألين تشرشل سامبل) التي عادت إلى الولايات المتحدة تحمل معها فلسفة في الجغرافية التي ضمنتها كتابها (الجغرافية البشرية) الذائع الصيت.

ويعتقد راتزل أن المجال الأرضي يمثل قوة سياسية عظيمة القيمة، ويؤكد على أن انحطاط الدولة ما هو إلا نتيجة لضعف ادراكها لأهمية المجال.

آمن بعض مفكري ألمانيا بعقيدة تنطوي على التعصب لجنسهم، وتنادي بوجود جنس واحد متحضر هو الجنس الآري، الذي يمثله الألمان خير تمثيل على جانب كبير من الشجاعة والذكاء، ويتحلى بصفات القيادة التي تعد لتتزعم العالم وحمل لواء المدنية الذي هو نتاج العناصر الألمانية في كل مراحلها الماضية، فإذا أريد للعالم أن أول يجني ثمار الحضارة اليانعة، فلابد أن يفسح المجال للجنس الآري ليسود العالم،

والغريب أن أول من نادى بهذه النظرية الكاتب الفرنسي (ألفرد دي غوبينو)، وقد وجدت أراؤه صدى في ألمانيا، فشاعت بين المفكرين منهم والذين أضافوا إليها الأسانيد والحجج التي تدعم هذا الزعم، بل اتخذتها الدولة الألمانية حين تولى الحزب النازي مقاليد الحكم من مبادئها. والواقع أن الزعم بأن ألمانيا تتكون من عنصر جنسي واحد ليس ضرورياً لتأكيد وحدة البلاد القومية التي تستند على انتشار ثقافة وتقاليد قومية موحدة، كما أن النقاء العنصري ليس دليلاً على الحيوية أو مرادفاً للتفوق، بل يرجح بعض العلماء أن الاختلاط العنصري له مزاياه، لأنه يتيح للشعب أن يكون له استعدادات ومواهب هذه العناصر جميعها.

ومن أرائه أن الحد الدولي ما هو إلا منطقة متغيرة قابلة للامتصاص أو الاستيعاب، ولهذا فإن الحدود قابلة للتحرك، وهي تعكس القوة التوسعية للدولة. وإذا أعاقت الحدود نمو الدولة فقد يؤدي ذلك إلى الحرب. وفكرة المجال الحيوي عند النازيين مرتبطة بنظرية الدولة العضوية والحدود الديناميكية.

والخلاصة إن راتزل يرى في الدولة كائناً حياً تدفعه الضرورة إلى النمو عن طريق الحصول على الأعضاء التي تنقصه، حتى ولو دفعه ذلك إلى استخدام القوة. ومع نمو العقلية العسكرية في ألمانيا أصبحت الجغرافية السياسية أداة طيعة للدولة. وبعد هزيمة ألمانيا المذلة في الحرب العالمية الأولى أصبحت الفرصة سانحة للعلم الديناميكي الحديث (الجغرافية السياسية) لكي يلعب دوره ويتخذ مكانه تحت الشمس. فقد بدأ الجغرافيون السياسيون والعسكريون الألمان يتدارسون أسباب هزيمة ألمانيا، وهداهم البحث إلى ضرورة التأكيد على دراسة الجغرافيا وتعليمها إلا أن مكانة الجغرافيا السياسية لم تعظم بهزيمة الجيش وتسريح الأطول. ثم وجد الألمان ضالتهم المنشودة في مصطلح (الجيوبولتيكا) الذي كان(ردولف كيلين) السويدي قد صاغه سابقاً.

كان من الطبيعي أن يغامر الجغرافيون الألمان بما فيهم الجيوبوليتيكيون مع زيادة قوة الرايخ الألماني المغالي في الوطنية بالدعوة للمطالبة بأجزاء من الأرض

لتحقيق الاكتفاء الذاتي لدولتهم. وكانت العادة التقليدية في ألمانيا هي المطالبة بأن تشمل المنطقة السياسية لدولتهم كل المناطق التي ينتشر فيها الألمان، وتلك التي تتكلم شعوبها الألمانية، وظهرت خرائط كثيرة تحمل اسم ((منطقة الثقافة الألمانية)). ((ومنطقة التجارة الألمانية)) لتوضيح الأراضي التي منحتها الطبيعة لألمانيا. وتقع هذه الأراضي في الشرق من ألمانيا، واتفق هذا مع سياستها الرامية إلى التوسع والاتجاه شرقاً، وكانت تستند في مطالبتها بهذه المناطق إلى حجج تاريخية منها أن المستوطنات الألمانية القديمة كانت مبعثرة داخل المناطق التي يعيش فيها الناس الذين يتحدثون اللغات السلافية، وغير الألمانية، وكذلك استندت على حجج أثنوغرافية منها أن اللغة الألمانية في وسط وشرقي أوروبا.

وقد خطت بعد ذلك التطلعات للتوسع الإقليمي في ألمانيا خطوات أبعد. فقد اقترح الألمان تقسيم العالم إلى ثلاثة أو أربعة أقسام، ويشمل كل قسم من هذه الأقسام على أكثر من قارة، كما أن أي منها يجمع بين أراضي من قارتين مختلفتين. وهكذا قسموا قارات العالم إلى ثلاثة أقسام شمالية جنوبية هي : ١- العالم الجديد ٢- أوروبا وإفريقية ٣- آسيا وأستراليا.

وكانت هناك أفكار تدعو لتوحيد مناطق أكبر من العالم اقتصادياً. وصحب هذا التفاؤل بالوحدة الاقتصادية الحاجة لأن تتوحد هذه المناطق سياسياً. ورأت هذه المشاعر بالوحدة الاقتصادية والسياسية أن المواصلات المائية يمكنها أن تربط بين الدول الواقعة على جانبي المسطحات المائية أسرع وأقوى من ربط المواصلات البرية للأجزاء القارية لوجود العقبات الطبيعية التي يصعب اجتيازها مثل الغابات أو الصحارى أو المناطق المرتفعة والوعرة.

وأقرت هذه الفكرة الإقليمية لتقسيم العالم بوجود دولة واحدة كبرى على رأس كل من هذه الأقاليم. أما المنطقة التي ستسيطر عليها ألمانيا فتتكون من أوروبا وإفريقية. والمعلوم أن هذه المنطقة ستضم دول أوروبا الصغيرة، والكبيرة مثل إيطاليا وفرنسا على حد سواء، واعتبر الألمان أن الجزر البريطانية لن تكون وحدها التي ستثير

الصعاب والمتاعب فحسب، بل إن الأرض الفسيحة التي يشغلها الاتحاد السوفياتي ستكون هي الأخرى بدورها عاملاً لإثارة المتاعب والصعاب.

المصور رقم (١) العالم في الجيوبولتيك الألماني

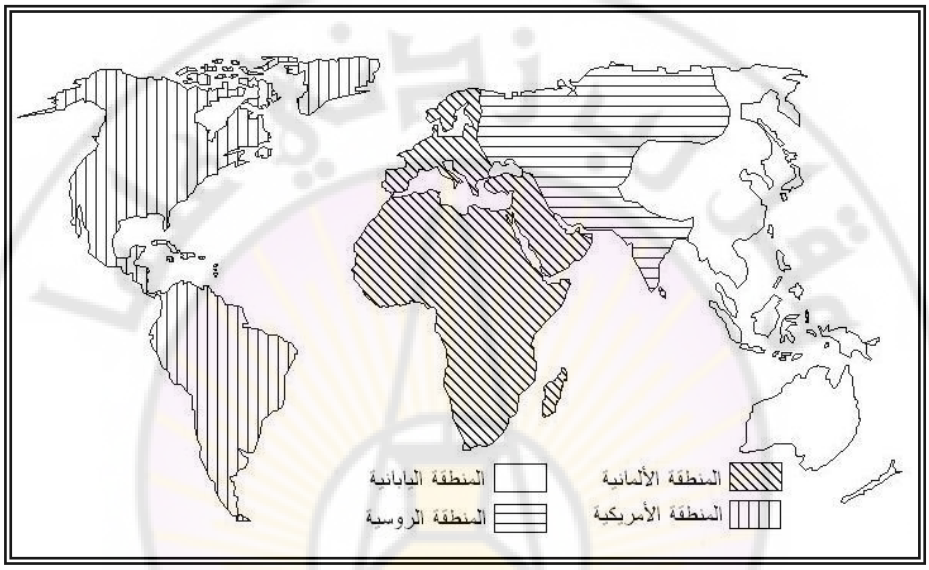

لم يكن هاوسهوفر يؤيد التقسيم السابق لأنه كان يؤمن بتقسيم العالم من الناحية الجيوبوليتيكية إلى قسمين: عالم قديم وعالم جديد. لذلك كان يعتقد بأن الأقاليم الثلاثة: أوروبا-إفريقية-روسيا، وشرقي آسيا مع أستراليا عليها أن تتحد وذلك لكي تناظر في قوتها السياسية قوة العالم الجديد.

ويفسر الوضع القاري للاتحاد السوفياتي كثيراً من الحقائق المتعلقة بالدولة كالتباين الطبوغرافي والتناقضات المناخية الفصلية، والتنوع الواسع للنبات الطبيعي والاختلاف الشديد في الخصائص السكانية، كذلك يساعد الحجم في تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي على مختلف مستويات الثروات الأساسية لتطور الدولة وتحقيق التقدم السريع.

من جهة أخرى فإن الاتساع العظيم في المساحة الأرضية تجابه الدولة مشكلات إرساء حدود ثابتة مستقرة، وخاصة على التخوم الغربية مع دول أوروبا، وعلى طول التخوم الجنوبية الممتدة في وسط آسيا بينها وبين الصين، وإذا تتبعنا الحدود السوفياتية فإننا نجدها تبدأ بجبال القوقاز، ثم تتجه إلى بحر قزوين، ثم تتبع سلسلة جبال هملايا والسلاسل الممتدة على طول حدود منغوليا، ثم نهر آمور وروافده، ثم سواحل المحيط الهادي والمحيط القطبي الشمالي، ثم تمر عبر الغابات والبحيرات الفنلندية، ثم تسير عبر السهل الأوربي على طول منحدرات وجبال الكاربات، وتنتهي أخيراً إلى البحر الأسود.

يمكن القول أن الاتحاد السوفياتي قد نجح في تحقيق الوحدة الاقتصادية والساسية لإقليمه السياسي المترامي الأطراف. ومهما كان هناك من تغيرات في الاتجاهات السوفياتية في بعض الفترات نتيجة للضغوط الاقتصادية أو ما تقتضيه المرونة السياسية الحكومية، فإن ذلك لا يعكس أي تغير أساسي في سياسات الاتحاد السوفياتي، وأن سياسته الخارجية البدئية تظل دائماً راسخة صلبة لا تتغير.

إن موقع الاتحاد السوفياتي في مركز القوة في وسط قارة أوراسيا الكبرى، هذه القوة المدعمة بالتكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى عامل الايديولوجيا الذي سلم زمام القيادة للاتحاد السوفياتي في الثورة الماركسية كل هذا أوضح لهذه الدولة دورها الطليعي للسيادة في نصف الكرة الشرقي وفي العالم، وقيض لها هذا المركز العالمي القيادي الفذ. وبالنسبة للعوامل الجغرافية الأخرى فإنها ترفع من مركز الاتحاد السوفياتي أكثر مما تقلل من شأنه في مضمار السيادة العالمية. فالشكل المتطاول لهذا الإقليم السياسي وحجمه الكبير من شأنه أن يوفر منطقة خلفية مترامية آمنة نسبياً من العدوان الخارجي. إن تضاريس الاتحاد السوفياتي، وخاصة عدم وجود حدود طبعية قوية على طول الجبهة المواجهة للدول القوية في الغرب، لا تعوق أي مهاجم محتمل، بل إنها على العكس قد تغرى بالهجوم، إلا أن المسافات البعيدة والمناخ القاري القاسي، وصعوبات النقل تجعل المغامرة بأية حملةالعسكرية ضد

الاتحاد السوفياتي عن طريق أوربا الشرقية أمراً محفوفاً بالأخطار إن لم يكن مستحيلاً. وبصورة عامة فإن جيوستراتيجية الاتحاد السوفياتي (أو الاستراتيجية الأرضية) تعني المركز الاستراتيجي للدولة، المبني على ظروف بيئتها الطبيعية، سواء في السلم أو الحرب، وهي تتكون من ائتلاف عشرة عوامل جغرافية هي: الحجم، والشكل، وسهولة الاتصال، والموقع، والحدود، والعلاقة بالمحيط، والطبوغرافية، والموارد الطبيعية والمناخ والسكان.

في شهر تموز عام ١٩٤١ وقع الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي، فسارعت بريطانيا والولايات المتحدة إلى إعلان تأييدهما لنضال السوفيات الحزبي، ثم عقدت اتفاقية رسمية في آب عام ١٩٤١ بين بريطانيا والاتحاد السوفياتي تعهدتا فيها بأن تمنح كل منهما الأخرى كل عون عسكري، وأعقبت هذه الاتفاقية في أيار عام ١٩٤٢ معاهدة للمساعدة المتبادلة تستمر لمدة ٢٠ سنة، لكن الاتحاد السوفياتي نقض المعاهدة (في أيار عام ١٩٥٥) وتنص هذه العاهدة على المشاركة الوثيقة أثناء الحرب وبعدها. وبذلك بدأت فترة جديدة امتدت حتى شهر آب لعام ١٩٤٥، فترة من التعاون المشترك في الجهد الحربي ضد المحور، لكن التطورات أثبتت فيما بعد، لم تستمر المشاركة الحربية أكثر من فترة الحرب نفسها، ولم يكن الوفاق بين الرفاق من القوة بحيث يخلق مثلاً أو أنماطاً جديدة للسلام في المستقبل. فما أن وضعت الحرب أوزارها حتى افترق الرفاق وتباعدوا.

يمثل موت ستالين عام ١٩٥٣ نقطة تحول هامة سواء خارج الاتحاد السوفياتي، من ناحية القوة المتزايدة للغرب، أو في داخل الاتحاد السوفياتي نفسه. وتعد التغيرات التكنولوجية التي أحدثت في نوع الأسلحة النووية والتطورات الثورية في فن الملاحة الجوية عوامل هامة ينبغي حسابها في أية موازنة لحساب مدى قوة الاتحاد السوفياتي من جميع أبعادها. ويمكن القول عن مركز الاتحاد السوفياتي بعد الحرب إنه يحاول أنه يحتفظ بمركز القوة ولكن دون أن يمارسها، على أساس التعايش

مع الغرب. ولهذا فإن التغير في التكتيك، وليس التغير في الاستراتيجية، هو ما يمكن توقعه في المستقبل.

تميزت فترة العلاقات المتدهورة منذ الحرب العالمية الثانية بين السوفيات والغرب بتضارب القوى أكثر مما تتميز بتوازن القوى. ويمكن أن نشير إلى المرحلة بين آب ١٩٤٥ وتشرين أول لعام ١٩٤٧ من حيث أنها مرحلة تفاؤل شيوعي بقرب الثورة العالمية في أوراسيا. وقد بني هذا التفاؤل على امكان قيام الأحزاب الشيوعية في الدول المتخلفة بالاستيلاء على السلطة بالوسائل الديموقراطية. وهذه السياسة من شأنها أن تسمح باتساع رقعة النظام الشيوعي في العالم بالطرق السلمية، ومن ثم يمكن تسمية هذه الفترة بمرحلة التغلغل الشيوعي السلمي، وفي تلك المرحلة كانت الدعاية السوفياتية تركز على الوحدة الدولية، وخاصة فيما يعني بالعلاقات بين الأحزاب الشيوعية. وكان تأخر ادراك العالم غير الشيوعي لعدم امكان استمرار التعاون مع الاتحاد السوفياتي مما ساعد الأخير على احراز كثير من التقدم في خططه. ومع ذلك فإن الحركة السوفياتية التقدمية قد عجزت عن تحقيق النصر في بعض المناطق عن طريق الوسائل الديموقراطية مما أدى في النهاية إلى إحداث تغيير في السياسة السوفياتية، واتخذ هذا التغيير شكل النضال المسلح. وقد استمرت هذه السياسة الجديدة حتى بعد موت ستالين. ويقترن هذا العهد الجديد الذي نشأ في الخامس من تشرين الأول لعام ١٩٤٧ بإعلان تكوين (الكومنفورم) الذي تقرر تشكيله في الاجتماع الذي عقد بين ممثلي الأحزاب الشيوعية الدولية في بولندا في أيلول من السنة نفسها.

وبالإضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو الكفاح المسلح أكدت السياسة الجديدة على الدعوة إلى حق تقرير المصير القومي للدول الواقعة خارج الفلك الشيوعي كحركة مناهضة للإمبريالية الأمريكية وخططها الرامية إلى زعامة العالم غير الشيوعي. وكان الهدف المباشر لهذه الحركة هو شل مبدأ (ترومان ومقاومة مشروع(مارشال) ثم مناهضة(الناتو).

المدرسة البريطانية: (سيادة القوة البرية الأعظم)

بريطانيا بوصفها قوة عظمى، تختلف عن الاتحاد السوفياتي في عدة وجوه، فهي لا تمثل دولة تضم مساحة ضخمة من اليابس، وتحتل قلب العالم القديم، بل تتألف من إمبراطورية مبعثرة يربط بينها البحر والطرق البحرية، ومع ذلك فإن الامبراطورية البريطانية تجد في تباين الظروف الطبيعية والبشرية التي تسود جهاتها المختلفة من عناصر قوتها، وإن كان يعوزها قاعدة غنية كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي. والواقع أن الإمبراطورية البريطانية كلها يمكن أن تقارن بالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ظروفها وموقعها الجغرافي ونفوذها السياسي. وقد استغرق تكوين الإمبراطورية البريطانية نحو أربعة قرون بلغت فيها اتساعاً لم يوجد له مثيل، فقد امتد نفوذها وانتشرت أملاكها في مختلف قارات وبحار العالم، لكنها دخلت في حربين عالميتين ففقدت الكثير من أسباب قوتها، فقد حال صغر مساحة جزرها ذات الامكانات الاقتصادية والبشرية المحدودة دون تكوين قاعدة حربية منيعة، كما إن استخدام السلاح الجوي قد أفقد بريطانيا تفوقها البحري، وأصبحت لا تستطيع الاطمئنان على انتشار قواعد أو محطات بحرية على طول الطرق الملاحية العالمية للإبقاء على سيطرتها العالمية. ولا شك أن يقظة الشعوب المستعمرة في آسيا وإفريقية التي أخذت تكافح في سبيل استقلالها مع ظهور الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، قد جرّ على الامبراطورية الكثير من أسباب التفكك والضعف، إذ لم تعد تمتلك أكبر قوة عسكرية في العالم.

ويبدو من توزيع الإمبراطورية البريطانية أنها إمبراطورية بحرية نشأت حول أطراف العالم القديم، ولا تزال تحاول بفضل سيطرتها البحرية وما تملكه من قواعد حربية أن تحافظ على هذه الإمبراطورية وتدافع عنها.

أما علاقات بريطانيا بأوروبا فتتلخص في أن هذه الدولة لا تستطيع أن تغفل روابطها التاريخية والجغرافية بهذه القارة، وإن كان مدى اهتمامها بأوروبا يختلف بين عصر وآخر، فكثيراً ما كانت تجنح للعزلة سيما وإن مصالحها فيما وراء البحار

تستنفذ منها جهوداً كبيرة. وقد كانت بريطانيا تحرص أشد الحرص على ألا تسود أوروبا دولة واحدة، كما حدث حين سيطرت فرنسا على أوروبا أثناء حروب نابليون، وألمانيا النازية. إذ كانت ترى أن استيلاء هذه الدول على الجهات الغربية التي تواجه الجزر البريطانية التي تكون نطاق الأمان لبريطانيا يهدد بريطانيا في عقر دارها، ولذلك أدت بريطانيا دوراً مهماً في توطيد الجهود الحربية والاقتصادية لدول غربي أوروبا كالنرويج وهولندا وعملت لتكوين مؤسسة دفاعية هي منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو حالياً) بغية الوصول إلى توازن القوى بين أوروبا الشرقية والغربية، وتعمل بريطانيا على أن توزع جهودها وقواها بين أوروبا وبين مصالحها الامبراطورية، وهي في توجهها ذلك تحاول أن تحسن استخدام مواردها الاقتصادية وقواها العسكرية، ولا تستطيع بريطانيا الاعتماد على عطف دول الكومنولث في الدفاع عنها لبعدها واشتغالها برعاية مصالحها الإقليمية. ولكن ظروف بريطانيا لا تخلو من أسباب القوة، فبحارها ونظامها الاقتصادي العتيد، وسهولة التوسع الاقتصادي والصناعي دون حاجة لنقل السكان، فضلاً عن توافر المواصلات التي تربط مناطق الصناعة القديمة والخامات الضرورية، يجعل بريطانيا تتمتع بمزايا مناطقها الصناعية القديمة، وغناها بالفحم الحجري.

كان أول عالم بريطاني وضع نظرية في الجغرافية السياسية (السير وليام بيتي) في منتصف القرن السابع عشر، بل اعتقد بعضهم أن بيتي أحد مؤسسي علم الجغرافية السياسية، وقد تناول فيما تناوله من أبحاث أثر العوامل الجغرافية وكثافة السكان، وعوامل المسافات والمدن والعواصم، وكان السير دون منازع على رأس المفكرين الجغرافيين السياسيين في زمانه. ويقف السير (هالفورد ماكندر) شامخاً فوق الجميع كباحث في الجغرافية السياسية الحديثة، وهناك عدد آخر من العلماء البريطانيين الذين دونوا مؤلفات تعتبر ذائعة الصيت في مجال الجغرافية السياسية، ومن بين هؤلاء العلماء (تشارلز فاوست)، (وجوردن إيست Gordon East)

اللذان اشتركا في وضع كتاب يبحث من الناحية السياسية تقسيم الهند وانحطاط القوة البريطانية في جنوب شرقي آسيا والتطورات التي حدثت في الجزء الأوسط من القارة.

عاش السير هالفورد ماكندر بين عامي ١٨٦١-١٩٤٧، وكان أستاذاً للجغرافية في جامعة لندن، وعضواً في البرلمان، ومديراً لمدرسة الاقتصاد في لندن، ونائباً لرئيس الجمعية الجغرافية الملكية. وقد سلط ماكندر الضوء على المنظور السياسي للتوزيع الجغرافي لكتل اليابس والمسطحات المائية، وفسر التاريخ على أنه صراع بين قوة البر وقوة البحر. وفي عام ١٩٠٤ ألقى محاضرة عن ((محور الارتكاز الجغرافي للتاريخ)) أمام الجمعية الجغرافية الملكية، وفي سنة ١٩١٩ قدم تحذيراً للساسة المجتمعين في مؤتمر السلام في باريس في كتابه (المثل الديمقراطية والواقع)، والذي احتوى على نظرية كاملة. والغريب أن العالم الأنغلوسكسوني لم يهتم كثيراً بهذه النظرية، بينما أعجب بها الألماني هاوسهوفر وزملاؤه من الجيوبوليتيكيين الألمان معتقدين أنها تخدم أهدافهم. وقد استولت نظرية ماكندر على خيال هاوسهوفر واعتبرها ((أعظم الآراء الجغرافية عن العالم)).

تصور ماكندر قارات العالم القديم – أوروبا وآسيا وإفريقية – كجزيرة عالمية تكون كتلة واحدة. وأشار إلى أن هذه الجزيرة العالمية تكون ثلثي مساحة اليابس في العالم، وأن الكتل اليابسة الأخرى تمثل الثلث الباقي، وهي أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأستراليا، كما أشار إلى أن الجميع يمثل ربع مساحة العالم، وأن الماء يحتل ثلاثة أرباعها. ومفتاح جزيرة العالم في رأي ماكندر يتمثل في قلب الأرض (الهارتلاند Heatland). ويرى ماكندر أن قلب الأرض(منطقة الارتكاز). هي منطقة حصينة. تستعصي على الهجوم من جانب قوة البحر. ويقع حول هارتلاند ماكندر نطاق أو قوس من المناطق الساحلية يعرف (بالهلال الداخلي) ويتحدد هذا النطاق في المناطق ذات التصريف المائي الخارجي إلى بحار ملاحية. وهذا النطاق الساحلي يشمل جميع قارة أوروبا الداخلة في الهارتلاند، كما يشمل المناطق الموسمية في آسيا وخاصة في الهند وجنوب شرقي آسيا ومعظم الصين.

ويقع خارج هذا النطاق الساحلي، أو الهلال الداخلي، بعض الجزر الخارجية، وهي الجزر البريطانية والجزر اليابانية. وهناك نطاق آخر يعرف (بالهلال الخارجي أو الجزري) وهو يضم الأمريكيتين وأستراليا.

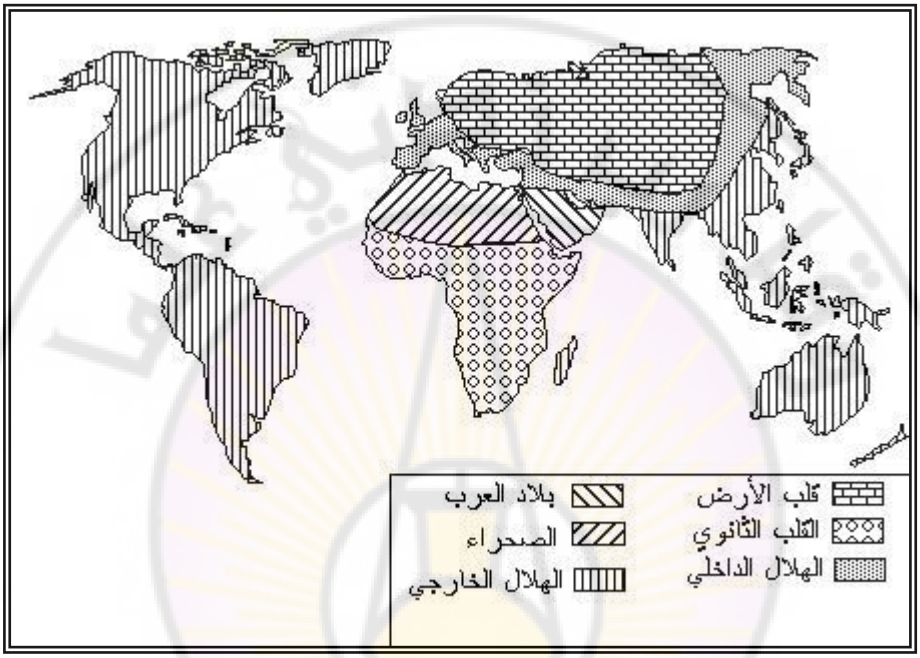

الشكل رقم (٢) العالم كما تصوره ماكندر عام ١٩٠٤

كما تصور ماكندر منطقة ارتكاز أخرى سماها (بقلب الأرض الجنوبي) وهي تتكون من إفريقية جنوب الصحراء الكبرى، ويتصل القلبان الشمالي والجنوبي عن طريق (جسر أو معبر بلاد العرب)، وبلاد العرب في رأي ماكندر هي تلك التي تمتد من النيل غرباً إلى ماوراء الفرات شرقاً، ومن سفوح جبال طوروس شمالاً إلى خليج عدن جنوباً، وتمتاز هذه المنطقة بوجود ثلاث طرق مائية هي النيل والبحر الأحمر، ونهر الفرات مع الخليج العربي. كما أن بلاد العرب نفسها تكون طريقاً طبيعياً بين القلب الشمالي والقلب الجنوبي.

وفي عام ١٩١٨ لخص ماكندر نظريته كما يلي:

١- من يحكم أوروبا يتحكم في قلب العالم.

٢- ومن يحكم قلب العالم يتحكم في جزيرة العالم.
٣- من يتحكم في جزيرة العالم يحكم العالم.

يمكن تلخيص نظرية ماكندر كما عرضها في محاضراته (محور الارتكاز الجغرافي للتاريخ) عام :١٩٠٤

١- إن العصر البحري قد انتهى، ولا وجود لأرض رئيسة تنتظر الكشف.
٢- القوة البرية هي ستقرر مصير العالم، وما دام العالم الآن كتلة متصلة فإن تصادم قوى العالم سيكون لها آثار عالمية شاملة.
٣- إن أعظم مساحة أرضية توجد في العالم القديم، وفي قلب هذه المنطقة تمتد مساحة واسعة ذات تصريف قاري أو قطبي، وهي بذلك بعيدة عن سيطرة القوى البحرية.
٤- في خارج (قلب الأرض) يوجد هلال داخلي من الدول القارية الهامشية، وخلف هذه الدول يوجد هلال خارجي من قوى ماوراء البحار، ومنها بريطانيا والولايات المتحدة واليابان.

حين كان الاستبس الأوراسي مصدراً للغزاة الرعاة الذين انطلقوا شرقاً حتى الصين وغرباً إلى أوروبا، وجنوباً إلى الهند وجنوب غربي آسيا ومصر، كما استشهد بأمثلة من التاريخ الحديث حين أخذت روسيا تضغط على جميع المناطق من حولها في أطراف الهارتلاند، وخاصة في الهلال الداخلي كالصين والهند وإيران والوطن العربي وتركيا وشرقي أوروبا وبولندا ودويلات بحر البلطيق.

وفي عام ١٩٤٣ استبعد ماكيندر فكرة سيطرة ألمانيا على روسيا أو على الهارتلاند، وقرر أن التهديد الحقيقي سوف يأتي من الاتحاد السوفياتي إذا ما خرج منتصراً في الحرب على ألمانيا، عند ذلك سيصبح أكبر قوة برية في العالم، وسيكون تبعاً لذلك القوة الدولية المرتكزة على أقوى منطقة دفاعية تضم أعتى قلعة استراتيجية هي قلب الأرض.

إن تغير ميزان القوى الذي يسير في صالح دولتي قلب الأرض، الاتحاد السوفياتي وألمانيا، ناتج من توسع هاتين الدولتين فوق الأراضي الهامشية (أراضي الهلال الداخلي) من آسيا وأوروبا، الأمر الذي سيتيح لهما استخدام المصادر القارية الهائلة في بناء الأساطيل، والتحكم من قواعدهما البرية والجوية في الطرق البحرية والمضائق، ومنع استخدامها على القوى البحرية نفسها، وهكذا تصبح امبراطورية العالم ماثلة للعيان، إذا تم الاتحاد بين ألمانيا وروسيا. وإزاء هذا الخطر الذي يتهدد قوى ما وراء البحار(دول الهلال الخارجي وبريطانيا واليابان)، فإن عليها أن تحتفظ برؤوس جسور(أي قواعد متقدمة) في فرنسا وإيطاليا ومصر والهند وكوريا، حتى تضطر دولتا قلب الأرض إلى تطوير قوتيهما البرية والبحرية والانصراف عن تركيز اهتمامهما ببناء أو تملّك أساطيل بحرية قوية.

وقد كان من شأن التعديلات التي أدخلها ماكيندر على نظريته أثناء الحرب العالمية الثانية أن جعلتها أكثر واقعية مما كانت عليه قبل ذلك بعشرين أو أربعين سنة، وقد خلص منها إلى النتيجة التالية:

إزاء جميع القضايا، فإن النتيجة التي لا يمكن تفاديها هي أن الاتحاد السوفياتي سوف يخرج من هذه الحرب منتصراً على ألمانيا، وبذلك فهو مؤهل الآن لأن يصبح أعظم قوة برية في العالم، وفضلاً عن ذلك سوف يكون الدولة التي تتمتع بأقوى مركز دفاعي من الناحية الاستراتيجية. إن الهارتلاند هو أعظم قلعة طبيعية على الأرض، ولأول مرة في التاريخ يصبح مجهزاً بقوة دفاعية كافية عدة وعدداً.

الشكل (٣) تعديل نظرية ماكندر عام ١٩٤٣

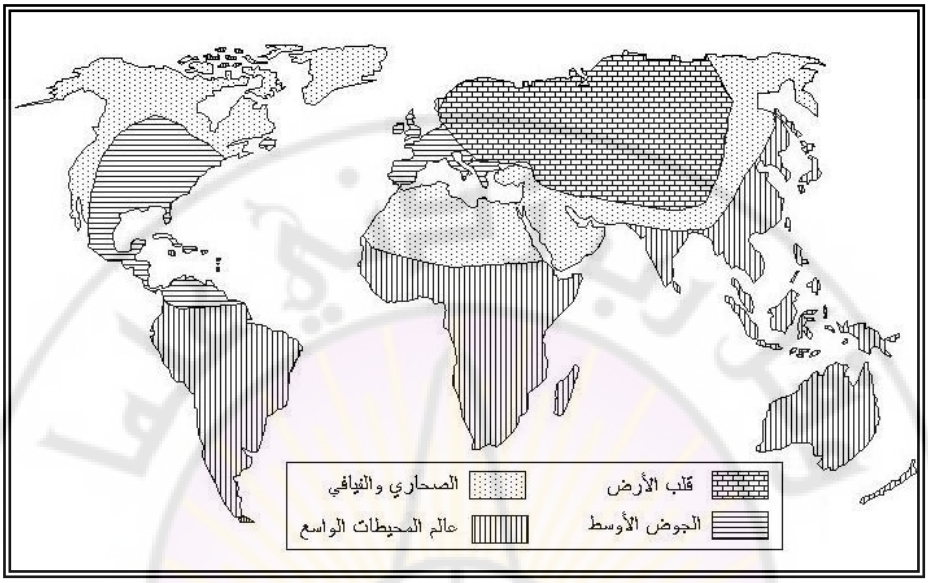

استهدفت نظرية ماكيندر ببعض النقد يمكن تلخيصه بما يلي:

إن الموقع الجغرافي الذي استخدمه ماكيندر أساساً في تحديد قلب الأرض والهلالين الداخلي والخارجي لا يصلح بمفرده لها الغرض، ومن الأفضل استخدام المعيار الحضاري المتمثل في درجة التطور الصناعي والتكنولوجي، ومستوى التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومن جهة أخرى فإن تطور الأسلحة النووية والصواريخ عابرة القارات من حيث مداها وسرعتها وقوة تدميرها، مما أضعف من قيمة قلب الأرض الاستراتيجية ومناعته الدفاعية.

في أثناء الحرب العالمية الثانية ذكر ماكيندر أن نظريته عن (قلب الأرض) أكثر صدقاً وصلاحية، وأكثر فائدة الآن مما كانت عليه قبل عشرين أو أربعين عاماً، ووصل إلى النتيجة التالية: (إزاء جميع الاعتبارات، فإن النتيجة التي لا يمكن تجنبها أن الاتحاد السوفياتي سوف يخرج من هذه الحرب منتصراً على ألمانيا)، وبذلك فهو

مؤهل لأن يصبح أعظم قوة برية في العالم، وسيكون الدولة التي تتمتع بأقوى مركز دفاعي من الناحية الاستراتيجية.

إن (الهارتلاند – أي قلب الأرض) هو أعظم قلعة طبيعية على الأرض، ولأول مرة في التاريخ أصبح مجهزاً بقوة دفاعية كافية عدداً وعدة. ولكنه حين عدل نظريته عام ١٩٤٣، بعد أن انتقل قطب القوة العالمية إلى الولايات المتحدة، وتحولت القوى التقليدية الأخرى في غربي أوروبا إلى قوة ثانوية، جعل الولايات المتحدة ركناً أساسياً في هذا التعديل على النحو التالي:

إن الموقف للقوى العالمية لا يعتمد فقط على الموقع الجغرافي لقلب الأرض كما يتضح في الاتحاد السوفياتي، وإنما يعتمد كذلك على التقدم الصناعي والتكنولوجي، كما يتضح في الولايات المتحدة. وبينما كان الاتحاد السوفياتي يبرهن على متانة مركزه الاستراتيجي، كانت الولايات المتحدة تدعم قوتها في المجالين الصناعي والتكنولوجي. ولهذا استحدث ماكيندر اصطلاحاً جديداً هو (الحوض الأوسط)، ويقصد به منطقة شمالي المحيط الأطلسي، وشرقي الولايات المتحدة وغربي أوروبا، وهي المنطقة التي تضم الآن دول حلف شمالي الأطلسي، واعتبر ماكيندر أن الرايخ أو العالم الألماني فاصلاً بين هذا الحوض الأوسط من ناحية والهارتلاند من ناحية أخرى. ولهذا نادى ماكيندر بضرورة الواقعة بينهما. وقد عدل ماكيندر من نظريته كما عرضها في محاضراته:

١ – إن تاريخ العالم ليس إلا صراعاً بين القوى البرية والقوى البحرية، وسوف تكون الغلبة في النهاية للقوة البرية، فهي التي سوف تحسم هذا الصراع وتقرر مصير العالم في المستقبل، وبالتالي لا حاجة إلى الأساطيل البحرية.

٢ – إن أية دولة قارية كبرى تقوم في قلب الأرض يمكنها أن تبني قوة حربية ضخمة برية وجوية، تساعدها في ذلك مواردها الغنية في منطقتها القارية واتساع هذه المساحة، مما يوفر القواعد الجوية والمطارات لبناء القوة الجوية، وبالتالي يمكنها

أن تتوسع في المناطق المجاورة من الهلال الداخلي في أوراسيا حتى ينتهي بها الأمر إلى السيطرة على الجزيرة العالمية التي تتخذها قاعدة ضخمة لإخضاع بقية العالم، محققة بذلك فكرة الامبراطورية العالمية.

٣- إن من الممكن قيام مثل هذه الدولة الكبرى في الهارتلاند لو تم اتحاد بين روسيا وألمانيا، سواء تم هذا الاتحاد سلمياً أو حربياً. وقد اعتقد ماكيندر في أول الأمر أن ألمانيا هي المؤهلة لغزو روسيا، وبالتالي لإنشاء دولة قلب الأرض، وأن ذلك ممكن طبيعياً لاتصال السهلين الألماني والروسي وعدم وجود عوائق بينهما، واستشهد بأمثلة من التاريخ القديم، والمعروف أن النفوذ السياسي لبريطانيا ارتبط ارتباطاً وثيقاً بإسطولها وقدرته الفعالة، والمؤثرة في الوصول إلى أي مكان في العالم، وعلى ربط كل أجزاء الامبراطورية ببعضها بكفاءة عالية. ولكن سرعان ما تضاءلت هذه الميزة بعد أن انتشر الطيران واختصر المسافات، وأصبحت أجزاء كثيرة من الامبراطورية البريطانية يمكن مهاجمتها من نقاط عديدة بدون وجود قدرات دفاعية فعالة. بل إن موقع بريطانيا الجزري لم يعد يحميها. وأصبحت الجزر البريطانية نفسها تهاجم من الجو كما حدث في الحرب العالمية الثانية، بل إن مزايا بريطانيا القديمة قد تحولت إلى عيوب كبيرة. فصغر مساحتها وحجمها جعل إنتاجها الزراعي محدوداً وجعل طاقتها على تحمل عدد كبير قدرات محدودة. وكذلك عيوب الموقع الجزري جعل القدرات الذاتية على الدفاع قدرات محدودة. فهي لا تمتع بعمق الدفاع، ولذلك فكرت الحكومة البريطانية أثناء الحرب العلمية الثانية في امكانية الهجرة إلى كندا بعد تهديد الغزو الألماني.

والمعروف أن الإمبراطورية البريطانية كانت في وقت من الأوقات تضم نحو ربع مساحة اليابس وحوالي خمس سكان العالم. وعند المقارنة بين الأوضاع التي كانت عليها الإمبراطورية البريطانية في الثلاثينات من القرن العشرين والأوضاع التي آلت إليها هذه الامبراطورية منذ ستينات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، لعرفنا أن بريطانيا العظمى تحولت بالتدريج إلى التفكك والاضمحلال.

وإذا قارنَّا نموذج آخر وليكن الاتحاد السوفياتي كقوة برية تختلف عن المثال السابق (القوة البحرية)، لتبين لنا أن الاتحاد السوفياتي يشغل سدس مساحة اليابس في الكرة الأرضية، ويضم ما يقرب من عشر سكان العالم، من خلال هذه الساحة الهائلة استحوذ الاتحاد السوفياتي على كل مقومات الدولة المثالية، ففيها الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة وإمكانات استخراج واستغلال معظم المعادن اللازمة للصناعة وكثير من الطاقة وإمكانات توليدها والوقود سواء من النفط أو الغاز أو الفحم الحجري. كما يضم الاتحاد السوفياتي أكبر موارد العالم من الأخشاب. وللاتحاد السوفياتي ميزة العمق المساحي والجغرافي الهائلة التي استفاد منها ضد كل محاولات قهر روسيا في الماضي سواء أيام نابليون أو أيام الحرب العالمية الثانية. ولا ينقص الاتحاد السوفياتي سوى قوة بحرية وبحار مفتوحة تساعده على الحركة خاصة حاجته الماسة إلى الحركة في المياه الدافئة. والمعروف أن الاتحاد السوفياتي ليست له موانئ على مياه دافئة، بل إن الطريق إلى هذه المياه عبر مضيق البوسفور والدردنيل تتحكم فيه تركيا. بينما تتحكم دول شمالي أوروبا في مداخل مياهه على بحر البلطيق. كما أن من عيوب الاتحاد السوفياتي أن أجزاء من أراضيه ليست محمية حماية طبيعية، غير أن الاتحاد السوفياتي قد تمكن في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين من تخطي هذه العقبات التقليدية وأصبح أحد القوتين الأعظم.

وهذا يقودنا إلى القول أن معنى الصبغة الجيوبولتيكية سواء أكانت دولة استعمارية أو دولة تحررية أن تتحول الدولة إلى قوة عليا تنضوي تحتها قوى صغرى أخرى تخضع لها في النفوذ وتتأثر بتصرفاتها وسلوكها السياسي والاقتصادي، وتكون امتداداً مساحياً تشغله بنفوذها، وتكون امتداداً إقليمياً موحداً في النفوذ والسيطرة. ومثل هذه المناطق في الوقت الحاضر تشكل عاملاً استراتيجياً هاماً في الصراعات الدولية في الوقت الحاضر.

أضف إلى ذلك أن القوى الدولية العظمى أصحاب الإقليمين الجيواستراتيجيين الرئيسيين الاتحاد السوفياتي (روسيا) والولايات المتحدة لن تسمح بخروج إقليم

جيواستراتيجي ثالث، أو على الأقل سوف تحاول هذه القوى تأخير خروج مثل هذا الإقليم إلى الواقع أو تعطيل خروجه إلى مسرح السياسة الدولية أطول فترة ممكنة.

وساد اعتقاد أنه من المحتمل قيام أقاليم جيواستريتيجية بالحجم الذي تشغله الأقاليم الجيواستراتيجية الحالية، بسبب أن هذه الأقاليم بحجمها الحالي تغطي الكرة الأرضية كلها، فإذا افترضنا بأنه سوف تظهر أقاليم جيواستراتيجية لا يعرف عنها شيء في الوقت الحاضر، فهذا يعني أن الأقاليم الجيواستراتيجية الحالية سوف تتجزأ حتى تسمح بظهور الأقاليم الجديدة، وهذا يعني أن الأقاليم الجيواتراتيجية سوف تكون أصغر حجماً من الأقاليم الحالية. ولعل هذا يفسر الصراع الصامت حالياً بين كثير من الدول الأوربية والولايات المتحدة أو حتى مع الاتحاد السوفياتي وروسيا حالياً، وقد ظهرت مبادرات وكتابات كثيرة تمهد لقيام أوربا موحدة، أو ربما في الحقيقة إقليم جيواستراتيجي ثانوي.

وفي الوقت نفسه مازالت الجهود تبذل داخل القارة الإفريقية من أجل ظهور قوة جيوبوليتيكية إفريقية تعمل وتتفاعل على مستوى القارة. غير أن هذه المحاولات تواجه مشكلات عديدة لاصطدامها بالقوى الدولية الكبرى وبمصالحها في إفريقية. وجدير بالتنويه أن إفريقية لها أهمية خاصة لدى القوى البحرية التجارية، وسوف يمر وقت طويل قبل أن تصل إفريقية إلى تكوين لإقليم جيوبولتيكي قاري موحد.

لعل من أهم الروابط التي تربط الأقاليم الجيواستراتيجية الكبرى في العالم هي الروابط الايديولوجية. فالإقليم البحري القاري الجيواستراتيجي غير متماسك بل ومفكك، والسبب في ذلك هو التاريخ الاستعماري الذي مرت به هذه المنطقة سواء ما كان منها في العالم الجديد في الغرب أو العالم القديم في الشرق، بينما في الإقليم الثاني، وهو إقليم العالم الأوراسي القاري. نجد فيه الروابط المذهبية أو الإيديولوجية روابط متينة جداً، وهذا ما يميز كتلة العالم الاشتراكي والمعسكر الشيوعي فيها، قبل انهيار هذا المعسكر في التسعينات من القرن العشرين.

وبصرف النظر عن أي المذهبين أفضل للكتل الجيواستراتيجية، فإن الواقع يقول أن أمامنا كتلتان أحدهما كانت للرابطة الإيديولوجية مسؤولية كبيرة في ربط أجزاء الإقليم القاري الأوراسي، بينما لا نجد في الإقليم البحري مثل هذه الرابطة المذهبية. وهذا يعوض الكتلة الأوراسية القارية عن كثير من العيوب الأخرى التي تنتقص من القيمة الاستراتيجية للإقليم.

التأثير السويدي في الجغرافية السياسية:

لم تظهر أية مدرسة للجغرافية السياسية في السويد، مع أن (رودلف كيلين) أستاذ الإدارة في جامعة (غوتنبرغ) كان أول من استخدم مصطلح ما يسمى بالجيوبوليتيك، وقد لعبت مجموعة الدول الاسكندينافية التي تعتبر السويد أكبر دولة فيها دوراً متواضع التأثير. وعند اشتعال نار الحرب العالمية الثانية آثرت السويد جانب الحياد الإيجابي والمتوازن بين المجموعات المتحاربة، وطور الجغرافيون السويديون مصطلح (جيوبولتيكا الحياد). ويتبوأ (رودلف كيلين) زعامة الجغرافية السويدية، واجتهد في توسيع أراء راتزل، التي ضمنها كتابه ((الدولة)) كمظهر من مظاهر الحياة، والذي صدر لأول مرة في عام ١٩١٦. ويتضمن الآراء الأساسية للجيوبولتيك الألماني. ومن آرائه أن الدولة التي تستمد أصولها من الحقائق التاريخية والواقعية تنمو بشكل عضوي وبنفس الطابع المميز للكائن العضوي كأي فرد من البشر، أي أن الدولة كائن حي، فالأرض التي تشغلها هي جسمها، والعاصمة والمركز الإداري هما قلبها ورئتاها. ويضيف أن أهم خاصية للدولة هي القوة. فالقوة أكثر أهمية في حياة الدولة من القانون، لأن سيادة القانون لا يمكن أن تتأكد إلا بالقوة. ويرى كيلين أن قوة الإمبراطوريات البحرية قد تنتقل أخيراً إلى الامبراطوريات البرية المندمجة التي ستسيطر على البحار في النهاية، وتنبأ كيلين بظهور عدد قليل من الدول العملاقة في العالم، وعلى رأسها ألمانيا كقوة عظمى في أوروبا وإفريقية وغرب آسيا. وقد تأثر معهد ميونيخ فيما بعد تأثراً عميقاً بدراسات كيلين، فعمل هاوسهوفر وبعض أباعه على توسيع وإعادة طبع ونشر بعض أعماله.

المدرسة الفرنسية:

تكونت دولة قومية في فرنسا منذ زمن بعيد، ولذلك فإن ما يشيع في نفوس أبنائها من نضج سياسي وروح قومية إنما هو وليد تطور مطرد بطيء، وقد برزت في الميدان السياسي الدولي، وأسهمت بنصيب وافر في بناء صرح الحضارة الغربية المعاصرة سواء في مراحلها المادية والروحية. فأقبلت كثير من الدول على اقتباس ما سنته من قوانين، وابتكرته من مبادئ لأنها وجدت فيها روحاً إنسانية أصيلة لا تعرف التقاليد المحدودة ولا تعتمد على القيم المحلية ذات الطابع الإقليمي، فلقيت هذه المبادئ وتلك القوانين ميادين واسعة لتطبيقها على الرغم من اختلاف ظروفها الطبيعية وما مرت به الشعوب التي اتبعتها من تجارب سياسية وتاريخية مختلفة، وقد تأثرت جغرافية فرنسا السياسية بعوامل عديدة، مما أدى إلى تنوع عناصر تكوينها السياسي، ذلك التنوع الذي لم يفقد كيان البلاد السياسي بساطته.

نزلت عناصر وأجناس بشرية متعددة تلك البقعة من أوربا التي عرفت بعد ذلك بفرنسا؛ إذ ضمت هذه المنطقة مظاهر السطح الرئيسة في أوربا، فيمتد بها السهل الأوربي الشمالي والمرتفعات الوسطى والجبال الجنوبية الحديثة، كما كان لموقعها في النهاية الغربية لطرق الهجرات المختلفة من الشرق والجنوب أثر واضح في تعدد العناصر التي وجدت مناطق سهلية تندمج وتختلط فيها، كما أتاحت لها بعض الجهات الوعرة المتطرفة العزلة، كما كان لتنوع موارد الأقاليم المختلفة في فرنسا فضل كبير في سد حاجة شعب كبير العدد، وقد ساعد سهولة الاتصال بين مناطق فرنسا المختلفة على ظهور فرنسا كوحدة سياسية منذ زمن بعيد، كما تمكنت القومية من نفوس أبنائها، فعلى الرغم من الاختلاف في ظروف المعيشة بين أقاليم فرنسا المختلفة، وخاصة بين الشمال والجنوب، إلا أن توافر وسائل الاتصال قد أدى إلى ظهور الوحدة الفرنسية، إذ لم تكن هناك عزلة تامة، بل هناك نوع من التكامل بين الأقاليم المختلفة في مواردها.

كانت بلاد الغال تتقاسمها ثلاث إمارات تسكن فيها ثمانون قبيلة يشيع بينها الاختلاف والنزاع. وقد توافد كثير من الفينيقيين والإغريق منذ القرن التاسع قبل الميلاد على سواحل البحر المتوسط الفرنسية، فأنشأ الإغريق مدينة مرسيليا عند مصب الرون، ثم غزا يوليوس قيصر بلاد الغال في منتصف القرن الأول الميلادي، وأخذ يخضع قبائل الغال لحكمه الواحدة تلو الأخرى. ومنذ ذلك الحين أخذت هذ القبائل تندمج تمهيداً لظهور وحدة سياسية تضمها. أتت قبائل الفرنجة من السهل الأوربي أي من الشمال الشرقي فتم توحيد فرنسا على يد الرومان الذين جاؤوا من الجنوب الشرقي، أي من البحر المتوسط حيناً، وعلى يد قبائل الفرنجة التي أغارت من الشمال حيناً آخر، وقد اتخذ الرومان ليون عاصمة لهم فأوجدوا الطرق للربط بين أجزاء بلاد الغال المختلفة على حين آثر الفرنجة الذين جاؤوا من الشمال أن يجعلوا باريس عاصمة لهم، وهكذا عادت الوحدة إلى فرنسا. لكن لم تلبث فرنسا المتحدة أن أصبحت نهباً للانقسامات، ومسرحاً للخلاف بين فروع الأسرة المسيطرة على زمام الحكم، وظهر فيها نظام الاقطاع، حتى استطاع سكان حوض باريس أن يسيطروا على منطقة متسعة خصيبة تقع عند ملتقى نهر السين بروافده، ولعب نهر السين دوراً مهماً في توسع هذه الامارة الناشئة، والواقع أن حوض باريس الذي ظل نحو عشرة قرون مركزاً لعاصمة فرنسا المتحدة، لعب دوراً في تاريخ فرنسا القومي، وكانت النواة التي نمت حولها وحدة فرنسا السياسية، كما كان المهد الذي شبت فيه القومية الفرنسية وترعرعت. لكن على الرغم من غنى حوض باريس بموارده، وخاصة الزراعية منها، وسهولة اتصاله بمناطق شمالي فرنسا الغنية، وقربه من وسط أوربا، إلا أن تدرجه نحو الشمال قد حرم فرنسا المتحدة من قيام عاصمة تتمتع بمركز متوسط، فهي أقرب إلى الحدود الشمالية الشرقية. كما تبعد كثيراً عن جنوبي فرنسا. حقاً إن باريس ذات موقع مهم بالنسبة للأقطار المحيطة بها، ولكن اتخاذها عاصمة لفرنسا قد فرض عليها أن تقوم بدور لم يعده لها موقعها الجغرافي. ولكن هذا الموقع نفسه مكن حكام باريس من أن يحفظوا كفة التوازن بين شمالي فرنسا وجنوبها.

تتمتع فرنسا بموقع فريد، إذ تطل سواحلها على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي معاً، وقد استفادت هذه البلاد من وقوعها على شواطئ البحر المتوسط الذي كان مهد حضارة عريقة في العصور القديمة والوسطى، ثم من اتصالها بالمحيط الأطلسي الذي يعد أهم مراكز الحضارة والنشاط التجاري في العصور الحديثة. وتعد فرنسا منفذ العالم الجديد في أوربا. إذ تنتهي إليها طرق الملاحة البحرية التي تعبر المحيط الأطلسي، فضلاً على أن فرنسا تقع على طريق المواصلات بين شمال غربي أوربا ومستعمراتها في جنوب آسيا وشرقها.

لاشك أن لفرنسا سجل حافل في التاريخ الحربي والسياسي والثقافي ليس في أوربا وحدها فقط بل في العالم أجمع، فقد قدمت للمدنية أيادي بيضاء ذاع صيتها في ميادين الفكر والأدب والتشريع، كما أحرزت جيوشها انتصارات باهرة يعتز بها تاريخها العسكري الحافل.

لكنها أصيبت بهزائم مؤلمة أمام ألمانيا في الحرب السبعينية عام ١٨٧١ والحربين العالميتين عام ١٩١٤ وعام ١٩٣٩، ولاسيما في الهزيمة المنكرة الأخيرة التي أصابت قواتها وسرعة انهيارها وتخاذل مقاومتها في مدة وجيزة. وهكذا فقدت فرنسا أسباب القوة و النهوض التي رفعتها إلى مصاف الدول الكبرى. ولكن على أثر الحرب العالمية الثانية أخذت فرنسا تؤمن بأنه لا مندوحة لها سواء من النواحي الاقتصادية أو السياسية أن تقلع عن سياسة التحالفات الثنائية، فاشتركت في حلف شمال الأطلسي، وفي منظمة الدفاع الأوربي، والسوق الأوربية المشتركة وغيرها حتى تستشعر الأمن والطمأنينة من الناحية السياسية والاستقرار من الناحية الاقتصادية.

لم تواجه فرنسا ما واجهته إيطاليا وألمانيا من اطراد تزايد عدد من السكان حتى ضاقت بهم سبل الرزق، وأخذ المسؤولون عن توجيه سياسة هذين البلدين يتخذون من هذه المشكلة ذريعة لبناء امبراطورية استعمارية وفتح أبواب الهجرة وإيجاد مجال حيوي للتخفيف من وطأة الازدحام، بل واجهت فرنسا نقصاً في عدد السكان أو زيادة يسيرة، بحيث لم تظهر مشكلة إيجاد مجال حيوي، إذ لم يتسع الوطن الفرنسي لأبنائه، بل

يجتذب من الأجانب الكثير، فقد احتشد البلجيكيون والبولنديون في منطقة المناجم والصناعة في الشمال الشرقي، كما اتجه تيار من اسبانيا عبر جبال البيرينيه إلى جنوبي فرنسا ومن إيطاليا إلى موانئ البحر المتوسط وخاصة إلى نيس ومرسيليا.

ظهر في السياسة الفرنسية الشعور بعجزها عن مسايرة ألمانيا في مقدرتها على تجنيد جيش قوي يذود عن مصالحها منذ الحرب السبعينية، فبذلت مجهودات كبيرة لإغراء الفرنسيين بالتوالد والتكاثر، ولكن تشبث الفرنسيون بالاحتفاظ بأسر صغيرة، وقلة عدد سكان المدن، وبطء نموها السكاني أفقدها تفوقها العددي السابق الذي كانت تحتفظ به حتى القرن الثامن عشر الميلادي، ولم يعد الفرنسيون أكبر أمة متحدة في أوربا، بل تقهقر ترتيبهم كثيراً ولا سيما بعد وحدة ألمانيا وإيطاليا وقيام القيصرية الروسية. أضف إلى ذلك أن فرنسا كدولة كبرى لم تكن تمتلك الصناعة الثقيلة، وخاصة صناعة الحديد والفولاذ ذات الأهمية في الحرب والسلم على السواء، إضافة إلى أن سكانها لا يوفرون لها حاجتها من الجنود لتحمي وطنها وتنشر لواء السلام والاستقرار في المستعمرات، ولا من الأيدي العاملة في ميادين الاقتصاد المختلفة كما يدل على ذلك اتجاه تيارات الهجرة الدائمة والموسمية إلى فرنسا نفسها، وتفوق عدد المهاجرين من الدول الأخرى كالإسبان في غربي الجزائر والإيطاليون في تونس وشرقي الجزائر على عدد المستعمرين الفرنسيين، وقد ترتب على ذلك انهيار أجزاء من امبراطوريتها الاستعمارية الواحدة تلو الأخرى، فقد استقلت الهند الصينية، ونالت المملكة المغربية استقلالها، وكذلك تونس، ثم الجزائر بعد قتال مرير.

إن تطبيق سياسة فرنسا الاستعمارية التقليدية التي تحاول منح سكان مستعمراتها الحقوق المدنية الفرنسية وصبغهم بالصبغة الفرنسية لم تنجح مع الدول ذات المدنية والحضارة والتاريخ، ولذلك خاضت دول المغرب العربي معارك طاحنة في سبيل اعتراف فرنسا بكيانها المستقل وطابعها القومي الخاص الذي لا مبرر لطمس معالمه، وفرض سياسة قد تصلح لاتباعها الشعوب المتخلفة في إفريقية المدارية.

إن عجز فرنسا في الدفاع عن نفسها أمام الخطر الألماني كان ولا يزال أهم العوامل في توجيه سياستها الخارجية في أوربا، فقد شعرت بتخلفها المتزايد في مضمار سباق التسلح وتجنيد الجيوش القوية لتؤمن حدودها الشرقية أمام تهديد ألمانيا، وخاصة مع زيادة عدد السكان زيادة طفيفة، أو نقصهم أحياناً، وعجز الصناعة الفرنسية عن توفير أسلحة الحرب المدمرة والتي تقترن بقيام الصناعة الثقيلة.

لم تسهم المدرسة الجغرافية الفرنسية في القرنين التاسع والعشرين إسهاماً فعالاً في إبراز وتطور الجغرافية السياسية كعلم مستقل، بحجة أن الإنسان وعلاقته بالأرض إنما تنتمي إلى الجغرافية البشرية، من جهة، ولأن الجغرافية السياسية اتخذت منحى آخر على أيدي المفكرين الألمان على الحدود الشرقية لفرنسا، والذين سخروا هذا العلم الحديث لخدمة الدولة الألمانية وأغراضها التوسعية، وبالمقابل نادى الفرنسيون وأيدوا في كتاباتهم قيام امبراطورية استعمارية فرنسية في خارج أوربا مبررين ذلك بشعارات نشر الحضارة بين الشعوب المتخلفة في آسيا وإفريقية وأمريكا، مبتعدين عن الاصطدام بالعدوين اللدودين ألمانيا وبريطانيا. بل نادوا بالتصدي للنزعات العنصرية والدعوات التوسعية ضمن القارة الأوربية، متخذين في أبحاثهم الجغرافية منهجاً مغايراً للمنهج الألماني. ويأتي (فيدال دولابلاش) على رأس علماء الجغرافية الفرنسيين من حيث إسهاماته في تطور علم الجغرافية في فرنسا بما قدم من الدراسات البشرية والإقليمية. واشتهر بمعارضته لنظرية (راتزل) الخاصة بحتمية البيئة الجغرافية، مبيناً أن الظواهر والعوامل الجغرافية مجال غني يستغله الإنسان لمصلحته. وبعد وفاة دولابلاش، سار أتباعه على الطريق نفسه في أسلوب التفكير وأغنوا الموسوعة الجغرافية المعروفة باسم (الجغرافية العالمية) التي نشرها (أرمان كولان) في باريس. كذلك لم تظهر سوى بعض المؤلفات الفرنسية التي تعالج الجيوبوليتيكا كموضوع مستقل عن الجغرافية الإقليمية والبشرية السائدة. وفيما بين الحربين العالميتين نشر (جورج أنسل) كتابه الجيوبوليتيك عام ١٩٣٦، بهدف تفنيد آراء الجيوبوليتيكيين

الألمان. وفي عام ١٩٣٨ نشر (جورج أنسل) كتاب (جغرافية الحدود). ومنذ عام ١٩٤٥ لم يظهر سوى مؤلف واحد في هذا المجال في الدوائر الأكاديمية الفرنسية وهو (سياسة الدول و جغرافيتها).

أسس الجيوبوليتيك الفرنسي الحديث:

كان شارل ديغول رئيساً لفرنسا ما بين العاميين (١٩٥٨-١٩٦٩). وقد قدم ديغول لبلاده مجموعة من المبادئ الجيوبولتيكية المتميزة جاءت بمنزلة الشرخ الإيديولوجي المبكر في النظام الجيوبولتيكي والعالمي للحرب الباردة. كانت ((منظمة حلف شمال الأطلسي)) عماد هذا النظام في أوروبا الغربية. ومن منظور الحرب الباردة كان يتوقع أن تأتي التهديدات الداخلية لهذه المنظمة على أيدي قوى اليسار، ومع ذلك فقد كانت فرنسا بقيادة الجنرال ديغول هي الدولة الوحيدة التي قررت الانسحاب من القيادة العسكرية لهذه المنظمة. ومهما كانت النعوت التي يمكن أن يوصف بها شخص الرئيس الفرنسي، فهو بكل تأكيد ليس من أهل اليسار، ومن ثم فعندما نقل مقر ((حلف شمال الأطلسي)) من باريس إلى بروكسل سنة١٩٦٥أصبح واضحاً للجميع أن العمليات السياسية الجارية التنفيذ لا تتسق مع الفرضيات الأساسية للنظام السائد.

وقد استلهم الجنرال مبادئه الجيوبولتيكية من موروث المبادئ الفرنسية التقليدية التي تركز على التهديد لأمنها القادم من ألمانيا على المستوى المحلي، وعلى المناورة في مواجهة روسيا على المستوى الإقليمي الأوربي، والمنافسة مع بريطانيا على المستوى العالمي. وفي إطار نظرة الجنرال ديغول إلى العالم، حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا على الصعيد العالمي. وكان ما يشغل بال الفرنسيين في القرن العشرين هو تهديد أمن فرنسا القادم من ألمانيا. وبعد أن أبرمت اتفاقية صداقة بين فرنسا وألمانيا عام١٩٦٣، بدى أن المشكلة القديمة مع ألمانيا قد حلت تماماً. وهنا بدأ ديغول يركز على المستويين الإقليمي والدولي، أي على علاقات فرنسا بكل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

كان الجنرال ديغول قومياً فرنسياً غيوراً في المحل الأول، وكانت لديه رؤية خاصة لوطنه فرنسا بوصفها المركز السداسي الأضلاع في قلب السياسة الأوربية المواجه لبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وحوض البحر المتوسط، وإسبانيا، ثم المحيط الأطلسي. وكان الرجل بحسه التاريخي مدركاً لتفرد الموقع الجغرافي لفرنسا، وكثيراً ما كان يردد بشعور من الفخر مقولة نابليون بونابرت ((إن سياسة أي دولة تكمن في واقع جغرافيتها)). وفي عام ١٩٦٠ قامت فرنسا بتفجير قنبلتها النووية، لتؤكد للعالم أنها أصبحت قوة عظمى تنضم إلى النادي النووي مع الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا. لكن ديغول كان يدرك أن القوة النووية بمفردها لم تكن تكفي لمناطحة عالم تسوده قوتان عظميان من الشرق والغرب. وكان على وعي بأن الضعف الذي أصاب فرنسا بوصفها قوة عظمى إنما هو جزء من الضعف العام الذي أصاب القارة الأوربية في مجموعها، فلأول مرة في التاريخ الحديث تنتقل مراكز القوة العالمية إلخارج حدود أوربا. وفي تقديره، فإن خيار ((الناتو)) الذي ربط أوربا بحلف الأطلسي، أي بقوة عظمى خارجية، إنما يعد بمنزلة الخيانة لكرامة أوربا، وعليه راح ديغول يؤيد بقوة قيام وحدة أوربية، ولكن دون أن تطمس هوية الدول الأعضاء في هذه الجماعة وكان هذا هوالسبيل الأمثل لفرنسا كي تضطلع بقيادة القارة الأوربية بوصفها كتلة موحدة تتصدى للعملاقين الأمريكي والسوفياتي، وأبرز الجوانب الإيجابية في هذا المبدأ الجيوبوليتيكي الديغولي هو العمل على تعزيز ((وفاق أوربي)). بدلاً من ((وفاق بين القوتين العظميين)).

لقد رأى الجنرال ديغول أن تفاوض قوتين عظمتين خارجيتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن مستقبل أوربا دون حضور أوربي يشكل إهانة بالنسبة لأوربا، إلا أن محاولات ديغول لاختراق الستار الحديدي السوفياتي قد أصيبت بخيبة أمل مفاجئة عندما قام السوفيات بغزو تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨. وبعد أن اعتزل ديغول الحكم عام ١٩٦٩ حدث نوع من الوفاق الأوربي تحت قيادة ألمانيا الغربية في السبعينيات. غير أن هذه المبادرة كانت متزامنة مع الوفاق بين القوتين

العظميين، ثم لم تشكل أي تهديد للنظام الجيوبوليتيكي العالمي في ظل الحرب الباردة.

ومع أن فرنسا بقيت خارج القيادة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، فإن مبدأ ديغول الجيوبوليتيكي فيما يتعلق بقيام أوربا مستقلة لم يجد من يسير على نهجه بعد سقوط الرجل عام ١٩٦٩. وبانتهاء الحرب الباردة جاءت مرحلة انتقال جيوبوليتيكية جديدة.

وقد عكر صفو المبدأ الجيوبولتيكي الفرنسي إعادة توحيد ألمانيا بعد انهيار النظام الشيوعي في ألمانيا الشرقية. ودعمت ألمانيا الناهضة الرؤية الديغولية لأوربا مستقلة عن التأثيرين الروسي والأمريكي. وقد أثر تفكيك الاتحاد السوفياتي إمبراطوريته الأوربية في المبادئ الجيوبولتيكية الفرنسية على الصعد المحلية، والإقليمية، والعالمية. وجرى تأمين تعاون جديد مع ألمانيا من خلال انشاء ((الفيلق الأوربي)) الذي كان قوامه الفرقة الفرنسية الألمانية الموجودة بالفعل والتي اعتبرت طليعة لوحدة دفاعية وأمنية أوربية لعام ١٩٩١. وعلى الرغم من أن هذه السياسة استهدفت الحفاظ على علاقات سلمية بين فرنسا وألمانيا، فقد اعتبرت أيضاً بوصفها أداة تحقق فرنسا من خلالها مراميها الديغولية العالمية وقد عكس الموقف الأمريكي المعارض لإنشاء الفيلق الأوربي تخوفاً من سعي المبدأ الجيوبولتيكي الفرنسي إلى إعادة تشكيل النظام الجيوبوليتيكي. على أن المقصد الحقيقي لفرنسا من إنشاء الفيلق الأوربي لا يصبح كامل الوضوح عندما يتعلق الأمر بقضايا الامن الإقليمي. وقد أدت الحاجة إلى تحالف عسكري مخصص لخوض معارك حرب الخليج، وكذلك الصعوبات التي اكتنفت تشكيل قوة لحفظ السلام في البوسنة، أدت بالقيادة العسكرية الفرنسية إلى الاقتناع بأن أولى الضرورات بعد انتهاء الحرب الباردة إنما تتمثل في ضرورة صنع السلام من خلال التحالفات العسكرية، وعد الناتو على أنه مكون مهم من مكونات هذه التحالفات، وكان على الفرنسيين ان يعززوا قدرتهم على المشاركة في بنيته القيادية. أما الألمان فقد رأوا أن الفيلق الأوربي يمثل أداة لإتاحة قدر أكبر

من التعاون الفرنسي داخل حلف الناتو أكثر منه خطوة أولى على طريق تفكيك التحالف القائم بقيادة الولايات المتحدة، وكان مما دعم التصور الألماني انعقاد الاتفاق على أن القوات الفرنسية الموجودة داخل الفيلق الأوربي تخضع لقيادة الناتو في حال حدوث عمليات عسكرية. ومن المفارقات الغريبة، في هذا الصدد أن نهاية الحرب الباردة أدت بفرنسا إلى أن تنظر إلى الحضور الأمريكي في قضايا الأمن الأوربي نظرة إيجابية.فقد أصبح المبدأ الجيوبوليتيكي الفرنسي أكثر انفتاحاً على التحالفات العسكرية المرنة في مواجهة عوامل الوضوح التي تكتنف مرحلة الانتقال الجيوبوليتيكي. وقد وفرت نهاية الحرب الباردة مسوغاً لفرنسا لإعادة النظر في سياستها المتعلقة بالاستقلال النووي. فقد امتلكت فرنسا القدرة النووية بافتراض حرب نووية إذا ما اندلع نزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ويشير الموقف المتصلب الذي اتخذته فرنسا في مواصلتها تطوير برنامجها النووي إلاأن دعاوى القوة العالمية ظلت تمثل جزءاً من المبدأ الجيوبوليتكي الفرنسي رغم الضغوط المحلية والإقليمية.

الأقاليم الجيوبوليتيكية – والجيواستراتيجية:

هناك مجموعة من الأسس التي تسمى بالأسس الجيوبوليتيكية، وهي الناس والمساحة، والموارد الطبيعية. هذه العوامل الثلاث تتفاعل وتتحول إلى قوة قومية عندما تقوم حكومة وطنية تعمل على ضمان مصالح الناس واهتماماتهم وتشجيع ميولهم الاقتصادية والسياسية، وتعمل على رقعة الإقليم الذي تشغله الدولة وتحول موارده الطبيعية إلى موارد اقتصادية. وتساعد على قيام مؤسسات صناعية، وصناعات تستوعب المواد الخام والإمكانات المحلية، وتعمل الدولة على المحافظة على هذه الموارد وهذه المقومات الاقتصادية والبشرية لصالح سكانها، وتدافع عنها ضد كل من يريد النيل منها حتى ولو أدى الأمر إلى الدخول في حرب مع القوى الأجنبية التي تريد النيل من هذه المقومات. والمعروف أن الحروب تعمل على تحطيم هذه المقومات الجيوبولتيكية التي تقوم عليها القوة القومية.

لذلك توجد بعض الدول التي تتحاشى الدخول في مواجهة مع دول أو أمم أخرى وتحاول تجنب الحرب. وذلك يتطلب تنازل هذه الدولة أو تلك عن بعض النفوذ أو السلطان. ولكن توجد بعض الشعوب التي لا تريد التنازل عن أي شيء لدولة أخرى، ولكنها تفضل أن تحقق السلام عن طريق الحد من نفوذ الدولة الأخرى، وهذا ما يسبب الصراعات القائمة بين كثير من دول العالم على فترات التاريخ المتعاقبة، وذلك بسبب فكر جيوبوليتكي معين يعمل على خدمة الدولة صاحبة هذا الفكر ومواطني هذه الدولة. وهذا الفكر ليس له صفة الثبات، فهو فكر متغير، تغيره مقتضيات الظروف ومدى إحساس الدولة بالقوى القومية ومدى ما توفر لها من إمكانات الدفاع المسلح عن هذا الفكر، ومدى استعدادها لخوض الصراعات الدموية والحروب في سبيل هذا الفكر، وبالتالي نجد ان الدولة التي تزداد قوتها يزداد بالتالي طموحها وتتغير جيوبولتيكيتها، والدولة التي يطرأ عليها الضعف تغير فكرها وتتبع فكراً وسياسة جديدة تلائم ظروفها التي طرأت عليها.

وفي الماضي كانت الصراعات عديدة لأن القوى التي كانت تؤثر في الأحداث العالمية قوى متعددة ولكن يلاحظ أن ظروف ومقتضيات العصر وقوة السلاح الحديث والمواصلات والتطور التكنولوجي والعلمي يمكن عدد أقل من الدول في السيطرة على مساحات أكبر من العالم، أو على الأقل جعل عدد القوى التي لها قوة التأثير أقل بكثير مما كانت عليه في الماضي. بل وصلت الامور إلى أن تتحكم دولة واحدة، وهي الولايات المتحدة، في مصير العالم الحالي في مختلف القارات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك امبراطوريته.

إن ظروف البيئة الطبيعية المعتدلة الباردة تبين لنا سبب تقدم الولايات في استغلال مصادر البيئة المختلفة، نباتية، وحيوانية، ومعدنية. ومن حسن حظ الولايات المتحدة أنها تستطيع أن تستغني بمواردها الطبيعية عن بقية أنحاء العالم، وأنها تستطيع أن تنتج مقداراً كافياً من المواد الغذائية، كما أنها أيضاً غنية بموارد الطاقة، مثل الفحم الحجري والبترول والغاز الطبيعي ومعادن أخرى وخاصة اليورانيوم. فهي

إذن موطن عظيم للصناعة الثقيلة والمواد الخام. وقد تكدس فيها رأس المال اللازم، وبها عدد كبير من العلماء والفنيين والعمال المهرة. وقد تخلصت ولاياتها من أعباء كثيرة ترهق غيرها من الدول التي تماثلها مساحة، إذا تركت تلك الأعباء (كالأعباء الخارجية، والدفاع، والمواصلات) للحكومة المركزية الاتحادية الفدرالية، وتفرغت لتنمية الثروة وتحسين فرص العمل والاستثمار. وساعد على هذا التقدم ما تمتعت به الولايات المتحدة من فترة سلم طويلة الأمد، كرس فيها رؤساؤها جهودهم لحماية الدولة من التدخل الخارجي، ريثما تتوسع نحو الغرب، وتنمي ثروتها. وكانت هذه الجهود متجهة نحو سلامة أمريكا الشمالية كلها، وسلامة نصف الكرة الغربي كله.

تشبه الولايات المتحدة جزيرة كبيرة، تحيط بها البحار من الشرق والجنوب الشرقي والغرب وتحيط بها سهول التندرا وغابات الصنوبر من الشمال، وصحراء أريزونا ونيومكسيكو من الجنوب الغربي. فهي بموقعها الجغرافي هذا في مأمن من أي هجوم بري. ولا يمكن مهاجمتها إلا من كندا. وقد كانت بريطانيا هي الدولة الوحيدة التي تستطيع مهاجمة الولايات المتحدة من كندا في القرن التاسع عشر، إلا أن الصداقة التقليدية تسود العلاقات بين كندا والولايات المتحدة، وكل منها مشترك مع الأخرى في حدود طويلة.

وحسب رأي المؤرخين فإن مولد الولايات المتحدة كقوة عالمية بعام ١٨٩٨ على أثر الحرب الإسبانية الأمريكية وهي الحرب التي انتهت بهزيمة إسبانيا من نصف الكرة الغربي ومن آخر ممتلكاتها في المحيط الهادي، ولم تكن هذه الحرب سوى أول تجربة أظهرت فيها الولايات المتحدة قوتها بشكل ملحوظ للدول الأوربية، أثبتت فيها سيطرتها على نصف الكرة الغربي. وكانت سياسة الولايات المتحدة التقليدية هي عدم التدخل في شؤون أوربا، وعدم السماح لدول أوربا بالتدخل في شؤون نصف الكرة الغربي، وقد وضع الرئيس(مونرو Monroe) في خطابه للكونغرس عام ١٨٢٣ مبدأين مشهورين: المبدأ الاول يقوم على عدم السماح للدول الأوربية بإنشاء مستعمرات جديدة في الأمريكيتين، والمبدأ الثاني ينص على عدم

السماح للدول الأوربية بالتدخل في شؤون دول الأمريكيتين، وبذلك وضعت الولايات المتحدة نفسها في موضع حامية دول الأمريكيتين الناشئة، ولا سيما دول أمريكا اللاتينية التي كانت في حالة توتر واضطراب، وهي تناضل لنيل استقلالها من الدول الاستعمارية الأوربية وخصوصاً إسبانيا والبرتغال.

ولذلك لم تر الولايات المتحدة غضاضة في التدخل في شؤون أمريكا الوسطى واللاتينية. تدخلاً يحميها من تدخل الدول الاستعمارية الأوربية، وبذلك منعت بريطانيا من التدخل في فنزويلا.

فالأقاليم الجيواستراتيجية لا بد أن يتوفر لها الحجم الكافي، فهي أقاليم كبرى بالضرورة، حتى تستطيع أن تكتسب قدرة التأثير العالمي، وهي إحدى الوظائف الأساسية وإحدى الخصائص المميزة لهذه الأقاليم. فاستراتيجية العصر الحاضر استراتيجية تتفاعل عالمياً وليس إقليمياً، لأنه لا يمكن أن تصبح الأقاليم المختلفة للعالم استراتيجياً في معزل عن بعضها. والأقاليم الاستراتيجية لذلك هي التعبير عن العلاقات المتداخلة بين المساحات الكبرى في العالم فيما يختص بالموقع والثقافة والحركة وتوجيه التجارة وحركة التيارات الإيديولوجية وضوابطها.

وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية قد تغطي مساحة هائلة من سطح الأرض تتجاوز حدود القارات، وقد تضم أقاليم متعددة ومتباينة في ملامحها الطبيعية والبشرية، وقد تضم عدداً كبيراً من الدول، ولكنه في الحقيقة إقليم من نوع خاص، إقليم وحيد الظاهرة، الظاهرة الوحيدة التي تربط بين أطراف هذا الإقليم وتجمع شتاته هي ظاهرة استراتيجية معينة مشتركة، يمكن تتبعها في كل أطرافه. وبينما هو إقليم متعدد الظواهر في التكوين الطبيعي والبشري، إلا أنه إقليم واحد في الظاهرة الاستراتيجية التي وحدته. فالسيطرة على الممرات البرية والمائية والتحكم فيها في البر والبحر مسألة هامة وحيوية في توحيد الأقاليم الاستراتيجية. وهذا الأساس كاف بلا شك لإقامة وحدة الأقاليم الاستراتيجية، أو تكوين الأقاليم الاستراتيجية الواحدة.

أما الأقاليم الجيوبولتيكية فهي أقسام صغرى للأقاليم الاستراتيجية، وهذه الأقسام، أو الأقاليم تتحدر مباشرة من الأقاليم الجغرافية، ولها صلات وثيقة بها من حيث الملامح بل ولها صلة وثيقة بشخصية الإقليم الجغرافي أرضاً وسكاناً، وما يتضمنه هذا الإقليم من مقومات. ولاشك أن مثل هذا الإطار الإقليمي المتجانس يشكل جواً وخلفية صالحة تناسب التجانس السياسي والاتجاهات الاقتصادية، وتجعلها جميعاً منسجمة في إطار موحد. وهنا تبرز أهمية عوامل جغرافية أساسية مثل الجوار في الموقع، فهذه الميزة والتجاور من المقومات الهامة للأقاليم الجيوبولتيكية، والأقاليم الجيوبولتيكية هي القاعدة التي ترتكز عليها وتستند إليها وتخرج منها القوى السياسية في أي إقليم استراتيجي.

ففي الوقت الذي كان الإقليم الاستراتيجي الذي شغله الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية كلها والصين في الشرق، وجد داخل هذا الإقليم الجيوستراتيجي العظيم مجموعة من الأقاليم الجيوبولتيكية المتعددة في إطار الإقليم الكبير. وظلت هذه الأقاليم الجيوبولتيكة تتفاعل وتكون لنفسها شخصية إقليمية وجيوبولتيكية معينة حتى بزغت قوة عظمى كقوة الصين في إقليم منفرد من الإقليم الجيوستراتيجي الكبير وأصبحت الصين هي القوة الجديدة التي خرجت إلى العالم.

ولكن يجب ألا نغفل أن الإقليم الجيوستراتيجي له دوره الاستراتيجي الذي يلعبه بينما الإقليم الجيوبولتيكي له دوره التكتيكي الذي يقل عن أهمية الدور الأعظم الذي يلعبه الإقليم الأكبر. ومن الضروري دائماً أن نبين الفرق في التعريف والوظيفة والدور بين كل من الإقليم الجيوستراتيجي والإقليم الجيوبولتيكي.

جاءت فكرة الأقاليم الجيوستراتيجية والأقاليم الجيوبولتيكية نتيجة الامبراطوريات الاستعمارية التي خرجت من أوربا على العالم والتي حرصت على الاحتفاظ بمحطات أو مجموعة من القواعد أو الجزر والمحطات الساحلية أو غيرها من الأراضي بحيث تربط أجزاء هذه الإمبراطوريات مع بعضها البعض. فاستراتيجية بناء الإمبراطورية البرتغالية، والإسبانية، والهولندية، والبريطانية بإقامة نطاقات، ومناطق نفوذ في كل ما

يقع بين أياديها في العالم، مما جعل هذه الإمبراطوريات تتخذ شكلاً عالمياً واستراتيجية عالمية أو شكلاً جيواستراتيجياً وصلات استراتيجية.

والمحاولات التي تمت لبسط نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم والاقتراب بها من الجبهة الروسية – السوفياتية، وحرص الولايات المتحدة على بسط نوع معين أو درجة معينة من السيطرة على دول أوربا البحرية، ومنطقة البحر المتوسط تخدم أغراضاً سياسية تتخذ من هذه الوحدة هدفاً لها.

ومن الأمثلة الواضحة لتطور الفكرة الجيوبولتيكية نموذج تطورها عند بريطانيا. ومن المعروف أن بريطانيا إقليم جزري ذو مساحة متوسطة يقع على مقربة من القارة الأوربية. وقد كانت للمساحة المحدودة والموقع الجزري أثرهما في طبع السكان بطابع خاص وتوحيدها منذ فترة مبكرة في دولة ذات قومية.

ومن ذلك الموطن سعى الشعب البريطاني حثيثاً إلى الانتشار عبر البحار مستفيداً من قدرته على البحار وبناء السفن والأساطيل، والسفر عبر بحار العالم ومحيطاتها وهي مسالك قد عهدوها وألفوها ومكنتهم هذه القدرة الخاصة من أن ينتشروا عبر البحار مستعمرين بعض المناطق وباسطين نفوذهم السياسي والاقتصادي في مناطق أخرى في إفريقية وآسيا. وبالتدريج وصلت كثير من هذه المستعمرات إلى المرحلة التي أصبحت معها قادرة على حكم نفسها، ومع ذلك ظلت ضمن الدومينيوم البريطاني (Dominion) وبعضها استقل استقلالاً كاملاً. وما تبقى من مستعمراتها إلا القليل. لكنها كانت في وقت من الأوقات الامبراطورية البريطانية التي لاتغرب عنها الشمس، لأنها تحيط بالكرة الأرضية كلها.

الجيوبوليتيك الأمريكي:

تصاعد الدور الأمريكي في السياسة الدولية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، مما أعطى قوة دافعة للدراسات الجيوبولتيكية. وقد برز دور الولايات المتحدة من خلال عدد من الكتاب والباحثين الذين قدموا نظريات جديدة تضاهي ما عرف من

نظريات على الجانب المقابل من المحيط الأطلسي. وقد كان لحداثة الدولة الأمريكية وموقعها المنعزل بين أكبر وأهم محيطين أن تأثر التفكير الجيوبوليتيكي الأمريكي بالصبغة الاجتماعية والاقتصادية، على العكس من الاتجاهات الجيوبولتيكية في أوربا والتي عرفت الصراعات بين دولها. وكان من أبرز الكتاب الأمريكيين في الجغرافية السياسية (ألفرد ثاير ماهان) و(نيكولاس سبيكمان) و(صموئيل فان فالكنبرغ) من جامعة كلارك واشتهر كلارك بتفسيره للعلاقات الدولية على أساس ظروف كل دولة على حده. كما أسهم ببحوث مميزة ذات طابع جغرافي كل من الأساتذة (درونت هويتلزي) من جامعة هارفرد، و(هانز فايغرت)من جامعة جورجتاون و (ريتشارد هارتشورن) من جامعة وسكونس.

وتبقى آراء ماهان وكتبه ذات أثر كبير في مفهوم الجغرافية السياسية والجيوبولتيكا الأمريكية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وقد عاش ماهان خلال الفترة الممتدة من عام (١٨٤٠ إلى عام١٩١٤)، ومن أهم مؤلفاته: (أثر القوة البحرية في التاريخ) الذي صدر في عام ١٨٩٠. و(أثر القوة البحرية في الثورة والإمبراطورية الفرنسية) الذي صدر عام ١٨٩٢، و(حياة نلسن) الذي صدر عام ١٨٩٧.

واشتهر ماهان بنظريته في القوة البحرية وأهم مايجاء فيها:

١- إن التحكم في البحر ضرورة أولية وأساسية للسيادة العالمية.
٢- إنه ما من دولة تستطيع أن تكون قوة برية وقوة عظمى في آن واحد، لأن مشكلات الدفاع عن الحدود البرية يمكن أن تستنزف هذه القوى وتحول دون سيادتها على البحار.
٣- ونظراً إلى أن جميع دول القارة الأوربية يساورها القلق والحذر الدائم من جاراتها على الحدود، وليس هناك دولة منها تتمتع بموقع جغرافي يؤهلها لإقامة قوة بحرية كبرى-غير فرنسا-فليس هناك ما يبرر الخوف من ظهور دولة برية-بحرية في أوراسيا يمكنها أن تسيطر على البحار.

٤- إن بريطانيا العظمى بما توافر لها من موقع جزري ممتاز ومتحكم في خطوط الملاحة بين أوربا وأمريكا، وبما كانت تملك من مستعمرات وقواعد فيما وراء البحار مكنها من امتلاك أسطول حربي ضخم يتعذر على دول القارة الأوربية أن تملك مثله، مما أهل بريطانيا لأن تصبح الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس.

٥- ليس هناك دولة يمكن أن تزاحم بريطانيا في موقعها الجغرافي البحري وتفوقها في مجال القوة البحرية غير الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن الولايات المتحدة ليس لديها أعداء أقوياء على حدودها، فقد أصبحت تمتلك الميزتين معاً: امكان التفوق في البحر وامكان التفوق في البر.

٦- إن تحالف الولايات المتحدة مع بريطانيا يمكنهما من السيطرة على العالم، وذلك لتحكمهما في القواعد الساحلية الاستراتيجية من ناحية، وسيطرتهما على خطوط الملاحة الرئيسة من ناحية أخرى، وسهولة الحركة على الماء عنها في اليابس من ناحية ثالثة. كذلك فإن من الممكن أن يكون تحالف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان رادعاً في المستقبل ضد روسيا والصين. (وقد كان ماهان صائباً في توقعاته الحالية).

٧- لم يهمل(ماهان) أهمية موقع روسيا وسيادتها القارية في قلب قارة آسيا، وقد أدرك مزايا هذا الموقع الحصين وعيوبه، وكان من رأيه أن اقتحام هذه الكتلة اليابسة الضخمة أمر يستحيل على أية قوة بحرية.

٨- لم يتحمس (ماهان) للحصول على المستعمرات كشرط من شروط القوة البحرية، لكنه لم يهمل المزايا الاقتصادية والاستراتيجية التي يمكن تحقيقها من وراء ذلك كما فعلت بريطانيا، بل كان يؤمن بتكوين ما أسماه بالإمبراطورية الاقتصادية، أي التغلغل الامبريالي في دول العالم الخارجية، وهذا في رأيه يمثل ميزة أكبر للدولة البحرية من النظام الاستعماري الانكليزي التقليدي(وقد تبلورت أراؤه في التغلغل الاقتصادي الامبريالي من خلال التسلط الأمريكي الامبريالي على

منظمات الأمم المتحدة وعلى اقتصاد العالم بأساليب الضغط والتهديد والهيمنة ومقولة العولمة، بل والاحتلال بالقوة العسكرية الغاشمة كما هو الحال في أفغانستان والعراق).

لاشك أن أراء (ماهان) المذكورة أعلاه تعود إلى الظروف التي كانت سائدة في عصره والتي سيطرت على تفكيره. ففي ذلك الوقت كان الأسطول البريطاني يسيطر على بحار العالم، وكانت مستعمراتها منتشرة في كل مكان، وكانت القوة البحرية البريطانية ذات أساس جغرافي صلب، نظراً إلى أن بريطانيا كانت تتحكم في المضائق والممرات المائية التي كانت تمر عبرها جميع التجارة البحرية الناشئة بين المراكز التجارية الرئيسة، مثل مضيق(دوفر) بين إنكلترا وفرنسا، ومضيق (جبل طارق) وقناة السويس في الطرفين الغربي والشرقي للبحر المتوسط، ومضيق (ملقا) بين سومطرة والملايو، ومضيق باب المندب منفذ البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، كانت جميعاً تحت السيطرة البريطانية. في عام ١٩٠١ كانت بريطانيا تتحكم في جميع المنافذ البحرية المؤدية إلى أوربة وآسيا وإفريقية، وفي جميع الطرق الملاحية بين المحيطات الأطلسي والهادي والهندي.

حدد (ماهان) خمسة عوامل عدها أساسية في تكوين القوة البحرية للدول وهي: ملاءمة الموقع الجغرافي، وشكل الساحل وامتداده وطبيعته، وخصائص الظهير القاري، والصفات القومية للشعب، وشخصية الحكومة وسياستها.

١ – الموقع الجغرافي:

يعتقد ماهان أن الموقع الجغرافي يتقدم جميع العوامل الأخرى من حيث الأهمية بالنسبة للقوة البحرية. وأفضل المواقع ما كان مطلاً على أكثر من بحر أو محيط هام، بحيث يوجد اتصال سهل بين هذه البحار والمحيطات، وبحيث يتحكم هذا الموقع في طرق برية رئيسة وفي قواعد استراتيجية هامة. وتنطبق هذه الخصائص في رأي ماهان على موقع كل من بريطانيا والولايات المتحدة. وفي رأيه أيضاً أن الولايات المتحدة، لكي تحتل هذا المركز الذي احتلته بريطانيا من قبل، فعليها أن تحذو حذوها

وذلك بأن تستكمل نموها السياسي والاقتصادي في موقعها الجغرافي الانعزالي بعيداً عن مشكلات العالم القديم، وهو ما يسمى (بمبدأ مونرو).

٢ – شكل الساحل وامتداده وطبيعته:

تختلف أهمية السواحل من حيث طبيعتها وشكلها وامتدادها. وبصورة عامة فإن السواحل الغاطسة هي أهم أنواع السواحل وأفضلها بالنسبة للنشاط البحري والقوة البحرية. لأن الهبوط في الساحل من شأنه أن يحول الوديان إلى خلجان بحرية عميقة، ويحول المرتفعات والقمم الجبلية إلى ألسنة ورؤوس، ويصبح الساحل صخرياً كثير التعاريج مما يساعد على قيام الموانئ والمرافئ الطبيعية الجيدة ويوفر الحماية للسفن للرسو والاختفاء في المياه الداخلية الهادئة.

ويرى (ماهان) أن سواحل الولايات المتحدة تتميز بكثرة تعرجاتها، ومرافئها الطبيعية. لكنها في الوقت نفسه من الصعب الدفاع عنها بسبب طولها ووقوعها على محيطين من الصعب الانتقال بينهما. ولهذا رأى ماهان أن شق قناة بنما ضرورة استراتيجية، لأنها ستسهل الاتصال بين الساحلين الشرقي والغربي للولايات المتحدة.

٣– من المعروف أن **الظهير القاري** قد يكون جاذباً أو طارداً، ومع ذلك فإن درجة جاذبيته إذا زادت عن حد معين، كأن يكون كبير المساحة خصب التربة وفير المياه معتدل المناخ غنياً بأنواع الإنتاج، تحول السكان عن البحر إلى اليابس وبالتالي انعدم الحافز للحياة البحرية، وبالمثل، إذا زادت درجة الطرد عن حد معين، كأن يكون الظهير صحراوياً قاحلاً، كان لذلك أثره في صغر حجم السكان ونشاطهم، وفي توفر المقومات اللازمة للنشاط البحري وبناء القوة البحرية، ولهذا فإن أفضل أنواع الظهير (في رأي ماهان) ما كان فقيراً نسبياً. وقد أبدى خوفه من أن يصرف الظهير القاري الجاذب شعب الولايات المتحدة عن إنشاء قوة بحرية عظمى تدافع بها عن سواحلها الطويلة، وتكون لها السيادة البحرية على النصف الغربي، وبذلك فإن غنى الظهير القاري في الولايات المتحدة يمكن أن يكون في (رأي ماهان) عاملاً من عوامل ضعفها وأن يعرضها لخطر العدوان الخارجي.

من جهة أخرى يتميز سكان المناطق الساحلية عادة عن سكان المناطق الداخلية، سواء من حيث صفاتهم واستعداداتهم المادية والمعنوية، أو من حيث أسلوب معيشتهم، فهم أميل إلى المخاطرة والمغامرة وركوب البحر، كما أنهم محبون لحياة الحرية الفردية وحياة التجارة والانتقال والكسب المادي. وفي (رأي ماهان) أن جميع هذه الخصائص متوفرة في الشعب الأمريكي الذي هو أصلاً من شعوب أوربية بحرية مهاجرة وأن على الدولة الأمريكية أن تستغل هذه الطاقات في الشعب الأمريكي بتوسيع حركة تجارتها البحرية وبناء أسطول يتكافأ مع مركزها بحرية متنامية.

٤ – انكب سبيكمان على دراسة آراء ماكندر بعناية، وكان يرتاب في صدق نظرية هذا الجغرافي الإنكليزي فيما يتعلق بمنطقة الارتكاز أو قلب الأرض. ورغم أن (سبيكمان) استخدم مصطلح (الهارتلاند) فقد جعل حدوده مقصورة على دولة الاتحاد السوفياتي، وأعرب عن شكه فيما إذا كان في مقدرته أن يكون مركزاً للسيطرة العالمية.

وبوجه عام فإن مركز القوة الروسية في رأي (سبيكمان) سيظل دائماً في غرب جبال الأورال، وليس في منطقة سيبيريا. وأن معظم موارد الطاقة والموارد المعدنية الأخرى التي تمثل الركيزة الصلبة لبناء قوة صناعية حديثة، يتركز في روسيا الأوربية وليس في سيبيريا.

إن العوائق الجغرافية المنتشرة في أنحاء هذه المنطقة اليابسة الواسعة، والتي تتمثل في طبوغرافيتها وظروفها المناخية القاسية وغطاءاتها النباتية من الغابات الباردة والصحارى الجليدية، تمثل مشكلات صعبة تواجه تطوير وسائل النقل بأنواعها في سيبيريا، وستظل نقطة الضعف الرئيسة في الهارتلاند التي تعوق الحركة والدفاع عن سيبيريا إذا تعرضت للغزو.

من ناحية أخرى أعطى سبيكمان للنطاق الذي أسماه بـ (الرملاند) أي حافة الأرض الأوراسي أهمية أكبر من الهارتلاند، وكان يعني بالرملاند المناطق الساحلية

(البريـة– البحريـة) التـي تتوسـط بـين الهارتلانـد والبحـار الخارجيـة والتـي عبـر عنهـا (ماكينـدر) بـالهلال الـداخلي أو الهامشـي، وتضـم بنـوع خـاص: أوربـا القاريـة وآسـيا الصـغرى وشـبه الجزيـرة العربيـة، والعـراق وإيـران، وأفغانسـتان، والهنـد، وجنـوب شـرقي آسـيا، الصـين، كوريـا، وشـرقي سـيبيريا. وقـد اعتبـر سـبيكمان جميـع المنـاطق التـي يضـمها الرملانـد منـاطق تصـادم بين قـوة البـر وقـوة البحـر فـي زمـن الحـرب، ومنـاطق عازلة بين القوتين فـي زمن السلم. وقد انتهى سبيكمان من مراجعة نظرية ماكندر فـي الاستراتيجية العالمية إلى تعديلها على النحو التالي:

من يتحكم في إقليم الحافة يتحكم في أوراسيا.

من يتحكم في أوراسيا يسيطر على العالم.

واسترسل سبيكمان في تحليل موقع أوراسيا، فاعتبر كلاً من الجزر البريطانية والجزر اليابانية مركزاً لقوة سياسية تحف بأوراسيا من الغرب والشرق على التوالي، أما إفريقية جنوب صحراء الكبرى وأستراليا فمناطق عزلة بعيدة، غير أن البحر المتوسط يتوسـط إفريقيـا وجنـوب غـرب آسـيا، بينمـا يتوسـط البحـر المتوسـط الأسـيوي أسـتراليا والشرق، وتتفوق أوراسيا على أمريكا الشمالية في المساحة، كما أنها تضم عشرة أمثال سكانها ويفصل المحيط الأطلسي والمحيط الهادي هذا العالم الجديد عن العالم القديم. وكان سبيكمان يرى أن تعرقل الولايات المتحدة قيام أي قوة كبرى فـي أوربا أو الشرق الأقصى، كما كان يرى أن السلام يمكن أن يتحقق بتعاون الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا.

ولقد شـهدت تلك الفترة ثلاث إيديولوجيات، لكل منها نموذجها السياسـي لما ينبغي أن تكون عليه صورة العالم. فقد تمسك الاستعماريون بمبدأ المنافسة بين الدول بحيث تزدهر أحوال الدول القوية على حساب الدول الضعيفة، وأدت هذه السياسة الاستعمارية إلى نشوب حربين عالميتين هلك فيها أكثر من عشرين مليون شخص، أما الليبراليون فقد كانوا يعارضون هذه السياسة الاستعمارية وترسانتها العسكرية، واقترحوا نموذجاً عالمياً بديلاً في شكل ((السوق الحرة)) بين مختلف الدول، بحيث

تتنعش كل دولة وفق تفوقها النسبي في منتجاتها التي تصدرها للبلدان الأخرى، واهتدوا بعد ذلك إلى إيجاد المنتديات الدولية لتشارك فيها مختلف البلدان من أجل حفظ السلام العالمي، وذلك من خلال منظمات ((عصبة الأمم)) ثم ((هيئة الأمم المتحدة)).

أما الاشتراكيون فقد كانوا أصحاب نظرة أكثر رحابة، وذلك بتأكيدهم على أهمية الشرائح الاجتماعية في مختلف بلدان العالم أكثر من اهتمامهم بالبلدان نفسها، ومن هذا المساق أنشأ الاشتراكيون أكثر بنى صنع القرار الدولي إحكاماً، أي((الاشتراكية الدولية)) والتي تلتزم جميع الأحزاب الاشتراكية في العالم بأطرها.

من ذلك يتبين أن القضايا العالمية كانت واضحة جلية في عقول الكثيرين من مختلف المدارس مع بدايات القرن العشرين، وهو الوقت الذي تزامن مع بروزالجغرافية السياسية كعلم جدير بالاهتمام، ويمكن القول بحق إن الجغرافية السياسية تمتلك ميراثاً مهماً من ((العولمة)) يجب الحرص عليه والأخذ به في هذه الدراسة.

ولعل مفهوم ((العولمة الجغرافية)) يتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة على الأرض بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات ((الدولية)) في عالم تذوب فيه الفواصل الحدودية بصورة متزايدة، عالم سينظر إليه في أغلب الأحيان على أنه شعلة من ((المدن العالمية)).

ومن مشاهير الباحثين الجيوبوليتيكيين الأمريكيين الحديثين (نيكولاس سبيكمان) مدير معهد (ييل Jale) للعلاقات الدولية والذي عرّف الجيوبوليتيك بأنه ((تخطيط لسياسة أمن الدولة في حدود عواملها الجغرافية))، واهتم بدراسة مشكلات القوة وأثرها في العلاقات الدولية، وتأثر في آرائه إلى حد كبير بنظرية ماكيندر، فسار على نهجه من حيث تقسيم العالم إلى الأقسام الثلاثة المعروفة: قلب الأرض، والهلالين الداخلي والخارجي، إلا أنه اختلف مع ماكيندر فيما وصل إليه من نتائج حيث قلل من شأن قلب الأرض، بينما رفع من شأن قيمة الهلال الداخلي الذي أطلق

عليه اسم ((الرملاند Rimland))، وتلخص نظريته التي ضمنها كتابه(جغرافية السلام) الذي صدر في عام ١٩٤٤ في نيويورك بما يلي:

١- إن موقع الدولة بالنسبة للعالم عامل أساسي في فهم سياستها الخارجية.

٢- إن القوة وسيلة للمحافظة على السلام، ولهذا فإن الدول الكبرى وحدها هي التي تملك الوسائل لإرساء دعائم السلام.

٣- إن منطقة القوة السياسية تتحدد بالعوامل الجغرافية والتغيرات الديناميكية في مراكز القوة.

وحسب ظروف العالم الحالي، يقوم الاقتصاد العالمي على سوق عالمية واحدة، وهي سوق رأسمالية، والانتاج في هذا السوق موجه بالدرجة الأولى نحو التصدير، وليس للاستهلاك المحلي، بمعنى أن المنتجين لا يستهلكون ما ينتجونه من سلع وإنما يسوّقون هذه السلع في السوق العالمية. وتتحدد أسعار هذه المنتجات وفق متطلبات هذه السوق العالمية. وبذلك تصبح السوق الرأسمالية هي المؤسسة الوحيدة التي تحدد فيها أسعار السلع، وذلك بخلاف الحال في أسواق ما قبل مرحلة الرأسمالية حيث كانت أسعار السلع ثابتة وحيث أنه لا توجد أسعار ثابتة في السوق العالمية، فإنها تخضع بالضرورة لمبدأ المنافسة بين المنتجين. وفي هذه المنافسة يستطيع المنتجون الأكثر كفاءة أن ينقصوا من أسعار المنتجين الآخرين المنافسين تمهيداً لإزاحتهم كلية من السوق العالمية، وبهذا يصح القول إن السوق العالمية هي التي تحدد على المدى البعيد حجم الإنتاج ونمطه وأيضاً مواقع تصنيعه. والنتيجة الملموسة لهذه العملية هي النمو الاقتصادي المتفاوت عبر العالم. وتعد العولمة المعاصرة التعبير الأحدث والأكثر تطوراً للسوق العالمية.

مع التسليم بوجود سوق عالمية واحدة، فإن هناك نظماً سياسية متعددة على خريطة العالم. وهذا التعدد أمر مهم للمنظومة الاقتصادية الكبرى، وذلك لأنه لو قدر لنظام سياسي أن ينفرد بالهيمنة على العالم، فإن هذا سوف يؤدي بالضرورة إلى

إخضاع السوق العالمية لهذا النظام السياسي ذاته. وهنا تنتفي المنافسة ويصبح الاقتصاد العالمي بين يدي امبراطورية تغلف الكرة الأرضية بأسرها. لذلك فإن العلاقات الدولية بين بلدان العالم على مختلف نظمها السياسية كل منها مع الآخر أمر جوهري لبقاء منظومة الاقتصاد العالمي. ومع ذلك فإن بعض البلدان قد تهدد السوق العالمية عندما تسعى لترقية مصالح أصحاب رأس المال في بلدانهم وفي ما وراء بلدانهم، وفي ما وراء حدود بلدانهم من الشركاء الآخرين في رأس المال، وبعض تفسيرات العولمة، على سبيل المثال، يراها على أنها ((أمركة)) أو تعبير واضح عن قدرة الولايات المتحدة على كبح الانحدار النسبي في اقتصادها خلال العقدين السابقين. وهذه المشكلة تمثل لب السياسات الدولية أو ((الاقتصاد السياسي العالمي)) كما أصبحت تسمى بصورة متزايدة، والنتيجة الملموسة لهذه العملية هي وجود نظام قائم على مبدأ المنافسة الحرة، بحيث تسود حالة من ((توازن القوى)). وقد كان هذا ((التوازن)) أمراً واضحاً في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بين قطبي العالم الكبيرين وهما: الولايات التحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ((روسيا حالياً)). وفي ظل ظروف العولمة، ربما يظهر تسابق ثنائي مختلف تماماً مابين الولايات والاتحاد الأوربي.

لقد عبر (ماكيندر البريطاني) عن قضية كانت تشغل هموم العالم مع بدايات القرن العشرين. ولئن كان مديرو الشركات متعددة الجنسية يخططون لاستراتيجياتهم العالمية اليوم، فبالمثل كان البعض من قبل ((يلونون خريطة العالم باللون الوردي الأحمر)) في أواخر القرن التاسع عشر ليقنعوا أنفسهم بأن الشمس لن تغيب أبداً عن الامبراطورية البريطانية.

نشأة الولايات المتحدة كقوة عالمية:

عندما أعلنت الولايات المتحدة الثلاثة عشر استقلالها عام ١٧٩٣ كانت مساحتها أكبر من مساحة أي وحدة سياسية أوربية فيما عدا روسيا، وقد استمرت هذه الولايات خلال القرن التاسع عشر، ولم يكن هذا التوسع قاصراً على ضم أراضي

جديدة فقط، بل أنه كان يشمل عملية توسيع العمران البشري، وفتح باب الهجرة على مصراعيه، إذ كانت القارة الأمريكية الشمالية وما تضم من ثروات زراعية وحيوانية ومعدنية في حاجة ماسة إلى الأيدي العاملة، ولم يكن هذا التعمير يتم دون تمييز بين العناصر المهاجرة، إذ سنت الولايات المتحدة عدة قوانين لتحديد الهجرة بالنسبة للسكان الأوربيين وسكان الشرق الأوسط، وتحريمها بالنسبة للصينيين واليابانيين والزنوج.

وقد تم شراء إقليم لويزيانا عام ١٨٠٣، وفلوريدا عام ١٨١٩ من إسبانيا، وبذلك تم للولايات المتحدة السيطرة على الساحل الأطلسي من الحدود الكندية حتى خليج المكسيك، ثم ضمت تكساس فيما بين ١٨٤٥-١٨٥٣، كما ضمت أورغون، وتنازلت المكسيك عن جزء آخر من أراضيها عام ١٨٤٨. وبذلك تم تكوين الولايات المتحدة بحدودها المعروفة الآن، من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادي، وبهذا أصبحت كوحدة أكبر مساحة من أوربا كلها فيما عدا روسيا.

ولم تصل الولايات المتحدة إلى ما وصلت إليه كقوة عالمية إلا نتيجة استغلالها لمصادر الطاقة والثروة المعدنية وخيرات الطبيعة النباتية والزراعية المتنوعة، وقد كان عدد سكانها في أواخر القرن الثامن عشر حوالي أربعة ملايين نسمة، ثم أصبح بعد قرن (٣٠مليون) نسمة، وارتفع العدد إلى (٢٩٣,٠٢٧٥٧١) مليون في عام ٢٠٠٤.وبلغت مساحتها ٩١٦١٩٢٣كم^{٢}. فهي تأتي في المرتبة الرابعة من حيث المساحة بعد روسيا والصين وكندا وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث عدد السكان بعد الصين والهند.

ومع ذلك فليست الولايات المتحدة أكبر دول العالم مساحة، فالاتحاد السوفياتي أكبر منها بثلاث مرات وتفوقها كل من الصين وكندا والبرازيل مساحة بقدر ضئيل، وتكاد أستراليا تماثلها في المساحة، كما أنها أصغر مساحة من كل من الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية. غير أنها تمتاز بعدة ميزات جعلت مساحتها هذه ذات قيمة كبيرة من الوجهتين الاقتصادية والاستراتيجية، فهي مستطيلة الشكل تقريباً،

متماسكة، ليس بها أطراف متباعدة، وليس بداخلها عوائق جغرافية كبيرة فيما عدا جبال روكي وصحراء اريزونا ونيومكسيكو وهي جميعاً تقع في عروض معتدلة أو معتدلة باردة، فليس بها مساحات واسعة من الغابات الاستوائية مثل البرازيل، أو الغابات الصنوبرية وغطاءات الجليد مثل كندا أو الاتحاد السوفياتي، ولا مساحات واسعة من الصحارى مثل أستراليا، بل هي إما غابات نفضية أو مختلطة أو مراعي، ولذلك فإن غطاءها النباتي كان من أهم مواردها الطبيعية هذا إلى جانب التنوع الغني للترب مما جعلها صالحة لأنواع مختلفة من الزراعات. وإذا أضيف إلى هذا التنوع الكبير في الثروات الطبيعية، العامل البشري والمكون من العناصر الأوربية القادمة من غربي أوربا.

وكان ملحق مونرو المشهور يرى أن الولايات المتحدة أصبحت فعلاً وصية على الدول الأمريكية الأخرى، وأنها فعلاً سيدة العالم الغربي، وكلمتها فيه هي القانون، وفي القرن العشرين أصبحت الولايات المتحدة سيدة العالم، وكلمتها هي القانون.

ولكي تدعم الولايات المتحدة مركزها في العالم الغربي، كان عليها أن تؤمن مركزها الاستراتيجي، ولذلك أمنت مركزها في البحر الكاريبي، ومركزها في المحيط الهادي، ومركزها بالنسبة لشمال غربي القارة المواجه لآسيا الروسية، وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها تطل على محيطين كبيرين، وعليها أن تحتفظ بأسطولين، ولكنها إذا حفرت قناة في البرزخ الضيق الذي يصل بين الأمريكيتين، فإن هذا يسهل الاتصالات بين الأسطولين، وإلا لكان الاتصال بين المحيط الأطلسي وساحل المحيط الهادي لا يتم إلا بالدوران حول أمريكا الجنوبية، فالغرض من حفر قناة بنما هو خدمة مواصلات الولايات المتحدة من سلخ جزء من جمهورية كولومبيا بعد أن رفضت تنفيذ معاهدة عام ١٨٥٠ الخاصة بامتياز حفر قناة، وإنشاء جمهورية جديدة هي جمهورية بنما، وفرض حمايتها عليها، لكي تحفر القناة في أرضها، ويحيط بالقناة شريط من الأرض عرضه نحو ٢٠ كم يكون منطقة القناة فيما عدا مدينتي بنما

وكولولي التي تنازلت عنها جمهورية بنما تنازلاً نهائياً للولايات المتحدة عام ١٩٠٤، وهي تقع تحت سيطرة الحاكم العسكري الأمريكي. وتعتبر هذه القناة مفتاح الدفاع عن الولايات المتحدة، إذ بدونها يتعذر الاتصال بين أسطول المحيط الأطلسي وأسطول المحيط الهادي.

بعد انتصار الولايات المتحدة في الحرب الإسبانية الأمريكية عام ١٨٩٨، أصبحت سيدة البحر الكاريبي، كما أصبحت ذات ممتلكات خارج حدودها، كما اشترت جزر فرجين من الدانمرك وهي جزر صغيرة تشرف على مدخل البحر الكاريبي من الشرق، وقد انتهزت الولايات المتحدة فرصة الحرب العالمية الثانية، وأنشأت قواعد أمريكية في جزر بهاما جامايكا، وأنتيغو، وسانت لويسا، وترينداد، وجورجتاون، كما أنشئت قواعد لها في نيوفوندلاند في الشرق الكندي، وهذه جميعاً ممتلكات بريطانية سابقة، أحكمت حلقة الدفاع الأمريكي على طول ساحل المحيط الأطلسي، من الشمال حتى مشارف البحر الكاريبي وخليج المكسيك، جنوباً إلى شمالي أمريكا الجنوبية. اما من ناحية الشمال الغربي لقارة أمريكا الشمالية، فقد اشترت الولايات المتحدة أرض ألاسكا من روسيا عام ١٨٦٧. وعلى الرغم من أن ألاسكا إقليم قطبي، قليل السكان، إلا أنه لا يخلو من فائدة اقتصادية، وربما دلت الأبحاث الجيولوجية على وجود ثروات في المستقبل، إلا أنها تعتبر عظيمة الفائدة من الوجهة الاستراتيجية، وقد ظهرت قيمتها الاستراتيجية بعد تقدم فنون الطيران فوق القطب الشمالي، وتصنيع القذائف الموجهة نحو الاتحاد السوفياتي، أو القوة التي يكمن فيها الخطر الحقيقي على الولايات المتحدة، ويعد المحيط الهادي جبهة الدفاع الثالثة للولايات المتحدة، وقد أجبرت إسبانيا على التنازل عن ممتلكاتها في هذا المحيط بعد هزيمتها، وأهم هذه الممتلكات هي جزر الفلبين، وبذلك دخلت الولايات المتحدة في مجموعة الدول الاستعمارية، كما أصبح لها مصالح في الشرق الأقصى، ومن أجل تأمين مواصلاتها في المحيط الهادي استولت على جزر هاواي التي تتوسط المسافة بين سواحل أمريكا وآسيا التي تطل على المحيط الهادي، وجزيرة غوام

كما أنها وجدت فرصة النزاع بين بريطانيا وألمانيا حول الجزر الجنوبية لهذا المحيط، واستولت على بعض جزر ساموا.

كانت سياسة الولايات المتحدة تتبع التقليد الذي صاغه ((ماهان)) في عبارته الشهيرة: ((السيطرة على أمريكا، التعاون في آسيا، العزلة أو الامتناع عن التدخل في شؤون أوربا)) لقد توضح لنا ماذا تعني الولايات المتحدة بالسيطرة على أمريكا، أما عن التعاون في آسيا، فكان يقصد به التعاون مع الدول الأوربية الأخرى على رعاية مصالحها في آسيا، وقد ظهرت هذه السياسة بأجلى وضوح في المسألة الصينية في الشرق الأقصى. إذ أنها كانت تسير أولاً على سياسة احترام وحدة الصين وكيانها، ثم أصبحت بعد ضم الفلبين، تعمل على التعاون مع الدول الأخرى للمحافظة على حرية تجارتها في الصين، وهي السياسة التي أسمتها بسياسة الباب المفتوح(عام ١٨٩٩) وكانت تخشى أن تنفرد دولة واحدة في إقليم نفوذها وتعرقل تجارتها في الصين، البلد الواسع والأكثر سكاناً.

أما بالنسبة لأوربا، فقد حافظت على مبدأ العزلة، حتى تجربتها في الحرب العالمية الأولى، وامتازت فترة مابين الحربين (١٩٢٢-١٩٣٧) بعزلة الولايات تماماً عن شؤون أوربا، وامتناعها عن الاشتراك في عصبة الأمم، والوقوف موقف الحياد في كل نزاع أوربي والنزوع نحو السلم وتقليل تسلح قواتها، وتصفية مستعمراتها.

إلا أن مجرى الأحداث في الحرب العالمية الثانية وهجوم اليابان المسلح على قاعدة بيرل هاربر في آواخر عام ١٩٤١، أخرج الولايات المتحدة من عزلتها، فوجهت كل قواها لنيل النصر في الحرب. وعندما خرجت من الحرب وجدت نفسها في عالم آخر، قد اختفت منه قوتان كبيرتان من أوربا، هما إيطاليا وألمانيا، مثلما دمرت قوة اليابان، وضعفت فيه قوة بريطانيا وانهارت فيه قوة فرنسا، بينما ظهرت قوة أخرى تستطيع أن تنافس الولايات المتحدة، هي قوة الاتحاد السوفياتي.

واستطاعت هاتان القوتان تقسيم العالم إلى كتلتين رئيسيتين، هما كتلة الرأسمالية والنظام الديمقراطي على النمط الغربي، وتترأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وكتلة الاشتراكية والنظام السوفياتي أو نظام الديموقراطيات الشعبية ويتزعمه الاتحاد السوفياتي. ثم نشأت بين هاتين القوتين، قوة ثالثة، هي قوة الحياد الإيجابي التي تقودها الهند ويوغسلافيا والجمهورية العربية المتحدة، والتي تتمثل في الدول الآسيوية والإفريقية التي اجتمعت في مؤتمر باندونغ.

ويبدو أن الولايات المتحدة في دفاعها عن النظام الرأسمالي قد تنازلت عن بعض مبادئها التقليدية القديمة، وأهمها مبدأ عدم الاستعمار، وقد عملت بالاتفاق مع بريطانيا وفرنسا على إيجاد نظام الأحلاف العسكرية بغرض قيام استراتيجية عالمية. والغرض الأساسي من الأحلاف هو تطويق الاتحاد السوفياتي وتوابعه والصين الشيوعية بدول تمدها بمساعدات اقتصادية، بقصد استخدامها لأغراض الدفاع، وإنشاء قواعد عسكرية فيها.

ولعل الهجوم الياباني على بيرل هاربر الذي أخرج الولايات المتحدة من عزلتها، قد وجهها نحو سياسة جديدة من التوسع الحبي والاقتصادي، وبسط النفوذ السياسي على نمط عالمي لم يسبق لها أن جربته. فقد أرسلت الولايات المتحدة جنودها ليحاربوا في جبهات أوربا وشمال إفريقية وفي المحيط الهادي وجنوبي آسيا وجنوبها الشرقي وشرقيها. وبقيت بعض هذه القوات تحتل ألمانيا الغربية في أوربا، كما أن القوات العسكرية الأمريكية تدير قواعدها في اسكتلندا وانكلترا وإسبانيا وشمالي إفريقية وطرابلس وتركيا والظهران وفرموزا واليابان، وفي البحر الكاريبي والمحيط الهادي والمحيط الأطلسي، بل إن توسعها العسكري قد لا يقترن بالقواعد العسكرية، وقد لا يقترن بمعاهدات دفاعية. فللولايات المتحدة بعثاتها العسكرية في بلاد حليفة ذات قواعد عسكرية كبريطانيا، و دفاعية ليس فيها قواعد كباكستان، ولها قواعد في بلاد لا تشترك معها بمعاهدات دفاعية كالمملكة العربية السعودية. ومثل هذا التوسع العسكري لم تعرفه سوى الجيوش الإمبراطورية في مستعمراتها من قبل. أما التوسع

الاقتصادي فلا يمكن فصله عن التوسع في بسط النفوذ السياسي، وعن التوسع العسكري. ووسيلة الولايات المتحدة هو ما تقدمه من معونات اقتصادية مثل مشروع مارشال في أوربا، وفي المستعمرات الأوربية في إفريقية، ومشروع النقطة الرابعة، ثم المعونات الاقتصادية الأخرى سواء في شكل بضائع أو خدمات. والغرض من هذه المعونات الاقتصادية كلها هو درء الخطر الشيوعي ومنعه من أن يمتد. كما قصد من هذه المعونات الاقتصادية تجنيب الولايات المتحدة شر الكساد الاقتصادي الذي تعرضت له في ثلاثينات القرن العشرين، وأنه صورة من صور التوسع الاقتصادي لأنه ينشط تجارة الولايات المتحدة ويمد نفوذها الاقتصادي إلى آفاق واسعة.

وتحتل الكتلة الشوعية كتلة متما سكة متصلة من اليابس، وتبلغ ربع مساحة الأرض، وتهيمن على عدد من البحار التي تطل عليها، أكبرها بحر أوختسك، وجزء من المحيط المتجمد الشمالي، غير أن هذه البحار التي تطل عليها، ولكنها أيضاً تطل مباشرة على المحيط الهادي وبحر الصين، وقد أقامت الولايات المتحدة قواعد طيران لها في نطاق يحيط بهذه الكتلة الشيوعية مهددة الصناعة السوفياتية والصينية، بينما تختص مراكز الصناعة الأمريكية خلف نحو ٣٠٠ميل من أقرب قواعد الطيران السوفياتية، وتحرسها شبكة من الرادار في شمالي كندا وألاسكا.

وقد نشطت الولايات المتحدة في إيجاد سلسلة من الأحلاف العسكرية أو الارتباطات التي تخول الولايات المتحدة إنشاء قواعد عسكرية تطوق الاتحاد السوفياتي وأقدم هذه الأحلاف هو حلف شمال الأطلسي الذي عقد في ٤ نيسان لعام ١٩٤٩ بين دول معاهدة بروكسل (بلجيكا، وفرنسا، ولكسمبورغ، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية) ومنذ عام عام ١٩٤٩ انضمت إلى هذا الحلف جمهورية ألمانيا الاتحادية (ألمانيا الغربية) واليونان وتركيا. أما حلف بغداد فهو معاهدة دفاعية عقدت بين العراق وتركيا في شباط عام ١٩٥٥، وترك الباب مفتوحاً لأي دولة من دول الجامعة العربية أو أي دولة أخرى يهمها أمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط بشرط أن يكون كلاً من الطرفين الأصليين المتعاقدين معترفاً بها اعترافاً كاملاً،

وقصدت العراق من ذلك إقصاء اسرائيل. ويمكن القول أن الولايات المتحدة وبريطانيا هما اللتان وضعتا تصميم هذا الحلف وربطتا بينه وبين حلف شمالي الأطلسي، وذلك يجعل تركيا وهي دولة غير أطلسية جغرافياً، حلقة الوصل بين الحلقتين، وانسحبت العراق من هذا الحلف في ٢٤آذار لعام ١٩٥٩، وانتقل مركز الحلف إلى أنقرة.

الجيوبوليتيك السوفياتي:

يضم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق مساحة قدرها (٢٢٤٠٢٠٠)كم^{٢} أي ما يعادل ٦/١ مساحة اليابس في العالم تقريباً، بما فيها بحر آزوف ومنطقة البحر الأبيض، وهو أكبر دولة في العالم من حيث المساحة. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، عاد الاسم القديم، أي روسيا التي تبلغ مساحتها نحو (١٦,٩٩٥٨٠٠) كم^{٢} وهي بهذه المساحة تعد أكبر دولة في العالم، وبلغ عدد سكانها في عام ٢٠٠٤ نحو (١٤٣,٧٨٢) مليون نسمة، ولا يتناسب عدد السكان هذا مع أكبر دول العالم مساحة. وتمكن هذه المساحة الدولة من تطبيق سياسة الدفاع بعمق مرتين: الأولى عندما غزى نابليون روسيا عام ١٨١٢، والثانية عام ١٩٤١ عندما هاجم هتلر الاتحاد السوفياتي من الغرب.

يمتد الاتحاد السوفياتي على نحو٤٥درجة عرض، مما يؤدي إلى تنوع المناخ والنبات الأمر الذي يؤدي إلى تنوع المحاصيل الزراعية في البلاد، وبالتالي يقربها هذا من الاكتفاء الذاتي في موارد الثروة النباتية. وعلى الرغم من ذلك لا يمكن أن تقوم الزراعة في مناطق كثيرة من الدولة نظراً لحدية مناخها، ولا يعوض من هذه الهامشية المناخية في كثير من جهاتها إلا طول ساعات النهار، وسطوع الشمس، ونسبة الضوء العالية، مما ساعد على انتشار الزراعة في مناطق كثيرة لم تكن تنتشر فيها لولا وجود هذه العوامل. ويتميز المناخ في الاتحاد السوفياتي بقاريته، فهو يضم قطب البرودة في العالم بمنطقة فرخويانسك بشمال شرقي سيبيريا حيث تنخفض درجة الحرارة إلى (-٧٠م)، وترتفع في صحاريه في وسط آسيا إلى (٥٠م) صيفاً، وتغطي الغابات نحو ثلث مساحة الدولة. وعلى الرغم من ذلك فلهذه المساحة الشاسعة مساوئ

وهنات منها صعوبة اندماج جميع أجزاء الدولة سوياً، وارتفاع تكلفة عملية الدمج هذه، خاصة من المشاكل الرئيسة التي تواجه الاتحاد السوفياتي. ويدل على ذلك أنه على الرغم من عظم مساحته إلا أنه لم يستطع بعد أن يلعب دوراً كبيراً في السياسة العالمية يتكافأ وهذه المساحة الضخمة. ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذه المساحة غير مناسبة للاستيطان البشري نظراً للموقع الفلكي، والبعد عن البحار المفتوحة، وللحواجز الجبلية التي تحيط به، ولقاريته ومناخه. وتبلغ مساحة المناطق دائمة التجمد نحو (٤١%) من مساحته. وعندما تذوب ثلوجها تكثر فيها المستنقعات، وتتعطل حركة النقل وبذلك لا يمكن أن تقوم فيها الزراعة خاصة وأن فصل النمو قصير. وتبلغ مساحة المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية الجافة نحو (٢٣,٥%) من مساحته. وتغطي الأراضي الصخرية وتربة غابات الجبال والترب غير الناضجة وتربة اللبد النباتي غير الصالحة للزراعة نحو (٢٣,٥%) من مساحة الدولة.

ويتضح من هذا أن باقي المساحة وقدره ١١% هي الصالحة للاستغلال البشري. يمتد السهل الروسي العظيم من نهر ينسي في سيبريا إلى جبال الكاربات مع توغل واضح في وسط وشمالي أوربا. ويصل متوسط ارتفاع هذا السهل إلى نحو (٣٣٣م) فوق سطح البحر، ويمثل أكبر منطقة منخفضة من حيث المساحة في العالم، كما أنها أعظم وحدة طبيعية تحت سيادة دولة واحدة. وتحدها عوائق طبيعية مثل الجبال الخالية من الممرات والمناطق الجافة والصحارى الجليدية، ولا تطرأ على الأنظمة المناخية والنباتية فيها إلا تغيرات طفيفة، وتوجد بعض المرتفعات التي تتجه صوب الشمال الشرقي في شرقها، وبذلك تفصلها عن المحيط الهادي الواقع إلى الشرق منها، وإلى الجنوب منها توجد مرتفعات سيا وألتاي وتيانشان، وتوجد صحراء منغوليا وسينكيانغ إلى الشرق من هذه المرتفعات. وإلى الجنوب الغربي من هذه المنطقة المنخفضة توجد عقدة بامير وهضبة إيران ومرتفعات الأناضول وجبال القوقاز. إن الفتحات التي توجد بهذه المرتفعات الجنوبية تتجه شمالاً نحو الداخل، الأمر الذي يجعل الانتقال من قلب الاتحاد السوفياتي إلى المحيط الهندي والخليج

العربي حيث المياه الدافئة شاقاً وعسيراً. ولهذه المرتفعات الجنوبية التي تطوق الاتحاد أهمية استراتيجية كبيرة، لأنها تكفل الحماية في هذا الاتجاه. ولكنها تعتبر في الوقت نفسه عقبة في سبيل التبادل التجاري وانتقال السكان وتبادل الآراء والأفكار. وحددت هذه المرتفعات التوسع الإقليمي للدولة في هذا الاتجاه ومنعته من التوغل جنوباً. وعملت المرتفعات الجنوبية على حصر مخارج الاتحاد السوفياتي إلى المياه الدافئة في البحر الأسود ومضيق الدردنيل والبوسفور، وفي السهل الأوربي في الغرب. ولذلك سعى السوفيات باستمرار للحصول على مخارج للمحيط الدافئ في هذه الجهات. وتمكنت الملكة كاترين من الحصول على واجهة على البحر الأسود، كما تمكن بطرس الأكبر من إقامة مدينة بطرسبورغ (لينينغراد) على بحر البلطيق، ولو أن هذا البحر يتجمد فترة من كل سنة في فصل الشتاء. كما نجح السوفيات في السيطرة على مورمانسك في شمالي غربي الدولة.

وتختفي المرتفعات إلى الغرب من السهل الروسي العظيم، ولذلك يمكن أن تعد الجبهة الغربية مع نهر الدانوب هما مخرج الاتحاد السوفياتي إلى أوربا والمحيط الأطلسي. وتقسم جبال الأورال المنطقة المنخفضة إلى قسمين، ولكنها ليست عائقاً كبيراً مع وجود فتحات كثيرة تمر بها طرق النقل من الغرب إلى الشرق. وأدت بساطة المنطقة من الناحية التضاريسية إلى سهولة توحيدها من الناحية السياسية، واندماج سكانها سوياً، وبذلك تدعم الترابط بينهم. كما أدت سهولة التضاريس في غربي وشرقي الدولة إلى بسط نفوذها في هذين الاتجاهين، مما أدى إلى تحول كل دول شرقي أوربا إلى النظام الشيوعي، ودخلت خلف الستار الحديدي، ثم تحولت منغوليا والصين إلى الشيوعية.

التوسع الروسي:

في القرن السادس عشر بدأ الروس في التوسع إلى الشرق من جبال الأورال، ولم تدخر الحكومات الروسية المتعاقبة جهداً في ضم سيبيريا إليها والوصول شرقاً إلى المحيط الهادي حيث المياه الدافئة. وبدأ النفوذ الروسي يتغلغل في سيبيريا عن

طريق التجار، وخاصة تجار الفراء. وبدأت أولى موجات الغزو التجاري في أقصى غربي سيبيريا. وكان المتوغلون ينشئون مراكز محصنة لتجميع السلع التجارية، وتم تأسيس مدينة تمسك عام ١٩٢٥. وبعد ذلك بسبع سنوات أنشئت مدينة ياغوتسك في منطقة نهر لينا في الشرق. ولم تأت نهاية القرن السابع عشر حتى كان النفوذ الروسي قد وصل إلى المحيط الهادي. ولم تواجه روسيا أثناء تقدمها في سيبريا أي مقاومة تذكر لأن السكان كانوا قلة ومبعثرين في هذه المساحة الكبيرة. ويختلف سكان سيبريا الأصليين عن الروس جنسياً. إذ ينتمون إلى أصول تترية، نتيجة لغزوات غوبلاي خان وجنكيز خان لسيبيريا في القرن الثالث عشر. واقتصر التقدم في سيبيريا على المنطقة الزراعية المحصورة بين غابات التايغا في الشمال، والهضاب شبه الجافة في الجنوب، وبنيت في المنطقة سكة حديد سيبيريا بعد ذلك.

واستقر في سيبيريا المستعمرون الروس، والمسجونون، والأرقاء الهاربون، ودفعت الصعوبات والمظالم التي تعرض لها عبيد الأرض في روسيا إلى تركهم للزراعة فيها والهجرة إلى الأراضي البكر في سيبيريا، كما نفى القياصرة الروس المعارضين لهم إلى هذه الأصقاع. ولم يتخذ الاستعمار الروسي في سيبيريا صفة الجدية إلا في القرن التاسع عشر فقط بعد أن انهارت كل محاولاتهم للخروج إلى المياه الدافئة من الاتجاه الجنوبي، وزاد الضغط الروسي تبعاً لذلك على الصين وخاصة في منشوريا.

وأنشئ خط سكة حديد سيبيريا فيما بين ١٨٩١-١٩٠١. وأدى هذا الخط إلى زيادة الاستقرار الروسي شرقاً، وإلى إحداث تطور اقتصادي كبير. وتمكن الروس في سنة ١٨٩٨ من احتلال شبه جزيرة لايتنغ بما فيها ميناء بورت أرثر. واتفقوا مع الصين على إنشاء وصلة لخط حديد سيبيريا في شمالي منشوريا ليصل مباشرة إلى ميناء فلاديفوستك بدلاً من الدوران في مسافة طويلة حول ثنية نهر آمور للوصول إلى هذا الميناء. وتمكنت روسيا من احتلال منشوريا فيما بين ١٩٠٠-١٩٠٥. وأزعجت كل هذه التطورات الروسية اليابان كقوة صاعدة في الشرق الأقصى. ولذلك

نشبت الحرب بين اليابان وروسيا عام ١٩٠٥. وهزمت فيها روسيا، وفقدت نتيجة لذلك جنوبي منشوريا ولكنها ظلت محتفظة بشمالها. كما أنها أجبرت على إخلاء ميناء بورت آرثر. وتنازلت عن القسم الجنوبي من خط حديد جنوبي منشوريا، وكذلك كاراكوه في جنوبي سخالين، وتمكنت اليابان من شراء الحقوق الروسية في خط سكة حديد الصين الشرقي.

وحصل الاتحاد السوفياتي على كل ما فقده لليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية. وعلاوة على ذلك أخذ جنوبي جزيرة سخالين وقوس جزر كوريل. وامتد النفوذ الروسي عبر المحيط الهادي ووصل إلى مضيق بهرنغ وسيطر على آلاسكا، وامتد جنوباً حتى كاليفورنيا في غربي أمريكا الشمالية، ولكن نظراً لبعد هذه الجهات عن العاصمة موسكو، وعدم إحكام الرقابة عليها انتهى الأمر ببيع آلاسكا إلى الولايات المتحدة عام ١٨٦٧.

وبدأ النفوذ الروسي يمتد إلى إقليم التركستان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتمتد هذه المنطقة من بحر قزوين في الشمال إلى هضبة البامير في الجنوب، وبذلك تجاور النفوذ الروسي، والهندي، والصيني. وعلى الرغم من قلة السكان وتبعثرهم في هذه المنطقة إلا أن تركستان الروسية كانت أكثر المناطق الآسيوية الروسية احتواء للسكان، وكان بها بعض التجمعات السكانية الكبيرة، ولم تكن الفرصة مناسبة لاستقرار الروس فيها لاختلاف نمط الحياة. ولأن السكان الأصليين كانوا من الرعاة الشجعان والمحاربين الأشداء، ومن ثم واجه الروس مقاومة عنيفة في ضمها إليهم. واقتربت روسيا بقدومها إلى هذه المنطقة من النفوذ الإنكليزي في الهند والشرق الأوسط ومن ثم توترت العلاقات بين الدولتين إذ أن روسيا كدولة قارية كانت تحاول باستمرار الوصول إلى المياه الدافئة عن طريق الخليج العربي أو مضيق الدردنيل والبوسفور، بينما انكلترا كدولة بحرية قد رسمت سياستها الخارجية على الحيلولة دون تحقيق هذا الحلم. وتزايد النفوذ الروسي في إيران سنة ١٨٩٠ مما

أقلق الإنكليز، ومن ثم اتفقت الدولتان عام ١٩١٧ على تقسيم إيران إلى ثلاث مناطق:

١- منطقة النفوذ الروسي في الشمال. ٢-منطقة النفوذ البريطاني في الجنوب الشرقي.٣-منطقة محايدة في الوسط بين المنطقتين السابقتين كدولة حاجزة بينهما.

وفي الحرب العالمية الأولى كانت الجيوش الروسية تحارب الأتراك من أراضي شمالي إيران في الوقت الذي كانت فيه الجيوش البريطانية تحرس آبار البترول في الجنوب. وبعد انسحاب الجيوش الروسية من شمالي إيران اتخذته القوات البريطانية مركزاً للوثوب على القوقاز، وانسحب الروس من إيران بعد قيام الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ وأعلنوا إلغاء جميع امتيازاتهم فيها.

وأرادت روسيا أن تضم إليها إقليم القوقاز لتخضعه لنفوذها، ولاقت في ذلك مشقة كبيرة نتيجة للشعور القومي المتأجج بين سكانه، وكثيراً ما كانوا يغيرون على الأراضي الروسية الواقعة إلى الشمال منهم، وتمكنت روسيا أخيراً من السيطرة على كل جمهوريات القوقاز في آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وكثيراً ما كانت جمهوريات القوقاز تهدد بالانفصال عن روسيا، وكان يشجعها على ذلك اختلاف الدين في هذه المنطقة الإسلامية عن المسيحية السائدة في روسيا. وكانت السياسة الروسية تهدف من وراء بسط نفوذها في شرقي وجنوبي شرق جبال الأورال للوصول إلى مخارج للمياه الدافئة. كما كانت تهدف إلى تهدئة شعوب هذه المناطق والقضاء على الثورات فيها ودمجها في دولة الاتحاد السوفياتي، علاوة على أنها كانت تريد تطوير تلك الجهات سياسياً وحضارياً.

في عهد بطرس الأكبر (١٦٨٢-١٧٢٥) بدأت روسيا تتجه جنوباً، فاصطدمت بمقاومة عنيفة من الأتراك والتتار الروس في الحروب المتكررة التي دارت بينهم. ومن ثم لم يتمكنوا من ضم ساحل البحر الأسود، وإقليم الدنيبر الأدنى إلا في أواخر عهد كاترين العظمى كما ضمت روسيا إليها جزيرة القرم في عام ١٧٨٣.

وعندما تم الاستيلاء على أرض الاستبس الغنية في أوكرانيا انتقل السكان الروس من الشمال إلى الجنوب إليها. وتمكنت روسيا من السيطرة على الساحل الشمالي للبحر الأسود. وفقدت لذلك تركيا احتكار التجارة فيه، وأجبرت على السماح للسفن الروسية بالملاحة عبره وخلال المضايق في اتفاقية عام ١٧٧٤. ولم تقتصر أحلام روسيا على ذلك بل ظلت تحلم بالسيطرة على المضائق وبحر مرمرة وجزء من تراقية وبعض الجزر الأخرى في المنطقة لتؤمن مخرجها إلى البحر المتوسط الدافئ. لكن الغرب عارض هذه السياسة حتى لا تتهدد مصالحه وطرقه التجارية في حوض المتوسط.

وبعد التوسع جنوباً أصبح التوسع الروسي غرباً ضرورة ملحة لتحقيق عدة أهداف ومنها جعل الحدود السياسية للدولة تتماشى مع ظاهرات طبيعية، وتتفق مع الظروف الأثنوغرافية، كما أن التوسع غرباً كان أفضل من التوسع شرقاً لأن سيبيريا كانت صعبة وموحشة ومتخلفة. أما التوسع غرباً فكان بعني الاقتراب من مراكز المدنية والحضارة الغربية لاقتباس ما يفيدها، كما كانت تبغي من التوسع غرباً الوصول إلى المياه الدافئة وامتلاك مخارج صالحة إليها لما في ذلك من فوائد جمة لها. وحدثت أول محاولة للتوسع غرباً في عهد إيفان في فترة حروب الخمسة وعشرون عاماً ضد فنلندة والسويد (١٥٥٨– ١٥٨٣). ولكن لم ينجح الروس في الحصول على مخارج بحر البلطيق إلا في عام ١٧١٢ في عهد بطرس الأكبر عندما استولى على أنغريا (في منطقة لينغراد) واستونيا ولاتفيا وجزءاً من بولندة، وأخرى من جنوب فنلندة، وأصبحت أركانغل وسانت بطرس بورغ موانئ هامة لروسيا من جهة الغرب. وأدى الميناء الأول دوراً هاماً في استغلال موارد الأخشاب الموجودة في شمال روسيا. وأسس بطرس الأكبر مدينة بطرس بورغ (لينغراد) عام ١٧٠٣ على رأس خليج فنلندة، وظلت عاصمة للدولة من عام ١٧١٤ إلى عام ١٩١٨ . كما أنها أصبحت مخرجاً لروسيا على بحر البلطيق، ونافذة لها على العالم الغربي لاستقبال الآراء والأفكار والحضارات الأجنبية. وانتصرت روسيا بحرياً على السويد عام ١٧٢٠

واستولت على موانئ فيبرغ ونارفا وريغا على ساحل بحر البلطيق، وبذلك تمكنت من كسر احتكار السويد له.

وأسفرت الحرب العالمية الأولى عن اقتطاع مساحات واسعة من روسيا في المنطقة المحصورة بين بحر البلطيق في الشمال والبحر الأسود في الجنوب. وبذلك خسرت موارد الأخشاب والكتان في دول بحر البلطيق، ومنطقة وارسو الصناعية وموانئ بحر البلطيق ذات الأهمية الكبرى.

الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية:

يؤمن الاتحاد السوفياتي بنشر الشيوعية في كل دول العالم، ومن ثم تتضاءل الأهمية التي تعطى للحدود السياسية بين الدول لاعتناقها لمذهب موحد. وعلى الرغم من ذلك تهتم الدولة اهتماماً بالغاً بحدودها الغربية. وليس هذا فحسب بل إنها تعنى أيضاً بالحدود السياسية الغربية للدول الشيوعية في أوربا، وهي التي تسير مع الحدود الشرقية لألمانيا الغربية، ثم بالحواف الغربية لدول وسط أوربا إلى أن تخرج ألبانيا على البحر الأدرياتيكي. وتعتبر الحدود الغربية بمثابة خط الاحراج السياسي للاتحاد السوفياتي لأنه تلقى عن طريقها المؤثرات الحضارية الكبرى التي كان لها أعظم الأثر في تطوره، كما أنه واجه منها أكبر الغزوات، وحقق عبرها أعظم انتصارات في تاريخه. ولم يواجه غزو من جهة الشرق بعد انتهاء الغزوات المغولية وحرب اليابان عام ١٩٠٥. بينما تواترت عليه الغزوات من ناحية الغرب. وإذا حدث غزو آخر له فينتظر أن يكون عبر الجهة الغربية، ومنطقة البحر الأسود لقربهما من التركز السكاني والزراعي فيه.

واعتمد الاتحاد السوفياتي في تبريره لاقتطاعه مناطق من الدول المجاورة له وإلحاقها به على ثلاث حجج: الاستراتيجية–الاقتصادية–القومية.

ولم تكن تتزايد أهمية الادعاءات التاريخية إلا عندما يكون لها علاقة بالحجج الثلاث السابقة. ويلاحظ أن هذه الحجج كانت تناقض بعضها بعضاً. وعمل الاتحاد السوفياتي جاهداً على ترويس (أن يصبحوا روساً) المناطق التي ألحقها حتى به حتى

تصبح جزءاً لا يتجزأ منه وحتى لا تضطرب العلاقات بينهما. واختفت فعلاً بعض المعالم البشرية التي كانت تميزها نتيجة الجهود السابقة. ولكن عملية دمجها بالدولة لم تكن مسألة سهلة خاصة وأن كثيراً منها ألحق بجمهوريات غير روسية، ولم يضم إلى جمهورية روسية الفيدرالية الاشتراكية. وكانت الحجة الاستراتيجية من وراء ضمها هي تسهيل عمليات الدفاع والهجوم التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي.

تمخضت الحرب العالمية الثانية عن أعظم حدثين في ميدان القوة في التاريخ البشري كله، وهما: تفجير الطاقة النووية، والثورة المذهلة في مجال الطيران والصواريخ والأقمار الصناعية. وقد أحدث هذان العاملان تغييراً جوهرياً في الاستراتيجية العسكرية، فانتقل الاهتمام من الاستراتيجية الأرضية إلى الاستراتيجية الجوية ثم إلى الاستراتيجية الفضائية، مما أحدث أثراً كبيراً في الفكر الجيوبوليتيكي. ولما كان الاتحاد السوفياتي سباقاً في هذا المجال، إذ يمتلك أكبر أسطول جوي في العالم، كما يضم أكبر مطارات وقواعد الاطلاق الأرضية نتيجة لمساحته اليابسة الواسعة، فقد كان علماؤه في طليعة الذين تأثروا بالتطورات الحديثة في مجال القوة الجوية، فأوجدوا نظرية جديدة تقوم أساساً على العلاقة بين القوة الجوية والجيوبوليتيكا.

وقد وضع الميجور (الكسندر دي سفرسكي– Major Alexander de Seversky)، ذلك من الفقرات التالية:

١– قسم سفرسكي العالم إلى قسمين: عالم قديم وعالم جديد، ورسمه على أساس المسقط القطبي بحيث يقع النصف الغربي (أي العالم الجديد في القارة الأمريكية) جنوب القطب، ويقع النصف الشرقي(أي العالم القديم)شمالي القطب.

٢– يملك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من الأسباب والامكانيات ما يجعلها قوة عظمى، الأول في عالمه القديم، والثانية في عالمها الجديد، ولكن هذا لا يمنع غيرهما من دول العالم من أن تصبح قوة عظمى، وخاصة بعد تطور السلاح الجوي بحيث أصبح يصيب أي مكان في العالم من قواعد اطلاقه.

٣- تمثل أمريكا اللاتينية منطقة السيادة الجوية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي في الوقت نفسه مستودع لتموينها بالمواد الأولية والغذائية، وسوق لتصريف منتجاتها المصنعة. بينما تمثل جنوب آسيا وجنوبها الشرقي وإفريقية جنوب الصحراء منطقة السيادة الجوية للاتحاد السوفياتي.

٤- يتداخل النفوذ الجوي لكلا العملاقين في مناطق القطب الشمالي، وأمريكا الأنكلوساكسونية، والهارتلاند الأوراسي، وأوربا البحرية (غربي أوربا) وشمالي إفريقية والشرق الأوسط (العالم العربي) وشمال شرقي آسيا. وهذه المناطق التي تتداخل فيها السيادة الجوية هي أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، ومن ثم فهي تمثل مكامن الخطر ومفتاح السيطرة على العالم، وقد عبر (سفرسكي) عن ذلك بمقولته الجيوبوليتيكية التالية:

- من يملك السيادة الجوية يستطيع أن يسيطر على مناطق تداخل النفوذ الجوي.
- ومن يسيطر على مناطق التداخل هذه يصبح بيده مصيرالعالم.

وقد قدم (سفرسكي) تحليلاً لكل من مناطق التداخل الاستراتيجية كما يلي:

١- منطقة القطب الشمالي: تعتبر هذه المنطقة حسب رؤية (سفرسكي) أخطر المناطق المتداخلة، وأكثرها حساسية، لأنها تمثل دائرة عظمى تصبح فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أشد اقتراباً إحداهما من الأخرى، ونظراً إلى أن هذه المنطقة غير ملائمة بطبيعتها لحركة القوات البرية والبحرية، بينما هي ملائمة للقوات الجوية من طائرات وصواريخ، فلا يمكن لأية دولة أن تسيطر عليها إلا عن طريق القوة الجوية. ولهذا فإن الدولة التي تملك السيادة على الجو تستطيع أن تسيطر على منطقة القطب الشمالي.

٢- غربي أوربا وإفريقية: تبلغ مساحة دول غربي أوربا نحو مليون ميل مربع، ولهذا فهو قليل العمق الاستراتيجي حسب رأي (سفرسكي) ولكنه مكتظ بالسكان.

أما إفريقية التي تقع إلى الجنوب من غربي أوربا وتبلغ مساحتها ١١,٥ مليون ميل مربع، فهي ذات عمق استراتيجي هائل، على الرغم من أنها منطقة مخلخلة السكان.

٣- الشرق الأوسط: تعد هذه المنطقة ذات موقع جغرافي فريد لأنها تمثل جسراً يربط بين آسيا وإفريقية وأوربا إضافة إلى أهمية المنطقة من ناحية الموارد الطبيعية والثروة الاقتصادية الوفيرة. ومن الناحية الاستراتيجية يعتبره العالم مفتاح الدفاع عن إفريقية، كما أن إفريقية هي مفتاح الدفاع عن أوربا، وهكذا يصبح العالم العربي هو القاسم المشترك الأعظم في الدفاع عن إفريقية وأوربا.

٤- آسيا الشمالية الشرقية: تشبه غربي أوربا من حيث صغر المساحة والاكتظاظ بالسكان. وتعتبر اليابان وفورموزا وكوريا وأوكيناوا من أخطر المناطق في هذا الجزء من العالم، وذلك لقربها من الاتحاد السوفياتي والصين. ولهذا فهي تمثل قواعد يمكن أن ينطلق منها العمل العسكري ضد الشيوعية في شرقي آسيا، وبالتالي يمكن أن تكون هدفاً لهجوم مضاد من الجانب الشيوعي.

ومن الواضح أن (سفرسكي) قد بالغ كثيراً في أهمية القوة الجوية حتى أنه جعل منها بعداً ثالثاً من أبعاد القوة ينافس القوة البرية والبحرية، كذلك كانت نظرته للكرة الأرضية نظرة موحدة على أساس أنه في حالة وقوع حرب عامة شاملة يمكن للقوة الجوية المتفوقة أن تسود العالم بغض النظر عن موقعها الجغرافي، وقد تعرضت هذه النظرية لانتقادات كبيرة تلخص فيما يلي:

١- افترض (سفرسكي) أن الدولة التي تملك أسطولاً جوياً أقوى سوف يتحقق لها السيطرة على العالم، ولم يدرك أن أية حرب عامة في العصر النووي سوف لا يكون فيها غالب ولا مغلوب لأن التدمير سوف يكون شاملاً ومتبادلاً.

٢- إن الدولتين العظميين تتمتعان بميزة المساحة الكبيرة والبعد المكاني اللذين يقدمان نوعاً من الوقاية في حالة الحرب النووية وذلك بتوفير الفرصة لاتخاذ الاستعدادات المضادة.

٣- نتيجة للرعب النووي، وتعدد الدول التي دخلت عصر القوة النووية، فقد أصبحت الحرب العامة الشاملة مستبعدة تماماً، وبالتالي فإن الحرب المحلية المحدودة ذات التدمير الجزئي هي التي سوف تسود في المستقبل، ومن ثم فلن يكون هناك ما يدعو للمنافسة على التفوق الجوي.

٤- إن السلاح الجوي في رأي(سفرسكي) هو الفيصل في أي صراع في المستقبل. والحقيقة أن دور القوة الجوية دور أساسي في الحرب النووية الشاملة. وبما أن هذه الحرب قد استبعدت، فإن السلاح الجوي في الحروب المحلية والمحدودة يصبح مقصوراً على دعم القوات البرية والبحرية، ولا يمثل بعداً ثالثاً في ميدان أسلحة الحرب.

تمثل الفترة مابين عامي ١٩٨٩ ،١٩٩١ تحولاً مهماً في الجيوبوليتيكا، وأهم ملامح هذا التحول هو عنصر المفاجأة. وكان بعض المفكرين قد اعترض في أواخر ١٩٨٧ على القول بأن ((الحرب الباردة حقيقة ثابتة من حقائق الجغرافية))، وأن أوربا انشطرت في ظلها إلى كتلتين، تتحصن كل منهما في ((خندق سياسة الردع)) وقد برزت نقلة هائلة زلزلت تلك ((الحقيقة الثابتة))، فقد انهارت الشيوعية في كل من بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وألمانية الشرقية، والمجر، وبلغاريا، ورومانيا مع نهاية عام ١٩٨٩، ثم تلا ذلك توحيد الألمانيتين عام ١٩٩٠، وإحباط محاولة انقلاب عسكري في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١ أيام الرئيس غورباتشوف الأمرالذي مهد لإلغاء الاتحاد السوفياتي نفسه مع نهاية ذلك العام، لقد وقعت هذه التحولات الخطيرة في غضون سنوات ثلاث فقط، ولم يكن أي من الخبراء يتصور إمكان وقوعها بهذا الشكل حتى وقعت بالفعل. وخير مثال يعكس الطابع المفاجئ، الذي لم يكن من السهل التنبؤ به مسبقاً، لتلك الأحداث نجده في الندوة الجغرافية السياسية التي ناقشت

موضوع ((ما بعد الحرب الباردة)) والتي عقدت في مدينة ميامي في نيسان عام ١٩٩١. فعندما نشرت أعمال هذه الندوة عام ١٩٩٢، كان الاتحاد السوفياتي قد توارى. على أن الدولة السوفياتية كانت حاضرة بقوة في مناقشات هذه الندوة المتعلقة بالمستقبل، ولم يدر بخاطر أحد من الخبراء إمكان اختفاء الاتحاد السوفياتي من الساحة الدولية. ويمكن القول أن العالم السياسي قد انقلب رأساً على عقب منذ أواخر عام ١٩٨٩، وقد زعمت الولايات المتحدة، وهي القوة العظمى التي كتب لها البقاء على الساحة، أنها تعمل على بناء ((نظام عالمي جديد)) تحت قيادتها، يحقق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

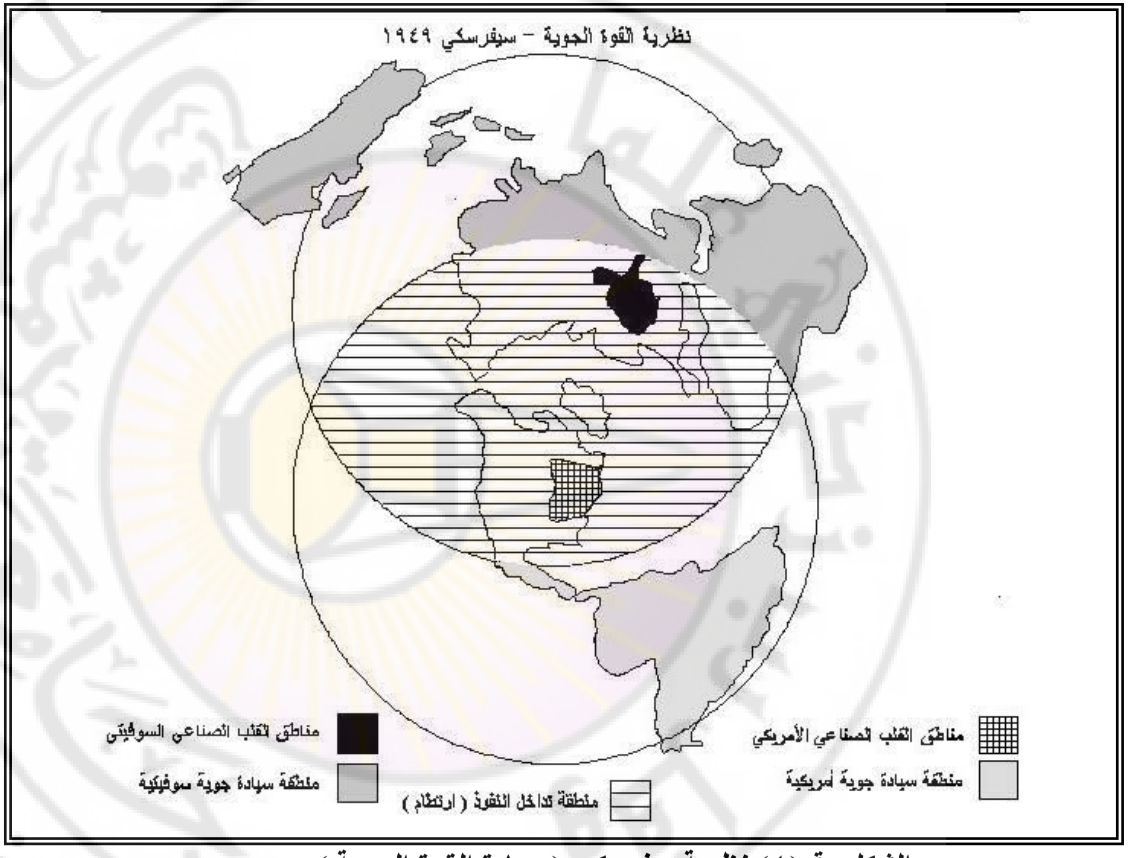

الشكل رقم(٤) نظرية سفرسكي (سيادة القوة الجوية)

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الرابع

الدولة وعناصر القوة فيها

الآراء التي تعالج مفهوم الدولة:

العوامل المؤثرة في قوة الدولة:

١ . عوامل طبيعية.

٢ . عوامل بشرية.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً . الآراء التي تعالج مفهوم الدول

مفهوم الدولة:

لقد قامت المجتمعات البشرية منذ نشأتها، بتمزيق سطح الأرض الذي تعيش عليه، إلى وحدات إقليمية صغيرة، بحيث أصبح لكل مجتمع بشري مساحة محدودة من الأرض يبسط نفوذه عليها بطريقة أو بأخرى، بشكل يتمشى مع درجة ثقافته وقدرته الدفاعية عنها، ضد أطماع المجتمعات البشرية الأخرى، التي تجاوره بالدرجة الأولى، وأصبحت كل وحدة إقليمية خاصة لهذا المجتمع أو ذاك، بغض النظر عن درجة ثقافته في الزمان والمكان. ولم يعد العرف الاجتماعي والحياتي يسمح لأفراد أي مجتمع بشري أن يبحث عن مقومات حياته في أراضي الوحدة الإقليمية التابعة لمجتمع غيره.

إن تحديد كل مجتمع بشري لحدود المنطقة الجغرافية، التي يجد فيها مقومات نمطه المعيشي قد حدد أطماع أفراده، في البحث عن الطعام في أراض ليست تابعة لتنظيمهم الاجتماعي الذي يشكلون جزءاً منه، ولهذا فقد تولدت قناعة صارمة بين أفراد المجتمعات البشرية المتجاورة، بضرورة العيش كل في رقعته الجغرافية الخاصة به دون غيره.

وصار كل فرد من أفراد الجماعة البشرية، ملزماً بالدفاع عن أرض جماعته وبقية أعضاء الجماعة، لأن مصيرهم صار مقروناً بتلك المساحة الجغرافية التي تخصهم دون غيرهم، والتي يكمن فيها عناصر البقاء العضوي والاجتماعي والثقافي المتغيرة وغير الثابتة، وعلى هذا فإن الوحدات الإقليمية التي كانت قد اقتطعتها المجتمعات البشرية منذ لحظة نشأة كل منها، لم تعد بدون هوية اجتماعية سياسية محددة، وإنما العكس، فقد صار لها الطابع الاجتماعي السياسي التخصصي، بحيث صارت تلك الوحدات الإقليمية وحدات سياسية تقوم كل واحدة منها بإرادة أفراد جماعتها، على العيش المشترك، وارتباط المصير الاجتماعي والثقافي والسياسي لكل منها في الأرض التي حددتها لنفسها.

كما أن كل وحدة سياسية تختلف بظواهر سطحها التضريسية والمناخية حسب موقعها الجغرافي وحسب كل من خطوط الطول والعرض، وحسب قربها أو بعدها عن شواطئ البحار، وحسب ارتفاعها وانخفاضها عن سطح البحر، وحسب معدل التهطال السنوي والحروري فيها.

وعلى هذا فإن الوحدة السياسية صارت تتكون من أرض سياسية (إقليم سياسي) – مواطنين – سلطة – ونظام سياسي بيد السلطة، للمحافظة على سلامة الأرض والمواطنين الذين هم بحوزته سياسياً وضمن الأرض السياسية واضحة الحدود والخاضعة له قانوناً وعرفاً دولياً، بغض النظر عن أشكال الدولة التي مرت بها تاريخياً، وبالتالي فإن هناك فروقاً ما بين الوحدة السياسية كأرض جغرافية تخضع لسلطة سياسية ما، وبين النظام الذي يقوم بفرض السلطة على تلك الأرض السياسية الواقعة ضمن نفوذه السياسي. وبكلمات أخرى: إن هناك فرقاً بين من يبسط الهيمنة عن طريق السلطة، والذي يتجسد بالدولة، وبين الأرض التي تخضع لمن بيده السلطة، والتي تتجسد بالرقعة السياسية للدولة (الإقليم السياسي) والتي تمد الدولة بمقومات البقاء: من عوامل جغرافية: طبيعية – اقتصادية وبشرية. ولهذا فإن لكل دولة إقليماً سياسياً خاصاً بها دون غيرها، لها الحق بالتصرف بسائر مقدرات ذلك الإقليم المحددة بقوانين وأعراف دولية، شريطة أن لا يكون في الإقليم السياسي أراض قد احتلت بالقوة من قبل دولة ذلك الإقليم السياسي من أجل توسيع مجالها الأرضي السياسي عن طريق القوة وعلى حساب الرقعة السياسية لدولة أخرى.

أما الدولة، فهي المؤسسة السياسية العليا التي تبسط هيبتها على الرقعة من الأرض المحددة سياسياً والتي تسمى (الإقليم السياسي)، وعلى الساكنين داخل حدود ذلك الإقليم السياسي. وتبسط الدولة هيبتها عن طريق السلطة القانونية التي تقوم بتنفيذها المؤسسات السياسية الأصغر، والتي تتكون من الشرطة – أجهزة الأمن – الجيش والقوات المسلحة، الذي مهمته مزدوجة في المحافظة على أمن المواطنين

للدولة وسلامتهم من جهة، والحفاظ على رقعة إقليمها السياسي من الاعتداءات والأخطار الخارجية التي تهدد وحدة أراضيه واستقلاليته من جهة أخرى.

وبالتالي فإن كل دولة تمثل إقليماً سياسياً، ولكن ليس شرطاً أن يشكل كل إقليم سياسي دولة مستقلة خاصة به دون غيره، حيث توجد هناك أقاليم سياسية يشكل كل منها جزءاً من كيان سياسي أوسع يتمثل بالدولة، وخير مثال على ذلك، الدول متعددة القوميات. مثال: الولايات المتحدة التي تتكون من مجموعة من المقاطعات /٥٢/ حيث تشكل كل مقاطعة إقليماً سياسياً ينطوي كل منها تحت السيادة للدولة المركزية في واشنطن. وكذلك الأمر في ألمانيا الاتحادية، حيث تتكون من مقاطعات مستقلة استقلالاً تاماً عن بعضها بعضاً، ولكن ترتبط جميعاً بالسلطة المركزية.

ويحدث العكس تماماً، إذ يرتبط عدد من الأقاليم السياسية ببعضها لتحقيق أهداف اقتصادية كدول السوق الأوروبية المشتركة أو في تكتلات عسكرية كدول حلف الأطلسي. وصار من المؤكد أن الوحدة السياسية الداخلة في هذا التكتل تفقد حرية اتخاذ القرار السياسي المستقل، خارجاً عن ضغوط الدول التي تشكل معها حلفاً واحداً.

وتعد دول حلف شمال الأطلسي خير مثال على ذلك، إذ لا تستطيع أية دولة في الحلف المذكور أن تنفرد باتخاذ قرار سياسي في علاقاتها الدولية دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول التي تشترك معها في الحلف، ومن مجريات الأحداث للقضايا الدولية، مثل نزع السلاح النووي – القضية العربية المركزية – فلسطين، فإن أي دولة من حلف الناتو، غير قادرة على اتخاذ قرار منفرد دون الرجوع إلى الولايات المتحدة زعيمة ذلك الحلف.

وعند دراستنا للأقاليم السياسية، علينا أن لا نتخم تلك الدراسة لعناصر الإقليم التي يتكون منها: المساحة – الشكل – الموقع – الموارد الاقتصادية والسكان – الأيديولوجية السياسية لدولة ذلك الإقليم – شكل الحكم – الأحزاب التي تعمل داخل الإقليم وبموافقة الحكومة على ذلك.

ولهذا فإن على الجغرافي السياسي بدراسته للجغرافية السياسية لأي إقليم، أن يعرف ما يفيد من الدراسة الإقليمية. وعليه أن يقوم بعملية تحليل وظيفي للعناصر المدروسة كافة من أجل تسخيرها في فهم الموضوع الذي هو غرض الدراسة له. ويأتي في مقدمة ذلك أثر العوامل والقوى غير السياسية كالمناخ والتضاريس و التركيب القومي والديني على الأنشطة السياسية للدولة، دراسة الإقليم السياسي (الوحدة السياسية) كجزء متكامل في المجتمع الدولي إلى جانب التعرض إلى المشكلات الإقليمية مع الدول الأخرى المجاورة لذلك الإقليم، وفي الوقت نفسه معرفة مدى استقلال ذلك الإقليم السياسي أو تبعيته سياسياً – اقتصادياً – ثقافياً.

فإذا ما أردنا أن نقوم بدراسة دولة النرويج دراسة جغرافية سياسية، من أجل معرفة المشاكل التي تعاني منها في الداخل والخارج:

علينا أن نقوم بدراسة كافة العناصر التي تتكون منها النرويج: الطبيعية – البشرية – الاقتصادية – سياسته الداخلية – وضع النرويج في العلاقات الدولية وإمكانية الاستقلال في اتخاذ القرار السياسي، إلى جانب دراسة الخلفية التاريخية لسكان النرويج وتاريخهم الاقتصادي. ويمكن بعد مثل هذه الدراسة أن نصل إلى نتيجة مفادها: أن النرويج إقليم تابع إلى كتلة سياسية عسكرية متبوعة /حلف الأطلسي بزعامة إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية/ وبالتالي فإننا لن نفهم السياسة الداخلية للنرويج وحتى أثر العوامل الجغرافية في سياستها، إلا من خلال دراسة موقعها في الحلف العسكري – الناتو – وموقعها في مجموعة الدول الأوروبية للسوق المشتركة.

كما علينا أن نفصل بين مفهومي الحكومة والدولة، فالدولة هي صاحبة السيادة، ومصدر السلطة السياسية، أما الحكومة فليست سوى الهيئة التي تباشر أو تمارس هذه السلطة عن طريق المؤسسات الحكومية التي تشرف على إداراتها المدنية منها والعسكرية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

الجغرافيون السياسيون ومفهوم الدولة:

يختلف الجغرافيون السياسيون في تحديد مفهوم الدولة، وإعطائها تعريفاً واحداً، وذلك بسبب تباين وجهات النظر فيما بينهم، لدرجة أننا نجد مفاهيم متعددة للدولة تكاد تساوي بعددها عدد الباحثين في هذا المجال ومن أهمها:

يرى الدكتور – موريس هوريور – في الدولة: أنها مؤسسة المؤسسات باعتبارها المؤسسة العليا أو النهائية. وإنه ليس لأية مؤسسة قوة شمول أرفع أو حتى موازية لقوتها. وبالتالي فإن الدولة تشمل جميع المؤسسات الأخرى دون أن تشملها بدورها أية مؤسسة في مثل متانتها وتماسكها وصلابتها.

وتعبر الدولة عن نفسها كمؤسسة عليا، بوساطة أفراد أو جماعات لهم سلطة التقرير عنها ويؤلفون بدورهم مؤسسات. وفوق ذلك فإن قلب الدولة يتكون من مؤسسات ثانوية وجماعات محلية أو خاصة[١].

وهناك من يرى أن الدولة بحد ذاتها هي انعكاس ضمني للرأي العام الشعبي لمواطنيها. فالدولة بالنسبة للفرنسيين كما يرى – **أندريه سيغفريد:** تقوم خارج شعور المواطن الفرنسي «فكرة الدولة هي على الإطلاق، واضحة لأعيننا، والدولة هي بالنسبة لنا شيء يقوم خارج أنفسنا، أما بالنسبة (للإنكليزي) الدولة هي إرادة الجماعة، وبالنسبة لنا (الفرنسيين) الدولة هي خارج نطاقنا»[٢].

ويرى علماء الاجتماع في الدولة: أنها المجتمع السياسي القائم على الرقعة السياسية لتلك الدولة، وأن الجهاز الحاكم – ليس هو الدولة – يقول إميل دوكهايم بهذا الصدد: «لا شك في أنه غالباً ما نسمي الدولة ليس الجهاز الحاكم، وإنما

---

١ – مارسيل بريلو علم السياسة، ترجمة محمد برجاوي، بيروت– باريس، ١٩٨٣. ص ١٢٧ – (إن قول سيجغريد عن شعور الفرنسيين تجاه الدولة، لا يعبر عن رأي الشعب الفرنسي في كل زمان ومكان، إنما هو تعبير عن سخط الفرنسيين تجاه دولتهم، التي كانت تشغل كاهلهم بالضرائب وغيرها في الفترة الزمنية التي كتب سيجغريد عن الدولة آنذاك ليس إلا).

٢ – المرجع السابق، ص ١٢٩.

المجتمع السياسي في مجمله.. وهكذا نتكلم عن دول أوروبا ونقول عن فرنسا أنها دولة. ولكن طالما أنه من المفيد وجود كلمات خاصة لحقائق مختلفة، يشكل المجتمع أحد أعضائها، فإننا نسمي بصورة أخص، الدولة، رجال السلطة الحاكمة، والجماعة الحاكمة المركبة التي تكون الدولة عضوها الرئيس، فالدولة عضو خاص مكلف القيام ببعض المهام المفيدة للمجتمع». ويقول السيد مارسيل بريلو في كتابه علم السياسة ص ١٢٩: «إن هذا التمييز بين الدولة والمجتمع السياسي، ليس له بالنسبة لإميل دوكهايم سوى قيمة توضيحية وتفسيرية». أما الدولة برأي – دوكهايم: «فكما أن كلمة الدولة هي ضرورية للدلالة على فئة خاصة بالموظفين المكلفين في تمثيل هذه السلطة الحاكمة التي يخضع فيها الأفراد، يجدر بنا تخصيص كلمة دولة لهذا الغرض».

جاك ماريتان: يحصر الدولة بدوره على السلطات نفسها، حيث يقول إن الدولة هي: «العضو المؤهل للتمرس بالسلطة وبالإكراه. وبما أنها مؤلفة من خبراء واختصاصيين في النظام وفي الرفاهية العامة، فإنها تعمل كأداة تجاه الجسم السياسي. إن المجتمع السياسي هو الكل، والدولة هي فقط الجزء المهيمن أو المتخصص».

أما الدولة في نظر **الأمير ميكافيللي:** فيجب أن تكون محصورة بشخص واحد هو الملك، الذي بيده السلطات كافة، ويمتلك الصلاحية المطلقة باتخاذ القرار الذي يرتئيه دون الالتفات إلى مواطني دولته. لأن الدولة برأي الأمير ليست أداة للوصول إلى حياة أفضل بالنسبة للمواطنين، وإنما هي قوة فعالة مفتونة بيد الحاكم الذي عليه أن يعمل على التحرير وتوجيه شعبه إذا كان مجزأ ومحتلاً. وكان الدافع للأمير في حصر الدولة في يد رجل واحد من أجل بناء الدولة القومية الواحدة، هو تحرير إيطاليا وتوحيدها، حيث كانت مجزأة وكان بعض أقسامها محتلاً.

الدولة عند أرسطو:

إن الدولة هي مشاركة سياسية تهدف إلى تحقيق حياة أفضل لمواطني الدولة جميعاً، فقد قال أرسطو في استهلال كتابه السياسة: «بما أننا نشاهد أن كل دولة، مجتمع، وأن كل مجتمع يتألف ابتغاء مصلحة، إذ الجميع يجدون في كل شيء إلى ما يبدو لهم خيراً، من الواضح أن كل المجتمعات ترمي إلى خير، وإن أخطرها شأناً والحاوي كل ما دونه يسعى إلى أفضل الخيرات. وهذا المجتمع هو المسمى دولة أو مجتمعاً مدنياً». ونتيجة للهدف الإنساني الذي ضمّنه أرسطو للدولة وللسياسة، والمتمثل في حصر مجالهما بعمل الخير للإنسانية، قال هيجل في أرسطو، ما يلي: «إذا ما عد امرؤ مهذباً للبشرية، فذاك بلا مراء إنما هو أرسطو.. فإن ذهنه الثاقب قد نفذ إلى كل أرجاء الوجدان الإنساني، ولبث مدة أجيال طوال عماداً أو لازدهار الفكر».

ج – ت – ديلوس والدولة:

إن الدولة بالمعنى الدقيق للكلمة، هي شكل موصوف، متقن، ورفيع للحياة الجماعية، إنها تنطلق من خلق للإرادة وللحكمة الإنسانية مطبقة جهودها وتبصرها على مسألة التنظيم السياسي، ومتواصلة إلى تحقيق استمرارها بعد ذلك، إن الدولة لا يتم كيانها إلا حينما تصبح السلطة مؤسسة، أي حيث تقوم «تفرقة للوظائف العامة تفصلها عن الأشكال الأخرى للحياة الاجتماعية وتؤسسها، وعن الأعضاء الخاصة التي تركزها لتظهر وحدة الدولة السيدة»[١].

الماركسية والدولة:

يرى الماركسيون في الدولة مجرد أداة قمع بيد الطبقة الاقتصادية الحاكمة في ظل التاريخ البشري القائم على التناحر الطبقي. وإن الدولة ما هي إلا نتيجة لظهور الملكية الخاصة من أجل حمايتها وتطويرها، وإنها السلاح الذي تمسك به الطبقة الحاكمة لوسائل الإنتاج في وجه الطبقة الفقيرة والتي تمثل الغالبية العظمى

١ – مارسيل بريلو، مرجع سابق، ص ٨.

في دولة النظام الاقتصادي الاجتماعي الطبقي، من أجل قهرها واستمرارية استغلال نتاج جهد أفرادها (الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره، الدولة هي إفصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد وقع في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله، عن واقع هذا المجتمع قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها. ولكي لا تقوم هذه المتضادات، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة، بالتهام بعضها بعضاً، والمجتمع في نضال عقيم، لهذا اقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلطف الاصطدام وتعيقه ضمن حدود النظام. إن هذه القوة المنبثقة من المجتمع والتي تضع نفسها مع ذلك، فوقه وتنفصل عنه أكثر هي الدولة)[١]

الدولة بنظر النازية الألمانية:

يرى النازيون في ماهية الدولة: إنها مؤسسة قومية لمجموعة بشرية متجانسة في الأصل والسلالة كي يعيشوا في ظلها ويؤدوا الرسالة التي خصتهم بها العناية الإلهية دون غيرهم (العنصر الألماني النقي) من أجل أن يقيموا الدولة الألمانية القوية والوحيدة في العالم «ولكن الدولة مؤسسة لا شأن لها مع حالة اقتصادية معينة وليست بالتالي متحداً يضم أطرافاً متعاقدين اقتصادياً، إنها مؤسسة تضم جماعة من الناس متجانسين جسدياً ومعنوياً، وقد أقاموها ليتطوروا في كنفها، ويؤدوا الرسالة التي شاءت العناية الإلهية أن تكل أمرها إليهم. وهذا هو معنى الدولة، أما الاقتصاد فوسيلة من الوسائل التي تعتبر ضرورية لتحقيق الغرض من وجود الدولة، ولكنه ليس علة وجودها ولا يمكن أن يكون الغاية من وجودها إلا إذا كانت الدولة تقوم على أساس سليم. إن الدولة تجعل من الاقتصاد غاية وجودها ليس لها ما للدول من مقومات البقاء، إنها أشبه ما تكون بدولة لا حدود لها»[٢].

---

١ –ماركس – إنجلز: مختارات، الجزء الثالث، دار التقدم موسكو، ١٩٨٧. ص ٤٠٧.

٢ – أدولف هتلر: كفاحي، مرجع سابق، ص ١٠٠.

ومـن كـلام هتلـر: نـرى أن الدولـة بمفهـوم النازيـة يجـب أن تقـوم علـى أسـاس قومي وعرقي في آن واحد، وبالتالي إن الشعور القومي هو الأساس في قيام الدولة على سطح الأرض.

ومما سبق لمسنا أن هناك مفاهيم متباينة ومتعددة للدولة، وإن كانت جميعها تشترك في خطوط عريضة عامة، تتمثل بأرض منظمة سياسياً، ذات موارد اقتصادية، ومجموعة كبيرة من الإفراد وسلطة سياسية تبسط هيبتها على الأرض والناس معاً، من خلال حكومة مطلقة، إلا أن هذه المفاهيم كافة كانت تجعل السلطة في واد وآمال الجماهير الوطنية والقومية في واد آخر.

فالماركسية ترى في الدولة: أنها الأداة الكابحة بيد الطبقة التي بيدها وسائل الإنتاج فقط، دون أن تأخذ الطموحات القومية بعين الاعتبار، في حين نجد النقيض تماماً عند النازيين الألمان حيث الدولة ذات نزعة عنصرية قومية تجعل من العنصر الألماني النقي، حسب ادعائهم المزيف، فوق الجميع، وأن العالم لا يتسع إلا لدولة واحدة، ضاربين بعرض الحائط حق بقية الشعوب في العيش آمنة وموحدة، ومستقلة على أرضها القومية التي ورثوها عن الآباء والأجداد.

وعلى هذا فإن الدولة يجب أن تجسد آمال الجماهير العريضة الوطنية والقومية التي انبثقت منها من جهة ومنحتها الثقة، وحق القيادة من جهة ثانية، مع العمل على تدعيم الرخاء الاقتصادي والسلام العالميين على امتداد الكرة الأرضية التي نعيش عليها والفضاء الخارجي المحيط بها. ومن هذه الأرضية الوطنية والقومية الإنسانية، يمكننا أن نعطي للدولة المفهوم التالي:

«هي مؤسسة شعبية وطنية وقومية عليا، تستمد هيبتها السياسية في الداخل والخارج من الثقة التي أولتها إياها جماهيرها العريضة، والمنظمة سياسياً لتحقيق الطموحات الوطنية والقومية لتلك الجماهير في بسط نفوذها على سائر أرض الآباء والأجداد التاريخية، والعمل على توفير الازدهار الاقتصادي والسلام بين شعوب

العالم، وإفشاء المحبة فيما بينها التي تقوم على المساواة والاحترام المتبادل في علاقاتها الدولة».

ثانياً ـ العوامل المؤثرة في قوة الدول

من أجل أن تكون الدولة قوية، لا بد أن تتوافر لها ظروف موضوعية مادية ومعنوية، وصولاً للهدف القومي والإنساني الذي تسعى لتحقيقه في تجسيد طموحات شعبها الوطنية والقومية وتحقيقها على امتداد أرض الآباء والأجداد التاريخية، والعمل على ترسيخ السلام العادل بين الشعوب كافة على امتداد كوكبنا الأرضي والفضاء الخارجي المحيط به، على أسس من الاحترام والمساواة المتبادلين فيما بينها، من خلال بحر العلاقات الدولية المنغمسة فيه، والذي يشكل الشرايين الحيوية للدولة، عبر حدودها السياسية القومية.

وعلى هذا فإن الشعوب المجزأة إلى دويلات لا بد من توحيد نفسها في دولة واحدة تجسد آمال شعبها في العيش بسلام مع بقية الوحدات السياسية القومية في العالم.

ومن أجل ظهور الدولة ذات الطابع القومي والإنساني لا بد أن تتهيأ لها عوامل القوة الطبيعية منها والبشرية:

العوامل الطبيعية المؤثرة في قوة الدولة:

الموقع الجغرافي:

يلعب الموقع الجغرافي دوراً في جعل الدولة قوية، إذا ما وفر لها المرونة التامة في عملية بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية دون أن يعرضها إلى ضغوط خارجية دولية، ينقص من سيادتها في الحرية والاستقلال عند اتخاذ القرار السياسي. ومن أجل هذا لا بد أن تقع الدولة ضمن رقعة سياسية من الأرض، تستحم شواطئها في المياه الدافئة لبحار مفتوحة لتسريع عملية تطوير اقتصادها من خلال اتصالها بالعالم الخارجي، على العكس من الدولة القارية المحرومة من الإشراف على بحار

ذات شواطئ تسهل الاتصال بالعالم الخارجي: فإذا ما قارنا بين موقعي كل من دولتي البرتغال وهنغاريا، نجد أن الدولة الأولى تشرف على شاطئ بحري صالح للملاحة ومفتوح على العالم الخارجي بطول يزيد على /٦٠٠كم/ على المحيط الأطلسي، الذي يسهل لها الاتصال مع الدول الأوروبية ومع القارة الأمريكية من جهة، ومع دول القارة الإفريقية من جهة ثانية. أما باتجاه القارة الآسيوية، فالطريق البحري طويل من أجل الاتصال بدول تلك القارة، وهذا الموقع المشرف على بحار مفتوحة كان قد أسهم في جعل دولة البرتغال في أوروبا قوية لدرجة أن احتلت أراضٍ بعيدة منها تقع في قارة أمريكا الجنوبية (البرازيل) وفي القارة الأفريقية القريبة منها.

أما موقع دولة – هنغاريا – فنجده قارياً محروماً من الشواطئ البحرية بشكل نهائي، حيث تقع حدودها القارية بين خمس دول هي: رومانيا في الشرق، وأوكرانيا في الشمال الشرقي، وفي الشمال تحدها تشيكوسلوفاكيا، ومن الغرب تحدها النمسا، ومن الجنوب يوغسلافيا سابقاً.

إن موقع هنغاريا القاري يكبل شعبها وتطلعاته المستقبلية، لعدم إشرافه على شواطئ لبحار مفتوحة تسهل عليها عملية الاتصال بالعالم الخارجي، بالإضافة إلى أن البحر يعد أرخص وسائل النقل تكلفة في عصرنا الحاصر، وفي الماضي أيضاً. وإن موقع هنغاريا القاري لا يسهم في تدعيم حرية القرار السياسي واستقلاله دون الخضوع إلى عوامل الضغط الخارجي من الدول المحيطة بها، والمتشاطئة مع بحار مفتوحة، وبصورة خاصة يوغسلافيا سابقاً (صربيا – كرواتيا – الجبل الأسود – كوسوفو – البوسنة والهرسك)، التي يمكن أن توصل هنغاريا بالعالم الخارجي، عن طريق موانئها المشرفة على البحر الأدرياتيكي والذي يعد بمثابة خليج داخلي يفصل بين يوغسلافيا وإيطاليا.

وعلى هذا فإن المستقبل السياسي أمام هنغاريا، مسدود في إطار إقامة دولة قوية ذات نفوذ في السياسة الدولية، وإنما العكس، فإن موقعها يجعلها ساحة خلاف وقتال بين الدول الأوروبية الطامحة كل منها إلى السيادة.

وتشارك كل من تشيكوسلوفاكيا، النمسا، ودولة سويسرا، هنغاريا، بعدم إشراف الأقاليم السياسية لهذه الدول على شواطئ بحرية لا مفتوحة ولا شبه مغلقة، كما هي الحال في إشراف كل من دولة رومانيا وبلغاريا على البحر الأسود، حيث تشرف الدولة التركية على الذراع المائي الذي يوصله بالمتوسط.

إن الموقع القاري البحت، يعد عبئاً ثقيلاً على الدولة، لكونه يحرمها من فرصة الاتصال المباشر مع أي قطر خارجي، عدا الأقطار التي لها حدود مشتركة معها.

ويؤدي الموقع القاري البحت، دوراً مشجعاً للدولة القارية، إذا ما توفرت فيها القوة الاقتصادية، بالإضافة إلى قوة عسكرية كبيرة ومتطورة، على التوسع بالقوة على حساب جيرانها، وبخاصة باتجاه الشواطئ البحرية للاستفادة منها.

وعلى هذا فإن الموقع الجغرافي للدولة هو الذي قد يقف عائقاً أو مشجعاً نحو بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية. ويكون موقع الدولة عامل ضعف حسب قربه أو بعده عن دولة قوية. وخير مثال على ذلك، موقع جمهورية منغوليا الشعبية بين قوتين عظيمتين تتنافسان على السيادة الإقليمية في منطقتيهما وهما: روسيا الاتحادية في الشمال، والصين الشعبية في الجنوب.

ويزداد الوضع سوءاً عليها – إذا أخذنا في الحسبان – أن للصين مطالب قومية فيها، بالإضافة إلى أن موقع منغوليا قاري بحت، محروم من الإشراف على شواطئ بحرية.

وأحياناً يكون الموقع هاماً من حيث الاستراتيجية السياسية والعسكرية في حالة تجاور بلدين متضادين في بنائهما الاقتصادي والاجتماعي. وإن خير مثال على ذلك موقع /جزيرة كوبا/ المجاور لشواطئ الولايات المتحدة المشرفة على المحيط الهادي، نتيجة لتباين النهج الاقتصادي والاجتماعي بين الدولتين، وهذا ما يجعل من كوبا ذات النهج الاقتصادي الموجه والمعادي للإمبريالية الأمريكية، مثابة أداة لنشر الفكر اليساري، والمعادي للولايات المتحدة، وهذا ما قاد إلى قيام

أنظمة ثورية يسارية معادية للولايات المتحدة في أمريكا الجنوبية كما هو الحال في بوليفيا.

وإذا ما كانت كوبا فرضاً، دولة رأسمالية، تجد التطور والقوة في كنف الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأهمية الاستراتيجية لموقعها الجغرافي سيتضاءل إلى درجة الصفر تقريباً، وإذا ما نقلنا موقع جزيرة كوبا، ذات النظام الاشتراكي، إلى منطقة بحر اليابان، فإنها ستفقد كل شيء من حيث الموقع، لانعدام إمكان العدوى الفكرية على شعوب متخلفة تناضل من أجل التحرر الاقتصادي والسياسي، بعيداً عن تبعية الدولة العظمى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وما يقال عن كوبا يمكن أن نقوله عن اليابان كدولة.

إن موقع اليابان على شكل قوس في المحيط الهادي، قبالة شواطئ دولتين عملاقتين في العالم، يجعل من اليابان دولة ملجومة من قبل تلك الدولتين: روسيا الاتحادية، والصين، وغير قادرة على أن تنال منهما. أما في حالة نقل موقع اليابان إلى منطقة المحيط الهندي، بحيث يكون امتداد جزرها عرضانياً، بحيث تسد الفراغ البحري الواقع بين القرن الإفريقي ورأس مثلث شبه الجزيرة الهندية، فإن موقعها الجديد هذا، والمقرون بشعب متطور تقنياً واقتصادياً، سيصبح له أهمية لا تقارن مع موقع اليابان الحالي، للأسباب التالية:

١- ستكون اليابان قريبة من مصادر النفط والموارد الخام الأخرى، والتي هي أسواق تصريف للصناعات اليابانية.

٢- ستصبح اليابان الجارة المتقدمة تقنياً في منطقة التخلف الصناعي الإفريقي الآسيوي الجنوبي.

٣- ستصبح لدى اليابان قوة بحرية تسيطر من خلالها على التجارة الدولية ما بين الشرق والغرب عن طريق الممر البحري: المتوسط – السويس – البحر الأحمر – المحيط الهندي.

وأحياناً يزداد موقع هذه الدولة أو تلك، من خلال ما يكتشف فيها من مواد خام ضرورية للتطور الصناعي الحديث والعصري في آن واحد، فموقع دول الجزيرة العربية ازداد أهمية حالياً، ليس لكونه يشرف على البحر الأحمر الذي يشكل قناة وصل تجارب ما بين دول البحر الأبيض المتوسط من جهة، وسواحل إفريقيا الشرقية ومنطقة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا من جهة أخرى. وإنما لوجود أكبر كمية احتياطية من البترول في جيولوجيتها. وبالتالي صارت منطقة الجزيرة العربية كلها، الدرّة التي تمد العجل الأوروبي والأمريكي بالحليب. فإذا ما نضبت تلك الثروات فإن منطقة الجزيرة ستفقد الكثير من أهمية موقعها الاستراتيجي الحالي وأثره في السياسة.

وهناك دول قارية ولكنها تتصل بالعالم الخارجي عن طريق شواطئ مائية لبحار غير مفتوحة تماماً في وجهها، كما هي الحال في الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية الحالي. حيث تشرف من الشمال على مياه المحيط المتجمد الشمالي، ومن الشرق على مياه المحيط الهادي، وفي الشمال الغربي على شاطئ البلطيق (خليج البلطيق)، وفي الجنوب الشرقي على سواحل البحر، فالمياه للشاطئ الشمالي لروسيا الاتحادية غير صالحة للملاحة طوال العام بسبب تجمد المياه معظم أيام السنة، والساحل الشرقي لروسيا الاتحادية المشرف على المحيط الهادي يسمح لها بالاتصال بالعالم الخارجي، ولكن هذا الطريق طويل من أجل الوصول إلى مناطق التخلف الاقتصادي التي هي مجال الصراع والتنافس بين الدول العظمى.

وتحتل مناطق التخلف الاقتصادي الجزء الجنوبي والجنوب الشرقي من قارة آسيا والقارة الإفريقية، والوطن العربي يحتل في رأينا عنق الزجاجة للعالم القديم ككل، والبوابة المطلة على العالم المتخلف صناعياً، والعالم المتطور صناعياً في آن واحد. كما أن الطريق البحري لروسيا الاتحادية، باتجاه القارة الأمريكية الجنوبية المتخلفة طويل أيضاً.

أما الساحل المشرف على البحر الأسود، حيث تتصل روسيا الاتحادية من خلاله بالعالم الاقتصادي المتخلف، فلا تقوده موانئه في البحر الأسود إلى البحار

المفتوحة، إلا من خلال الذراع المائي البحري لمضائق الدردنيل والبوسفور وبحر إيجه، وهذا المعبر المائي تسيطر عليه دول معادية لروسيا الاتحادية وميالة، لا بل أعضاء في حلف الأطلسي الخصم التقليدي لحلف وارسو سابقاً. أما المنفذ المائي البحري الشمالي الغربي من خلال بحر البلطيق، فإنه يخضع إلى دول معادية وأعضاء في حلف الأطلسي.

ويلعب الموقع لهذه الدولة أو تلك، دوره حسب قربه وبعده عن منطقة الاستواء، لأن الكثير من العوامل التي تؤثر في المناخ، تعتمد على الموقع للدولة حسب قربها وبعدها عن خط الاستواء (الموقع الفلكي)، فكلما كانت الظروف المناخية ملائمة للعيش فيها ومشجعة لعامل التطور التقني والاقتصادي، لا مثبطة له، أمكن قيام دولة قوية، لا بل حضارات بشرية عريقة. ومنذ القديم كان الجغرافيون والساسة يعدون أن المناطق ذات المناخ المعتدل أو القريب منه، في قلة حرارته وكثرة رطوبته، أرضية جيدة لنشوء الحضارة العربية القديمة: (البابلية – الآشورية – الكنعانية الفينيقية)، والفارسية – اليونانية – الرومانية – العربية. وأخيراً الحضارة الأوروبية المعاصرة، تكاد كل هذه الحضارات تقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، لتوافر الشروط الموضوعية من أجل ذلك، حيث تظهر الفصول المناخية واضحة، والتي تساعد بدورها على التطور الاقتصادي والثقافي البشري واستمراريته، في حين نجد القسم الجنوبي من الكرة الأرضية يفتقر إلى وجود دولة كبرى إلى الآن لصغر المساحات الأرضية ذات المناخ الملائم للتطور الحضاري، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار موقع الوطن العربي، سنجد أن معظم أجزائه تقع في المنطقة المعتدلة الشمالية، وبالتالي إن موقع الوطن العربي الفلكي يجعله مؤهلاً أن تقوم على أرضيته دولة حضارية قوية. وسنتعرض إلى موقع الوطن العربي فيما بعد من هذا الكتاب.

المساحة:

تعد المساحة بالنسبة للدولة بمثابة الجسد الحقيقي لها، الذي تستمد منه عناصر قوتها، من عوامل جغرافية، وموارد اقتصادية. وإن لكل وحدة سياسية أرضاً

خاصة بها تمارس عليها سيادتها، وتؤكد وجودها بتلك المساحة. وتعمل على منع أية قوة خارجية من الاعتداء عليها. والأرض هي الركن الأساسي للدولة، وهي شرط أساسي لاستغلال السلطة السياسية، لأن الأرض هي المجال أو المدى الذي تمارس فيه الدولة أعمال سيادتها. كما أنه لا يمكن لدولتين مستقلتين تتمتع كل منهما بالسيادة إن تجتمعا معاً على إقليم سياسي واحد، لأن وجودهما معاً سيؤدي حتماً إلى أن تقضي إحداهما على الأخرى وجوداً وسيادة واستقلالاً. وإن كل إقليم سياسي ملزم بتحديد رقعة أرضه السياسية كي لا تتخطاه دولة ذلك الإقليم:

فالدولة عندما تعين حدودها مع جيرانها، تكون قد وضعت حداً لأطماعها التوسعية في أراضي الغير. ويعد الكيان الصهيوني المزروع على أرضنا العربية الفلسطينية بالقوة والإكراه، الدولة الوحيدة في العالم في جعل حدودها مفتوحة غير محددة، كي لا تقيد أطماعها التوسعية التي تتعدى المجال الجغرافي لأرض القطر العربي الفلسطيني. وترى دولة العدو أن امتدادها يجب أن يصل إلى كل من نهري النيل والفرات، كما تزعم أساطيرهم التوراتية الخرافية، التي سطرها حاخاميو معتنقي الدين اليهودي. ونعتقد أن أطماع الدولة الصهيونية إذا لم تجد قوة تلجمها وتحطم لها الغرور المستشري في فكر وصدر قادتها المدنيين والدينيين والعسكريين، والذي يعتمد على القوة الأمريكية اللامحدودة، من أجل تأمين المصالح الحيوية للأمريكيين، أنها لا تقتصر على المساحة الجغرافية لبلاد الشام، أو بلاد الهلال الخصيب، أو الجزيرة العربية، بل تتعدى ذلك حتى تشمل أفغانستان وإيران والدول الإسلامية لآسيا الوسطى، لأن القاعدة العسكرية الصهيونية في أرض فلسطين، تحلم بقيام إمبراطورية تحكم العالم على أنقاض تدمير العالم، والذي ما فتئت الصهيونية العالمية السعي من أجل تحقيقه، انطلاقاً من المفهوم الديني اليهودي «إن العالم أجمع بمثابة الحمير، وأن أتباع الدين اليهودي هم البشر والذين لهم الحق وحدهم في ركوب العالم وامتطائه والسيطرة عليه، لأن العالم لا يتسع إلا لدولة الدين اليهودي مستقبلاً فقط».

وإن الرقعة السياسية للدولة، لا تقف عند حد الأرض اليابسة فقط، بل تمتد إلى مياه البحر التي تشرف أراضي الدولة على شواطئه إذا ما كانت بحرية، وتصل مساحة أو عمق المياه البحرية الإقليمية للدولة المشرفة على بحار إلى ما يزيد على /١٣/ ميلاً بحرياً، وتطالب الدول حالياً، لزيادة عمق هذه المسافة في عرض البحار لدرجة تصل إلى ما يزيد على /١٠٠/ ميل بحري. وكما تبسط الدولة سيادتها على المدى الجغرافي للرقعة السياسية التي تقوم عليها هذه الدولة أو تلك، فإنها تبسط نفوذها على الأجواء التي لها الرقعة المساحية الأرضية معها: وبالتالي فإن المجال الجوي لأية وحدة سياسية يبدأ عند نقطة بدء حدودها البرية، وينتهي عند نقطة انتهاء تلك الحدود.

ومما سبق نجد أن الإقليم السياسي يشتمل على ثلاثة مجالات يبسط سيادته عليها: المجال الأرضي – المجال البحري – المجال الجوي. وإن كل دولة مستقلة ذات سيادة معنية بالدفاع عن سيادتها على أجوائها الثلاثة: الجوية – والبرية والبحرية، ضد أي خطر خارجي يهدد أمنها أو وحدة أراضيها ومياهها وأجوائها وسلامتها.

وتعد الرقعة السياسية للدولة، إذا ما كانت واسعة، عامل قوة إذا ما رافقها عدد سكاني، وتطور تقني كاف لاستغلال موارد تلك الرقعة. وأن المساحة الواسعة بصورة عامة، غالباً ما تحتوي على ثروات جيولوجية ونباتية وحيوانية متنوعة وبكثرة، إذا ما قارناها بالدولة ذات المساحة الصغيرة، حيث تكون مواردها الاقتصادية محدودة. كما أن الدولة واسعة المساحة عندها القدرة على استيعاب عدد أكبر من السكان، وتهيئ المساحة الواسعة الفرصة والإمكانات للإنتاج المتنوع، مما يكفل بدوره توازناً أفضل للنمو الاقتصادي والسياسي للدولة.

لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار، أن حجم الدولة الكبير لا يكفي وحده كمقياس لقوة الدول وعظمتها، فإن هناك دولاً ذات مساحة صغيرة إذا ما قيست بكل من روسيا الاتحادية والصين والولايات المتحدة، قد استطاعت أن تستغل مساحاتها الصغيرة خير

استغلال، متخطية العقوبات التي فرضتها عليها مساحاتها صغيرة الرقعة، وذلك بالاستغلال المركز بدرجة عالية للأراضي الزراعية والموارد المعدنية بالتصنيع، وبتوثيق العلاقات التجارية مع العالم الخارجي. ويمكن أن تكون هولندا الدولة الصغيرة المساحة، التي لا تتجاوز /٤٤/ ألف كم٢، خير مثال على الاستغلال الجيد والعلماني لموارد البيئة الجغرافية لتلك الدولة ذات العلاقات التجارية الرابحة، لكونها اعتمدت في نهضتها الصناعية بادئ الأمر على توفير الأمن الغذائي لسكانها أولاً، ومن ثم تأمين القاعدة الصناعية اللازمة لتطورها، على عكس إيطاليا التي جهدت في تأمين التطور الصناعي أولاً، ومن ثم تأمين الغذاء. لهذا نجد أن هولندا بلد مستقر سياسياً، على الرغم من كثافة السكان المرتفعة فيها، في حين نجد إيطاليا دولة الاضطراب السياسي الدائمة، لدرجة صار عدد الوزارات التي تم تشكيلها من بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى يومنا هذا، ما يزيد على /٥٥/ وزارة إضافة إلى تزايد عدد العاطلين عن العمل.

ونجد أحياناً أن هناك مساحات واسعة في داخل الرقعة السياسية للدول الكبيرة، غير صالحة للاستثمار الاقتصادي، لرداءة الظروف المناخية، أو لانعدام الثروات المعدنية الخام في صحاريها الواسعة، التي تساهم في توزيع سكان هذه الدولة أو تلك، ذات المساحة الواسعة، توزيعاً غير متعادل. وخير مثال على ذلك دول كل من: البرازيل – كندا – استراليا، حيث تمتلك كل منها مساحات واسعة تزيد عن ثماني ملايين كم٢. إلا أن هناك عناصر تضريسية ومناخية قد جعلت التقدم التقني والتنظيم الداخلي لتلك الرقعة محدوداً، وإذا ما نظرنا إلى خريطة كل من هذه الدول الثلاث، سنجد أن المناطق الأكثر ازدحاماً هي الأطراف الخارجية، وأن مناطق كبيرة منها خالية تقريباً من السكان لأسباب مناخية. فالجفاف في أستراليا أهم العوامل التي تفسر سبب عدم وجود مناطق آهلة بالسكان في وسطها، وكذلك الحرارة الشديدة والمطر الغزير والغابات الكثيفة في وسط البرازيل وغربها، هو الذي جعل الكثافة العالية لسكانها متواجدة على سواحلها البحرية الشرقية إلى حد ما، كما أن المناخ البارد في

كندا هو الذي جعل الكثافة السكانية في جنوبها وفي شواطئها الشرقية أكثر من شمالها وغربها بشكل نسبي.

تلعب المساحات الواسعة لرقعة الدولة السياسية دوراً هاماً في إمكان الدفاع والمقاومة ضد الأعداء، فيما إذا تعرضت أراضي الدولة إلى عدوان ينتقص من سيادتها على الأراضي العائدة لها، وذلك على عكس من الدول ذات المساحة الصغيرة، حيث تسقط بسرعة مجرد تلقيها الضربة الخاطفة الأولى، كما حدث لدولة بلجيكا في الحربين العالميتين الأولى والثانية، عندما سقطت في أيدي القوات المعادية، دون أن يكون لديها القدرة على مقاومة الاحتلال، لصغر مساحتها الذي لم يساعد على مرونة في الحركة من أجل مقاومة الاحتلال، وذلك على عكس من الدول الكبيرة المساحة، التي تشكل مناخاً ملائماً لاحتواء قوات الأعداء المهاجمة، كي يتم الإجهاز عليها، بعد إضعافها بفضل العمق الدفاعي الكامن في اتساعها الكبير. وتعد روسيا الاتحادية، صاحبة المساحة الكبيرة خير مثال، تتجسد في أراضيها العمق الدفاعي، عندما تتعرض لهجوم عسكري كبير من قبل الأعداء. وقد حصل ذلك في زمن روسيا القيصرية، عندما غزا نابليون أراضي روسيا، حيث استفاد القادة العسكريون الروس من اتساع رقعة بلادهم في التراجع أمام قوات نابليون المندفعة إلى الجنوب من مدينة موسكو، حيث تمركزت القوات الروسية بقيادة كوتوزوف /١٨١٧م/ الذي أمر بانسحاب قواته نحو الجنوب، فاسحاً المجال لقوات نابليون باحتلال موسكو، بعد أن فضل جميع القادة الموت عند جدران موسكو على الانسحاب، من أجل الحفاظ على سلامة الجيش الروسي، عندما طرح عليهم الانسحاب من قبل القائد الأول كوتوزوف الذي قال لقادته: «إن خلاص روسيا في بقاء جيشها، فهل من الأفضل المغامرة بإضاعة الجيش، بما في ذلك خسارة الجيش، أم أن تسلم موسكو بدون قتال؟ هذا ما أريد أن أحصل على رأيكم بصدده».

وأخيراً قرر (كوتوزوف) الانسحاب إلى الجنوب للاستفادة من العامل الجغرافي الذي يلعب دوراً هاماً لصالح قواته وليس لصالح القوات الفرنسية، التي يزيد عددها عن /٦٧٨/ ألف مقاتل توغلوا في أراضي واسعة المساحة، باردة تغمرها الثلوج، وبعيدة عن أماكن إمدادها بالمؤن والعتاد والرجال، رغم المعارضة الشديدة من معظم قادة جيشه.

وما إن جاء يوم التاسع من تشرين الثاني، حتى تم القضاء على جيش نابليون، حيث لم يبق معه إلا أربعون ألفاً على قيد الحياة. واستفاد الروس أيضاً من مساحة أراضيهم المترامية الأطراف، بالانسحاب أمام الألمان في الحرب العالمية الثانية، التي اجتاحت الأراضي الروسية، حتى ضواحي مدينة موسكو، حيث كانت القوات الروسية تتراجع مستفيدة من العمق الجغرافي لأراضيها، كي يسهل عليها التعامل مع قوات العدو التي تقود نفسها نحو بحر مترامي الأطراف قد يؤدي إلى الموت، لابتعادها التدريجي عن مراكز التموين وإعداد القوات الألمانية، بالإضافة إلى الظروف المناخية الباردة شتاء، حيث كانت تقصم ظهر القوات الألمانية التي انهارت على المساحة الروسية مترامية الأطراف، كما انهارت من قبلها قوات نابليون الجرارة.

وكذلك الأمر بالنسبة للصين أثناء احتلال جميع أجزائها الساحلية، ومعظم المجاري الدنيا لأنهارها، من قبل اليابانيين، حيث استطاع الصينيون احتواء العدوان الياباني مع مواصلة الدفاع والمقاومة في الداخل، للأراضي الصينية مع المحافظة على استقلال الصين كدولة. فلو كانت الصين دولة صغيرة المساحة، لسقطت مباشرة بعد توجيه الضربة الأولى لها من قبل القوات اليابانية المجتاحة، وهكذا يمكننا أن نعد أن الرقعة التي تشغلها الدولة، تكون بحد ذاتها قوة سياسية عندما تكون كبيرة المساحة. وتظهر القوة الكامنة للمساحة الواسعة في حالة الحرب، حيث يعد اتساع مساحة البلاد عنصراً هاماً من عناصر قوتها، وهو ما يسمى من قبل الجيوبوليتكا والاستراتيجيا العسكرية بـ«الدفاع في العمق» Defense Depth، وهو مبدأ يأخذ في

الحسبان سواء بسواء، البلاد التي لها رقعة أرضية مترامية الأطراف، أو البلاد التي تملك قوة بحرية تستطيع بها فرض سيادتها على مساحات كبيرة.

أما في حالة انتصار الدولة صغيرة المساحة، على دولة كبيرة المساحة، سيكون مؤقتاً وستصبح الأرض التي احتلتها الدولة الصغيرة، عبئاً ثقيلاً عليها، وينقص من أمنها، لأنها ستجد نفسها مضطرة لنشر قواتها في الأراضي المحتلة، في الوقت الذي يجب أن تكون تلك القوات مخصصة للدفاع عن جسد الدولة أولاً.

شكل الدولة:

يؤدي الشكل دوراً هاماً من حيث إمكان الدفاع عن الدولة، فيما إذا تعرضت إلى هجوم من قوات معادية من جهة، وفي تنظيم الداخل إدارياً واقتصادياً ومواصلات من جهة أخرى.

فكلما كان شكل الدولة ملموماً كلما أعطاها مرونة أكثر في الدفاع ضد القوات المعادية من جهة، وكلما كانت الدولة ضابطة لحدودها بشكل أفضل. لأن الهيئة الملمومة للدولة لا تحتاج إلى بعثرة في القوات على أطرافها من أجل الحماية واستقرار الأمن. ويسهم الشكل الملموم في بناء شبكة مواصلات مركزية تصل ما بين مركز الدولة وبقية المراكز الإدارية الأخرى بشكل متساو إلى درجة كبيرة، بسبب اقتراب الأطراف من المركز وقصر مسافاتها. وهذا يؤدي إلى تسهيل في استتباب الأمن في أرجاء الدولة كافة، وتوزيع السلطة على أرجائها كافة بقدر متساو. وتعد كل من دولتي رومانيا وبولونيا من الأشكال الملمومة النموذجية لهيئة الدولة.

وتمتاز الدولة ملمومة الهيئة بقصر حدودها بالنسبة لمساحتها، مما يقلل من نقاط الضعف الدفاعية المتمثلة بالدولة ذات الحدود الطويلة كدولة (التشيلي مثلاً): ويزداد أمن الدولة الملمومة واستقرارها فيما إذا كانت عاصمتها تقع في وسطها، حيث تصبح أجزاء الدولة مترابطة بشكل جيد بمركز العاصمة بشبكة من خطوط النقل والمواصلات منبثقة من العاصمة باتجاه أطراف الدولة، وتكون شبكة مواصلات

الدولة في مثل هذه الحالة تشبه الإخطبوط تماماً، وهذا ما يساعد في عملية الدفاع والتخطيط الاقتصادي.

وهناك دول ذات أشكال متطاولة مما يؤدي إلى زيادة نقاط الضعف في حدود تلك الدولة، أثناء عملية الدفاع عنها ضد أي هجوم خارجي، لأن قوات الدولة في مثل هذه الحالة، تجد نفسها مجبرة على بعثرة قواتها بشكل متقطع، أو مشرشرة كي تستطيع تغطية حدودها. ويزداد الأمر تعقيداً وعبئاً على الدولة ذات الحدود الطولانية، إذا ما كانت تجاور دولاً معادية لها على طول حدودها. وتصبح الحدود المتطاولة أقل عبئاً على الدولة إذا كانت محاطة بدول متجانسة معها في الأصول البشرية والنمو الاقتصادي. وتكون الدولة المتطاولة محظوظة إذا كانت هناك حواجز طبيعية تطاول حدودها، مما يسهل عليها الدفاع عن نفسها من تلك الجهة مع نشر أقل عدد ممكن من قواتها، وبالتالي فإن مثل هذا الحاجز الطبيعي يعد نقطة قوة في الدفاع عن حدودها. وإن خير من يمثل الحدود الطويلة من الدول المتطاولة ما هو كائن في هيئة دولة: التشيلي – دولة الأرجنتين – دولة إيطاليا.

فدولة التشيلي ذات شريط ساحلي يزيد على /٤٠٠٠/ كم في إشرافه على المحيط الهادي غرباً، وحدودها الشرقية مع الأرجنتين تقارب هذه المساحة إلى حد ما. إن هذا الشكل المتطاول يعد نقطة ضعف في قوة التشيلي لصعوبة الدفاع عنه، والذي يحتاج إلى عدد كبير من القوات المسلحة. إلا أن الساحل التشيلي يكاد يكون بعيداً لا بل معزولاً عن العالم الخارجي، لبعده الكبير عن اليابسة من الجهة المقابلة، والمتمثل بدول شرق وجنوب دول قارة آسيا والمطلة على شواطئ المحيط الهادي شرقاً: روسيا الاتحادية – الصين – ماليزيا – ومن ثم جزيرة أستراليا.

هذا البعد الشاسع للشاطئ التشيلي عن المراكز العمرانية المطلة على الشاطئ المقابل للمحيط الهادي، يجعل من تشيلي دولة شبه معزولة، قليلة التعرض إلى هجوم بحري على أراضيها. ومما يزيد من قلة حدوث ذلك أن الطبيعة التضريسية للجانب الغربي من دولة التشيلي جبلية وعرة عالية صعبة المسالك، تقف بدورها بمثابة حاجز

طبيعي يؤمن الحماية الجيدة لمراكز السكن في التشيلي والتي تقع إلى الشرق منها. وأما الجانب الشرقي من الحدود المتطاولة مع الأرجنتين فقط، تكون هادئة ومستقرة لعدم وجود خلافات إقليمية فيما بينهما، سواء كانت على الأرض، أو في الاختلافات في درجة النمو الاقتصادي أو حتى السكاني، من حيث التركيب الانتروبولوجي: الأصول البشرية – اللغة – القومية، فمعظم سكان الدولتين من الأوروبيين الذين ينتمون بلغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وأصولهم البشرية إلى المجموعة اللغوية اللاتينية، والتي تضم بدورها: الأسبانية – الإيطالية – البرتغالية – الفرنسية – المالدافية – الرومانية، إلى جانب أعداد السكان الأصليين لقارة أمريكا (الأميريديان: الهنود الحمر – إلى جانب الهجناء نتيجة التزاوج ما بين الأوروبيين الذين ينتمون إلى المجموعة السلالية القفقاسية أو البيضاء (الأوروبية) والسكان الأصليين (الهنود الحمر) الذين ينتمون بصفاتهم السلالية إلى المجموعة المغولية الصفراء). أضف إلى ذلك أن المذهب الكاثوليكي يكاد يكون المذهب الديني الوحيد لسكان أمريكا اللاتينية. كل هذه العوامل مجتمعة، تجعل الحدود ليس بين الأرجنتين والتشيلي وجاراتهما، هادئة مستقرة.

تعاني الدول ذات الشكل الطولاني، من عدم إمكان إرساء حكم مركزي متين من جهة، وعدم توثيق الصلات ما بين العاصمة والأطراف من جهة أخرى، مما يقلل من فرص الاستقرار السياسي والأمني للدولة. كما أن الشكل المتطاول، لا يخدم بناء شبكة مواصلات جيدة تسهل منها حركة الاتصال بين أجزاء الدولة مترامية الأطراف طولاً (التشيلي – النرويج – تشيكوسلوفاكيا) وفيما يخص الشكل المتطاول لدولة (النرويج) فإنه لا يشكل لها عبئاً ثقيلاً من أجل الدفاع عنها لكون أن ما يزيد على نصف طول شريطها الساحلي يشرف على المحيط المتجمد الشمالي، حيث الدائرة القطبية، وأن الجزء الباقي من الشريط الساحلي يشرف على المحيط الأطلسي.

أما بالنسبة لإيطاليا التي تشبه بهيئتها سابقاً، شكل الجزمة الممدودة في عرض البحر الأبيض المتوسط، حيث يفصلها شرقاً عن يوغسلافيا وألبانيا، بحر الادرياتي،

ويفصلها عن اليونان البحر الإيوني. إن هذا الموقع المتطاول في عرض البحر المتوسط للجزمة الإيطالية يعطيها مرونة في الحركة في منطقة البحر المتوسط، من أجل اتصالها بكل من بحري التخلف الكامنين في إفريقيا –ومنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. وإن الشكل المتطاول والبحري لإيطاليا، هو الذي منحها القدرة على التوسع والسيطرة على معظم البلاد المشرفة على البحر الأبيض المتوسط، في زمن الدولة الرومانية من جهة، كما أن حدودها القارية الشمالية مع النمسا وسويسرا، يجعلها تستفيد من الإمكانات الاقتصادية الأوروبية. وهذا بدوره يؤمن لها قوة اقتصادية أفضل فيما إذا ما أقامت علاقة تعاون وحسن جوار مع دول أوروبا، كي تتفرغ عسكرياً واقتصادياً للتغلغل في منطقة جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط. وإن هذا العامل الجيوبولتيكي كان القاعدة للتحالف ما بين إيطاليا بقيادة موسوليني وألمانيا النازية بقيادة هتلر.

وهناك الشكل المتناثر للدولة عندما تكون دولة تتكون من مجموعة من الجزر المبعثرة والمتقاربة، كما هي الحال في كل من دول اليابان – الفلبين – إندونيسيا، حيث تتكون كل منها من عشرات الجزر البحرية، صغيرة المساحة أو كبيرتها، وغير المتصلة مع بعضها والتي يصل طول امتداد الجزر أحياناً إلى مساحة تزيد عن /٢٠٠٠كم/ كما هي الحال بالنسبة لليابان مثلاً.

ومن سلبيات الشكل الجزري المتناثر للدولة البحرية، صعوبة بناء نظام إداري على المساحة المتناثرة من أجل قيام سلطة مركزية، وأن هذا الشكل يضعف من قوة الدولة في مرونة الدفاع عنها، لاضطرارها إلى بعثرة قواتها في الجزر كافة التابعة لها، وهذا الوضع يترتب عليه ما يلي:

١– سهولة قيام حركات تمرد وانفصال في الجزر البعيدة عن مركز السلطة للدولة، كما هو الحال عند جماعات التاميل في الجنوب من دولة الفلبين.

٢– سهولة غزو هذه الجزر من الخارج إذا لم تتوافر القوة البحرية الكافية في الحفاظ على أمن وسلامة أراضي الدولة التي تبسط سلطتها على تلك الجزر.

٣- تكون هذه الجزر على اتصال مع العالم الخارجي من جهة، ولكنهم معزولون عن هذا العالم الخارجي، لإحاطة البحر بهم من الجهات كافة، وقد لعب الموقع الجزري للدولة في الماضي، دوراً هاماً يؤدي وظيفتين متناقضتين، هما: الاتصال مع العالم الخارجي، والحماية من الأخطار الخارجية التي يمكن أن تهدد أمن أراضي تلك الدولة وسلامتها. هذا لا يتم إلا من قبل دولة خارجية تمتلك قوة بحرية تفوق القوة البحرية لدولة الجزر أو الجزيرة، وتعد جزيرة إنكلترا هي المثال الجيد، حيث أمن لها موقعها الجغرافي البحري والجزري، سهولة الاتصال مع العالم الخارجي من جهة، وأمن لها موقعها وشكلها الحماية من الاعتداءات الخارجية من جهة ثانية، وهذا الوضع على عكس تماماً من وضع الإمبراطورية الرومانية التي كانت مركزها إيطاليا، حيث كان الخطر الخارجي الذي يهددها من جانب البر، وليس من جانب البحر، لكون إيطاليا شبه جزيرة تتصل من الشمال في أوروبا، حيث كان تاريخياً يتم تدمير روما وتهديدها من هناك وليس من البحر.

التضاريس:

تتباين أشكال التضاريس داخل الرقعة السياسية للدولة الواحدة، من مكان إلى آخر: فهناك مظاهر تضريسية مألوفة في معظم الوحدات السياسية في العالم، بغض النظر عن اتساع رقعتها الأرضية السياسية، كالسهول والجبال، وأقدام الجبال، والهضاب، والمرتفعات والأودية، والأنهار، وسهول ساحلية.

وهناك القليل من الوحدات السياسية ذات الوضع التضريسي المتشابه، وغير المتباين، كما هو الحال مثل: هولندا – الدنمارك، حيث تتكون رقعتهما السياسية من أراضي سهلية منخفضة صالحة للزراعة، وذلك عكس الأراضي النرويجية التي يغلب عليها الطابع الجبلي والهضبي لمعظم مداها الجغرافي. وإن ميزة كل نوع من التضاريس الاستراتيجية هي الدفاع والمقاومة، أو العكس في إمكانية اجتياحه من قبل دول معادية، كما هو الحال في الدول التي يتكون جسمها من أراض سهلية واسعة،

مثل: بولونيا – منطقة بلاد الشام (حيث الأراضي السهلية التي عرفت تاريخياً بسهول سورية المجوفة). وإن فقدان الحواجز الطبيعية في تخوم الوحدات السياسية، يجعل أراضي تلك الوحدات معرضة لتدفق قوات معادية إلى داخل أراضيها لعدم وجود العوائق الطبيعية كالأودية والجبال أو الأنهار.. الخ، والتي تقود إلى نقطة ضعف دفاعية ضد الأخطار الخارجية المحدقة بالدولة. ويعد السهل الأوروبي الواسع الذي تتكون منه شمال أوروبا، أكثر تهيؤاً للغزوات من المناطق الجبلية المركزية. كما هو الحال في معظم الجزء الجنوبي من القارة، الذي يتألف من مناطق تضريسية مرتفعة من هضاب وجبال وأودية وأنهار ضخمة (فقدان الاستقرار لدى الأمم التي تشكلت في ذلك السهل وتغيرت حدودها من حين إلى آخر، والتقلبات التي عانتها خلال التاريخ، ذلك كله أحداث سياسية مرتبطة بالجغرافيا ارتباطاً وثيقاً)[1]. إلا أن المناطق السهلية تسهم في بناء شبكة من المواصلات البرية في أوقات السلم من أجل ممارسة النشاط الاقتصادي الهادف إلى رفع المستوى المعيشي للسكان، علماً أن المناطق السهلية هي من أفضل أنواع التضاريس الطبيعية من أجل الاستغلال والعطاء للشعوب التي تسكنها.

أما في حالة وجود أنهار ومستنقعات وأودية ضمن التضريس السهلي للدولة، فإن ذلك سيكون عامل حماية طبيعي من الهجوم الخارجي لكونه يؤدي إلى إرباكات في مرونة حركة الجيوش المهاجمة، حيث يؤدي إلى إنقاص من قدراتها العسكرية. وبالتالي فإن الأنهار والأودية العميقة في أراضي الدولة تعد بمثابة عامل قوة دفاعية لسكانها. وينطبق هذا على أراضي جمهورية أوكرانيا السهلية التي شكلت عائقاً طبيعياً ومربكاً أمام تقدم القوات الألمانية في الحرب العالمية الثانية، نظراً لوجود أنهار وأودية عميقة ومستنقعات.

وإذا ما كانت هناك عدة دول تشترك في امتلاك سهل ما، فإن ذلك يفرض عليها نوعاً من العلاقات تقوم على التنافس والاحتكاك المباشر فيما بينها، نتيجة

---

١ – فؤاد محمد شبل: الفكر السياسي، الجزء الأول، الهيئة المصرية، القاهرة، ١٩٧٤ ص ١١٧.

توسعها ومدافعتها. وهذا يتطلب بذل المزيد من بناء القوات العسكرية من أجل الحفاظ على سلامة تلك الدولة التي يتكون معظم أراضيها من السهول.

وعلى هذا فإن الأراضي السهلية غالباً ما تُقْدِم دولة قوية في ضمها لسلطانها من أجل استتباب الأمن في المنطقة والابتعاد عن حال القلق والخوف السياسي والعسكري فيما إذا بقي السهل مشتركاً بين أكثر من دولة واحدة، كما هو الحال في السهل الشمالي لأوروبا، والتي تشكل بولونيا جزءاً من هذا السهل. وتمتاز الأراضي السهلية الخصبة وفيرة الأمطار، بالكثافة السكانية ووفرة العدد. ونتيجة لسهولة الحركة والاتصال بين سكان المناطق الكبرى السهلية، فقد نشط التبادل التجاري وانتشار الآراء والأفكار بين الشعوب التي تتكون أراضيها من السهول. لا بل فإن المناطق السهلية كانت دوماً منطقة تمازج سلالي إلى جانب التمازج الثقافي. فإذا ما أخذنا بلاد الشام السهلية (سوريا الطبيعية) تاريخياً، لوجدناها دوماً كانت منطقة صراع وتنافس بين القوى العظمى تاريخياً، ومنطقة تمازج سلالي وثقافي بين أقوام مختلفة.

أما التضاريس الجبلية فقد كانت دوماً عامل قوة في الدفاع عن حدود الدولة، إلا أن هذه المرتفعات فقدت حيويتها كمناطق دفاعية نتيجة لتطور التقنية العسكرية. إلا أننا نشاهد أن المرتفعات الجبلية الحدودية تستعمل لبناء محطات رادارية من أجل الاستطلاع والتنصت ورصد حركة تنقلات جيوش العدو. فمنطقة جبل الشيخ تسهم مساهمة فعالة في عملية الرصد والتنصت فيما إذا ما تم بناء قواعد رادارية متقدمة على ذراه المرتفعة لصالح القوات العربية المسلحة في صراعها مع العدو الصهيوني، وتعد المناطق الجبلية منطقة تضريسية يصعب فيها شق شبكة من المواصلات لربط المراكز السكنية المتناثرة فوق تلك المرتفعات الجبلية.

كما أن الجبال يمكن أن تكون مصدر ثروة نباتية تتمثل بالغابات التي تستغل أخشابها في استهلاك الدولة، التي تسيطر على المنطقة الجبلية، وخاصة في مجال بناء السفن والأثاث المنزلي. ويمكن أن تكون الجبال عاملاً يسهم في زيادة كمية

التهطال العام السنوي. ويمكن أن تكون المناطق الجبلية بمثابة وحدة سياسية كما هو الحال في الوحدات السياسية التالية: سويسرا – نيبال – بوتان.

فقد نشأت سويسرا في المنطقة الجبلية التي تحيط ببحيرة لوسرن، حيث عملت تضاريس المنطقة، حماية طبيعية وهيأت لها سيطرة استراتيجية على ممرات جبلية لها أهميتها من الناحية التجارية. وقد أدت هذه التضاريس دورها في الحفاظ على حياد دولة سويسرا إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية. وما يقال عن الوحدة السياسية للأراضي السويسرية، يمكن أن يقال عن كل من دولتي: نيبال وبوتان، التي تحتل كل منهما مجموعة من الأودية المحصورة بين سلاسل الهيمالايا العالية التي تفصلها جنوباً عن سهول الهند. ونظراً لطبيعة المناطق الجبلية التي تعيق النشاط التجاري وسهولة الانتقال من مكان إلى آخر، فإنها أيضاً تفتقر إلى سعة في الأراضي الصالحة للزراعة، أو اللازمة لقيام مراكز سكن كبيرة. وغالباً ما تكون المناطق الجبلية ذات كثافة سكانية أقل من المناطق السهلية بسبب توفر مقومات الحياة فيها. وعلى هذا فإن المرتفعات الجبلية لا تسمح إلا بقيام وحدات سياسية ذات مساحات صغيرة فقط.

وتؤدي الجبال دور الحاجز الطبيعي الذي يعيق من اتصال سكان الوحدة السياسية الواحدة، كما هو الحال في معظم دول القارة الأمريكية المشرفة غرباً على شواطئ المحيط الهادي، بدءاً من الأراضي الكندية شمالاً، وانتهاء بأراضي التشيلي مروراً بأراضي الولايات المتحدة والمكسيك ودول البحر الكاريبي، ومن ثم أراضي دولة البيرو.

وكذلك الأمر في أمريكا الجنوبية، حيث تقف جبال الأنديز، ذات الاتجاه الشمالي الجنوبي، ما بين سكان الشريط الساحلي لكل من دولتي البيرو وتشيلي والسكان في الداخل إلى الشرق من سلسلة الأنديز الصخرية، ويمكن أن تلعب المناطق الجبلية كملجأ طبيعي للثوار ضد الحكومة التي تبسط نفوذها على الإقليم السياسي، التي تكون الجبال جزءاً تضريسياً منه. كما يمكن أن تستخدم المنطقة

الجبلية كمركز للتمرد على السلطات الحكومية للدولة، التي تعد تلك الجبال جزءاً من رقعتها السياسية، حيث تعد المناطق الجبلية المناخ الملائم لحرب العصابات التي تعتمد على المبدأ القتالي.

الموارد الطبيعية:

تتوزع الموارد الطبيعية في سطح الأرض وطبقاته الجيولوجية، بشكل متباين، وذلك حسب المنشأ الجيولوجي لتضاريس هذه المنطقة أو تلك من العالم. فالاختلاف في التركيب الكيميائي لطبقات الصخور التي تكون تضاريس هذا البلد أو ذاك، يؤدي إلى اختلاف في الخامات المعدنية الموجودة في التكوينات الصخرية لتلك الطبقات الجيولوجية، أو بين الطبقات الصخرية. ونتيجة لتباين المناخات في العالم حسب القرب والبعد عن خطوط العرض (خط الاستواء) والارتفاع والانخفاض عن مستوى سطح البحر، فقد تكونت مناخات مختلفة على سطح الأرض، وهذا بدوره أدى مع بقية العناصر الطبيعية الأخرى – وفي مقدمتها التربة التي تتباين حسب المنشأ الطبيعي والمناخ أيضاً – إلى تباين في الغطاء النباتي والحيواني ما بين منطقة مناخية وأخرى تختلف عنها، وحتى ما بين تربة وأخرى، وإن كانتا تخضعان للظروف المناخية نفسها، وإن الاختلاف ناتج عن الاختلاف في التركيب الكيميائي لتلك التربة، وإلى صفاتها الفيزيائية التي تلعب دوراً هاماً في تحديد نوعية النبات الذي ينمو على سطحها. ولا يوجد حتى الآن تعريف واضح ومحدد للموارد الطبيعية، إلا أن هناك مفهوماً أكثر شيوعاً (فالمفهوم الشائع عن الموارد الطبيعية: أنها مواد ذات خصائص طبيعية هي ليست نتاج عمل الإنسان، ولكنها مع ذلك يمكن أن تستعمل لقضاء الحاجات المعاشية وحاجات الإنسان، وهذه متنوعة جداً ابتداء من الحاجات الضرورية لاستمراره، وإعادة إنتاجه كنوع بيولوجي في الغذاء والثياب والسكن والهواء

وغير ذلك.. وغيرها، وانتهاء بالحاجات التي تتطلب نشاطه العملي، والتي تخص بالدرجة الأولى تطور أدوات ووسائل)[1].

لقد كتب ماركس أن «العمل – هو قبل كل شيء عملية تحصل بين الإنسان والطبيعة، هي العملية التي يقوم الإنسان خلالها مباشرة بتنظيم ومراقبة تبادل المواد الأولية بينه وبين الطبيعة»[2].

وتلعب الموارد الأولية دوراً متزايداً في النشاط البشري الحياتي للناس وللإنتاج الاجتماعي، عن طريق تحويلهما من مواد أولية خام إلى مواد مستهلكة بفضل مستوى التطور غير الثابت للقوى المنتجة المعاصر لها.

وتختلف كمية الموارد الطبيعية سواء أكانت مواد معدنية خام، أم ثروات حيوانية أم بحرية، أم ثروة نباتية: الغابات – الأحراج – المراعي.. الخ، حسب مساحة الدولة، فكلما كانت الدولة ذات رقعة سياسية واسعة، كان هناك تباين في تركيب طبقات صخور أرضها الجيولوجية، ويتبع ذلك تباين في الثروات المعدنية التي وصل عدد المستفاد منه حالياً إلى /٨٠/ عنصراً من جدول – مندلييف – ما عدا العناصر المتفرعة عن معدن اليورانيوم المشع، في حين بلغ عدد العناصر المعدنية المستفاد منها في القرن التاسع عشر /١٨/ عنصراً فقط من جدول مندلييف والبالغ عددها /١٠٥/ عنصر.

ويعتبر معدن النفط الأول في أهميته، لكونه يمثل العصب الأساسي لاستمرارية وتطور الحضارة البشرية، ضمن المدى المنظور، ويتركز معظم احتياطي النفط وإنتاجه في أراضي الوحدات السياسية للعالم المتخلف تقنياً، والمتمثل بشعوب الجنوب، وفي مقدمتها الشعوب العربية.

---

١ – مجموعة من المؤلفين السوفييت: أزمة الموارد الأولية في الرأسمالية المعاصرة، ترجمة حسان إسحق، دار الكتاب الحديث، بيروت، ١٩٢٣. ص ١١٠.

٢ – ماركس إنجلز – المؤلفات – المجلد ٢٣، ص ١٨٨.

المناخ:

تختلف الظروف المناخية من منطقة إلى أخرى، حسب موقعها الفلكي من درجات العرض والطول، وحسب قربها وبعدها عن سطح البحر، وحسب ارتفاع تضاريسها وانخفاضها عن مستوى سطح البحر. وإن الظروف المناخية الجيدة، هي التي تساهم في عملية تنشيط فعالية الإنسان بعناصر الطبيعة المحيطة به، لجعلها ذلولاً لحاجاته ورغباته اليومية المتزايدة. وإن الظروف المناخية تكون ثقيلة بوطأتها على الإنسان بشكل أكبر، وأقسى في حالة تدني المستوى التقني لقوى الإنتاج، حيث تترك بصماتها على المجتمع البشري بشكل واضح. فالمناطق الباردة والمناطق الحارة الرطبة، والمناطق الحارة الجافة، كانت وما زالت تقيد فعالية الإنسان في عناصرها المحيطة به، على الرغم من التطور الكبير للثقافة البشرية المعاصرة.

فالمناخ لا زال إلى اليوم، يؤثر في توزيع السكان في أصقاع المعمورة، حيث الظروف المناخية القاسية تكون الكثافة السكانية قليلة فيها، وعلى العكس، حيث الظروف المناخية الملائمة لنشاطات المجتمع البشري في تفاعله مع وسطه الطبيعي، تكون الكثافة السكانية مرتفعة فيها.

وتعد الظروف المناخية الحارة والرطبة، من أثقل المناخات على الجسم البشري، وهذا ما يحد من نشاطه بدرجة كبيرة، لكونها لا تسمح للبشرة بالتنفس. كما أن عملية التنفس العادية تكون ثقيلة بسبب تشبع الهواء ببخار الماء H_2O، وهذا ما يؤدي إلى قلة في عنصر الأوكسجين الحر في الغلاف الجوي الأرضي، الذي يمد الحياة البشرية بعنصر الأوكسجين. ويسود مثل هذا المناخ في المنطقة الاستوائية وما يحيط بها بصورة عامة، والخريطة التالية توضح انتشار مثل هذا المناخ على امتداد الكرة الأرضية عرضانياً، وفقاً لخط الاستواء.

وتعد البرازيل خير مثال على أثر المناخ الحار والرطب في ظاهرة توزع سكانها غير المتساوي من مكان إلى آخر، إذ يقطن ٩٠% من سكان البرازيل البالغ

عددهم بحدود /١٢٠/ مليون نسمة في الأجزاء الجنوبية والجنوبية الشرقية، وتصل الكثافة إلى /٢٠/ نسمة في الكيلو متر المربع الواحد، بينما في المناطق الشمالية والغربية، تنخفض الكثافة إلى شخص واحد في كم٢ الواحد بسبب انتشار الغابات الكثيفة الاستوائية، حيث الرطوبة والحرارة المرتفعة طوال أيام السنة.

ويؤدي المناخ الحار والجاف بدوره عاملاً مؤثراً في توزيع السكان في هذا الإقليم السياسي أو ذاك، شأنه شأن العامل المناخي الحار والرطب، وأن خير مثال لتوزع السكان بشكل متساو على امتداد الرقعة السياسية للدولة، يكمن في الإقليم السياسي الجزري الاسترالي.

يقع الجزء الشمالي الاسترالي في منطقة المناخ الاستوائي وشبه الاستوائي، حيث الكثافة القليلة للسكان، بسبب الرطوبة والحرارة المرتفعتين طوال أيام العام، مما يعيق النشاط البشري لدرجة كبيرة. أما الجزء الجنوبي من أستراليا، بما في ذلك جزيرة تسمانيا، فإنه يقع ضمن نطاق المنطقة المعتدلة الواقعة في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية، حيث تكون درجة الحرارة إيجابية، مما يسهل النشاط الزراعي. إلا أن نقص الأمطار هنا يؤثر سلبياً على نمو الزراعة وتوزيعها وعلى التوزع السكاني بالوقت نفسه، وتكاد المناطق الصحراوية التي تشمل الجزء الكبير من وسط تلك الجزيرة الكبيرة، شبه معدومة من السكان، حيث لا تزيد الكثافة السكانية هنا، عن شخص واحد لكل خمسة كيلو مترات مربعة. ويتواجد في تلك المنطقة الصحراوية القاسية بقايا السكان الاستراليين الأصليين الذين يعرفون انتربولوجياً بتسمية (آباربفين)، حيث تجتمع فيهم الصفات الإفريقية والآسيوية في آن واحد، مما يشير إلى أن منطقة قدومهم من جزر المحيط الهادي، التي تكاد أن تكون متواصلة حتى إندونيسيا، إلا أن هؤلاء أبيدوا تقريباً من قبل الإنسان الأوروبي الذي قدم إلى هنا، وأقام كياناته السياسية على أنقاض أجساد أصحابها الشرعيين، حيث كان الإنسان الأبيض يطاردهم كما يطارد القناص طريدته، دون أن يكون هناك وازع

أخلاقي وإنساني في عملهم الإجرامي هذا آنذاك، وعلى الرغم من ذلك يزعمون بوقاحة أن الإنسان الأوروبي باعث الحضارة والمدافع القوي عن الإنسانية.

أما الجزء الجنوبي الشرقي والشرقي من الجزيرة، فهما مأهولان بالسكان لدرجة أن ١٠/٩ المجموع العام للسكان في أستراليا البالغ في حدود /١٤/ مليون نسمة، يعيش في المنطقة المذكورة.

ويؤثر المناخ أيضاً في النشاط السياسي للمجتمعات البشرية، فإذا ما ألقينا نظرة استقرائية للمناطق التي نشأت فيها حضارات بشرية عبر التاريخ، لوجدنا أن تلك الحضارات كافة تكاد تقع جميعها في النصف الشمالي من المعمورة، وبصورة خاصة في المناطق الجغرافية ذات المناخ المعتدل والقريب منه. كما أن التوزع السكاني للبشرية نجد الغالبية العظمى منه يقع في النصف الشمالي من الأرض التي نعيش عليها.

وتعد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، من أقدم المناطق التي قامت فيها حضارة بشرية في العالم، وبصورة خاصة في مناطق الوطن العربي، التي تقع ضمن النطاق المناخي المعتدل.

وتكون المناطق ذات الحرارة المنخفضة في المرتفعات الجبلية العالية، وفي منطقة الدائرة القطبية على العموم، ذات تربة متجمدة في فترة طويلة من أيام السنة، إذا لم تكن كلها. كما أن الجليد والثلوج تغطي المنطقة بصورة شبه دائمة، ولهذا فإن المناطق المذكورة يكون فيها النشاط الزراعي للإنسان، شبه معدوم، حيث لا ينمو على أطرافها الدفيئة نسبياً سوى الحشائش والطحالب، لكن اكتشاف ثروات معدنية في المناطق الباردة، أضفى عليها أهمية استراتيجية متزايدة.

كما أنها لا تصلح أن تكون أرضية ملائمة لقيام دولة قوية فيها، لأنها غير صالحة للنشاط البشري الزراعي، وحتى الصناعي، إلا ضمن ظروف اصطناعية، ليستطيع الإنسان هناك ممارسة فعاليته بعناصر الطبيعة بشكل مؤثر، ويؤكد قولنا هذا: أن المنطقة القطبية وشبه القطبية وما يحيط بهما، إذا ما استقرأنا تاريخ النشاط

البشري، وأثره في عناصر الطبيعة المحيطة، لوجدناه شبه محدود، بسبب عامل البرد الذي يفرض على الإنسان أن يعيش حياة صراع قاسية ومريرة، كي يؤمن ضرورات حياته اليومية. وعلى هذا فإن المناطق الباردة لم تقم فيها حضارات ودول ذات شأن في السياسة الدولية، وإنما كانت بيئة فقيرة قاسية، تعيش فيها جماعات فقيرة ومتدنية في المستوى التقني لقوى الإنتاج. كما أن المناطق الحارة الواقعة على جانبي منطقة خط الاستواء بين درجات عرض (٥°-١٠°) شمال وجنوب خط الاستواء، لا تصلح لقيام دول قوية.

وهناك مناطق حارة رطبة، ولكن لمدة معينة من السنة. في حين يكون الفصل الآخر جافاً، كما هو الحال في المنطقة الواقعة بين المدارين، وتعد كل من: الهند – سيلان – كوبا – جاوا – الفيليبين – الهند الصينية، من أكثر جهات العالم كثافة بالسكان، لتوافر الظروف الموضوعية لقيام زراعة حثيثة، وأنّ الهند خير مثال على ذلك، حيث المساحة الواسعة، وتعدد المناخات، وتعدد الزراعة، مما يجعل من الهند أن تصعد في طريق التطور والقوة بجميع أشكالها مستقبلاً، رغم كثافتها السكانية.

وكما يؤثر المناخ بعناصره المختلفة في النشاط البشري الاقتصادي وتطويره في حال السلم، كذلك يؤثر في النشاط العسكري وسير المعارك، وفي حالة الاستعداد لخوضها أو أثناء القتال.

ففي المناطق ذات المناخ الفصلي، من النادر أن تقدم دولتان متخاصمتان على خوض معركة فيما بينهما في فصل تساقط الأمطار، والسبب في ذلك أن الآليات الحربية من مدرعات وعربات نقل وعربات مدفعية لا تستطيع التحرك بالمرونة المطلوبة منها أثناء القتال على أرضية المعركة التي غالباً ما تتحول إلى أرض رخوة، حتى أن قوى الدفاع الجوي والقوى الجوية غير قادرة على ممارسة القتال بفعاليات تؤثر عندما يكون الطقس غائماً وماطراً.

وعلى الجهة الحكومية المسؤولة عن الإمداد والتموين للجيش، أن تنظر بعين الاعتبار إلى الظروف المناخية في نوع الملابس التي يجب أن تقدم للجند أثناء

القتال، ونوع الطعام، وذلك وفقاً للظروف المناخية وقت جريان المعارك الحربية. وإن الدليل الجيد على ضرورة الالتفات إلى الحالة الجوية أثناء القتال، يكون من خلال الملابس والطعام، الذي يجب أن يقدم للجنود المقاتلين، وذلك وفقاً لعوامل الوسط الطبيعي التي تجري فيه المعركة. فالمناطق الصحراوية وضروريات لباس وطعام وشراب الجندي فيها، يجب أن تكون غير الحاجات الضرورية من لباس وغذاء للجنود الذين يقاتلون في وسط طبيعي يسوده المناخ الماطر والحار. والملابس والطعام للجندي الذي يقاتل في مناخ بارد مثلج، غير ما يحتاجه الجندي في الوضعين السابقين. وحاجات المجند المقاتل في المناطق المستنقعية غير ما يحتاجه في المناطق الجبلية أو في المناطق ذات الأنهار.. الخ.

فمن أجل أن يكون النشاط القتالي للجندي أكثر فاعلية، على ساحة المعركة، لا بد أن توفر الظروف الموضوعية المريحة والتي تساهم في ازدياد مرونة الحركة، عليه أن يقاتل في ظروف مريحة ضد الخصم، وتعتمد تلك الأمور على الظروف المناخية التي تجري فيها المعارك القتالية.

فقد لعب دوراً هاماً في رجحان سير المعركة بين قوات نابليون وقوات ألمانيا النازية، على الأراضي الروسية الباردة شتاء، حيث العواصف والثلوج لصالح القوات الروسية بقيادة /كوتوزوف وجوكوف/ لعدم توافر الظروف الموضوعية من لباس وغذاء للجنود الفرنسيين الذين دخلوا الأراضي الروسية حتى مدينة موسكو. وكان عدد القوات الفرنسية التي اجتاحت الأراضي الروسية في شتاء عام /١٨١٢م/ (٦٧٨) ألف مقاتل، في حين كان عدد الجنود الذين بقوا على قيد الحياة وطردوا من الأراضي الروسية بعد هزيمة نابليون لا يزيد عن /٤٠/ ألف مقاتل. وتكررت العملية مرة ثانية في الحرب العالمية الثانية، عندما اجتاحت القوات الألمانية الأراضي الروسية في حزيران من عام /١٩٤١م/.

وفي نهاية المطاف، على قادة الدولة التي تريد أن تقوم بعمل عسكري قتالي داخل حدودها السياسية لسبب أو لآخر، أو عبر حدودها، أن يأخذوا بالحسبان

الظروف المناخية التي ستدور فيها المعارك، من أجل تحقيق الهدف الذي تعقده هذه الوحدة السياسية أو تلك، على قواتها في تلك المعركة أو الحرب، ليكون الجندي المقاتل في حالة صحية وراحة جسدية، كي يعطي ثماره في المعركة إيجاباً لا سلباً. وتعد إيطاليا في غزوها للحبشة في عام /١٩٣٥/ خير مثال على ذلك:

من المعلوم أن المناخ في الحبشة يمتاز في الصيف بسقوط الأمطار مع ارتفاع لدرجة الحرارة، وذلك بدءاً من شهر أيار، وحتى شهر أيلول، وتترافق هذه الأمطار الصيفية مع فيضان نهر النيل. وأما فصل الشتاء، فإنه جاف حيث يبدأ من أيلول وحتى أيار (المناخ الموسمي).

فمن البديهي أن فصل الشتاء الجاف هو الفصل الملائم لسير المعارك الحربية على أرض الحبشة، على عكس الفصل الماطر الذي لا يساعد على أن تكون سير المعارك الحربية إيجابية، لكون المناخ هنا يعمل بمثابة عائق طبيعي يشل حركة المواصلات بشكل كامل خارج الخطوط المعبدة. ولهذا فإن إيطاليا قامت بغزو الحبشة في فصل الشتاء الجاف.

العوامل الاقتصادية المؤثرة في قوة الدولة:

يعد العامل الاقتصادي بمثابة الركيزة الأساسية التي يجب أن تستند إليها الدولة، في بناء قوتها الذاتية، إذا ما أرادت لنفسها ذلك. لأن قوة الدولة في اقتصادها. ولبلوغ ذلك الهدف من قبل الدولة، لا بد من أن تتوافر في أراضيها وضمن حيزها السياسي، الموارد الطبيعية بكميات وافرة، إلى حد ما في الكم والنوع. وإن توافر الموارد الأولية ضمن الحيز السياسي لدولة واحدة، لا بد أن تكون الدولة في مثل هذه الحال، ذات رقعة سياسية واسعة مترامية الأطراف، ذات تركيبات جيولوجية متنوعة في المنشأ والتركيب، وترب متنوعة في تركيبها الكيميائي، وما تحتوي عليه من عناصر مخصبة ومناخات متنوعة. ومثل ذلك التباين في الظروف الطبيعية غير حاصل إلا في الوحدات السياسية الواسعة المساحة كالوطن العربي، روسيا الاتحادية،

الولايات المتحدة، الصين، أستراليا، كندا. فإذا ما أخذنا الوطن العربي المترامي الأطراف، كوحدة سياسية واحدة:

نجد أن عناصر القوة المختلفة المتمثلة في ***المواد الأولية***، متوافرة في المدى الجغرافي لدولة العرب الواحدة، كنتيجة طبيعية للتباين المناخي والجيولوجي والتضريسي والتربي، داخل الحيز السياسي لدولة العرب المنشودة.

وكنتيجة طبيعية للتقدم المضطرد في سير عملية التصنيع، يجب أن تكون الموارد الأولية الموجودة في أراضي الدولة الواحدة، كافية لأغراضها الصناعية ذات الأهداف السياسية، التي تقوم على مبدأ القوة، حتى إن كانت تلك الدولة ذات مدى جغرافي مترامي الأطراف، كالولايات المتحدة الأمريكية، التي صارت تعتمد اعتماداً شبه كامل على استيراد المعادن الأساسية اللازمة لصناعتها من الخارج. وعلى الرغم من توافر معظم الموارد الأولية اللازمة لسياسة القوة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الدولية مع بقية شعوب العالم، وبخاصة المتخلفة صناعياً والموجودة في كل من أمريكا الجنوبية – أفريقيا – ومنطقة جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، وجنوب غرب آسيا، فإن الولايات المتحدة تنهج سياسة القوة وفرض السيطرة كما تبغي حتى على حلفائها العسكريين والاقتصاديين /أوروبا الغربية واليابان/.

تزداد أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة للعالم المتطور صناعياً يوماً بعد يوم، لدرجة يمكن أن تكون ذات دور فعال ومؤثر في المستقبل القريب، على العلاقات الدولية بصورة عامة، وعلى العلاقات الدولية بين شعوب العالم المتطور في الشمال من المعمورة وبين شعوب العالم المتخلف في القسم الجنوبي من المعمورة، في حين سيحتل النفط المرتبة الثانية في الأزمات الدولية مستقبلاً، لأن الإنسان قد أوجد بدائل للطاقة غير النفط: الطاقة الذرية – الطاقة الشمسية – الطاقة الحرورية المستخرجة من أعماق القشرة الأرضية – الطاقة المائية – الطاقة الهوائية – استخراج النقط والغاز من قيعان البحار.. الخ.

وعلى الرغم من إيجاد ***بدائل للطاقة*** جديدة، تحل محل النفط في العالم المتطور صناعياً، إلا أن هذه البدائل ما زالت تحبو في منافستها للنفط الأقل تكلفة من أي طاقة أخرى، ولهذا فإن النفط سيبقى هو العصب الأساسي للصناعة وتشغيل الآلة في الدول الصناعية المتطورة ولمدة طويلة، ما لم ينضب المخزون الاحتياطي لهذه الطاقة في التكوينات الجيولوجية لمنطقة الوطن العربي بشكل عام، ومنطقة الجزيرة العربية وأطرافها بشكل خاص، لما تحتوي عليه من كميات احتياطية هائلة تجعل الصناعة الأمريكية واليابانية والأوروبية مرتبطة بها ارتباطاً استراتيجياً، وبالتالي فإذا ما ارتأت الصناعة الغربية أن وقودها العربي بخطر، فإنها ستكشر عن أنيابها وتدوس بأقدامها كل من يقف بوجهها إذا ما أراد أن يوقف تدفق النفط إليها، وهذا ما حدا بالولايات المتحدة إلى احتلال القطر العراقي بشكل مباشر، ووضع يدها على منابع النفط كافة في شبه الجزيرة العربية بشكل أو بآخر.

فقد عمل الرئيس الأمريكي – كارتر – إبان مدة رئاسته، على تأكيد الأفكار الجيوبولتيكية التي كانت تنطلق من قبل قادة الفكر والقادة السياسيين في ضرورة احتلال منطقة النفط العربي، لضمان تدفقه إلى الولايات المتحدة وإلى حلفائها، عندما قدم في ٢٣ كانون الثاني لعام ١٩٨٠م، وأبلغ مجلس الكونغرس قائلاً: «ليكن موقفنا واضحاً قاطعاً. إن أي محاولة من جانب أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي، سيعد هجوماً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، وسنرد بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية».

أما في حالة كون الدولة صغيرة المساحة وقليلة العدد السكاني، فمهما ملكت من ثروات معدنية أساسية، وتقنية متطورة، فلن يؤهلها ذلك أن تكون دولة عظمى قوية، وإذا ما تم ذلك فسيكون باحتضان دولة قوية عملاقة لها، وأن ذلك سيكون مؤقتاً تزول قوتها وعظمتها في حالة رفع الاحتضان من الدول الأقوى عالمياً، لسبب أو لآخر عن تلك الدولة، التي وصلت إلى قوتها التي هي فيها، بفضل عوامل خارجية، قد أمنت لها شروط الاحتضان المؤقت. وخير مثال على ذلك دولة الكيان الصهيوني

التي نشأت وقويت بفضل احتضان دولي لها متتابع من الدول القوية عالمياً، حسب الزمن التي كانت فيه قوة عظمى: بريطانيا – ألمانيا النازية – وحالياً الولايات المتحدة الأمريكية.. الخ.

ومما سبق نجد أن امتلاك الموارد الأولية لا يكفي كي تكون الدولة قوية، وإنما يجب أن تكون مرافقة لتطور تقني وعلمي، يسمح باستغلال تلك الثروات المعدنية الأساسية، لكي تصبح عامل قوة للدولة التي حالفها الحظ بوجود تلك المعادن في طبقات تكويناتها الجيولوجية.

ومن أجل قوة الدولة، لا بد من العمل على ***تحقيق مستوى عال لإنتاج الأغذية*** لسكانها، معتمدة بذلك على ما تقدمه رقعتها السياسية الواسعة، من تباين في الظروف المناخية، وفي الترب، من خلال الاستغلال العلماني عالي المردود في تأمين الموارد الغذائية لسكانها بشكل وافر في أوقات السلم والحرب، حيث يذهب قسم كبير من الإنتاج الغذائي إلى بطون القوات العسكرية المحاربة من جهة، ولتأمين الغذاء لسكانها المدنيين الذين سيتخلون عن مواقعهم الإنتاجية بسبب المهمات القتالية والدفاعية، التي سيتفرغون من أجلها. ولهذا لزاماً على الدولة أن يكون إنتاجها الغذائي أكثر من حاجة سكانها، كي يكون عندها وفر غذائي احتياطي في وقت الأزمات الطارئة والظروف الحرجة، إذا ما فرض عليها القتال من قبل دولة أقوى للحد من تنامي قوتها الفعلية الاقتصادية والعسكرية.

ومن العوامل التي تلعب دوراً في بناء قوة الدولة الاقتصادية، ***امتلاك أسطول نقل (جوي و بحري)***، بحيث يتم تصدير البضائع الفائضة عن حاجة سكانها، إلى الدول الأخرى التي تقيم معها علاقات تجارية على متن أسطولها الجوي والبحري، لأن في ذلك حماية لنقدها، وتدعيماً لاقتصادها، وعلى الدولة التي تريد أن تكون قوية أن تستورد ما تحتاجه أيضاً من بضائع، من خارج حدودها على متن أسطولها البحري والجوي أيضاً، كما أن على الدولة أن تؤمن حركة مواطنيها منها، وإلى الدول الأجنبية وبالعكس على متن أسطولها المذكور أيضاً.

إن ربط أجزاء الدولة ***بشبكة مواصلات جيدة***، تزيد من تماسك الوحدة عند مواطنيها من جهة، ومن جهة ثانية فإنها تجعل سهولة نقل القوات العسكرية بيسر وبسرعة من أجل الدفاع عن أطراف تلك الدولة، فيما إذا تعرضت لأخطار خارجية تهدد وحدة أراضيها وسلامتها بالقوة، كما أن شبكة المواصلات الكثيفة، وما يلزمها من مرافق عامة داخل الدولة، يجعل شعب تلك الدولة منفتحاً على الخارج لسهولة عملية الانتقال من وإلى تلك الوحدة السياسية، وتلعب شبكة المواصلات الجيدة: سكك حديدية – طرق سيارات، دوراً في تنمية الروح المشتركة وتقليل الشعور الانفصالي في المقاطعات البعيدة عن السلطة المركزية في الدولة، كما أن قيام حركات انفصالية تصبح غير واردة لانعدام فرص نجاحها لتوافر عوامل القضاء عليها بالنسبة للدولة.

العوامل البشرية المؤثرة في قوة الدولة

يلعب السكان الدور الأساسي في قيام الدولة وبناء قوتها، من خلال تفاعلهم المؤثر والمتأثر مع الأرض التي تقوم عليها الدولة. وتعد الثروة البشرية بحد ذاتها، عامل قوة للدولة، فيما إذا توافر فيها عامل النوع مع الكم إلى جانب صفات ثابتة: التجانس القومي، واللغوي، والسلالي، والديني.

فإذا ما توافرت تلك الصفات لدى مواطني الدولة، زادتها قوة في علاقاتها الدولية، ومنحتها الاستقرار والتماسك بين رعاياها في الداخل. وتعد الدولة في مثل هذه الحالة دولة نموذجية، تتطابق فيها الحدود السياسية لرقعتها المساحية التي تشكل الأساس القانوني لها مع الحدود القومية للأرض التي تعد إرثاً اجتماعياً، وتاريخياً لرعاياها، الذين يكونون شعباً واحداً ينتمون لأمة واحدة في ظل دولة واحدة، ترى من أولى مهماتها الحفاظ على وحدة أرض الآباء والأجداد والقومية كاملة غير منقوصة، مع العمل على تحقيق الرفاه لشعبها والتعامل مع الدول الأخرى على أساس من المساواة والاحترام المتبادل. ولهذا تبدو دراسة العامل السكاني ضرورية ولازمة عند شروعنا بدراسة جغرافية سياسية تهدف إلى زيادة في قوة الدولة، لأن السكان هم الثروة

الحقيقية للدولة التي يمكن من خلالهم تحقيق ما تصبو إليه من طموحات سياسية وقومية ودولية:

التعداد العام لسكان الدولة:

إن وفرة التعداد السكاني للدولة، تعد بحد ذاتها عامل قوة لها، في حين القلة لتلك الثروة البشرية هي ضعف لها. فإن الدولة ذات التعداد العام القليل بالنسبة لمساحتها الإجمالية، تعد دولاً ضعيفة إذا ما ترافقت القلة في سكانها مع انخفاض في مستوى التطور الصناعي والتقني. وعلى العكس من ذلك إذا كان التعداد السكاني للدولة كبيراً ومصحوباً بمستوى صناعي متطور، فإن في ذلك قوة للدولة وستتعاظم تلك القوة إذا ما كانت الدولة ذات رقعة سياسية ملائمة للتطور بما تحتوي عليه في ذاتها من عناصر منشطة لفعالية مواطنيها الهادفة إلى جعل بيئتهم ذلولاً لمصالحهم اليومية، وتعد دولة الاتحاد الأسترالي كمثال جيد يوضح عدم التكامل ما بين الرقعة السياسية والتعداد العام للسكان، والذي لا يتجاوز عشرين مليون نسمة في مساحة من الأرض تزيد على /٧.٧/ مليون كم^{٢}.

التركيب السكاني:

تختلف دولة عن أخرى بتركيب سكانها، وذلك طبقاً للمستوى الثقافي والاقتصادي الذي بلغه شعب هذه الدولة أو تلك من خلال مسيرة تطوره الاقتصادي والاجتماعي. فكلما كان الشعب متطوراً كانت فيه الزيادة السكانية الطبيعية قليلة جداً. وهذا بدوره يجعل نسبة المتقدمين بالعمر يحتلون القاعدة العريضة من الهرم السكاني، ويساعد على ذلك التطور الاقتصادي والصحي، وهذا يسهم مساهمة فعالة في زيادة تدريجية لكبار السن إلى أن يصل الشعب إلى حالة الشيخوخة لصغر القاعدة التي يحتلها الشباب في الهرم السكاني لقلة الولادات. وإن هذا ليس لصالح جعل الدولة قوية، وذلك على عكس من البلاد المتخلفة اقتصادياً، حيث تفوق نسبة الولادات على الوفيات ويقل متوسط عمر الفرد، مما يجعل القاعدة التي يحتلها المتقدمون في العمر من الهرم السكاني صغيرة، بالقياس إلى القاعدة التي يحتلها الشباب وصغار السن،

ويترتب على هذا الاختلاف للتركيب السكاني ما بين البلاد المتخلفة صناعياً والبلاد المتطورة صناعياً، اختلاف في وجهات النظر ما بين المحافظة على القديم والثورة من أجل التغيير والتجديد.

يقول الدكتور – موريس دوفرجيه – في كتاب المدخل إلى علم السياسية، ص ٦١، بهذا الصدد ما يلي: «في البلاد المتخلفة فعدد الشيوخ قليل. أما في البلاد المتطورة حيث يطول العمر، وتقل الولادات، يكون عدد الشيوخ كبيراً بالقياس إلى عدد الشباب، ومن الأمور المسلّم بها عامة أن الشيوخ أكثر تعلقاً بالنظام القائم وأقرب إلى روح المحافظة. وأن الشباب أقرب إلى روح الثورة، على أن ميل الشباب إلى التجديد، يمكن أن ينزلق بسهولة إلى تجديدات زائفة تتصف بالتحدي والعنف وتقابل المظاهر النفسية التي تلاحظ في المراهقين، حين يجتازون مرحلة حب التفرد والأصالة، وكثيراً ما تولد هذه الأزمة لدى البرجوازية نزاعاً بين الحاجة إلى التغيير والتعلق العميق الغريزي بوضع ممتاز. وقد يؤدي هذا النزاع إلى الفاشية وإلى جميع الحركات التي تنتمي إلى الطراز السكاني»[1].

إن البلاد المتخلفة صناعياً كلها ذات هرم سكاني تقل فيه نسبة الشيوخ وتكثر فيه نسبة الشباب وصغار السن، لكثرة الإنجاب، وتقع هذه البلاد الشابة بسكانها إلى الجنوب من خط عرض (٣٥°) شمال خط الاستواء بالنسبة لقارة آسيا، في حين تقع إفريقيا بكاملها ضمن الهرم السكاني الشاب. وكذلك الأمر تقع أمريكا الوسطى والجنوبية الواقعتان إلى الجنوب من خط عرض (٣٠°) شمال خط الاستواء وحتى أقصى خط عرض تصل إليه القارة الأمريكية جنوباً.

إن سكان تلك المناطق ذات الهرم السكاني الشاب تتصف بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأنهم يتلمسون الطريق الذي يمكن أن يقودهم إلى حل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تثقل كاهلهم، في حين تتصف

[1] اسم أطلق سنة ١٧٩٣م على جماعة في فرنسا يناصرون النظام الملكي.

شعوب الشمال بقلة الإنجاب وكثرة الشيوخ، مع المحافظة على الاستقرار، والبحث عن الأمان قبل كل شيء، فكلما كانت نسبة الطاعنين في السن كبيرة في دولة ما، كانت هذه الدولة أقل حركة وأميل إلى السكون، تلك كلها أفكار غامضة كما يقول دوفرجيه. لكن هذا لا ينبغي أنها تقابل واقعاً. فالانكفاء على القيم المقررة والبحث عن الأمان قبل كل شيء، وعقلية التقاعد، ذلك كله طراز من الحياة تحدده النسب، ويحتل به ارتفاع متوسط العمر إلى الغالبية، وطبيعي أن يتجلى في الصراعات السياسية.

وتعمل زيادة النساء على الرجال في العالم الشمالي المتطور صناعياً، على تعزيز نزعة المحافظة على الاستقرار والانكفاء على قيم الماضي، ونجد أن النساء يقترعن إلى جانب اليمين أكثر من اقتراع الرجال بوجه عام، ويرى بعض الباحثين أن هذا يرجع إلى العمر أكثر منه إلى الجنس، لأن أعمار النساء أطول من أعمار الرجال وسطياً، فالنساء الطاعنات في السن عددهن أكبر من عدد أترابهن من الرجال، فهُنّ اللواتي يجنحن بأصوات النساء نحو اليمين. ويقول السيد موريس دوفرجيه: «إن أصوات الشيوخ من الجنسين أميل إلى المحافظة، ويكفي أن يكون عدداً كبيراً من النساء الطاعنات في السن، أرامل منطويات على ماضيهن، حتى يقوى هذا الاتجاه نحو اليمين».

التوزع الجغرافي للسكان:

غالباً ما يرتبط التوزع السكاني لدولة ما، بعوامل طبيعية تضريسية مناخية، وبعوامل اقتصادية اجتماعية محضة. فإذا ما كانت الظروف الطبيعية متباينة داخل الإقليم السياسي الذي تشغله الدولة وتبسط سلطانها القانوني عليه. فإن ذلك سيقود إلى تباين في التوزيع الجغرافي لسكان تلك الدولة، فالإنسان يجنح دوماً إلى العيش في ظروف جغرافية مريحة من جهة، ومن جهة ثانية تكوين أرض جيدة ليحصل على مأكله ومشربه وملبسه، مع تحقيق استمرارية تطوره الاقتصادي الاجتماعي والفكري. وعلى العكس من ذلك فإن الإنسان دوماً يجنح إلى الابتعاد عن المناطق الجغرافية التي تثقل كاهله بوطأتها المختلفة القاسية من حرارة مرتفعة، أو حرارة مرتفعة مقرونة

بالرطوبة، أو حرارة منخفضة إذا كان في متناوله فرصة الاختيار. لذا فإننا نجد أن المناطق الخصبة وذات الرطوبة الجوية الكافية لقيام زراعات متطورة هي التي تكون آهلة بالسكان أكثر من غيرها باستثناء الترب اللحقية التي تتواجد في الأودية النهرية حيث تكون الكثافة السكانية في أعلى رقم لها في الدولة إن وجدت، لتوفر التربة الخصبة والماء في آن واحد إلى جانب الحرارة الكافية لنمو النباتات المزروعة، كما هو الحال في منطقة وادي النيل في المجرى الأدنى له، والذي يخترق الأرض المصرية من الجنوب إلى الشمال.

أما العامل الاقتصادي الاجتماعي، فغالباً ما يلعب دوره في توزع السكان في هذه الدولة أو تلك، عن طريق الإغراءات التي يتعرض إليها سكان الريف من قبل الإمكانات التي تقدمها المدينة القائمة على التجارة والصناعة، والتي تتوافر فيها فرص العمل المأجور أكثر من الأرياف، مما يؤدي إلى تفاقم الهجرة من الريف إلى المدينة، حيث يشكلون حولها سوراً من أحياء شعبية غير منظمة، كثيرة التوالد، مع معاناة من عدم توافر الخدمات الاجتماعية الضرورية للحد الأدنى من الحياة. ويرافق هذه الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة، إفراغ الأرض مرافقة بتراجع في الإنتاج الزراعي من جهة، ومن جهة ثانية بتزايد عدد المستهلكين على عدد المنتجين بصورة واضحة. فعلى سبيل المثال: إن ما يزيد على النصف من سكان القطر العربي السورية يعيش في المدن.

فإذا ما أخذنا توزع السكان بصورة عامة، حسب المساحة بشكل غير متكامل، في كل من: أستراليا على سبيل المثال، فإن التوزع الجغرافي للسكان يتركز في منطقة واحدة، أو في منطقتين على حساب المساحة العامة شبه الخالية من السكان، بالنسبة لبقية مساحة الدولة. فأستراليا مثلاً: يزيد عدد سكان المدن على /٨٥%/ من مجموع السكان البالغ عشرين مليون نسمة تقريباً، في حين أن /١٥%/ من السكان يعيشون في الأرياف، وأن نحو (١٠/٩) من سكان أستراليا يعيشون على الشاطئ الشرقي والجنوبي الشرقي. وأن بقية المناطق من القارة شبه خالية من السكان، حيث لا تزيد

الكثافة السكانية في المناطق الصحراوية على /١/ نسمة في كل خمسة كيلو مترات مربعة.

إن هذا التوزع الجغرافي للسكان غير المتكامل مع مساحة الدولة، يخلق مصاعب اقتصادية خطيرة للدولة، عند وضع خططها التنموية الاقتصادية، حيث تكون منصبة في المناطق كثيفة السكان، على حساب بقية المناطق الجغرافية الأخرى قليلة السكان أو النادرة، وهذا ما يجعل مناطق جغرافية متطورة اقتصادياً واجتماعياً أكثر من غيرها على حساب خطط تطويرها الاقتصادي.

فيشتري التجار والمضاربون منازل الأسر الغنية التي في وسط المدينة، والتي هجروها أصحابها إلى منازلهم المريحة في الضواحي، يعيدون بناءها للسكان محدودي الدخل، مما يؤدي إلى زيادة في الازدحام السكاني.

التركيب الأنتروبولوجي السكاني:

إن للتركيب الأنتروبولوجي للسكان دوراً هاماً في قوة الدولة، إذا ما كان مواطنو الدولة بصورة عامة متجانسين في أصولهم البشرية واللغوية والدينية.

إن العيش القائم على الاستقرار والانسجام بين كافة مواطني الدولة، هو الذي يكون الأرضية المتينة التي يجب أن ينطلقوا منها في تعاملهم فيما بينهم من أجل مصلحة الجميع دون استثناء.

وفي العصر الذي نعيش فيه من الصعوبة بمكان أن تكون هناك جماعات بشرية تتصف بالنقاء العرقي، بغض النظر عن العامل الذي يوحد بين أعضائها، سواء أكان عاملاً قومياً كألمانيا النازية، أو عاملاً ينحصر في الدين فقط دون سواه، كما هو الحال عند معتنقي اليهودية في العالم، لأنه لا يوجد عند أفراد هذا المعتقد الديني أو ذاك أي رباط سلالي ولغوي وقومي وثقافي، وحتى آمال مشتركة غير موجودة.

إن المسلمين في العالم ينحدرون من أصول أنتروبولوجية مختلفة، فهناك الأفارقة المسلمون ،هناك الآسيويون المسلمون، هناك الأوروبيون المسلمون،

ومسلمو كل قارة ينقسمون إلى قوميات مختلفة، هناك العرب المسلمون والأتراك المسلمون، الصينيون المسلمون، الفرس المسلمون، فأي رباط يربط بين المسلمين في العالم غير الدين.. فقط.

والمسيحيون في العالم أيضاً، أي رباط بينهم غير الرباط الديني مع اختلافهم ببقية الروابط الأخرى. هناك العربي المسيحي، الفرنسي المسيحي، الإنكليزي المسيحي، الإفريقي المسيحي، الأسباني المسيحي، الروسي المسيحي، فأي رباط سلالي وقومي يربط بين هؤلاء المتباينين قومياً وسلالياً، سوى الرباط الديني، وما يقال عن المسلمين في العالم وعن المسيحيين يقال عن معتنقي اليهودية أيضاً.

هناك العربي اليهودي، هناك الفرنسي اليهودي، الروسي اليهودي، البولوني اليهودي، البلغاري اليهودي، هناك الإفريقي اليهودي (يهود الحبشة)، وهناك المغولي اليهودي (يهود الصين وبخارى وسمرقند) والأتراك اليهود.. الخ. فأي رباط سلالي أو قومي يربط بين أتباع هذا الدين اليهودي غير الدين اليهودي، حتى أن الدين عامل ضعيف كرباط فيما بينهم. وبالتالي فإن ادعاء الصهيونية العالمية بالنقاء العرقي المجرد هراء وكذب على العلم وعلى الواقع.

إن الاختلاف السلالي والقومي بين معتنقي اليهودية، يساوي الاختلاف السلالي والقومي بين الأمم في العالم كافة. فعلى سبيل المثال: ما هي أوجه القرابة الأنتروبولوجية التي تربط الأحباش اليهود بالآسيويين اليهود كيهود بخارى، وبيهود أوروبا.

وتجدر الملاحظة: أن جميع أفراد المجموعات السلالية دون استثناء، لديها القدرة على الإبداع إذا ما توفرت الظروف الموضوعية لذلك، ولا علاقة للصفات العرقية المتباينة بينهم في ذلك.

العامل القومي:

يتمثل العامل القومي باللغة والعادات والثقافة المشتركة، الخلفية الحضارية المشتركة، وبالشعور المشترك بضرورة العيش معاً في ظل نظام سياسي شعبي واحد، يضم أفراد هذه القومية كافة.

فكلما كان سكان الدولة يتكونون من قومية واحدة، كانت الدولة أكثر استقراراً وأبعد عن الاضطرابات الداخلية، على العكس من الدولة التي يتكون رعاياها من أكثر من قومية واحدة، حيث الاضطراب وعدم الاستقرار، إلا إذا كان المواطنون كافة متساوين في الحقوق والواجبات أما القانون العام للدولة، بحيث يتحمل المواطنون جميعاً أعباء الحكم على أسس من المساواة، وتعد الهند من الدول متعددة القوميات التي ترزح تحت شعور كامن من الانفصال وعدم الاستقرار، إذا ما هبت الرياح المواتية لقيام ذلك، لأن الدولة متعددة القوميات دولة يعتورها الضعف وإن بلغت درجة عالية من التطور والقوة العسكرية، لتوافر الظروف الموضوعية للتدخل الخارجي في عدم استقرارية الوضع السياسي فيها. وإن مشكلة إقليم البنجاب خير مثال على عدم الاستقرار السياسي في الدول متعددة القوميات، وكذلك الأمر بالنسبة لمعظم الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا، حيث يتكون شعبها من ثلاث قوميات رئيسية مختلفة بالأصول واللغة والثقافة وبالديانة، حيث هناك خمس قوميات هي: الأيرلندية – الغالية – الويلزية – الاسكتلندية – الإنكليزية (حيث العنصر الإنكليزي هو المسيطر على بقية القوميات)، إلى جانب استعمار بريطانية الفعلي للشعب الأيرلندي، الذي يخوض معركة نضال ضد بريطانيا بقيادة الجيش الأيرلندي السري. وما يقال عن بريطانيا يقال على كندا، التي تتكون من قوميتين هما: الأنكلوساكسونية في الشمال ٤٠%، والفرنسية الغالية في الجنوب ٣٠% من مجموع السكان لتلك الدولة، الذين دوماً يسعون إلى الاستقلال.

العامل اللغوي:

يعد عامل اللغة من أهم العوامل التي توحد بين الناطقين، حتى وإن لم يكونوا موزعين في دولة واحدة، لأنها تخلق في ذاتهم الداخلية شعوراً قوياً بالتعاطف فيما

بينهم، لدرجة أن هذا الشعور يطغى على بقية العوامل الأخرى التي لا تقرب بين الأناس الناطقين بهذه اللغة أو تلك. كما أن اللغة تجعل من الشعب الذي يحافظ عليها، شعباً محافظاً على شخصيته القومية بكل أبعادها، كما يقول المفكر القومي ساطع الحصري: «إن الأمة التي تحافظ على لغتها القومية، كالسجين الذي يحافظ على مفتاح سجنه بيده».

ويعد العرب الأمة الفريدة في التاريخ الحديث والمعاصر، بأنهم لا يشكلون دولة سياسية واحدة، إلا أن اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية والشعبية في كافة الوحدات السياسية للعرب، وأنه ما بقي العرب محافظين على لغتهم، فسيبقون محافظين على شخصيتهم وهويتهم العربية الخاصة بهم، دون غيرهم.

ومن بين الشعوب المستعمرة التي حاول المستعمر قسرها على ترك لغتها القومية، الشعب العربي في المغرب والمشرق، إلا أن المغرب العربي، الذي قد تأثر أكثر بفرض اللغة الفرنسية عليه للأسباب التالية:

١- القرب الجغرافي ما بين العرب المُسْتَعْمَرِينَ من قبل الفرنسيين وبين الأرض الفرنسية.

٢- ربط اقتصاد دول المغرب العربي بالاقتصاد الفرنسي.

٣- السماح للعرب بالهجرة بعد تجريدهم من أرضهم الخصبة إلى فرنسا لتعاطي العمل، لإبعادهم عن وطنهم الأم بصورة عامة.

٤- المدة الزمنية الطويلة التي بقي بها الفرنسيون في المغرب العربي وبخاصة الجزائر.

وتعد الشعوب العربية الأكثر تعرضاً خلال تاريخها الطويل، لإضعافها كلغة قومية، والهجوم عليها: إنها لغة لا تواكب روح العصر، وأن تكتب بحروف لاتينية، وأن تكتب بلهجاتها المحلية حسب توزعها الجغرافي، وذلك لطمس أهم عامل قومي يربط بين أبناء هذه اللغة الحية التي تتحدى عامل الزمن بحيويتها واستمراريتها.

ومع كل ذلك فقد صمدت اللغة العربية القومية في البنية الاجتماعية لأخوتنا العرب في المغرب، بسبب الشعور القومي الذي كان يدفعهم إلى المحافظة على هويتهم العربية كشعب ولغة من جهة، وبفضل القرآن الكريم الذي كان يُعلّم للأطفال العرب في الكتاتيب إلى جانب حفظه من قبل الناس عامة، لأن الصلاة والقرآن كانتا باللغة العربية: {إنا أنزلناه قرآناً عربياً} من جهة ثانية. وفي نهاية المطاف انتصرت اللغة العربية على أعدائها في الخارج والداخل كافة.

مما سبق يتوجب علينا كعرب التزام ما يلي:

١- أن يتم التعامل رسمياً في دوائر الدولة باللغة العربية.

٢- أن تكون المسلسلات والمسرحيات وكل ما يعرض في الرأي العام باللغة العربية الفصحى.

٣- منع عرض الأغاني إلا إذا كانت باللغة العربية الفصحى.

٤- أن تكون البرامج الإذاعية باللغة العربية الفصحى وأن لا تذاع البرامج باللهجة العامية.

٥- العمل في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية والجامعات، على التحدث بين التلاميذ وبين الطلبة باللغة العربية الفصحى. وأخص بالذكر معلمي المرحلة الابتدائية الذي يتكلمون باللهجة العامية، وكل معلم لا تثبت جدارته اللغوية، يجب أن يبعد عن سلك التعليم إلى عمل إداري.

٦- منع طباعة القصائد والكتابات باللهجة العامية وتحت طائلة العقاب اللائق بكل من ينظم الشعر ويطبعه بالعامية، لأن في ذلك خيانة للغة العربية القومية.

٧- إغلاق كل مطبعة تنشر بعض مطبوعاتها باللهجة العامية مع إنزال العقوبة القانونية بأصحابها.

٨- أن يكون الشعب والدولة حذرين من الدعاوى التي تنادي بالكتابة باللهجة العامية، أو استبدال الحروف العربية بحروف لاتينية، والضرب بقوة على كل من ينادي بمثل تلك الآراء الهدامة للشخصية العربية.

العامل الديني:

يؤدئ العامل الديني دوراً رئيساً عندما يكون مواطنو الدولة كافة يدينون بمعتقد ديني واحد، حيث يعطيها مزيداً من القوة والتماسك الداخلي بين أجزائها من جهة، ويبعدها عن جو الاضطراب والفوضى السياسية من جهة ثانية. وعلى العكس من ذلك، فالدولة التي تتعدد فيها الأديان وعلى نطاق واسع، فإن ذلك ليس من مصلحتها. ويزداد تأثير الاختلاف بين المواطنين لدى الدولة الواحدة، إذا ما رافق ذلك اختلاف قومي ولغوي.

وتعد كندا الدولة النموذجية في ذلك، حيث يوجد المعتقد الديني البروتستانتي والمرفوق بالطابع القومي الإنكليزي، من عادات وتقاليد ولغة، والمعتقد الديني الكاثوليكي بين الفرنسيين الذين حافظوا على لغتهم الفرنسية وعاداتهم وتقاليدهم. هذا الاختلاف سيجعل من كندا مستقبلاً، مسرحاً لاضطرابات سياسية تقودها إلى التجزئة، ويشجع على ذلك تصدر الإنكليز في المجال السياسي والاقتصادي، وكبر الطائفتين الرئيستين في الوقت نفسه الإنكليزيون (٤٠%) والفرنسيون (٣٠%) من نسبة السكان العامة. وتعد الدولة الصغيرة برأينا، هي المرتع الملائم للاضطرابات الانفصالية على أساس ديني، إذا ما كان ذلك مصحوباً بعوامل قومية كاللغة على أقل تقدير.

وتمثل الدولة القبرصية النموذج المثالي الذي يؤدي العامل الديني غير المتجانس، دوره بين الرعايا القبارصة والمصحوب بعوامل قومية أخرى، حيث يتكون سكان الجزيرة من طائفتين هما: اليونانية تدين بالديانة المسيحية وتتكلم اللغة القومية اليونانية، بالإضافة إلى العامل الثقافي والتاريخ المشترك الذي يربطهم بالشعب اليوناني. أما الطائفة الثانية فهي من الأتراك يدينون بالدين الإسلامي إلى

جانب اللغة التركية القومية التي يتكلمون بها، إلى جانب عناصر أخرى تربطهم بالقومية الطورانية، كل هذا قاد إلى تمزق الجزيرة بين الطائفتين بمساعدة عوامل خارجية.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الفصل الخامس

جغرافية الحدود السياسية

المفهوم والنشأة.

التخوم والحدود السياسية.

التخوم السياسية.

الحدود السياسية الخطية ومعايير تخطيطها.

وظائف الحدود السياسية.

تصنيف الحدود السياسية.

النزاعات الحدودية.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

الحدود السياسية

المفهوم والنشأة

الحد في اللغة هو أداة الفصل والعزل والمنع من الاتصال والاختلاط، وبهذا المعنى فإن الحدود السياسية خطوط توضع على الخرائط وتبين مواقعها على الأرض لتحدد المجال الجغرافي الذي تسيطر عليه الدولة، وتمارس فيه سيادتها ويخضع لسلطانها وتطبق فيه قوانينها، ولها وحدها حق الانتفاع به واستغلال موارده. ويدخل ضمن ذلك المجال الجوي الذي يعلو الأرض، والمجال الأرضي الذي يمتد إلى مركز الكرة الأرضية، لأن الحدود رأسية المسقط تمتد من السماء إلى سطح الأرض فباطنها، وهذا يعني أن مناطق السيادة في باطن الأرض تكون على شكل مخاريط تمتد من مركز الأرض إلى سطحها.

يعد موضوع الحدود السياسية أحد الموضوعات الهامة في الجغرافية السياسية، لما لهذه الحدود من أهمية بالغة الخطورة لدى الدول، بعد أن كثرت الدول وزاد عدد السكان، واشتد التنافس على الموارد، فاكتسبت الحدود السياسية صفة القداسة لدى الشعوب لأن مفهوم الحدود لدى الدولة مرادف لمفهوم السيادة.

وبهذا المعنى فإن الحدود السياسية ظاهرة جغرافية بشرية حديثة لحداثة سبب نشأتها الذي هو الدولة بالمفهوم الحديث لها، فأول تخطيط للحدود السياسية قد تم عندما قسم شارلمان إمبراطوريته بين أحفاده الثلاثة. وفي عام ١٧١٨ كانت قد رسمت حدود ثابتة على الخرائط بين فرنسا والأراضي المنخفضة النمساوية، وفي عام ١٧٨٣ تم تخطيط الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية على أساس درجة العرض ٤٥ شمال خط الاستواء، وخط الطول ١٤١ غرب خط غرينتش، وتبين فيما بعد أن

مواقع تحديد هذه الخطوط على الأرض لم تكن دقيقة، وبسبب الصعوبات التي نجمت عن ذلك اتفقت بريطانيا والولايات المتحدة على قبول المواقع التي قسمت خطأً [١].

التخوم والحدود السياسية

كثيراً ما يتم الخلط بين مفهوم التخوم Frontiers والحدود Boundaries، على الرغم من أن كلاً منهما يختلف عن الآخر، فالتخم يعني التجاور، وفي الجغرافية السياسية يعني الهامش أو الحاشية والطرف أي منتهى أرض الدولة [٢]. أما الحد فيعني الإحاطة بالشيء لعزله، وقد شاع في الماضي إطلاق اصطلاح التخوم على المناطق التي تفصل الدول والإمبراطوريات والجماعات البشرية، وتميزت هذه التخوم بأنها مساحات واسعة من الأرض لا تدعي ملكيتها أي دولة، وهي غير ممسوحة بشكل جيد وعادة ما تكون مناطق صعبة وغير صالحة للاستيطان البشري، وتركت لتقوم بوظيفة الفصل بين الدول.

والتخوم بهذا المعنى أقاليم جغرافية لها مساحة كبيرة أو صغيرة حسب امتداد منطقة التخوم، بينما الحدود فهي خطوط ليست لها مساحة تذكر، حيث لا يزيد عرضها عن عدة سنتيمترات في أغلب الأحوال، ومن ثم فإن التخوم ظاهرة جغرافية طبيعية ثابتة لا تتغير بتغير الظروف والأحوال الطبيعية على الرغم من أنها قد تفقد وظيفتها، أما الحدود فهي ظاهرة بشرية مصطنعة (سياسية) لها صفة قانونية شرعية قام الإنسان بتحديدها على الرغم من أنها قد تتمشى مع ظاهرات طبيعية كجبل أو نهر، وهي ليست ثابتة بل قابلة للزحزحة من مكانها بحسب حالة الدولة قوة أو ضعفاً، والعلاقة وثيقة بين الحدود السياسية ومساحة الدولة.

وتمتاز التخوم عن الحدود بأنها تضم موارد طبيعية وبشرية واقتصادية، بينما لا تضم الحدود أية موارد، والتخوم مناطق انتقال بين الأقاليم الجغرافية، فهي إذاً

١- علي جباوي. الجغرافية السياسية، الجغراسيا، جامعة دمشق، دمشق ١٩٩٠، ص ٦٩.

٢- محمد محمود إبراهيم الديب. الجغرافية السياسية منظور معاصر، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٦٢٥.

مناطق اتصال، بينما الحدود هي مناطق للفصل والعزل، والتخوم ذات توجه خارجي بينما الحدود ذات توجه داخلي، أي أن التخوم موجهة إلى المناطق الخارجية المجاورة للدولة التي تشكل مصدر الخطر، أما الحدود فقد أنشأتها حكومات مركزية وتحافظ عليها لأنها تحدد مدى اتساعها الإقليمي.

وقد كان تقلص مناطق التخوم واختفائها مرتبطاً بزيادة عدد سكان الدول وتطور مستواهم التقني والاقتصادي وتطور وسائل النقل، مما زاد في الطلب على الموارد فأخذت الدول باستغلال هذه الموارد في مناطق التخوم، وسعياً للمحافظة على هذه الموارد وحمايتها من الدول الأخرى قامت الدول بتحديد نهاية أراضيها بدقة تامة فظهرت الحدود التي تحولت إلى مجرد خطوط، تتميز بسهولة إدارتها والتحكم بها على الرغم من المشاكل التي قد تظهر نتيجة لتخطيط الحدود في المناطق التي تتسم بكثافة الحركة البشرية فيها.

وقد مر زوال التخوم بثلاث مراحل حسبما رأى جوبليه [1] حتى ظهرت الحدود السياسية الخطية، ففي ***المرحلة الأولى*** عندما لم تكن الكرة الأرضية كلها مقسمة إلى دول لم يكن التخم أكثر من منطقة تحدد نهاية أرض الدولة، وبعد تخم الدولة يبدأ عالم المجهول فيما وراء الأفق، وقد تميزت هذه التخوم بغموضها وعدم أهميتها لنقص المعرفة بها. وفي ***المرحلة الثانية*** أصبحت التخوم مساحات من الأرض تتصارع الدول المتجاورة عليها، ولم يعد التخم هو الهامش الخارجي للدولة، بل أصبح يفصل بينها وبين الدول المجاورة على هيئة منطقة هامشية غير معمورة، وفي ***المرحلة الثالثة*** أدت زيادة السكان وضغطهم على الموارد بالإضافة إلى التقدم العلمي إلى تقلص مساحات التخوم لتوسع الدول المجاورة فيها حتى اختفت نهائياً وحلت محلها خطوط الحدود السياسية التي تنتهي عندها كل أشكال سلطة الدولة.

---

١ – نفس المرجع، ص ٦٢٣.

التخوم السياسية

على الرغم من أن التخوم بشكلها القديم قد اختفت من الخريطة السياسية للعالم، وأصبح اليابس كله تابعاً لدول ذات سيادة فإن التخوم السياسية عادت للظهور بشكل جديد.

و التخوم هي مناطق وأقاليم من الأرض فاصلة بين الدول، وغالباً ما تكون عبارة عن مناطق انتقالية، **والتخوم السياسية نوعان: *تخوم وصل وتخوم فصل***. وتخوم الوصل سهلة التضاريس، غنية بالموارد ويسهل عبورها. بينما تخوم الفصل فهي مناطق مخلخلة السكان، وغالباً ما تتحول مناطق التخوم السياسية إلى مناطق صراع بين الدول، فتتحول في النهاية إلى خطوط حدودية بين الدول ويتم ذلك بعدة أشكال:

أ – أن تضم منطقة التخوم إلى إحدى الدولتين المتصارعتين عليها بالقوة، كما حصل بضم منطقة الألزاس واللورين إلى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، أو توزع منطقة التخوم بين الدول المتجاورة بشكل سلمي عن طريق المفاوضات.

ب – خلق مناطق سياسية معوضة أو مساعدة داخل منطقة التخوم وهي على أنواع:

١– مناطق الزحف أو التوسع: وهي مناطق خارج الدولة تُنظّم على أساس عسكري شبه ثابت لحماية التخوم، وغالباً ما تتحول هذه المناطق إلى دول مستقلة. وخير مثال على ذلك المنطقة الممتدة ما بين بحر البلطيق شمالاً وبحر الإدرياتيكي جنوباً، بحيث تفصل بين دول المعسكر الاشتراكي سابقاً في الشرق والمعسكر الرأسمالي في الغرب، وتضم: المناطق الغربية لبولونيا، ومنطقة غرب تشيكوسلوفاكيا (سابقاً) و قد استمرت هذه

المنطقة تفصل بين المعسكرين، وكثيراً ما خضعت لتأثيرات أحد المعسكرين مما جعلها تتصف بعدم الاستقرار السياسي.[١]

وعلى الرغم من انهيار المعسكر الاشتراكي فمازالت هذه المنطقة تقوم بوظيفة التخم السياسي الذي يفصل بين دول أوربا الغربية وبين روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي، والتي مازالت تتمتع بصفات الدولة الكبيرة Supra Nationalize وتسعى لأن يكون لها دورها السياسي الفاعل في ميزان القوة الدولي.

٢- قد يتم تحويل قسم من التخوم إلى مناطق عازلة لتقليل الاحتكاك والتماس بين الدول المتجاورة، وقد تتحول بعض المناطق العازلة إلى دول مستقلة تصبح دولاً حاجزة تقوم بوظيفة العزل بين مناطق القوة المتصارعة، وقد تمكنت هذه الدول الحاجزة Buffer States من البقاء بسبب قيامها بوظيفة الحجز بين عدة دول متنافسة، وتتعهد الدول المتصارعة بحماية هذه الدول الحاجزة، وتعد دولة الأورغواي التي نشأت أيام التنافس الاستعماري من أقدم الأمثلة عن هذه الدول، فقد نشأت الأورغواي كدولة مستقلة نتيجة التنافس الإسباني -البرتغالي في أمريكا الجنوبية، مما أدى إلى الاتفاق بينهما على إقامة دولة عازلة بين منطقة السيطرة البرتغالية في البرازيل ومنطقة السيطرة الإسبانية في الأرجنتين.

ومن أمثلة الدول الحاجزة أيضاً سويسرا التي تفصل بين ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، وبلجيكا التي تفصل بين ألمانيا وفرنسا وهولندا، ومنغوليا التي تفصل بين الصين وروسيا الاتحادية، ونيبال وسيكيم وبوتان التي تفصل الصين عن الهند.

١- علي جباوي. مرجع سابق، ص ٦٥٥.

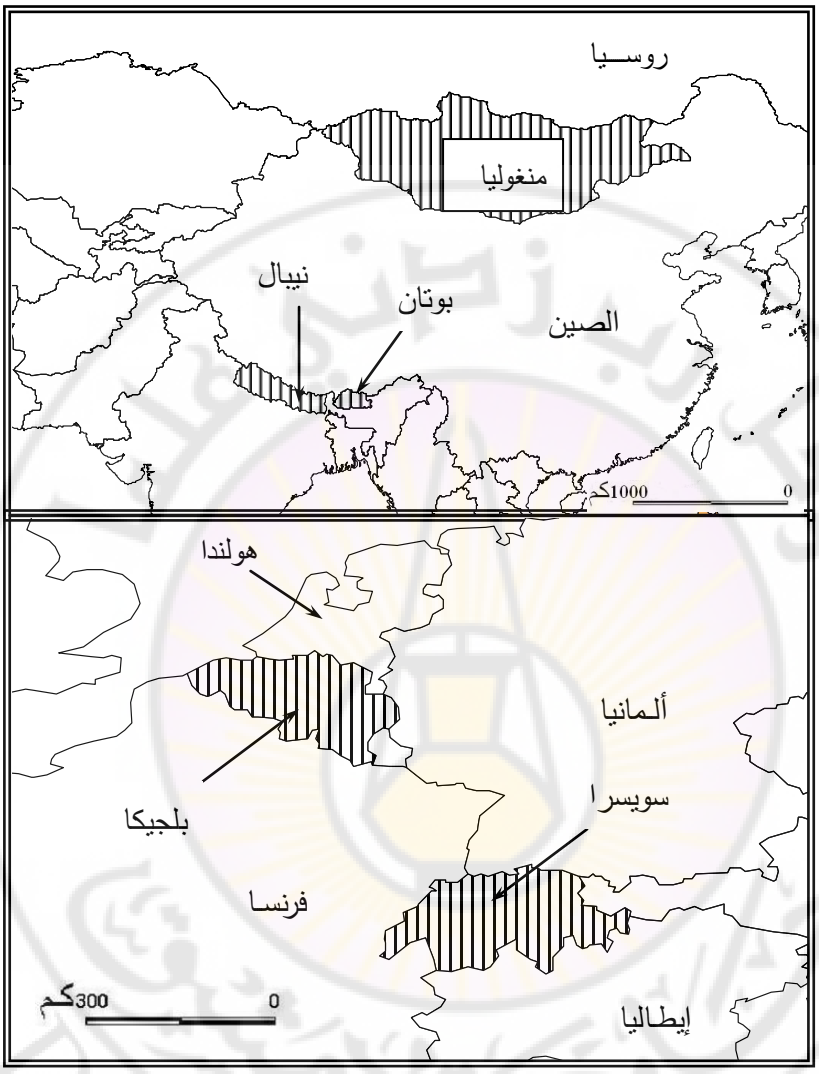

الشكل رقم (٥) الدول الحاجزة في قارتي آسيا وأوربا

ويمكن تصنيف الدول الحاجزة إلى ***دول حاجزة طبيعية***، ***ودول حاجزة سياسية***، ولابد أن تتمتع الدول الحاجزة الطبيعية بمجموعة من الظروف والشروط الطبيعية والاقتصادية والسياسية، فمن الناحية الطبيعية يجب أن تتصف الدولة بصعوبة طبيعية كالتضاريس المعقدة، أو الصحراوية وشبه الصحراوية، أو انتشار المستنقعات على حدودها،

ومن الناحية الاقتصادية يكون من الأفضل للدولة الحاجزة طبيعياً عدم توافر شبكة مواصلات متطورة نهرية أو سكة حديدية، وأن تكون فقيرة بموارد الثروة، ومن الناحية السياسية فيجب ألا تكون لها مطامع إقليمية أو اهتمام بشؤون الدول المجاورة، كما يجب ألا تعتمد على إحدى الدول العظمى المجاورة، وهذا ينطبق بشكل خاص على نيبال وبوتان وسويسرا وإلى حد ما على منغوليا.[1]

٣- في حال عدم الاتفاق على اقتسام مناطق التخوم بين الدول المتجاورة يتم اللجوء إلى تحويل جزء من هذه التخوم إلى مناطق محايدة، تشرف على إدارتها إحدى الدول أو الدولتين معاً، ومثال ذلك المناطق المحايدة التي كانت تقوم بين المملكة العربية السعودية والأقطار المجاورة لها في الشمال الكويت والعراق والأردن، وقد تم الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وجيرانها على هذه المناطق في أوقات لاحقة، بحيث تم الاتفاق على اقتسام هذه المناطق.

الحدود السياسية الخطية ومعايير تخطيطها

أدت التطورات التي شهدها العالم في شتى المجالات إلى اختفاء التخوم وظهر بدلاً عنها الحدود السياسية الخطية، وترتبط نشأة الحدود السياسية بعوامل كثيرة أهمها زيادة السكان والتطور التكنولوجي، وتطور وسائل المواصلات وظهور الاستعمار وتصفيته، واستثمار الثروات الاقتصادية وتطور وتشابك العلاقات الدولية.

فقد دفعت زيادة السكان والتطور التكنولوجي وتطور وسائل الاتصال الدول إلى التوسع في مناطق التخوم المجاورة لها، واستمر هذا التوسع إلى أن التقت مصالح الدول عند نقاط معينة، ولم تعد أياً من الدولتين راضية عن الوضع الغامض

١- محمد محمود الديب. مرجع سابق، ص ٦٣٣.

في مناطق الحدود، لأن كلاً من الدولتين أيضاً تريد أن تنمي مناطق الهوامش دون أن يكون هناك أي صدام مع الدول المجاورة.

وفي بعض الأحيان كان السبب في ظهور الحدود السياسية الخطية رغبة الدول الضعيفة في حماية نفسها من الدول القوية المجاورة، فعقدت معها اتفاقية ترسيم الحدود بحيث تعترف كل دولة بحدود الدولة المجاورة، كما فعلت تايلاند مع فرنسا عام ١٨٩٣ عندما عقدت معاهدة تعترف بموجبها فرنسا بحدود تايلاند مع المستعمرات الفرنسية في الهند الصينية.

وقد كان للاستعمار الذي بدأ منذ القرن السابع عشر دوراً كبيراً في وضع الحدود السياسية الخطية في المناطق التي تم اقتسامها بين الدول المستعمرة، من أجل تحديد مناطق سيطرة الدول المستعمرة، وقد أدت تصفية الاستعمار في القرن العشرين إلى ثبات هذه الحدود وأصبحت حدوداً دولية، كما هي الحال في تشاد والنيجر والسنغال وبوركينا فاسو وغينيا ومالي.

وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي ظهرت بموجبها الحدود السياسية فإن وضع هذه الحدود يرتبط بمجموعة من المعايير والاعتبارات التي تتخذ أساسا لرسم الحدود وهي:

١- المعايير الإستراتيجية: فقد كانت هذه المعايير هي الأساس في تخطيط الحدود السياسية بين الدول في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن أفضل وضع للحد السياسي هو أن يكون استراتيجياً، أي يساعد على صد الهجوم المعادي في حالة الحرب، ويسهل مهمة الدفاع عن الدولة. ومثال ذلك الحد السياسي بين ألمانيا وفرنسا الذي تم تحديده بموجب معاهدة فرانكفورت عام ١٨٧١، فقد كان أساس التحديد رغبة ألمانيا في الحصول على قلاع متز والتحكم في طريق الموزل، حيث أن الحافة الغربية المطلة على هذا الطريق من الناحية الغربية شديدة

الانحدار، فأصرت ألمانيا بأن يسير الحد بعيداً عن طرف الحافة بعدة أميال حتى يسهل التحكم في القلاع والطريق، وهذه الفكرة هي أساس الحد الآمن.

ويحاول الكيان الصهيوني الآن تطبق هذه الفكرة في الأراضي العربية السورية المحتلة، وعلى الأراضي الفلسطينية وذلك ببناء الجدار العازل الذي يحيط بأرض الضفة الغربية، ويعزل الشعب الفلسطيني داخل هذا الجدار، مما يقلل من تسلل المقاتلين الفلسطينيين وكذلك تسهل عملية حراسة الجدار والدفاع عنه.

٢- المعايير الإثنوغرافية: وقد سادت هذه الاعتبارات في أعقاب الحرب العالمية الأولى مع نهاية الاستعمار واستقلال المستعمرات، ويهدف هذا المعيار إلى فصل الشعوب المختلفة جنسياً وإثنوغرافياً داخل وحدات سياسية منفصلة عن بعضها، وقد أُقرت هذه الفكرة في اتفاقية باريس عام ١٩٢٠ على أساس مبدأ حق تقرير المصير. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة جيدة لكن يصعب تنفيذها على أرض الواقع بسبب الاختلاط الشديد للشعوب والأعراق واللغات والديانات والقوميات، لاسيما في مناطق الحدود المشتركة بين الدول.

وتتعدد المعايير الإثنوغرافية التي يمكن بموجبها رسم الحدود السياسية، فالبعض يفضل اتخاذ اللغة معياراً لرسم الحدود السياسية، ولكن تعقد الخريطة اللغوية للعالم، وانتشار أكثر من لغة في بعض الدول يجعل تحقيق ذلك صعباً جداً، فإن رسم الحدود السياسية بشكل يتمشى مع المجموعات اللغوية سوف يؤدي إلى تفتيت الدول القائمة، ومضاعفة تعقيد الخريطة السياسية للعالم، واعتقد البعض بأفضلية الدين كمعيار لتعيين الحدود السياسية لفصل الجماعات الدينية المختلفة، ولكن قد تعتنق بعض المجموعات الجنسية واللغوية ديناً واحداً، كما هو الحال في الدول الإسلامية، وقد نجد شعوباً تتكلم لغة واحدة تعتنق أديان مختلفة، ويكون المعيار الديني صالحاً لرسم الحدود السياسية فقط في الحالات التي يشتد

فيها النزاع الديني، كما حدث في تقسيم الهند بين المسلمين في الجزء الشمالي الذي شكل دولة باكستان، والهندوس في الجنوب وقيام دولة الهند.

٣- المعايير الاقتصادية: وقد ساد هذا المعيار بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الاعتبارات السياسية هي الأساس في تخطيط الحدود السياسية، على هذا الأساس تم تعديل الحدود بين فرنسا وألمانيا بحيث نالت فرنسا فحم السار وحديد اللورين وبوتاس الألزاس ومراعيها، وأعطت دول الحلفاء بولندا مخرجاً لتجارتها عبر ألمانيا وميناء دانزج، وعدلت الحدود في منطقة تريستا بحيث أخذت يوغوسلافيا (كرواتيا حالياً) ميناء فيومي من إيطاليا، ونصت المعاهدة على عدم وضع قيود على تجارتها في ميناء تريستا الإيطالي. كما تم تعديل الحدود الإثنوغرافية لتتوافق مع الحدود الاقتصادية في بولندا وتشيكوسلوفاكيا، وذلك بطرد الأقليات السكانية إلى دولها الأم.

وقد تضرب القوة بعرض الحائط بجميع المعايير وتكون هي الأساس في رسم الحدود السياسية، وقد كان لهذا المعيار أثراً في رسم الحدود السياسية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكانت هذه الحدود في البداية مجرد خطوط هدنة ووقف إطلاق النار، ولكن سرعان ما تحولت إلى حدود سياسية دولية، مثال ذلك الحدود بين كوريا الشمالية والجنوبية، والحد السياسي الذي اختفى بتوحيد شطري ألمانيا، وكذلك الحد السياسي الذي اختفى بتوحيد شطري اليمن.

وظائف الحدود السياسية

تقوم الحدود السياسية بوظيفتين أساسيتين هما: الفصل والحماية، وتنظيم الاتصال، وتختلف أهمية كل من الوظيفتين وفقاً لطبيعة الحدود، فعندما تكون مناطق الحدود قليلة السكان تكون الوظيفة الأساسية للحدود هي الفصل ولاسيما في الجهات التي مازالت في بداية نموها السياسي والاقتصادي، والتي تخشى تدخل الدول الأخرى في شؤونها، أما في المناطق المزدحمة بالسكان فتصبح الوظيفة الأساسية للحدود تنظيم الاتصال بالدول المجاورة.

وهذا ليس معناه أن وظائف الحدود السياسية ثابتة لا تتغير بل على العكس فإن وظائف الحدود السياسية تتغير من وقت لأخر ومن دولة إلى أخرى حسب طبيعة العلاقات بين الدول المتجاورة، فوظيفة الحدود السياسية بين الدول الأوربية في الوقت الحاضر ليست نفسها التي كانت قبل الحرب العالمية الثانية.

وعلى العموم فإن وظائف الحدود السياسية التي تتعلق بالفصل هي حماية الدولة وحماية الإنتاج الاقتصادي، ووظائف الاتصال هي تنظيم التبادل الاقتصادي وتنظيم انتقال الأفراد والتبادل الدولي.

١ – حماية الدولة

يتوقف قيام الحدود بهذه الوظيفة على قوة الدولة وطبيعة منطقة الحدود، وقد كان الهدف الأساسي من إقامة الحدود في الماضي تأمين حماية الدولة من الغزو المفاجئ، لذلك لجأت الدول منذ القديم لإقامة خطوط من التحصينات والاستحكامات العسكرية، ومن قبيل ذلك سور الصين العظيم الذي أنشئ في القرن الثالث قبل الميلاد، ليحميها من هجمات الرعاة القادمين من الشمال، والجدار الذي أقامته الإمبراطورية الرومانية على نهر الدانوب ليحميها من هجمات رعاة وسط آسيا.

وفي العصر الحديث أقامت فرنسا تحصينات على حدودها الشمالية الشرقية مع ألمانيا، عرفت باسم خط ماجينو، وكان يقابلها على الجانب الألماني مجموعة تحصينات عرفت باسم خط سغفريد.

كما أنشأ العدو الصهيوني خطاً من هذا القبيل على الضفة الشرقية من قناة السويس بعد احتلال شبه جزيرة سيناء عام ١٩٦٧، لصد القوات المصرية ومنعها من عبور القناة في حال نشوب حرب، وقد عرف هذا الخط باسم خط بارليف.

كما أنشأ العدو الصهيوني على طول الحدود مع الأقطار العربية المحيطة به دوائر إلكترونية مكهربة ومزودة بوسائل الكشف والإنذار، وبالمثل أنشأت دولة الكويت على طول حدودها مع العراق خندقاً مليئاً بالألغام لمسافة ٢٠٠كم، وبعمق ٣ أمتار

وعرض ٥ أمتار، وسور بارتفاع ٤ أمتار وزودته بالدوائر الإلكترونية ووسائل الإنذار المبكر بعد الغزو العراقي لها عام ١٩٩٠[١].

ولكن أمام تطور معدات الحرب بكافة أشكالها، ولاسيما الحرب الإلكترونية وتغير أساليب القتال في البر والبحر الجو، والتطورات لتي طرأت على الأسلحة في مداها وسرعتها وفاعلية تدميرها وتخطيها للعقبات (الأسلحة الذكية)، لم تعد الحدود السياسية تقوم بوظيفة الحماية التقليدية التي كانت تقوم بها في السابق، حيث سقطت نظرية الحد الآمن التي تنادي بها بعض الدول والكيانات، وتؤسس عليها مطالب تجاه الدول المجاورة بحجة تحقيق الأمن القومي لهذه الدول والكيانات.

ومع ذلك مازالت الحدود السياسية تقوم بوظيفة حماية الدولة، ولكن بشكل جديد يتوافق مع التطور الذي شمل كل دول العالم، وأصبح بالإمكان تهديد أمن الدولة ليس فقط بإعلان الحرب والغزو العسكري.

فمازالت الحدود السياسية تؤمن الحماية الصحية للدول، حيث تقام عند الحدود المحاجر الصحية التي تعمل على منع دخول الأمراض والأوبئة القادمة عن طريق المسافرين، كما توجد عند الحدود نقاط الحراسة والمراقبة التي تمنع دخول المجرمين والأشخاص الخطرين على أمن الدولة وغير المرغوب فيهم على أراضيها، وتحول دون هروب مواطنيها لأي سبب كان، وكذلك منع دخول المخدرات والأسلحة والعملة المزورة، ومنع خروج المتهربين من تأدية التزاماتهم أو الفارين من الخدمة الإلزامية.

وقد تغلق الحدود في وجه الصحف والمجلات والكتب التي تروج للمبادئ التي لا تتفق من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أو تتعارض مع معتقداتها الدينية وتقاليدها المرعية[٢]

---

١ – محمد محمود الديب. مرجع سابق، ص.٦٤٥

١ – محمد الحمادي. الجغرافية السياسية، مؤسسة الوحدة، دمشق، ١٩٨١، ص.٦٤

٢ – حماية الإنتاج الاقتصادي

تحدد الحدود السياسية نصيب كل دولة من موارد الثروة، وتحدد الأراضي التي تستغلها الدولة، والتي يمكن استغلالها في المستقبل، وحتى لا تتضارب مصالح الدول عند استغلال موارد الثروة التي توجد في المناطق الحدودية، تلجأ الدول إلى تعيين حدودها بدقة تامة، حتى لا يصبح استغلال هذه الموارد سبباً في قيام النزاعات بين الدول.

عند وجود موارد الثروة الاقتصادية في مناطق الحدود، فإن تقسيمها يصبح صعباً لأن هذه الموارد موجودة تحت سطح الأرض (حديد اللورين بين فرنسا وألمانية، فحم سامبر . ميز بين بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ، النفط والغاز الطبيعي بين دول الخليج العربي)، وهذا يثير بعض المشكلات حول تبعية مناطق الثروة، إذا كانت المنافذ إليها وفتحاتها في دولة ولكنها تتبع عروقاً وطبقات تحت سطح الأرض عبر الحدود في دولة أخرى.

وتثير مسائل الإشراف على الموارد المائية وتنظيمها لأغراض الري وتوليد الكهرباء، وضبط الفيضانات وتزويد السكان بمياه الشرب بعض المشكلات في حال اشتراك أكثر من دولة في الأحواض النهرية، مما يدعو إلى عقد اتفاقيات دولية لتقسيم المياه واستخدامها في مناطق الحدود، والأمثلة على ذلك كثيرة، ففي أمريكا الشمالية تشرف على إدارة موارد المياه بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية لجنة مشتركة بدأت عملها منذ عام ١٩١٢، وتنظم معاهدة المياه التي عقدت بين الولايات المتحدة والمكسيك عام ١٩٤٥ مياه الري وإنتاج الكهرباء من أنهار كولورادو وريوغراندة وتيآجوانا، وشبيه بذلك أيضا اتفاقية مياه نهر النيل بين القطر المصري والقطر السوداني عام ١٩٥٩ والتي حددت نصيب كلاً من الدولتين من مياه النيل[١].

---

١ – المرجع سابق، ص.٦٦

ويعد الصيد البحري واحداً من الأنشطة الاقتصادية المهمة لبعض الدول البحرية، وبعد تطور أساليب وأساطيل الصيد، أصبح من الضروري عقد الاتفاقيات الدولية التي تنظم مسائل الصيد في المياه الإقليمية والمياه الدولية في البحار المجاورة للدول، وكذلك توحيد الإجراءات بين الدول التي تشترك في استغلال مصائد الأسماك.

وتسهم الحدود أيضاً في حماية الإنتاج الاقتصادي عن طريق منع التهريب، ولاسيما تهريب السلع المشابهة للسلع المنتجة محلياً، حيث تحاول الدول في بداية نموها الاقتصادية حماية صناعاتها المحلية من المنافسة الخارجية، وتحاول تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محلياً، وهي تلجأ في سبيل تحقيق ذلك إلى منع استيراد السلع المشابهة لمنجاتها، أو فرض رسوم جمركية عالية على استيراد هذه السلع، حتى تعطي لمنتجاتها إمكان المنافسة مع السلع الأجنبية.

٣ – تنظيم التبادل الاقتصادي

على الرغم من وجود الحدود السياسية الفاصلة بين الدول، وقيام الإجراءات التي تحد من دخول السلع عبر الحدود، فقد تطورت العلاقات التجارية بين الدول بشكل كبير، وأصبحت الدول تعمل على توطيد علاقاتها الاقتصادية بتوقيع اتفاقيات تنظم عمليات التبادل الاقتصادي.

يأتي في مقدمة المسائل الاقتصادية التي تعمل هذه الاتفاقيات على تنظيمها مشكلة انتقال القبائل المتحركة خلف قطعان الماشية بين دولتين أو أكثر في مناطق المراعي، ولاسيما في المناطق الجافة وشبه الجافة، وقد اتفقت الدول على السماح بانتقال الرعاة خلف الكلأ عبر حدود الدولتين دون مراعاة لوجود هذه الحدود، ومثال ذلك انتقال القبائل البدوية بين كلاً من سورية والأردن والعراق والمملكة العربية السعودية، وانتقال الرعاة الإسبان والفرنسيين في جبال البرينية، وتحرك جماعات اللاب بقطعان الرنة في منطقة التندرا بين النرويج والسويد وفنلندا وروسيا، وقبائل القرغيز والكازاك التي تعبر الحدود الصينية الكازاخستانية والقرغيزية الطاجيكية.

أما في المناطق المزدحمة بالسكان ولاسيما في الدول الصناعية، فكثيراً ما توضع الحدود السياسية في أقاليم صناعية كثيفة السكان، مما يجعل العمال ينتقلون من مدينة إلى أخرى للعمل في المصانع عبر الحدود الدولية، وتسهيلاً لحركتهم فإن الدول التي تواجه هذه المشكلة تعمل على إصدار بطاقات خاصة يستخدمها العمال في تنقلاتهم عبر الحدود، كما هي الحال في انتقال العمال بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وبين الدول الأوربية حول مجرى نهر الراين.

ويدخل ضمن التبادل الاقتصادي حقوق الدول الداخلية التي ليس لها منفذ بحري في نقل صادراتها وارداتها عبر أراضي الدول المحاورة لها والتي تطل على البحار المفتوحة، ومن أجل ذلك أنشأت الدول نظام الترانزيت، أو نظام تجارة العبور حيث يسمح للدول الداخلية بموجبه باستخدام جزء من موانئ الدول البحرية، بحيث تأتي السلع القادمة بالترانزيت ثم تنقل بواسطة حاويات مقفلة ومختومة إلى الدول المجاورة.

٤ – تنظيم الانتقال والتبادل الدولي

بعد التطور الكبير في عدد السكان والتنافس الشديد على الموارد، أصبحت مسألة انتقال الأفراد والجماعات من الأمور التي يجب أن تخضع للمراقبة، فقبل عام ١٩١٤ لم يكن هناك حاجة لاستخدام جوازات السفر للتنقل بين الدول الأوربية، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى وضعت هذه الدول ضوابط لانتقال الأفراد عبر حدودها، وبدأت تصدر جوازات السفر لمواطنيها، وتحد من دخول مواطني الدول الأخرى، ولاسيما المهاجرين بقصد الإقامة الدائمة أو العمل لفترات طويلة، فأصبحت الدول تضع قيوداً أو تمنع أو تحد من الهجرة إليها، كما هو الحال في استراليا والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الوقت الحاضر فإن جميع دول العالم تحدد مدة بقاء الأجانب على أراضيها بانتهاء الغرض من الزيارة، فالحجاج القادمين لأداء فريضة الحج عليهم مغادرة أراضي المملكة العربية السعودية بانتهاء أداء شعائر الحج، وكذلك الطلبة

الدارسين في الخارج، عليهم مغادرة البلاد التي يدرسون بها والعودة إلى أوطانهم بانتهاء مدة الدراسة والحصول على الشهادة.

لذلك فإن دوائر الجوازات وقنصليات الدول وسفاراتها في الدول الأخرى هي التي تشرف على تنظيم هذه العملية، من خلال إصدار جوازات السفر وتأشيرات الدخول وتحديد مدة الإقامة.

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول في سبيل حماية اقتصاداتها، وحماية أمنها عن طريق تعزيز وظيفة الفصل التي تقوم بها الحدود السياسية، فإن هذه الدول تبذل جهوداً كبيرة ومستمرة لتنظيم عمليات الاتصال والتبادل بين بعضها، لأنه لم يعد بإمكان أي دولة أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، فعند الحدود تبدأ عملية تنظيم التجارة الدولية، حيث تقام الحواجز الجمركية التي تمنع أو تراقب دخول السلع، وعند الحدود يتم تنفيذ عمليات الحظر ومراقبة النقد الأجنبي.

وتسعى دول العالم في سبيل تنظيم عمليات التبادل إلى توحيد نظم النقل والمواصلات عبر دول العالم، وقد تم تأسيس اتحاد البريد العالمي عام ١٨٧٤، وأخذ نطاق الدول المشتركة فيه والخدمات التي يقدمها تعم جميع دول العالم، وتعمل الدول أيضاً على توحيد مقاييس السكك الحديدية، وتوحيد تصنيف الطرق البرية الدولية، وتنظيم الإشراف على المجاري المائية الدولية، وتنظيم الملاحة الجوية العالمية، وقد قلت بشكل كبير إجراءات الجمارك، وأعلن مبدأ حرية الملاحة في المجاري المائية الداخلية التي تشترك فيها أكثر من دولة في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥.

٥ – الوظيفة السياسية والقانونية

لقد تجاوز عدد الوحدات السياسية في الوقت الحاضر ٢٠٠ دولة، لكل واحدة منها نظام سياسي واقتصادي مختلف تماماً عن الدول الأخرى، وتسعى كل دول العالم للمحافظة على شخصيتها السياسية داخل حدودها السياسية، ويتم ذلك من خلال منع دخول الأفكار الإيديولوجية التي تتعارض مع النظام السياسي القائم في

الدولة، وقد قامت الحدود بهذه الوظيفة بشكل جيد لمدة طويلة، لكن التقدم في وسائل الاتصال الفضائي حد من فعالية الحدود في هذا المجال.

ومهما تفاوتت الحدود في درجة مرونتها أو شدتها من حيث منعها للحركة والانتقال، أو العمل على تسهيل الاتصال، نجد أنها كلها تتساوى في قيامها بنوع واحد من الفصل في بعض النواحي، فالدول المتجاورة قد تتفاوت في ميولها وأهوائها ومشاعرها، لكنها تختلف في نظمها القانونية والاجتماعية والاقتصادية، ولا نجد دولتين تتبعان نفس النظام الضريبي أو النظام الجمركي دون أي اختلاف، فعند الحدود السياسية ينتهي بشكل جذري العمل بأي قوانين أو نظم قانونية واقتصادية تخص الدولة إلا بالحدود التي تسمح بها الدول الأخرى بموجب اتفاقيات ومعاهدات بهذا الشأن.

تصنيف الحدود السياسية

بسبب تعقد وظائف الحدود، وتعدد العلوم التي تدرس هذه الحدود، وتعدد المعايير التي تصنف الحدود السياسية على أساسها يمكن أن نميز ثلاثة أنواع من التصنيف هي: التصنيف القانوني، التصنيف التكويني أو الزمني والتصنيف الوصفي أو المورفولوجي.

أولاً – التصنيف القانوني

يعتمد هذا التصنيف على مدى اعتراف الدول بالحدود السياسية، ومدى ثبات هذه الحدود، وضمن هذا التصنيف يمكن أن نجد:

١ – الحدود بحسب قانونيتها ومدى الاعتراف بها: وتشمل ثلاثة أنواع من الحدود.

أ – الحدود المعترف بها: وهي الحدود التي يعترف بها القانون الدولي، وتتمثل بحدود معظم دول العالم التي تم الاعتراف بها من قبل الدول الأخرى، والتي وقّعت الدول المتجاورة على اتفاقيات تتبادل فيها الاعتراف بهذه الحدود.

ب – الحدود المتنازع عليها: وهي الحدود التي تعترف بها بعض الدول وترفضها دول أخرى، كما هي الحال في الحدود الشمالية للجمهورية العربية السورية بعد اقتطاع لواء اسكندرونة.

وقد تعترف دول أخرى كطرف ثالث بالحدود التي تفرضها دولة ما، في حين لا تعترف بهذه الحدود دول أخرى. مثال ذلك الحدود في منطقة تريستا خلال الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٤، فقد كانت إيطاليا تطالب بخط يضم إليها كل منطقة تريستا بما في ذلك الأراضي الواقعة تحت حكم يوغسلافيا (سابقاً)، والخط الثاني كان يفصل الأراضي اليوغسلافية عن الأراضي التي كانت خاضعة للإدارة البريطانية والأمريكية، أما الخط الثالث فكان يفصل هذه الأراضي عن إيطاليا وهو خط واقعي، وتختلف وجهات النظر إلية بالنسبة للدول المهتمة بالمشكلة، وقد وافقت يوغسلافيا عليه كحد دولي وليس حداً لمنطقة تريستا الحرة، في حين اعتبره الإيطاليون حداً فعلياً له صفة مؤقتة ولا يستند إلى أسس قانونية ثابتة، كذلك الأمر بالنسبة لخط العرض ٣٨ ° درجة شمال خط الاستواء الذي يفصل بين الكوريتين.

ج – الحدود الافتراضية: وهي الحدود التي تطالب بها الدول في القارة القطبية الجنوبية والمحيط المتجمد الشمالي، فهي حدود لا تقطع أراضي أي دولة، ومطالب هذه الدول هنا نظرية بحتة ولم يتم الاعتراف بها على نطاق دولي كبير، وقد طالبت كل من بريطانية و أستراليا ونيوزيلندة وفرنسا والنرويج والأرجنتين وتشيلي بحصتها من القارة القطبية الجنوبية، وأعلنت رسمياً حدود الجهات التي تدعي كل منها ملكيتها، وقد اعترفت هذه الدول فيما بينها بهذه الحدود الافتراضية.

كما طالبت دول أخرى بأن يكون لها حصص مشابهة في المحيط المتجمد الشمالي، من بينها كندا والدنمارك والنرويج والاتحاد السوفيتي،

وتستند هذه الدول في مطالبها على مبدأ القطاع الذي أعلنه الاتحاد السوفيتي في ١٥ نيسان عام ١٩٢٧، ونادى بموجبه بالسيادة على مياه المحيط المتجمد الشمالي بما في ذلك الجزر في هذا القطاع الممتد بشكل مثلث قاعدته السواحل الشمالية للاتحاد السوفيتي الممتدة من مورمانسك إلى شبه جزيرة شوكشي، وقمته عند نقطة القطب الشمالي، ولم تعترف بهذا القطاع سوى الدول التي لها مصالح مماثلة في المحيط المتجمد الشمالي أو القارة القطبية الجنوبية.[١]

٢- الحدود بحسب ثباتها واستقرارها: وبحسب هذا المعيار يمكن التمييز بين الحدود الثابتة والمستقرة، والحدود غير المستقرة، وذلك على أساس طول الفترات التي ظلت فيها الحدود دون تغيير.

أ – الحدود السياسية الثابتة والمستقرة. وهي الحدود التي نضجت ولاءمت الدول التي تحدها حياتها مع هذه الحدود، ويمثلها الحدود السياسية بين دول العالم الجديد سواء في أمريكا الشمالية أو أمريكا الجنوبية، وكذلك الحدود الحالية بين معظم الدول الإفريقية التي نالت استقلالها السياسي بعد خروج الاستعمار الأوربي منها، فقد قبلت حكومات الدول المستقلة بهذه الحدود.

ب – الحدود غير المستقرة. وهي الحدود التي تعرضت لتغيرات كثيرة خلال فترات محددة من التاريخ، والتي مازالت خاضعة لهذه التغيرات بسبب الظروف التي تحيط بإنشائها، وتعد قارة أوربا وآسيا أكثر مناطق العالم التي حدثت فيها تعديلات كبيرة على الحدود السياسية، فقد تعدلت بعض الحدود القديمة وأنشئت حدوداً جديدة نتيجة الحرب العالمية الأولى والثانية، فقد أسفرت هزيمة ألمانيا في الحربين وانهيار إمبراطورية النمسا والمجر، والإمبراطورية العثمانية وتقدم الاتحاد السوفيتي غرباً بعد انتصاره في الحرب

١- محمد الحمادي. مرجع سابق، ص ٧٤.

العالمية الثانية عن تغيرات جذرية طالت الحدود السياسية لبعض الدول الأوربية.

وقد كان نتيجة هذه الأحداث أن قامت دول لم تكن موجودة سابقاً، فقد تم تجزئة البلاد العربية إلى عدة دول ظهرت بينها الحدود السياسية لأول مرة في تاريخ تطورها السياسي، كما تم تقسيم شبه القارة الهندية بين الهند وباكستان، وظهرت بنغلادش، واتحدت فيتنام الشمالية والجنوبية، وفي العقد الأخير من القرن العشرين تم توحيد شطري ألمانيا وعادت ألمانيا موحدة بعد أن قسمتها الحرب لأكثر من ٤٥ سنة، كذلك الأمر في اليمن حيث أزيل الحد السياسي بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي، وما زال هناك نقاط ساخنة في العالم لم يتم الاتفاق بشكل نهائي على الحدود بين الدول في هذه النقاط، والزمن وحده كفيل بأن يثبت مدى استقرار هذه الحدود وثباتها.

ثانيا – التصنيف التكويني أو الزمني

يعتمد هذا التصنيف على معيار نشأة الحدود وربط هذه النشأة بتاريخ ظهور اللاندسكيب الحضاري بمظاهره المختلفة وتضم:

١- الحدود السابقة Antecedent وهي الحدود التي نشأت قبل تعمير المنطقة وظهور اللاندسكيب الحضاري فيها مثل الحدود التي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ويتميز هذا النوع من الحدود بالهدوء والثبات وقيامه بوظيفة الفصل بفاعلية.

٢- الحدود التالية Subsequent وهي الحدود التي رسمت بعد تعمير منطقة الحدود ورُعيَ فيها رغبة السكان وتناسقهم من حيث اللغة والدين أو الأصول العرقية، مثل الحدود بين الهند وباكستان[١]، والحدود السياسية بين تشيلي والأرجنتين، وليس من الضروري أن تتفق الحدود التالية مع الحدود

١- على أحمد هارون. أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٨٨.

الإثنوغرافية، كما هي الحال في الحدود بين سويسرة وألمانيا من جهة وبين سويسرة وفرنسا من جهة أخرى التي تفصل عناصر ألمانية وفرنسية متشابهة وتتكلم لغة واحدة ألمانية وفرنسية[١]

٣- الحدود المفروضة Superimposed وهي الحدود التي تفرض على الدول دون مراعاة للاختلافات العرقية والدينية والحضارية أو رغبة الشعوب كالحدود بين أقطار الوطن العربي، والحدود التي فرضتها الدول الاستعمارية بين مستعمراتها في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ويطلق أيضاً على هذه الحدود اسم الحدود المنطبعة لعدم توافقها مع المظاهر الإثنوغرافية، وغالباً ما تؤدي هذه الحدود إلى تفتيت شعب واحد في عدة دول.

ثالثاً – التصنيف الوصفي أو المورفولوجي

ويعتمد هذا التصنيف على الظاهرات التي تستخدم في تخطيط الحدود السياسية، وفي هذا المجال يمكن أن نميز مجموعتين من الظاهرات هي: الظاهرات الطبيعية والظاهرات المصطنعة (الحدود الاصطناعية).

١ – الحدود الطبيعية:

وهي الحدود السياسية التي تعتمد عند تخطيطها على ظاهرات طبيعية واضحة المعالم، وقد استخدم الإنسان هذه الظاهرات كالجبال والأنهار والبحار والصحاري في تخطيط الحدود منذ زمن بعيد، عندما كانت المعلومات التفصيلية عن مناطق الأرض غير متوفرة، وعندما لم تكن طرق مسح الأراضي ورسم الخرائط قد تطورت، وقد وجد الإنسان في بعض هذه الظاهرات عائقاً يمكن أن يحميه من أي غزو خارجي، لذلك كانت الدول تسعى لتدفع بحدودها إلى ظاهرات طبيعية على اعتبار أن الحدود الطبيعية هي أفضل أنواع الحدود.

الحدود في مناطق الجبال

٢- محمد محمود الديب. مرجع سابق ص.٦٥٤

تعد الجبال من أصلح الظاهرات الطبيعية لتخطيط الحدود السياسية لأنها واضحة وثابتة لا تتعرض للتغير والتبدل السريع، وهي وعرة وقليلة السكان تقتصر إمكانية عبورها على أماكن محددة هي الممرات الجبلية، التي تسهل السيطرة عليها عند الحاجة، مما يجعل الجبال مناطق صالحة لأن تكون حدوداً تفصل بين الدول، وتأتي صلاحية الجبال كحاجز منيع من وعورتها وصعوبة المواصلات فيها، وتخلخل الهواء وانخفاض درجات الحرارة في الأعالي مما يضعف المجهود البشري فيها.

ويزيد من مناعة الجبال تعدد السلاسل الجبلية المتوازية واتجاه هذه السلاسل، وشدة انحدار السفوح واتجاه هذا الانحدار، وتبرز أهمية الممرات الجبلية في الأقاليم المعقدة التضاريس، كما هي الحال في ممر ديريل Dariel الذي يصل بين السفوح الشمالية والجنوبية لجبال القوقاز وممر دربنت Derbent في السهل الضيق الذي يقع بين جبال القوقاز وبحر قزوين، وممر خيبر في شمال غرب باكستان.

وعلى الرغم من صلاحية الجبال في تخطيط الحدود السياسية فإنه تعترض عملية تخطيط الحدود في المناطق الجبلية بعض المشكلات، التي قد تثير النزاعات الحادة بين الدول، حيث أن تخطيط الحدود في هذه المناطق يحتاج إلى مجهودات كثيرة وأعمال مساحية وخرائط ومعلومات غزيرة، ويجب أن يسبق ذلك كله اتفاقيات ومعاهدات تزيل الغموض وعدم الدقة التي تكتنف التسميات المختلفة التي تستخدم في تخطيط الحدود.

ومن أبرز المشكلات التي تعترض هذه العملية مشكلة تعيين مسار خط الحدود، هل يتبع هذا الخط خط الذرى؟ أم خط تقسيم المياه؟ فقلما ينطبق هذان الخطان، وقد توجد في بعض الأودية والهضاب العليا جهات غير محددة الصرف، أو أن تصريفها داخلي، كذلك قد لا يبدو خط تقسيم المياه واضحاً في أقاليم الجبال الكلسية المعروفة بالكارست، حيث يكون معظم التصريف بها باطني، ولكن إذا تطابق الخطان فإنه يمكن أن يكون هذا الخط أثبت الحدود وأكثرها ملاءمة وترضى عنه الدول في المناطق الجبلية.

تعد قارة أوربا أكثر القارات استغلالاً للجبال كحدود سياسية، فقد استخدمت حبال الألب لتخطيط الحدود بين النمسا وإيطاليا، وبين فرنسا وإيطاليا، وبين سويسرة وإيطاليا، وتتفق الحدود بين السويد والنرويج مع المرتفعات الاسكندنافية، والحدود بين بلغاريا واليونان مع الحافة الجنوبية لجبال رودوب، والحدود بين يوغسلافيا وألبانية في جزء كبير منها مع جبال الألب الدينارية، وكذلك جبال البرانس (البيرينيه) التي تفصل بين أسبانيا وفرنسا.

وفي أمريكا الشمالية تفصل الحدود الجبلية بين كندا وألاسكا التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وفي أمريكا الجنوبية نجد أطول حدود جبلية في العالم بين الأرجنتين وتشيلي على امتداد جبال الأنديز.

و في قارة آسيا فنجد الحدود بين الصين والهند وبين بورما وسيام وبورما والهند وأجزاء من الحدود بين العراق وإيران.

أما في إفريقيا فيقل الاعتماد على الجبال في رسم الحدود السياسية بين الدول، لأن حدودها رسمت من قبل الدول المستعمرة قبل اكتشاف الداخل، حيث نشأت معظم المستعمرات في البدء على السهول الساحلية ومن ثم توسعت نحو الداخل المجهول، لذلك نرى سيادة الحدود التي تعتمد على الظاهرات الفلكية والهندسية في هذه القارة.

الحدود النهرية

تعادل الأنهار في وضوحها كظاهرة طبيعية السلاسل الجبلية، لكنها تتفوق عليها بأهميتها الاقتصادية فضلاً عن أهميتها العسكرية والإستراتيجية، وهي بذلك يمكن أن تكون عامل فصل بين الدول وعامل وصل تربط أجزاء الدولة الواحدة إذا كانت صالحة للملاحة، كما أنها تشكل شرايين للحركة والانتقال بين الدول المشتركة في أحواضها، وكثيراً ما كانت الأنهار سبباً في نشأة الدول في العصور القديمة، كما هي الحال في وادي نهر النيل ومنطقة بلاد الرافدين في واديي دجلة والفرات، لأنها

تسمح في مجاريها الدنيا وسهولها الفيضية بتجمع أعداد كبيرة من السكان يستثمرونها اقتصادياً ويستخدمونها في انتقالهم، مما يؤدي إلى تجانس السكان على ضفافها وإنماء الروح القومية بينهم.

ومن الناحية الإستراتيجية والعسكرية يمكن أن تقوم الأنهار بوظيفة الحد السياسي الفاصل بين الدول، اعتماداً على الخصائص الجغرافية لمجاري الأنهار في عملية الفصل، وقد استخدمت الأنهار منذ القديم كحدود سياسية بين الدول والإمبراطوريات، فقد جعلت الدولة الرومانية كلاً من نهر الدانوب والراين حدوداً لها حمتها من هجمات القبائل الرعوية القادمة من وسط آسيا.

وبسبب صلاحية الأنهار في كثير من مناطق العالم لتخطيط الحدود السياسية، فقد تم الاتفاق في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ على استخدام الأنهار في تعيين الحدود السياسية بين الدول.

يمكن أن تقوم الأنهار بوظيفة الحد الجغرافي الفاصل عندما يكون مجرى النهر عريضاً بحيث لا يمكن بناء الجسور عليه، أو عندما يكون جريان النهر سريعاً وغير منتظم في جريانه، وكذلك عندما تكثر في المجرى الجنادل والخوانق التي تعوق الانتقال، كما هي الحال في الجنادل والخوانق التي تعترض مجاري أنهار الهند الصينية، وخوانق المجاري العليا للأنهار في غرب الهيمالايا التي أدت إلى عزلة كشمير، والخوانق التي تعترض مجاري الأنهار في أيبيريا. وخانق الزمبيزي في جنوب القارة الإفريقية، وخوانق نهر الكلورادو في أمريكا الشمالية ويمكن أن يصبح النهر عائقاً وحداً مانعاً إذا انتشرت المستنقعات على جانبيه، كما هي الحال في الحدود بين رومانيا وبلغاريا عند المجرى الأدنى لنهر الدانوب حيث يوجد نطاق من المستنقعات على طول الضفة الشمالية للنهر.[١]

١ – محمد الحمادي. مرجع سابق، ص ٨٦

ومن الجدير بالذكر أن النهر في أجزائه العليا غالباً غير صالح للاستخدام في تخطيط الحدود السياسية، لأنه يكون مجموعة من الروافد الصغيرة المنحدرة سريعاً، والمتأثرة كثيراً بالأمطار أو الثلوج أو الينابيع، بالإضافة إلى أنه يجري في مناطق مرتفعة غالباً ما تكون مناطق انتقالية واسعة.

لذلك فإن الأجزاء الوسطى والدنيا من مجاري الأنهار – حيث يتحدد مجرى النهر في مجرى واحد – هي الأجزاء الصالحة لتخطيط الحدود السياسية، فالراين مثلاً لا يشكل حداً بين النمسا وسويسرا في مجراه الأعلى إلا عندما يقترب من بحيرة كونستانزة، بعد أن ينتظم جريانه، وبعد خروجه من تلك البحيرة نجده يشكل الحدود بين سويسرا وألمانيا وبين ألمانيا وفرنسا[1].

يعترض تحديد الحدود مع الأنهار مشكلات كثيرة ومعقدة ترتبط أساساً بعاملين:

الأول هو موضع الحد كخط طولي من النهر، و**الثاني** علاقة الحد بالتغيرات التي تطرأ على مجرى النهر.

فمن حيث موضع الحد تكمن المشكلة في أين يرسم خط الحدود، هل يرسم مسايراً لإحدى الضفتين؟ أم يتبع منتصف النهر؟ وكيف يتم تحديد منتصف النهر، هل هو الخط الأوسط بحيث تكون المسافة متساوية بين ضفتي النهر؟ أم مع المجرى الملاحي في النهر الصالح للملاحة.

ومع أن معاهدات باريس لعام ١٩١٩–١٩٢٠ حلت هذه المشكلة، حيث ذكرت أن الحد يجب أن يتفق مع الخط الأوسط في النهر غير الصالح للملاحة، ومع وسط المجرى الملاحي في الأنهار الصالحة للملاحة، إلا أن ذلك زاد الأمر تعقيداً لأنه من الصعب التمييز بين الأنهار الصالحة للملاحة وغير الصالحة للملاحة لأن ذلك يرتبط بعوامل كثيرة يأتي في مقدمتها فصول السنة، ومستوى المياه في النهر، وغاطس السفن التي تسير في النهر.

---

١ – محمد رياض: مرجع سابق، صـ٢١٦.

ورغم أن الحد الذي يسير مع أحد ضفاف النهر يعتبر أكثر وضوحاً من خط الوسط أو المجرى الملاحي، إلا أن اعتماده في تخطيط الحدود السياسية يحرم إحدى الدولتين من الاستفادة من النهر سواء في الملاحة أو في استغلال المياه في الري أو توليد الكهرباء، زد على ذلك أنه في حال فيضان النهر سوف تغمر مياهه أراضي الدولة المجاورة مما يؤدي إلى خسارة هذه الدولة بعضاً من أراضيها، وفي حال انحسار مياه الفيضان وفي فترة الشح يحدث العكس وتكسب الدولة المجاورة أرضاً من حوض النهر.

وتعتبر مشكلة شط العرب من أفضل الأمثلة على المشاكل الناجمة عن تعيين خط الحدود على إحدى ضفتي النهر، فقد وضعت الحدود من أيام الإمبراطورية العثمانية بين العراق وإيران على الضفة الشرقية لشط العرب، وكان العراق تسيطر على الملاحة فيه، وبعد اكتشاف النفط في إيران وازدهار عبدان كميناء لتصدير النفط سعت بريطانيا إلى تعديل الحدود في منطقة شط العرب لصالح إيران، وقد نصت اتفاقية الحدود في شط العرب بين إيران والعراق لعام ١٩٣٧ على وجوب تعيين منطقة في شط العرب مقابل عبدان لا يتجاوز عرضها ستة كيلومترات يسير فيها خط الحدود مع المجرى الملاحي لشط العرب، وأصبح لإيران حق الملاحة في شط العرب، وعادت هذه المشكلة للظهور عندما طالبت إيران بتعديل حدودها على طول شط العرب، بحيث تتمشى الحدود مع المجرى الملاحي، وقد نجحت في ذلك عام ١٩٧٥ عندما عدلت هذه الحدود بموجب اتفاقية الجزائر بنفس العام، وقد كانت هذه المشكلة من أهم أسباب الحرب العراقية الإيرانية التي نشبت عام ١٩٨٠.

ولا يخلو استخدام الخط الأوسط للنهر من التعقيد، لأن ذلك يتطلب عمليات حسابية دقيقة ومعقدة، ويزيد من تعقيد الأمر وجود الجزر في النهر، وفي حال كون النهر صالح للملاحة فإن الخط الملاحي سوف يقطع الخط الأوسط في أماكن عديدة، لأنه متغير من وقت لآخر، ومن النادر أن يتفق الخط الملاحي والخط الأوسط، واستخدام الخط الأوسط من النهر يستدعي التحديد الدقيق لمواضع ضفاف

النهر، وهذه مسألة من الصعب الاتفاق عليها لن حجم النهر يختلف من وقت لآخر ومن ثم يتغير موضع ضفافه ولاسيما في مجراه الأدنى.

إن وضع الحد السياسي بحيث يتفق مع المجرى الملاحي للنهر من أفضل أنواع الحدود النهرية، لأنه يتيح الفرصة للدول المشتركة في مجرى النهر للاستفادة من استثمار النهر على أكمل وجه، سواء في الملاحة أو الري والصيد أو توليد الطاقة لأن هذا الخط متغير دائماً بفعل عمليات الحت والإرساب، ويستلزم ذلك

تغيير الحد بشكل مستمر، ولكن على العموم يبقى استخدام الخط الملاحي في تخطيط الحدود السياسية في الأنهار أفضل الحلول التي يمكن أن ترضي الدول الأطراف.

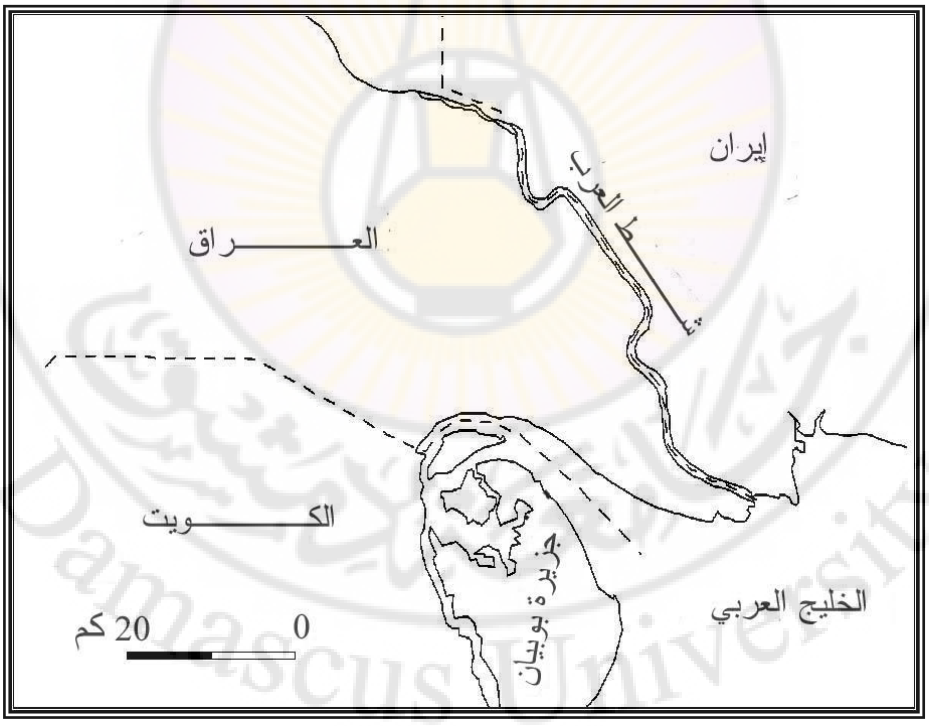

الشكل رقم (٦) الحدود في شط العرب

توجد الحدود السياسية التي تعتمد على الأنهار بكثرة في الوقت الحاضر، ففي أوربا نجد أن كثيراً من الدول قد استعملت الأنهار في تخطيط حدودها السياسية، حيث يفصل نهر الراين بين ألمانيا وفرنسا من جهة وبين ألمانيا وسويسرا من جهة أخرى ونهر الدانوب الذي يمتد على طول الحدود بين رومانيا وبلغاريا، ويشكل جزءاً من الحدود بين رومانيا وصربيا، ونهر برت بين مولدافيا ورومانيا، ونهر الأودر بين بولونيا وألمانيا.

الشكل رقم (٧) الحدود بين بلغاريا ورومانيا على نهر الدانوب

وفي أمريكا الشمالية يساير ما يقرب من نصف الحدود بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك المجرى الأوسط لنهر ريوغراندة، وفي أمريكا الجنوبية تتفق الحدود بين الأرجنتين وباراغواي مع نهر بيلكومايو، وكذلك فإن نهر الأورغواي يشكل الحدود السياسية بين الأرجنتين والأورغواي من جهة والأورغواي والبرازيل من جهة أخرى. وفي أفريقيا نجد الحدود بين أوغندة والكونغو الديمقراطية عند نهر سمليكي، ونهر اللمبوبو بين اتحاد جنوب أفريقيا، وزمبابوي، ونهر الأورنج بين اتحاد جنوب أفريقيا

وناميبيا، ونهر الزمبيزي بين زامبيا وزمبابوي، وفي آسيا نجد نهر الميكونج الذي يسير مع الحدود السياسية بين لاوس وتايلاند ونهر آمور بين روسيا والصين.

الحدود في مناطق البحيرات

تتشابه البحيرات مع الأنهار من حيث وظائفها في الفصل بين الشعوب أو الوصل بين الأقاليم التي تقوم حولها، فقد تكون البحيرات بمثابة النواة التي نمت حولها بعض الدول كما هي الحال في بحيرة لوسرن Lozern التي تعد نواة لسويسرا، حيث التقت حولها الأقاليم الأربعة التي تكون سويسرا، كما ساعدت بحيرة مالار Malar في السويد على الوحدة السياسية حولها. ويرجع الدور الذي تقوم به البحيرات كعامل ربط بين الشعوب إلى أهميتها الاقتصادية كمصدر للماء العذب، وكونها وسيلة نقل مهمة ورخيصة.

وبما أن البحيرات ظاهرات طبيعية واضحة وثابتة، وهي أصلح من الأنهار في عملية الفصل بسبب اتساع مسطحها، فقد استخدمت كحدود سياسية بين الدول، إلا أن ذلك لا يخلو من الصعوبات حيث يعترض مسألة موقع الحدود السياسية بالنسبة للبحيرة، فهل تتمشى الحدود مع منتصف المجرى الملاحي كما هو في الأنهار؟ أم تسير مع شواطئ البحيرة، ومما يزيد المسألة تعقيداً شكل البحيرة وكثرة التعاريج في سواحلها ووجود الجزر فيها.

وقد استخدمت البحيرات كأجزاء من مسارات الحدود السياسية بين الدول، وتعد سويسرا في أوربا من الدول القليلة التي تمتد أجراء كثيرة من حدودها في البحيرات، حيث تشكل بحيرة بودن جزءاً من الحدود بينها وبين ألمانيا وبينها وبين النمسا، وبحيرة جنيف بينها وبين فرنسا وبحيرتا ماجيوري ولوجانو بينها وبين إيطاليا، وتمتد الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية في جزء منها بطول البحيرات

العظمى عدا بحيرة مشيجان، وفي أفريقيا تشابه أوغندا سويسرا، حيث حدودها الطويلة على بحيرة فكتوريا وبحيرتي إدوارد وألبرت، كما وتمتد حدود تانزانيا بأطوال كبيرة داخل بحيرات فكتوريا وتنجانيقا وملاوي (نياسا).

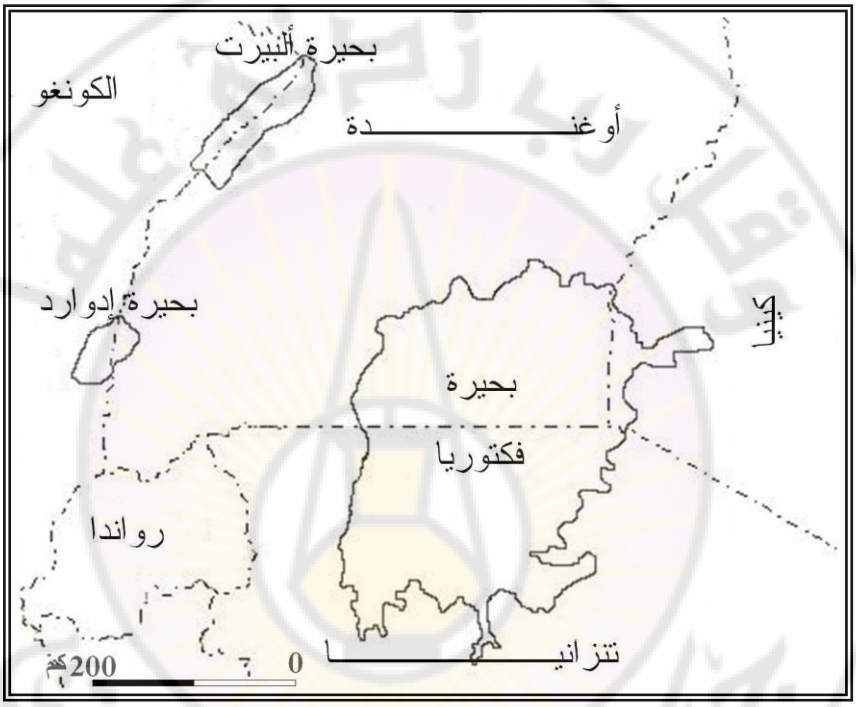

الشكل رقم (٨) الحدود في مناطق البحيرات في إفريقيا

وفي أمريكا الجنوبية استخدمت البحيرات بشكل أقل في تخطيط الحدود السياسية، وأهمها بحيرة تيتيكاكا Titicaca التي تشكل جزءاً صغيراً من الحدود بين بوليفيا وبيرو وبحيرة ميريم Merim الصغيرة التي تشكل جزءاً من حدود البرازيل وأورغواي.

الحدود السياسية في مناطق المستنقعات والغابات

على خلاف الأنهار والبحيرات فإن المستنقعات والغابات عامل فصل دائم بين الدول والأقاليم المختلفة، لأنها تتميز بعدم انتظامها وقلة سكانها وصعوبة المواصلات فيها، وكثيراً ما تشغل الغابة والمستنقع مساحة واحدة إذ يتخلل أحدهما الآخر، ويصبح عبورها عملية شاقة تفوق في صعوبتها عبور السلاسل الجبلية، فتصبح عقبة في وجه الجيوش الغازية، وتشكل منطقة حماية وخطوط دفاع للدولة التي تحدها.

لذلك فقد اتخذتها الدول في الماضي كحدود سياسية مثل مستنقعات البربيت Pripyat بين روسيا القيصرية وبولونيا، كما حمت مستنقعات تيراي Terai شمال الهند من قبائل الجوركا، وساعدت على استقلال نيبال، وقد كانت المستنقعات المنتشرة على طول السواحل الأفريقية في الأقاليم المدارية من العوامل التي أخرت اكتشاف مجاهل القارة الأفريقية.

وفي بعض الأحيان تلجأ الدول لحماية نفسها من الغزو الخارجي إلى إغراق أراضيها المنخفضة لتشكل مستنقعات تعرقل تقدم الجيوش الغازية، هذا ما أقدمت علية هولندا خلال الحرب العالمية الثانية عندما فتحت، وحتى كسرت الكثير من السدود السطحية في مقاطعاتها المستنقعية لتعوق تقدم الجيوش الألمانية، وقد استخدم أهل مصر في عهد الدولة الأيوبية إغراق الأراضي بمياه الري في المنطقة الغربية من المنصورة لإيقاف الصليبيين ومنعهم من التقدم نحو المنصورة.[١]

وكان للتقدم العلمي والضغط السكاني الشديد على الأراضي والتطور في وسائل النقل دور مهم في تجفيف المستنقعات، مما أفقدها أهميتها كعامل فصل وحاجز يحمي الدولة، فقد جفف السوفييت مساحات واسعة من مستنقعات البربيت، وأضافوا نحو تسعة ملايين هكتار إلى الأراضي الزراعية.

١- علي جباوي. مرجع سابق، ص ٦٨٦.

وكانت الغابات ومازالت من ظاهرات الفصل والحماية بين الشعوب لأنها مناطق عزلة قليلة السكان وصعبة العبور، لاسيما في الإقليم المداري والإقليم المعتدل البارد، وقد لعبت هذه الغابات دوراً مهماً في حماية الشعوب والدول من غزوات القبائل الرعوية، فقد وقفت غابات شرق أوربا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين عائقاً أمام تقدم الجماعات الآسيوية القادمة من مناطق السهوب والاستبس الآسيوية، كما وقفت غابات وسط روسيا وشمالها أمام اجتياح التتار في القرنين الثاني عشر والثالث عشر أيضاً.

أما في الوقت الحاضر فقد فقدت الغابات أهميتها كحد فاصل يحمي الدول، حيث تمت السيطرة على مساحات كبيرة منها في العمران والزراعة، وتم اجتثاث مساحات كبيرة من غابات المناطق المعتدلة الدافئة، ومدت عبر الغابات السكك الحديدة وشقتها طرق السيارات ولم يبق منها سوى مساحات صغيرة في الهضاب والجبال.

تعترض عملية تخطيط الحدود السياسية في مناطق الغابات بعض المشاكل منها: هل يوضع خط الحدود بحيث يتفق مع حدود الغابة؟ أم هل يوضع داخل الغابة نفسها؟ وتبدو صعوبة تخطيط الحدود في الحالة الأولى في عدم وجود حدود واضحة تفصل بين الأقاليم النباتية في الطبيعة، وإنما هي حدود انتقالية يأخذ فيها الغطاء النباتي بالتدرج حتى يصل إلى نوع مغاير.

أما من الناحية الثانية فقد لا توجد في الغابة ظاهرات طبوغرافية يمكن استخدامها في عملية التخطيط، لأن ظاهرات السطح تكون مغطاة بالأشجار الكثيفة، ويصبح من المتعذر تحديدها، وفي أغلب الأحيان فإن معظم الحدود في مناطق الغابات إنما تتبع أقاليم جبلية فتضيف كثافة الغابة على وعورة السطح عقبات في طريق الانتقال.

تنتشر الحدود السياسية التي تتفق مع الغابات في مناطق كثيرة من العالم، من أمثلتها غابات شمال شرق أوربا التي تفصل بين فنلندة وروسيا، وروسيا ولتوانيا، ولتوانيا وبولونيا، وكذلك الحدود بين سويسرا وفرنسا، وبين فرنسا وإيطاليا، وجزء من الحدود النمساوية الإيطالية، والحدود بين فرنسا وأسبانيا في جبال البيرينية.

وتوجد حدود الغابات بكثرة في القارة الإفريقية بين الدول الواقعة في الإقليم الاستوائي، كما هي الحال بين الكونغو والكاميرون وبين غانا وغينيا وتوغو.

الحدود في المناطق الصحراوية

تمتاز الصحاري في العالم بعظم مساحاتها، وعدم وضوح حدودها، بالإضافة إلى ندرة الموارد المائية فيها وقساوة الظروف المناخية من حيث درجات الحرارة المرتفعة والجفاف الشديد، لهذه الأسباب كانت الصحاري ومازالت مناطق عزلة قليلة السكان، وتصلح لأن تكون تخوماً سياسية بين الجماعات البشرية، وقد لعبت الصحاري دوراً كبيراً في تاريخ البشرية كمناطق حدود حاجزة، فقد وقفت الصحراء الأفريقية الكبرى في وجه سلالات البحر المتوسط ومنعتها من الوصول إلى إقليم السافانا في الجنوب، كما حدت من انتشار القبائل الزنجية في الشمال، وحمت صحراء شبه الجزيرة العربية القبائل التي عاشت في وسطها من البابليين والأشوريين في العصور القديمة، ومن الفرنسيين والبريطانيين و البرتغاليين في العصور الحديثة، كما حمت صحاري وسط آسيا الحضارة الصينية من المؤثرات الغربية، وحمت صحراء كلهاري قبائل البوشمن والهوتنتوت من قبائل البانتو، وقد كانت الصحراء الشرقية والغربية في مصر الدرع الواقي من الغزو الخارجي لوادي النيل ودلتاه.

لقد فقدت الصحراء دورها في الحماية في الوقت الحاضر بسبب تطور وسائل النقل وأصبح بالإمكان اجتياز الصحراء بسهولة تامة حيث انتشرت فيها الطرقات السريعة، وأصبحت تخضع لنظام مراقبة دقيق من خلال نقاط المراقبة المجهزة بأحدث الرادارت التي تتصل بالأقمار الصناعية، ولكن مازالت الصحاري تمثل عقبات صعبة

الاجتياز لأن مسالكها محدودة ومعروفة، للعدو والصديق ويمكن معرفة مسالك سير القوات فيها، وستظل الصحاري أقاليم فصل مادامت موارد المياه فيها قليلة.

لقد استمرت الصحاري لفترة طويلة من الزمن تلعب دور التخوم السياسية الواسعة في الفصل بين الدول، ولكن بعد اكتشاف الموارد المعدنية وخاصة النفط برزت أهمية هذه المناطق، فتحولت وظيفتها من كونها عامل فصل إلى مراكز اتصال بين الأقطار المجاورة، وأصبح من الضروري تقسيم المناطق الصحراوية بين الدول المتاخمة لها وتعيين الحدود فيها بدقة.

يعترض تخطيط الحدود في المناطق الصحراوية بعض الصعوبات، فهي مناطق انتقال جغرافية يصعب فيها تعيين النقاط التي تتخذ كأساس لرسم الحدود السياسية، لاسيما إذا كانت خالية من الظاهرات الطبوغرافية الواضحة، لذلك يتم اللجوء إلى استخدام الخطوط المستقيمة التي تتمشى في أغلب الأحوال مع الإحداثيات الفلكية من خطوط الطول والعرض لسهولة تحديدها وتعينها على سطح الأرض، أو تستخدم خطوط مستقيمة تصل بين نقاط معلومة ومحددة بدقة، ويمكن أن تشذ الحدود في المناطق الصحراوية عن استخدام الخطوط المستقيمة في حال وجود بعض الثروات في المناطق الحدودية، أو وجود بعض المناطق الإستراتيجية كالواحات أو المنخفضات، مما يدعو إلى ضرورة السيطرة عليها من قبل إحدى الدول، كما هي الحال في الحدود السياسية بين جمهورية مصر العربية والجماهيرية العربية الليبية، التي تتبع خط الطول ٢٥ شرق غرينتش في معظم أقسامه ماعدا الأجزاء الشمالية التي تشذ عن الخط المستقيم لتدخل واحة الجغبوب ومنخفضها ضمن أراضي ليبيا.

ومن أمثلة الحدود في المناطق الصحراوية يمكن أن نذكر الحدود السياسية بين معظم أقطار الوطن العربي، كالحدود بين الجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة الأردنية الهاشمية، والحدود بين المملكة العربية السعودية والعراق والكويت والمملكة الأردنية، والحدود بين مصر وكلاً من ليبيا والسودان، والحدود الشرقية والجنوبية للجزائر وكذلك حدود موريتانيا.

الحدود البحرية والمياه الإقليمية

تمتاز السواحل البحرية عن بقية الظاهرات الطبيعية التي تستخدم في تعيين الحدود السياسية بميزتين أساسيتين طبيعية وبشرية:

فمن الناحية الطبيعية تشكل السواحل البحرية خطوطاً أكثر وضوحاً من الجبال والأنهار وغيرها من الظاهرات الطبيعية الحدودية، وهي تفصل فصلاً واضحاً بين نوعين مختلفين كل الاختلاف من البيئة الطبيعية هما اليابس بكل خصائصه والمسطح المائي بخصائصه المختلفة كل الاختلاف عن خصائص اليابس.

ومن الناحية البشرية فإن الحد الأرضي يقتصر أثره على الدولتين اللتين يفصل بينهما، بينما الحد البحري فإن تأثيره يتجاوز الدول المجاورة له ليؤثر في دول كثيرة، لأنه يفصل بين الدول وأعالي البحار (المياه الدولية) التي تلتقي فيها مصالح كل دول العالم، ومن ثم فإن الحد البحري يفصل بين الدول الساحلية ومصالح بقية دول العالم، وهنا تكمن خطورة هذا النوع من الحدود، لاسيما في النزاعات الحدودية. ففي الوقت الذي يكون في النزاع البري محصوراً بين دولتين فقط، نجد أن النزاع الحدودي البحري يمتد ليشمل دولاً كثيرة لها مصالح في المسطح المائي العالمي ومتباعدة جغرافياً، كما حصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماهيرية العربية الليبية عام ١٩٨٦.

ويظهر تأثير السواحل على الدول بشكل مباشر في سياساتها، ونظمها الاقتصادية والاجتماعية وفي ثقافتها وتكوينها الاجتماعي تبعاً لاختلاف نوع السواحل، والعلاقة وثيقة جداً بين الساحل والظهير القاري المجاور له، وتتأثر هذه العلاقة بطبيعة السواحل وطبيعة المسطح المائي الذي تطل عليه، ونوع السكان الذين يمارسون نشاطهم في منطقة الساحل، ومدى نشاط منطقة الظهير وغناها بالموارد الاقتصادية والمواد الخام الصالحة لقيام نشاط بحري من بناء للسفن والصيد وما إلى ذلك من الأنشطة البحرية.

تعد الحدود البحرية في غاية الأهمية بالنسبة للدول الساحلية، تبرز هذه الأهمية في مدى تناسب اليابس مع المسطح المائي المجاور له، وفي نوع البحار التي تطل عليها الدولة، هل هي بحار مفتوحة أم بحار مغلقة؟ ويظهر ذلك جلياً في مدى أهمية سواحل الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط وبحر الشمال، وسواحل الدول المطلة على بحر قزوين والبحر الأسود، أو أهمية السواحل بالنسبة للدول المطلة على المحيط الأطلسي أو الهادي، وسواحل الدول المطلة على المحيط المتجمد الشمالي، كما وتختلف أهمية السواحل بالنسبة للدول المطلة على الخلجان، فسواحل الدول المطلة على خليج المكسيك تختلف عن الدول المطلة على الخليج العربي.

كما وتختلف أهمية السواحل البحرية من وقت لآخر، فقد زادت أهمية سواحل البحر الأبيض المتوسط بعد شق قناة السويس، وكذلك سواحل خليج المكسيك بعد شق قناة بنما، وهذا الوضع بقدر ما يعطي أهمية بالنسبة للدول المجاورة لمثل هذه السواحل، بقدر ما يشكل عليها خطراً من قبل الدول التي ترغب بالسيطرة على هذه القنوات و الممرات المائية، كما حدث في محاولة الدول الاستعمارية السيطرة على الدول المجاورة لهذه المسطحات المائية و الممرات لتضمن لنفسها المرور الآمن عبر هذه الممرات.

وعلى العكس من ذلك تكون السواحل قليلة الأهمية عندما تكون شواطئها وعرة ولا تصلح لإنشاء الموانئ، أو أن مناخها لا يصلح للاستيطان البشري، كما هو الحال في سواحل غرب إفريقيا ومعظم سواحل البحر الأحمر في مصر والسودان والمملكة العربية السعودية، وشواطئ النرويج وآيسلندة وآلا سكا وغرينلندة، وسواحل شيلي وبحر البلطيق الذي تتجمد مياهه خلال أشهر الشتاء.

وتظهر قيمة السواحل القليلة الأهمية بالنسبة للدول المطلة عليها عند مقارنتها بالدول التي ليست لها واجهات بحرية، مثل سويسرة والنمسا وهنغاريا ولكسمبورغ في قارة أوربا، ومالي وزامبيا في إفريقيا وغيرها من الدول الحبيسة.

الحدود البحرية وفكرة المياه الإقليمية

بسبب قلة السكان وبطء وسائل المواصلات وكون حدود الدول القديمة كانت عبارة عن مناطق انتقال وليست خطوطاً فاصلة واضحة، فإن الدول والإمبراطوريات القديمة لم تولي الاهتمام للحدود البحرية، وقد كانت هذه الحدود مفتوحة أمام الغزوات البحرية المفاجئة، لذلك عمدت الدول إلى ترك مناطق خالية بين خط الساحل والمدن والعمران في الداخل تكون بمثابة عامل من عوامل الإنذار للسكان وتمكنهم من الاستعداد لصد العدوان البحري، لذلك فقد أقيمت العواصم والمدن التجارية الساحلية بعيداً عن الساحل، وهذا ما نراه في إنشاء مدينة روما على بعد عشرين كيلومتراً من الساحل، وأثينا على بعد ثمانية كيلومترات وطروادة على بعد خمسة كيلومترات من ممر الدردنيل.

ومع نمو الأساطيل البحرية وتطور الأسلحة بشكل كبير فإن هذا الإجراء لم يعد مجدياً وكافياً للدفاع عن المدن الساحلية، لاسيما أن بعد المدن التجارية عن السواحل يعوق الحركة التجارية، لذلك أصبح من الضروري أن تقام المدن التجارية على السواحل، ومن ثم أصبح من الضروري حماية هذه المدن وذلك بإبعاد العدوان القادم من جهة البحر وذلك بأن يكون للدولة شريط مائي محاذي لشواطئها تمارس فيه الدولة سيادتها الكاملة كما هي الحال على اليابس، كما تقدمت الحدود البرية عبر التخوم والنطاقات الحدية الانتقالية وشكلت خط حدودي واضح على الأرض ومتفق عليه، تقدمت كذلك الحدود السياسية البحرية وتجاوزت خط الساحل وأصبحت هناك حدود سياسية تجري على المسطح المائي، واعتبرت المياه بين الحد والساحل مياهاً إقليمية تبسط عليها الدولة سيطرتها وسيادتها الكاملة كما على اليابس.

لقد مرت فكرة المياه الإقليمية كفكرة تطبيقية في الحدود السياسية بتاريخ طويل ومعقد، تميز بعدم الاتفاق عليه من كافة الدول، وقد بدأ التطبيق الفعلي لهذه الأفكار في القرن الثالث عشر الميلادي عندما أصدرت النرويج أمراً يمنع السفن من دخول مياهها شمال ميناء برجن إلا بعد الحصول على تصريح ملكي يسمح لها بالدخول،

كما اعتبرت دوقية فينيسيا بحر الإدرياتيكي مياهاً إقليمية لها، وادعت كل من أسبانيا والبرتغال في القرن السادس عشر السيادة على مياه المحيطات وادعت بريطانيا في القرن السابع عشر ملكيتها للبحار المحيطة بها والتي تفصلها عن أوربا.

وبعكس الادعاءات الواسعة أخذت الدول تنظر إلى المياه التي تحف بسواحلها على أنها مناطق سيادة لها، في حين ظهرت آراء في بداية القرن السابع عشر ترى أن المسطحات البحرية لا يمكن اعتبارها ملكاً لأحد فيما عدا الخلجان والمضائق، وفي القرن الثامن عشر ظهرت آراء تقول بأن الادعاءات على المياه الساحلية لا يمكن تدعيمها إلا بإنشاء سلسلة من التحصينات البحرية التي تحمي سيادة الدولة، فظهرت بذلك فكرة تخطيط حدود المياه الإقليمية على أساس مدى قذيفة المدفع الساحلي، وكانت الدنمارك أول من طبق هذا المبدأ عام ١٦٩١ عندما أعلنت حول شواطئها منطقة محايدة مساوية لمدى الرؤية بالعين المجردة، وكانت هذه التوطئة الأولى لفكرة المياه الإقليمية.

وفي عام ١٧٠٢ نشر القانوني الهولندي فان بنكرشوك كتاباً بعنوان "السيادة البحرية De Dominion Maris " وقد أشار فيه إلى أن البحر ملك للجميع، ولكن السيادة على المناطق البحرية المجاورة من حق الدولة المطلة على هذا البحر، وحدد هذه المسافة بثلاثة أميال بحرية وهو المدى الذي يمكن أن تصل إليه قذيفة المدفع الساحلي وقتها.

وفي عام ١٧٨٢ أيد قانوني إيطالي فكرة تحديد المياه الإقليمية بثلاثة أميال بحرية على أن يلي منطقة المياه الإقليمية منطقة محايدة تكون بعرض مساوٍ لضعف المياه الإقليمية وفي عام ١٧٩٣ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ إنشاء نطاق محايد في المياه الساحلية بعرض ثلاثة أميال فقط، وبدأت الدول تأخذ بهذا المبدأ فيما بعد.

يعترف القانون الدولي بحقوق الدول المتاخمة للبحار والمحيطات في بسط سيادتها على شريط من مياه البحر يمتد لمسافة معينة يعرف بالمياه الإقليمية، ولكن تختلف الدول في تحيد عرض هذا الشريط حسب الغرض الذي تريد الدولة من أجله فرض سيادتها على جزء من مياه البحر المتاخمة، ولا يوجد تنظيم دولي يتحدد بمقتضاه عرض هذا الشريط، وإنما يترك للدول مطلق الحرية في تحيد مياهها الإقليمية تبعاً لمصلحتها الوطنية، وتأخذ الدول في تحديد المياه الإقليمية ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول:

وتدافع عنه الدول القوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وهو الذي يحدد المياه الإقليمية بثلاثة أميال بحرية، وترمي هذه الدول من وراء ذلك أن تكون المياه الإقليمية ضيقة وليست بعيدة عن الشواطئ حتى تستطيع أن تعتدي على موارد الدول الضعيفة بالقرب من سواحلها.

الاتجاه الثاني:

وتتبناه الدول الضعيفة التي ترغب في أن تكون ثرواتها البحرية بعيدة عن متناول الدول الأخرى، لذلك تسعى هذه الدول لتجاوز الثلاثة أميال في عرض مياهها الإقليمية، إلى أربعة أميال مثل السويد والنرويج، أو ستة أميال مثل إيطاليا أو اثنا عشر ميلاً مثل المملكة العربية السعودية ومصر، حتى أن بعض الدول وسعت مياهها الإقليمية إلى ٢٠٠ ميل مثل بيرو وشيلي، أو ٢٨٠ ميل كما فعلت الولايات المتحدة فيما بعد.

الاتجاه الثالث:

يعترف بالاتجاهين السابقين ولكنه يضيف على ذلك منطقة إضافية لا تكون فيها سيادة الدولة بنفس الصورة في مياهها الإقليمية، ويترك تحديد عرض هذه المنطقة لإرادة الدولة الساحلية وقد تبنت هذا الاتجاه كل من فرنسا وإيطاليا.

لقد عقدت المؤتمرات العديدة لوضع حد لهذا الاختلاف، وكان أهمها مؤتمر موناكو عام ١٩٢٩، ومؤتمر لاهاي عام ١٩٣٠، ومؤتمر جنيف عام ١٩٥٨، ومؤتمر البحار عام ١٩٧٣، ومؤتمر المكسيك عام ١٩٨٢، ولم تفلح هذه المؤتمرات في تحيد عرض ثابت للمياه الإقليمية، ولكنها نجحت في تحديد حد أدنى للمياه الإقليمية هو ثلاثة أميال بحرية، كما استطاعت أن تتفق على بعض الأمور المتعلقة بهذا الموضوع، مثل تحديد بدء نقطة القياس للمياه الإقليمية من الخط الذي يصل إليه منسوب ماء البحر عند حدوث الجزر، وأن المياه الإقليمية للدول الجزرية يجب أن تحسب لكل جزيرة على حدة، حتى لا تعمد هذه الدول إلى ادعاء ملكية كل المياه المحصورة بين جزرها.

طرق قياس المياه الإقليمية

هناك عدة طرق لتحديد عرض المياه الإقليمية، ولكل منها مزاياها وعيوبها:

١ – طريقة التماثل (الربليكا) Replica

ويتم بواسطتها رسم خط الساحل بنفس تعرجاته على البحر على البعد الذي حُددت بموجبه المياه الإقليمية للدولة، ويؤخذ على هذه الطريقة صعوبة تنفيذها لاسيما عندما تكثر التعرجات والفيوردات في خط الساحل، حيث سيترتب على ذلك تعرج الحد البحري في وسط البحر وبين أشباه الجزر، وهذا يصعب تحقيقه على أرض الواقع.

٢ – طريقة خط القاعدة أو الأساس Baseline

تتم هذه الطريق برسم خطوط قاعدة مستقيمة تصل بين الرؤوس البارزة في خط الساحل شريطة أن لا تتعدى المسافة بين هذه الرؤوس ٢٤ ميلاً بحرياً، و وبذلك يمكن تحديد المياه الداخلية ونقطة بدء القياس للمياه الإقليمية بناء على المدى الذي تؤمن به الدولة، وتمتاز هذه الطريق بوضوحها وسهولة تنفيذها وبقلة المشاكل الناجمة عنها.

٣ – طريقة الأقواس (التطويق) Envelope

لقد أقرت هذه الطريقة في مؤتمر لاهاي عام ١٩٣٠، وهي تجمع بين الطريقتين السابقتين حيث يتم رسم أقواس من دوائر من كافة نقاط الساحل، ومن خطوط القاعدة التي تحدد المياه الداخلية بنصف قطر يساوي مدى المياه الإقليمية الذي تؤمن به الدولة لتحديد مياهها الإقليمية.

النطاقات البحرية المجاورة

يمكن تحديد عدة نطاقات تمارس فيها الدولة البحرية أنواعاً مختلفة من السيادة أو تحاول أن تفرض سيادتها عليها، للدفاع عن سواحلها ولإحكام الرقابة الصحية والجمركية، وتختلف الدول في تحيد اتساع هذه النطاقات تبعاً للغرض الذي تريد من أجله فرض سيادتها على هذه النطاقات. وهذه النطاقات هي:

١ – المياه الداخلية Internal Waters

وتضم الخلجان التي يقل اتساعها عن ٢٤ ميل، ومصبات الأنهار والموانئ الطبيعية، وهي جزء من الدولة وتعامل معاملة اليابس تماماً، وإذا وجدت أمامها الجزر فإنها تعد جزءاً أيضاً من الدولة إذا كان الفاصل بينها وبين يابس الدولة لا يتجاوز المسافة المتفق عليها لمياهها الإقليمية، ومن ثم تكون المياه الفاصلة بين الجزيرة والدولة مياهاً داخلية، ويفيد الاعتراف بالمياه الداخلية في سهولة تحديد الحد السياسي البحري للدولة من حيث إمكان تحديد خط الأساس الذي يبدأ منه قياس عرض المياه الإقليمية.

٢ – المياه الإقليمية Territorial Waters

وهي نطاق من المياه البحرية تحدد حافته الخارجية من جهة البحر الحد السياسي البحري للدولة، ويتفاوت عرض هذه المياه من دولة إلى أخرى كما أوضحنا سابقاً، وتمارس الدولة سيادتها كاملة على المياه الإقليمية كما تمارسها على اليابس، بحيث تخضع السفن والأفراد في المياه الإقليمية لقوانين الدولة صاحبة هذه المياه، وتعامل المياه الإقليمية على أنها جزء من يابس الدولة مغموراً بالماء وللدولة حق السيادة على القاع تحت هذه المياه والغلاف الجوي فوقها.

وقد كفل القانون الدولي حق المرور البريء لسفن الدول الأخرى في المياه الإقليمية، بما في ذلك السفن الحربية والغواصات، شريطة أن تسير الأخيرة فوق سطح الماء، دون أن يضر ذلك بأمن الدولة ولا يستعمل القوة ضدها أو يهدد باستعمالها.

٣ – المياه الملاصقة Contiguous

يمتد نطاق المياه الملاصقة بعد المياه الإقليمية من جهة البحر، وتمارس فيه الدولة بعض السلطات الجمركية والإجراءات الخاصة بالهجرة وبعض القوانين المالية والصحية، و بموجب قانون البحار لعام ١٩٥٨ فإن عرض المياه الإقليمية والملاصقة يجب ألا يتعدى ١٢ ميلاً بحرياً من خط القاعدة التي يبدأ عندها قياس المياه الإقليمية، فلو كانت المياه الإقليمية لدولة ما ٦ أميال لأصبح مدى المياه الملاصقة ٦ أميال، أما إذا كانت المياه الإقليمية ١٢ ميلاً فليس لها الحق في أن يكون لها مياه ملاصقة، إلا أنه تم الاتفاق في السبعينات على أن المياه الإقليمية يمكن أن تصل إلى ١٢ ميلاً ويكون لها أيضاً مياهاً ملاصقة لمسافة ١٢ ميلاً أخرى، وهذا ما نجده عند بعض الأقطار العربية، حتى إن بعضها تزيد مسافة هذه المنطقة عن الحد المسموح به دولياً، فالمملكة العربية السعودية ترى أن مطالبها في المياه الملاصقة يجب ألا تقل عن ١٨ ميل لأغرض الصحة العامة، وكذلك الحال في مصر والسودان وسوريا واليمن[١].

٤ – المياه المحايدة Neutral Waters

وتسمى بنطاق الأمان Security Zone حيث تدعي بعض الدول حقوقاً معينة في هذا النطاق مثل منع الصيد البحري ومرور السفن الحربية وممارسة الأعمال العسكرية، مثل بيرو وشيلي التي تدعي كل منها امتداد نطاقها المائي ٢٠٠ ميل، وكذلك الإكوادور وكوستاريكا، ولا يوجد نص واضح يحدد هذه المياه المحايدة،

---

١ – محمد الحسيني مصيلحي. أمن البحر الأحمر في ظل قانون البحار الجديد، مجلة الأمن، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، العدد العاشر، محرم ١٤١٦هـ، ص ٧٠–٧١

لذلك فإن عرض هذه المياه يرتبط بقوة الدولة وقدرتها على حماية هذا النطاق ومنع الآخرين من ممارسة أية أنشطة فيه، حتى إن بعض الدول القوية استطاعت أن تحدد لنفسها مناطق نفوذ وسط المحيطات أي أعالي البحار وضمن المياه الدولية لتجري فيها تجاربها النووية والعسكرية.

٥ – أعالي البحار High Seas

وهي المناطق البحرية المفتوحة للجميع بدون أي قيود، والتي لا يدعي السلطة فيها أحد، غير أن الدول القوية يمكنها أن تمارس بعض الصلاحيات في هذه المياه، كاعتراض بعض السفن التي ترى أنها تهدد أمنها أو تهدد مصالحها، وهذا ما تفعله الولايات المتحدة وغيرها من الدول القوية باعتراضها سفن الدول الضعيفة في عرض المياه الدولية وتفتيشها أو حتى احتجازها أو مصادرة البضائع المنقولة فيها بحجة تهديد الأمن والسلم العالمي.

٦ – الرصيف القاري

يمثل الرصيف القاري الحواف الأرضية الغاطسة في الماء، ويختلف عرض هذه الحواف من منطقة إلى أخرى، ولكن المتعارف علية أن الرصيف القاري هو قاع البحر الذي تغطيه مياه البحر بعمق ٢٠٠ متر.

يمثل الرصيف القاري منطقة انتقالية بين اليابس والبحر، وتتميز منطقة الرصيف القاري بغناها الحيوي، لما يترسب عليها من أملاح ومواد مغذية تحملها الأنهار، كما تتميز بإمكانية اختراق الضوء فيها واحتوائها على نسبة عالية من الأوكسجين، مما يجعلها ملائمة جداً لعيش الأسماك والحيوانات البحرية الأخرى.

كما أن قرب الرصيف القاري من اليابس يجعل احتمال توافر المعادن في قاعه ممكناً إلى حد كبير، كما في مياه الخليج العربي وبحر الشمال وخليج المكسيك.

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة استخدمت الرصيف القاري كأساس في تقسيم الحدود البحرية، عندما أعلن ترومان مبدأه عام ١٩٤٥ وقرر فيه سيادة الولايات المتحدة على قاع الرصيف القاري من أجل استغلال النفط والغاز

الطبيعي في الرصيف القاري لخليج المكسيك. وفي عام ١٩٧٧ جعلت الولايات المتحدة الرصيف القاري حداً سياسياً لها يمتد لمسافة ٢٠٠ميل بحري، وبعمق يصل إلى ٢٠٠ متر، واعتبرت أن الحدود البحرية تأخذ خطاً سطحياً في المسافة وخطاً شاقولياً في العمق بحيث تعتمد المسافة إذا كانت الأعماق أكثر من ٢٠٠م وإذا كانت الأعماق أقل من ٢٠٠م والمسافة أكثر من ٢٠٠ ميل عندها تعتمد الأعماق وليس المسافة، أي إنه يمكن للرصيف القاري أن يزيد على ٢٠٠ميل[١].

وقد قررت اللجنة القانونية التابعة للأمم المتحدة أن الرصيف القاري يمتد إلى عمق ٢٠٠م بجوار السواحل، وللدول المجاورة له حق السيادة عليه للتنقيب عن الثروات الطبيعية واستغلالها، ولا يمتد حق السيادة إلى المياه التي تغطي الرصيف القاري، وإنما يجب أن تظل تابعة لأعالي البحار.

كما قرر قانون البحر لعام ١٩٥٨ أن سيادة الدولة تظل سارية على الرصيف القاري حتى إذا لم تقم باستغلال موارد الثروة الطبيعية الموجودة فيه، ولا يحق لأي دولة أخرى أن تستغل هذه الثروات بدون موافقة الدولة صاحبة الشأن، ويجب على الدولة التي لها السيادة على الرصيف القاري أن لا تعرقل النشاطات الدولية عليه من صيانة لكابلات الاتصالات أو أنابيب الغاز والنفط، ويجب عليها أن لا تتدخل في الملاحة والصيد وغيرها من النشاطات التي تمارس في أعالي البحار.

٧- المنطقة الاقتصادية Exclusive Economic Zone

ظهر هذا المصطلح في بداية السبعينيات وتم الأخذ به منذ ذلك الوقت، ويقصد به الكتلة المائية فوق الرصيف القاري الذي يمتد لمسافة ٢٠٠ميل بحري على أن تقاس من خط القاعدة، بمعنى أنه لو كان للدولة مياهاً إقليمية بعرض ١٢ ميل، فإن لها بعد ذلك ١٨٨ ميل تمارس فيها حقوق السيادة لاكتشاف الثروات الحية وغير

١- إبراهيم أحمد سعيد. مابين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة، الأوائل، دمشق، ٢٠٠٦ ص ١٦٤.

الحيـة واسـتثمارها، سـواء فـي الميـاه أو علـى القـاع، وبالمقابـل لا يحـق لهـا أن تمنـع الأنشطة الدولية ولا يحق لها أن تعترض على الملاحة الجوية فوق هذه المنطقة.

الشكل رقم (٩) النطاقات البحرية المجاورة

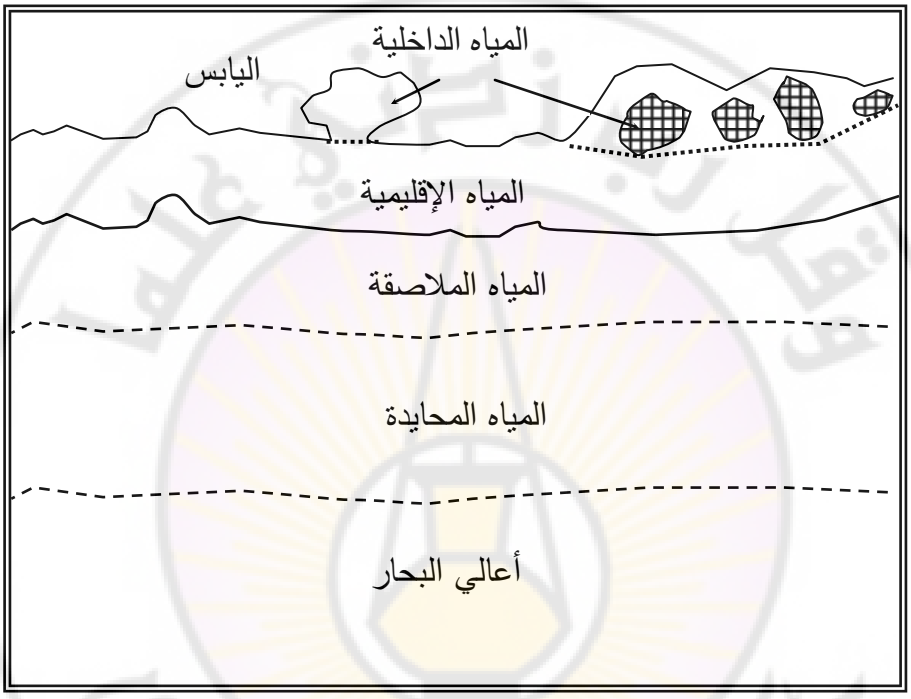

Damascus University

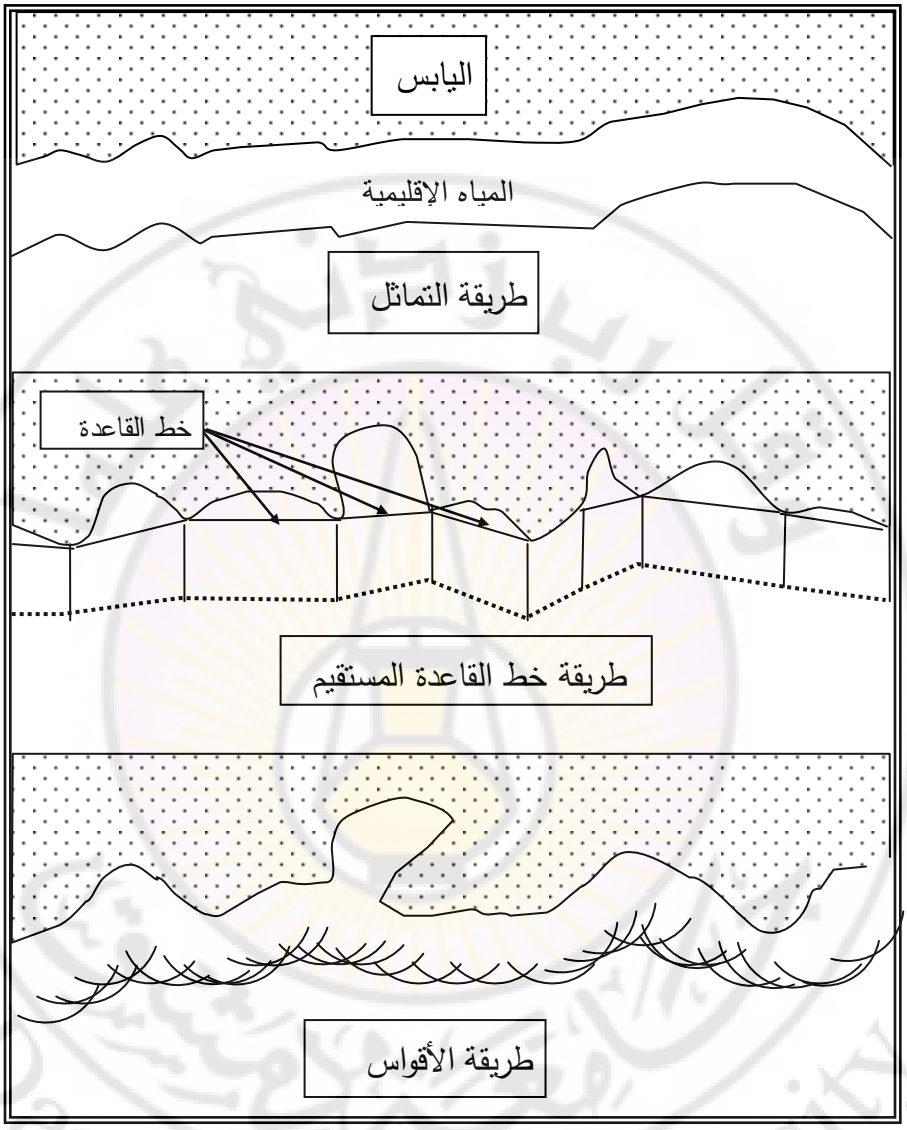

الشكل رقم (١٠) طرق تحديد المياه الإقليمية

٢ . الحدود الاصطناعية:

وتشمل الحدود التي تتفق مع ظاهرات أخرى غير الظاهرات الجغرافية الطبيعية وتوضع في الحالات التالية:

١- عندما لا توجد ظاهرات طبيعية واضحة يمكن الاعتماد عليها في تحديد المكان الذي تنتهي عنده سيادة دولة وتبدأ سيادة دولة أخرى

٢- عندما يكون توزيع العناصر والسلالات البشرية والشعوب والقوميات أكثر أهمية ووضوحاً من الاستناد إلى الظاهرات الطبيعية، وبحيث لا يمكن إغفالها في تخطيط الحدود.

٣- عندما تتوفر في مناطق الحدود موارد الثروة الاقتصادية، مما يدفع إلى التنافس والتنازع على امتلاكها، الأمر الذي يدعو إلى النظر إلى هذه الموارد بعين الاعتبار عند وضع الحدود.

٤- عندما تكون المعرفة الجغرافية عن الأقاليم الداخلية أو البعيدة عن نواة الدولة غير دقيقة أو غير كافية، فيصبح من الضروري تقرير خطوط هندسية ينص عليها اتفاقيات مؤقتة حتى يتم تعمير الجهات المجهولة أو غير المكتشفة.

وتقسم الحدود الاصطناعية إلى مجموعتين كبيرتين:

أ- الحدود البشرية:

وهي حدود إثنوغرافية تفصل بين الشعوب والقوميات التي كونت وحدات سياسية والتي تختلف في أصولها ولغاتها وعقائدها، وهي تعد من أفضل أنواع الحدود السياسية. ولكننا لا نجد إلا عدداً قليلاً جداً من خطوط الحدود السياسية يتفق وتوزيع العناصر والسلالات البشرية والشعوب والقوميات، ويرجع ذلك إلى اختلاط الشعوب المتجاورة مع بعضها اختلاطاً كبيراً يتعذر معه إيجاد حدود فاصلة بينها.

هذا بالإضافة إلى أن معظم الحدود ما هو إلا نتيجة لاتفاقات بين الدول تفرض فيها الدول القوية سيطرتها على الدول الضعيفة التي تضطر للخضوع إلى منطق القوة، كما أن الظاهرات البشرية ومسائل الشعور القومي والتقاليد الموروثة والتراث التاريخي من المسائل التي لا يمكن قياسها بمقياس دقيق، فلا تقف العقيدة مثلاً عند سلسلة جبلية، وهي ليست حكراً على جماعة من الناس دون غيرها، ولا تخضع مسائل الزواج إلى انتماء الشخص إلى عنصر أو شعب معين، إلا إذا وجدت ثمة قيود اجتماعية وتفرقة عنصرية تحول دون ذلك، وجدير بالذكر أن الحدود السياسية كثيراً ما تتخطى السلاسل الجبلية ولا تتمشى معها. والحقيقة أن الحدود السياسية الإثنوغرافية التي تتفق مع الحواجز الجبلية نادرة جداً (أجزاء من جبال البيرينيه، سلسلة جبال الأنديز).

والحدود السياسية لا تتفق مع الحدود الإثنوغرافية بسبب تعقيد التركيب البشري للدول في مناطق الحدود ولهذا ظهرت الحاجة إلى اتخاذ قواعد واعتبارات أخرى في تخطيط الحدود. لذلك تلجأ بعض الدول إلى محاولة إيجاد التجانس بين سكانها، وذلك عن طريق تبادل الأقليات كما حدث بين تركيا واليونان عقب الحرب العالمية الأولى، أما عملية التهجير الإجباري للأقليات من جانب بعض الدول أو محاولة صهر الأقليات وامتصاصها بالقوة فتشكل وسائل بشعة ولا تؤدي إلا إلى تعقيد المشكلات العنصرية أكثر مما تؤدي إلى حلها.

على أساس النظرية التي تقول بوجود ثقافة ومظاهر حضارية خاصة تميز مناطق معينة نجد أنماطاً من مناطق الحدود ولكل منها صفات حضارية خاصة.

النمط الأول: هو الذي نجد فيه اللغة الأساسية والتكوين الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي وولاء السكان مختلفاً على جانبي الحدود، إلا أنها تتلاقى جميعها في منطقة الحدود، حيث يأخذ كل شعب أو جماعة معينة بعض عناصر الثقافة والحضارة من الشعب المجاور له، وهذا النمط يمثله خير تمثيل الحدود الفرنسية الألمانية.

النمط الثاني: هو الذي يكون فيه الناس في منطقة الحدود وسكان الجهات المجاورة تراث تاريخي مشترك وصفات حضارية تكاد تكون واحدة مع بعض الاختلافات البسيطة التي تكفي للتميز بينهما كشعبين منفصلين وهذا ما تمثله منطقة الحدود الألمانية النمساوية.

النمط الثالث: ويشمل المناطق التي تخطط فيها الحدود السياسية بحيث تقسم الجماعة البشرية أو القومية الواحدة فينتج عن ذلك وحدات سياسية منفصلة لكن سكانها يحتفظون بصفات جنسية وميزات حضارية وثقافية واحدة، وهذا ما تمثله الحدود بين الدول العربية.

إن الالتجاء على استخدام أسس واعتبارات أخرى في تخطيط الحدود يؤدي عادة إلى إنشاء حدود يفرضها المنتصر ضد رغبة الشعوب والدول المهزومة وهذه الاعتبارات تكون اقتصادية أو حربية، أو قد يكون لها أسس تاريخية تستند إليها وبمرور الزمن تخف حدة العداء ومرارة الهزيمة وترضى الدول المهزومة بالحدود التي قد تغير من التكوين الإثنوغرافي على جانبيها، ومن أمثلة ذلك الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك.

كان بدء ظهور القوميات الحديثة في القرن التاسع عشر ونشأة الدولة الجديدة في أوربا على أساس القومية عقب الحرب العالمية الأولى، ومطالبة كثير من الشعوب بحق تقرير المصير والاستقلال الذاتي داخل حدود اتحادية عاملاً جعل السلطة والساسة يواجهون مشكلات كبيرة عند تقرير الأساس والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند تعيين الحدود القومية. وكان انتشار الروح القومية في أنحاء مختلفة من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية عاملاً جعل الاهتمام بهذا الاعتبار عند تخطيط الحدود يأتي في المقدمة، فقد كانت اللغة أهم الاعتبارات التي روعيت عند تخطيط حدود الدول الحديثة في أوربا على اعتبار أنها أهم الأسس في قيام القوميات.

وهناك بعض الحقائق والظاهرات التي كان لها اعتبار في نشأة القوميات وتخطيط الحدود، ومن بين هذه الاعتبارات والأسس وحدة العقيدة. وإن يكن هذا الاعتبار لا يكفي كأساس في معظم الدول لنشأة القومية، ولكن الاختلاف الديني بين المسلمين والهندوس كان العامل الرئيسي في قيام دولتي الهند وباكستان، كما أنه كثيراً ما يراعى الآن التنظيمات القبلية والولاء القبلي في تخطيط الحدود السياسية والإدارية في قارتي آسيا وإفريقيا.

٢ – الحدود الهندسية:

وهذه الحدود لا تساير الظاهرات الطبيعية، كما أنها لا تبنى على أسس بشرية أو تاريخية، ولكنها خطوط مستقيمة أو أقواس أو أجزاء من دوائر ترسم على الخرائط لتبين الحدود السياسية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمرات دولية أو تنظمها اتفاقات ومعاهدات بين دولتين أو أكثر.

إن هذا النوع من الحدود ظاهرة جغرافية حديثة تسود في الجهات التي توجد بها مساحات كبيرة خالية من السكان تقريباً، وفي الأقاليم المبهمة أو التي لم يتم كشفها تماماً بعد، وهي بذلك قد تقطع الجبال والسهول أو تخترق الغابات أو الأقاليم الصحراوية أو الأراضي القطبية القاحلة. وفي كثير من الحالات لا يراعى عند وضع هذه الحدود أثرها في حياة السكان وتنقلاتهم، بل إنها كثيراً ما تؤدي إلى تمزيق الروابط الاقتصادية والاجتماعية، لذلك كان لابد من إجراء التعديلات عليها من حين لأخر لجعلها أكثر مواءمة وصلاحية، ومن أمثلة ذلك الجزء الشمالي من الحدود المصرية الليبية الذي أدخلت عليه بعض التعديلات لتتواءم مع حدود الواحات التي تجاهلتها في بادىء الأمر. وقد تخلق هذه الحدود أسباباً للنزاع حينما تكون نصوص الاتفاقات غامضة أو مبنية على جهل بالأراضي التي تقطعها.

إن الحدود الهندسية إذا كانت على شكل خطوط مستقيمة قد يكون لها فوائد وميزات كثيرة تفوق مزايا الخطوط المتعرجة التي تتبع الظاهرات الطبيعية، ويمكن استخدامها كبديل للحدود النهرية أو الجبلية شريطة أن لا تواجه الدول المتجاورة

ضغطاً على مناطق حدودها. وينطبق هذا على الأقاليم الصحراوية أو الرعوية الفقيرة حيث تقل قيمة الأراضي ومثال ذلك الحدود المستقيمة بين سوريا والعراق وبين العراق والسعودية. كذلك بين العراق و الأردن. هذا لا يعني أن الحدود الهندسية مفضلة دوماً وفي كل مكان، فهي بالإضافة إلى المشكلات الأخرى التي تعترض تخطيطها ليس من السهل تحديدها، فهي ليست صالحة لتخطيط الحدود في أوربا حيث تلعب العوامل التاريخية دوراً كبيراً في العلاقات الدولية وتخطيط الحدود، وحيث يشتد ضغط السكان على الموارد الاقتصادية في أغلب المناطق الحدودية بين الدول الأوربية.

وتزخر خريطة العالم بأمثلة الحدود السياسية الهندسية، التي يوجد معظمها في الجهات الحديثة الاكتشاف أو المناطق التي كانت مستعمرة كما هي الحال في إفريقيا وأمريكا، حيث توجد في هذه في هذه المناطق الحدود الهندسية بكافة أشكالها:

١- الحدود الفلكية التي تتبع خطوط الطول، ويمثلها في القارة الإفريقية الجزء الأكبر من خط الحدود بين مصر وليبيا الذي يتبع خط الطول ٢٥ شرق غرينتش، وأجزاء من الحدود الشرقية لأنغولا، وأجزاء من حدود الصومال الغربية. وفي قارة أمريكا خط الطول ١٤١ غرب غرينتش الذي يفصل ألاسكا عن كندا وحدود الولايات المتحدة التي تمتد من الطرف الشمالي الغربي لبحيرة الغابات إلى خط عرض ٤٩ شمالاً كذلك جزء من الحدود بين غواتيمالا وهندوراس وبين تشيلي والأرجنتين.

٢- الحدود التي تتبع خطوط العرض ولعل أوضح أمثلتها خط عرض ٤٩ شمالاً بين كندا والولايات المتحدة وأجزاء من الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. وفي إفريقيا الحدود بين مصر والسودان وبين أوغندا وتنزانيا عبر بحيرة فكتوريا.

٣- الخطوط المستقيمة التي لا تتبع خطوط الطول والعرض، وهي تمثل الخطوط بين نقطتين معلومتين ومن أمثلتها الحدود السورية العراقية والأردنية الحدود الجنوبية للجزائر.

٤- خطوط الحدود التي تقع على أبعاد متساوية من الأنهار أو السواحل ومثلها حدود غامبيا فيما عدا الأجزاء الغربية منها وتقع هذه الحدود على مسافة ١٠كم من نهر غامبيا، وكذلك الحدود بين غرب كندا وشبه جزيرة ألاسكا، كذلك يمكن أن نعتبر الحدود الساحلية أي حدود المياه الإقليمية حدوداً هندسية تقع على أبعاد متساوية من الساحل[١].

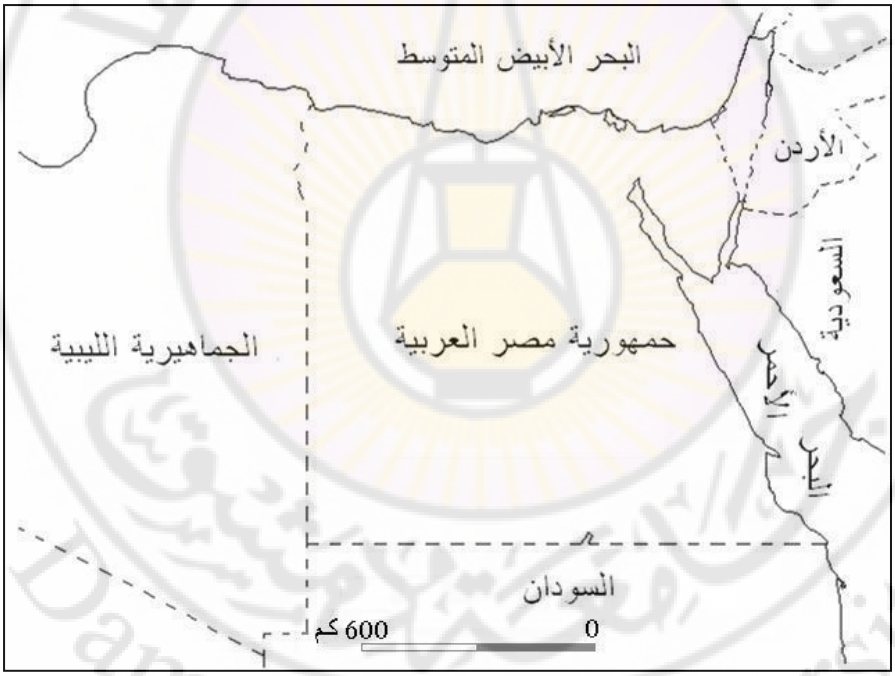

الشكل رقم (١١) الحدود السياسية الهندسية بين مصر وليبيا

١- محمد الحمادي. مرجع سابق، ص٩٨- ١٠٦

النزاعات الحدودية

إن السمة الغالبة على الحدود السياسية هي الثبات والاستقرار، ولاسيما في الحدود التي تبلورت وتوافقت مع المصالح الاقتصادية للدول، وعلى خلاف ذلك تكون الحدود السياسية التي لم تتبلور بعد، فهي عرضة للتغير في أحيان كثيرة، وعادة ما ينشأ عن تغيير الحدود السياسية نزاعات حادة بين الدول، وتستخدم القوة في أحيان كثيرة لحل هذه النزاعات مما يؤدي إلى تغيير الحدود السياسية حسب رغبة الطرف القوي في النزاع، وغالباً ما تنتهي هذه النزاعات بعقد اتفاقات بين أطراف غير متكافئة تكون الغلبة فيها للطرف الأقوى.

ويتم تغيير الحدود السياسية عادة تحت تأثير مجموعة عوامل يأتي في مقدمتها الضغط السكاني الذي يدفع بالدولة إلى السعي لتغيير حدودها حتى تستوعب أعداد السكان الكبيرة، كما أن الحروب تؤدي في الغالب إلى تغيير الحدود السياسية بين الدول المتحاربة، وقد جسدت نظرية الكائن العضوي للدولة ذلك بشكل جيد عندما آمن أصحاب هذه النظرية بضرورة تغيير الحدود السياسية للدولة حتى تتلاءم مع تطور هذه الدولة حتى ولو كان ذلك عن طريق الحرب، وقد عبر عن ذلك العالم جونز عندما قال أن: " الحدود السياسية تشبه جلد الإنسان فهي إما تمرض بذاتها أو تعكس العلة والمرض الموجود في الجسم"(١).

وقد تكون العوامل الاقتصادية والإيديولوجية والأمنية هي العوامل الداعية إلى تغيير الحدود السياسية، ويضاف إلى ذلك العوامل التاريخية والاستراتيجية والإثنوغرافية التي قد تكون هي الأخرى من العوامل التي تؤدي إلى تغيير الحدود.

تصنيف النزاعات الحدودية

١ Drysdale.A.and G.H.Blake, The Middle East and North Africa: A Political Geography. Oxford.Unit,Press New York ١٩٨٥ pp ٨٥.

تنتشر النزاعات الحدودية في كل القارات وهي تشمل النزاعات على اليابس وعلى الماء سواء كان ذلك على الأنهار أو البحيرات أو المياه الإقليمية في البحار والمحيطات، وبحسب طبيعة هذه النزاعات يمكن أن تصنف في أربع مجموعات:[١]

١ - النزاعات الموضعية:

تنشأ هذه النزاعات عادة بسبب التغير في مجاري الأنهار التي تسير معها الحدود أو تغير مواقع الجزر أو الكثبان الرملية التي تستند إليها الحدود، أو تنتج من التفسير الخاطئ لاتفاقيات الحدود. فقد تغير بعض الأنهار مجاريها وبشكل كبير مما يستدعي إعادة تعيين الحدود السياسية التي تسير مع هذه الأنهار، وتعد مشكلة الباسو على نهر ريوغراندة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك خير مثال على ذلك، فقد طالبت المكسيك بنحو ٢٤٢ هكتار من الولايات المتحدة في منطقة الشمازلEl Chamizal، ومع أن الدولتين قد اتفقتا عام ١٩٠٥ على تبادل الأرض التي يطرحها النهر، طالما أنها لم تعمر أو تستثمر في الصناعة، وقد تنازلت الولايات المتحدة عام ١٩٦٤ عن ٢٥٥ هكتار للمكسيك مقابل تنازل المكسيك عن ٧٨ هكتار.

ومن أمثلة الفهم الخاطئ لاتفاقيات الحدود، الخلاف بين ألمانيا وإنكلترا عام ١٨٨٦ على الحدود بين مستعمرتي نيجيريا والكمرون، فالاتفاق يقول: " أن الحد السياسي ينتهي عند نقطة على الضفة اليمنى لنهر بنوى إلى الشرق من يولا (Yola) وعلى مقربة منها، ووفقاً لما يصبح بعد الفحص مناسباً عملياً لتعيين الحد".

وعند تعيين الحد ظهر الاختلاف في فهم اصطلاح عملياً من قبل كل من إنكلترا وألمانيا، ففي الوقت الذي أرادت فيه إنكلترا المعنى الوظيفي لاصطلاح "عملياً" قصدت ألمانيا المعنى الفني لهذا الاصطلاح، وقد رأت إنكلترا في المعنى الوظيفي الجانب السياسي الذي يرى أنه من غير المناسب أن يوضع الحد على مقربة من

١- محمد محمود السرياني. الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١، ص ٧٩.

جدران يولا لأن أميرها فقد كثيراً من أراضيه لصالح ألمانيا، و الجانب الاقتصادي، حيث يجب أن يبتعد الحد عن يولا بقدر كاف ليترك مساحة معقولة يرعى فيها السكان قطعانهم ويجمعون الحطب اللازم للوقود، أما ألمانيا فقد قصدت التفسير الحرفي لمعنى على مقربة من يولا.

كذلك الحال بالنسبة لتحديد الحد السياسي بينهما في القطاع الساحلي الذي كان عام ١٨٨٥، حيث كان التحديد على الشكل التالي " فالحد بينهما يتبع خليج (ريودلري) Rio Del Rey من الساحل حتى مصدره، ثم خط مباشر إلى الشلالات على نهر كروس (Cross)، وفيما بعد اتضح أن الخليج المذكور يصل اتساعه إلى ٢٩ كم ويصب فيه نهران: نهر أكبيافي(Akpayfe) الذي يصب غرب الخليج ونهر نديان (Ndian) الذي يدخل الخليج من جهة الشرق، ولذلك نشأ النزاع حول إي من النهرين يكون استمراراً حقيقيا للخليج، فقد رأت ألمانيا أن النهر الأول هو استمرار الخليج وبذلك يتزحزح الحد غرباً لصالحها، فيما رأت إنكلترا أن النهر الثاني هو الاستمرار الحقيقي للخليج ويجب أن يتزحزح الحد شرقاً لصالحها.[١]

٢ – النزاعات الوظيفية

تنشأ هذه النزاعات من تأثير الحدود على انتقال الناس عبر الحدود السياسية بين الدول المتجاورة، وذلك عندما تدعي إحدى الدول بأن الدولة المجاورة لها تحاول وضع العراقيل وإيجاد الصعوبات على حركة العبور خلال حدود الدولتين، وهناك ثلاثة أنواع من النزاعات الوظيفية:

١ – النزاعات المرتبطة بإجراءات العبور:

حيث تختلف إجراءات عبور الحدود بين الدول بين السهولة والتعقيد، وغالباً ما تعكس هذه الإجراءات طبيعة العلاقات بين الدول، حيث تزداد مثل هذه الإجراءات في حال توتر العلاقات السياسية بين الدول المتجاورة، فتعمد الدولة على تأخير حركة

١ – محمد إبراهيم الديب. مرجع سابق، ص ٦٨٥–٦٨٦.

العبور وتعقيد الإجراءات المرتبطة بتحقيق الشخصية، بالإضافة إلى المضايقات المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بتفتيش الأمتعة والبضائع، ومن الجدير ذكره أن الكثير من هذه المضايقات والتعقيدات موجودة على نقاط العبور في بعض أقطار الوطن العربي.

٢- نزاعات العبور غير النظامي:

يكثر العبور غير النظامي للحدود عند مرورها في مناطق يصعب فيها مراقبة الحدود بشكل جيد كالحدود في المناطق الصحراوية والمناطق الصعبة تضاريسياً، وغالباً ما تنشأ النزاعات بين الدول عندما تفشل الدولة في قمع حالات التسلل عبر الحدود، أو عندما تسهل الدولة حركة العبور غير النظامي لمواطنيها نحو الدولة المجاورة، والأمثلة على ذلك كثيرة بين أقطار الوطن العربي كما هي الحال بين المغرب والصحراء الغربية وبين اليمن وعمان وبين السودان وليبيا وكذلك الأمر بين العراق وإيران.

ويكون العبور غير النظامي عادة من أجل ممارسة التجارة غير المشروعة (التهريب) للبضائع والأسلحة والمخدرات، ومما يجدر ذكره أن منطقة الشرق الأوسط تقع على طريق المخدرات العالمي بين أوربا وأمريكا من جهة ودول شرق آسيا المنتج الأول للمخدرات (الهيروين والحشيش).

بالإضافة إلى ذلك فإن الهجرة غير الشرعية تدخل ضمن هذا النوع من عبور الحدود، حيث هناك الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين يتسللون عبر الطرق السرية إلى الدول المجاورة أو حتى البعيدة، وعادة ما يكون هذا النوع من الهجرة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية بحثاً عن لقمة العيش أو بحثاً عن الأمن السلام.

٣- النزاعات المرتبطة بالحدود على المستوى الإقليمي:

يحدث هذا النوع من النزاعات عندما ترسم الحدود عبر منطقة حضرية مكتظة بالسكان، وتصبح معها الحدود عقبة كأداء على المستوى المحلي للمناطق المجاورة،

وخير مثال على ذلك تقسيم مدينة برلين إلى شرقية وغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

٣ – النزاعات الإقليمية

وهي النزاعات التي تحدث عندما تطالب الدول المتجاورة بنفس المنطقة، أو تطالب بمناطق داخل الدول المجاورة، استناداً إلى وقائع تاريخية أو ضرورات جغرافية وأمنية أو ادعاءات اقتصادية أو لاعتبارات قومية.

فقد تطمع دولة ما في سلخ منطقة من جارتها، فتخلق جدلاً حول هذا الموضوع وتنتظر الظروف المناسبة لحقيق هذا الهدف، وهي غالباً ما تسعى إلى تحقيقه عندما يحدث تغير في قوة الدولة المطلوب منها التنازل عن منطقة من أرضها، كالهزيمة في الحرب أو الاستقلال الحدث عن الاستعمار، أو بعد تسوية حرب أهلية داخلية.

وتبني الدولة المطالبة بالأرض ادعائها على مجادلات مختلفة، فالادعاء الجغرافي يوضح انه من الأفضل مد الحدود إلى ظاهرة طبيعية جبل أو نهر أو بحيرة، اعتقاداً بأن أفضل الحدود هي التي تسير مع ظاهرة طبيعية واضحة على سطح الأرض، وهذا ما تركز عليه الهند في نزاعها الحدودي مع الصين، حيث تركز على أفضلية خط تقسيم المياه في تعيين الحدود السياسية بين الدولتين، مع أن تحديد هذا الخط في جبال الهملايا أمر في غاية الصعوبة.

وقد تكون الادعاءات التاريخية هي الدافع لسلخ أراضي الدول المجاورة، كما فعلت فرنسا مع تايلاند عام ١٨٩٢ عندما احتلت منطقة فيتنام وجعلت الحد السياسي بينها وبين تايلاند متفقاً في مساره مع نهر الميكونج بناءً على ادعاءات تاريخية.

وبعد تصفية الاستعمار واستقلال المستعمرات، وقيام الدول القومية ثارت المنازعات بين بعض الدول الحديثة الاستقلال بناء على عوامل قومية وإثنوغرافية، ذلك أن حدودها السياسية التي رسمت من قبل المستعمر قد قسمت في كثير من

الحالات القبائل بين الدول المتجاورة، وتكثر هذه الحالات في القارة أفريقيا خاصة، فالصومال تطالب الحبشة بمنطقة هود و أوغادين، وهناك مطالبات من غانا ضد توغو ومن الكمرون ضد نيجيريا. وقد تكون الادعاءات الاقتصادية هي السبب بسلخ منطقة من أراضي دولة ما بحجة إعادة الوحدة الاقتصادية أو إعادة الإعمار.

٤ – النزاعات على الموارد الموجودة في منطقة الحدود:

تنشأ هذه النزاعات عندما يكتشف إي من موارد الثروة المعدنية أو موارد المياه على جانبي الحدود، حيث تظهر الخلافات على استغلال هذه الموارد، كما حدث بين الجزائر والمغرب بخصوص منطقة تندوف الغنية بالحديد، أو ما حدث بين العراق والكويت على استغلال حقل نفط الرميلة.

وتعد مشكلة تقسيم وتوزيع وإدارة أحواض الأنهار الدولية من أهم المشاكل التي تنجم عنها المنازعات، ليس فقط الحدودية بل المنازعات التي قد تصل إلى حد النزاع المسلح أيضاً، مثال ذلك اشتراك دول كثيرة في حوض نهر النيل هي أوغندة والسودان وإثيوبيا ومصر وكينيا ورواندا وبروندي والكونغو وإريتريا وتنزانيا، وتستطيع الدول الموجودة في المجرى الأعلى للنهر أن تقطع الماء عن دول المجرى الأدنى، كما تستطيع دول المجرى الأدنى أن تنشئ السدود والخزانات وتغرق أراضي الدول في المجرى الأعلى، لذلك لابد من إدارة سليمة توقع بشأنها الاتفاقات بين الدول المشتركة في الحوض بحيث تقسم المياه بشكل عادل بين هذه الدول.

شبيه بذلك أيضاً حوض نهر الفرات الذي تشترك فيه كل من تركيا وسورية والعراق، وعلى الرغم من الاتفاقات بين الدول الثلاثة على غزارة هذا النهر، إلا أن تركيا كثيراً ما تقوم بتجاوزات لهذه الاتفاقات لاسيما عندما تبني سدوداً جديدة على مجرى النهر.

الفصل السادس

الجغرافية السياسية للوطن العربي

المزايا الطبيعية والاستراتيجية للرض العربية.

دور الثروة البشرية في بناء الدولة العربية الواحدة.

الظروف الطبيعية والبشرية للاقتصاد العربي.

الواقع السياسي للوطن العربي.

حدود الوطن العربي مواصفاتها ومشكلاتها.

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

مقدمة:

بالرغم من أن نظريتي كلاً من ماكندر وسبيكمان حول سيادة القوة البرية، وأمثالهما من النظريات قد فقدت كثيراً من سلامة الملاحظة، وصدق النبوءة بسبب دخول عوامل جديدة إلى ميدان الاستراتيجية الحديثة، إلا أنها لاتزال في بعض خطوطها الكبرى، تجد مجالاً للتطبيق، وتفسير بعض الأحداث وإلقاء الضوء على بعض الجوانب من الخطط السياسية والعسكرية، والاستراتيجية للدول الكبرى في العالم.

لقد تطورت العوامل المؤثرة في الموقع الجغرافي للوطن العربي بتطور علاقاته بالكتل السياسية والاقتصادية والقارية والإقليمية التي نشأت وتطورت بمرور الزمن وتتالي الأحداث، فبعد أن كانت الدول الاستعمارية ترى الوطن العربي منجماً للثروات والمواد الخام اللازمة لصناعتها، وممراً تعبر منه إلى مناطق مستعمراتها الأخرى أصبحت الكتل السياسية اليوم ترى فيه حاجزاً يحاول سد الثغرات في وجهها بوحدة أجزائه ونهضة شعبه وتطوره الاقتصادي والاجتماعي. ومن واقع الحال فإن الوطن العربي يمتلك ثروات كبيرة ومتنوعة تجعله أهلاً لأن يكون من الدول الكبرى في العالم.

وأهم المقومات التي تمتلكها الدولة العربية المنشودة هذه، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي، والمساحة الواسعة، والطاقة البشرية، ووفرة المواد الخام الرئيسة التي تغذي الصناعات الضرورية في زمن السلم والحرب. ويعد البترول أهم ثروة يمتلكها الوطن العربي في الوقت الحاضر والتي زادت من أهمية هذا الوطن وحساسيته بالنسبة لمختلف دول العالم، وقد أدرك عظماء السياسة وقادة الأمم في العالم بأهمية الثروة الهائلة من البترول المختزن في باطن الأرض العربية. فمن أقوال لينين (كي نسيطر على العالم، يجب الاتجاه إلى الجنوب الشرقي، ثم جنوب آسيا ومنها إلى الشرق الأوسط) (أما الرئيس الأمريكي إيزنهاور) فقد عبر عن رأي المعسكر الغربي بقوله في مشروعه المقترن باسمه والذي قدمه إلى الكونغرس الأمريكي في

الخامس من شهر كانون الثاني عام ١٩٥٧).. ويحوي الشرق الأوسط نحو ثلثي مصادر البترول في العالم الآن. وهو يسد عادة حاجيات دول عديدة في أوربا وآسيا وإفريقيا من البترول. ودول أوربا تعتمد بصورة خاصة على هذه الموارد، واعتمادها هذا يتعلق بالمواصلات كما يتعلق بالإنتاج وإذا ما خضعت دول الشرق الأوسط لسيطرة قوى أجنبية معادية، فإن ذلك يكون محنة لهذه المنطقة ولدول حرة عديدة اخرى، وتتعرض حياتها الاقتصادية عندئذ لما يقرب الاختناق في الوقت نفسه.

وهكذا يشكل البترول عاملاً هاماً من عوامل قوة الوطن العربي وغناه، وأهمية موقعه من الناحيتين الستراتيجية والاقتصادية، وأصبحت الدول العربية تحتل المكانة الأولى بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول في العالم، بينما بقي اقتصادها متسماً بشتى مظاهر التخلف، وبقيت الأمة العربية في عداد أفقر دول العالم.

إن الحقيقة الكبرى في هذه المنطقة أنه وطن عربي اتسع في القرن السابع الميلادي والأول الهجري نتيجة لظهور الإسلام في الحجاز، فشمل منطقة شاسعة تمتد من جنوبي غربي آسيا وشمالي إفريقية، من الخليج العربي حتى المحيط الأطلسي. قد مر الوطن العربي في عصر من المد السياسي، فشمل إيران وخراسان وأفغانستان من ناحية وبلاد الأندلس من ناحية أخرى، وهذا أقصى امتداد للدولة العربية الكبرى في العصور الوسطى، كما أن العرب بشروا بالإسلام بين شعوب غير عربية كالفرس والأفغان، ودخل الأتراك السلاجقة، ثم العثمانيون في الدين الحنيف من ناحية، كما دخله بدو الصحراء الكبرى وأنصاف الحاميين من السودان الغربي من ناحية أخرى. ومن ثم كانت تلك الوحدة الحضارية التي تشمل جنوب غربي آسيا وشمالي إفريقية وشرقيها من ناحية أخرى، إذ تسود هذه المنطقة كلها حضارة إسلامية واحدة، بكل ما تحمله من معنى. ويعيش سكانه في نظم زراعية أو رعوية متشابهة كما كانت لمدنه وقراه طابعها الإسلامي الخاص.

ولابد من الإشارة إلى عامل قوي وفعال، أسهم بتشكيل الأحداث الجارية في الوطن العربي، وسيكون له أثره أيضاً في مستقبل غربي آسيا وشمالي إفريقية من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي، وهذا العامل هو نمو قوة القومية العربية.

ومن المفيد الإشارة إلى مصطلح (الشرق الأدنى) الذي جاء به المستكشفون والسياسيون ومعنى هذا أقرب أنحاء الشرق وأدناها وهم قادمون من أوربا في طريقهم إلى الهند والشرق الأقصى (أي البعيد). ومن ثم شمل هذا التعبير بلاد اليونان وقبرص وجنوب غربي آسيا.

منذ ظهور الإسلام لم تجمع العرب إلا جامعة واحدة هي الجامعة الإسلامية، ولم تكن القوميات المحلية ذات قوة يعتد بها، بل لم تكن معروفة بالمفهوم الأوربي فكان العربي المسلم يتخذ من دار الإسلام جميعاً وطناً له من المغرب إلى العراق، إلا أن تعرض جنوب غربي آسيا للسيطرة العثمانية منذ القرن الخامس عشر، وبدأ استهداف هذا الإقليم وشمالي إفريقية بعد ذلك للسيطرة الأوربية الحديثة، وتعرضت البلاد العربية جميعاً للتدهور الاجتماعي والسياسي مدة ليست بالقصيرة ثم بدأت نهضة في القرن التاسع عشر دعا إليها طليعة المفكرين والمصلحين تهدف إلى مراجعة مناهجهم القديمة على ضوء تطورات ثقافية عديدة.

ولا يمكن لأحد أن يغض من شأن الوطنية المحلية، غير أن هذه الوطنية المحلية يجب ألا تتعدى دورها الخاص، فهي مظهر من مظاهر التنوع الإقليمي داخل الوحدة العربية. وكان من سياسية بريطانيا وفرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تفتيت الوحدة العربية التي كانت تدخل في نطاق الإمبراطورية العثمانية، إلى عدد كبير من الوحدات السياسية، وتقوية النعرات القومية المحلية، وفصل بعضها عن بعض وشغل كل منها بمشاكلها المحلية، لكي يسهل على كل من الإمبراطوريتين التهام كل وحدة سياسية على حدة، وتشتيت جهودها.

وكان من سياسة بريطانيا وفرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تفتيت الوحدة العربية التي كانت تدخل في نطاق الامبراطورية العثمانية، إلى عدد كبير من الوحدات السياسية، وتقوية النعرات القومية المحلية، وفصل بعضها عن بعض وشغل كل منها بمشاكلها المحلية، وتشتيت جهودها.

إن العصر الحديث يمتاز بالتكتل الإقليمي، وإن الدول في المضمار السياسي أصبحت تقاس بمساحة أرضها، ومقدار ثروتها، وعدد سكانها، ومقدار تماسكهم، ودرجة تقدمهم الحضاري والعلمي والتكنولوجي.

إن الدولة العربية المتحدة حين تبرز للوجود سوف تصبح واحدة من الدول الأكثر سكاناً بعد الصين والهند والولايات المتحدة، وتحتل منطقة استراتيجية خطيرة في العالم، وتهيمن على ثروة بترولية لها أهمية استراتيجية كبرى، وهي تسيطر على أهم طرق المواصلات بين الشرق والغرب من خلال قناة السويس ومضيق باب المندب والبحر الأحمر.

المزايا الطبيعية والاستراتيجية للأرض العربية:

١ – أهمية الموقع الجغرافي:

إن قيمة الموقع الجغرافي لأي بلد تقوم من خلال العلاقات المكانية التي تصله بمواطن الثقل الحضارية والاقتصادية والاستراتيجية في العالم. فالوطن العربي يحتل الأرض الممتدة على جنوب غربي آسيا وشمالي إفريقية من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، حيث تتحقق له فرصة احتلال مركز القلب من العالم القديم والاشراف على عقد الاتصال الرئيسة بين آسيا وأوربا وإفريقية.

والواقع يحتل الوطن العربي موقعاً جغرافياً بالغ الخطورة، بل إن أهمية هذا الوطن تعود بالدرجة الأولى إلى موقعه الجغرافي والذي كان ومازال محط أنظار الغزاة والطامعين. وما من شك في أن المنافسة الاستعمارية التي شهدها القرن التاسع عشر كانت نتيجة طبيعية للتسابق بين الدول الاستعمارية لاستغلال هذا الموقع.

وتمتد أرض الوطن العربي بين درجتي طول ١٦° غرب غرينتش و ٥٧° شرق غرينتش ودرجتي عرض ٢° جنوب خط الاستواء و ٣٨° شمال خط الاستواء، على مسافة ٨٠٠٠ كم من الغرب إلى الشرق و ٤٥٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ طول السواحل العربية نحو ١٧٠٠٠ كم.

إن هذا الامتداد الكبير للوطن العربي يعطيه ميزة تنوع الأقاليم والمناخات مما يساعد على تنوع الإمكانات الاقتصادية، ويدعو إلى التكامل والوحدة. وإن امتداد هذا الوطن لا يضير توحده السياسي، فامتداد الولايات المتحدة لا يقل عن ذلك، والمسافة بين شرقي روسيا وغربها تصل إلى نحو عشرة آلاف كم، لكن الشيء الخطير في هذا الامتداد هو إنشاء دولة اسرائيل المغروسة فيه لتقطع الصلة بين أجزاء الوطن الواحد، وتشكل جسماً نابياً في قلب الأمة العربية.

٢ – الإشراف على بحار دافئة وممرات مائية استراتيجية:

إن أهم ميزة يتمتع بها موقع الوطن العربي هي إشرافه على بحار دافئة تعد من أهم بحار العالم من وجهة نظر التجارة الدولية ومن وجهة نظر الحضارة البشرية ومن وجهة نظر الاستراتيجية العالمية وما من شك في أن امتداد البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي هو الذي جعل من الوطن العربي منطقة تفرض نفسها على أية تحركات تجارية أو حضارية أو استراتيجية بين أجزاء العالم القديم خاصة بعد فتح قناة السويس. وهذه البحار الداخلية تتصل بمحيطات مائية هامة وخطيرة من حيث حركة الملاحة ومرور السفن، ومن حيث حجم التجارة الدولية فيها.

فالبحر الأحمر والخليج العربي يتصلان بالمحيط الهندي الذي يعرف حركة هائلة ودائمة تتمثل في تجارة معظم العالم الآسيوي واستراليا وشرق إفريقية، والبحر المتوسط يعد امتداداً للمحيط الأطلسي الذي تتجمع وتمر فيه معظم تجارة العالمين الأوربي والأمريكي. ولابد أن نشير إلى أن الوطن العربي يتحكم بالدخول إلى هذه

البحار الداخلية والخروج منها بإشرافه على الممرات الاستراتيجية المتمثلة بمضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس، ومضيق جبل طارق.

إن تاريخ التجارة والملاحة عبر البحار يحفظ الشيء الكثير عن الأهمية الفعلية لكل بحر من البحار الثلاثة: البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، ويعبر من جهة أخرى عن دورها الفعال في تأكيد الأهمية العظمى للموقع الجغرافي العربي. وما من شك في أن هذه الأذرع المائية قد أسهمت من ناحية أخرى في دعم التطور الحضاري الذي انبثق فيما حول تلك المنطقة التي يحتلها الوطن العربي. والمعروف أن فجر الحضارة البشرية الراقية قد طلع مبكراً في هذه المنطقة وحول تلك المساحات في كل من وادي النيل وسهول الرافدين وعلى الهوامش الساحلية في ظهر البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي. وكان لكل ذراع من تلك الأذرع المائية الثلاث نصيب كبير أسهم في قيامهم بذلك الدور، وفي انتعاش نشاطهم وإيجابيتهم في خدمة التجارة الدولية.

٣ – الإشراف على طرق النقل البرية والجوية:

مثلما تضفي هذه الأذرع المائية على أرض الوطن العربي الأهمية الكبرى من حيث الموقع الجغرافي من وجهة النظر الاستراتيجية، ومن وجهة نظر النقل والتجارة فإن تجمع الطرق البرية من قلب ووسط آسيا ومرورها بسهول الرافدين وأرض الشام إلى ساحل البحر المتوسط، وتجمع الطرق البرية من قلب إفريقية فيما وراء الصحراء ومرورها في اتجاه الشمال إلى ساحل البحر المتوسط أيضاً، كان من شأنه أن يضفي على هذا الموقع الجغرافي مزيداً من الأهمية من وجهة النظر الاقتصادية والتجارية.

والجبهة البحرية الأخرى التي يشرف بها الوطن العربي على البحر المتوسط وتمتد فيما بين طنجة وبور سعيد لا يقتصر دورها أو أهميتها على مجرد الإشراف والسيطرة على حركة الملاحة وتحركات السفن على المحاور المختلفة في هذا البحر، بل الواقع أنها جبهة قامت منذ وقت بعيد على خدمة ظهير عميق للغاية في إفريقية.

وقد اشتمل هذا الظهير على مساحات الأرض التي تمتد فيما وراء الصحراء الكبرى إلى ثنية النيجر وتشاد وأعالي النيل. ونظرة إلى الخريطة الجغرافية التي تبين النصف الشمالي من القارة الإفريقية، وتظهر فيها مجموعات الطرق والدروب الصحراوية ودورها في خدمة هذا الظهير. ذلك أنها كانت موضعاً لامتداد الطرق والدروب التي تمر على المحور العام من الشمال إلى الجنوب. وكانت هذه الدروب ولازالت في خدمة مرور التجارة وتحركات قوافل التبادل التجاري من وإلى المساحات الكبيرة التي تمتد في نطاق عريض إلى الجنوب من الصحراء الإفريقية الكبرى مع الالتزام بالمرور بموارد المياه النادرة في قلب الصحراء.

وإذا كانت أرض الوطن العربي قد أحكمت السيطرة على كل الطرق التي تسلكها المواصلات البحرية والمواصلات البرية بين أوربا والوطن العربي وبين آسيا وإفريقية، فإنها بحكم الموقع الجغرافي تشرف أيضاً على سبل النقل الجوي وعلى كل المجالات الجوية المستخدمة في خدمة الطيران المدني الذي يعمل على طرق الربط والاتصال والحركة بين كل من أوروبا وآسيا وإفريقية وأستراليا وأمريكا اللاتينية. والمعروف أن التقسيم المعمول به في مجال تقسيم العالم إلى مناطق عظمى للطيران المدني يراعي مسألة الموقع الجغرافي للوطن العربي وأهميته. وما من شك في أن معظم الأرض الآسيوية والإفريقية في حوض البحر المتوسط والتي تدخل ضمن أوربا تمثل قطاعاً من الكيان المادي للوطن العربي، وتنتشر هذه الأرض على امتداد الظهير لساحل البحر المتوسط فيما بين طنجة والإسكندرية. ولابد أن تستند كل الخطوط الجوية المدنية التي تبدأ رحلاتها المنتظمة من أوروبا إلى إفريقية والأرض الإفريقية فيما وراء الصحراء الإفريقية الكبرى والوطن العربي إلى أحد المطارات الكثيرة في الأرض العربية على امتداد الجبهة الطويلة الممتدة بين المغرب ومصر.

ويعد الهبوط في مطار من تلك المطارات العربية نهاية لمرحلة طويلة تعبر خلالها الطائرة البحر المتوسط بقدر ما تعد بداية للمرحلة التالية التي تتم بها الرحلة إلى أي جزء من أجزاء الأرض الإفريقية في الوسط أو في الشرق أو في الجنوب أو

في الغرب. وهذا معناه أن المجالات الجوية التي تمر بها خطوط الطيران المدني وهي تتحرك من نقطة بداية على الأرض الأوروبية لا يمكن أن تتخلى عن المرور في الأجواء العربية أو الهبوط في مطار من المطارات العربية. ويمكن القول أنه ما من خط للطيران والخدمة الجوية يمكنه أن يتحاشى المرور في الأجواء العربية أو الهبوط في مطار من المطارات العربية لإنهاء مرحلة من مراحل الطيران والتزود بالوقود. وما من شك في أن هذه الجبهة العريضة المستثمرة على أرض بلاد الشام وامتدادها الواسع في العراق وشبه الجزيرة العربية تكون في الموقع الجغرافي المناسب لأن تنتهي عندها مرحلة طويلة من مراحل الطيران القادم من جنوب أو أواسط أو غربي أوربا.

ومهما يكن من أمر فإن الموقع الجغرافي للوطن العربي يبدو مهماً وخطيراً بالنسبة للنقل الجوي ومرور الخدمات الجوية في الاتجاه العام من الغرب إلى الشرق أو في الاتجاه العام من الشمال إلى الجنوب. وتفرض أرض هذا الوطن الكبير إشرافها على كل تحركات التجارة والنقل والمواصلات، ويبدو أنه لا مفر في كل الحالات التي تمر بها التجتارة الدولية، وبأي وسيلة من وسائل النقل من أن تخضع للإشراف والسيطرة من الأرض العربية.

٤ – أهمية المساحة:

يشمل الوطن العربي كتلة من اليابس عظيمة المساحة تقدر بحوالي (١٤١٧٩٣٧٩) كم٢ منها (١٠٢٢٥٢٤٩) كم٢ مساحة الدول العربية في إفريقية و(٣٩٥٤١٣٠) كم٢ مساحة الدول العربية في آسيا. وتتميز هذه الكتلة الكبيرة من اليابس بعدد من الخصائص والمميزات التي تضفي عليها أهمية واعتباراً من نواحي متعددة، فالامتداد العظيم في المساحة الكبيرة يؤدي إلى تنوع البيئات الجغرافية ووجود وحدات وأقاليم متباينة من حيث الملامح العامة للمناخ والنبات، ومن حيث الصفات والمقومات الطبيعية الأخرى. ومع ذلك فإن هذا التنوع لاينفي الوحدة التي ترتكز على

دعامات قوية من وجهة النظر الثقافية والوحدة في التاريخ والتراث المشترك خلال مئات السنين، بل إن التنوع والتباين في الملامح والمقومات الجغرافية داخل الوحدة، يؤدي إلى مزيد من الترابط والتجمع والتماسك من أجل احتمالات التكامل الاقتصادي في أوسع معاينه. وتوضح الميزة الثانية صفة الترابط والتماسك بين أجزاء الوطن العربي من حيث الامتداد العظيم، ومن حيث الاستمرار في الانتشار من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، دون أن يعترض هذا الامتداد عوائق أو فواصل تفصل فصلاً تاماً بين بعض هذه المساحات. وإذا كان الكيان الصهيوني قد أقيم كحاجز بين الوطن العربي في الأرض الآسيوية، والوطن العربي في الأرض الإفريقية وتحرمهما من الاتصال الأرضي المباشر، فإن على العرب تقع كل المسؤولية في فهم هذه الحقيقة ومتابعة النضال من أجل انتزاع أرضهم المسروقة وهدم كل الأسوار التي تحول دون وحدتهم. أما الميزة الأخرى فتتمثل في المعرفة العميقة لقيمة الموقع الجغرافي للوطن العربي ومركزه الممتاز، حيث يتوسط كتل اليابس في العالم القديم، ويشرف إشرافاً حقيقياً على طرق هامة من طرق الملاحة الدولية، وهي طريق البحر المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس بينهما.

ويدرك رجال الاقتصاد كما يدرك رجال الحرب هذه الحقيقة، وما يضفيه هذا الموقع الجغرافي من أهمية على القيمة الاستراتيجية للأرض العربية. ويفسر هذا الادراك هو رغبة الاستعمار الملحة في المحافظة أو الإبقاء على بعض نفوذه الغابر لضمان استغلال هذه الميزة لمصلحته الخاصة، أو لمجرد حرمان العرب من استغلالها لخدمة المصلحة العربية ومكافحة الاستعمار في العالم.

ومع ذلك فإن المميزات التي ذكرناها سابقاً لا تكاد تتجسم وتستقيم تماماً إلا عندما يتمثل الوطن العربي كتلة متماسكة، ويتخلص من الصفات الإقليمية، وحالة التمزق السياسي التي ورثها عن الاستعمار، ويعني ذلك أن التخلص من الحدود السياسية التي تفصل بين أجزائه ضرورة ملحة، لأنها تكسبه ميزات معينة كما تؤكد

بعض المميزات الأخرى وتزيد من فاعليتها في المجال السياسي والاقتصادي والاستراتيجي على حد سواء.

إن الأشكال التضاريسية التي يتضمنها الوطن العربي في مساحته الكبرى قد جاءت حصيلة مباشرة أو غير مباشرة لجملة عوامل تضافرت على خلقها وتشكيلها خلال مجموعة من العصور الجيولوجية التي تمتد فيما بين الزمن الجيولوجي الأول والزمن الجيولوجي الثالث وربما كان الزمن الجيولوجي الرابع هو الذي يشهد فعل العوامل التي وضعت اللمسات على معظم تلك العصور التضاريسية.

ومهما يكن من أمر هذه الأزمنة الجيولوجية وجملة الأحداث والعوامل التي فرضت شكل السطح وتفاصيله الدقيقة، فإن النظرة الشاملة للخريطة التضاريسية يتضح منها أن الطابع العام والغالب على أرض الوطن العربي هو الطابع الذي يتراوح بين السهول المنتشرة انتشاراً رتيباً وبين الهضبة المتوسطة الارتفاع. وهذا يعني إمكانية الاتصال والترابط بين الأجزاء والمساحات دون أن تنهض معالم أو صور تضاريسية ضخمة أو معقدة تعوق الاتصال وتفرض الانفصال.

وهذه الصور التضاريسية متباينة لا من حيث التفاصيل والشكل العام فحسب، بل من حيث التاريخ الجيولوجي وطبيعة الأحداث وعوامل البنية التي أسهمت في خلقها وتكوينها وتشكيلها، ومن الواضح أن المناطق الجبلية والهضاب العالية تنتشر على أطراف الوطن العربي وحدوده البرية والبحرية. ففي الحدود الشمالية والشمالية الشرقية مع إيران وتركيا تنتشر الجبال الالتوائية المرتفعة، كما توجد مثل هذه السلاسل الجبلية على سواحل البحر المتوسط الشرقية وسواحله في المغرب وسواحل المحيط الأطلسي، كذلك على امتداد البحر الأحمر من الشرق والغرب ترتفع جبال تكونت نتيجة رد فعل لحركات الانهدام. أما الجزء الباقي من الوطن العربي وهو الجزء الأعظم فيمتد من المحيط الأطلسي في الغرب حتى البحر الأحمر. ويعني ذلك أنه يشمل الصحراء الموريتانية وجنوب المغرب والصحراء الجزائرية والليبية حتى

السلاسل الجبلية المتاخمة للبحر الأحمر وكذلك الجزء الواسع من شبه الجزيرة العربية.

يغلب على هذه الوحدة التضاريسية صفة السهل والهضبة المتوسطة الارتفاع، بينما تحيط بها المرتفعات الشاهقة حيث تعرضت الرواسب للالتواء العنيف. ففي الشرق تشمل السهول مساحات متصلة قوامها سهول الرافدين، كما تمثلها سهول غير منتظمة من حيث عرضها ودرجة استواء السطح تمتد في ظهير خط الساحل على الخليج العربي. أما الهضاب فتتمثل في بادية الشام وهضبة حضرموت. أما في غرب البحر الأحمر فتسود السهول الصحراوية ذات السطح المستوي. فبعد اجتياز سهول النيل الممتدة بمحاذاة النهر من الجنوب إلى الشمال تتعاقب مجموعة من الهضاب تفصل بينها سهول فسيحة من صحراء العرق أو صحراء الرق أو المنخفضات التي حفرتها التعرية الريحية.

ويمكن القول إن التغيرات التي كانت تطرأ على منسوب سطح البحر زيادة أو نقصاناً قد فرضت مشيئتها وحققت احتمالات الحت وتراكم التكوينات والرواسب القارية بقدر ما حققت فرص طغيان البحر وتراكم الرواسب البحرية.

٥ – المناخ والصور النباتية:

بعد الانتهاء من دراسة السطح والملامح الأساسية التي تحدد الخطوط العريضة للتضاريس في الوطن العربي، لا بد من دراسة ملامح المناخ والصور النباتية الطبيعية، من أجل أن تستكمل الإحاطة بالمقومات الطبيعية التي تعبر عن خصائص الكيان المادي والبيئات التي تعيش فيها الأمة العربية. ولعل من الطبيعي أن يربط الباحث بين دراسة المناخ وعناصره المتعددة وبين الصور النباتية المختلفة على امتداد الأرض العربية.

إن الامتداد الكبير لمساحة الوطن العربي من الجنوب إلى الشمال مروراً بالمنطقة الاستوائية والمنطقة المدارية ثم المنطقة المعتدلة، ثم الامتداد الكبير لهذا

الوطن من الغرب إلى الشرق ومجاورته لعدة بحار ذات أثر مناخي ملحوظ تجعلنا نتوقع تنوعاً مناخياً ونباتياً يزيد في غنى وتكامل الوطن العربي. ومن خلال التباينات المناخية الواضحة بين بعض مناطق الوطن العربي الواسع، يمكن التمييز بين ثلاث مناطق مناخية ونباتية على النحو التالي:

١- منطقة البحر المتوسط:

إن السنة الأرضية العربية في حوض البحر المتوسط تكاد تنقسم من حيث درجة الحرارة إلى فصلين متميزين. ويشمل الفصل الأول الشهور من تشرين أول حتى نيسان حيث تنخفض درجة الحرارة. ولكن الانخفاض لا يعني البرد الشديد في فصل الشتاء، لأن الحرارة الوسطى لاتكاد تنخفض في المتوسط دون سبع درجات مئوية. ومع ذلك فاحتمال انخفاض الحرارة في بعض أيام الشتاء يتمثل في شهري كانون أول وكانون ثاني حيث تسجل النهايات الصغرى لدرجات الحرارة لهذا الفصل، أما الفصل الثاني من السنة والذي يستغرق الشهور من أيار إلى أيلول فيميزه ارتفاع فيهما النهايات العظمى لدرجات حرارة الصيف.

وفي فصل الشتاء المعتدل تسقط الأمطار بشكل عام وخاصة في أشهر كانون أول وكانون ثاني وشباط والتي تحظى بحوالي ثلاثة أرباع المطر الشتوي، في حين أن النسبة الباقية تسقط في الشهور التي تقع في مقدمة الشتاء أو في مؤخرته. والمطر الشتوي مرجعه إلى عوامل تتعلق بتوالد الانخفاضات الجوية السيكلونية على حوض البحر المتوسط الغربي واتجاهها العام نحو الشرق. ومع ذلك فإن التفاوت في كمية المطر السنوي يمكن أن يكون نتيجة مباشرة لأثر العامل التضريسي، حيث تؤدي السلاسل الجبلية والمرتفعات إلى استدرار مطر أغزر.

ويلاحظ في المناخ المتوسطي اختلافات في كمية الأمطار بين سنة وأخرى، وليس ثمة شك في أن هذه الاحتمالات مرتبطة بمصدر المطر. ويمكن القول أن جانباً من احتمالات الذبذبة في التهطال السنوي مرتبط بالبعد عن السطح المائي

للبحر المتوسط، بمعنى أن الأرض التي تقع في الظهير البعيد تزداد فيها احتمالات الذبذبة من سنة إلى أخرى.

ويمكن القول أن ملامح المناخ الأساسية في الأرض العربية ذات التأثير المتوسطي تتمثل في شتاء معتدل تهب فيه على هذه الأرض الرياح الباردة الشمالية الشرقية الجافة التي تجلب معها البرد، ويترتب على هبوبها الانخفاض الملحوظ في درجات الحرارة. لكن هذه الرياح تتخلى بين الحين والآخر عن الأرض العربية فتحل مكانها الانخفاضات السيكلونية، التي تترتب على حركتها من الغرب إلى الشرق سقوط المطر، كما تتمثل في صيف حار. وتشتد درجات الحرارة بشكل ملحوظ في الداخل، كما تتناقص رطوبة الجو من الغرب إلى الشرق.

أما بالنسبة للغطاء النباتي الطبيعي في المنطقة المتوسطية والذي يمثل الاستجابة الطبيعية للظروف المناخية بالدرجة الأولى فيتميز بسيادة النمو الشجري. ويعني ذلك أن فاعلية المطر والظروف التي يسقط فيها مناسبة لأن تتميز هذه المساحات بنموالأشجار، كما تعني من ناحية أخرى الفقر الملحوظ في نمو الاعشاب والحشائش. ومن الطبيعي أن تظهر الصور النباتية في هذه المساحات على شكل حياة غابية قوامها الأشجار الدائمة الخضرة التي تنمو نمواً حسناً في المواقع والأراضي التي تؤهلها كميات الأمطار السنوية والحرارة لأن تكون موضعاً لهذه الصور النباتية الغنية.

ومهما يكن من أمر فإن النمو النباتي في هذه المساحات ذات التأثير المتوسطي قوامه الحياة الشجرية، وقلما توجد الظروف المناسبة لنمو الأعشاب الغنية والكثيفة. ولاشك أن العوامل التي أشرنا إليها تؤدي إلى التنوع النباتي من حيث فصائل الأشجار وأنواعها من حيث كثافة النمو الغابي، ولكنها لا تؤدي إلى سيطرة الحياة العشبية إلا على الأرض التي تقع في ظل المطر وعلى الهوامش الانتقالية إلى الصحراء. وعندئذ تكون الأعشاب فقيرة ويختلط الغطاء العشبي بالأدغال الشوكية.

والصورة النباتية الأولى توجد في المناطق والمساحات التي تزيد كمية المطر فيها عن ٣٧٥ملم سنوياً، ويمكن القول إن النمو الشجري فيها هو قوام هذه الصورة. ومن أهم الأشجار السائدة في المنطقة شجر الزيتون والتوت والعنب بالإضافة إلى أشجار البلوط والفلين والأرز، وتزداد الأشجار المختلطة في المساحات التي تقع على مستويات مرتفعة تبلغ أكثر من (١٠٠٠)م ومن هذه الأشجار شجرات البلوط والزان الصيني والسرو وغير ذلك من الأشجار التي تتحمل انخفاض درجة حرارة الشتاء في المرتفعات.

وفي المناطق التي يتراوح فيها المطر بين (١٠٠-٢٥٠)ملم تسود الحياة العشبية والشوكيات الهزيلة، كما في مناطق بادية الشام وهضبة الشطوط وهضبة مراكش أو على الهوامش الانتقالية إلى الصحراء. والأعشاب في هذه المناطق تكون خشنة وهزيلة، ولا تكاد تصلح لإطعام ثروة حيوانية كبيرة. وهكذا تكون مناطق البحر المتوسط فقيرة بالمراعي الطبيعية الدائمة الخضرة والكثيفة الأعشاب، وبالتالي تكون فقيرة بالثروة الحيوانية.

٢- المنطقة الصحراوية:

تمتد هذه المنطقة على مساحة واسعة تخترق الوطن العربي من الشرق إلى الغرب في شمال وجنوب مدار السرطان، ولايكاد البحر الاحمر يؤثر في الصورة المناخية بين الصحراء على جانبيه. ويعني ذلك أن نطاق الصحراء الذي يمتد بين خطي العرض (١٨ -٣٠) شمالاً وفيما بين الخليج العربي والمحيط الأطلسي يتمثل فيه المناخ الصحراوي الحار بكل تفاصيلة الدقيقة، وإن أهم مايلفت النظر في مجال الحديث عن الحرارة في نطاق الصحراء ارتفاعاً في المدى اليومي والمدى السنوي الكبيرين. ويمكن القول إن أكثر درجات الحرارة ارتفاعاً في العالم تسجل في هذه الصحراء، فالفرق في درجات الحرارة في كل من كانون الثاني وتموز لا يقل عن (٣٥) درجة إلا في بعض الظروف الشاذة، ويصحب هذه الحرارة العالية جفاف ملحوظ في الرطوبة النسبية.

أما المطر فهو قليل جداً إلى درجة توصف معها بالجفاف شبه التام والقسوة والفقر في موارد المياه. وهو على كل حال لا يكاد ينتظم في فصل معين، وقد تسقط بعض المليمترات من الأمطار على شكل زخات مفاجئة لاتستغرق وقتاً طويلاً. وتقلل هذه الصفة من فاعلية المطر إلى حد كبير وخاصة لارتفاع درجة التبخر بشكل ملحوظ.

ومهما يكن من امر، فإن هذه الصفات والملامح المناخية تترك الصحراء فقيرة قاسية. وتبدو الصحراء عارية من الغطاء النباتي اللهم إلا في بعض المواقع التي تصيبها بعض زخات المطر وعندئذ يزدهر النمو النباتي القصير الأجل، وقد لاتستغرق الأعشاب المخضرة بضعة أيام محدودة في أعقاب المطر. ومن الملاحظ أن النمو النباتي يكون احتماله أكبر في بطون الأودية والأخوار وفي قيعان المنخفضات والأحواض لما تتميز بالاقتراب من منسوب الماء الباطني، ولعل من الطبيعي أن يكون احتمال النمو النباتي أيضاً أكبر من كل الهامشين الانتقاليين الشمالي والجنوبي. وتظهر في الصورة النباتية في كل منهما نباتات متدهورة متنقلة أو زاحفة من النطاق النباتي المجاور.

٣- المنطقة الواقعة جنوب الصحراء:

تضم هذه المنطقة نطاق المطر الصيفي في الأرض العربية الإفريقية جنوب خط عرض (١٨) شمالاً، كما يتمثل في الأطراف الجنوبية الغربية في شبه جزيرة العرب. وليس ثمة شك في أن الفروقات بين تفاصيل المناخ في كل من هاتين المنطقتين اللتين تقعان إلى الجنوب من نطاق الصحراء كثيرة، على أساس التباين في الظروف والعوامل التي تتميز بها كل ساحة من حيث الموقع الجغرافي، وهبوب الرياح، واتجاهاتها، وعلاقاتها بسقوط المطر وكميته السنوية، ويعني ذلك أن مراعاة الفصل بين كل قسم من هذين القسمين في دراسة ملامح المناخ مرتبطة بحقيقة هذه الفروقات الأساسية ففي جنوب غرب شبه الجزيرة العربية نجد أن السنة تنقسم إلى قسمين رئيسيين لكل منهما ملامح مناخية متميزة. ويمثل القسم الأول الفصل الحار

الذي ترتفع فيه درجات الحرارة بشكل ملحوظ إلى الحد الذي يمكن معه القول أن متوسطات درجات الحرارة في شهور هذا الفصل لا تكاد تقل عن (٣٠) درجة مئوية، ومع ذلك فإن الارتفاع في الأراضي الجبلية يؤدي إلى تعديل درجات الحرارة بالنسبة للموقع على المرتفعات. وتتعرض الأرض العربية في فصل الصيف الحار لهبوب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية القادمة من المحيط الأطلسي والتي تسقط المطر.

إن أهم الصفات التي تميز المناخ هنا هي التدهور في كميات المطر السنوي، بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في احتمالات الذبذبة بالزيادة أو النقصان من سنة لأخرى. وينعكس أثر هاتين الصفتين في صور الغطاء النباتي الطبيعي، حيث يبدو أن النمو العشبي والنمو الشجري متدهور إلى حد كبير. والغطاء النباتي الطبيعي يبدو هزيلاً فقيراً بصورة عامة قوامه العشب القصير الخشن والأشجار الهزيلة.

أما الأرض العربية فيما وراء الصحراء الإفريقية الكبرى جنوب خط العرض (١٨) درجة شمالاً فتعد جزءاً من النطاق السوداني الذي يمتد امتداداً كبيراً من المغرب إلى المشرق، ويتمثل فيه نظام مناخي خاص محصور بين النظام المداري والنظام الصحراوي. وهذا النطاق يتمثل فيه النظام السوداني الذي يتلقى المطر في شهور الصيف في فصل ارتفاع درجات الحرارة كنتيجة لهبوب وسيطرة الرياح الموسمية الجنوبية الغربية التي تسيطر على هذه المساحة العظيمة خلال عدد كبير من شهور السنة.

إن فصل الصيف هو الفصل الممطر في هذا النطاق بينما يكون فصل الشتاء جافاً تماماً. إن فصل المطر يستغرق عدداً أكبر من الشهور، كما تزداد كمية الأمطار في الاتجاه العام من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب. وترتبط زيادة الأمطار من الشمال إلى الجنوب بطول فصل المطر الذي تسيطر فيه الرياح الجنوبية الغربية الماطرة، أما الزيادة على المحور الشرقي –الغربي فترجع إلى العامل التضاريسي حيث تستدر المرتفعات الغربية المطر بكميات أكبر.

وتعد الأعشاب والحشائش قوام الغطاء النباتي في هذه الأرض العربية ذات المطر الصيفي مختلطة أحياناً بالأشجار المتفرقة وتزداد كثافة باتجاه الجنوب. ففي جنوب خط العرض (١٠) شمالاً في حوض الجبل والغزال، تطرأ عليها تغيرات كبيرة استجابة منها للزيادة في كمية الأمطار حيث تتراوح بين (٦٠٠-١٠٠٠) ميليمتر، ويستغرق سقوطها بين سنة وعشرة شهور وأهم مظهر من مظاهر التغيرات اشتراك الأعشاب الطويلة مع الأشجار في إعطاء هذه الصور النباتية الملامح في الصفات الأساسية، كما يزداد النمو الشجري متبعاً مجاري الروافد النهرية النيلية الرئيسة حيث تسود االغابات الاستوائية الكثيفة.

وبعد أن رسمنا صورة خاطفة لملامح الأرض العربية من وجهة نظر الجغرافية الطبيعية يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١- تتصف الأرض العربية بامتداد الرقعة حيث تزيد مساحتها عن (١٤) مليون كيلو متر مربع، أي ما يزيد على مساحة قارة أوربا، وأكثر اتساعاً من الولايات المتحدة ومن الصين.

٢- يشكل الوطن العربي أرضاً تمتد من البحر المتوسط في الشمال إلى آواسط إفريقية في الجنوب، ومن حدود إيران والخليج العربي في الشرق إلى المحيط الأطلسي في الغرب وهذا الاتصال الجغرافي يساعد على التوحيد السياسي والدفاع العسكري، لكن قيام الكيان الاسرائيلي في فلسطين يقطع الصلة بين أجزاء الوطن الواحد جغرافياً وحضارياً ويشكل حاجزاً خطيراً.

٣- على الرغم من أن الحدود السياسية للدول لا تتفق مع الحدود الطبيعية بشكل حتمي فإن حدود الوطن العربي الطبيعية تعد سبباً مشجعاً لتجمعه السياسي، وهذه الحدود بحرية في أعظم اتساع لها ثم صحراوية وجبلية، إضافة إلى أن التخوم البحرية ترافقها في غالب الأحيان سلاسل جبلية عالية تشكل أسواراً منيعة تسهل قيام تحصينات دفاعية ناجعة ضد الغزو الخارجي.

٤- من أهم خصائص الوطن العربي موقعه الجغرافي الذي كان له أعمق الأثر في تاريخ العرب السياسي والاقتصادي. إنه يحتل قلب العالم ويقع على مفترق طرق عظيمة مما يجعله منطقة لتمازج الحضارات وطريقاً ومحطة للمبادلات التجارية وهدفاً للطامعين والغزاة.

وقد طمع في موقع هذا الوطن وخيراته الغرب والشرق ماضياً وحاضراً، لكن دفع الشر والحفاظ على الشخصية العربية يبقى منوطاً بوحدة العرب ولا شيء غيرها. وقد علّمنا التاريخ أن قوة العرب في وحدتهم وضعفهم بتفرقهم، ومهما عظم شأن الكيانات الإقليمية فإن وحدة الأرض العربية هي المطلب المصيري الذي لا غنى عنه.

٥- إن الامتداد العظيم للوطن العربي على (٧٣) درجة طول و (٣٠) درجة عرض، بالإضافة إلى تنوع التضاريس يؤدي إلى وجود أقاليم ومناخات مختلفة تساعد على تنوع الإمكانات الاقتصادية ووفرته بالمنتوجات المختلفة، وهو بذلك يخلق الحاجة إلى التكامل والتكافل. فالسودان مثلاً منحته الطبيعة من الثروات النباتية والحيوانية ما لم تنمحه للقطر العربي السوري. كما أن أقطار المغرب العربي تختلف عن أقطار الخليج العربي، لكن وحدة هذه الأقطار تجعلها تؤلف كتلة اقتصادية غنية ومتكاملة، كما أن الامتداد العظيم للأراضي العربية واختلاف العمرر الجيولوجي لطبقات الأرض في الأقطار المختلفة يجعل من باطن الأرض العربية موطناً لثروات معدنية متنوعة.

دور الثروة البشرية في بناء الدولة العربية الواحدة:

إذا كان الوطن العربي يشكل في الوقت الحاضر عدداً كبيراً من الوحدات السياسية تبلغ (٢٢) وحدة، منها (١٢) في الجانب الآسيوي وعشر وحدات في الجانب الإفريقي. ويشغل الوطن العربي مساحة متسعة من الأرض تفوق المساحة التي تشغلها أية قومية أخرى، فجميع سكان الوطن العربي في مختلف الكيانات

السياسية الحالية يجمعهم عامل هام هو عامل القومية العربية الذي إئتلف حوله العرب منذ ظهور الاسلام ختى الآن. والقومية بالمعنى المجرد تعني وجود عاطفة مشتركة بين جميع الأفراد تضعهم في إطار الولاء الجماعي. وتنبثق هذه العاطفة من وحدة التاريخ والشعور، والأماني والآمال واللغة والدين والسلالة. لقد اجتمعت للعرب أهم المقومات التي صنعت قوميتهم العربية. فقلما تجتمع كل الظروف في صنع قومية واحدة. وقد تميزت القومية العربية بالتنوع والخصوبة والابتكار، بل تحولت إلى حضارة متطورة تحوي مجموعة من النظم والأساليب المتطورة. وهي حضارة مرنة قابلة للتطور، لا عصبية عمياء ولا جمود يعوق التطور، والقومية العربية لا تعترف بالفروق السلالية ولا تفرق بين الناس باختلاف ألوانهم وتغير أشكالهم، فالكل عرب مهما اختلفت دياناتهم، وهكذا عاشت كثير من الأقليات العنصرية والدينية واللغوية في كنف القومية العربية على قدم المساواة مع العرب. وهكذا يمكن القول بأن القومية العربية هي أقوى عامل من عوامل وحدة الوطن العربي، وليست هناك قومية في العالم لها مثل هذا التجانس الكبير. وليست هناك منطقة تتجانس مظاهرها الطبيعية ويتجانس سكانها كمنطقة الوطن العربي التي تعد فريدة في نوعها وبنائها إذا كان هناك بعض الاختلافات بين بعض مناطق الوطن العربي، فإن هذه الاختلافات تعطي صورة من صور التكامل.

وليست هناك قومية تميزت بالاستمرار كالقومية العربية. فقد ظهرت قبل الاسلام على أساس التجانس السلالي، ولكنها منذ ظهور الاسلام قويت وتمكنت عن طريق وحدة الدين ووحدة اللغة والثقافة ووحدة التاريخ والمصالح المشتركة، وهكذا استمرت وقويت على مر السنين.

والواقع أن تعريب المساحات والمناطق التي يشتمل عليها الوطن العربي في الوقت الحاضر جاء نتيجة مباشرة وحتمية لاستمرار تدفق القبائل العربية من شبه الجزيرة العربية واختلاطها وانصهارها مع الأقوام الموجودة في مختلف أصقاع الوطن.

إن تدفق العرب وخروجهم في موجات متتابعة من شبه الجزيرة العربية، ثم الاستقرار في مساحات جديدة، هو نتيجة منطقية لسوء الأحوال الاقتصادية، وضيق الموارد المترتبة على حلول الجفاف، وعجزها عن تلبية احتياجاتهم، بل إن مجرد الزيادة الطبيعية للسكان والضغط المتزايد على الموارد، أحدهما أو كليهما يؤدي دون شك إلى أن تضيق شبه الجزيرة العربية بأهلها فيتجهون إلى الهجرة والتدفق في موجات. ومهما يكن من أمر فإن العامل الاقتصادي المتعلق بالأساس بأسباب وعوامل مناخية يمثل الدافع الأساس لتدفق الهجرات واستقرارها في مناطق متفرقة من الوطن العربي.

وإذا كانت الدوافع الاقتصادية والمناخية قد ألقت الضوء على تدفق الهجرات وخروج الموجات البشرية من شبه الجزيرة العربية، فإنها قد تفسر من ناحية أخرى اتجاه سكان الهوامش الجنوبية نحو البحر وممارسة الوساطة التجارية. وقد سلكوا ذلك السبيل منذ وقت مبكر وشاركوا غيرهم من الشعوب المتحضرة في تجارة البحر الأحمر والبحار الجنوبية، والاشتغال بالوساطة التجارية بين بلادهم وبين الحضارات القديمة. ويبدو أنهم احتكروا الملاحة والاشتغال بالوساطة التجارية في الأطراف الشمالية من المحيط الهندي في الجزء الذي يعرف باسم البحر العربي.

يمكن القول إن إعمار العرب سكان شبه الجزيرة العربية لبقية أجزاء الوطن العربي كان يتم على شكلين مختلفين. الشكل الأول يتمثل في تدفق الموجات والهجرات بحثاً عن موارد وأرض أكثر غنى ورخاء، أما الشكل الثاني فيتمثل بالنشاط التجاري والوساطة التجارية مع الأقطار الآسيوية والإفريقية في الشمال والغرب والجنوب والشرق. وفي كلتا الحالتين فإن هذا النشاط كان يعني التأثير المباشر وغير المباشر في الأقطار والمساحات التي نزحوا إليها.

ويظهر ذلك التأثير على مستويات مختلفة في مجالات الثقافة واللغة والدم والتراث المشترك. وإذا كان النشاط العربي قبل الاسلام لم يؤد إلى نتائج إيجابية كبيرة في تقريب مساحات واسعة من المناطق التي اتصلوا بها ونزحوا إليها، فيمكن القول

إنه قد مهد الطريق وفتح المجال للتعريب الذي حدث بعد ظهور الاسلام واندفاع العرب بأعداد كبيرة ومنظمة نحو الأرض المجاورة في آسيا وإفريقية.

وهكذا اجتذبت أقطار الشام وبلاد الرافدين قبائل وموجات كبرى يرجع أقدمها إلى أكثر من خمسة آلاف سنة خلت وتكون من سلالاتهم ومن اختلاطهم الكنعانيون في حوالي القرن السادس والثلاثين قبل الميلاد، ومن بعدهم الفينقيون والعموريون والآراميون. وتوالى وصول الموجات قبل الميلاد ببضعة قرون ومنهم الأنباط والتدمريون وغيرهم.

وقبل ظهور الإسلام بوقت قليل هاجرت إليها قبائل وبطون عربية كثيرة من قضاعة وكلاب وتغلب وبكر وغسان وبقيت أنسالهم إلى ما بعد الإسلام.

وكان لمصر من ناحية أخرى نصيب من تلك الموجات نزحت وتدفقت في شبه انتظام وكانت هذه الموجات تمر بطريق سيناء حتى تهبط دلتا النيل. ومن ثم تختلط بسكانها ومن الجدير بالذكر أن بعض الباحثين يقول بالأصل الجذري الواحد لكل من اللغة المصرية القديمة واللغة العربية. ويقول عزة دروزة إن القرون السابقة للفتح العربي الإسلامي مباشرة تسجل لنا بما لا يدع مجالاً للشك هجرات قبائل وبطون عربية نزحت إلى أرض مصر من شمالي الحجاز.

ويمكن القول أن بقاعاً محدودة الرقعة ضمن الوطن العربي بقيت ناقصة التعريب وهي غالباً ما تكون مناطق الجبال الوعرة ومناطق الحدود، حيث عاش سكانها معزولين حقبة طويلة من الزمن كما هو الحال في جبال المغرب العربي ومناطق السودان الجنوبية الغابية المستنقعية وجبال زاغروس وطوروس.

أما حجم السكان في الوطن العربي والذي له قيمة كبيرة في حاضر ومستقبل الأمة العربية وبناء الدولة العربية الواحدة ومقدار ثقلها في الميزان العالمي، فقد بلغ ما يزيد على (٢٧٧) مليون نسمة حسب تقديرات عام ١٩٩٩. والجدول التالي يبين عدد

السكان في الوطن العربي، وتوزع السكان على أقطار الوطن العربي المختلفة والكثافة السكانية الوسطى للوطن الكبير والكثافة السكانية في كل قطر عربي على حدة.

وهذا العدد الهام للسكان يجعل الوطن العربي يحتل المرتبة الرابعة في العالم بعد الصين والهند والولايات المتحدة. ورغم أن أهمية الثروة البشرية لا ينظر إليها من ناحية الكم دون النوع، فمن المؤكد أن القوة السياسية والتوسع الاقتصادي لبلد ما تنتفع أكبر الانتفاع بوفرة سكانه إذا كانت الوفرة مقترنة بخصائص معينة كالوعي والتضامن والمعرفة وحب المغامرة والرغبة في التجديد والإبداع. وحين تلتئم الأمة العربية في كيان سياسي واحد فإنها تغدو يوم ذاك ذات طاقة بشرية وفيرة تمكنها من تحقيق التقدم السريع في مختلف ميادين الحضارة والمدنية. ومع ذلك فإن الوطن العربي يعد من أشد مناطق العالم انخفاضاً في كثافة سكانه فهي أقل من المتوسط العام لكثافة السكان في العالم والتي تصل إلى ٢٧ شخصاً للكيلومتر المربع، بينما هي (٢٣) شخصاً في المتوسط في الوطن العربي ولكل كم٢.

ويتفاوت توزع السكان في أرجاء الوطن العربي تبعاً للظروف الطبيعية والتاريخية والموارد الاقتصادية. ومن النظر إلى جدول توزع السكان نتبين ارتفاعاً كبيراً في الكثافة السكانية في كل من البحرين وفلسطين ولبنان وجزر القمر وقطر، وترتفع الكثافة عن المتوسط العام لكثافة السكان في الوطن العربي في غالبية الدول العربية باستثناء موريتانيا وليبيا وعمان والصومال والسودان والسعودية والجزائر، وهذه الدول كبيرة المساحة وغالبيتها من الدول العربية في الشمال الإفريقي، حيث تحتل الصحراء الإفريقية غالبية الأرض العربية الإفريقية، وتصل في كثير من الأحيان حتى البحر كما في ليبيا ومصر.

ويلاحظ على الأقطار العربية التي ترتفع فيها كثافة السكان بشكل كبير أنها مناطق استقبال بشري بسبب ثروتها الاقتصادية البترولية كالبحرين والكويت، أو بسبب كثرة الأمطار والنشاط التجاري والسياحي كما في لبنان وجزر القمر، أو بسبب كثرة المهاجرين الغرباء كما في فلسطين المحتلة.

ويمكن القول إن خط المطر المتساوي (٢٥٠) مم في الشمال يشكل فاصلاً بين تركز السكان ومناطق تخلخلهم فالزراعة تنعدم حينما يقل متوسط المطر السنوي عن ٢٥٠مم، ويقتصر وجودها في مثل هذه المناطق القليلة الأمطار على الري من المجاري المائية الداعمة أو الموسمية، كما هي الحال في وادي النيل وأنهار العراق ونهر الأردن وروافده، وأنهار سورية ولبنان وأقطار المغرب العربي، وكلها تلائم بدرجة أو بأخرى الاستقرار البشري والنشاط الاقتصادي لما تجلبه هذه الأنهار من مياه إلى منطقة صحراوية أو قليلة الأمطار.

الدولة	المساحة/كم^2	السكان/ ألف نسمة	الكثافة/ ن كم^2
الأردن	٨٩٣٤٢	٤٩٠٠	٥٤.٨
الإمارات العربية	٨٣٦٠٠	٢٩٣٨	٣٥.١
البحرين	٧٠٧	٦٦٦	٩٤٢
تونس	١٥٥٥٦٦	٩٤٤٣	٦٠.٧
الجزائر	٢٣٨١٤٧١	٣١٤٤٦	١٣.٢
جيبوتي	٢٣٢٠٠	٦٢١	٢٦.٨
السعودية	٢٢٥٠٠٠٠	٢١٣٣٤	٩.٥
السودان	٢٥٠٥٨٠٥	٣٠٢٤٨	١٢.١
سورية	١٨٥١٨٠	١٦١١١	٨٧
الصومال	٦٣٧٦٥٧	٩٢٥٧	١٤.٥
العراق	٤٣٥٠٥٢	٢٣٣٨٢	٥٠.٧
عمان	٣٠٩٥٠٠	٢٣٢٥	٤.٥
فلسطين	٦٠٠٣	٣٠٥٧	٥٠٩.٢
قطر	١١٤٢٧	٥٥٢	٤٥
جزر القمر	٢٢٣٠	٧٥٣	٣٣٧.٧
الكويت	١٧٨١٨	٢١٠٧	١١٨.٣

لبنان	١٠٤٥٢	٤١٨٣	٣٨٣
ليبيا	١٧٧٥٠٠٠	٤٩٥٨	٢.٦
مصر	١٠٠٢٠٠٠	٦٢٠١٣	٦١.٩
المغرب	٧١٠٨٥٠	٢٨٤٤٧	٤٠
موريتانية	١٠٣٠٧٠٠	٢٥٦٧	٢.٥
اليمن	٥٥٥٠٠٠	١٧٦٧٧	٣١.٩
المجموع	١٤١٧٨٥٦٠	٢٧٨٩٨٥	٢٣

جدول رقم (١)عدد السكان المقدر والمساحة والكثافة السكانية. عام ١٩٩٩

أما المناطق الأخرى التي لا توجد بها أنهار، وتتراوح أمطارها السنوية بين (١٠٠-٢٥٠) مم فتنمو بها أعشاب قصيرة في موسم المطر الشتوي على أطراف إقليم البحر المتوسط، وحشائش غنية في موسم المطر الصيفي على أطراف النطاق المداري ويعيش السكان في هذه المناطق عيشة البداوة، ويتجولون مع قطعانهم أو ينتقلون من مكان لآخر بحثاً عن المرعى والمياه.

ومثل هذه الحالة لا تساعد على استقرار السكان وتركزهم، وخاصة في المناطق القليلة الأمطار. وفي مثل هذه الحالة لا بد من تباعد السكان في منطقة الرعي، بعكس الحال في المراعي الجيدة، ذات الأمطار الغزيرة التي قد يزداد فيها السكان كالمناطق الزراعية.

أما في المناطق التي تقل فيها الأمطار عن (١٠٠) مم فتبرز الصحراء بكل خصائصها من جفاف شديد ونقص في موارد المياه، واختفاء الكلأ والحشائش وصعوبة حياة الإنسان والحيوان، وهي تنعدم أحياناً في بعض المناطق كما هو الحال في صحراء الربع الخالي والنفوذ وبعض مناطق الصحراء الكبرى.

ويلعب العامل الاقتصادي هو الآخر دوراً كبيراً في تعديل آثار البيئة الطبيعية في توزيع السكان. وتعد مناطق البترول في العراق والخليج العربي والسعودية، وكذلك

في مصر وليبيا والجزائر. مناطق لا تصلح للسكن صلاحية تامة من الناحية الطبيعية نظراً لسيطرة المناطق الوعرة الجبلية أو المناطق الصحراوية. وكان من المنتظر أن تكون قليلة السكان شأنها في ذلك شأن المناطق الأخرى المشابهة لها. وكما كانت كذلك منذ سنوات قليلة قبل اكتشاف البترول واستخراجه على أسس تجارية. أما الآن فقد تغير الوضع واستقر عدد كبير من السكان في هذه المناطق البترولية للعمل في صناعة البترول أو العمل في الخدمات المرتبطة بالسكان. وأصبحت بذلك مركز استقرار دائم وجزراً ضمن محيط واسع من الأراضي الخالية أو القليلة السكان.

وهناك عوامل تاريخية وسياسية أثرت في تعديل بعض الظروف الطبيعية فتجمع السكان في جبال لبنان حيث الأغلبية المارونية والدرزية، وفي جبال العراق حيث الأكراد وفي جبال الأطلس حيث البربر، وهي لا ترتبط بالظروف الطبيعية فحسب بل ترتبط بالظروف التاريخية والتجاء بعض الأقليات العنصرية أو الدينية إلى هذه المناطق الجبلية في مراحل تاريخية سابقة، لتضمن لهم الجبال نوعاً من الحماية والأمن الذي لا يتوفر في السهول في بعض المراحل الزمنية. إن توزع السكان يتأثر في الوطن العربي، كما يتأثر في سائر أنحاء العالم بكثير من الظروف الطبيعية والبشرية المعقدة. فازدحام السكان في بعض مناطق الوطن العربي لم يأت تلقائياً، كما أنه لم يحدث صدفة، ولكن الإنسان استقر وازدحم في بعض المناطق الملائمة لسكناه، إذا لم تكن الظروف قد اضطرته إلى غير ذلك.

يعد الإقليم مزدحماً بالسكان إذا زادت نسبة السكان إلى المساحة، أو بمعنى آخر إذا زادت كثافة السكان. ويعد الإقليم فقيراً بسكانه إذا قلت كثافة السكان غير أن اكتظاظ الإقليم أو فقره بالسكان أمر نسبي يرتبط بطاقة الموارد الاقتصادية وقدرتها على إعالة السكان الذين يعيشون في الكيان السياسي وعلى رفع مستوى معيشتهم، فزيادة الموارد بالنسبة للسكان تجعل الوحدة السياسية فقيرة بسكانها، حتى ولو زادت كثافة السكان زيادة كبيرة بعكس الحال في المناطق الفقيرة بمواردها. كذلك يختلف

اكتظاظ السكان أو تخلخلهم باختلاف طبيعة الحرفة التي يمارسها السكان. وباختلاف طبيعة الإنتاج الاقتصادي وإن كان لزيادة عدد السكان وزيادة كثافتهم أثر كبير في طبيعة الموارد وطرق استغلالها وقيمة إنتاجها. وعلى ضوء ذلك يمكن القول إن في الوطن العربي مناطق قد اكتظت بسكانها، رغم قلة عدد السكان وضآلة الكثافة، فصحراء الربع الخالي وصحاري شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى الإفريقية العربية لا تسمح مواردها الحالية بأي زيادة في سكانها. كما لا يحتمل زيادة سكانها زيادة كبيرة إلا إذا تغيرت الأساليب الفنية الحالية في زراعة المناطق الجافة، والاستثناء الوحيد هو في حالة اكتشاف المعادن، وخاصة البترول. ويؤدي عندئذ إلى زيادة السكان في مناطق التعدين. ويتوقف استقرار السكان فيها على استمرار استغلال المعادن.

وبالمثل يمكن القول إن المناطق الرعوية الحالية في بادية الشام وبعض مناطق شبه الجزيرة العربية وفي السودان وبعض مناطق المغرب العربي لا تتحمل أعداداً أكبر من الحيوانات، وبالتالي هي لا تستطيع تحمل أعداد كبيرة من السكان إذا استمر الرعي القبلي على نظامه الحالي، وإذا لم تكثر موارد المياه كما هي عليه في الوقت الحاضر، أو إذا لم تتحول هذه المناطق إلى أراضٍ زراعية أو إلى أراضٍ زراعية مختلطة. وإذا استثنينا المناطق الصحراوية، وبعض المناطق الرعوية الفقيرة التي لا يمكن تحسين مراعيها أو تحويلها إلى أرض زراعية، فإن الوطن العربي في مجموعه لايعاني من مشكلة اكتظاظ السكان، ولكن يعاني من نقص السكان.

وإذا نظرنا للوطن العربي كوحدة سياسية واحدة، فإننا نستطيع أن نقول أنها تعاني من سوء توزيع السكان، فهناك مناطق اكتظت بسكانها إلى حد لا تسمح موارد الثروة بزيادة توزيع السكان، وتؤدي الزيادة في عدد سكانها إلى هبوط مستوى المعيشة مالم تحدث هجرة الاعداد الفائضة من السكان، وهذا معناه أن تزيد فيها معدلات التنمية عن معدلات نمو السكان.

هناك اعتقاد خاطئ في بعض الأقطار العربية القليلة السكان والكثيرة الموارد مؤداه أن قلة السكان بالنسبة للموارد أمر يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة. ولذلك يقف هذا الاعتقاد الخاطئ أمام أي هجرة من مناطق الوطن العربي الأخرى إليها. والحقيقة إن كثرة السكان وحدها، لا دخل لها في تخلف الوحدة الساسية أو تقدمها، فبين الدول المتقدمة دول شديدة الازدحام بالسكان كما هي الحال في هولندا وبلجيكا وبريطانيا والدانمرك والمناطق الشمالية من فرنسا، بينما نجد ازدحاماً مماثلاً في الهند وأندونيسيا يصاحبه مستوى معيشي منخفض. كما نجد بين الدول ذات الدخل المرتفع أقاليم قليلة السكان مثل أستراليا وكندا. كما نجد انخفاضاً في مستوى المعيشة في دول قليلة السكان مثل كثير من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويمكن القول إن أنسب عدد للسكان هو ما يتعادل مع الموارد تعادلاً يمكن من إدارة عجلة الإنتاج بأقصى كفاية ممكنة ما يسد حاجة السكان ويرفع من مستوى معيشتهم ولذلك فزيادة عدد السكان عن طاقة الموارد الاقتصادية يؤدي إلى نفس النتيجة التي يؤدي إليها نقص عدد السكان نقصاً يعوق استغلال الموارد المتوفرة بشكل جيد. وإذا توجهنا إلى بعض الدول العربية القليلة السكان لوجدنا نمطاً مختلفاً، ولكنه يؤدي أيضاً إلى انخفاض مستوى المعيشة. ففي هذه الدول لم يتمكن السكان من استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً اقتصادياً لقلة عدد السكان. لذلك بقيت الموارد تنتظر من يبحث عنها ويعمل على استغلالها. كما أن نقص السكان قد يحد من نمو المهارة العمالية والتخصص الفني، مادام سوق العمل يستوعب أي عرض للقوى العاملة، مهما كان نصيبها من المهارة ضئيلاً.

الظروف الطبيعية والبشرية للاقتصاد العربي:

يمتلك الوطن العربي من الخيرات والموارد ما يجعله أهلاً لأن يكون من الدول الكبرى في العالم في حال أنجزت الوحدة السياسية. ويمكن القول إن الإمكانات الاقتصادية غير المحدودة والتي يزخر بها هذا الوطن تلقى الإهمال في حالات كثيرة، أو أنها تستغل استغلالاً سيئاً أو تستغل على نطاق ضيق. وهذا الأمر يرجع إلى

بعض الظروف الطبيعية والبشرية غير المؤاتية أو بسبب الظروف السياسية والتاريخية وما تعرض ويتعرض له الوطن العربي من ضغوط ومؤامرات استعمارية، أو بسبب التبعية الاقتصادية التي تخضع لها معظم الأقطار العربية أو بسبب غياب التخطيط السليم المشترك على المستوى القومي لقيام اقتصاد متكامل ومتطور، والإصرار على بناء اقتصاديات إقليمية تغذي سوقاً ضيقة تبقى قليلة الإنتاج محدودة التنوع، متواضعة المواصفات. إن الدعامة الأساسية الأولى في غنى الوطن العربي بالموارد الاقتصادية هي البيئة الطبيعية والتي تشتمل على كثير من العناصر المتداخلة ذات الأدوار المتباينة التأثير والأهمية.

فالوطن العربي بموقعه الفريد في قلب العالم يجعله حلقة وصل ضرورية بين شمال وجنوب العالم وشرقه وغربه. وقد لعب الوطن العربي منذ زمن بعيد دور الوساطة التجارية واستفاد سكانه من التجارة في البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي بصورة خاصة. وكانت تتكدس في موانئهم غلات الشرق والغرب فأثرى منهم كثيرون واستفاد العرب وأفادوا. وإذا كان ميزان القوى التجارية قد اختل وأصبح في صالح العرب بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، فإن شق قناة السويس في قلب الوطن العربي قد أعاد ميزان القوى التجارية لصالح العرب. ولايزال الوطن العربي حلقة هامة للمواصلات البحرية والبرية والجوية، وستستمر هذه الأهمية، ما استمرت أهمية عامل الموقع الجغرافي.

ويشغل الوطن العربي كما هو معروف مساحة كبيرة تعطيه نوعاً من التنوع في الإنتاج الاقتصادي لا تعطيه المساحات الصغيرة. ومن هنا كان صراع الدول من أجل الحصول على مزيد من الأرض لأن ذلك يعني مزيداً من الإنتاج الاقتصادي. وبالتالي مزيداً من القوة السياسية، وعلى الرغم من أن عامل المساحة قد قلت أهميته عن ذي قبل بسبب التطور الصناعي، فلايزال له أهمية كبرى في إعطاء الدولة قوتها الاقتصادية والسياسية.

إن امتداد الوطن العربي على آلاف الكيلومترات من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، والتنوع المناخي يمثلان تنوعاً وغنى في الموارد الطبيعية، والتي لو استغلت استغلالاً علمياً لأمكن للوطن العربي أن يتبوأ مركزاً اقتصادياً مرموقاً.

فالتكوين الجيولوجي، ولو أنه متقارب في بعض مناطق الوطن العربي في مظهره العام، إلا أنه مختلف في التفاصيل. وأغلب مناطق الوطن العربي من الكتل القارية القديمة يحيط بها وعلى أطرافها مناطق التوائية حديثة تتمثل في بعض المناطق الجبلية في العراق وجبال أطلس في المغرب العربي وجبال الساحل في سورية ولبنان، كما توجد مناطق انكسارية على طول امتداد البحر الأحمر ومناطق الغور والبقاع وحوض العاصي في بلاد الشام، كل ذلك أدى إلى اختلاف طبيعة التكوين الجيولوجي، وأدى إلى اختلاف نوع التربة ونوع الصخور ونوع المعادن الموجودة، وأدى إلى تنوع الإنتاج المنجمي، الذي يعد البترول أكثره أهميةً وهو بلا شك مصدر من مصادر القوة العربية.

ويتنوع مناخ الوطن العربي من منطقة إلى أخرى، ويمكن التمييز بين ثلاث مناطق مناخية كبرى متوسطية، وصحراوية، ورطبة. لكن التضاريس وشكل توضعها وارتفاعها والبعد والقرب من البحر يزيد من مظاهر التنوع. وهذا يعطي للتكامل الزراعي العربي مصدراً من مصادر القوة بسبب اختلاف نوع وطبيعة الإنتاج الزراعي. فالأمطار مختلفة، ومتنوعة من ناحية كميتها ونظمها، فعلى سواحل البحر المتوسط تسقط كميات من المطر أكبر مما يسقط على المناطق الداخلية وعلى منحدرات الجبال المواجهة للرياح تسقط أمطار أغزر مما يسقط على الجوانب الواقعة في الجهة المقابلة. وفي المناطق ذات المناخ المداري تسقط الأمطار في الجنوب أكثر مما تسقط في الشمال. أما من ناحية نظم المطر، فهناك مطر شتوي في إقليم البحر المتوسط ومطر صيفي في المناطق المدارية، ولكل نوع من المطر أنواع خاصة من النباتات، ولكل كمية من المطر محاصيل خاصة. وهذا التنوع في كميات

المطر والاختلاف في نظمه يغطي نوعاً من التنوع في الإنتاج يحقق لو أحسن استغلاله نوعاً من التكامل الاقتصادي في الإنتاج الزراعي.

الواقع السياسي للوطن العربي:

يعيش الوطن العربي حالة من التمزق السياسي لا مثيل له في الوقت الذي تكثر فيه التكتلات والتجمعات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، كما حصل في حلف وارسو وحلف الناتو، وكما هو الحال في الوحدة الأوربية التي تسعى إلى تجميع الدول الأوربية لأغراض سياسية واقتصادية واستراتيجية، على الرغم من تعدد أصول سكان الدول الأوربية وتعدد لغاتها، وتفاوت مستوياتها الحضارية والاقتصادية، وتفاوت مساحة تلك الدول، وكثافة سكانها، وتجاوز المحن والأحقاد التي عرفتها دول القارة الأوربية وخاصة مآسي الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية.

إن ما جرى ويجري في الوطن العربي مخالف تماماً لما نراه في البلدان الأوربية المجاورة. فالوطن العربي في حالة من التشرذم لا مثيل لها في هذا الزمن. فقد انقسم أو قسم هذا الوطن إلى (٢٢) وحدة سياسية مستقلة ومتنوعة في أنظمة الحكم وألقاب الحكام.

فالأرض العربية مقسمة بين مملكة وإمارة وسلطنة وجمهورية وجماهيرية، والشعب مفتت بين عدد من الأحزاب والأنظمة الاشتراكية والبرجوازية والاقطاعية.

بدأ الأوربيون زحفهم خارج قارتهم منذ أواخر القرن الخامس عشر بحثاً عن الثروة والأسواق والمواد الأولية. وهكذا لم يدع الاستعمار الأوربي فرصة إلا واغتنمها للانقضاض على الأجزاء المتطرفة من الوطن العربي والمشرفة على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وبحر العرب.

وقد اجتهد المستعمرون الإنكليز والفرنسيون والإيطاليون في تقسيم الوطن العربي إلى وحدات سياسية متفرقة. فمنطقة الانتداب الفرنسي في المشرق العربي قسمت إلى دولتين هما سورية ولبنان، والمنطقة الإنكليزية قسمت إلى عدة كيانات

سياسية هي الأردن والعراق والكويت وقطر والبحرين وعمان واليمن. كما قسم الوطن العربي في شمالي إفريقيا إلى كيانات سياسية مقسمة بين الاستعمار الفرنسي والإيطالي والإنكليزي.

وبعد الحرب العالمية الثانية حصلت أكثر الوحدات السياسية في الأرض العربية على استقلالها السياسي، ثم استقلت الأجزاء الأخرى تباعاً، ومازالت فلسطين تناضل من أجل الحصول على الحرية والاستقلال.

منذ بداية القرن التاسع عشر بدأ الاستعمار الإنكليزي يتسرب إلى جنوب الجزيرة العربية الواقعة على طريق الهند التجاري. وفي أواخر ذلك القرن كان قد وصل إلى مصر والسودان، وأشرف على قناة السويس بعد صدام مع الاستعمار الفرنسي. في الوقت نفسه نزل الاستعمار الفرنسي على الشواطئ العربية القريبة منه واحتل المغرب العربي. وفي أوائل هذا القرن احتلت إيطاليا القطر الليبي. ثم جاءت الحرب العالمية الأولى، وبلغ التآمر الاستعماري على الوطن العربي ذروته فاقتسم الفرنسيون والإنكليز مناطق الشرق العربي، وأقاموا في جزء منها ((الكيان الصهيوني)).

ولاشك أن الاستعمار الإنكليزي والفرنسي والإيطالي هو الذي قسم الوطن العربي إلى وحدات سياسية متفرقة على قاعدته المعروفة (فرق تسد) فمنطقة الانتداب الفرنسي في المشرق العربي قسمت إلى دولتي سورية ولبنان، والمنطقة الإنكليزية قسمت إلى عدة كيانات سياسية هي الأردن والعراق والكويت وقطر والبحرين واليمن الجنوبي (سابقاً) وعمان. وما حدث للمشرق العربي حدث للوطن العربي في شمالي إفريقية، حيث قسم إلى كيانات سياسية تابعة للدول المستعمرة وخاصة فرنسا وإسبانيا.

ومنذ الحرب العالمية الثانية حتى أواخر الخمسينات حصلت أكثر الكيانات التي أوجدها الاستعمار في الأرض العربية على استقلالها السياسي. ثم استقلت الأجزاء الأخرى تباعاً.

شـهد الـوطن العربـي تبـدلاً عميقـاً فـي طبيعـة الصـراع الـذي كـان يجـري فـي المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وضعفت مكانة الدول الاستعمارية العتيقة وخاصة ألمانيـا وإيطاليـا وفرنسـا. بينمـا انـدفعت دولـة عظمـى فـي المنطقـة تتمثـل بالولايـات المتحدة الأمريكيـة. والتـي لـم تكتفـي بثرواتهـا الضـخمة ومسـاحتها الواسـعة، بـل سـعت بقوة لتحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

ثـم ظهـر مشـهد أخـر علـى أعقـاب الحـرب العالميـة الثانيـة، يتمثـل فـي بـروز دولتين عظيمتين لكنهما متباعدتين مسافة وإيديولوجية، ولكل منهما كتلة دولية:

الكتلـة الغربيـة أو المعسـكر الرأسـمالي بزعامـة الولايـات المتحـدة، والمعسـكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي.

وقـد بنـت الكتلـة الغربيـة اسـتراتيجيتها علـى أسـاس محاصـرة الكتلـة الشـرقية والقضـاء علـى الشيوعية، بينمـا أقامـت الكتلـة الشرقية اسـتراتيجية معاكسـة تهـدف إلـى تحطـيم حلقـات هـذا الحصـار وتقويـة الصـلات مـع مختلـف دول العـالم والأخـذ بمبـدأ التعايش السلمي.

ولأسباب جوهريـة واسـتراتيجية اقتـرب المعسـكر الغربـي من العرب وعمـل علـى تكوين خط دفاعي ذي عمق استراتيجي، ويستفيد كذلك من امكانيات هذا الوطن في المجالات الاقتصادية والبشرية والتموينية وخطوط المواصلات.

وللشـواطئ العربيـة أهميـة كبيـرة فـي زمـن الحـرب وكـذلك فـي زمـن السـلم. فالسيطرة علـى شـواطئ الـوطن العربـي فـي البحـر المتوسـط أساسـية لحمايـة القوافـل البحرية في المنطقة العربية. من جهة أخرى فإن السيطرة على سواحل البحر الأحمر تسهل مرور القوافل المتجهة من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى وبالعكس. ومن أعظم ما يتميز به الوطن العربي، ويزيد في أهميته الاستراتيجية قناة السـويس والتـي تلتقـي عنـدها القـارات القديمـة فـي المجـالات الاقتصـادية والعسـكرية وكعقدة للمواصـلات البريـة والبحريـة فـي المنطقـة. لقد حـاول المعسـكر الاسـتعماري

الغربي السيطرة على الوطن العربي بالاحتلال العسكري، أو بالانتداب والوصاية والحماية بهدف السيطرة على الثروات الاقتصادية لهذا الوطن. وهكذا استطاع المعسكر الإمبريالي تمزيق الوطن العربي ولجم إرادته التحريرية والوحدوية.

لقد كانت ظروف النضال العربي صعبة، فلم يتحرر الوطن العربي دفعة واحدة من الحكم التركي، ثم ابتلي هذا الوطن بالاستعمار الأوربي الذي حل محل الأتراك، والذي تقاسم الغنيمة، فحصلت انكلترا على نصيب، كما نالت كل من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا نصيبها، ثم أوغل هؤلاء الغزاة في تمزيق الأرض التي حكموها إلى كيانات إدارية نصب عليها حكاماً محليين من الذين يرضون التعاون معه، وأقام الحواجز بين هذه الكيانات في مختلف النواحي الإدارية والسياسية والثقافية إمعاناً في إضعافها ونهب خيراتها.

وقبل الحرب العالمية الأولى كانت المنظمات العربية التي تناضل للتحرر من الحكم التركي في المشرق ذات صبغة قومية صادقة. والتف كثير من المناضلين حول الشريف حسين لإعلان الثورة العربية ولتحرير الوطن العربي وإقامة الدولة العربية الواحدة في الجزء الآسيوي من الوطن العربي.

ومع انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الاولى تم اقتسام الوطن العربي في المشرق بين الدول الأوربية وخاصة انكلترا وفرنسا، وبدأت بذور التمزق في المشرق. مثلما كانت أوصال المغرب قد مزقت من قبل، وأقيمت مملكة في العراق وأخرى في الأردن وجمهورية في سورية وأخرى في لبنان، كما تمزقت الأحزاب والحركات العربية القومية إلى حركات إقليمية تناضل ضد المستعمر وأعوانه في أقطارها.

وبعد نضال وتضحيات توصل كل قطر عربي إلى استقلال سياسي، واتخذ شكل حكم مختلف عن القطر المجاور.

إن هذا النضال الذي اتخذ شكلاً قطرياً بسبب الاستعمار وعدم الوعي العربي الكافي أدى إلى نشأة قوى وأحزاب وحكومات إقليمية التفكير والعمل. وتشكلت في كل

قطر طبقة حاكمة ذات مكاسب خاصة، تعمقت جذورها مع الأيام وأصبح معه الواقع السياسي الإقليمي يبدو وكأنه الواقع الطبيعي، والدعوة إلى الوحدة هي ضرب من الخيال. إذ كثيراً ما لاقى المنادون من اجل الوحدة أصناف العنت والنفي والتشريد. ومازال النضال يغلب عليه الطابع القطري، وهو أهم أسباب الإخفاق الوحدوي.

إن أشكال الحكم الكثيرة والمختلفة في الوطن العربي، هي انعكاس لأنظمة اجتماعية متباينة، مما يزيد في تعميق الاختلافات الإقليمية كلما تقدم الزمن، بل إن الاختلاف في الانظمة الاجتماعية والسياسية كثيراً ما يؤدي إلى خلافات حادة أدت إلى الصدامات المسلحة بين أقطار الوطن العربي في حالات كثيرة. ولاشك أن الطبقة الحاكمة والمستفيدة من التجزئة والإقليمية تقاوم الوحدة بكل ما تملك من نفوذ اقتصادي واجتماعي، وتعمل على ترسيخ التجزئة بكل الوسائل.

عرف الوطن العربي أنظمة عائلية تعيش على بقايا أيام الزمن الإقطاعي المنحدر من القرون الوسطى، وتعد البلاد والعباد ملكاً لها. وهناك أنظمة اشتراكية معتدلة تؤمن بوجود القطاع العام والقطاع الخاص غير المستغل. كما توجد أنظمة لا تؤمن بالاشتراكية بل إنها تحارب كل ما هو اشتراكي، وأنظمة تؤمن بالديموقراطية على الطريقة الغربية، وأخرى تؤمن بنظام الحزب الواحد أو بتعدد الأحزاب. هذه الاختلافات وغيرها كثير تعد عوامل خطيرة تضع العراقيل في الطريق إلى الوحدة، بل إنها كثيراً ما تحول دون اتفاق الكلمة العربية في مواجهة أحداث خطيرة تعترض مسيرة الأمة العربية كما هي الحال في معالجة المشكلة الفلسطينية.

وهناك صعوبات الاتفاق على شكل الحكم والنظام الاجتماعي والاقتصادي والذي لا تقل أهميته عن صعوبة تعدد الحكام. ولاشك أن الطبقة الحاكمة والمستفيدة من التجزئة والإقليمية تقاوم الوحدة بكل ما تملك من نفوذ اقتصادي واجتماعي، وتعمل على ترسيخ التجزئة بكل الوسائل.

لايكاد يخلو بلد من بلدان العالم المعاصر من الأحزاب والمذاهب السياسية. فهناك بلدان تؤمن بنظام الحزب الواحد وأخرى تحرم الأحزاب وقيام الحركات السايسية عن طريق ممارسة العنف الشديد.

وفي الوطن العربي توجد أشكال متعددة من المذاهب والأحزاب السياسية يصعب حصرها، منها ما هو علني ومنها ما هو سري. ويمكن تصنيف هذه الأحزاب والمذاهب السياسية في ثلاثة مجموعات.

فهناك الأحزاب والحركات القومية التي تؤمن بالوحدة العربية وأن التجزئة الحالية من صنع الاستعمار وأعوانه، وتناضل من أجل تنظيم المؤمنين بالوحدة العربية. وبالمقابل هناك أحزاب وحركات إقليمية، بعضها يهتم بالشأن الإقليمي، وبعضها لا يؤمن بالوحدة العربية الشاملة، وإن كان يدعو مجاملة إلى التنسيق في بعض الشؤون الاقتصادية والسياسية.

والمجموعة الثالثة تضم الأحزاب الشيوعية والأممية، وهذه الأحزاب تدعو للوحدة العربية وإن كانت لا تعارض قيام تضامن عربي تقدمي لمحاربة الاستعمار والسير في طريق الاشتراكية.

فالعرب إذن لا تفرقهم الأنظمة السياسية والاجتماعية بل إنهم ممزقون بين مذاهب وأحزاب عديدة متضاربة الأهداف والمشارب، وتختلف أكثر مما تتفق.

والاستعمار يدعم الكثير من هذه المؤسسات بصورة مباشرة وغير مباشرة من أجل العمل على تكريس الإقليمية، والإمعان في تفتيت الأمة العربية الواحدة حفاظاً على مصالحه في وطن من أغنى الأوطان وأهمها استراتيجياً.

كل هذه العوامل توضح ماهية الحدود التي تفصل بين أقطار الوطن العربي وما تتمتع به من متانة وهذا يعني بالنسبة للمؤمن بعروبته سواء كان فرداً أم حركة، مضاعفة النضال وإحكام التنظيم ورسم الطريق بوضوح والإصرار على الهدف وإزالة الحدود التي تفصل بين أقطار هذا الوطن والتمسك بوحدة الأمة.

حدود الوطن العربي، مواصفاتها ومشكلاتها:

تبدو الحدود التي تحدد امتداد الارض العربية في الوطن العربي الواحد، وتفصل بينه وبين الأرض في الاوطان والأقاليم المجاورة قوية منيعة واضحة المعالم في بعض الاجزاء وبعض المساحات. وهي تبدو في غاية الأهمية عندما تستند إلى معالم جغرافية طبيعية، ذلك أنها في مثل هذه الاجزاء تكون لها القدرة على إبراز وتأكيد صفة الحد الفاصل والوفاء بدور الحد ووظيفته، وقد تبدو الحدود عندئذ غير متناسقة أو متفقة مع الواقع الطبيعي أو الواقع البشري. وهي في تلك الصورة تعجز عن الوفاء بوظيفتها في مجال الفصل والتحديد الواضح بين الأوطان، وقد تكمن عندها المشكلات التي يتوقع لها أن تتأجج من حين إلى حين.

ومن بين الحدود التي تحدد امتداد الكيان المادي للوطن العربي، تلك التي تمتد مع خط الساحل الطويل للبحر المتوسط، ويمتد ما بين مدينة الإسكندرونة في الشرق وطنجة في الغرب، ويكمله الامتداد المستمر لحظ الساحل العربي المشرف على المحيط الأطلسي. كما تبدو حدوده الواضحة أيضاً ممتدة مع خطي ساحل البحر الأحمر وخط ساحل خليج عدن والبحر العربي والخليج العربي. وليس أفضل من خطوط السواحل المشرفة على المسطحات المائية الواسعة العميقة في رسم الحدود ووضع الإطار الفاصل بين وطن وآخر، فهي في مثل هذه الحال أو لا تثير نزاعاً لأن من ورائه البحر العميق، وعلى الرغم من ذلك فإن ساحل الخليج العربي الذي يشرف به الوطن العربي على الخليج الفاصل بينه وبين الوطن الإيران لا يحظى بمثل ما يحظى به الحد الذي يرتكز على ساحل البحر أو المحيط. ويعنى ذلك أنه لايتناسق مع الواقع البشري، ففي الوقت الذي يمتد فيه الأثر العربي إلى ظهير الساحل المقابل في إيران وضمن المساحة المعروفة باسم عربستان، يمتد أثر إيراني يتمثل في جاليات إيرانية تعيش على أطراف من الوطن العربي وفي الجزر المواجهة لساحل شبه الجزيرة العربية، ومن ثم يدعو ذلك إلى احتمال من احتمالات عدم وفاء هذا الساحل كحد بدور فعال في الفصل وتحديد امتداد الوطن العربي.

وربما كان ذلك مدعاة لنزاع يتأتى من حين إلى آخر بين الوطن الإيراني وبين الوطن العربي.

أما الحدود البرية التي بين الأرض العربية وبين الارض غير العربية في المساحات المجاورة في كل من إفريقية وآسيا فهي طويلة للغاية وجديرة بالدراسة التي تكشف عن قيمتها الفعلية، وليس ثمة شك في أن قيمة هذه الحدود متفاوتة ومتباينة إن لم تكن متناقضة. ذلك أنها تتفاوت من حيث أهميتها ووفائها بوظيفتها في إيجاد وتأكيد الفاصل الحاد بين الكيان المادي للوطن العربي والمساحات التي تتضمن أوطان القوميات والدول المجاورة.

ولعل من الأفضل التعرف إلى هذه الحدود القائمة، وتلمس صفاتها الأساسية بالنسبة لكل مساحة من مساحات الأرض العربية في كل من إفريقية وآسيا على انفراد والتمييز بينهما، مما يتيح الفرصة المناسبة للتعبير عن الاختلافات الجوهرية فيما بين الحد السياسي الذي يحدد الوطن العربي في الأرض الآسيوية، ويفصل بينه وبين أوطان القوميات المجاورة في كل من إيران وتركيا، وبين الحد السياسي الآخر الذي يحدد الوطن العربي في الأرض الإفريقية، ويفصل بينه وبين المساحات الإفريقية التي قامت عليها مجموعة من الدول حديثة الاستقلال. وتتبين هذه الاختلافات الجوهرية بين الحدين في ثلاثة أمور واضحة.

ويبنى الأمر الأول على مقدار ما أسهمت وتسهم به التيارات والسياسات الاستعمارية في فرض الحدود وتقريرها.

ويبنى الأمر الثاني على مقدار ما يتعلق بامتداد تلك الحدود واستنادها إلى المقومات الجغرافية التي تؤكد الفاصل وتحققه. وقد يكون الفاصل مستنداً إلى ظاهرة طبيعية أو ظاهرة بشرية، ومع ذلك فإن هذه الظاهرة قد تعطي المنعة للحد وتجعله صالحاً أو قد لا تعني شيئاً ولا تحقق الوظيفة المتوقعة للحد والفصل بين الأوطان.

ويبنى الأمر الثالث على مقدار ما يترتب على امتداد هذه الحدود من مشكلات بين الوطن العربي وبين الأوطان المجاورة. وقد تكون هذه المشكلات ناشئة عن وضع الحد بالشكل الذي يتعارض مع الواقع البشري أو مع الواقع الاقتصادي بحيث يمر الحد بما لا يتفق مع مصالح الأوطان المجاورة ويتسبب في نزاع على مصالح اقتصادية معينة.

ويكاد يتلمس الباحث من مجرد النظرة العامة للخريطة الجغرافية صفات الحد الذي يحدد امتداد الأرض العربية في إفريقية. وهو طويل بقدر يتناسب مع المساحة العظيمة التي تبلغ أكثر من تسعة ملايين كيلو متر مربع من ناحية، ويتناسب مع اختراقه القارة الإفريقية في أقصى اتساع لها على المحور العام من الغرب إلى الشرق من ناحية أخرى، ذلك أن هذا الحد الطويل يمتد من خط الساحل الإفريقي على المحيط الأطلسي إلى خط الساحل الإفريقي على البحر الأحمر. وهو في ذلك الوضع والامتداد العظيم يفصل بين الكيان المادي للوطن العربي الكبير وبين مساحات الأرض التي تشترك فيها مجموعة كبيرة من الدول الإفريقية في غربي ووسط وشرقي إفريقية، ويبلغ عددها تسع دول.

إن هذا الحد حساس يتأثر تأثيراً بالغاً نتيجة للاختلاف الكبير بين الكيانات البشرية التي يفصل بينها، إنه يفصل بين كيان بشري في الوطن العربي له شخصيته القومية ومرتكزاً على أصول حضارة عريقة وبين مجموعة من الكيانات البشرية التي ليس لها الشخصية القومية المحددة بقدر ما هي متخلفة حضارياً واقتصادياً.

ومهما يكن من أمر فإنه من الممكن تقدير قيمة هذا الحد على ضوء من هذه الصفات التي تفصح عما يرتبط به أو يترتب على امتداده من مشكلات مقلقة. والمفهوم أن الحد الجنوبي للوطن العربي في إفريقية والذي يحدد مساحات الأرض التي تشغلها كل من موريتانيا والجزائر وليبيا يمر في قلب الصحراء الإفريقية الكبرى، ويمتد بشكل شبه منتظم ويكاد يستند إلى بعض المعالم التضاريسية الكبرى الواضحة في قلب الصحراء كمرتفعات أحجار وكتلة تبستي.

وعلى الرغم من أهمية العامل المناخي والعامل التضاريسي في دعم الحد الطبيعي الفاصل بين الأوطان، فإن امتداد هذا الحد بالشكل الذي اشير إليه لا يعد حداً واقعياً. ذلك أنه لايكاد يتفق في جملته مع الامتداد الواقعي للنشاط العربي الذي حمل معه اللغة العربية ونشر العروبة ومقومات الثقافة العربية من ناحية الجنوب. والمعروف أن الحد الفعلي لانتشار العروبة والتعريب يمتد بصفة عامة من منبع نهر السنغال إلى ثنية النيجر الكبرى إلى قلب حوض تشاد. وهذا معناه أنه على الرغم من أن الحد السياسي الحالي للوطن العربي في المساحات المشار إليها يمر معظمه في الصحراء ويعد طبيعياً إلا أنه غير واقعي، ذلك أنه في وضع يحرم الوطن العربي من مساحات كبيرة تضم سكاناً لهم بعض مقومات العروبة أو يضم مجموعات ليست لها مقومات العروبة. وهذا معناه أيضاً أن هذا الحد لا يتناسب مع الواقع البشري ويحرم قطاعاً من الناس من أن يعيشوا ضمن الكيان البشري الذي يحسون معه بانسجام وتناسق من وجهة النظر الثقافية والحضارية.

وليس ثمة شك في أن امتداد الحد في الصورة التي أدت إلى مساحات سلبية واقتطعت جزءاً من الكيان البشري كانت له نتائج خطيرة أخرى. ذلك أنه قد أفقد الكيان البشري في الوطن العربي حق الاستمرار في الإشراف على كل الطرق والدروب التي تعبر الصحراء الإفريقية الكبرى في اتجاه الجنوب. كما أفقده حق الاتصال المباشر بمراكز التجارة الرئيسة على هوامش وأطراف الأقاليم التي تستقبل المطر في فصل الصيف. وهذا في حد ذاته كان سبباً كافياً لأن ننظر إلى الحد السياسي ونحس بعدم امتداده بالشكل الذي يحفظ حقوق الكيان البشري أو يصون مصالحه الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة. أضف إلى ذلك ما أدى إليه من تضييق الخناق على عروبة هذه المساحات وكبت وجودها وإضعاف مقومات التعريب وانتشاره. والواقع أن الاستعمار الفرنسي والاستعمار الاسباني اللذين فرضا نفسيهما يتحملان معاً المسؤولية في ضياع معظم النتائج الإيجابية التي أسهم في إيجادها وتحقيقها سكان المغرب العربي خلال قرون طويلة ومنذ أن نهضوا بخدمة التوجيه

التجاري الطبيعي عبر الصحراء وعملوا بالوساطة التجارية فيما بين مناطق الإنتاج المتباينة على جانبي الصحراء.

في جزء آخر من الحد الذي يحدد الأرض العربية الإفريقية يتبين لنا ممتداً في وضع متميز لكي يوغل في قلب إفريقية. وهذا الحد هو الذي يحدد امتداد السودان الذي تجاوز انتشار العرب والجماعات العربية والثقافة العربية فيه حد الصحراء الإفريقية الجنوبي. ذلك أن عشرات القبائل والبطون العربية قد أوغلت ومنذ وقت طويل في مناطق المطر الصيفي.

إن جريان نهر النيل وروافده وعوامل تاريخية أخرى قد سهلت انتشار العروبة وتحركات القبائل العربية ومتابعة الانتقال عبر الصحراء وفرض وجودها على امتداد مساحات واسعة من نطاق الأعشاب المدارية الحارة. كما أثر الجهد المصري والوجود المستمر في فترة من القرن التاسع عشر في تأكيد انتشار العروبة وفرض السيطرة على معظم الأرض في حوض النيل حتى وصلت الحدود إلى مواقعها الحالية عند مقدمات الصعود والارتفاع إلى سطح هضبة البحيرات الاستوائية.

ولعل ما يميز امتداد الحدود للكيان المادي للوطن العربي في السودان هو التوغل نحو الجنوب. ويكاد يتبع الحد تقسيم المياه بين مجموعات الروافد النهرية لحوض النيل في بحر الغزال من ناحية أخرى. وبذلك يفصل بين حوض النيل الذي يدخل معظمه ضمن الكيان المادي للوطن العربي ومجموعة الأحواض الأخرى في وسط إفريقية. وتظل للحد هذه الصفة حتى يتجه من الغرب إلى الشرق بصورة عامة. وهو يفصل في هذه الحال بين السهل الفسيح في الأرض العربية وبين الأرض الوعرة المضرسه في هضبة البحيرات. ومن ثم يعود الحد مرة أخرى للاتجاه العام نحو الشمال. ويتبع امتداده الحد التضاريسي الفاصل بين الأرض المرتفعة الوعرة في هضبة الحبشة وبين الأرض السهلية التي تنتشر على امتداد رتيب بين روافد النيل العظمى. ولايكاد يمر الحد بالأرض الوعرة فعلاً إلا في الأطراف الشمالية عندما يتجه نحو الشمال الشرقي. ويترتب على ذلك الاتجاه عبوره المرتفعات لكي يفصل بين

الهضبة الحبشية من ناحية والوطن العربي في القطاع الذي يتضمن تلال البحر الأحمر من ناحية أخرى.

ويوغل امتداد الحدود في قلب القارة الإفريقية لكي يصل إلى خط العرض (٤°) شمالاً. وتبدو الأرض العربية في امتداد عظيم جنوب الصحراء الكبرى. وتكاد تكون على شكل جسر ضخم وعظيم يوغل به الكيان المادي للوطن العربي في جسم القارة الإفريقية. ولابد من الإشارة إلى أن الامتداد والتوغل في قلب إفريقية جنوب الصحراء قد أدخل مساحات كبيرة تقع إلى الجنوب من الحد الجنوبي لانتشار القبائل العربية التي هاجرت واستقرت في السودان في نطاق الكيان المادي للوطن العربي. مما يعني أن مساحة كبيرة قوامها حوض بحر الغزال جنوب خط العرض (١٠°) شمالاً قد أصبحت نتيجة لامتداد الحدود ملتصقة بجسم الوطن العربي، وتدخل ضمن حساب المساحة الكلية له. وتتضمن هذه المساحة قطاعاً كبيراً من القبائل والمجموعات غير العربية، والتي تنتمي للعناصر والسلالات المتزنجة.

ويمكن أن نشير في هذا المجال إلى أن تأكيد هذا التوغل والتقدم بامتداد الكيان المادي للوطن العربي الكبير في الاتجاه الجنوبي على نحو يشبه رأس الرمح الكبير في قلب القارة الإفريقية، قد جاء نتيجة مباشرة للجهود المستمرة التي بذلت في القرن التاسع عشر لتوسيع رقعة الأرض العربية. ولعل هذه الجهود التي اقترنت بنشاط التجار العرب قد نجحت في إبراز الوحدة الإقليمية للجماعات العربية والجماعات المتزنجة. وهذا ما ساعد على اتفاق نشاط التيارات الاستعمارية الأوربية الدخيلة من فرض السيطرة أو بسط النفوذ على المساحات والأقاليم النيلية. وكان ذلك في الوقت الذي تكالبت فيه كل الدول الاستعمارية على أنحاء كثيرة من أرض إفريقية على هوامش حوض النيل. ويبدو أن التوسع والانتشار العربي في ذلك الاتجاه وتلك المساحات كان منطقياً ومجدياً بقدر ما كان مفيداً في مجال إيجاد الوحدة الإقليمية بين الجماعات العربية والجماعات المتزنجة.

ذلك أن بريطانيا في أوج عظمتها وقوتها وغطرستها عندما فرضت سلطانها على مصر والسودان لم تفلح في فصم عرى تلك الوحدة الإقليمية وفصل القطاع الذي يضم الجماعات المتزنجة أو بتره من الكيان المادي للوطن العربي.

وإذا كان ثمة ما يعيب الحد وامتداده هو أنه ليس فاصلاً حقيقياً بين الكيان البشري في الوطن العربي والكيانات البشرية الأخرى فيما ورائه في معظم الدول الإفريقية التي يمر بها. وقد تكون البداوة سبباً أصيلاً من الأسباب التي تؤكد هذا المعنى. ذلك أنه حد لا يمنع من احتمالات تحركات الجماعات سعياً وراء الماء والمرعى وما يترتب عليها من مشكلات تتعلق بالسيادة وحقوقها. هذا بالإضافة إلى أنه موضوع معقد بشكل يدعو إلى خلق المشكلات فهو يمر في بعض الأحيان ويمتد لكي يمزق أوطان القبائل ويدخل بعضها ضمن الوطن العربي ويضع بعضها الآخر وراء الحد. وهذا مضمون خطير لأنه لا يراعي مصالح القبائل وبدوانها. وقد يكمن الخطر فيما ينشأ من أحاسيس لدى الجماعات التي تعيش من وراء الحد وقلبها وعواطفها مشدودة إلى الكيان الأم، ومن هنا نرى أهمية التركيز على تعريب هذه الجماعات من السلالات المتزنجة، وبذلك تكون الوسيلة المثلى لالتصاقهم وانصهارهم في الكيان البشري في الوطن العربي.

أما بالنسبة للحد الذي يفصل بين الوطن العربي في الأرض الآسيوية وبين الأوطان الأخرى فإن أهم ما يلفت النظر أنه يتحمل مسؤولية الفصل بين مجموعة من القوميات الناضجة. وهذا معناه أن تتجه الدراسة في أتجاه يكشف عن القيمة الفعلية للحد وأداء وظيفته في الفصل بين وطن القومية العربية من ناحية، ووطن القومية التركية والقومية الإيرانية من ناحية أخرى. ومع ذلك فهو ليس ناشئاً عن جهد ذاتي لهذه القوميات بل نراه في معظم امتداده مرتبطاً بسياسات استعمارية فرضت وضعه وامتداده على الشكل الذي اتفق مع مصالحها في المنطقة. والمفهوم أن الحد الشرقي للأرض العربية والذي يمتد من رأس الخليج العربي في اتجاه عام نحو الشمال

قد فرض للفصل بين موطن القومية العربية في أرض العراق وبين موطن القومية الإيرانية في هضبة إيران.

أما الحد الشمالي الذي يتجه من ساحل البحر المتوسط نحو الشرق فاصلاً بين موطن القومية العربية في سوريا، وموطن القومية التركية في شبه جزيرة آسيا الصغرى، فقد فرض في الصورة التي استهدفت مصالح فرنسا قبل أي شيء آخر. وربما كان ذلك كله مدعاة لإدراك نتائج خطيرة ومشكلات قائمة حول هذا الحد الذي لم يراع فيه المصلحة الذاتية للكيان البشري في الوطن العربي.

أما الحد بين الأرض العربية في سهول العراق والأرض الإيرانية فيكاد يتمشى مع الاتجاه العام للفاصل التضاريسي الضخم الذي يتمثل في سلاسل الجبال الالتوائية الشاهقة المعروفة بجبال زاغروس، وما من شك في أن هذه السلاسل الجبلية التي تلقي بمنحدراتها الغربية في انتظام نحو سهول الرافدين تمثل ظاهرة طبيعية هائلة صالحة للفصل والتحديد الكامل بين الأرض والأرض وبين الوطن والوطن. ومع ذلك فإن الحد تبينه الخرائط الجغرافية لا يكاد يستمد قيمته الفعلية من الظاهرة التضاريسية والاختلاف الواضح بين السهل والجبل، ذلك أنه على طول امتداده من الجنوب إلى الشمال لا يتبع الفاصل التضاريسي تماماً، بل هو يبتعد عن الأرض الوعرة حيناً ويمر ويخترقها أحياناً أخرى.

وإلى الجنوب من خط عرض بلدة الحلة يبتعد الحد عن المرتفعات والفاصل التضاريسي تماماً. ثم هو يمر في الأرض السهلية لكي يتخلى عن مساحات من هذه الأرض الواسعة فيما بين العمارة والبصرة لإيران. وهذا معناه أن الحد في هذا الوضع يعطي لإيران الفرصة بتجاوز نفوذها الهضبة والأرض الوعرة وبحيث تبلغ المساحات السهلية في الأجزاء العليا من سهول الرافدين التي تنتشر فيها المستنقعات. ومن ثم يمنحها فرصة هائلة في الوصول إلى شط العرب ذاته. أما شمال خط عرض بلدة الحلة وابتداء من موقع بلدة بعقوبة فإن الحد يتجه اتجاهاً عاماً نحو الشمال لكي يوغل في الأرض الجبلية الوعرة. وهو بذلك يضم إلى الارض العربية مساحات من

الأرض التي تتضمن سلسلة جبال زاغروس الالتوائية الشاهقة ومنحدراتها الغربية في كل من السليمانية وكركوك والموصل.

ويمكن وصف الحد الفاصل بين الأرض العربية والأرض الإيرانية بأنه حد يتضمن أكثر من موقع يحتمل عنده أن تنشأ المشكلات على الرغم من اتفاق أيار ١٩٧٥ بين العراق وإيران والذي ينص على تعديلات في الحدود بقصد المصالحة وتخفيف حدة التوتر بين البلدين. وقد تتمثل المشكلات على امتداد الحد جنوب خط عرض بلدة الحلة حيث يمر في الأرض السهلية ويصبح فاصلاً غير طبيعي. وعندئذ تكون احتمالات الاحتكاك والمصادمات وتأجج المشكلة قائمة بين الوطنين. ويرتبط قوام المشكلة بوجود السيطرة أو السيادة الإيرانية على امتداد الأرض السهلية في ظهير المجرى الملاحي النهري الهام المعروف باسم شط العرب. وما من شك في ان السيادة الإيرانية في هذا الظهير مصدر إزعاج وموضع احتكاك متوقع نتيجة لمباشرة الكيان البشري العربي لحقه الطبيعي في الإشراف على الملاحة في شط العرب والتحكم فيها.

أما أنماط المشكلات المتوقعة على امتداد الحد شمال خط عرض بلدة بعقوبة فهي من نوع آخر خطير. وتتعلق أساساً بالأقليات والروح القومية التي تتمسك بها وتصارع من أجلها. والمفهوم أن هذا الحد الذي يمر في الأرض الوعرة المضرسة، ويضم مساحات من المناطق الخشنة المضرسة إلى الكيان المادي للوطن العربي يدخل قطاعاً من الأكراد ووطنهم ضمنه. ولعل من الطبيعي أن تتفاقم المشكلة الأقلية الكردية عند هذا الحد وتتفجر من حين إلى حين. ذلك أن الحد المرسوم فرض على وطن الأكراد أن يتمزق وعلى كيانهم البشري أن يتشتت ويتفرق. وهم يمارسون الحياة بين مقيم في الأرض التركية ومقيم في الأرض الإيرانية ومقيم في الأرض العربية. وهكذا فهم يعيشون بإحساس الكيان البشري الممزق والقومية المهضومة الحق.

وكما لا يستقيم الحد الشرقي للوطن العربي في الفصل الحاد بين أرضه والأرض الإيرانية، فإن الحد الشمالي الذي يمتد في الاتجاه العام من الشرق إلى

الغرب لا يكاد يستقيم أيضاً في الفصل الحاد أو الواقعي بين الأرض العربية والأرض التركية، على الرغم من وجود فاصل تضاريسي من الدرجة الأولى في مجال الفصل الواضح بين وطن وآخر. ويتمثل هذا الفاصل التضاريسي الهائل في سلسلة جبال طوروس الالتوائية الشامخة، والحافة الجنوبية العليا لكتلة كردستان الوعرة. وهكذا يبدو الحد غير طبيعي في أكثر من موضع وبالنسبة لأكثر من مسافة طويلة ومساحات كبيرة.

ويمكن ان نلاحظ أن القطاع الشرقي من هذا الحد مرسوم في الاتجاهات التي يترتب عليها نتائج خطيرة من وجهة النظر البشرية. فهو يتوغل في مساحات من الأرض الجبلية المرتفعة والوعرة، ويدخل في الكيان المادي للوطن العربي قطاعاً كبيراً يتضمن أقليات من الجماعات التركية والكردية. وهو بذلك يتعارض مع الواقع البشري ولاي ضع مصلحة الكيانات البشرية التي يفصل بين أوطانها الحقيقية في الإعتبار، وهو يمر على مسافة طويلة بحذاء خط سكة حديد حلب–الموصل. ويكون ذلك الامتداد مدعاة لاقتطاع وحرمان الكيان المادي للوطن العربي من كل المساحات في الأرض المنتشرة بين نصيبين وخليج الاسكندرونة. ولاشك أن مسؤولية التخطيط غير السليم لهذا الحد تقع على عاتق الظروف المتعلقة بالسيطرة العثمانية وإلى قيام الحرب العالمية الأولى. ثم تقع بعد ذلك على عاتق النفوذ الاستعماري الذي تلقف السيطرة على تلك المساحات من الوطن العربي وفرض مشيئته وسيادته عليها مدة من الزمن. وهو خلال تلك المدة لم يعبأ بإتباع القواعد السليمة في تخطيط الحدود بين الأرض التركية والارض العربية.

وينطوي هذا الحد الممتد بهذا الشكل الذي يتعارض مع الواقع البشري على مشكلة حقيقية تفرض نفسها. وقد يعاني منها الكيان البشري العربي بقدر ما يعاني منها الكيان البشري التركي. وتتمثل على كل حال في حرمان العرب من قطاع من أرضهم العربية يستكمل بها الوطن امتداده العام، وتسبب في حرمانهم من حق الإشراف على الخط الحديدي الذي يعد حيوياً من وجهة النظر الاقتصادية بالنسبة

لمساحات كبيرة فيما بين حلب وأرض الجزيرة بين الرافدين. ويعني ذلك أيضاً أن الحد يتسبب في مشكلة أخرى لها وزنها من وجهة النظر الاستراتيجية. وربما تجسمت هذه المشكلة وتزايد حجمها بعد سلب لواء الإسكندرونة وظهيره المباشر من الكيان المادي للوطن العربي.

وليس ثمة شك في أن سلب لواء الاسكندرونة واقتطاع شريط الأرض المنتشرة على طول امتداد الحافة الجنوبية لسلاسل جبال طوروس يعني تقلصاً وانكماشاً ملموساً في المجال الحيوي لمدينة حلب والتأثير على مركزها كمدينة تجارية. وقد يعرضها من ناحية أخرى لخطر دائم من جانب الأرض التركية التي تنتشر في ظهيرها.

ومهما يكن من أمر فإن الحدود التي تحدد امتداد الكيان المادي للوطن العربي الكبير في شطريه الإفريقي والآسيوي ليست مثالية من وجهتي النظر الطبيعية أو البشرية ذلك أنها لاتضع الأرض العربية كلها في إطار محكم ولا تكاد تحقق الفصل الواقعي بينه كوطن وبين الأوطان المجاورة. وقد تنطوي في أكثر من موضع على ما يمكن أن يكون نواة لمشكلة تثار وتتأجج وتفرض عليه المتاعب. ويكون أخطرها مايثار بشأن الأقليات العربية التي يخرجها الحد من الوطن العربي أو الأقليات غير العربي التي يدخلها ضمنه.

ومع ذلك فإن إثارة هذه المشكلات غير محتمل الوقوع اللهم إلا إذا أزكت نيرانها قوى الشر من الاستعماريين وغلاة الصهيونية العالمية، بقصد خلق أنماط من القلق وعدم الاستقرار الذي يوقف أو يعطل اندفاع القومية العربية في طموحها على طريق التقدم. أما لو سارت الأمور على النحو الهادئ ودون تدخل التيارات الاستعمارية الحاقدة فإن معظم الأقليات غير العربية التي تدخلها الحدود ضمن الكيان البشري السائد في الوطن العربي تعيش في اطمئنان تام، ذلك أنها ترتبط بأكثر من عامل بالوطن العربي، على نحو يسدل الستار على الشعور بأحاسيس الأقلية.

الفصل السابع

التكتل السياسي والاقتصادي العالمي

١- التكتلات السياسية والاقتصادية العالمية.

٢- الأحلاف العسكرية

٣- المنظمات والمؤسسات الدولية

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أولاً – التكتل الاقتصادي

مفهوم التكتل الاقتصادي والتكامل الاقتصادي

أصبح التكامل الاقتصادي الدولي السمة المميزة للاقتصاد الدولي في العصر الحديث، فلم يعد بإمكان البشر العيش في حدود رقعة ضيقة من الأرض، ولم تعد أي دولة تستطيع أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى، وإنما أصبح الإنسان والدولة كلاهما مرتبطين بأحداث العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويأتي التكامل الاقتصادي عادة من خلال تنسيق عوامل الإنتاج الاقتصادي ضمن رقعة جغرافية تتعدى الحدود السياسية للدولة، والسبيل الوحيد لتحقيق هذا التنسيق هو التكتل الاقتصادي أي انضمام الدول إلى منظمة اقتصادية تعمل على تخفيف العقبات التي تعترض سبيل تدفق التجارة الدولية وصولاً إلى تحرير التجارة بين الكتلة الاقتصادية الواحدة، لأن التكامل الاقتصادي لا يتحقق إلا بتحرير التبادل التجاري بين المناطق التي تختلف فيما بينها في الإنتاج الاقتصادي، وعليه فإن التجارة الدولية تحتاج إلى نوع من التكامل بين النظم التجارية المختلفة بين الدول المشتركة في التكتل الاقتصادي.

إن قيام التكامل الاقتصادي بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية المتشابهة أو بين الدول ذات الظروف الاقتصادية والسياسية المتشابهة ينتج عنه ما يلي:

١- قيام التجارة بين الدول المختلفة داخل نطاق التكتل الاقتصادي في ظل الاستخدام الكامل لموارد الثروة واليد العاملة.

٢- إزالة العقبات التي تحد من تدفق التجارة الدولية من مكان لآخر.

٣- اتخاذ الإجراءات المالية التي تسمح بتبادل العملات النقدية المختلفة، وإصلاح ميزان المدفوعات، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال واليد العاملة.

٤- تحسين وتطوير وسائل النقل وطرق المواصلات المختلفة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك.

٥- تطوير المنتجات ووسائل الإنتاج من خلال تبادل الآراء والأفكار وفنون الإنتاج بين الدول[١].

وتهدف الدول من وراء الانضمام إلى التكتل الاقتصادي الحصول على مجموعة متنوعة من الفوائد الاقتصادية من أهمها :

١- ضمان الحصول على المواد الأولية بشكل دائم وبأسعار معقولة، وإيجاد الأسواق الواسعة لتصريف المنتجات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه وتحسين نوعيته.
٢- إيجاد التخصص في الإنتاج، مما يؤدي إلى نشوء التقسيم الدولي للعمل ويعززه.
٣- زيادة دخل السكان وزيادة قدرتهم الشرائية، مما يكفل رفع مستواهم المعاشي.

ولكن هذه الفوائد لا تأتي متساوية لجميع الدول المشتركة في التكتل الاقتصادي وذلك تبعاً للعوامل التالية:

١- درجة التكامل الاقتصادي، أي درجة اختلاف السلع نوعاً وكماً بين دول المجموعة الاقتصادية الواحدة، ودرجة اختلاف المعروض من السلع ووسائل الإنتاج، مما يساعد على زيادة التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية.
٢- حجم الدول الأعضاء وعددها، حيث يؤثر عدد الدول الأعضاء وأحجامها على التكامل الاقتصادي والفوائد المرجوة منه، فكلما زاد عدد الدول المشاركة فيه ساعد ذلك على زيادة حجم التبادل التجاري، لاسيما إذا كانت الدول كثيرة وذات اقتصاديات صغيرة.
٣- الموقع الجغرافي الذي يتحكم بسهولة نقل السلع والبضائع وتقليل تكاليف النقل، فكلما كانت دول الكتلة الاقتصادية متصلة وقريبة من بعضها ساعد ذلك على

١ - صلاح الدين نامق: التجارة الدولية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦، ص ٣٣٩.

سهولة ربطها بخطوط النقل المختلفة، مما يؤدي إلى سهولة النقل وانخفاض التكاليف[1].

العوامل الداعية للتكتل الاقتصادي:

١ – التناقضات الحادة التي تسيطر على العالم:

على عكس القرن التاسع عشر الذي امتاز بدرجة كبيرة من الاستقرار والوضوح في علاقاته الاقتصادية . منذ سقوط نابليون وإبرام معاهدة فيينا عام ١٨١٥ وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤. جاء القرن العشرون بتناقضاته الحادة بين الدول والنظم السياسية والاقتصادية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى، والثورة الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٧.

ففي القرن التاسع عشر سادت الرأسمالية الصناعية، وسيطرت الإمبراطوريات الاستعمارية على معظم أرجاء المعمورة خارج أوربا، مع الاعتراف بنظام حرية التجارة والأخذ بقاعدة الذهب وثبات أسعار الصرف. فغلب مذهب حرية التجارة وحياد المالية العامة على الفكر الاقتصادي، لدرجة أصبح معها تدخل الدولة محدوداً في المجالات الاقتصادية، واقتصرت وظيفتها على الأمن والدفاع والعدالة، فيما تكفل نظام السوق بالدور الاقتصادي.

وجاءت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ لتقوض هذه الأوضاع، ففرضت القيود على التجارة، كما توقفت التجارة بين الدول التجارية، وسقط نظام الذهب وسقط معه استقرار أسعار الصرف، ومع نهاية الحرب ظهرت بوادر الانقلاب على المفاهيم التي كانت سائدة سابقاً، فقامت الثورة الاشتراكية، وظهر الاتحاد السوفيتي الذي أخذ بنظام اقتصادي مناقض للنظام الرأسمالي يعتمد نظام التخطيط المركزي ودكتاتورية الدولة ويلغي نظام السوق، مما أخضع العالم لصراع أيديولوجي وسياسي واقتصادي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وقد امتد هذا الصراع إلى جميع جوانب الحياة

---

١ ـ أسامة قدور: جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٩ ص ٩٤-٩٥.

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وقد تطور هذا الصراع مرات عديدة إلى مواجهات محدودة غير مباشرة في مناطق مختلفة من العالم (فيتنام، كوريا، الشرق الأوسط).

أمام هذا الواقع الجديد ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تأكد انتصار النظام الاشتراكي وتوسعه إلى خارج الاتحاد السوفيتي، واتساع تأثيره في العالم، أصبح من الضروري البحث عن أساليب جديدة لتدعيم كل نظام اقتصادي. فبدأت دول أوربا الغربية تعمل على إيجاد نوع من التعاون الاقتصادي من أجل إعادة إعمار أوربا بعد الدمار المريع الذي أصابها أثناء الحرب العالمية الثانية وإعادة النهوض باقتصاديات الدول الأوربية إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب. وقد تم لها ذلك بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية راعية النظام الرأسمالي عن طريق ما سمي بمشروع مارشال لإعادة إعمار أوربا وعن طريق المنظمات الاقتصادية الأوربية التي أنشأتها هذه الدول من أجل تحقيق هذه الأهداف.

وأخذ الاتحاد السوفيتي أيضاً يعمل على تدعيم النظام الاشتراكي في المناطق التي خضعت لنفوذه في شرق أوربا أولاً وفي بقية مناطق العالم ثانياً، وذلك من خلال المعونات المادية والاقتصادية والعسكرية ومن خلال ربط هذه المناطق بأحلاف وتكتلات اقتصادية.

وبذلك ظهرت أولى محاولات التكتل الاقتصادي في القارة الأوربية في قسميها الشرقي والغربي، ومن ثم انتشرت هذه الظاهرة إلى باقي القارات. حيث شهد العالم بعد ذلك قيام العديد من الكتل الاقتصادية الدولية والإقليمية.

لقد كان الاستقطاب العالمي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي من أهم العوامل التي ساعدت على بروز وتوسع حركات التحرر السياسي في العالم، التي نجم عنها استقلال جميع المستعمرات القديمة.

فمع نهاية الحرب العالمية الثانية برزت قضية الانقسام بين الدول المتقدمة ومستعمراتها التي أُدخِلت في الاقتصاد العالمي كمُصدر للمواد الأولية واليد العاملة الرخيصة من ناحية وسوق لتصريف منتجات الدول المتقدمة من ناحية ثانية. وقد ساعدت الحرب على إبراز هذه التناقضات، فقد شارك العديد من أبناء هذه المجتمعات في جيوش الدول المتقدمة وبذلك ازداد الاتصال بينهم وبين شعوب الدول الاستعمارية وأدركوا الفروق في مستويات المعيشة التي تنعم بها شعوب تلك الدول، كما ساعدت الحرب على إذكاء روح المطالبة بالمساواة والاستقلال، كما وجهت الحرب ضربة قاصمة للدول الاستعمارية القديمة أفقدتها الكثير من نفوذها السياسي وقدراتها الاقتصادية والعسكرية، فلم تعد قادرة على الاحتفاظ بمستعمراتها، وكذلك خروج الاتحاد السوفيتي منتصراً في الحرب ودعوته للقضاء على الاستعمار وتحرير المستعمرات سياسياً واقتصادياً ورغبته في تصدير ثورته الاشتراكية إلى خارج حدوده، فتكاتفت عوامل متعددة لزيادة الوعي بخطورة التبعية السياسية والاقتصادية، وللمطالبة بالاستقلال. وقد بدأت بعض المستعمرات تحصل على استقلالها السياسي حتى قبل نهاية الحرب العالمية الثانية.

وبعد تحقيق الاستقلال السياسي اكتشفت الدول المستقلة أن الاستقلال السياسي يبقى هشاً وغير فعال ما لم يصاحبه استقلال اقتصادي، وقد كانت عملية الوصول إلى هذا الاستقلال الاقتصادي صعبة في البداية، فطُرِحَت قضية التنمية الاقتصادية للدول الحديثة العهد بالاستقلال على المجتمع الدولي. وقد تأثرت هذه القضية بالصراع الإيديولوجي السائد بين الغرب والشرق وأصبحت جزءاً من لعبة التوازن الدولي، فتأثرت سياسات التنمية الاقتصادية بالانتماءات السياسية للدول النامية، ومالت بعض الدول إلى نموذج أقرب إلى الاشتراكية في الاعتماد على تدخل الدولة وأنواع التخطيط المركزي، فيما ظل البعض الآخر أقرب إلى أشكال من الحرية الاقتصادية والاعتماد على السوق.

وفي الوقت نفسه تداعت بعض الدول النامية للتعاون الإقليمي فيما بينها حتى تتمكن من مواجهة منافسة الدول المتقدمة، وظهرت إثر ذلك بعض المنظمات الاقتصادية التي تضم مجموعات من الدول النامية.

٢ – التطور الاقتصادي والتقدم الصناعي:

لقد شهد القرن العشرون حالة غير مسبوقة من التطور الاقتصادي ولاسيما في مجال الإنتاج الصناعي، فقد ازدادت كميات الإنتاج الصناعي بشكل هائل وتنوعت السلع الصناعية بشكل كبير، الإنتاجية منها والاستهلاكية حتى أصبحت بعض السلع تسمى بالسلع الزائرة بسبب تبدلها وتغيرها بسرعة كبيرة.

وقد تطلب هذا الإنتاج الغزير كميات كبيرة من المواد الأولية ولاسيما الخامات المعدنية، وأصبحت الدول مهما كبرت مساحتها ومهما كانت غنية بالموارد المعدنية غير قادرة على تأمين كفايتها من مختلف أنواع المعادن، وأصبح استيراد هذه المعادن من الخارج من الضرورات الملحّة لمتابعة التطور الاقتصادي.

كذلك الأمر بالنسبة لمصادر الطاقة، فإن الصناعة المتطورة والإنتاج الغزير تطلب كميات هائلة من مختلف أنواع الطاقة التي تعددت أشكال استخدامها في الصناعة، فوقعت معظم الدول الصناعية في حالة من العجز بالنسبة لمصادر الطاقة وأصبحت مضطرة لاستيراد كميات كبيرة منها من الدول الأخرى التي تتوفر لديها هذه المصادر بكميات تزيد عن حاجتها.

كما أدى الإنتاج الغزير للسلع الصناعية إلى عجز الأسواق المحلية عن استيعاب هذا الكم الهائل من المنتجات وأصبحت الضرورة ملحة لإيجاد أسواق واسعة خارج الحدود بهدف تصريف الإنتاج الذي أخذ يتزايد باستمرار، فاشتدت المنافسة بين الدول الصناعية على المواد الأولية ومصادر الطاقة والأسواق.

لقد استطاعت الدول الصناعية معالجة هذه المسألة خلال القرن التاسع عشر عن طريق الاستعمار، بحيث شكلت المستعمرات منابع للمواد الأولية ومصادر الطاقة

وأسواقاً واسعة لتصريف المنتجات، أما في القرن العشرين فقد تغيرت طبيعة العلاقات بين الدول ولاسيما في النصف الثاني منه بعد الحرب العالمية الثانية، فكان لابد من البحث عن صيغ جديدة للعلاقات بين الدول ولاسيما الدول المتقدمة، وكان لابد لهذه العلاقات أن تأخذ شكلاً آخر غير المنافسة، فبدأت الدول تبحث عن طرق وأساليب تتعاون من خلالها على تخطي المشاكل والأزمات بشكل سلمي وتبادل الخبرات فيما بينها، فظهرت بذلك أولى الخطوات نحو التعاون الاقتصادي من خلال المنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المتكاملة لمجتمعات هذه الدول، وقد كانت القارة الأوربية هي الميدان الأول لمثل هذه المنظمات بسبب المشاكل الكثيرة التي عانت منها هذه القارة قبل الحرب وخلالها.

الاتحاد الأوربي

الخلفية التاريخية:

إن فكرة توحيد أوربا سياسياً ليست فكرة جديدة، فقد وردت في كتابات العديد من المفكرين والفلاسفة الأوربيين في القرن الثامن عشر أمثال فولتير وروسو ولوك. وفي القرن التاسع عشر نجد عدداً من الكتاب يبشرون بهذه الفكرة، من أمثال فيكتور هوغو، واستمرت هذه الفكرة تداعب خيال المفكرين الأوربيين في القرن العشرين واستمر الكتاب بالدعوة إليها من أمثال رومان رولان الفرنسي الذي رفض فكرة الحرب بين ألمانيا وفرنسا و نادى بالعمل على تحقيق الوحدة بين هاتين الدولتين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أدرك رجال السياسة الفرنسيون مثل روبير شومان وجان مونيه و الألمان مثل كونراد إدينار أن العلاج الشافي لأوربا هو وحدتها. وإن الاقتصاد هو الذي يحكم السياسة في قضايا الوحدة بين الشعوب، وقد ظهر ذلك الفهم جلياً في تصريح شومان عام ١٩٥٠ الذي اقترح فيه وضع الإنتاج الفرنسي والألماني من الفحم والصلب تحت إشراف سلطة عليا مشتركة وتابعة لمنظمة تفتح أبوابها لانتساب بقية الدول الأوربية.

سرعان ما لقيت هذه الدعوة القبول من بعض الدول الأوربية عبر معاهدة باريس عام ١٩٥١ التي تمخضت عن إنشاء أول منظمة اقتصادية أوربية هي "المنظمة الأوربية للفحم والصلب"، التي ضمت ست دول أوربية هي فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، إيطاليا، وبدأت هذه المنظمة نشاطها الفعلي مع بداية عام ١٩٥٢ بعد التصديق عليها من قبل حكومات الدول الأعضاء.

لقد حققت المنظمة الأوربية للفحم والصلب نجاحاً ملحوظاً من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٨ في مجال إنتاج وتسويق الفحم والصلب بين الدول الأعضاء، مما جعل هذه الدول تعمل على تنشيط هذه الأفكار بإنشاء جماعات أوربية جديدة في قطاعات اقتصادية أخرى فظهرت إلى الوجود " الجماعة الاقتصادية الأوربية " التي كانت تسمى السوق الأوربية المشتركة بتوقيع اتفاقية روما في ٢٥ آذار عام ١٩٥٧. وبدأت تمارس عملها في بداية عام ١٩٥٨، وضمت الدول الست الأعضاء في المنظمة الأوربية للفحم والصلب، وقد تميزت هذه المنظمة من سابقتها بالأهداف التي سعت لتحقيقها، فبينما انحصرت أهداف المنظمة الأوربية للفحم والصلب في تطوير صناعة الحديد والصلب من خلال إزالة جميع العقبات التي تقف في طريقها وتنسيق السياسات بين الدول نجد أن اتفاقية السوق المشتركة كانت تهدف إلى ما يلي:

١- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء تدريجياً.
٢- وضع تعرفة جمركية موحدة تعامل بها الدول غير الأعضاء ووضع سياسة تجارية موحدة إزاء هذه الدول.
٣- إزالة جميع العوائق التي تعرقل انتقال اليد العاملة ورؤوس الأموال والخدمات بين الدول الأعضاء.
٤- وضع سياسة موحدة في ميادين الإنتاج الزراعي والنقل.
٥- العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

نلاحظ من خلال أهداف السوق المشتركة بأنها منظمة اقتصادية أوسع وأشمل من منظمة الفحم الصلب، لأنها تشمل جميع الجوانب الاقتصادية فهي تسعى إلى

تحرير التجارة أولاً بين الدول الأعضاء حتى تتمكن كل دولة أن تحصل على سوق واسعة وكذلك العمل على تطوير الإنتاج الصناعي والزراعي والنقل عن طريق حرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، وكذلك وضع سياسات تجارية موحدة للتعامل مع الدول غير الأعضاء.

استمرت فترة السوق المشتركة نحو ٣٥ عاماً منذ عام ١٩٥٨ تاريخ تطبيق معاهدة روما حتى عام ١٩٩٣ تاريخ تطبيق معاهدة ماستريخت، التي نقلت الجماعة الاقتصادية الأوربية من مرحلة السوق المشتركة إلى مرحلة السوق الموحدة، وأقامت بين الدول الأعضاء نوعاً من الاتحاد الفدرالي تحت اسم " الاتحاد الأوربي " وحلت هذه التسمية محل التسميات السابقة كلها، وقد هدفت معاهدة ماستريخت إلى تحقيق الأهداف التالية [١]:

١ – أهداف اقتصادية، وتشمل:

– تحقيق تطور اقتصادي متوازن داخل الاتحاد الأوربي.

– تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الكاملة.

– تحقيق السوق الداخلية الموحدة وإلغاء جميع الحواجز بين الدول الأعضاء.

٢ – أهداف اجتماعية، وتشمل:

– إيجاد مجال أوربي خال من الحدود الداخلية.

– دعم التقارب الاقتصادي.

– إيجاد مواطنية أوربية، أي إيجاد جنسية أوربية موحدة بصرف النظر عن جنسية الدول وحق التصويت والترشيح في انتخابات البرلمان الأوربي.

٣ – أهداف سياسية، وتشمل:

– إيجاد هوية للاتحاد الأوربي على الصعيد الدولي.

– الوصول لسياسة خارجية وأمنية مشتركة.

– حماية مصالح وحقوق الدول الأعضاء.

---

١ ـ هشام عفيفي: الاتحاد الأوربي، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ١٩٩٥، ص ١٣ ـ ١٤.

– التعاون في مجال العدالة والأمن الداخلي.

لقد تم التوصل إلى مرحلة الاتحاد بشكل تدريجي، وكان ذلك على مراحل حقق الاتحاد خلالها توسعاً أفقياً بزيادة عدد الأعضاء وتوسعاً شاقولياً بتعميق البنية التحتية للاتحاد. فخلال الخمسة عشر عاماً الأولى لإنشاء السوق المشتركة منذ عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٧٣ اقتصرت العضوية فيه على الدول الست الموقعة على اتفاقية روما، وقد فشلت بريطانيا في الانضمام إلى السوق بسبب رفض الرئيس الفرنسي ديجول، وقد تم خلال هذه المرحلة إنشاء بعض الهيئات الاتحادية مثل "مجلس الوزراء الأوربي" و"محكمة العدل الأوربية" و"البرلمان الأوربي".

في عام ١٩٧٣ توسعت العضوية إلى تسع دول بانضمام بريطانيا وأيرلندا والدنمارك، وأنشئ المجلس الأوربي الذي ضم رؤساء الدول والحكومات التسع الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة وكذلك رئيس المفوضية الأوربية، وفي عام ١٩٨١ انضمت اليونان إلى السوق فأصبح عدد الأعضاء عشرة وفي عام ١٩٨٦ انضمت إسبانيا والبرتغال وأصبح بذلك عدد الأعضاء اثني عشر عضواً من غرب القارة الأوربية وشمالها وجنوبها. وفي العام نفسه وقعت الدول الأعضاء في منظمة السوق على وثيقة تعاهدية مهمة هي " الصك الموحد " وقد عدلت هذه الوثيقة معاهدة روما تعديلاً جوهرياً، حيث قررت الانتقال بالمجموعة الاقتصادية الأوربية من مرحلة السوق المشتركة إلى مرحلة السوق الموحدة، بحيث تصبح الدول الاثنتا عشرة كتلة اقتصادية واحدة بلا حدود جمركية، وأصبحت الحرية شبه كاملة لانتقال عوامل الإنتاج (اليد العاملة، ورؤوس الأموال ، والخدمات) بين الدول الأعضاء.

في شباط من عام ١٩٩٢ وقعت الدول الاثنتا عشرة على معاهدة جديدة في مدينة ماستريخت وتم التصديق عليها من قبل حكومات هذه الدول في عام ١٩٩٣، وقد نقلت هذه المعاهدة الجماعية الأوربية إلى مرحلة الاتحاد، فظهر بذلك " الاتحاد الأوربي " الذي توسع في بداية عام ١٩٩٥ بانضمام النمسا وفنلندا والسويد، ليصبح عدد أعضاءه ١٥ عضواً، ثم توسع بشكل أكبر من كل المرات السابقة بانضمام عشر

دول دفعة واحدة، ففي ١ / ٥ / ٢٠٠٤ انضمت كلاً من بولونيا ولاتفيا وليتوانيا وأسيتونيا وهنغاريا وسلوفاكيا وسلوفينيا وتشيكيا وقبرص ومالطا، مشكلاً بذلك أكبر تكتل اقتصادي في العالم، حيث يزيد عدد سكانه عن ٤٥٠ مليون نسمة وهم بذلك يشكلون ١١.٧% من سكان العالم. ويصل الناتج المحلي الإجمالي لدولة إلى ١٠٧٢٢.٩٥ مليار دولار أي ٣٠% من الناتج العالمي. ويسيطر على ثلث السوق العالمية، هذا بالإضافة إلى أن إمكان توسيع السوق مازال قائماً، حيث إن هناك أربع دول مرشحة للانضمام إلى الاتحاد (تركيا، وبلغاريا وكرواتيا ورومانيا).

هيكلية الاتحاد :

يتكون الاتحاد الأوربي حالياً من عشر هيئات اتحادية هي:

١- **المجلس الأوربي:** وهو أعلى سلطة في الاتحاد، يتكون من رؤساء الدول أو رؤساء حكومات الدول الأعضاء ويجتمع مرتين في العام، أعطي هذا المجلس رسميًا صيغة قانونية في قانون أوروبا الموحدة لعام ١٩٨٦. تعطي معاهدة الاتحاد الاقتصادي هذا المجلس، بعض المسؤوليات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية والاتحاد الاقتصادي والنقدي.

٢- **المجلس الوزاري:** وهو المسؤول عن رسم السياسات واتخاذ القرارات، يتكون المجلس من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو، وفي العادة يكون هذا الممثل هو وزير الخارجية. وتتعاقب الدول الأعضاء على رئاسة هذا المجلس لمدة ستة أشهر. ويعقد المجلس اجتماعاته عادة في بروكسل.

٣- **المفوضية الأوربية:** تُعد بمثابة الكيان التنفيذي والخدمة المدنية للاتحاد، والدور الرئيسي لها التأكد من الالتزام بشروط وأحكام المعاهدات واتخاذ الإجراءات التأديبية بحق المخالفين، كما أنها مسؤولة أيضًا عن طرح وصياغة مشاريع القوانين، وتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الوزراء، وإدارة صناديق الاتحاد الأوروبي المختلفة.

٤- **البرلمان الأوربي** .يعمل البرلمان الأوروبي بوصفه هيئة استشارية في المقام الأول. ويناقش البرلمان مقترحات الهيئة التنفيذية ويسدي النصح لكل من الهيئة

ومجلس الوزراء. يتمثل دور البرلمان في إجازة ميزانية الاتحاد، والتعليق على مشاريع القوانين، واقتراح أي تعديلات يراها ضرورية. كما يحقق البرلمان أيضًا في الشكاوى المتعلقة بسوء الإدارة في مؤسسات الاتحاد الأخرى. يعقد البرلمان الأوروبي ١٢ جلسة بكامل أعضائه كل سنة في ستراسبورج، بينما تعقد الجلسات الإضافية الأخرى في بروكسل.

٥- **محكمة العدل الأوربية:** وهي الجهاز القضائي للاتحاد، وهي مخولة بالنظر في القضايا ذات العلاقة بالقوانين التي يجيزها الاتحاد الأوروبي، كما أنها تنظر في القرارات المتخذة من قبل الهيئة التنفيذية ومجلس الوزراء وحكومات الدول الأعضاء والمنظمات الخاصة، وتقرر مدى خضوعها لأنظمة الاتحاد وقوانينه، وتعد قرارات المحكمة ملزمة لكل الأطراف بما في ذلك الدول الأعضاء وتتكون المحكمة من ١٣ قاضيًا يُعينون بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء لمدة ستة أعوام، ومقرها في لوكسمبورغ.

٦- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:** وهي هيئة استشارية تمثل المخدمين والمستخدمين وبعض المجموعات الأخرى ذات المصلحة المشتركة مثل اتحاد المستهلكين والمزارعين في الدول الأعضاء وتستشار هذه اللجنة في المسائل الأساسية التي تؤثر على الاقتصاد والحياة الاجتماعية وتضم ١٨٩ عضواً.

٧- **مصرف الاستثمار الأوربي.** وهو مؤسسة مالية توفر القروض على أسس غير ربحية لتمويل المشاريع الاستثمارية، خاصة في المناطق النامية، مما يساعد على تطوير السوق المشتركة على نحو متوازن.

٨- **لجنة المناطق.** أسست لجنة المناطق بمقتضى معاهدة الاتحاد الأوروبي ومقرها في بروكسل، وهي تتكون من ٢٢٢ عضوًا يمثلون السلطات المحلية والإقليمية، وتُستشار في شأن القرارات التي تؤثر في المصالح الإقليمية.

يعد المجلس الوزاري من أهم الهيئات الاتحادية وهو فريد من نوعه في العالم من حيث تشكيله فهو يتكون في كل مرة من وزراء مختلفين حسب الموضوع المراد

بحثه . حيث يمكن القول بأن هناك ٢٥ مجلساً وزارياً مختلف النوعية . حسب الوزارات، ويجتمع المجلس الوزاري مرة واحدة كل شهر وتكون الرئاسة فيه للدول الأعضاء بشكل دوري وفق التناوب لستة أشهر. أما من حيث صلاحياته فهو السلطة التشريعية الأساسية في الاتحاد لأنه يملك سلطة إصدار القرارات، والقرارات التي تصدر عنه أربعة أنواع:

أ- **اللـوائح:** وهـي التـي تطبـق مباشـرة علـى الجميـع ولا يحـق لأي دولـة الاعتـراض عليها.

ب- **القرارات:** وهي التي تطبق بشكل إجباري على مستوى الدول الأعضاء والشركات والأفراد المخاطبين بأحكامها.

ج- **التوجيهـات:** وهـي التـي تخاطـب الـدول الأعضـاء ولكـن تتـرك لهـا حريـة ترجمـة مضمونها إلى تشريعات داخلية.

د- **التوصيات:** ولا تكون لها أية قيمة إلزامية تجاه الدول.

الأهمية النسبية للاتحاد الأوربي:

يشكل الاتحاد الأوربي في الوقت الحاضر أكبر تكتل اقتصادي في العالم، فهو يمتـد علـى رقعـة جغرافيـة تربـو مسـاحتها علـى ٣.٩ مليـون كـم٢، وهـو مـا يعـادل ٢.٨٨% مـن مسـاحة العـالم، و٧٧% مـن مسـاحة القـارة الأوربيـة (بـدون روسـيا ودول الاتحـاد السوفيتي السـابق) ويعـيش علـى أديم هذه الرقعـة الجغرافيـة نحـو ٤٥٣ مليـون نسمة، أي ١١.٧% من سكان العالم، و ٦٢% من سكان القارة الأوربية.

علـى الـرغم مـن انخفـاض الأهميـة النسـبية للاتحـاد مـن حيـث المسـاحة وعـدد السكان، إلا أنه يتمتـع بميزة عاليـة من الناحية الاقتصـادية. حيث يقدم الاتحاد الأوربـي أكثـر مـن ثلـث الإنتـاج الصـناعي العـالمي. ويحصـل علـى ٣٠% مـن مجمـل الـدخل

العالمي، كما يسيطر على أكثر من ثلث التجارة العالمي، حيث يسيطر على ٤٠.٢٥% من قيمة الصادرات العالمية و ٣٧.٩% من قيمة الواردات العالمية.

وعلى الرغم من تدني حصة الاتحاد الأوربي من إنتاج المعادن ومصادر الطاقة، حيث إنه ينتج فقط ١٣% من فحم العالم و ٧.٥% من الحديد الخام و ١٦% من الزنك و ٤% من الرصاص، إلا أنه يمثل من الناحية الصناعية قوة ضخمة، ولم يقف فقر الخامات النسبي حائلاً دون تطور الصناعة عامة والصناعات المعدنية خاصة، حيث تشكل هذه الصناعات نحو ٣٥% من الصناعات التحويلية التي تشكل ٨٦% من قيمة الإنتاج الصناعي.

ينتج الاتحاد الأوربي نحو ربع الإنتاج العالمي من الحديد والصلب والمعادن الفلزية والأسمدة المعدنية وما يزيد عن ٤٠% من المنتجات البلاستيكية إلى جانب نسب كبيرة من المنتجات الصناعية الأخرى.

تعطي نسبة القوى العاملة إلى مجموع السكان، وتوزع هذه القوى على الأنشطة الإنتاجية المختلفة مؤشراً اقتصادياً مهماً، حيث يرتبط النشاط الاقتصادي والدخل القومي ارتباطاً وثيقاً بنسبة اليد العاملة وتوزعها على الأنشطة الاقتصادية.

تُكون القوة العاملة في الاتحاد الأوربي نحو ٤٦.٣% من مجمل السكان، ويشير توزع هذه القوى على الأنشطة الاقتصادية إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة والحرف الأولية وارتفاع نسبة العاملين في الصناعات التحويلية والخدمات، حيث بلغت نسبة العاملين في الحرف الأولية نحو ١٠% فقط من مجموع القوى العاملة، و زادت نسبة العاملين في الصناعات التحويلية على ٤٢% من مجمل القوة العاملة.

دول الاتحاد الأوربي :

تتباين دول الاتحاد الأوربي فيما بينها من حيث المساحة وعدد السكان، حيث نلاحظ أن هناك دولاً كبيرة يأتي في مقدمتها فرنسا وإسبانيا والسويد وألمانيا وفنلندا

وإيطاليا وبريطانيا، وتشكل هذه الدول مجتمعة نحو ٦٨.٩٢% من مجموع مساحة الاتحاد الأوربي. فيما تشكل باقي الدول مجتمعة أقل من ٣١.٠٨% من مساحة الاتحاد. ولو قارنا بين أكبر دولة وأصغر دولة من دول الاتحاد من حيث المساحة (فرنسا ولوكسمبورغ) نجد أن مساحة الأولى تزيد على الثانية بـ ٢٠٨ ضعف.

كما تتباين دول الاتحاد من حيث عدد السكان، حيث تعتبر ألمانيا أكثر دول الاتحاد سكاناً تليها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وتضم الدول الأربعة نحو ٥٩.٣٨% من مجمل سكان الاتحاد. ويمكن تصنيف دول الاتحاد من حيث القوة الاقتصادية في المجموعات التالية:

١ – دول كبيرة ومتقدمة، وتضم كلاً من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا، وهي دول متقدمة اقتصادياً وصناعياً، فهي تسيطر على أكثر من ثلثي الإنتاج الصناعي للاتحاد وتستحوذ على ٧٥.٥% من مجمل الدخل القومي لدول الاتحاد، ويزيد متوسط دخل الفرد فيها على ٢٣ ألف دولار سنوياً.

٢ – دول صغيرة وغنية، وتضم هولندا وبلجيكا والدنمارك ولوكسمبورغ والنمسا، تمتاز هذه الدول بتخصصها الصناعي، حيث تختص بلجيكا بإنتاج الحديد والصناعات الكيماوية وهولندا بإنتاج المشتقات النفطية وكذلك بالإنتاج الزراعي والحيواني، بينما تختص اللوكسمبورغ بإنتاج الحديد والصلب والدنمارك بإنتاج السفن ومشتقات الحليب واللحوم، ويزيد متوسط دخل الفرد في هذه الدول على ٢٤ ألف دولار سنوياً.

٣ – دول زراعية صناعية، وتضم باقي الدول في الاتحاد، تمتاز هذه الدول بتدني معدلات النمو الاقتصادي فيها وزيادة مساهمة قطاع الزراعة في الإنتاج القومي، وتعتمد صناعاتها بشكل أساسي على إنتاج وتضيع الموارد الزراعية، وينخفض متوسط دخل الفرد فيها عن ٢٠ ألف دولار سنوياً[١].

١ - عبدالرؤوف رهبان: جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٣، ص١٧٤.

الجدول رقم (٢) المساحة وعدد السكان في دول الاتحاد الأوربي

الدول الأولى في الاتحاد			الدول التي انضمت عام ٢٠٠٤		
الدولة	المساحة	السكان	**الدولة**	**المساحة**	**السكان**
ألمانيا	٣٥٦.٩٧	٨٢	قبرص	٩.٢	٠.٨
فرنسا	٥٤٣.٩٦	٦٠	تشيكيا	٧٨.٨٦	١٠
إيطاليا	٣٠١.٣٢	٥٩	إستونيا	٤٥.١	١.٥
بلجيكا	٣٠.٥	١٠	هنغاريا	٩٣	١٠
لوكسمبورغ	٢.٦	٠.٤٥	لاتفيا	٦٣.٧	٢.٤
هولندا	٤١.٢	١٥	ليتوانيا	٦٥.٢	٣.٦
أسبانيا	٥٠٥.٩٩	٤٠	مالطا	٠.٣	٠.٤
البرتغال	٩٢.٣٤	١٠	بولونيا	٣١٢.٧	٤٠
بريطانيا	٢٤٤	٦٠	سلوفاكيا	٤٩	٥
أيرلندا	٧٠	٤	سلوفينيا	٢٠.٢٥	٢
الدنمارك	٤٤.٥	٥			
اليونان	١٣٢	١٠			
النمسا	٨٣.٨	٨			
السويد	٤٥٠	٩			
فنلندا	٣٣٧	٥			
المجموع	٣٢٣٦.١٨	٣٧٧.٤٥	المجموع	٧٣٧.٣١	٧٥.٧

Damascus University

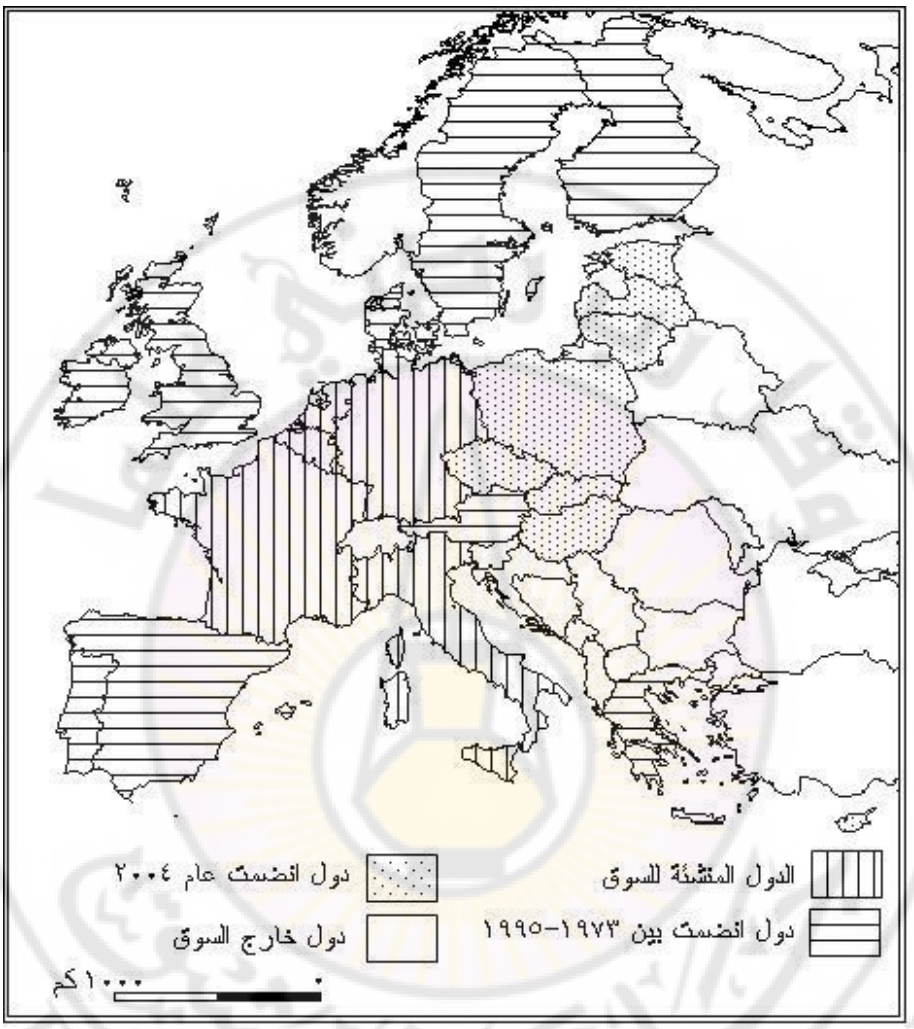

الشكل رقم (١٢) دول الاتحاد الأوربي

Damascus University

ثانياً – الأحلاف العسكرية

يُعرف قاموس العلوم السياسية الحلف بأنه علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر، يتعهد بموجبها أعضاء الحلف بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب سواء كان ذلك من أجل الدفاع أو من أجل الهجوم. وسياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أي مسؤولية عن أمن الدول الأخرى، وهي تتميز عن سياسية الأمن الجماعي التي تعمم من حيث المبدأ، مبدأ التحالف حتى تجعله عالمياً، بحيث تردع أي عدوان أو تتصدى له عند الضرورة[٧٢]. كما أن الحلف قد يعني الاتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوة أخرى تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء[٧٣].

وبهذا المعنى فإن تاريخ الأحلاف العسكرية موغل في القدم ويعود إلى تاريخ انقسام العالم إلى كيانات سياسية تتصارع من أجل الهيمنة على بعضها، و يذكر لنا التاريخ الحلف الذي عقد عام ١٢٨٠ قبل الميلاد بين الملك الفرعوني رمسيس الثاني وملك الحثيين ختيسار، كما عرف اليونانيون بعض الأحلاف لرد الخطر الخارجي كحلف أركاديا، والحلف الإثني الذي نشأ بعد انتصار اليونان على الفرس، وضم مدن بحر إيجة لضمان سلامتها.

يهدف التحالف بشكل أساسي إلى تحقيق المصالح المشتركة لأعضائه وزيادة القدرات الدفاعية لهم لدرء أي عدوان متوقع على أي من الأعضاء، والتحالف المثالي هو الذي يحاول تحويل بعض المصالح المشتركة للدول المتحالفة إلى سياسات وتدابير مشتركة، لأن بعض المصالح قد لا تكون هامة لأهداف الحلف بحيث يؤيدها البعض ويرفضها البعض الآخر، لذلك فإن قوة الحلف تعتمد على مدى تلاقي

---

٧٢ - Joseph Dunner, Dictionary of Political science, London vision press L` td ١٩٦٥p١٦

٢ - محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص.٢٥١

المصالح التي يقوم عليها بالقياس بقوة المصالح الخاصة بالدول الأعضاء التي يمكن أن تتلاءم مع الأولى، لذلك فإن الحلف لن يكون قادراً على التنسيق بين السياسات العامة والتدابير الدقيقة لأعضائه لتحقيق المصالح المشتركة، إلا من خلال اتفاق أعضائه على الأهداف العامة وعلى السياسات والتدابير التفصيلية المتعلقة بالمصالح الخاصة للأعضاء[٧٤].

ومن أهم الدوافع لإقامة الحلف حصول تغيير مفاجئ في الوضع العسكري، فقد يحمل تهديداً خطيراً لدولة أو مجموعة من الدول، وهو ما يدفعها نحو اعتماد أسلوب فعال لحماية أمنها والدفاع عن وجودها فتلجأ إلى التحالف، ومن الأسباب المؤدية إلى تفكك الحلف، هزيمة أحد أطرافه أو رفضه الالتزام بمعاهدته، أو بروز تغيير جديد في السياسة الداخلية لبعض أطرافه أو حصول متغيرات كبرى في العلاقات الدولية من شأنها أن تؤثر في واقع ومستقبل الأحلاف القائمة[٧٥].

من أهم سمات القرن العشرين، التكتلات والتحالفات الاستراتيجية الكبرى، التي شملت المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية وهي الأكثر أهمية منذ الربع الأخير للقرن العشرين.

لقد فشل النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الأولى، والذي تمثل في عصبة الأمم، من تفادى نشوب حرب عالمية أخرى، على الرغم من ظهور رغبة شديدة لدى معظم الدول الأوربية لنبذ الحرب، فنشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، التي انتهت بانتصار الحلفاء وهزيمة ألمانيا وباقي قوات المحور، فأعيدت صياغة النظام الدولي من جديد، وأنشئت منظمة الأمم المتحدة، بدلاً من عصبة الأمم، على أساس التعاون بين المنتصرين في الحرب والمساندين لهم، من أجل الحفاظ على الأمن الجماعي والاستقرار العالمي الجديد الذي ظهر

بعد الحرب.

---

١ - علي أحمد هارون. أسس الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص٤٠

٢ - عدنان السيد حسن: نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج، بيروت، ٢٠٠٣، ص١١٠

غير أنه بالانتهاء الفعلي للحرب العالمية الثانية، اندفعت القوى المنتصرة في استثمار نصرها، فظهرت تكتلات وتكتلات مضادة، لاسيما في قارة أوروبا، هدفت إلى استقطاب دول أوروبا الشرقية إلى جانب الاتحاد السوفيتي، واستقطاب دول أوروبا الغربية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك ظهرت حرب من نوع آخر غير معلنة، أطلق عليها الحرب الباردة، وكانت الأحلاف العسكرية أبرز أدواتها ومنها حلف شمال الأطلسي (الناتو).

حلف شمال الأطلسي[٧٦] (North Atlantic Treaty Organization-NATO)

تأسس حلف شمال الأطلسي عام ١٩٤٩ بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في الرابع من نيسان عام ١٩٤٩، وقد وقعت على اتفاقية الانضمام إلى الحلف في حينها اثنتا عشرة دولة هي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ والدنمارك والنرويج وأيسلندا والبرتغال، ثم انضمت تركيا واليونان إلى الحلف عام ١٩٥٢، وألمانيا عام ١٩٥٥، وأسبانيا عام ١٩٨٢، وقد شهد الحلف تطوراً كبيراً في عدد أعضائه بنهاية العقد الأخير من القرن العشرين، بعد أن انضمت إليه عشر دول من دول أوربا الشرقية هي: جمهورية التشيك و المجر و بولندا و بلغاريا و استونيا و لاتفيا و لتوانيا و رومانيا و سلوفاكيا و سلوفينيا.

كان لظهور كتلتين عقب الحرب العالمية الثانية، الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي، أثر في اتباع قطبي العالم سياسات استقطاب واستقطاب مضاد، الأمر الذي أدى إلى ميل العديد من دول العالم لأحد المعسكرين، وهو ما نتج عنه انقسام العالم إلى معسكرين تدور معظم دول العالم في فلكهما في مرحلة الحرب الباردة، وهو ما جعل العالم يعيش على حافة الهاوية أو الحرب أكثر من مرة.

---

١ ـ كتب هذا المبحث بالاعتماد على موسوعة مقاتل من الصحراء للأمير خالد بن سلطان.

أدى ظهور التحالفات المتضادة بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلى حالة من التوازن الاستراتيجي والعسكري، بوجود حلفي وارسو والناتو فأدى ذلك إلى حالة من الاستقرار المشوب بالتوتر في أوروبا، امتدت إلى أربعة عقود، شهدت خلالها القارة العديد من التوترات والأزمات، لاسيما في برلين المقسمة حينذاك، وفي كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا عقب المحاولات الانقلابية التي حدثت فيهما.

و كان للتوازن الاستراتيجي والعسكري، الذي كان قائماً بين حلفي وارسو والناتو الفضل في كبح جماح أي فكر للتصعيد العسكري، غير أن المحافظة على هذا التوازن أدت على الجانب الآخر إلى سباق للتسلح، شمل كل نظم التسلح التقليدية وغير التقليدية، وهو ما كان على حساب اقتصاديات دول الحلفين، أضف إلى ذلك ما أدت إليه خطط انتشار واستعداد كل حلف، من ضرورة تواجد قوات تابعة للقوتين العظميين في أراضي دول الحلفين، وهو ما أدى أحياناً لبعض الحساسيات باعتبارها قوات أجنبية.

نشأة حلف شمال الأطلسي:

يعد حلف شمال الأطلسي أحد أكبر الأحلاف العسكرية في التاريخ، وتعود فكرة إنشاء هذا الحلف إلى عام ١٩٢٩، بهدف تكتل الدول الديمقراطية في القارة الأوربية وأمريكا الشمالية لمواجهة النظم الديكتاتورية (الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية والشيوعية السوفيتية)، بعد أن فشلت عصبة الأمم في معالجة المشاكل الدولية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى.

بُدء التفكير في إنشاء الحلف إثر نشر كتابين في الولايات المتحدة، أحدثا ضجة كبيرة، وكان لهما أثر قوي في الرأي العام الأمريكي. الكتاب الأول بعنوان "الاتحاد في الحال"، ألفه "كلارنس ستريت"، سنة ١٩٣٩.

وقد أوضح ستريت في هذا الكتاب أن نظام عصبة الأمم مصيره إلى الفشل، وأنه لا بد أن تستبدل عصبة الأمم باتحاد يضم الدول الديموقراطية، الخمس عشرة،

التي تربط بينها العوامل الجغرافية والتاريخية والمدنية القائمة على مبادئ الديموقراطية وحرية الفرد، وتربطهم كذلك حالة السلام السائدة بينهم منذ أكثر من قرن، هي: الولايات المتحدة، كندا، بريطانيا، أيرلندا، فرنسا، هولندا، بلجيكا، السويد، النرويج، الدانمارك، فنلندا، سويسرا، استراليا، نيوزيلندا، اتحاد جنوب أفريقيا. وأوضح ستريت، أن هذا الاتحاد ستمثل فيه أكبر قوى العالم، إذ يضم ٣٠٠ مليون نسمة، وأن هدفه ليس مهاجمة الديكتاتورية، بل الدفاع ضد أي اعتداء يأتي من خارج هذه الدول.

لقيت فكرة ستريت الترحيب لدى مجموعات كبيرة من الشعب الأمريكي فقامت أثر ذلك عدة جمعيات في مختلف المدن الأمريكية، سميت "جمعيات الاتحاديين"، وأنشئت لها مجلات شهرية، تروج لتنفيذ فكرة ستريت وتنادي باتحاد الدول الديموقراطية.

لم تتح الفرصة لتنفيذ هذه الفكرة، إذ أعلن هتلر الحرب، في أول أيلول سنة ١٩٣٩، فاحتجبت الفكرة إلى أن بعثت مرة أخرى، على يد والتر ليبمان " Walter Lippmann" خلال الحرب العالمية الثانية. فقد نشر ليبمان كتاباً بعنوان " السياسة الخارجية للولايات المتحدة " عام ١٩٤٣، أوضح فيه العلاقة الوثيقة التي تربط الشعوب الواقعة حول المحيط الأطلسي، لاسيما إنجلترا والولايات المتحدة، باعتبارهما محور هذا الاتحاد، معتبراً أن المحيط الأطلسي لا يمثل عائق أمام تلك الدول، ولكنه مسطح مائي متسع وعلى ضفافه عائلة دولية مرتبطة منذ كشف أمريكا بروابط تاريخية وجغرافية، وهي راغبة في تنمية هذه الروابط.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد قيام هيئة الأمم المتحدة وظهور الاتحاد السوفيتي كقوة كبرى تسعى إلى فرض نفوذها خارج حدودها، عادت الفكرة تتجسد مرة أخرى من أجل تضافر جهود دول أوروبا الغربية، لإنشاء مشروع دفاع جماعي عن القارة الأوربية ضد أي عدوان شيوعي محتمل، لاسيما بعد أن وصل

الشيوعيون إلى الحكم في تشيكوسلوفاكيا وإنشاء الكومنفورم(*)، وبعد أن زاد التوتر بين الكتلتين الغربية والشرقية، وتبين عجز هيئة الأمم المتحدة عن وقف الصراع بين الكتلتين.

عوامل نشأة حلف شمال الأطلسي

تمثلت الأسباب المباشرة لنشأة حلف شمال الأطلسي بما يلي:

١ – الوضع السياسي:

كان الذي نشأ في أوربا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والذي تمثل بشكل أساسي بالفراغ الذي تشكل على جانبي الاتحاد السوفيتي، بعد سقوط كلٍ من ألمانيا واليابان، دافعاً كبيراً للاتحاد السوفيتي شجعه على استغلال هذه الظروف ليستغل قدراته العسكرية للتوسع شرقاً، الأمر الذي شكل تهديداً للسلام والأمن العالمي من وجهة نظر الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأ الاتحاد السوفيتي بضم: "استونيا، ولاتفيا، ولتوانيا"، مع أجزاء من فنلندا، ورومانيا، وبولندا، وشمال شرق ألمانيا، وشرق تشيكوسلوفاكيا، من خلال إجراءات سياسية لتعزيز السيطرة على دول أوروبا الشرقية، وبعد انتهاء الحرب استمر الجيش السوفيتي في وجوده في دول شرق ووسط أوروبا لنشر الفكر الشيوعي بها، وقد أدى ذلك إلى تشكيل حكومات بتلك الدول، تمثل جبهات شعبية تكونت حديثاً بفعل التغلغل الأيديولوجي الشيوعي، وقد تمكن الاتحاد السوفيتي في أقل من عام، من فرض سيطرته على الحكومات الشيوعية في تلك الدول، وحولها إلى دول تدور في فلكه.

وقد حاولت دول أوربا الغربية التوصل إلى صيغة سياسية مع الاتحاد السوفيتي، لتخفيف التوتر الذي بدأ يتصاعد في العلاقات معه، كما حاولت تأكيد

---

* Cominform هو التكتل السياسي الذي ضم الأحزاب الشيوعية بقيادة موسكو، وقد أنشأه الزعيم السوفيتي ستالين في ٥ تشرين أول عام ١٩٤٧م، رداً على مشروع مارشال، وبهدف التعاون الاقتصادي وتنسيق النشاطات السياسية للحركات الشيوعية في الدول المختلفة.

فاعلية الأمم المتحدة، كأداة للسلام، إلا أن الوضع الجديد للنظام الدولي والسياسة السوفيتية في نشر الفكر والنظام الشيوعي، التي بدأت تتجاوز القارة الأوروبية كذلك، أحبطت كل المساعي.

وفي هذا الإطار تأتي مشاكل اتفاقيات السلام بعد انتهاء الحرب، حيث عقدت عدة مؤتمرات، لوزراء خارجية الدول الأوروبية والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في لندن وباريس وموسكو، ولم يصلوا إلى اتفاق حول نقاط الخلاف مع الاتحاد السوفيتي، لترتيبات السلام في القارة الأوروبية، خاصة ما يتعلق بالوضع في دول أوروبا الشرقية والتي كان الاتحاد السوفيتي يحتلها عسكرياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وينشر فيها أيدولوجيته الشيوعية.

٢ – الصراع الأمريكي السوفيتي على النفوذ في القارة الأوربية

اتجهت دول أوروبا الغربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، طلباً للمساعدة في إعادة الإعمار والوقوف في وجه المد السوفيتي، الذي أخذ يتزايد في القارة الأوربية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تملك القوة العسكرية والاقتصادية، كما كان لديها نفوذ سياسي في كثير من الدول الأوروبية ودول العالم الأخرى، بدأ في الانتشار خلال الحرب العالمية الثانية، وهو ما هيأها لتتبوأ القمة في النظام العالمي الجديد وتنافس الاتحاد السوفيتي في النفوذ، لذلك بدأت في مساعدة أوروبا الغربية وطرحت عدة مبادرات لذلك منها:

أ– مبدأ ترومان: Truman Doctrine

في ١٢ آذار ١٩٤٧ أخطر الرئيس الأمريكي "هاري ترومان .Harry Truman"، الكونجرس الأمريكي: " بأنه يجب على الولايات المتحدة إتباع سياسة مساعدة الشعوب الحرة، التي تقاوم محاولات إخضاعها من خلال العمل العسكري، أو من خلال الضغط الخارجي، وعلى ضوء بيان ترومان الذي أصبح يعرف باسم " مبدأ

ترومان "، اعتمد الكونجرس مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة اليونان وتركيا في حزيران من عام ١٩٤٨ لمواجهة الضغط السوفيتي على هذين البلدين.

لم يكن الموقف في غرب أوروبا بشكل عام أقل خطراً، فبالرغم من المساعدات التي تلقتها الدول الأوروبية من الولايات المتحدة للتغلب على الآثار التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، إلا أن أداء الاقتصاد الأوروبي استمر رديئاً وظهر أن كثيراً من الدول الأوروبية على حافة الانهيار اقتصادياً، مما يوقعها في براثن الشيوعية والنفوذ السوفيتي.

ب – مشروع مارشال: (برنامج إنعاش أوروبا)

في ٥ حزيران من عام ١٩٤٧ أعلن وزير الخارجية الأمريكي، الجنرال جورج مارشال George C. Marshall، عن برنامج إصلاح اقتصادي لأوروبا، تساعد بموجبه الولايات المتحدة الدول الأوروبية التي عليها أن تعد مطالبها، وأن تعد برامج عامة يتم الموافقة عليها من الدول الأوروبية، وكانت المعونة الاقتصادية الأمريكية التي تم تقديمها من خلال مشروع مارشال، هي عملية إصلاح اقتصادي للدول الغربية، وكانت متاحة كذلك للاتحاد السوفيتي وللدول الدائرة في فلكه. رفض الرئيس السوفيتي "جوزيف ستالين Joseph Stalin." كل المساعدات الأمريكية للاتحاد السوفيتي، وضغط على الحكومات التي تدور في فلكه لإتباع نفس السياسة.

رأى الاتحاد السوفيتي في مشروع مارشال، هدفاً أمريكياً لتقوية الدول الأوروبية وحثها على مقاومة النفوذ السوفيتي في القارة، مما يشكل تحدياً له أكثر مما يشكل دعوة للمشاركة الاقتصادية في أوروبا، ووصف تأييد بريطانيا وفرنسا للمشروع بأنه يستهدف تقسيم الدول الأوروبية إلى مجموعتين، متواجهتين فهو يعطي الفرصة لبعض الدول لفرض سيطرتها على الأطراف الأخرى.

خسرت الولايات المتحدة الأمريكية صراعها ضد النفوذ السوفيتي في الصين، والتي كانت تمثل أملاً للاقتصاد الغربي لاتساع سوقها، وأدى انتصار الشيوعيون فيها

بزعامة "ماو تسي تونغ Mao Tse Toung"، إلى خلل جديد في موازين القوى الدولية، لثقلها الديموغرافي، وإمكاناتها الاقتصادية المتوقعة، لاسيما مع الضعف الذي كانت تعاني منه اليابان عقب هزيمتها في نهاية الحرب العالمية الثانية. كذلك خسرت الولايات المتحدة الأمريكية الصراع على النفوذ في وسط وشرق أوروبا، بتراجع تشيكوسلوفاكيا عن موافقتها الاستفادة من مشروع مارشال تحت ضغط الاتحاد السوفيتي، الذي وأضح أنه لن يسمح للدول في تلك المنطقة بالخروج من دائرته، وكان تراجع تشيكوسلوفاكيا إنذاراً لباقي دول المنطقة التزم به الجميع.

اتهمت الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي بخرق اتفاقيتي يالتا"Yalta" ، وبوتسدام"Potsdam" ، وتوعدته بالوقوف ضد أي محاولة للتوسع من جانبه، في غرب القارة الأوروبية، وأدى تشدد الجانبان إلى توقف المباحثات بين الدول الأربع العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا) لتحديد مصير ألمانيا.

٣ – نشأة الكومنفورم Cominform:

اتجهت موسكو إلى تكوين تكتل، يضم جميع الأحزاب الشيوعية عرف باسم الكومنفورم رداً على مشروع مارشال، وبذلك بدأت مرحلة تقسيم أوروبا إلى كتلتين مختلفتين من الناحية الإيديولوجية، ونشب الصراع بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والذي عرف فيما بعد بالحرب الباردة.

أنشأ ستالين "الكومنفورم" في ٥ تشرين أول ١٩٤٧، بهدف التصدي لمشروع مارشال الإمبريالي من وجهة نظره. كما كان هدفه التعاون الاقتصادي بين دوله، والعمل على تنسيق النشاطات السياسية للحركات الشيوعية في الدول المختلفة.

وفي الثاني من شهر كانون الثاني من عام ١٩٤٨، اقترح "أرنست بيفين Ernest Bevin" وزير الخارجية البريطاني، فكرة أولية للتعاون الأوروبي في شكل اتفاقيات ثنائية على نمط "اتفاقية دنكرك"، التي كانت قد وقعت في الرابع من آذار

عام ١٩٤٧ بين فرنسا وبريطانيا، وهي معاهدة تحالف ودعم مشترك لمدة ٥٠ عاماً، توحد الدولتان بموجبها جهودهما عند أي محاولات اعتداء جديدة من ألمانيا، كما اتفقتا على استمرار المشاورات بينهما في المسائل الاقتصادية التي تهم البلدين، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لزيادة فاعلية واستقرار اقتصادهما، حتى يمكنهما القيام بأدوار فعالة، في إطار أهداف الأمم المتحدة السياسية والاقتصادية.

كانت معاهدة "دنكرك" المشار إليها قاصرة على حالة عودة التهديد الألماني مرة ثانية، لذلك وجد أنه من الأفضل الأخذ بنموذج "معاهدة ريو"، التي كانت قد وقعت في ٢ شباط ١٩٤٧ بين الولايات المتحدة ودول أمريكا اللاتينية (باستثناء نيكاراجوا والإكوادور)، كنموذج لتحالف دفاعي ضد أي عدوان عسكري على أي منها.

وبينما كانت الدول الأوروبية مازالت تبحث عن الأنسب لأمنها، وقع انقلاب " براغ " في شباط ١٩٤٨، وعلى الفور قضى السوفييت عليه بالقوة وأعيدت تشيكوسلوفاكيا إلى المدار السوفيتي، وأعطى الحدث تنبيهاً قوياً للغرب بأن الدفاع الجماعي أصبح ضرورة ملحة.

٤ – اتفاقية بروكسل Brussels Treaty :

في ٤ آذار ١٩٤٨ اجتمع في بروكسل مندوبو بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، فرنسا، المملكة المتحدة، للاتفاق على معاهدة للمساعدة المتبادلة. وفي ١٧ من الشهر نفسه ١٩٤٨ وقعت الدول الخمس معاهدة الدفاع المشترك، التي يتم بموجبها بناء نظام للدفاع الجماعي، ولتقوية الروابط الاقتصادية والثقافية.

واجتمع في لندن في ٣٠ نيسان ١٩٤٨ وزراء الدفاع ورؤساء أركان دول اتفاقية بروكسل، لبحث كيفية تدبير المعدات العسكرية اللازمة من مواردهم، وما هي المساعدات الإضافية التي يمكن طلبها من الولايات المتحدة، وانضم خبراء من الولايات المتحدة ومن كندا لهذه الاجتماعات كمراقبين اعتباراً من حزيران ١٩٤٨.

بعد توقيع معاهدة بروكسل حاصر الاتحاد السوفيتي برلين الغربية بدأً من ٢٤ حزيران ١٩٤٨، واستمر الحصار ٣٢٣ يوماً، نظم الغرب خلالها جسر جوي لإمداد المدينة باحتياجاتها، عند ذلك أيقنت الدول الغربية ضرورة الإسراع في تنظيم الدفاع المشترك والتعاون فيما بينها لمواجهة التهديدات الأمنية التي بدأت في الظهور.

التوقيع على معاهدة إنشاء حلف شمال الأطلسي:

شهدت المرحلة النهائية للحرب العالمية الثانية اجتماع مندوبي خمسين دولة ليوقعوا ميثاق الأمم المتحدة في " سان فرانسيسكو " في ٢٦ حزيران ١٩٤٥، والذي شكل أملاً للعالم بإمكان المحافظة على السلام العالمي.

لم تكد تمر أربع سنوات على ذلك، حتى وجدت دول أوروبا الغربية نفسها معرضة للتهديد الذي كانت طبيعته تحتاج إلى إجراءات حماية غير واردة في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعطي الحق لأي دولة بمفردها أو في إطار مشترك بالدفاع عن نفسها ضد أي هجوم مسلح.

اتجهت دول أوربا الغربية إلى الولايات المتحدة وكندا للبحث عن إمكانية تحقيق الأمن المتبادل، وفي ٤ نيسان ١٩٤٩ وقعت اثنتي عشرة دولة على معاهدة حلف شمال الأطلسي.

تأسس حلف الأطلسي في إطار المادة "٥١" من ميثاق الأمم المتحدة، التي تبيح لأي دولة الحق في الدفاع عن نفسها منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى، وذلك نتيجة لعجز الأمم المتحدة عن إرساء قواعد بناءة لنظام أمن جماعي دولي، بسبب الانقسام الإيديولوجي بين القوى الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز المعسكرين الغربي والشرقي.

بدأت الاتصالات في ٦ تموز سنة ١٩٤٨ بين دول غرب أوروبا ثم توالى دخولها في الحلف الجديد تباعاً، وفي ١٨ آذار ١٩٤٩ أعلنت نصوص الميثاق الجديد، وحدد ميعاد التوقيع في شهر نيسان سنة ١٩٤٩ في واشنطن.

مارس الاتحاد السوفيتي الضغط على الدول الإثنتي عشر التي أعلنت عن مشاركتها في الحلف، مقدماً مذكرة لكل منهم تصف إقدامها على المشاركة في الحلف بالعدوانية، وعلى الرغم من ذلك فقد وقعت تلك الدول اتفاقية حلف شمال الأطلسي في الوقت المحدد لذلك في واشنطن، وصدقت عليها المجالس النيابية للدول الموقعة خلال الخمسة أشهر التالية للتوقيع، أصبح الميثاق نافذ المفعول اعتباراً من ٢٤ آب ١٩٤٩. وكانت أولى نتائج ذلك التحالف إنهاء الاتحاد السوفيتي حصاره لبرلين في ٩ أيار ١٩٤٩ (أي بعد أقل من شهر من إنشاء الحلف).

تدريجياً بعد ذلك انضمت أربع دول أخرى إلى الدول المؤسسة ليرتفع عدد الأعضاء إلى "١٦" عضواً، ففي أيلول ١٩٥١ تم دعوة اليونان وتركيا للانضمام للحلف، وقد انضمتا رسمياً في ١٨ نيسان ١٩٥٢. كما دعيت جمهورية ألمانيا الاتحادية (الغربية)، للانضمام للحلف عقب التوقيع على اتفاقية باريس في تشرين أول ١٩٥٤، غير أنها لم تصبح عضواً بصفة رسمية إلا في ٩ مايو ١٩٥٥.

في ١٠ كانون أول ١٩٨١ وقع بروتوكول انضمام أسبانيا للحلف، وعقب تصديق المجالس النيابية لجميع دول الحلف، أصبحت إسبانيا عضوا بصفة رسمية اعتباراً من ٣٠ أيار ١٩٨٢.

ميثاق حلف شمال الأطلسي:

بدأت مقدمة الميثاق بتأكيد الدول الموقعة عليه إيمانهم بميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ورغبتهم في الحياة في سلام مع الشعوب والحكومات الأخرى، وأكدوا كذلك إصرارهم على حفظ حرية شعوبهم وحضارتهم القائمة على مبادئ الديموقراطية وحرية

الفرد وسيادة القانون، ولذلك فإنهم قد قرروا توحيد جهودهم، للدفاع المشترك وللمحافظة على الأمن والسلام.

كان من المهم أن يطمئن الآخرين (الدول خارج الحلف)، على أمنهم الخاص لذلك ذكرت المقدمة تأكيد دول الحلف بأنه "حلف دفاعي بحت ليس الغرض منه العدوان على أحد وأنه غير موجه ضد أحد بصفة خاصة".

من وجهة أخرى، اشترط لعضوية الحلف، توفر نظام ديموقراطي في الدول الأعضاء، قوامه سلطة الدستور وتعدد الأحزاب وحرية الفرد، وفيما يلي أهم مواد الميثاق:

١ – المادة الأولى:

تلتزم الدول الأعضاء بفض المنازعات بالطرق السلمية، وتجنب التهديد أو استعمال القوة في علاقاتهم الدولية، وهو ما يطابق ميثاق الأمم المتحدة.

٢ – المادة الثانية:

تتعهد الدول الأعضاء بالعمل على توثيق علاقاتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لدعم التعاون بين الدول، لتستطيع التصدي للتيار الشيوعي، كما يتعهدوا بالعمل على استقرار الأحوال الداخلية في بلادهم ونشر الرفاهية بها.

٣– المادة الثالثة:

إقرار مبدأ التعاون المتبادل لتقوية إمكانيات الدول الأعضاء الفردية، والجماعية في صد أي اعتداء مسلح يقع عليها.

٤ –المادة الرابعة:

إقرار مبدأ التشاور فيما بين الأطراف الموقعة على الميثاق، في حالة حدوث تهديد لسلامة أراضي إحداها، أو تهديد استقلالها السياسي أو أمنها.

٥ – المادتان الخامسة والسادسة:

إقرار مبدأ الضمان المتبادل لآمن الدول الأعضاء وأن أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء، يعتبر اعتداء مسلح على باقي الدول ، ويجب المبادرة

بمباشرة حق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

أبرز الأزمات الدولية وانعكاساتها على الحلف

١ – اندلاع الحرب في الشرق الأوسط:

خلال هذه المرحلة من تطور الحلف (١٩٦٧– ١٩٩٠)، اندلعت عدة حروب في الشرق الأوسط وكان للحلف مواقف متباينة من تلك الحروب، وقد شاركت فيها دول أعضاء بالحلف، إما بقوات عسكرية أو بدعم ومساندة لأحد أطرافها:

أ. في ٥ حزيران ١٩٦٧ نشب القتال بين إسرائيل والعرب، وكان موقف الحلف من تلك الحرب سلبياً إذ اكتفى بإعراب الأعضاء عن دعمهم للجهود الرامية إلى إقامة سلام دائم في هذه المنطقة الحيوية.

ب. رغم توقف أعمال القتال بعد التوصل إلى قرار لإيقاف إطلاق النار، إلا أن العنف اندلع فجأة في المنطقة مرة أخرى (حرب الاستنزاف)، الأمر الذي جذب اهتمام الرأي العام لمصادر الأخطار في الموقف الدولي إذ مازالت العديد من المشكلات الدولية والإقليمية بدون حل، مثل المشكلة القبرصية والعلاقات التركية اليونانية.

ت. اندلعت أعمال القتال مرة أخرى في الشرق الأوسط يوم ٦ تشرين أول ١٩٧٣ بين إسرائيل والعرب في سيناء والجولان، انتهت بوقف لإطلاق النار في ٢٨ تشرين أول ١٩٧٣، وأدى تصاعد التوتر بين القوتين العظميين، إلى لفت النظر لخطورة الصراعات الإقليمية على الأمن والسلام الدوليين، وهو ما يتطلب من الحلف مراقبة مناطق التوتر وتداعيات الأحداث فيها والإعداد لها مسبقاً.

٢ – غزو تشيكوسلوفاكيا:

بعد إعلان ريكيافيك في ٢٤ حزيران ١٩٦٨، تلقت الجهود المبذولة للوفاق بين الشرق والغرب صدمة كبيرة، ففي ٢٠ آب ١٩٦٨ غزت قوات الاتحاد السوفيتي وأربع دول أخرى من حلف وارسو تشيكوسلوفاكيا لسحق التمرد المناهض للشيوعية فيها.

أدانت الدول الأعضاء بحلف الناتو التدخل العسكري لدول حلف وارسو، في الشؤون الداخلية لتشيكوسلوفاكيا وعدّوه انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، وأعلنوا إصرارهم على الإدانة دون اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدى إلى زيادة الموقف سوءاً، وأصدرت لجنة التخطيط الدفاعي دراسات عن انعكاسات الأزمة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على الحلف.

٣ – أزمة قبرص:

في منتصف تموز ١٩٧٤ وقع انقلاب ضد الرئيس القبرصي مكاريوس، وقد أعقب ذلك تهديد تركيا بالقيام بعمل عسكري في الجزيرة، ولما أخفقت محاولات التفاهم التي تمت في فيينا، بمساعدة بريطانيا للتوصل إلى حل وسط بين اليونان وتركيا، غزت القوات التركية شمال الجزيرة في إجراء عسكري من جانب واحد لمساندة القبارصة الأتراك، وقد أدى ذلك التصرف إلى أزمة خطيرة في العلاقات بين البلدين العضوين في الحلف، الأمر الذي دفع الحكومة اليونانية إلى إعلان قرارها بالانسحاب من الهيكل العسكري للحلف. وبينما شكل حل مشكلة قبرص إحدى مشكلات الأمم المتحدة، فإن مجلس الحلف قام منذ بداية الأزمة بتكثيف مشاوراته للتوصل إلى حل يرضى الطرفين، وبذل السكرتير العام للحلف جهود شخصية لإنهاء المشكلة.

وفي تشرين أول ١٩٨٠ عادت اليونان للانضمام إلى الهيكل العسكري للحلف، رغم استمرار وجود القوات التركية في شمال الجزيرة.

٤ – غزو أفغانستان:

في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٩ دخلت القوات السوفيتية الحدود الأفغانية لمساندة الحكومة الشيوعية، التي استولت على الحكم في أفغانستان، مما دفع البلاد إلى حرب أهلية زعزعت الأمن في المنطقة كلها، وقد انعكست آثار ذلك الغزو على المجتمع الدولي، ورفضت المنظمات العالمية والإقليمية ذلك الإجراء وطالبت السوفيت بالانسحاب فوراً.

سبب الغزو صدمة للدول الأوربية الغربية، التي كانت تسعى في إطار سياسة الوفاق إلى تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية في أوروبا، إذ كانت تعد لمؤتمر الأمن الأوروبي في مدريد (شباط ١٩٨٠)، وكان هناك مستويان لرد فعل الحلف: فعلى المستوى الفردي تأثرت مسيرة التعاون نتيجة لقرارات الدول المتحالفة كل على حده، أما على المستوى الجماعي فرغم تأثر العلاقات بين الحلف والسوفييت من جراء قرارات دول الحلف منفردة التي استنكرت الغزو، فإن قيادة الحلف حافظت على الحد الأدنى من العلاقات لتفادي سوء التفاهم في المسائل ذات الحساسية مستقبلاً، مع تنبيه الاتحاد السوفيتي إلى عدم رضا الحلف عن ذلك الإجراء، وقرر الأعضاء ضرورة أن يكون لذلك ثمناً يتكلفه الاتحاد السوفيتي، وهو ما يعني مساندتهم العملية للجماعات المنشقة على الحكومة التي يدعمها السوفييت.

٥ – حرب الخليج الثانية:

نَبّه الغزو العراقي للكويت في بداية شهر آب عام ١٩٩٠ الولايات المتحدة ودول الحلف الأخرى، للأخطار التي يمكن أن تمثل تهديدات جديدة لمصالحهم خارج النطاق الجغرافي لعمل حلف الأطلسي في أوروبا الغربية، وكان ذلك بداية التفكير في ضرورة توسيع نطاق عمل الحلف.

رغم اتفاق دول الحلف على إدانة العدوان العراقي، إلا أنهم اختلفوا في كيفية التعامل مع الأزمة، فقد كان الحدث خارج نطاق عمل الحلف، ولكنه يمس مصلحة حيوية لدوله، ويتطلب ذلك تدخلاً لحماية تلك المصلحة، فطالب الجميع بسرعة سحب

القوات العراقية الغازية من الكويت، عدا بريطانيا التي تطابق موقفها مع الولايات المتحدة، الذي ينادى بالعمل العسكري ضد العراق.

حرصت دول الحلف الأوروبية (فرنسا – إيطاليا – ألمانيا) على تجنب الخيار العسكري، (وهو ما أكده قرار البرلمان الأوروبي برفض العمل العسكري وضرورة إتاحة الفرصة أمام العقوبات الاقتصادية، التي اتخذتها الأمم المتحدة). غير أن بريطانيا والولايات المتحدة طالبوا باستخدام القوة لإجبار القوات العراقية على الانسحاب وتوقيع عقاب صارم وقاسي عليها لإرهاب دول المنطقة والعالم، والتنبيه لرد الفعل الذي سيلاقونه في ظل النظام الجديد الذي بدأت تظهر بوادره.

انضم عدد من دول حلف الأطلسي للمشاركة في العمل العسكري تحت مظلة الأمم المتحدة، بينما اكتفى البعض الآخر بمساعدات اختلفت ما بين مساندة كاملة بالقوات، أو دعم بمعدات أو وحدات غير مقاتلة (طبية أو إدارية أو فنية)، أو مشاركة في التكلفة، أو اكتفاء ببيان. وقد وضح من ذلك اختلاف وجهات نظر دول الحلف، اتجاه بعضها للعمل خارج الحلف، بينما ساندت دول أخرى الدول المشاركة من الحلف في العمل العسكري في إطار ميثاق الحلف. ففرنسا وألمانيا على سبيل المثال، من منظور مصلحتيهما الكبيرة في العراق حاولتا تجنب اللجوء للخيار العسكري في البداية، وتمسكت ألمانيا بنصوص دستورها، الذي يحظر إرسال قوات ألمانية للقتال في الخارج إلا في إطار معاهدة حلف الأطلسي، لذلك زادت مشاركتها في تكاليف الحشد العسكري، وأرسلت ألمانيا وبلجيكا طائرات إلى تركيا دفاعاً عنها، واشترطت عدم مشاركة طائراتهما في العمليات الهجومية، وذلك في إطار مبدأ الدفاع الجماعي بموجب معاهدة الحلف، أما فرنسا فبالرغم من مواقفها المبدئية في معارضة العمل العسكري، إلا أنها لحقت بالركب خشية تهميشها، وأرسلت هي وبريطانيا وإيطاليا قوات برية وجوية وبحرية إلى الخليج للمشاركة في الحرب، ورغم اشتراط فرنسا عدم مشاركة قواتها في مهاجمة العراق، إلا أنها سرعان ما نحت هذا الشرط جانباً.

شارك العديد من دول الحلف بشكل أو آخر في العمل ضد العراق، إلا أن ذلك لم يكن تحت مظلة الحلف، وإنما بشكل فردي، طبقاً للظروف الذاتية لكل دولة عدا ألمانيا وبلجيكا اللتين شاركتا في الدفاع عن تركيا في إطار الحلف. كما شاركت بعض دول الحلف بطريقة غير مباشرة من خلال استخدام الولايات المتحدة القواعد الجوية والبرية بأراضيهم في غرب وجنوب أوروبا.

أوضحت حرب الخليج الثانية ضرورة تكييف هياكل وعقائد الحلف، لكي يتمكن من التعامل مع الأزمات المشابهة، في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة، بالعمل خارج نطاق عمل الحلف في أوروبا الغربية، كما أبرزت هذه الحرب كذلك ضرورة أن يعقد الحلف اتفاقيات أمنية مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط المحورية، توفر لها التسهيلات العسكرية اللازمة، وهو الأمر الذي أدى إلى طرح الحلف بعد ذلك لمستوى معين من العلاقات (الشراكة)، مع بعض دول المنطقة خاصة جنوب المتوسط، والتي يمكن أن تكون ذات نفع للحلف في أزمات مشابهة.

٦ – الأزمة في البوسنة والهرسك:

تختلف أزمة البوسنة والهرسك، عن أزمة الغزو العراقي للكويت بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، في كانون الأولى في نطاق عمل الحلف في أوروبا، وهو ما يجعل لتلك الأزمة أهمية أكبر تطبيقاً لما سنه الحلف من تحديد لنطاق عمله في وسط وشرق أوروبا.

لم يتدخل الحلف في البوسنة والهرسك في البدء تاركاً القوات الأوروبية فقط لتحاول حل الأزمة وإنهائها، وهو ما يحقق للأوروبيين وجهة نظرهم في الاستقلال عن الولايات المتحدة فيما يخص قارتهم، وكذلك يحقق وجهة نظر الأمريكيين التي حرصوا على أن تتضح عملياً بإخفاق الأوروبيين في الاعتماد على قوتهم الذاتية، وهو ما حدث حقاً رغم أن القوات الأوروبية كانت تعمل في إطار منظمتي مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (CSCE)، واتحاد أوروبا الغربية (WEU).

في مؤتمر أوسلو (٤ حزيران ١٩٩٢) أعلن مجلس الحلف استعداده لدعم عمليات حفظ السلام في البوسنة، تحت إشراف منظمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، كما بدأ منذ من تموز ١٩٩٢ التعاون مع اتحاد أوروبا الغربية في تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد الصرب، بمراقبة الملاحة في البحر الأدرياتيكي، ومنع المواد ذات الصبغة العسكرية من الوصول إليها. وجاء قرار مجلس الأمن في نهاية ١٩٩٢ بالموافقة على استخدام الحلف لقواته وبالتعاون مع قوات اتحاد غرب أوروبا في فرض تنفيذ قرار مجلس الأمن بالقوة في البحر الإدرياتيكي ليضيف شرعية كانت لازمة لتدخل الحلف، وقد بدأ الحلف في التخطيط للتدخل العسكري في البوسنة بعد موافقة وزراء الخارجية على دعم عمليات حفظ السلام في المنطقة.

اشترك الحلف بطائراته كذلك في فرض حصار جوي في الشهور الأولى من عام ١٩٩٣، كما أمدت طائرات الحلف البوسنة بمواد الإغاثة الضرورية، ووفرت حماية جوية لقوات الحلف التي كانت تسيطر على المناطق الآمنة في البوسنة طبقاً لخطة الأمم المتحدة.

أجاز مجلس الحلف اشتراك طائرات الحلف في أعمال قتال جوية وقصف جوي ضد أهداف حربية عسكرية بدأت في شباط ١٩٩٤. وبتوقيع اتفاق "دايتون" شكل حلف الناتو قوات لتطبيق الاتفاق من ١٤ دولة بالحلف إضافة إلى ٤ دول أوروبية من خارج الحلف.

أوضحت أزمة البوسنة للمرة الثانية بعد حرب الخليج الثانية ضرورة تطوير هياكل الحلف وعقائده وآلياته للتكيف مع البيئة الدولية في مناخها الجديد، خاصة بعد الخلاف الذي كاد أن يطيح بالجهود التي بذلت للسيطرة على الموقف من قبل الحلف، إذ اعترضت القوات الدولية (التابعة للأمم المتحدة) على التدخل المنفرد للأمريكيين وفرضهم آراءهم وكادت الولايات المتحدة أن توقف تدخلها العسكري.

موضوعات أخرى اهتم بها الحلف

١ – ألمانيا الغربية وسياسة التقارب:

في كانون أول ١٩٦٩ بدأت ألمانيا الغربية في مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي، قادت إلى التوقيع في ١٢ آب ١٩٧٠ على الاتفاقية السوفيتية الألمانية، كما كانت هناك محادثات مستمرة مع بولندا لتطبيع العلاقات معهما، وانتهت بتوقيع اتفاقيتين في ١٢ آب مع الاتحاد السوفيتي، وفي ٧ كانون أول ١٩٧٠ مع بولندا. وكانت ألمانيا الغربية تهدف إلى تحسين علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية، إلى حين التوصل إلى تسوية نهائية مع ألمانيا الشرقية. وقد بدأت المباحثات معها في ١٩ آذار ١٩٧٠ ، بتأييد كامل من الدول الأعضاء بالحلف، وأعتبر حلف الناتو أن توقيع تلك الاتفاقيات الثنائية مع ألمانيا الغربية دعماً للوفاق في أوروبا.

كما تمكنت ألمانيا الغربية من توقيع اتفاقيات لتطبيع العلاقات مع كل من تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وهنغاريا خلال عام ١٩٧٣. وعلى جانب آخر اعترفت دول حلف الناتو بألمانيا الشرقية (دون أن يؤثر ذلك على حقوق ألمانيا الغربية في برلين) وانضمت الألمانيتين إلى الأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٧٣.

٢ – الموقف في الشرق الأوسط:

كانت مشاكل الشرق الأوسط معقدة، لتشعبها وتعدد أطرافها، ولأهمية المنطقة لدول الحلف وقربها من الحدود الجنوبية له، تابعت لجان الحلف الموقف في منطقة الشرق الأوسط وحددت ثلاث مشاكل ذات أهمية بالغة على أمن دول الحلف يجب المسارعة في حلها:

أ. الحروب العربية . الإسرائيلية:

وكانت تلك الحروب قد تجاوزت الخمس حروب على مدار أكثر من ثلاثين عاماً، وقد تورط فيها أكثر من مرة بعض أعضاء الحلف، كما تدخل الاتحاد

السوفيتي فيها كنصير للعرب، مما ينذر بمواجهة ساخنة معه. لذلك قامت الولايات المتحدة بجهود مكثفة، أمكن استثمارها في توقيع اتفاقية بين مصر والكيان الصهيوني لإنهاء حالة الحرب وتطبيع العلاقات بينهما في ١٨ أيلول ١٩٧٨ (اتفاقية كامب ديفيد)، على أن يتبعها اتفاقيات مماثلة مع باقي دول المواجهة مع الكيان الصهيوني.

ب. العلاقات اليونانية . التركية:

نظراً لحساسية الخلاف بين الدولتين العضوين في الحلف، تدخل العديد من دول الحلف وكذلك السكرتير العام للحلف، في محاولة لتقريب وجهات النظر، وإنهاء الخلاف بينهما حول الوضع في جزيرة قبرص. وقد تحسنت العلاقات بين البلدين نسبياً في النصف الثاني لعام ١٩٨٠، خاصة مع تولي القوات المسلحة إدارة البلاد منذ ١٢ أيلول ١٩٨٠، وهو ما ساعد على عودة اليونان إلى الهيكل العسكري للحلف.

ج. الوجود السوفيتي في البحر المتوسط:

لاحظ الحلف تزايد الوجود البحري السوفيتي في البحر المتوسط، وكذلك ازدياد النفوذ السوفيتي في كثير من دول هذا المسطح البحري الهام لملاصقته لجنوب أوروبا، فضلاً عن أهميته الحيوية للنقل البحري العالمي، لذلك أتخذ الحلف قراراً بمداومة رقابة القوات السوفيتية في المنطقة، والعمل على التوازن معها في القوات ومعاونة دول المنطقة اقتصادياً للحد من النفوذ السوفيتي بها.

٣- الحرب العراقية . الإيرانية (حرب الخليج الأولى ٢٢ أيلول ١٩٨٠ . ٢٠ أغسطس ١٩٨٨):

أدت تلك الحرب الطويلة بين دولتين عُدَتا من القوى المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط إلى زيادة التوتر في المنطقة، وقد أدت الحرب إلى التخوف من تأثيرها على إمدادات النفط من الخليج العربي إلى الغرب، لذلك سارعت الولايات المتحدة

وحلفاؤها في الناتو، إلى تكوين قوة بحرية في منطقة الخليج العربي استطاعت إبقاؤه مفتوحاً للملاحة البحرية وضمان سلامة ناقلات النفط، إذ كونت قوافل حراسة لها أثناء إبحارها بالقرب من مناطق القتال. كما استخدمت الولايات المتحدة تفوقها البحري والجوي لإجبار إيران على عدم التعرض لمنشآت النفط أو ناقلاته، بعد تكرر حوادث قصفها بالصواريخ الإيرانية أو زرع الألغام البحرية في الممر الملاحي.

استمرار حلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة:

كان من المنطقي أن يؤدى تفكك الاتحاد السوفيتي، وحل حلف "وارسو" لنفسه والإعلان عن بدء نظام عالمي جديد، إلى حل حلف الناتو لنفسه هو الأخر بانتهاء الحرب الباردة، لانحسار التهديد من الشرق الذي قامت هياكل وآليات الحلف على أساسه، غير أن مرحلة جديدة من مسيرة الحلف بدأت تفرض نفسها على أرض الواقع، مغايرة لكل التوقعات وكل النظريات الاستراتيجية في هذا المجال.

شكل مؤتمر قادة الحلف الذي عقد بمدريد في تموز عام ١٩٩٧ علامة فارقة للحلف يجب التوقف عندها، لما أدت إلية من تحولات جذرية في مفاهيم إستراتيجية الحلف، إذ لم يعد يقتصر ذلك على استمرار الحلف بصورته التقليدية، بل غير في بداية المرحلة الجديدة من الشكل التقليدي، إلى عملية توسيع عضوية ونطاق عمل ومسؤولية ومهام الحلف، وذلك من منظور آخر وتهديدات جديدة قام الحلف على أساسها، بالعمل على احتواء العديد من الدول التي امتدت إلى كل دول شرق ووسط أوروبا، وكذلك امتدت خارج القارة الأوروبية لتشمل دول جنوب وشرق المتوسط، والشرق الأوسط برمته.

من اللافت للنظر ارتكاز التصور الجديد لمسيرة الحلف على مجموعة من المتناقضات كان من الصعب التكيف فيما بينها، إلا أن عمليات مستمرة من المواءمة والضغط أحيانا التي تولتها الولايات المتحدة، نجحت إلى حد كبير في التغلب على هذه المتناقضات، وهو ما أدى إلى استمرار الحلف وعدم تفككه هو الآخر.

الدوافع المعلنة لاستمرار الحلف:

١- أن الاتفاق مع روسيا الاتحادية على انتهاء الحرب الباردة لا يعنى انتهاء التهديدات الأمنية والعسكرية المباشرة "Security Hard" التي يمكن أن تتعرض لها دول أوروبا الغربية أعضاء الحلف، فقد برزت مفاهيم جديدة للتهديدات التي تستوجب استمرار الحلف، وهى قضايا عدم الاستقرار السياسي، وقضايا الإرهاب والتطرف والمخدرات والهجرة غير الشرعية، وحقوق الإنسان التي تدخل في إطار التهديدات غير المباشرة "Security Soft" والتي كانت مثارا للخلاف بين الولايات المتحدة وبعض حلفائها الأوروبيين، وهو ما وضح في الاجتماع الوزاري لمجلس الحلف (وزراء الخارجية) ببروكسل في كانون أول ١٩٩٧.

٢- استمرار المحافظة على الأمن والاستقرار الأوروبي، في إطار العمل على استقرار وسط وجنوب أوروبا، بدعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك المناطق.

٣- عدم انفصال الأمن الأوروبي عن الأمن الأطلسي، ومن ثم فإن تحسين الأمن والمناخ الأوروبي المتوسطي، يفرض استمرار تماسك المجتمعات الديمقراطية ليس لدول الحلف فقط، بل وفي باقي دول القارة، وهو الأمر الذي يفرض ليس بقاء الحلف فقط، وإنما بناء تعاون فعال مع الدول التي تشارك الحلف في قِيَمِه في كل أنحاء أوروبا.

٤- تصاعد التهديدات غير المباشرة لدول الحلف من خلال منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يدعو لاستمرار ترابط الدول المتحالفة، نظرا للارتباط الوثيق للأمن الأوروبي مع منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة البحر المتوسط على وجه الخصوص .

٥- لا يعني استمرار حلف الناتو عرقلة نمو الهوية الأوروبية والاتحاد الأوروبي، الذي يتطلع لأن تكون له آليات عسكرية فعالة، متمثلة في اتحاد أوروبا الغربية ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، بل أنه يعد دعماً لهما عند الضرورة.

الدوافع غير المعلنة لاستمرار الحلف:

يعتبر الحلف إحدى أدوات الولايات المتحدة الرئيسة للحفاظ على هيمنتها على قمة النظام العالمي وذلك في إطار:

١- دعم استمرار الهيمنة السياسية والعسكرية للولايات المتحدة على أوروبا الغربية.

٢- احتواء دول شرق ووسط أوروبا من خلال ربطها بشبكة علاقات مع الحلف، وإبعادها عن أي روابط مستقبلية فيما بينها، أو بينها وبين روسيا الاتحادية، إضافة إلى منع انبعاث الحركات القومية الكبرى في البلقان (صربيا الكبرى . ألبانيا الكبرى).

٣- احتواء وتحجيم روسيا الاتحادية تحسباً لأي بعث أو عودة لها لتلعب دوراً رئيسياً على الساحتين الأوروبية والدولية في المستقبل، في إطار محاولتها إعادة ترتيب أوضاع العالم في القرن الحادي والعشرين من منظور المصلحة الأمريكية.

٤- استمرار احتواء ومراقبة ألمانيا الاتحادية، تحسباً لاحتمالات النمو العسكري المستقبلي لها، وعودتها لمحاولة القيام بالدور المحوري المهيمن على أوروبا.

٥- المحافظة على موطئ قدم أمريكية (قواعد عسكرية: برية، جوية، بحرية)، في دول التحالف في أوروبا قلب العالم في إطار رسمي وقانوني، يمكن من خلالها تأمين خطوط مواصلاتها البحرية والجوية، والانطلاق إلى أي منطقة إقليمية أخرى على غرار ما تم أثناء حرب الخليج الثانية.

٦- توفير آلية عسكرية شبة دولية، كواجهة، يمكن للولايات المتحدة تنشيطها طبقاً لمصالحها، في إطار غطاء دولي يحقق لها تفادى المعارضة الدولية، في حالة عملها منفردة، لاسيما إذا أرادت (من منظور مصالحها) القيام بعمل عسكري خارج نطاق الشرعية الدولية (الأمم المتحدة).

ثالثاً . المنظمات الدولية

تعد منظمة دولية كل مؤسسة تنشأ باتفاق دولي لتحقيق أهداف معينة، ويعرف الدكتور محمد عزيز شكري المنظمة الدولية بأنها " مؤسسة دائمة ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة، تنشئها مجموعة من الدول بقصد تحقيق أهداف مشتركة، يحددها ويبين كيفية الوصول إليها الاتفاق المنشئ للمنظمة ".

كما يعرفها بطرس غالي الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة بأنها "هيئة دائمة تشترك فيها مجموعة من الدول رغبة في السعي إلى تنمية بعض مصالحها المشتركة ببذل مجهود تعاوني تقبل بسببه الخضوع لبعض القواعد القانونية في تحقيق هذه المصالح ".

ويعرفها الدكتور مفيد شهاب بأنها " شخصية معنوية من أشخاص القانون الدولي العام تنشا من اتحاد إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، وتتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء ".

وتصنف المنضمات الدولية بحسب معيار عضويتها إلى:

١- منظمات عالمية: وهي المنظمات التي تكون العضوية فيها مفتوحة من حيث المبدأ لجميع دول العالم، بغض النظر عن أي اعتبارات سياسية وإيديولوجية، مثل عصبة الأمم سابقاً ومنظمة الأمم المتحدة حالياً ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- المنظمات الدولية الإقليمية: وهي المنظمات التي تكون العضوية فيها متاحة لعدد محدود من الدول تقع في إقليم جغرافي واحد أو قارة واحدة، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي.

تختلف المنظمات في أهدافها و آليات ونطاق عملها، بحسب القوانين والمبادئ التي قامت على أساسها هذه المنظمات.

منظمة الأمم المتحدة United Nations (UN)

يعود ابتكار هذه التسمية إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الأسبق (فرانكلين روزفلت) عندما أصدر مع رئيس الوزراء البريطاني (ونستون تشرشل) ميثاق الأطلسي في ١٤ آب من عام ١٩٤١، وجاء فيه ذكر إنشاء هيئة عالمية لحفظ السلام وتحقيق التعاون الدولي.

وإذا كانت فكرة المنظمة قد ذكرت في ميثاق الأطلسي إلا أن اسم الأمم المتحدة قد ذكر لأول مرة في " تصريح الأمم المتحدة " في شهر كانون الثاني ١٩٤٢، وقد صدر التصريح بعد مؤتمر اشتركت فيه ٢٦ دولة عقد في واشنطن بهدف تشكيل جبهة عالمية ضد دول المحور. ثم انضمت إلى هذا التصريح بعد ذلك ٢١ دولة منها فرنسا وعدد من الدول العربية هي العراق ومصر والسعودية وسوريا ولبنان.

وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٩٤٣ صدر إعلان موسكو، الذي وقعت عليه كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا والصين متضمناً عدة مبادئ لإقامة منظمة دولية على أساس المساواة بين الدول وعلى أن تكون العضوية فيها متاحة لجميع دول العالم المحبة للسلام.

وفي آب من عام ١٩٤٤ اجتمعت وفود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا في (دامبرتون أوكس)، لوضع تصريح موسكو موضع التنفيذ واتخاذ الخطوات التمهيدية لإنشاء المنظمة الدولية، بعد أن وقعت هذه الدول على مشروعاً لإقامتها، ثم عادت وفود الدول الكبرى للاجتماع في (يالطة) لإعادة النظر في المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها في (دامبرتون أوكس)، لاسيما فيما يتعلق بكيفية استعمال الدول الكبرى لحق النقض (الفيتو)، وقد انتهى مؤتمر يالطة إلى اتفاق الدول الخمس الكبرى على توجيه دعوة إلى الدول التي وقعت " تصريح الأمم

المتحدة " وأعلنت الحرب على دول المحور لعقد مؤتمر للتنظيم الدولي في سان فرانسيسكو [٧٧].

وبناءً على ذلك عقد مؤتمر الأمم المتحدة في (سان فرانسيسكو) في الفترة من ٢٥ نيسان حتى ٢٦حزيران من عام ١٩٤٥، و قد حضرت المؤتمر إحدى وخمسون دولة، وتضم وثيقة إنشاء المنظمة /١١١/ مادة هي "الميثاق" ولغاته الرسمية خمس هي: (الإنكليزية والفرنسية والروسية والصينية والأسبانية).

خرجت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود بصفة رسمية في ٢٤ تشرين الأول من عام ١٩٤٥، بعد أن صدقت على الميثاق: الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين وهي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وأغلبية الحكومات الأخرى الموقعة على الميثاق.

وصل عدد أعضاء الأمم المتحدة إلى ١٨٥ دولة في عام ١٩٩٧م، ينتمون إلى مختلف القارات والمذاهب الدينية والسياسية والاقتصادية، وبقيت بعض الدول على الحياد ولم تنضم إلى المنظمة مثل سويسرا والفاتيكان، وعدد من الدول الصغيرة الأخرى مثل أندورا وبوتان وليختنشتاين وموناكو وسان دومنجو، وهي الدول التي لا تملك القدرات لمواجهة أعباء العضوية.

أهداف منظمة الأمم المتحدة:

لقد حددت المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أهدافها التي تتمثل بالآتي:

١- حفظ السلام والأمن الدوليين، باتخاذ تدابير فعالة لتلافي الأخطار التي تهدد السلم والقضاء على كل عدوان أو غيره من الأعمال المخلة بالسلم، وبتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

---

١ - محمود مرشحة: المنظمات الدولية/ النظرية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، ١٩٨٥، ص٩٧.

٢- إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس حق تقرير المصير والمساواة بين الشعوب.

٣- تحقيق التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقرير احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية له دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

٤- جعل المنظمة مرجعاً لتنسيق جهود الدول وتوجيهها لتحقيق الأهداف والغايات المشتركة.

كما حددت المادة الثانية من الميثاق المبادئ التي تعمل بموجبها المنظمة بالآتي:

١- المساواة في السيادة للدول الأعضاء كافة مقابل:

- أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة بمستوى طيب.
- على الدول الأعضاء مواجهة منازعاتها الدولية بالطرق السليمة دون تهديد للسلام والأمن والعدل.
- امتناع الدول الأعضاء في علاقاتها عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الحكومات الأخرى.
- أن تقوم الدول الأعضاء بمساعدة ودعم الأمم المتحدة في أي إجراء تتخذه في إطار وثيقتها، وألا تساعد الحكومات المقابلة التي اتخذت الأمم المتحدة بشأنها إجراءات مضادة.

٢- على الأمم المتحدة ضمان تلك الحكومات غير الأعضاء بالعلاقة مع هذه المبادئ كلما كان ضرورياً وذلك بفرض المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

٣- عدم تدخل الأمم المتحدة في القضايا التي تشكل اهتمامات وطنية لأية حكومة[١].

الأجهزة التنظيمية للأمم المتحدة:

أولاً – الجمعية العامة للأمم المتحدة: UN General Assembly

تشكل الجهاز الرئيس للتداول في إطار الأمم المتحدة، وتتكون من جميع الدول الأعضاء ولكل دولة صوت واحد، وتشمل مداولاتها كل ما يدخل في الميثاق من موضوعات، وهي التي تنتخب أعضاء مجلس الأمن والوصاية وأعضاء المجلس الاقتصادي وأعضاء محكمة العدل الدولية، وتعين الأمين العام، وهي التي تقر ميزانيات الفروع الأخرى، وكل أجهزة الأمم المتحدة ملزمة بتقديم تقارير عن أنشطتها إلى الجمعية العامة بما فيها مجلس الأمن، ويمكنها مناقشة إي موضوع يتعلق بصيانة السلام والأمن الدوليين، سواء أكان الموضوع مقدم من قبل دولة عضو في المنظمة، أم عن طريق مجلس الأمن أو من دولة ليست عضو. وللجمعية العامة لجان رئيسة في مجالات: السياسة والأمن – الاقتصاد والتمويل – المسائل الاجتماعية والثقافية والبشرية – التوثيق – الإدارة والميزانية – التشريع، وتعقد الجمعية العامة ثلاثة أنواع من الدورات:

١- الدورة العادية: وهي سنوية تعقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، أو في إي مكان أخر يقرر بأغلبية الأصوات، وتبدأ الدورة عادة في بداية شهر أيلول من كل عام.

٢- يمكن أن تجتمع في دورة خاصة حسب الحاجة بناء على طلب مجلس الأمن أو أغلبية الأعضاء، أو بناء على طلب عضو يؤيده أغلبية الأعضاء.

---

١ - عبد الوهاب حميد رشيد: معجم المؤسسات المشتركة العربية والإقليمية والدولية، الكويت،
مؤسسة الكميل ١٩٩٠ ص٧١١.

٣- وتستطيع الجمعية العامة عقد دورة خاصة طارئة خلال أربع وعشرين ساعة بناءً على طلب مجلس الأمن بموافقة تسعة من أعضائه أو بناءً على طلب من أغلبية أعضاء الجمعية العامة.

وتعد قرارات الجمعية العامة توصيات غير ملزمة قانوناً، وهذه تعد نقطة الضعف في قرارات الأمم المتحدة[٧٨]، وتقوم الجمعية بالوظائف التالية:

١- تعتبر الجمعية الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة الذي تمتد صلاحيته إلى كل أوجه النشاط فيها وتباشر الإشراف على الأجهزة الأخرى.

٢- تقوم بمناقشة أية مسألة تؤثر في السلام والأمن ولها أن تستخدم القوة عند الضرورة.

٣- تقوم بإجراء البحوث وإصدار التوصيات التي من شأنها تقوية التعاون الدولي السياسي وتطوير القانون الدولي وتدوينه، والعمل على كفالة حقوق الإنسان وحرياته، وزيادة التضامن الدولي في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتربية والصحة.

٤- تقوم بانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين وأعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعضاء المنتخبين في مجلس الوصاية وتعيين الأمين العام للأمم المتحدة بناء على توصية من مجلس الأمن.

ثانياً - مجلس الأمن الدولي: UN Security Council

يعد مجلس الأمن الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، وهو يتكون من/١٥/ عضواً منهم خمسة أعضاء دائمين حسب ميثاق الأمم المتحدة هم: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين وعشرة أعضاء غير دائمين، تنتخبهم الجمعية العامة لمدة عامين من الدول

---

١ - على أحمد هارون: مرجع سابق، ص٣٦٥

الأعضاء في الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل، بحيث يتم تمثيل جميع المناطق التي تنتمي إليها الدول الأعضاء، ولا يجوز إعادة انتخاب أي عضو مرتين متتاليتين.

ويتم تجديد الأعضاء غير الدائمين سنوياً بمعدل خمس أعضاء، لأن الجمعية العامة كانت قد انتخب في أول انتخاب للأعضاء غير الدائمين نصفهم، ولذا فهي تنتخب كل عام خمسة لمدة سنتين، وقد جرى توزيع الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن بمقتضى اتفاق ودي، خصص بموجبه ثلاثة مقاعد لقارة أفريقيا ومقعدان لكل من آسيا أمريكا اللاتينية وأوربا الغربية ومقعد واحد لأوربا الشرقية[٧٩]. ويعد مجلس الأمن في حالة انعقاد دائمة، ويمكنه أن يعقد اجتماعاته خارج المقر الرئيسي للأمم المتحدة إذا اقتضى الأمر.

تصدر قرارات مجلس الأمن الإجرائية بموافقة تسع دول من الدول الأعضاء، أما الموضوعات الأخرى فيشترط موافقة تسع دول بما فيها الدول الأعضاء الدائمون وهذا ما يعرف بحق الاعتراض " الفيتو " أو " إجماع الدول الكبرى ". و يقوم المجلس بالوظائف التالية:

١. المحافظة على السلم والأمن الدوليين وفقاً لأغراض الأمم المتحدة ومبادئها.
٢. التحقيق في أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي
٣. التوصية بالوسائل التي تتبع لفض أمثال هذه المنازعات.
٤. رسم الخطوط لإنشاء نظام يكفل تنظيم التسلح.
٥. تقرير وجود حالة تهديد السلم أو حالة اعتداء والتوصية بالإجراءات المناسبة.
٦. دعوة الأعضاء إلى توقيع عقوبات اقتصادية أو إلى اتخاذ إجراءات أخرى لا تتضمن استخدام القوة لمنع وقوع الاعتداء أو لوقفه.

---

١ ـ محمود مرشحة: مرجع سابق، ١٣١.

٧. اتخاذ إجراء حربي ضد المعتدي.

٨. القيام بمهام الوصاية على المناطق الاستراتيجية باسم الأمم المتحدة.

٩. تقديم التوصية بتعيين الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة والتعاون معها على انتخاب قضاة محكمة العدل الدولية.

١٠. رفع تقارير سنوية وخاصة إلى الجمعية العامة.

كما يعمل مجلس الأمن على وضع قوات مسلحة تحت تصرفه (قوات برية وبحرية وجوية) كلما دعت الحاجة لذلك وتقديم المساعدات والتسهيلات الضرورية لمواجهة حالات التهديد.

لقد تمَّ تنظيم المجلس ليقوم بأداء مهمته بصفة مستمرة، بحيث تكون رئاسة المجلس شهرية بالتناوب وفق الحروف الأبجدية لأسماء الدول الأعضاء في المجلس، وللمجلس هيئة أركان حرب تضم رئيس هيئة الأعضاء الدائمين في المجلس (أو من يمثله) وهي جهاز لمساعدة المجلس في الشؤون العسكرية.

ثالثاً – المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

UN Economic and Social Council (Ecosoc)

وهو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، لأنه هو المسؤول عن تحقيق أهداف الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومواجهة المشكلات البشرية. يضم /٥٤/ عضواً تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، منهم /١٨/ ينتخبون كل عام، يجتمع مرتين في العام،**و يقوم بالوظائف التالية:**

١- بالإضافة إلى مهمته الرئيسية السابقة يقوم بدراسات في الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والصحيّة وما يتصل بها ويقوم بتقديم التقارير والتوصيات للجمعية العامة.

٢- يعمل على زيادة احترام حقوق الإنسان وحرياته الإنسانية.

٣- يدعو لعقد مؤتمرات دولية لبحث الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصه.

٤- يقدم الخدمات التي توافق عليها الجمعية العامة إلى الدول الأعضاء وإلى الوكالات المتخصصة بناءً على طلبها.

٥- يتشاور مع المنظمات غير الحكومية المعنية في المشاكل التي تهم المجلس.

يعمل المجلس من خلال لجان أساسية ولجان فرعية وهيئات فرعية أخرى.

أما اللجان الأساسية فهي: الإحصاء – التنمية الاجتماعية – المرأة – السكان – حقوق الإنسان والمخدرات. وأما اللجان الفرعية: فتهتم بالمجالات التالية: البرامج والتنسيق – العلاقة مع المنظمات غير الحكومية – التفاوض مع الوكالات الدولية – المراجعة والتقويم – تخطيط التنمية – الموارد الطبيعية – تطبيق العلم والتكنولوجيا – منع الجريمة والوقاية منها – التعاون الدولي – توطين السكان.

وهناك لجنة فرعية لمنع (التمييز العنصري) وحماية الأقليات تعمل بتوصية من لجنة حقوق الإنسان. كذلك للمجلس خمس لجان اقتصادية إقليمية تدرس المشكلات الاقتصادية في أقاليمها وهي:

- اللجنة الاقتصادية لأوربا ECE
- اللجنة الاقتصادية لآسيا والباسفيك ESCAP
- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA
- اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ECA
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا . ECSWA

رابعاً- مجلس الوصاية: UN Trusteeship Council

مهمة مجلس الوصاية هي في الأساس مساعدة الجمعية العامة في الإشراف على نظام الوصاية باعتباره مهمة الجمعية العامة لذلك يقوم المجلس لأداء هذه المهمة بالآتي:

١- الإشراف على الأقاليم الخاضعة لوصاية الأمم المتحدة من خلال هيئات إدارية لدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للمواطنين في تلك الأقاليم لتمكينهم من إقامة حكم ذاتي أو دولة مستقلة.

٢- يقوم بفحص التقارير التي يتلقاها من السلطات المشرفة على الإدارة ويناقشها.

٣- ينظم زيارات تفتيشية دورية يتفق على مواعيدها مع السلطات المشرفة على الوصاية.

ويتكون المجلس من ثلاث فئات:

١. الدول الأعضاء التي تقوم بإدارة الأقاليم الخاضعة للوصاية.

٢. الدول الأعضاء الدائمون التي لا تدير أقاليم خاضعة للوصاية.

٣. دول أخرى لا تدير أقاليم خاضعة للوصاية ويتم انتخابها من قبل الجمعية العامة.

يجتمع المجلس مرة سنوياً خلال شهري (أيار – حزيران) ولكل عضو صوت واحد، كما يتخذ القرارات بأغلبية بسيطة ويتم انتخاب الرئيس الجديد مع بداية دورة المجلس الاعتيادية في كل عام.

خامساً – محكمة العدل الدولية: International Court Of Justice

أنشأت محكمة العدل الدولية عام ١٩٤٥ باعتبارها الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، تتكون من /١٥/ قاضياً يعرفون باسم «أعضاء المحكمة» وهم من جنسيات مختلفة يتم انتخابهم (وفق قوائم وطنية) بأغلبية مطلقة من قبل كل من

الجمعية العامة ومجلس الأمن، حيث تؤخذ بالاعتبار عند اختيارهم منزلتهم القضائية الرفيعة وتمثيلهم لأنظمة تشريعية متباينة، مدة العضوية /٩/ سنوات قابلة للتجديد ويتم انتخاب خمسة قضاة كل ثلاث سنوات.

يقوم أعضاء المحكمة بانتخاب رئيس المحكمة ونائب الرئيس لمدة ثلاث سنوات، ويشترط في الأعضاء الامتناع عن القيام بأية نشاطات سياسية وإدارية أو أية أعمال مهنية، وتتخذ القرارات بأغلبية الأصوات، ومقر المحكمة هو (لاهاي) في هولندا.

تنظر المحكمة في جميع المنازعات التي تحيلها إليها الدول وكل المسائل التي ينص عليها الميثاق أو المعاهدات أو الاتفاقات، وتستند المحكمة في أحكامها على المصادر الأربعة التالية:

١. الاتفاقات الدولية التي تضع قواعداً معترفاً بها من جانب الدول المتنازعة.

٢. العرف الدولي المعتبر بمثابة قانون يجري العمل بمقتضاه.

٣. مبادئ القانون العامة التي اعترفت بها الأمم.

٤. أحكام المحاكم ومآثر كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم.

وتعتبر أحكام المحكمة غير خاضعة للاستئناف، وللمحكمة حق إصدار قرارات استشارية بناءً على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة [١].

سادساً ـ الأمانة العامة: Secretariat

وتعد الأمانة العامة الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة، حيث تتولى الإشراف

---

١ ـ عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٢١.

على شؤون الأجهزة الأخرى، ويتولى رئاسة الأمانة العامة أمين عام تقوم الجمعية العامة بتعيينه بناءً على توصية من مجلس الأمن. وتتميز المهام التي يؤديها الأمين العام بالطابع الدولي البحت، ويعد موظفو الأمانة العامة موظفين مدنيين دوليين يقومون بخدمة العالم كله في مختلف المجالات. ويتألف جهاز الأمانة العامة من مجموعة أجهزة تعاون الأمين العام في أداء مهامه للإشراف على جميع أجهزة الأمم المتحدة.

الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة

إلى جانب الهيئات الست الرئيسية للأمم المتحدة هناك أجهزة أخرى فرعية هي:

١- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

٣- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٤- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين.

٥- مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٦- صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٧- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

٨- منظمة العمل الدولية.

تقوم هذه الهيئات بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإشراف على إغاثة وتشغيل اللاجئين وتقديم البرامج التنموية للدول النامية.

الفصل الثامن

جيوبولتيك العولمة

مفهوم العولمة.

مراحل تطور العولمة.

جوانب العولمة

أدوات العولمة وآلياتها.

العالم النامي والعولمة

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

أدت التطورات النوعية والكمية التي شملت المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والفكرية في المجتمع الدولي، خلال العقدين الأخيرين إلى بروز مصطلح العولمة، الذي أصبح من أكثر المصطلحات شيوعاً في أدبيات العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالعولمة إذاً ظاهرة جديدة، لكن ظهورها وتبلورها وتجسيد مظاهرها يعبر عن عملية تاريخية مستمرة، برزت في إطار التطورات المختلفة التي شهدها المجتمع الدولي من خلال تعمق مستويات التفاعل والترابط والاعتماد المتبادل بين الدول[٨٠]، وهي ليست مفهوم مجرد وإنما هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كميّة وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

لقد أصبح مفهوم العولمة أكثر المفاهيم شيوعاً في التحليل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في السنوات الأخيرة، وهو امتداد لمفهوم النظام العالمي الجديد بمعطياته وآلياته ومحدداته، والعولمة لم تحدث فجأة بل لها جذورها التاريخية ولها مقدماتها الموضوعية وخاصة تلك التي ظهرت مع بداية الربع الأخير من القرن العشرين وارتبطت بالثورة الصناعية الثالثة التي من أبرز مظاهرها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والتي حولت العالم إلى قرية صغيرة [٢].

يظهر تأثير العولمة في تزايد العلاقات الدولية والتبادل السلعي والخدمي والمعرفي والفكري، وتأثير أمة بقيمها وعاداتها وسلوكها على أمم أخرى، وتجاوز الحدود السياسية والجغرافية.

١- ماجد شدود: العولمة: مفهومها- مظاهرها- سبل التعامل معها، دمشق، ١٩٩٨، ص ٩.

٢- محمد علي حوات: العرب والعولمة: شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢م ص١٩.

تعريف العولمة

إنّ صياغة تعريف دقيق للعولمة أمرٌ بغاية الصعوبة نظراً لتعدد تعريفاتها حيث تتأثر أساساً بإنحيازات الباحثين الإيديولوجية واتجاهاتهم بالنسبة للعولمة رفضاً أو قبولاً .

يعبر مصطلح العولمة في اللغة العربية عن الترجمة الحرفية للكلمة الإنكليزية (GLOBALIZATION)، الذي قد يترجم أحياناً إلى الكوننة أو الكونية أو الكوكبة، وكلمة العولمة في اللغة العربية مشتقة من الفعل عَلَمَ . عالَمَ . يُعالم . عولمةً فهي على وزن فاعَلَ يُفاعِلُ فوعلةً أو فوعَلَ يُفَوعِلُ . فوعلةً أي جعل للشيء فاعلية وتأثيراً أو جعل الشيء عالمياً بفعل قوة دافعة، وهو ما يفيد وجود فعل قصدي وراء ظاهرة العولمة، يستهدف تحقيق غايات وأهداف محددة من ذلك الفعل.

لقد تناول الباحثون من مشارب وانتماءات فكرية وإيديولوجية مختلفة، ومن مدارس واختصاصات متنوعة ظاهرة العولمة، فقد وصفها " فريدمان " بأنها مرحلة من تطور المجتمع البشري تتسم باللامركزية وترتبط بالتخلي عن الهيمنة وتبرز مظاهر واسعة من المنافسة الشديدة وعقد الصفقات المالية السريعة، وقدرة رأس المال على التحرك السريع من موقع إلى آخر وتشكيل جماعات ومؤسسات دولية تتقاسم اهتمامات مشتركة[٨١].

ويقول "جيمس روزناو" أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين :" يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد – السياسة – الثقافة – الإيديولوجية، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج – تداخل الصناعات عبر الحدود – انتشار أسواق التمويل – تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول – نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة "[٨٢].

---

١ – ماجد شدود: مرجع سابق، ص١٤.

٢ – جيمس روزناو: ديناميكية العولمة / نحو صياغة عملية قرارات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧، ص.

و يتابع "روزناو" " وفي ظل ذلك كله فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة وحتى لو تمَّ تطوير هذا المفهوم فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع ".

يتمثل منهج " روزناو " في تحديد مفهوم العولمة بضرورة تحديد المشكلات المرتبطة بمفهومها منذ البداية، والتساؤلات التي تطرحها بأبعادها المعقدة والمتشابكة، في سبيل تحديد العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في هذه المرحلة، ويقرر "روزناو" أن النشاطات والفعاليات التي تنتشر عبر الحدود يمكن تقسيمها إلى ست فئات: بضائع وخدمات – أفراد – أفكار و معلومات – نقود – مؤسسات – أشكال من السلوك والتطبيقات. أما عملية الانتشار تتم من خلال أربع طرق متداخلة ومترابطة:

١- من خلال التفاعل الحواري ثنائي الاتجاه عن طريق تكنولوجيا الاتصال.
٢- الاتصال المونولوجي أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.
٣- من خلال المنافسة والمحاكاة.
٤- من خلال تماثل المؤسسات.

أما " أنتوني ماكفرو " فيعتبر أن العولمة تصف عملية يصبح بموجبها للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة لأفراد ومجتمعات في أماكن أخرى بعيدة، وأن هناك منظومة سياسية عالمية وعملية سياسية تختص بشبكة من التفاعلات والعلاقات المتداخلة، لا بين الدول فحسب بل مع ممثلين آخرين. وهو يحدد ثلاثة مستويات لهذه التفاعلات والعلاقات: محلية، إقليمية، عالمية. ويعتقد أن هذه العلاقات تتجسد بشكلين:

١- العلاقات الدولية، وهي العلاقات التي تتم بين الدول.
٢- العلاقات الداخلية، أي العلاقات بين الأفراد والمنظمات والمؤسسات داخل الدول المختلفة.

وهو يرى بأن العولمة تتم من خلال أربع عمليات رئيسة هي: المنافسة بين الدول العظمى، والابتكار التكنولوجي، وعولمة الإنتاج، والتبادل والتحديث.

مما تقدم نجد أن مفكري الغرب ينظرون إلى العولمة على أنها زيادة درجة الارتباط بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج والأفراد والمعلومات، وبمعنى آخر فهي نظام عالمي يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدد، دون الأخذ في الحسبان الأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم.

كما كان لتعريف ظاهرة العولمة عند المفكرين العرب محاولة جسورة تستحق التأمل فقد عرفها الدكتور جلال صادق العظم بأنها " وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج ذاتها ". والعولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، أي إن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله .

وينتهي العظم بصياغة تعريف عام للعولمة بكونها « حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافي" [1].

كما عرفها الدكتور إسماعيل صبري عبدالله بأنها " التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية

١- السيد ياسين: العولمة وانعكاساتها على العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (العدد ١٧)، القاهرة، ١٩٩٨، ص٨-١١.

للـدول ذات السـيادة أو انتمـاء إلـى وطـن محـدد أو لدولـة معينـة دون الحاجـة إلـى إجراءات حكومية ".

وهو بذلك يصل إلى استنتاج بأن ظاهرة العولمة هي نتاج داخلي للرأسمالية المعاصرة، وتتجسد في الشركات المتعددة القومية[٨٣]، وهذا ما يؤيده عدد من المفكرين الغربيين من أمثال " بير لمبوتر " و " ليفيت " و " بارتلن "، حيث يؤكدون أن الشركات العالمية " المتعددة الجنسية " هي التي سوف تسود في المستقبل، وأنها تنظر إلى العالم وكأنه وحدة واحدة وتشكل مجالاً مفتوحاً لهذه الشركات.

أما الدكتور برهان غليون فيرى بأن العولمة " ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة و السرعة في انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة ويتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي هوامشها أيضاً.

ويرى الدكتور أحمد عبدالرحمن في العولمة مزيداً من الانفتاح والتحرير داخلياً، إي بناء نظام السوق داخل الدولة وفي معاملاتها مع الدول الأخرى، ويرى فيها أيضاً مزيداً من تحكم الفكر الرأسمالي الذي شهد انتصارات عديدة على مستوى العالم[٨٤].

يؤيد الدكتور عبدالرحمن رأي أنتوني ماكفرو بأن العولمة عملية دينامية يصبح بموجبها للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة لأفراد وجماعات ومجتمعات في أمكنة أخرى، ويضيف على ذلك بأن العولمة تمثل توجه يصبح بموجبه العالم كله أو أي بلد سوقاً محتملاً أو موقع عمليات إنتاجية، وفي

١- إسماعيل صبري عبدالله: الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، العدد ٢٢٢،عام ١٩٩٧، ص٥.

٢- أحمد عبدالرحمن: العولمة: المفهوم الظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١ لعام ١٩٩٨، ص ٧٢.

النهاية يحدد العوامل المحركة للعولمة بحركة تحرير التجارة من خلال منظمة الغات، وحركة التكامل الاقتصادي بين الدول، والشركات المتعددة الجنسية، وثورة التقنية وتحرير الاقتصادات وأخيراً انهيار النظام الشيوعي.

أما السيد ياسين فيؤكد أنه إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة لابد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها.

العملية الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس .

والعملية الثانية: تتعلق بتذويب الحدود من الدول .

والعملية الثالثة: هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، كل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر، وأياً كان الأمر فإن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني[٨٥].

ولعل أشمل التعريفات التي تناولت العولمة هو تعريف الدكتور ماجد شدود فهو يقول أن العولمة في مفهومها العام نزعة أو اتجاه تقوده الرأسمالية يهدف إلى إضفاء طابع عالمي أو كوني على أنماط العلاقات والتفاعلات في المجتمع الدولي بمظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والمالية والتجارية والبشرية تستهدف تحقيق المزيد من الارتباط والتفاعل والاعتماد المتبادل بين جميع أنحاء العالم من خلال تحرير التجارة، وتبادل السلع والخدمات المختلفة: المالية والنقل والمواصلات والاتصالات، ووسائل الإعلام وحرية تشكيل الأسعار، وفتح الحدود، والمنافسة الحرة، وتسهيل العلاقات الثقافية، و سيولة المعلومات، وتعميم الأسواق الحرة، والقيم والعادات وأنماط السلوك وأساليب العيش والتصرف، وحرية الانتقال عبر الحدود[٨٦]

١- السيد ياسين: مرجع سابق، ص ١١.

٢- ماجد شدود: مرجع سابق، ص٢٣.

ومن خلال تحليل مفهوم العولمة نستنتج الحقائق التالية:

١- إن العولمة استمرار. أي أنها نتاج لمسار التطور الاجتماعي العام، وترتكز على التطورات العلمية والتقنية والعوامل الدافعة لها.

٢- إن العولمة ظاهرة مركبة: أي أن بنيتها العامة تتكون من تداخل المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية والتجارية والمالية، وتأخذ في بنيتها و تركيبها مظهرين أساسيين:

الأول: أنها ظاهرة مجتمعية شاملة تحتوي جميع المظاهر والمكونات الموجودة في المجتمع.

الثاني: أنها ظاهرة عالمية في أنماط العلاقات والتفاعلات والفعاليات والإطار الجغرافي الذي تحدث فيه.

٣- إن العولمة وظيفة: أي تحمل في إطارها أيديولوجيا، وتعبر أيضاً عن هذه الأيديولوجيا.

ويرى الدكتور شدود أن العولمة تستهدف إعادة تشكيل العالم وفق سمات جديد هي التداخل والتفاعل بحيث تصبح جمع وحدات النظام الدولي جزءاً وطرفاً مشتركاً في نسق العلاقات والتفاعلات القائمة في العالم، وفق مخططات الدول المسيطرة وبما يستجيب لأهدافها من خلال: إعادة تنظيم الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق السلع الاستهلاكية وأسواق المال.

وبما أن الدول الغنية المتطورة هي التي تقود تصميم ظاهرة العولمة وتنفيذها، فإنها تعمل على استخدام العولمة وسيلة وأداة لتحقيق أهدافها ومخططاتها في المزيد من السيطرة على العالم والتحكم فيه، من خلال ترسيخ ظاهرة التبعية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة، واستمرار ظاهرة التخلف والفقر في الدول النامية.

بتحليل التعريفات السابقة نجد أنها تؤكد على أن العولمة تتضمن ما يلي:

١- تجاوز الأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئاتها المحلية، وعبورها الحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم.

٢- نظام العولمة قائم على عدم الاكتراث بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للدول والشعوب التي تغزوها. لأنها تضع بآلياتها الجبارة الميزات والخصائص والأجور التي تنسجم مع مصالح القائمين عليها.

٣- تضاؤل الاعتبارات المحلية من فكرية واقتصادية وسياسية واجتماعية في تشكيل حياة الناس وأذواقهم وأوضاعهم المختلفة لصالح إسهامات وانعكاسات دولية عامة.

٤- تسارع وتيرة الاتصال العالمي وتقدم وسائله، مما سهل انتقال كل ما يراد نقله[٨٧].

مراحل تطور العولمة

إن للعولمة تاريخاً قديماً فهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر وأصبح أحد المفاهيم الأساسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطوي عليها العولمة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة .

ولكن مما جعل العولمة تبرز آثارها في هذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم هو تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجيا من جانب والتطورات الكبرى التي حدثت في عالم الاتصال والتي أحدثت ثورة في العالم من خلال تطور الحواسب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت من جانب آخر .

المرحلة الأولى: الكشوف الجغرافية

استمرت هذه المرحلة منذ بداية القرن الخامس عشر في أوربا حتى منتصف القرن الثامن عشر، وقد شكلت الكشوف الجغرافية الكبرى أكبر انقلاب في تاريخ البشرية، لأنها ضاعفت رقعة العالم المعمور عدة مرات، فقد أضافت للعالم القديم

١- عبدالكريم بكار: العولمة – طبيعتها – وسائلها – تحدياتها – التعامل نعها، دار الإعلام، عمان، ٢٠٠١، ص١٢.

قارتين جديدتين (أمريكا وأستراليا) فاتسعت بذلك رقعة العالم واتسعت أبعاد الصراع بين القوى الرئيسية فيه.

لقد أتاحت الكشوف الجغرافية الكبرى في القرن الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين للتجارة الأوربية أن تخلق سوقاً عالمية، وأن تُجري في النظام العالمي تحولاً يعد من أهم ما عرفته البشرية منذ الثورة المعدنية[٨٨].

وقد حققت الكشوف الجغرافية هذا التحول في النظام العالمي لأنها خلقت معطيات جديدة في المجتمعات الأوربية، أدت إلى تبدل وتجدد حياتها ومفاهيمها، وتحول في التركيب الطبقي، حيث بدأت تتبلور ملامح التركيب الطبقي الجديد المتمثل بالطبقة التجارية الوليدة والمتزايدة في عددها ونفوذها، والتي كونت فيما بعد الطبقة الرأسمالية.

كما نقلت الكشوف الجغرافية موازين الثقل التجاري من حوض البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي، وأدت إلى التدفق الجارف للمعادن الثمينة والخامات الأخرى من العالم الجديد إلى أوربا، وإلى تحقيق التراكم الأول لرأس المال.

وقد شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية و إضعافاً للقيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية وسادت نظرية عامة عن العالم وبدأت الجغرافيا الحديثة.

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ

استمرت هذه المرحلة في أوروبا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ وما بعده، فقد حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وازدادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأت مشكلة

١- عادل سفر، عارف دليلة: تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الكتاب، دمشق، ١٩٨٩، ص ١١١.

قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية .

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

استمرت من عام ١٨٧٠ وما بعده وحتى العشرينات من القرن العشرين، لقد ظهرت مفاهيم كونية مثل " خط التطور الصحيح " والمجتمع القومي " المقبول " وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، وتمَّ إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية في " المجتمع الدولي " وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها وحدث تطور هائل في عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال .

لقد تمت في هذه المرحلة المنافسات الكونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، وتمّ البدء بتطبيق فكرة الزمن العالمي وقامت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وتشكلت بعدها عصبة الأمم.

المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة

استمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينات، لقد بدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة وقد تمَّ التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهولوكوست وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة .

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين

والتي بدأت منذ الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات وبات مصطلح العولمة شائع الصيت أو المصطلحات الأخرى مثل (الكوكبة) أو (الكونية) هي المفردات الأكثر شيوعاً وانتشاراً في عقد السبعينات من القرن العشرين،

أما بداية الإعلان عنها فقد تحددت بأواسط السبعينات عندما صدر كتاب (مارشال ماك لوهان)، وكتاب (زيبغنيو بريجينسكي) .

وقد استخدم بريجينسكي مصطلح المدينة الكونية GLOBAL وفصله عن مصطلح العولمة الذي استخدمه (لوهان) GLOBALIZATION لأن مفهوم العودة إلى الجماعة والحياة المرتبطة بالقرية لم يعد مناسباً في دلالته على التشابكات الدولية في عصر التكنولوجيا [1] .

لقد تمَّ إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي وحدث هبوط على سطح القمر وتعمقت القيم ما بعد المادية وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية، كما ازدادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه ، كما زاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي والمواطنية العالمية وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني .

إن كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ بداية الكشوفات الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر أي منذ خمسة قرون مضت ومنذ ذلك الحين والعلاقات الاقتصادية والثقافية بين الدول ومختلف الأمم تزداد قوة بإستثناء فترة قصيرة للغاية مالت خلالها بعض الدول إلى الانكفاء على ذاتها وتراجعت معدلات التجارة الدولية ومعدل انتقال رؤوس الأموال .

إذاً فالظاهرة عمرها خمسة قرون وبدايتها ونموها مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بتقدم تكنولوجيا الاتصال والتجارة منذ اختراع البوصلة حتى الأقمار الصناعية .

---

١ – محمد علي حوات: مرجع سابق ص٢٠.

جوانب العولمة

تتجلى جوانب العولمة في العصر الحالي في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والاتصالات والمعلومات .

العولمة السياسية:

شهد عام ١٩٩١ أكثر أحداث القرن العشرين درامية، وهو انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، وتم التأكيد على سقوط الشمولية كنظام سياسي مرة واحدة وللأبد، لكن مع التأكيد على أن هذا لايعني سقوط الماركسية كأيدلوجية، لأن النظم السياسية إذا كانت تسقط فإن الأيدلوجيات باعتبارها في المقام الأول أنساقاً مترابطة من القيم التي تتعلق بالتطور الاجتماعي قد تضعف وقد تتوارى وقد تتجدد ولكنها لا تسقط، فالماركسية تهدف إلى تحقيق أقصى درجة من درجات الحرية الإنسانية في إطار من العدالة الاجتماعية الشاملة.

عند انتهاء عصر الحرب الباردة اختفى الصراع الإيديولوجي الحاد بين الرأسمالية والشيوعية، فالرأسمالية بسوقها الحر وباليد الخفية التي تقوم بالتوازن، أو الشيوعية بتخطيطها المركزي ونزعتها للمساواة تفتقر إلى الصحة وتعكس السلبية الواضحة في التطبيق عبر الزمن، فعدم قبول الاتحاد السوفيتي لما وُجه لتجربته من انتقادات عنيفة في مجال جمود التخطيط المركزي ومخالفة حقوق الإنسان والافتقار إلى أبسط مظاهر الديمقراطية والمشاركة الشعبية، هو الذي أدى بعد أكثر من سبعين عاماً من التجريب المستمر في البشر والمجتمع إلى الانهيار الكامل للاتحاد السوفيتي نظرية وتطبيقاً وممارسة.

ومن ناحية أخرى فإن تجاهل الدول الرأسمالية للانتقادات التي وجهت لها منذ بداية القرن هو الذي أدى في الواقع إلى أن تتحول الرأسمالية إلى رأسمالية متوحشة تجري فقط – تطبيقاً لمبادئ الداروينية الاجتماعية – وراء الربح ومزيد من الربح تحت شعار البقاء للأصلح، وهكذا أنتجت الرأسمالية مجتمعات تتميز بسيادة حكم القلة الثرية التي تتحكم في البشر وسيادة دوائر الفقر واتساعها عاماً بعد عام.

في الوقت الحالي أصبح هناك ضغطاً كبيراً من أجل لامركزية السياسة في إطار يدعو لضرورة تطبيق الديمقراطية ونشر آفاق التعددية السياسية والفكرية، فالتناقض بين المجتمع العالمي ونظرية النظام العالمي واضح حيث يمكن تعويض نظام السوق العالمية (المحكوم) اقتصادياً بسياسية عالمية متعددة المراكز، لا تكون الكلمة الوحيدة فيها لرأس المال ولا للحكومات الوطنية إنما يحاول الجميع جهدهم لتحقيق أهدافها رغم ما بينهم من اختلاف في فرص القوة.

يساعد على ذلك التغيير والتطور الهائل لتقنية الإعلام والاتصال، فالعولمة تعني التقنية التي ألغت المسافات عن طريق الطائرات النفاثة والكمبيوتر والأقمار الصناعية والعديد من الاكتشافات العالمية التي تمكن الناس والأفكار والبضائع من تخطي الحدود بصورة متزايدة، وهذه السياسة المتعددة المراكز تمارس نشاطها من خلال :

– **المنظمات العابرة للحدود:** مثل البنك الدولي – جمعية علماء الاجتماع الدولية – قلاع المخدرات – المافيات الدولية – وكذلك المنظمات الدولية الجديدة غير الحكومية التي تعمل الى جانب بعضها أو ضد بعضها البعض .

– **المشاكل العابرة للحدود:** مثل التغيرات المناخية والمخدرات والأمراض والنزاعات العرقية وأزمات العملات وغيرها .

– **الأحداث العابرة للحدود:** مثل بطولة كأس العالم لكرة القدم – حرب الخليج – الحملة الانتخابية الأمريكية – هذه الأحداث تؤدي عبر الأقمار الصناعية و التلفزة الى حدوث اضطرابات في بلدان وقارات مختلفة .

– **الجماعات العابرة للحدود:** تنشأ هذه الجماعات عادة لأسباب تعود الى الدين (الإسلام) أو إلى العلم (الخبراء) أو إلى أسلوب المعيشة (الأغنية الشعبية) وإلى القرابة (الأسرة) وإلى التوجهات السياسية (حركة البيئة).

– **المنشآت العابرة للحدود:** مثل أشكال العمل والإنتاج والتعاون والبنوك والسيولة المالية والعلم التقني[1].

العولمة الاقتصادية:

يعود البعض بتاريخ بداية العولمة الاقتصادية إلى بداية نشوء "النظام الرأسمالي العالمي" كما حدده (إيمانويل فالرستين) أي إلى بداية الاستعمار في القرن السادس عشر، ويعود بها البعض الآخر إلى ظهور الشركات العالمية المتعددة الجنسيات، أما بالنسبة لآخرين فتبدأ العولمة الاقتصادية بإلغاء أسعار الصرف الثابتة أو بانهيار المعسكر الشرقي.

في بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهد العالم موجة جديدة أطلق عليها اسم العولمة الاقتصادية، وبمرور الزمن تزايدت الدعوة لها حيث بدأت ملامح ومرجعيات وخصائص هذه الظاهرة تتسارع لتشكل الهندسة الجديدة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين، وإذا كانت العولمة الاقتصادية قد ولدت مع بداية عقد التسعينيات فإن جذورها تعود إلى بدء انهيار الكينزية وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع بداية الثمانينيات.

إن العولمة الاقتصادية كظاهرة لتطور النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة ومعتمدة على الذات، إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية والمؤسسات الاقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني.

لذا فإن العولمة بهذا المعنى تصنف ضمن مرحلة متقدمة من مراحل تطور الرأسمالية بما يهدف إلى تحقيق وحدة العالم الاقتصادية، منظوراً إليها من وجهة نظر الرأسمالية كنظام اقتصادي عالمي قائم على آليات السوق الرأسمالية كعلاجٍ شافٍ لكل مشاكل الكون الاقتصادية، أي بمعنى تحقيق الطابع العالمي الرأسمالي كنظام

---

١ – أولريش بك: ترجمة أبو العيد دودو، ما هي العولمة، منشورات الجمل ألمانيا، ص٦٠–٦١.

اقتصادي عالمي متكامل، وهي بهذا المعنى نزوع للهيمنة على الطريقة الإمبراطورية، أي إنها غير مرئية، بحيث تحددها طبيعة عمل شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد.

وهذا ما يضفي عليها بعداً آخر يستهدف كيانات الدولة والوطن والأمة، فإذا ما تم سحب هذه الكيانات الثلاثة، تتحقق هيمنة الإمبراطورية العالمية.

تظهر التجليات الاقتصادية للعولمة في نمو وتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية ووحدة الأسواق المالية، وفي تعمق المبادلات التجارية في إطار نُزعت عنه القواعد الحمائية التجارية، بحكم ما نتج عن آخر دورة للجات (GATT) وإنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO).

وهذه التجليات تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ونشاط الشركات دولية النشاط والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي وغيره .

تثار بالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة مشكلة أزمة الدولة القومية وتأثير العولمة على مفهوم وتطبيقات فكرة السيادة الوطنية ودور الدولة في ظل العولمة الاقتصادية بالإضافة إلى صلاحية نظام وحرية السوق ليكون أساسياً للتنمية في مختلف بلاد العالم والمخاطر التي تنجم عن التنمية وحيدة البعد التي تركز فقط على الجانب الاقتصادي[٨٩].

العولمة الثقافية:

إن الاتجاه لصياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها الغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب، لا يهدف بالضرورة إلى محو الهويات الثقافية ذلك أن العولمة ليست بحاجة بالضرورة إلى فرض نظام ثقافي موحد على كل أنحاء العالم، ومن ناحية أخرى هناك استحالة أمام كل من يخطط لمحو التعدد الثقافي العالمي،

---

١ – السيد ياسين: مرجع سابق ص١٤.

فالثقافات وإن كانت تنشأ وتتطور وتزيد فاعليتها في مراحل المد التاريخي وتضعف وتتقهقر في عهد الانحسار والتراجع إلا أنها مع ذلك تبقى وتستمر، وإن كانت تتغير عبر الزمن لأنها تعبر عن جماعات بشرية لها تاريخها الاجتماعي الفريد الذي لايمكن محوه ولا إزالة آثاره ولا إلغاؤه ليُستبدل بنزعات عولمية جديدة، لكن عولمة العمل الاقتصادي تصاحبها أمواج من التحولات الثقافية وهي قضية يمكن أن يطلق عليها اسم " العولمة الثقافية "[١].

لكن هذه العولمة تطمح الى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني، وهذه الثقافة تتضمن معنى توحيد أساليب الحياة والرموز الثقافية، وطرق السلوك العابرة للحدود وهو ما يدعى " الثقافة الشمولية ".

أما " الثقافة المدنية " فهي تركز على الحرية السياسية والتعددية الفكرية وأهمية المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان.

وتساعد ثورة الاتصالات بما تتضمنه من القنوات الفضائية التي تبث الرسائل التلفزيونية لمختلف أنحاء المعمورة بثاً مباشراً بالإضافة إلى شبكة الإنترنت في زيادة التفاعل الثقافي على مستوى العالم.

إلا أن تدّفق هذه الرسائل الإعلامية والثقافية يأتي من المراكز الرأسمالية بكل قوتها وعنفوانها وقدراتها التكنولوجية، ويصب في دول الأطراف كمجتمعات العالم الثالث، والتي تصبح في الواقع مجرد مستقبلة لهذه الرسائل الإعلامية والثقافية بكل ما فيها من قيم بعضها يُعتبر في نظر هذه المجتمعات قيماً سلبية وأحياناً مدمرة، وهي في جميع الحالات تحمل أخطار الغزو الثقافي مما يهدد الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات[٢].

١- أولريش بك: ما هي العولمة، مرجع سابق ص٦٩.

٢- السيد ياسين: مرجع سابق ص١٩.

إن أي مجتمع إنساني له خصوصيته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعي الفريد والذي لايمكن أن يتكرر فهي أشبه بالبصمة الثقافية المتفردة، كما أن أية منطقة حضارية لها خصوصيتها الثقافية المميزة مثل المنطقة العربية الإسلامية على سبيل المثال .

وإن كانت هذه الخصوصيات لا تنفي في الواقع القاسم المشترك مع باقي المجتمعات والمناطق الحضارية بحكم أننا جميعاً ننتمي إلى الجنس البشري فالإنسان أولاً وأخيراً هو الإنسان في كل مكان، كما كان يؤكد دائماً الكاتب الأمريكي الشهير "مارك توين"، بمعنى أن وحدة الطبيعة الإنسانية لابد أن تترك آثاراً متشابهة إلى حد كبير بين مختلف أبناء البشر.

وتظهر الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة الثقافية بما يلي:

١- القدرة على نشر المعلومات وحرية تداولها بعيدا عن عوامل الرقابة والتقييد، وتعقيدات الجغرافيا وسيطرة السياسة والكلفة المالية الكبيرة، مما يعطي مساحة واسعة من حرية الفكر والبيان، فإذا كانت المجلة أو الكتاب في عالم الأمس لا يصل إلا لمجموعة صغيرة من الناس وبشق الأنفس فإنه في عالم اليوم يصبح في متناول الجميع ، بل إن تداعيات العولمة وانفتاح عالم النشر المعلوماتي يفرض علينا استثمار هذه الحرية بشكل أعمق وأوسع.

٢- استطاعت العولمة أن تخترق معظم الحصون الثقافية والفكرية والعقائدية التي وضعتها المجتمعات لحماية نفسها من الغزو الثقافي، حيث جعلت العولمة كل شيء مفتوحا أمام الفرد يصل إليه بدون موانع تذكر حتى مع وجود الردع والقهر والرقابة، بل إن الردع القاهر قد يتحول في بعض الأحيان إلى كبت سلبي يتجه للانصهار والذوبان في الثقافة الغازية بعد ارتفاع المانع القاهر أو غيابه المؤقت، إن المنهج الثقافي الأكثر فاعلية في مواجهة تداعيات العولمة المفتوحة هو إيجاد أسس التحصن الذاتي المبني على التوعية الثقافية المركزة حيث الاتجاه للاستفادة

الواعية من تقنيات وتكنولوجيا العولمة بصورة سليمة مع تغذية مستمرة وتلقيح معلوماتي قوي للوقاية من الانحراف مع إيجاد بدائل متكاملة وقوية في مواجهة أدوات العولمة وقيمها.

٣- يشكل المجال الإعلامي والنسيج المعلوماتي أحد أهم أدوات العولمة في انتشارها وسيطرتها الاقتصادية والثقافية، بحيث تحولت هذه الأدوات إلى حتميات لا يمكن مقاومتها بصورة ارتجالية أو خطابية. لذلك أصبح من الضروري أن تستخدم المجتمعات المهددة من قبل العولمة هذه الأدوات لنشر المعلومات السليمة والإيجابية التي تحافظ على القيم الإنسانية الحميدة، ونشر الأخلاقيات الرفيعة والسامية، عبر تأسيس مؤسسات إعلامية هادفة ومتكاملة وإنترنت شامل وواسع يحتوي على كافة البدائل التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية.

٤- لقد فرضت العولمة على الشركات الكبيرة أن تندمج وتتكتل في وحدة من اجل احتكار السوق وفرض آلياتها ومنتجاتها وصعود أسهمها في البورصات العالمية، وهذا ما شجع حكومات الدول النامي على إنشاء تكتلات تتصهر في وحدات مركزية متماسكة قادرة على المواجهة.

العولمة الاجتماعية:

يفهم علم الاجتماع الحديث على أنه علم حديث يتعلق بمجتمع حديث لكن النظرة الاجتماعية تتبع السلطة المنظمة للدولة أي أن المجتمعات تابعة للدول حيث تخضع كل أنواع الإجراءات الاجتماعية (الإنتاج – الثقافة – اللغة – سوق العمل – رأس المال – التكوين) إلى المعايير التي تضعها الدول وتطبع بطابعها وتُحدَّد وتخضع للتنظيم العلمي.

كما تقوم الدول بتوزيع النموذج التنظيمي لمجتمعاتها وتحليله على أنه عبارة عن هويات جماعية (طبقات – هيئات – جماعات دينية وجنسية – أشكال حياتية محددة) وتدمج بشكل منفصل ومنظم في عوالم الاقتصاد والسياسة والقانون والعلم والأسرة وغير ذلك وتشكل وحدة إقليمية وفقاً لما لديها من إحصائيات عن قضاياها

الاقتصـــادية والاجتماعيـــة وأوضـــاعها (أي تقـــوم بتحديـــدات الواقـــع البيروقراطـــي الاجتماعي).

وقد امتد الارتباط بين علم الاجتماع والدول إلى درجة أن صورة المجتمعات الحديثة ارتبطت بالنموذج السياسي لنظام الدولة حيث أخذت تعصف بالمجتمعات الحديثة رياح الشمولية والعولمة، وقد أدى ذلك إلى انقسام المجتمع العالمي إلى قسمين :

مجتمع الثروة الشاملة ومجتمع الفقر المحلي بالإضافة إلى إن الرأسمالية تلغي العمل وتخلق البطالة حيث يزيد فيها الإنتاج كلما نقص العمل بصورة دائمة.

كما أدت العولمة إلى إنشاء علاقات اجتماعية جديدة وهنا يكون معنى العولمة مناقض لمعناها الحقيقي حيث يتساوى مع معنى التجزئة وتنشأ جماعات متخطية للحدود والقارات تفصل وحدة التعايش الجغرافي والتعايش المهني فهناك السواح والمهاجرون واللاجئون والمنفيون والعمال وآخرون من البشر والجماعات يحملون مؤثرات جوهرية داخل الأمم وبين الأمم[1].هذا كله عمل على خلط الثقافات المتعددة والمتناقضة وخلق مجتمعات جديدة.

تعد ظاهرة الهجرة من أهم الظاهرات التي أفرزتها العولمة الاجتماعية، فملايين البشر يغادرون بلدانهم كل سنة ليستقروا في بلدٍ آخر آملين بحياة أفضل هناك، و باتت موجات الهجرة هذه تطال جميع الدول مما يكشف انعدام التوازن في العالم وما يرافقه من أشكال التفاوت والفروقات ومناطق النفوذ.

إن المعلومات الإحصائية عن الهجرة تثير المشاعر في كل مكان ففي بلدان الاستقبال غالباً ما يكون عدد المهاجرين غير معروف، إذ يجري احتساب عدد اللاجئين فقط، أما في بلدان الانطلاق فيتم تقدير عدد الغائبين بشكل عام وإجمالي.

١- أولريش بك: مرجع سابق ص٢١-٢٥.

وقد شملت هذه الظاهرة جميع بلدان العالم تقريباً، ويزداد بين المهاجرين عدد الأشخاص المؤهلين على حساب العمال اليدويين، كما تزداد شيئاً فشيئاً نسبة النساء، وقد وصل ضغط الهجرة على بعض البلدان لاسيما الولايات المتحدة وأستراليا إلى درجة تدفع الدول إلى اختيار من هو مفيد فقط بين المهاجرين.

تعددت في الثمانينات البلدان التي تنطلق منها هذه الموجات وأول المعنيين هي دول جنوب وشرق آسيا وخاصة الصين والفيلبين تتبعها دول أمريكية كالمكسيك وكوبا وهايتي، أما في إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط فتأتي في مقدمة دول الهجرة كل من المغرب وتركيا واليمن، فيما تمتد الظاهرة شيئاً فشيئاً إلى دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، وكذلك زادت الهجرة بشكل كبير انطلاقاً من دول أوروبا الوسطى والشرقية بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية فيها.

وقد كثرت بلدان الاستقبال مع بروز أقطاب جذب جديدة، ولهذه الهجرات الدولية مفاعيل اقتصادية كبيرة لأن قسماً كبيراً من مدخرات المهاجرين يعود إلى البلد الأم بحيث تشكل هذه التحويلات المصدر الأول للمداخيل الخارجية لبعض البلدان[1].

العولمة البيئية:

إذا كان للجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بعض الملامح الإيجابية، فإن العولمة البيئية تغلب عليها الملامح السلبية، وذلك لتجاوز الأخطار البيئية للحدود الجغرافية والسياسية، والقصور في إمكانية السيطرة على هذه الأخطار وإبقائها ضمن المحيط المحلي، من هنا يمكننا التمييز بين ثلاثة أنواع من الأخطار العولمية الشاملة.

١- الدمار البيئي المرتبط بالأخطار التقنية الصناعية (الصناعات الكيميائية و النووية) المتمثلة بثقب الأوزون وآثار الدفيئة الزجاجية، وكذلك عواقب تقنية

١- آلان غريش وآخرون: أطلس العولمة، دار الكتب، لبنان، ٢٠٠٣م ص٥٤- ٥٥.

الهندسة الوراثية والطب التناسلي التي لايمكن أن يتنبأ بها المرء ويضعها في حسبانه.

٢- الدمار البيئي الناجم عن الاستثمار غير الرشيد للموارد، الذي يؤدي إلى الإفراط في استغلال الطبيعة، وفقدان التنوع البيولوجي واستهلاك متزايد للطاقة، وأشهر مثال على ذلك هو قطع أخشاب الغابات الاستوائية المطيرة التي تفقد سنوياً /١٧/ مليون هكتار، والنفايات السامة الناتجة عن التقنيات القديمة.

٣- كثيراً ما يكون الدمار البيئي سبباً في الحروب بين الدول، كالصراع على الموارد الضرورية للحياة (مثل الماء)، أو موارد الثروة الاقتصادية أو موارد الطاقة.

أدوات العولمة وآلياتها

تمتلك ظاهرة العولمة اليوم ثلاثة من أضخم المؤسسات العالمية، التي تعمل على تحقيق انتشارها وإدماج كل دول العالم في مسيرتها وهذه المؤسسات هي:

١ - المؤسسات المالية:

قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعندما بدأت نتائج المعارك توحي بأن النصر للحلفاء، بدأت الترتيبات لعقد مؤتمر دولي بهدف وضع أسس جديدة لنظام اقتصادي - مالي جديد للعالم، وقد انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة ١ - ٢٢ تموز عام ١٩٤٤م في منتجع بريتون وودز (Bretton Woods) في الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة ٤٤ دولة، تتزعمها الولايات المتحدة وبريطانيا.

كان المؤتمر يهدف إلى وضع أسس جديدة لنظام نقدي دولي جديد، وما يستلزم ذلك من مؤسسات وآليات عمل تعبر عن تجديد وضبط ذلك النظام، وقد أرست الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا أسس نظام نقدي دولي جديد، وتقرر أنشاء كلاً من " صندوق النقد الدولي" و " البنك الدولي "، وكانت السمات الأساسية للنظام العالمي المالي الجديد: التزام كل بلد بالمحافظة على سعر صرف عملته تجاه

الذهب. وتغطية صندوق النقد الدولي للاختلافات العارضة على ميزان المدفوعات[٩٠].إن مؤتمر بريتون وودز وما صدر عنه من قرارات، وما تبعه وترتب عليه من إجراءات لأوضح مثال على تدخل رأسمالية الدولة الإمبريالية الأقوى في توجيه السياسة الاقتصادية الدولية، وفي خلق آلية عمل ومؤسسات دولية لهذه الغاية، وبالتالي ضبط العلاقات الاقتصادية على الصعيد العالمي والسيطرة عليها، بما يتوافق مع مصالح الدول الرأسمالية وشركاتها الاحتكارية ويمكنها من التحكم بالدول النامية وإبقائها أسيرة التخلف والتبعية للسوق الرأسمالي الدولي[٩١].

انبثق عن مؤتمر بريتون وودز مؤسستان ماليتان شكلتا أدوات التحكم والسيطرة في الاقتصاد الدولي، وأصبحتا أدوات للاستغلال والنفوذ والسيطرة الاقتصادية والسياسية والتجارية، بيد الرأسمالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وهاتان المؤسستان هما:

أ – صندوق النقد الدولي:(International Monetary Fund (IMF

وهو من أقدم المنظمات الدولية التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنشئ في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥، وقد وقعت على اتفاقية (بريتون وودز) المؤسِسة للصندوق في البداية ٢٩ دولة، أما الآن فيبلغ عدد الدول الأعضاء بالصندوق /١٨٣/ دولة ومقره مدينة واشنطن.

يهتم الصندوق بشكل أساسي بالإصلاحات الاقتصادية والهيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء، ويمد يد العون لهذه الدول ولكن بشروطه الخاصة، وضمن ما يراه مناسباً لتحقيق أهدافه، ويمكن تحيد أهداف الصندوق بما يلي:

---

١ – نعوم تشوفسكي: ترجمة مي النبهان. سنه ٥٠١ – الغزو مستمر، دار المدى، دمشق، ١٩٩٦، ص١٢٢.

٢ – محمد حسين مرتضى عرفة: جذور العولمة: من الكشوف الجغرافية وحيازة المستعمرات والبحث عن الذهب إلى انتهاء الصرف على قاعدة الذهب، دار الطارق، دمشق، ٢٠٠٣، ص ١١٣.

١١.تشجيع التعاون النقدي الدولي، وذلك من خلال تنسيق السياسات المالية للدول الأعضاء، بحيث يؤدي ذلك إلى رفع قيمة الضرائب لتحسين ميزانيات الدول.

١٢. توسيع وتنمية التجارة الدولية

١٣.العمل على اتخاذ الترتيبات التي تكفل التعامل النقدي المنظم، ومنع التنافس في تخفيض العملة، وإلغاء القيود الخاصة بالعملات الأجنبية التي تعطل التجارة الدولية.

١٤.المعاونة على قيام نظام للدفع متعددة الأطراف، يسهل للأعضاء عقد الصفقات النقدية فيما بينهم، وتقديم المشورة الفنية للحكومات بشأن المشكلات المالية.

لذلك فإن الصندوق في سبيل تحقيق هذه الأهداف يقوم ببيع النقد الأجنبي إلى الدول الأعضاء لمساعدتها في مواجهة الصعوبات المتعلقة بميزان المدفوعات، كما يقدم الاقتراحات والتدابير التي تؤدي إلى الحد من التضخم وتخفيض القيود المفروضة على الاستيراد بالنسبة للدول التي تملك احتياطياً نقدياً مناسباً.

لقد أظهرت التجربة على مدى ستة عقود أن الصندوق لم ينجح في حل مشكلات الدول النامية، بل أدى إلى زيادة وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه البلدان، ذلك أن إجراءاته القاسية لم تأخذ في الحسبان المصالح الاجتماعية والمعيشية للفئات السكانية الفقيرة والطبقات الوسطى، بل صبت معظم الإجراءات المتخذة في مصلحة الدول الغنية الدائنة التي يمثلها الصندوق من جهة، ولصالح الأغنياء والرأسماليين المحليين في الدول الفقيرة من جهة أخرى، أي أن سياسات الصندوق أسهمت في زيادة حدة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

أجهزة الصندوق:

١- **مجلس المحافظين:** وهو يعد الجمعية العمومية للصندوق ويتكون من محافظي الدول الأعضاء ونوابهم بالصندوق يجتمع مرة في العام.

والمجلس هو الذي يملك جميع السلطات المتعلقة بنشاط الصندوق، وله أن يمنح المديرين التنفيذيين بعض سلطاته، عدا قبول الأعضاء الجدد ووقف عضويتهم وتغيير أنصبتهم أو تعديل قيمة ما يملكه العضو من عملات بالصندوق، وتوزيع الدخل الصافي للصندوق، أو تقرير تصفية الصندوق واجتماعات مجلس المحافظين سنوياً أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢- **المديرون التنفيذيون:** وهم المسؤولون عن إدارة العمليات المالية التي يقوم بها الصندوق ويتكون من /٢٢/ عضواً، خمسة منهم يمثلون بصفة دائمة الدول الخمس ذات الحصص الكبرى، والباقون يتم اختيارهم من قبل المحافظين الممثلين للأعضاء الآخرين، بمراعاة توزيعهم على المناطق الجغرافية في العالم، ومدة عضويتهم سنتان كما يجتمع مجلس المديرين كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

٣- **مدير عام الصندوق:** ويتم انتخابه من قبل مجلس المديرين التنفيذيين وهو رئيس المجلس ورئيس موظفي الصندوق ويقوم بإدارة الصندوق.

أما الهيكل التمويلي للصندوق فيضم:

١ - **الحصص:** يلتزم كل عضو بحصته في الصندوق وفقاً لدخله القومي والاحتياطيات النقدية والميزان التجاري ومؤشرات اقتصادية أخرى.

٢- **ترتيبات السحب:** تأخذ صفقات التبادل شكل مشتريات العضو من الصندوق بعملات الدول الأخرى.

٣- **حقوق السحب الخاصة:** تشكل تسهيلات لتوسيع الاحتياطات النقدية الدولية، وتتكون قيمة وحدة السحب الخاصة من عملات عدد من الدول الصناعية الكبرى، ومقر الولايات المتحدة الأمريكية[١].

١- عبد الوهاب حميد رشيد: معجم المؤسسات المشتركة العربية والإقليمية والدولية، مؤسسة الكميل، الكويت، ص٥٦٦.

ب – مجموعة البنك الدولي:

يعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسات التابعة له من أهم المؤسسات المالية الدولية، فبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الحاجة ماسة إلى مثل هذا البنك لتعمير ما دمرته الحرب، وحاجة البلدان المتخلفة للتعمير والتنمية، ومنذ بداية الستينيات من القرن الماضي أصبح البنك الدولي مجموعة من ثلاث مؤسسات هي:

I- البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

II- الرابطة الدولية للتنمية.

III- مؤسسة التمويل الدولية.

تشترك هذه المجموعة من المؤسسات في هدف واحد وهو المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي في دول العالم الثالث، ورفع المستوى المعيشي في هذه الدول وذلك من خلال توجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة اقتصادياً إلى الدول الآخذة في النمو في العالم الثالث.

١- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (I B R D) The World Bank

لقد كان البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسة المالية الدولية الثانية التي تم إنشائها في مؤتمر بريتون وودز للمساعدة في تعمير وإعانة وتيسير استثمار رأس المال في الدول المتخلفة والدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وقد دخل هذا الاتفاق دور التنفيذ في ٢٧ كانون الأول ١٩٤٥ بعد تمام التصديق عليه من قبل /٢٨/ دولة.

أهداف البنك:

١- تشجيع استثمار الأموال الأجنبية الخاصة: عن طريق تقديم الضمانات والمساهمة في الاستثمارات والقروض التي يقدمها الأفراد ومنح القروض لغرض الإنتاج في الدول الآخذة بالنمو.

٢- ضمان سداد القروض التي يقدمها رأس المال الخاص وتقديم الإعانات لإنشاء وتحسين المرافق العامة بالدول الأعضاء.

٣- بتشجيع التجارة الدولية والعمل على دعم ونموها نمواً متوازناً.

٤- تقديم المعونات الفنية المختلفة في مجال التنمية والتعمير وبالأخص تمويل المشروعات الزراعية ومشروعات التربية والتعليم ودراسات الجدوى والمسوحات الميدانية للموارد.

٥- منح القروض الميسرة إلى الحكومات والمؤسسات الخاصة بضمان حكوماتها لإقامة المشاريع التي تقود إلى النمو الاقتصادي للدول لمدة تتراوح من /١٥-٢٠/ سنة وبفائدة ثابتة تبلغ حالياً ٩.٦% بالإضافة إلى فض المنازعات المالية الدولية التي تنشأ بين الدول الأعضاء.

يضم البنك في عضويته /١٤٦/ دولة، ومقره مدينة واشنطن، وتشكل العضوية في صندوق النقد الدولي (IMF) شرطاً مسبقاً للعضوية في البنك، كما أن العضوية في البنك شرط مسبق للعضوية في رابطة التنمية الدولية (IDA).

و يمنح البنك القروض وفق ثلاثة مبادئ أساسية:

١- أن يكون البلد المقترض في حالة تسمح له بتسديد قروضه.

٢- أن يكون المشروع المقترح تمويله واضح المعالم وأن تكون له إدارة تتمتع بالكفاءة.

٣- أن يكون المشروع ذا فائدة اقتصادية تبرر الاستثمار فيه.

وللتأكد من توافر هذه الشروط يقوم المصرف بمسح اقتصادي يمكّنه من تحديد الوضع الاقتصادي للدولة وحاجاتها الاقتصادية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والقرض الذي يمنحه البنك لا يغطي جميع تكاليف المشروع وإنما يقتصر

على تمويل النفقات التي تدفعها الحكومة بالعملة الصعبة لاستيراد الآلات والخدمات الضرورية أما معظم النفقات المحلية فتتحملها الدولة الطالبة للقرض.

تتكون العضوية في البنك من الأعضاء الأصليين أي من الدول التي كانت أعضاء في صندوق النقد الدولي قبل يوم ١٩٤٥/١٢/٣١ وكذلك من الأعضاء المنضمين أي من الدول التي انضمت إلى الصندوق وبعد ذلك التاريخ.

الهيكل التنظيمي للبنك:

١- **مجلس المحافظين:** وهو السلطة العليا للبنك، يتكون من مندوبي الدول الأعضاء والمحافظين وتعين كل دولة محافظاً ونائباً له في حالة غيابه ولمدة خمس سنوات، ووظيفة المجلس وضع السياسة العامة للبنك وإقرارها، يجتمع المجلس مرة كل عام.

٢- **مجلس المدراء التنفيذيون:** يتكون من /٢١/ مديراً تنفيذياً يتم تعيين /٦/ منهم من قبل الدول الأعضاء الأكثر مساهمة في المصرف، أما الآخرون وعددهم /١٥/ فيتم انتخابهم من قبل المحافظين لمدة سنتين ويجتمع المدراء مرة كل شهر.

يخول مجلس المحافظين سلطاته إلى المدراء التنفيذيين الذي يجتمع للنظر في الطلبات والموافقة على القروض، ويتحمل المسؤوليات المتعلقة بسلطات البنك.

٣- **الرئيس:** يعين من قبل المدراء التنفيذيين ويعاونه عدد من الموظفين الدوليين، وهو المسؤول عن نشاط المصرف وتعيين موظفيه وفصلهم تحت إشراف مجلس المدراء وبمساعدة نائب الرئيس.

٤- **المجلس الاستشاري:** يتكون من ممثلي المصارف والمؤسسات التجارية والصناعية والعمالية والزراعية، ويتكون المجلس من /١٤/ عضواً يتم تعيينهم من الدول الخمس صاحبة أكبر الحصص من رأس المال و/٩/ أعضاء آخرين

يقوم باختيارهم بقية الأعضاء من مجلس المحافظين، ومدة العضوية سنتان قابلة للتجديد ومهمة المجلس إدارة المصرف في أعماله[1].

للبنك ورابطة التنمية الدولية /٦/ مكاتب إقليمية في واشنطن – باريس – طوكيو – جنيف – نيروبي – بانكوك – بالإضافة إلى /٢٥/ مكتباً فرعياً في الدول النامية ومقر البنك الدولي الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ – الرابطة الدولية للتنمية: International Development Association

بدأ نشاط الرابطة في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٦٠م باعتبارها فرعاً للبنك الدولي وتقم الرابطة بالإعمال التالية.

١ – تقديم رأس المال إلى الدول النامية الأكثر فقراً والأقل تطوراً بشروط أفضل من التي يقدمها البنك الدولي.

٢ – تتماثل نشاطات الرابطة من حيث المبدأ مع نشاطات البنك الدولي من حيث دراسة الجدوى في المشروعات بتوفير الموارد اللازمة وإعداد التقارير المتعلقة بمراحل إنجاز المشروعات المعينة.

تضم الرابطة في عضويتها /١١٥/ دولة وقد بلغت مواردها المالية /٢٢٣٣١/ مليون دولار عام ١٩٨١م، وتقدم قروضها بشروط أكثر سهولة من شروط البنك الدولي بحيث تصل مدة القرض إلى ٥٠ عاماً، مع ١٠ سماح سنوات بدون فوائد، مقرها الولايات المتحدة الأمريكية (البنك الدولي).

٣ – مؤسسة التمويل الدولية: International Finance Corporation

وهي منظمة دولية متخصصة مستقلة عن المصرف الدولي للإنشاء والتعمير، أنشئت عام ١٩٦٥م باعتبارها فرعاً للبنك الدولي، الغرض منها تشجيع

---

١ – عبد السلام صالح عرفة: المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا ١٩٩٩، ص٢٦١.

المشروعات الإنتاجية في القطاع الخاص في الدول الأعضاء خاصة الدول النامية والدول الأقل تطوراً. وتقوم الرابطة بتأدية الوظائف التالية:

١- تقديم رأس المال بدون ضمان حكومي إلى المشروعات الإنتاجية الخاصة ذات الأهمية الاقتصادية في الدول الأعضاء حيث تشارك المؤسسة في تمويل نصف قيمة المشاريع المراد قيامها.

٢- تقديم الخبرة الإدارية للدول الأعضاء في إدارة المشاريع الاقتصادية.

٣- تحفيز تدفق رأس المال الدولي الخاص إلى الدول النامية.

٤- تقديم المساعدات الفنية للشركات المالية للتنمية، ومساعدات المؤسسات التي تقوم بدعم التنمية والتي تتوافق سياستها مع سياسات المؤسسة.

تخضع المؤسسة لإدارة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بالرغم من استقلالها عنه وذلك بالنظر إلى الأهداف المتقاربة بينها، كما أن العضوية فيها قاصرة على أعضاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

بلغ رأس مال المؤسسة عند إنشاءها ١٠٠ مليون دولار ارتفع بد ذلك إلى أكثر من ١ مليار دولار، موزعة على أكثر من /٢٥٠/ مشروعاً في /٦٠/ دولة. مقر الرابطة في مدينة واشنطن ، وعدد الدول الأعضاء /١٢٥/ دولة [١].

٢- منظمة التجارة العالمية: World Trade Organization (WTO)

تعتبر جولة أوروغواي خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٤ من أهم الجولات التفاوضية للجات حيث ارتفع عدد الدول المشاركة في المفاوضات إلى ١٢٣ دولة معظمها من الدول النامية مما أتاح لهذه الدول و لأول مرة في تاريخ الجات أن تشارك بفعالية قوية، وقد سبقت هذه الجولة من المفاوضات أحداث مهمة أدت إلى

١- عبد السلام صالح عرفة: مرجع سابق ص ٢٦٢.

تغيرات جوهرية في مناخ التجارة الدولية، وقد تزامنت هذه الأحداث مع جولة طوكيو ١٩٧٣-١٩٧٩ واستمرت حتى عام ١٩٨٦.

لقد نجمت هذه التغيرات عن ممارسات الدول المتقدمة وعن عوامل أخرى أدت إلى اضطرابات واسعة في الأسواق العالمية وخلل في الأداء الاقتصادي والتجاري العالمي. وقد كان ذلك نتيجة لعدة أسباب أهمها:

١- زيادة حدة المنافسة على الأسواق الخارجية بين الدول المتقدمة والدول النامية وفي مقدمتها دول الاقتصاديات الناشئة، ولجوء الدول المتقدمة إلى أسلوب الحماية من خلال أساليب غير جمركية مثل تحديد الواردات ودعم الصادرات.

٢- ارتفاع أسعار النفط عالمياً وتراجع الأداء الاقتصادي في الدول الصناعية.

٣- زيادة أهمية الخدمات وحقوق الملكية الفكرية في الدول الصناعية، وظهور اتجاه يطالب بضرورة إدراجها في إطار التجارة الدولية وفق اتفاقيات متعددة الأطراف.

٤- زيادة دعم القطاع الاقتصادي في الاتحاد الأوربي، مما أدى إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى لضم دول الاتحاد إلى اتفاق تجاري يعمل على تخفيض هذا الدعم.

٥- ظهور تجاوزات كثيرة في الأسواق العالمية بسبب ضعف آلية تسوية المنازعات وفق اتفاقية الجات ١٩٤٧، مما أدى إلى البحث عن آلية تشكل أساساً قوياً لتسوية المنازعات في مجال التجارة الدولية[٩٢].

نتيجة للظروف الدولية السابقة التي مرَّ بها العالم، جاءت جولة أورغواي لتكون آخر جولة تفاوضية للجات، وتمخضت هذه الجولة عن عدد كبير من الاتفاقيات من أهمها: الاتفاق العام للتجارة، واتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، كما أعيد إدخال قطاعات كانت مستثناة من الجات مثل قطاع الزراعة من خلال الاتفاقية الزراعية، وقطاع الأنسجة والملبوسات من خلال اتفاقية التجارة في

١- عبدالرؤوف رهبان. جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٣،ص١٨٩.

المنسوجات والملابس، كما جرى توثيق القواعد والإجراءات المتعلقة بالدعم ومكافحة الإغريق، كما تم التوقيع على عدة اتفاقيات في مجال تجارة السلع مثل اتفاقيات الوقاية والتثمين الجمركي، وتطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وإجراءات الاستثمارات المتصلة بالتجارة وقواعد المنشأ وإجراءات التراخيص.

وقد كان إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) عام ١٩٩٤ من أهم الإنجازات لجولة أورغواي، حيث تم التوقيع على ميثاق المنظمة في مراكش في ١٩٩٤/٤/١٥ وبدأت أعمالها في ١٩٩٥/١٢/١ لتحل محل اتفاقية الجات التي عملت مراقباً مؤقتاً للتجارة الدولية منذ عام ١٩٤٧. وقد ازداد عدد الدول التي انضمت إلى هذه المنظمة إلى ١٤٢ دولة حتى الآن وهناك ٢٨ دولة قد تقدمت بطلبات للانضمام إلى المنظمة.

إن من أبرز المعاني التي يحملها تحول الجات من اتفاقية متعددة الأطراف إلى منظمة دولية، هو الرغبة في تدويل وعولمة التجارة الدولية. فقد كانت السياسات المتعلقة بالتجارة الدولية قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية تُعَالجُ بين الدول بشكل ثنائي أو من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف. فلم يكن لاتفاقية الجات من وجهة نظر القانون الدولي أي وضع خاص يخولها التعبير عن إرادة المجتمع الدولي بشأن التجارة الدولية، فما يتم الاتفاق عليه من خلال الجات أو غيرها من الاتفاقيات الدولية تلتزم به الأطراف المتعاقدة فقط دون أن يكون للقبول به أو رفضه من قبل الآخرين أي دلالة قانونية أو سياسية. أما مع إنشاء منظمة التجارة العالمية فقد أوكل إليها رسم السياسات العامة للتجارة الدولية والإشراف على تنفيذ هذه السياسات وامتلاك الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، مع وضع قانوني دولي يجعلها منظمة متخصصة تتمتع بالاستقلال الذاتي.

إن إنشاء المنظمة على هذا النحو يوحي بأن هناك إرادة دولية لتنظيم وتوجيه التجارة الدولية وفق قواعد نمطية جديدة ذات طابع عالمي بما يضعف قدرة السلطات

المحلية أو القطرية على صياغة سياساتها التجارية بشكل مستقل وفق أهدافها التنموية فقط.

لقد كان الهدف الأساسي من إنشاء المنظمة تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الدولية من جميع القيود ورفع مستوى الدخل الحقيقي للدول الأعضاء وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية [٩٣].

لقد حققت الدول النامية بعض المكاسب من خلال جولة الأورغواي، وكان ذلك من خلال اتفاقية الزراعة التي كانت مستثناة في السابق. وقد نصت هذه الاتفاقية على تحويل القيود غير التعريفية المفروضة على السلع الزراعية إلى قيود تعريفية، أي إلغاء كافة القيود غير التعريفية، ثم تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦% في الدول المتقدمة خلال ست سنوات تبدأ من بداية سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية، و٢٤% في الدول النامية خلال عشر سنوات. فيما يتعلق بالدول الأقل نمواً فلم يلزمها الاتفاق بإجراء أي تخفيضات في التعريفة على وارداتها من السلع الزراعية، كما نص الاتفاق على حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات، وعلى تخفيض دعم الصادرات الزراعية بنفس النسب السابقة لكل من الدول المتقدمة والنامية، دون أن يكون هناك إلزام للدول الأقل نمواً بإجراء تخفيضات في دعم صادراتها الزراعية [٩٤].

---

١ – عبد المنعم محمود الطيب: الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة، ورقة عمل مقدمة في المائدة المستديرة للأساتذة العرب، ليبيا، ١٩٩٩، ص ٨٤.

٢ – الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقرير الدورة ٢٦ من ٧–٨ آذار ١٩٩٧.

إن أهم ما يميز التجارة الدولية في ظل منظمة التجارة العالمية هو التركز الجغرافي الشديد حيث إنها تتركز بشكل أساسي بين المناطق التجارية الرئيسية المتمثلة في الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بالإضافة إلى مجموعة دول جنوب شرق آسيا حديثة التصنيع، حيث تستأثر هذه المناطق بنحو ٨٧% من التجارة الدولية، بالإضافة إلى أن أكثر من ٩٠% من التجارة الدولية يتم ضمن منظمة التجارة العالمية.

تعتبر منظمة التجارة العالمية الحلقة الأخير . حتى الآن . في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بنظمه الاقتصادية والسياسية، فقد كرست المنظمة حدة العلاقة غير المتكافئة بين دول الشمال المتقدمة صناعياً (أمريكا الشمالية، وأوربا الغربية، واليابان) التي تنتج نحو ٧٨% من الواردات العالمية وأكثر من ٩٤% من الصادرات العالمية من المواد والسلع المصنعة، والجنوب الذي مازالت أغلب دوله تعاني من مشاكل مزمنة مثل الفقر والبطالة، والمديونية الخارجية وعدم الاستقرار السياسي، كما عمقت المنظمة التقسيم الدولي للعمل القائم، الذي يقسم العالم إلى دول فقيرة منتجة للمواد الخام والمواد الأولية ومستهلكة للمواد الصناعية ودول قوية مستهلكة للمواد الخام وبكميات كبيرة ومنتجة للمواد والسلع الصناعية بكميات كبيرة أيضاً.

٣- الشركات المتعددة الجنسية

يعود الفضل في صياغة مصطلح الشركات المتعددة الجنسية إلى " ديفيد ليلنتال " الذي أورد هذا المصطلح لأول مرة عام ١٩٦٠م، في بحث قدمه إلى معهد كارينجي للتكنولوجيا بعنوان " الشركة المساهمة المتعددة الجنسية "، ومن ثم شاع استخدام هذا المصطلح في الصحافة والأدبيات السياسية والاقتصادية.

تعد الشركات المتعددة الجنسية (أو عابرة القومية أو المتعددة القومية) كما يحلو للبعض أن يسميها من أهم الظاهرات الاقتصادية التي شهدها القرن العشرين،

والشركة المتعددة الجنسية هي: كل شركة لها فرع أو أكثر خارج حدود دولتها الأم وتمتلك أكثر من ١٠% من قيمة رأسماله الإجمالي، وبحسب هذا التعريف يمكن إحصاء ٦٥ ألف شركة متعددة الجنسية تنتشر في جميع أنحاء العالم.

على الرغم من حداثة مصطلح الشركات المتعددة الجنسية، إلا أن تشكل مثل هذه الشركات يعود إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فمع توطد ورسوخ الثورة الصناعية، واتساع السوق العالمية، أخذت العلاقات الاقتصادية الدولية تتطور بشكل ملموس سواء من حيث حركة التجارة وتنقل البضائع، أو من حيث حركة رؤوس الأموال وتوظيفها، على أساس من توافق المصالح المشتركة، وأخذت تتشكل شركات دولية من أكثر من جنسية، متقاربة الإمكانات وشبه متساوية فيما بينها من حيث تعادل المصالح والقوة والنفوذ وعلى خلفية قومية لكل منها، وخير مثال على هذه الشركات شركة خط بغداد الحديدي، الذي كان بمثابة "إمبريالية مشتركة " فرنسية ألمانية، ففي عام ١٩٠٣م منحت الدولة العثمانية صك تنازل عن خط سكة حديد استانبول – بغداد إلى شركة الإمبراطورية للسكك الحديدية في بغداد التي يديرها المصرف الألماني والمصرف الإمبراطوري العثماني، الذي تسيطر عليه مجموعة المصارف الفرنسية[٩٥].

وخلال العقد الأول والثاني من القرن العشرين كانت قد تشكلت مجموعة دولية من الشركات تتألف من عدة جنسيات، وأخذت تعقد فيما بينها الاتفاقات الاحتكارية لتقاسم أسواق العالم، وقد توجهت هذه الشركات بشكل أساسي نحو الاستثمارات النفطية والمعدنية، بالإضافة إلى عدد قليل من الشركات الصناعية والمالية وشركات التأمين.

ومنذ ذلك الوقت أخذ نشاط الشركات الاحتكارية الأوربية والأمريكية بالتزايد والانتشار، وبرؤوس أموال مشتركة في أغلب الأحيان، متجاوزة حدود الدول والقارات،

---

١ – ناهد طلاس العجة: العولمة محاولة في فهمها وتجسيدها، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٩، ص٣٠.

ومتغلغلة في النشاط الاقتصادي (الصناعي والتجاري والمالي) على الصعيد الدولي في شراكة مصالح لاقتسام أسواق العالم والسيطرة عليها، وقد أخذت أصبحت الشركات الأمريكية تزاحم الشركات الأوربية، معتمدة على قوتها الصناعية والمالية، ومستفيدة من مذهب الحرية الاقتصادية وسياسة الحرية التجارية، وحرية الأسواق التي سادت في كلٍ من الولايات المتحدة وأوربا[٩٦].

بعد الحرب العالمية الثانية أخذت الشركات المتعددة الجنسية توسع من دائرة نشاطها الاقتصادي، وتزيد من انتشارها الجغرافي، وأصبحت عابرة للقارات والقوميات بكل ما للكلمة من معنى لأن هذه الشركات تنظر إلى العالم على أنه وحدة جغرافية متكاملة، وتنظر إلى نشاطها كمجموعة من المراكز المتداخلة والمنتشرة جغرافياً، وترتبط باستراتيجيات ومعلومات ومقاييس واحدة.

تتميز الشركات المتعددة الجنسية بأنها اتحادات احتكارية متعددة القطاعات والأنشطة الاقتصادية، ولها مراكز خاصة بالبحث العلمي وتجمع قوة العمل من مختلف المهن والاختصاصات ومن مختلف الجنسيات، وتسعى للحصول على أقصى الأرباح عن طريق استغلال أوضاع الدول المضيف لها، لاسيما الدول النامية والمتخلفة، مستغلة لفقر هذه الدول وتخلفها الاقتصادي، وسهولة اختراق قوانينها الاقتصادية والبيئية، حيث أن لمشاريع الشركات المتعددة الجنسيات وملحقاتها الصناعية والتجارية تأثيرها السلبي الضار على الاقتصاد الوطني للدول النامية المقامة فيها، وعلى البنى المجتمعية في هذه الدول، بما تحدثه من خلخلة وتخريب في النسيج الاجتماعي والتركيبة الاجتماعية لشعوب هذه الدول، لأن بعضاً من ملحقات هذه الشركات لا يمكن أن تقام في أي دولة دون أن يكون لها تأثيرها على النخبة الحاكمة ورجال الأعمال والمفكرين والأدباء[٩٧]

---

٢ – محمد حسين مرتضى عرفة: مرجع سابقن ص ٨٢.

١ – ريموند فرنون: ترجمة صلاح برمدا، النتائج السياسية والاقتصادية للمؤسسات المتعددة الجنسية،

لقد دفعت الشركات المتعددة الجنسية بالخطوات الأساسية لنشوء العولمة، وذلك من خلال قيامها هي نفسها بعولمة عمليات إنتاجها وتوزيعها، وفي سياق ذلك دفعت هذه الشركات بالحكومات إلى اعتماد قوانين وتشريعات هدفها جعل السوق هي المسؤولة عن إنتاج وتوزيع الثروات العامة.

تستخدم الشركات المتعددة الجنسية العملاقة قوتها الاقتصادية في تنفيذ سياساتها الدولية، عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية، حتى أنه أطلق عليها في بعض الأحيان منصبة الرؤساء، كما وتقوم هذه الشركات بتمويل مراكز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية في الدول المتقدمة فعلى سبيل المثال هناك خمسة من هذه الشركات (جنرال موتورز – ووال مارت – إكسون موبيل – فورد – ديملركرايسلر) يتجاوز ناتجها القومي الناتج القومي لـ ١٨٢ دولة في العالم. بل أن شركة أكسون يفوق دخلها دول منظمة الأوبك مجتمعة، وشركة جنرال موتورز يساوي دخلها دخل الدانمرك، وشركة بكتيل للمقاولات يساوي دخلها دخل أسبانيا، وشركة شل يساوي دخلها دخل فنزويلا. هذه الشركات وغيرها هي طليعة القوى الصانعة للعولمة، وهي الأسخى تبرعاً وتمويلاً لمرشحي الرئاسة الأميركية ولمراكز الأبحاث وبيوت الخبرة السياسية والإستراتيجية مثل مؤسسة التراث الأمريكية ومركز مانهاتن للدراسات ومؤسسة المشروع الأميركي ومركز هوفر ومركز سياسة الأمن والمؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، وقد أصبح أعضاء في هذه المؤسسات من أهم صانعي القرار في الإدارة الأمريكية وفي مقدمتهم مستشارة الأمن القومي الأمريكي سابقاً ووزيرة الخارجية الأمريكية لإدارة الرئيس بوش الابن لاحقاً كوندوليزا رايس، وبول ولفوفيتز وريتشارد بيرل ودوغلاس فايث وريتشارد أرميتاج، ودونالد رامسفيلد، وديك تشيني.

ولا تقتصر أهمية هذه الشركات على وزنها الاقتصادي فحسب، بل تعود أهميتها أيضاً إلى وزنها السياسي. حيث يتعاظم دورها في التدخل المباشر، في الشؤون الدولية عن طريق تدخلها في المفاوضات التي تجري على المستوى الدولي

وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨١، ص١٩٨.

والإقليمي. ويتجلى هذا الدور والتأثير في المؤسسات العالمية لرجال الأعمال، مثل غرفة التجارة العالمية، وفي المنظمات الإقليمية والمحلية. كما تظهر هذه الأهمية في المجموعات الضاغطة، ومراكز التوجيه الاقتصادي والسياسي ومؤسسات الإنتاج الفكري والدراسات والأبحاث.

العولمة و النظام العالمي الجديد

إن أي تحول في العلاقات الدولية وعلاقات الإنتاج والانتقال وتعاقب التحولات العلمية والتقنية، يعد انتقالاً من نظام عالمي قديم إلى نظام عالمي جديد، وقد أفرزت التحولات الدولية والتطورات العلمية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية، نظاماً عالمياً جديداً يختلف بشكل كلي عن النظام الدولي الذي كان سائداً قبل الحرب، وقد تمثل ذلك النظام بالثنائية القطبية حيث تم تقسيم العالم إلى معسكرين متناحرين، المعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية،

والمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي.

وظهر نتيجة التناحر واستعار الحرب الباردة بين المعسكرين محددات وآليات جديدة حاكمة لنظام القطبية الجديدة، تمثلت بشكل أساسي بظاهرة الاستقطاب الدولي وسباق التسلح والتنافس في غزو الفضاء، فانعكس ذلك على التطور التكنولوجي الذي أثمر في بناء القاعدة العلمية للثورة التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حدثت في الربع الأخير من القرن العشرين.

وفي بداية العقد الأخير من القرن العشرين اهتز العالم مرة أخرى عندما انهار النظام العالمي القائم على الثنائية القطبية، بانهيار المعسكر الاشتراكي الذي تمثل بتفكك الاتحاد السوفيتي، وانهيار المنظومة الاشتراكية وبالتالي انهيار حلف وارسو الذي شكل الأداة العسكرية والقوة الضاربة للمعسكر الاشتراكي، وتلى ذلك أزمة غزو العراق لدولة الكويت التي نجم عنها ما عرف بحرب الخليج الثانية التي تشكل البداية الحقيقة لظهور النظام العالمي الجديد، فقد استغلت الإدارة الأمريكية هذين الحدثين

أفضل استغلال، حيث قامت أوساط سياسية وإعلامية وأكاديمية أمريكية بالترويج لنظام عالمي جديد ضمن استراتيجيه أمريكية، حرصت على ربطه بجملة من القيم والمبادئ الأخلاقية والإنسانية العليا مثل الحرية والديموقراطية، وحقوق الإنسان والاستقرار والتنمية واحترام الشرعة الدولية وإعلاء شأنها، وتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية، وذلك بهدف إضفاء نزعة أخلاقية وإنسانية على دور الولايات المتحدة في هذا النظام العالمي الجديد الذي أصبحت فيه السيد الأول بعد اختفاء المنافس الحقيقي لها في السيادة (الاتحاد السوفيتي).

ولم يمض وقت طويل حتى بدا يتكشف زيف هذه الطروحات والشعارات، حيث بدأت تتكشف هوة واسعة بين المبادئ والشعارات التي طرحتها الولايات المتحدة بشأن النظام العالمي الجديد، وممارستها على أرض الواقع، الأمر الذي جعلها تفقد مصداقيتها فتراجع استخدام مفهوم النظام العالمي الجديد على المستويين السياسي والأكاديمي في الدول النامية وكذلك من قبل بعض الأوساط الأمريكية[٩٨].

السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد:

يدل مصطلح النظام العالمي الجديد على مفهوم جديد في عالم السياسة والتفكير الاستراتيجي، وقد حدد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب السمات الأساسية للنظام العالمي الجديد عندما قال "النظام العالمي الجديد يصف بشكل حقيقي وحسب رأي الولايات المتحدة مسؤولية جديدة ملقاة على عاتقنا وهي تدل على طرق جديدة للعمل مع الأمم الأخرى". وقد كان المقصود من إطلاق هذا المفهوم التأكيد على حرية اختيار أمريكا في التعامل مع أزمة الخليج (غزو العراق للكويت) دون الأخذ في الحسبان لأية معارضة قد تحدث من حيث أن هذا الغزو والرد عليه هو أولا وأخيرا أمر يقع في نطاق الاختصاصات الأمريكية وحدها.

١- حسنين توفيق إبراهيم: النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، عالم الفكر، المجلد ٢٣، العددان ٣-٤، ١٩٩٥.

لقد مهد الرئيس الأمريكي بكلامه عن النظام العالمي الجديد لمرحلة دولية جديدة، ستكون الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة المسيطرة فيها والتي ستجبر الآخرين على تشكيل الأمن الجماعي وفقاً لمصالحها أو أطماعها، وبدعم من حلفائها وبمباركة هيئة الامم المتحدة التي ستستخدمها كأداة طيعة تضفي الشرعية الدولية على تصرفاتها اللاشرعية في العالم، وهذا بالفعل ما حدث بعد ذلك خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة وسياسة الأحلاف العسكرية وعجز روسيا عن استعادة المكانة السابقة للاتحاد السوفيتي، حيث تهيأت الظروف تماماً للولايات المتحدة كي تمارس سيطرتها وهيمنتها على العالم باعتبارها وفي ظل هذا النظام العالمي الجديد القوة العظمى الوحيدة التي لامنازع لها.

وهكذا شرعت الولايات المتحدة في نشر قيم ومعتقدات ومفاهيم النظام العالمي الجديد سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً على مستوى العالم، ومن الملفت أن البعد العسكري المناظر للأبعاد الاخرى كان الأكثر بروزاً في نشر هذه المفاهيم، تجلى ذلك واضحاً من خلال تدخل الولايات المتحدة في ثلاث قضايا كونية كبرى شملت ثلاث قارات.

ففي القارة الآسيوية : تدخلت في حرب تحرير الكويت.

وفي القارة الأفريقية : تدخلت في الحرب الأهلية في الصومال.

أما في القارة الأوروبية : فقد تدخلت في أزمة يوغوسلافيا.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة فشلت في الصومال، ونجحت بصورة متفاوتة في بقية القضايا، إلا أن إخفاقها في الصومال جعلها تقرر الانتقام بطريقتها، فكان أن سعت الى تجاهل المسألة الصومالية على المستوى العالمي، وقد قوبلت هذه التدخلات ببروز حركة إجماع سياسي قادته دول كبيرة وفاعلة مثل (روسيا–فرنسا–الصين– اليابان–ألمانيا) ومعظمها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن يتضمن رفضاً مطلقاً لتفرد الولايات المتحدة إدارة مثل تلك الصراعات، فضلاً عن ضرورة تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، غير أن مثل تلك

الاحتجاجات والمطالبات ظلت باهتة وقاصرة على مجرد التصريحات السياسية مفتقرة الى الحد الأدنى من التفاعل القائم على المنافسة القطبية الحقيقية، وفي ذات الوقت استمر سياق تعامل الولايات المتحدة مع مختلف القضايا والأحداث العالمية يقوم على الانفراد المطلق دون الاكتراث بما يعلنه معارضو السياسة الأمريكية.

كما بدأت الولايات المتحدة تستخدم منظمة الأمم المتحدة كأداة طيعة لتنفيذ سياساتها وأطماعها التوسعية في حكم العالم والسيطرة عليه والاستئثار بموارده، مما الأمر الذي جعل الكثير من دول العالم تطالب بالقيام بإصلاحات جذرية، تؤدي الى استقلالية المنظمة وتساعد على تحقيق أهدافها ومبادئها المتعلقة بحفظ الأمن والسلم الدوليين وإخراجها من دائرة النفوذ الأمريكي. وقد عارضت الولايات المتحدة كل المحاولات والجهود الرامية إلى تطوير المنظمة وتعزيز دورها في حفظ السلام العالمي، حتى تظل مجرد أداة طيعة لتنفيذ سياساتها وأطماعها ورغبتها في التحكم والسيطرة على الآخرين.

وأكثر من ذلك وصل الأمر إلى احتقار المنظمة عندما ضربت بعرض الحائط بقرارات مجلس الأمن المعارضة للحرب على العراق، ولم تستطع هذه المنظمة من إصدار قرار عبر مجلس أأمن يدين العدوان على العراق واحتلاله.

العولمة والشرق أوسطية.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور للحرب الباردة بين القطبين العالميين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفييتي، اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية بالغة وفقاً لتصورات وعقائد أيديولوجية مختلفة، فقد بدأت الولايات المتحدة السعي لاحتواء النفوذ السوفييتي وحصاره، والحيلولة دون انتشاره، لاسيما إلى أفغانستان وتركيا وباكستان والوطن العربي (الذي يشتمل على أهم دول الشرق الأوسط) وبالتالي صار الشرق الأوسط، هدفاً حيوياً للإستراتيجيات الكونية خاصة الغربية، وذلك في ظل محاولاتها العسكرية السياسية لإعادة تشكيل القوى، بما يسمح بخلق تكتلات إقليمية جديدة، تسمح بإحكام السيطرة الغربية على هذه المنطقة، وبما

يؤدي إلى توظيف إمكاناتها ومواردها من أجل تحقيق أهداف الإستراتيجيات الغربية، وذلك باحتواء الخطر الشيوعي من جانب، والحفاظ على بقاء وأمن دولة إسرائيل، التي أنشأتها الدول الغربية على أرض فلسطين العربي عام ١٩٤٨ من ناحية أخرى.

وفي ظل هذه الأجواء، سعت الحكومات الغربية، إلى إعادة دمج وحدات العالم العربي، في إطار مجموعة تكتلات وكيانات إقليمية، ترتبط بالنظام الغربي، وقواعده، وأيديولوجياته المختلفة.

مفهوم النظام الإقليمي

تعد الإقليمية عاملاً مساعداً للعولمة وخطوة هامة ولازمة لتحقيقها، لأنها تبتعد عن النظرة الكلية للعالم وتقسمه إلى أقاليم جغرافية تختلف في اتساعها بحسب المعيار المستخدم في التقسيم، ويعد المعيار الاستراتيجي والجيوبولتيكي واحداً من أهم المعايير المستخدمة في التقسيم الإقليمي، وبحسب هذا المعيار يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات أساسية في تحديد النظام الإقليمي العالمي:

الأول: يركز على أن النظام الإقليمي أو تشكل الإقليم يقوم على أساس القرب الجغرافي، أي أن الدول التي تشكل إقليماً معيناً أو تدخل في إطار نظام إقليمي محدد يجب أن تكون دولاً متقاربة جغرافياً .

ويتجاهل هذا الاتجاه ما هو موجود ضمن هذه الأقاليم من تناقضات وصراعات قد تصل إلى حد تهديد المصير كما هو موجود في حالة الصراع العربي – الصهيوني .

الثاني: ينطلق من أن النظام الإقليمي يقوم على عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في الإطار الإقليمي. ولعناصر التماثل هذه مظاهر ثقافية واجتماعية واقتصادية وبشرية وتاريخية. والقضية الهامة هنا أن عناصر التماثل هذه قد لا تتحدد من داخل الإقليم نفسه، بل قد تحدد من خارجه وتفرض بالقوة. وهذا ما تفعله الدول الكبرى والقوية في العديد من الأقاليم في العالم خدمة لأهدافها ومصالحها .

والثالث: ينطلق من أن العامل الهام في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول القائمة في إطار الإقليم. وهذا الاتجاه يحاول القفز فوق الخلافات والتناقضات الأساسية التي قد توجد بين دول الإقليم، وأيضاً يسهل عملية صياغة الإقليم من خلال التفكيك وإعادة التركيب الجديد كما ويسهل عملية فرض وحدات سياسية ضمنه تكون من خارجه جغرافياً، أو من خارجه بشرياً وثقافياً وحضارياً .

مما تقدم نستنتج أن النظام الإقليمي: هو نظام من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى العسكرية، تقوم بين مجموعة من الدول تقع في إطار إقليمي واحد، وترتكز على قاعدة التقارب الجغرافي، وإمكانية التعدد القومي، ويرتبط بمضامين و أهداف محددة، لها أبعادها الدولية والإقليمية والمحلية. ومن هذا التحدي لمفهوم النظام الإقليمي يتضح أنه يقوم على المرتكزات التالية:

١- بنية من الدول وبنية من العلاقات .

٢- علاقات نوعية تقوم بين الدول المكونة للإقليم .

٣- أنماط من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٤- هدف ومضمون يؤديان الأهداف المحددة من قيامه[٩٩].

مفهوم الشرق الأوسط

تتفق آراء المهتمين بالدراسات الاستراتيجية على أن مصطلح الشرق الأوسط قد جاء من خارج المنطقة وقد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الاستعمارية لدول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، فقد ارتبط اسم الشرق الأوسط في الأوساط الأكاديمية بالجنرال الأمريكي الفرد ثاير ماهان في مقالة له عن الخليج الفارسي والعلاقات الدولية عام ١٩٠٢، ناقش فيها الاستراتيجية الإمبريالية البريطانية، حيث نبه فيها الحكومة البريطانية للأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي التي أطلق

١- شاهر إسماعيل الشاهر. الشرق الأوسط الجديد والمستقبل العربي، (المناضل)، المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد ٣٣٢، ٢٠٠٥.

عليها اسم الشرق الأوسط، كطريق للإمبراطورية البريطانية باتجاه مستعمرتها الأساسية في الهند.

وتطور هذا المصطلح بعد ذلك وتصاعد وفق استخداماته المرتبطة بالمصالح البريطانية[١٠٠]، وقد ظهر ذلك جلياً في مقالات "فالينتاين شيرول" مراسل جريدة التايمز بعنوان " المسألة الشرق أوسطية " والتي بحث من خلالها عن مقومات الاستراتيجية المتوفرة في منطقة الشرق الأوسط، موضحاً أهمية هذه المنطقة في الدفاع عن الهند التي تشكل جوهرة التاج البريطاني.

ثم بدأ العمل على تعميم المصطلح بإعطائه مرتكزات على أرضية الواقع فانتقل إلى الدراسات الأكاديمية على يد هاملتون الذي أصدر كتاباً عام ١٩٠٩ بعنوان "مشاكل الشرق الأوسط" وتحدث عن أهمية هذه المنطقة وضرورة السيطرة عليها، كما تحدث اللورد " كيزرون " الحاكم البريطاني للهند عن الشرق الأوسط عام ١٩١١ باعتباره مدخلاً للهند والمناطق المجاورة.

كما تحدث " ونستون تشرشل " وزير المستعمرات البريطاني عن إدارة خاصة للشرق الأوسط، مهمتها الإشراف على شؤون العراق و فلسطين و شرقي الأردن. وخلال الحرب العالمية قامت الحكومة البريطانية بتشكيل إدارة للشرق الأوسط، تعنى بأمور العراق، وفلسطين، وشرق الأردن، وتوحيد قيادة القوات البريطانية في الشرق الأوسط، ومقرها العراق.

حدود الشرق الأوسط.

صار مصطلح الشرق الأوسط ثابتاً في الكتابات والدراسات العلمية المختلفة، ويشمل منطقة جغرافية معينة، تتداخل فيها كيانات أو كتل سياسية متعددة، تضم جميع الدول العربية في شمال إفريقيا وإقليم بلاد الشام والعراق، ودول الخليج العربية

٢- صلاح أحمد زكي. النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٥ ،ص.٧

(المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وعمان)، واليمن، إضافة إلى تركيا، وإيران، واثيوبيا، واريتريا، وهناك اختلاف على إدخال قبرص، والسودان، والصومال، وأفغانستان، وباكستان.

يتسم إقليم الشرق الأوسط بتعدد وتنوع عرقي وديني ولغوي وثقافي بدرجة كبيرة بحيث يمكن إطلاق صفة الفسيفسائية عليه.

وقد تعددت الآراء حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط وتلك التي تخرج منه، عير أنه هناك شبه إجماع على أن هناك دولاً تشكل منطق القلب فيه تحيط بها حلقة من الدول الرئيسة في إقليم تليها مجموعة الدول الهامشية التي تختلف الآراء بشدة حول إدماجها ضمن إقليم الشرق الأوسط.

١- تضم المجموعة الأولى الدول التي يجمع الباحثون على أنها تشكل قلب الشرق الأوسط متمثلة بدول الهلال الخصيب العربية (العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن مصر، ويطلق عليها المجال الحيوي للشرق الأوسط.

٢- تضم المجموعة الثانية دول الحلقة الخارجية في الشرق الأوسط، ويأتي في مقدمتها السعودية وليبيا وإيران وتركيا والسودان.

٣- وتضم المجموعة الثالثة الدول الهامشية التي تختلف الآراء حول ضمها للشرق الأوسط وهي:

أ- باقي مجموعة دول شمال إفريقيا العربية أي بلاد الغرب العربي.

ب- أثيوبيا وأريتريا والصومال.

ت- باقي دول شبه الجزيرة العربية.

ث- امتداد أوربي شرق أوسطي يتمثل في قبرص واليونان.

ج- امتداد آسيوي يشمل باكستان وأفغانسان والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز التي استقلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[١٠١].

الشرق أوسطية والعالم العربي

الشرق أوسطية مجموعة من الترتيبات الإقليمية الجديدة في المنطقة بهدف إشراك الكيان الصهيوني في عضوية الشرق الأوسط، بغض النظر عن تباين الأعضاء المشاركين فيه، وقد ظهرت فكرة الشرق أوسطية الجديدة من خلال وثيقة أمريكية تزامن إعدادها مع مفاوضات السلام بين مصر والكيان الصهيوني (اتفاقية كامب ديفيد) ١٩٧٧، حيث أوصت هذه الوثيقة بضرورة إعادة النظر في المفاهيم السائدة وتغيير العقليات القديمة، وأكدت على ضرورة التعاون بين دول الشرق الأوسط، الذي يجب أن يحل محل التعاون العربي الإقليمي، وترجع أهمية هذه الوثيقة إلى أنها تحدد الرؤية الأمريكية لمستقبل المنطقة المتمثلة في إيجاد نظام بديل للنظام العربي القائم على وحدة قومية، يشمل اندماجاً إقليمياً يضم إلى جانب الدول العربية كلاً من الكيان الصهيوني وتركيا وإيران[١٠٢].وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعدة محاولات لإنجاز مراحل معينة من مشروع الشرق الأوسط كان أهمها:

١- محاولة احتواء مرتكزات التطور والتقدم في الوطن العربي وتطويق أية تحولات نوعية يمكن أن تشكل حافزاً ودافعاً للأمة العربية نحو الوحدة والتضامن والتنسيق والتعاون .

٢- تقوية الكيان الصهيوني ومساعدته سياسياً واقتصادياً و عسكرياً وذلك من خلال :

١- محمد على الحوات. مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص.١٩

١- مصطفى عبدالعزيز موسى. العرب في مفترق الطرق بين ضرورات المشروع القومي والمشروع الشرق أوسطي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥، ص .١٠٧

أ- الإعلان عن توسيع مبدأ ترومان عام ١٩٤٩ ليشمل الوطن العربي عن طريق تقديم المساعدات لبعض دول المنطقة .

ب- الإعلان الثلاثي في ٢٥ أيار ١٩٥٠ من (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا) والتي أعلنت بموجبه أنها تعمل للحفاظ على أمن الكيان الصهيوني وسلامته وذلك من خلال تأمين وصول السلاح إليه ومنعه عن بقية الدول العربية .

ج- إقامة الأحلاف والتكتلات السياسية والدينية ومنها :

- محاولة إقامة قيادة رباعية لمنطقة الشرق الأوسط عام ١٩٥١ تضم (الولايات المتحدة - فرنسا - بريطانيا - تركيا) و لاحقاً مصر - والكيان الصهيوني .
- تجددت هذه الفكرة في ما عرف باسم الحزام الشمالي لمنطقة الشرق الأوسط عام ١٩٥٣ .
- محاولة احتواء مصر عبد الناصر من خلال زيارات دالاس إلى المنطقة عام ١٩٥٣.
- إقامة حلف بغداد عام ١٩٥٥ .
- محاولة الربط بين تمويل الولايات المتحدة لبناء السد العالي و إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني .
- استخدام القوة العسكرية عام ١٩٥٦ ضد مصر .
- الإعلان عن مبدأ إيزنهاور لملء الفراغ عام ١٩٥٧ (استعداد الولايات المتحدة للتدخل العسكري ضد الخطر الشيوعي في المنطقة) .
- الإنزال العسكري الأميركي البريطاني في لبنان والأردن عام ١٩٥٨ رداً على الوحدة السورية المصرية .
- عدوان حزيران عام ١٩٦٧.

– قيام معهد السلام من أجل "الشرق الأوسط" الذي أشرف عليه المليونير اليهودي (روتشيلد) بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ مهمته إيجاد السبل لتسوية الصراع في "الشرق الأوسط"[١٠٣].

وقد كانت أزمة الخليج الثانية السبب في الولادة الفعلية لما عرف بـ النظام الإقليمي الشرق أوسطي، الذي دعا إليه الرئيس الأميركي بوش الأب من خلال إعلانه عن ولادة النظام العالمي الجديد، الذي جاء بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز الولايات المتحدة كقوة متفردة في العالم .

وبرزت "إسرائيل" لتطرح بكل ثقة مشروعها الصهيوني القديم تحت اسم جديد وهو (الشرق الأوسط الجديد) الذي بدأ يحل تدريجياً محل تعابير مثل التضامن العربي و الوحدة العربية و الجامعة العربية، إلى حد جعل شمعون بيريز رئيس وزراء الكيان الصهيوني الأسبق يطالب بدخول "إسرائيل" الجامعة العربية و تغيير اسمها إلى (جامعة الشرق الأوسط) .

وينطلق التصور "الإسرائيلي للشرق الأوسط الجديد" من النظرة إلى البلدان العربية كبلدان متخلفة ويقتصر دورها على تصدير المواد الطبيعية والأولية والطاقة ورأس المال والأيدي العاملة، وأن "إسرائيل" سوف تستقطب كل هذا، وتتحول إلى مركز مالي واقتصادي عملاق في المنطقة وانطلاقاً من هذا يلخص بيريز موقفه وآراءه حول قيام سوق شرق أوسطية على الشكل التالي:

النظام "الشرق أوسطي" يقوّم معادلة جديدة تجمع بين النفط السعودي واليد العاملة المصرية ، والمياه التركية والخبرة الإسرائيلية. وقد نشر بيريز كتابه (الشرق الأوسط الجديد) عام ١٩٩٢ وتحدث فيه عن معادلة بسيطة مفادها أن اليد العاملة العربية + النفط العربي = الخبرة الإسرائيلية، و لا يهمل أهمية المياه ويتحدث عن ضرورة مبادلة كل قطرة مياه بقطرة نفط.

---

١ – شاهر إسماعيل الشاهر. مرجع سابق

وفي هذا المجال يبرز المشروعات الاقتصادية للشرق أوسطية وفي مقدمتها المشروع التركي الذي يسمى (أنابيب السلام) لسحب مياه نهري سيحون وجيحون من جنوب تركيا في أنابيب عبر سورية والأردن إلى السعودية وفي مرحلة لاحقة إلى "إسرائيل" .

كما طرح شمعون بيريز مشروعين جديدين :

الأول: البنك الإقليمي للشرق الأوسط الذي سيتولى عمليات التمويل وانتقال الأموال والادخار والسيطرة على حركة رؤوس الأموال العربية بدعم المؤسسات المالية الدولية والغربية والأميركية .

الثاني: إنشاء جامعة تسمى جامعة الشرق الأوسط، نواتها الأساسية ثلاث كليات للقانون، و إدارة الأعمال، والزراعة.

وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية على نفسها تسويق المشاريع الشرق أوسطية، بعقد سلسلة من المؤتمرات الدولية والإقليمية للبحث في آليات تطبيق نظام الشرق الأوسط الجديد كما يطرحه التصور : الإسرائيلي "، فقد عقد أول مؤتمر للشرق أوسطية في الدار البيضاء ١٩٩٤، والثاني في عمان ١٩٩٥ ، والثالث في القاهرة ١٩٩٦ ، والرابع في الدوحة ١٩٩٧

الشرق الأوسط الجديد[١٠٤]

انتهت الإدارة الأميركية من صياغة مشروعها الجديد لاستتباع منطقة "الشرق الأوسط الكبير" التي تشمل إضافة إلى العالم العربي محيطه القريب (إيران – تركيا – باكستان .....) مع تحيز واضح لـ"إسرائيل" فيه .

وينص المشروع على إعادة صياغة شاملة (سياسياً واقتصادياً و ثقافياً) لمجمل هذا "الشرق الأوسط الكبير" بهدف الحفاظ على المصالح الأميركية والحلفاء، وتغيير الأنظمة فيه، مع استثناء "النظام الديمقراطي" الوحيد فيه والقائم في "إسرائيل" ودعم وتعزيز دورها الإقليمي المتعاظم .

---

١ – نفس المرجع السابق.

لقد استخدم المشروع الأميركي الجديد للهيمنة على المنطقة العربية التقريرين السنويين (٢٠٠٢– ٢٠٠٣) لبرنامج التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة حول الأوضاع العامة في الوطن العربي عبر انتقائية مغرضة ومفضوحة. كمطالعتين اتهاميتين تؤكدان قصور العرب ومجافاتهم لروح العصر واحتياجهم إلى وصاية مطلقة تبدل جذرياً نمط حياتهم في بيوتهم و في مدارسهم وسلوكهم في الشارع والمقهى وصولاً إلى سرايات الحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم، ثم ضم إليهم المسلمين في إيران وتركيا وباكستان بغير سند مماثل.

إن القراءة المتأنية للمشروع تؤكد على الملاحظات التالية

- إن المشروع الجديد هو طبعة منقحة و فريدة من مشروعات الهيمنة الأميركية على المنطقة والتي باشرت واشنطن العمل لفرضها على المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.
- يختلف المشروع الجديد يختلف في أمور جوهرية، معظمها ناجم عن حالة الانحطاط العربي الشامل، وعن تعاظم القوة الإسرائيلية التي مكنتها من إحداث اختراقات واسعة في الجسد العربي المتهالك .
- يلغي المشروع أي ذكر للعرب كعرب، فلا يميزهم في جغرافيتهم، ولا يقر لهم بهوية واحدة.
- إن المشروع قد اعتمد توسيع مداه الجغرافي وخلط الهويات بقصد تتصيب "إسرائيل " شرعياً وبلا تحفظ إلى هذه المنطقة، متجاوزاً فلسطين بالكامل، سواء عبر وضعها الراهن أو عبر رؤية الرئيس الأمريكي بوش الابن وفق خريطة الطريق المقترحة من قبله لحل القضية الفلسطينية.
- لا يكتفي المشروع بإلغاء (العرب) بل هو يقسم المسلمين فيمنح بعضهم بركة الانخراط في هذا المشروع ويمنعها عن الآخرين .

- يعطي الأميركيين الهيمنة المطلقة على هذا "الشرق الأوسط"، بينما يفرض على (أوربا القديمة) أن تقوم بإعداد هذه الشعوب المتخلفة وتدريبها أو تمويل عمليات التحول فيها وعلى نفقتها.
- إنه مشروع يسقط العرب من جغرافيتهم بعد إسقاطهم من التاريخ، وهو مشروع يستكمل نفي الهوية القومية لهذه المنطقة بحيث لا يعود ممكناً اعتبار "إسرائيل" جسماً غريباً وطارئاً عليها.
- إنه مشروع يهدف إلى فرض وصاية أبدية على مئات من ملايين الناس أكثريتهم الساحقة إسلامية و أكثرية الأكثرية عربية بذريعة أنه إنما يسعى إلى تحضيرهم بالاحتلال لكي يعرفوا الديمقراطية وينعموا بالثقافة والرفاه الاقتصادي .

خطر المشروع على الوطن العربي :

إن مشروع " الشرق الأوسط الكبير" يشكل خطراً كبيراً على الوطن العربي للأسباب التالية :

١- إنه مشروع فرض من الخارج: دون استشارة العرب ودون أن يكون لهم دور فيه وبافتراض حسن النية، كان المفروض أن يطرح المشروع على القوى الحية في الدول العربية في خطوطه العريضة وفي حال التوصل إلى اتفاق عليه، تصاغ التفاصيل عبر اجتهاد هذه القوى التي يجب أن تتوفر لإنقاذ المشروع ولكي يتحقق مبدأ الصلاح من الداخل .

٢- افتقاد الثقة لأي مشروع أميركي يطرح في المنطقة: فقد أثبت التاريخ أن مهمة الولايات المتحدة في المنطقة هي الإفساد في الأرض العربية ...

٣- يعمل المشروع الأميركي على الإساءة لتقرير التنمية الإنسانية العربية: فالمشروع ينطلق بالاعتماد على تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي يقول إنه طالما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية و الاقتصادية في المنطقة ، سنشهد زيادة في التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير

المشروعة . لكن القراءة الأمينة للتقرير تؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي من أكثر معوقات التنمية استشراء في البلدان العربية.

وقد قامت الإدارة الأميركية بخفض دعمها السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي احتجاجاً على ما تضمنه تقرير (التنمية الإنسانية العربية) من انتقاد شديد لاحتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية و لسلوك الإدارة الأميركية الحالية في دعمه غزو العراق واحتلاله .

٤- تسعى الولايات المتحدة من خلال مشروعها هذا إلى الإساءة إلى العلاقة بين العرب و أوربا: فهي تحاول فرض المشروع عن طريق الدول الثماني الكبرى و التي من ضمنها فرنسا و ألمانيا، وتعمل الولايات المتحدة على تخويف هذه الدول من احتمالات الهجرة غير المشروعة إليها من قبل الشباب العربي .

٥- يهدف المشروع إلى دمج المنطقة في النظام الرأسمالي العالمي: الذي تتمتع فيه "إسرائيل" بمكانة متميزة ويسعى إلى دمج "إسرائيل" في نسيج " الشرق الأوسط الجديد ". إذ ينطوي المشروع بإدخال "إسرائيل" في "الشرق الأوسط الجديد" باعتبارها عنصراً أصيلاً و طبيعياً في هذه المنطقة و غالباً مسيطراً دون تحميلها تبعات الإرهاب الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني .

٦- إن ما يوحد هذه المنطقة في نظر الإدارة الأمريكية ، هو التدين بالإسلام : مع ربط الإرهاب بالإسلام كما صنعته وروجت له بعض الدوائر الأميركية ، أي إسلام ابن لادن والملا عمر وليس أبعد من الصواب من هذا التسطح المغرض ، فليس للإرهاب دين وليس الإرهاب لصيقاً بدين بعينه وأياً يكن الأمر ، فالإسلام متفاوت بين بلدان المنطقة الشاسعة التي يتفاعل معها المشروع . والإسلام ليس الدين الوحيد في المنطقة ، وإن كان الغالب ، وبخاصة في البلدان العربية .

وفي الختام يمكن القول إن الوظيفة الأساسية لمشاريع الشرق الأوسط هي :

١- تجزئة الوطن العربي و إعادة صياغته من جديد .

٢- إضعافه وإضعاف الأمة العربية.

٣- إيجاد مرتكزات داخلية في قلب الوطن العربي مساعدة على استمرار التجزئة والضعف .

٤- إيجاد المبررات اللازمة لإقامة الكيان الصهيوني ، و إيجاد مرتكزات استمراره .

أمام هذه الأخطار المحدقة لا يبقى أمام العرب إلا خياراً وحيداً يتمثل بالتصدي لهذه المخططات وكشف أبعادها، ويتحمل العرب وحدهم المسؤولية التاريخية أمام الأجيال القادمة في عدم التفريط بأي حق من الحقوق العربية ورفض هذا المخطط بكل تفاصيله وإن الأمة العربية بإمكاناتها الاقتصادية والبشرية والمالية، وبما تتمتع به من ثروة حضارية وقيم روحية أصيلة وتاريخ وماض عريق قادرة على الوقوف في وجه هذه المخططات وإيجاد البديل الصحيح عنه في البحث عن عوامل الوحدة والقوة ونبذ الخلافات وإحياء المؤسسات العربية المشتركة، والتأكيد على الأمن القومي العربي المشترك بكل جوانبه العسكرية والاقتصادية والغذائية، إضافة إلى تطبيق التكامل الاقتصادي العربي والمشروعات العربية المشتركة، والسوق العربية المشتركة.

وختاماً لابد من التأكيد على ضرورة العمل من أجل تلافي الآثار السلبية للعولمة على المجتمع العربي، التصدي للمشاريع الإقليمية التي تهمش العرب وتحجم من دورهم في هذه المشاريع لصالح الكيان الصهيوني، أو التخفيف من الآثار السلبية لهذه المشاريع، يجب على العرب أن يعملوا على ثلاثة محاور رئيسية هي:

١ - اعتماد سياسة التنمية البشرية:

فالمعرفة عنصر جوهري من عناصر الإنتاج ومحدد أساسي للإنتاجية، وقد أصبح تمايز الاقتصاديات يرتكز على مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي .

وإذا كان لا يوجد أمام العرب خيار في الاندماج مع الاقتصاد العالمي فإن النجاح في تحقيق ذلك يرتكز على تنمية قاعدة من الموارد البشرية وخلق البيئة

الملائمة للاستخدام الأمثل لهذه الموارد، فالاهتمام برأس المال البشري وزيادة قدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية الجارية عالمياً هو من أهم عوامل الاستفادة من آلية العولمة بدلاً من الخضوع لسلبياتها.

٢- التعليم والتدريب:

إن الأداء الاقتصادي لأي قطر عربية يعتمد على واقع نظام التعليم فيها، وإن تطوير هذا النظام هو المدخل للتنمية الحقيقة، والملاحظ للنظام التعليمي العربي بالرغم من مخرجاته الضخمة، فإنها تختلف مع التغيرات السريعة والمتلاحقة لسوق العمل حيث أن رسم السياسة التربوية كان منفصلاً عن رسم السياسة الاستثمارية.

أما فيما يتعلق بالتدريب فلقد كانت السمة المميزة للنظام التعليمي في معظم الدول العربية هي التوسع في التعليم الأكاديمي على حساب التعليم الفني والمهني. لذلك تعتبر إقامة مراكز التدريب المهني محاولة ناجحة من قبل الجهات الرسمية لإعادة تدريب الكوادر والطاقات البشرية الشابة .

٣- البحث والتطوير العلمي:

إن عمليات العولمة ومنجزات ثورة الاتصالات تخلق علاقات قوى جديدة على الصعيد العالمي، نظراً لارتباط تلك المنجزات بالتقدم التكنولوجي والبحوث والتطوير.

بالنظر إلى نسبة الإنفاق على البحث والتطوير العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية نجد أنها تبلغ ٠.١١% فقط، ولا يمكن مقارنة هذه النسبة مع إي من دول العالم المتقدم، ولا حتى مع معظم الدول النامية، لذلك لابد من توجيه الاهتمام بالبحث العلمي لأنه هو السبيل الوحيد لتحقيق التقدم الاقتصادي.

ومن ناحية ثانية نجد أن أنشطة البحث العلمي تتركز بشكل أساسي في الهيئات العامة، مع انخفاض كبير لمساهمة القطاع الخاص في هذا المجال، تركيزها في أنشطة محدودة مثل الزراعة والصحة وانخفاض نسبتها في مجال صناعة التكنولوجيا، لذلك لابد من تفعيل دور المؤسسات البحثية الخاصة ومساعدتها من قبل

الجهات الحكومية، وإعطاءها دوراً أكبر في العملية التنموية. ومن الضروري إعادة النظر في تخفيض نسب الأمية في البلدان العربية وفي طبيعة التعليم وكذلك هيكل البحوث والتطوير لتحقيق الأهداف المنشودة .

الفصل التاسع

جغرافية فلسطين السياسية

توطئة تاريخية وجغرافية عن فلسطين

أهمية فلسطين الاستراتيجية

الموارد المعدنية بفلسطين وأهميتها الاستراتيجية

مكانة فلسطين في الاستراتيجية الدولية

Damascus University

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

توطئة تاريخية وجغرافية عن فلسطين

لمحة مقتضبة عن تاريخ فلسطين:

تعد فلسطين جزءاً من سورية الطبيعية، التي تعرف باسم . بلاد الشام، والتي بدورها تشكل جزءاً هاماً من إقليم المشرق العربي. وتحتل فلسطين، الركن الجنوبي الغربي من سورية الطبيعية. وهي ذات شكل متطاول من الشمال إلى الجنوب، حيث يبلغ طولها ما يزيد عن ٤٣٠كم، وبعرض من الغرب إلى الشرق يتراوح ما بين ٥٠– ٧٠ كم، وتطل غرباً على البحر المتوسط بشريط ساحلي يتجاوز ٢٢٤ كم. ولفلسطين الحالية واجهة بحرية ثانية تطل على البحر الأحمر، في أقصى الجنوب من رأس مثلث النقب بشاطئ يقارب ١٠.٥ كم. حيث يستحم بمياه خليج العقبة. وقد عاش الإنسان في فلسطين منذ زمن بعيد موغل في القدم. إذ وجدت بقايا مادية لأدوات حجرية كان قد صنعها الإنسان في ذاك الزمن الغابر، ليحصل باستخدامها على ضروريات الحياة، من الغطاء النباتي والحيواني الذي كان سائداً في ذلك الزمن بمناطق فلسطين المختلفة. فقد تم العثور في منطقة غور الأردن، جنوب غرب نقطة التقاء نهر اليرموك الذي يستمد مياهه من منطقة حوران، بنهر الأردن، قرب موقع جسر بنات يقعوب، بقايا لعظام حيوانية تعود إما لزرافة أو لجمل. ويرجع عمر تلك الأدوات إلى فترة الطغيان الجمودي الأول . جنز Gunz . التي تعود إلى عصر البلايستوسين، ويقدر عمرها ما بين ١٤٠٠٠٠٠ – ١٧٠٠٠٠٠ عام سبقت. كما وجدت بقايا عظمية، وأدوات حجرية من صنع الإنسان في المناطق المحيطة ببحيرة طبريا الحالية حيث كانت في الماضي ذات مساحة أوسع بكثير من مساحتها الحالية التي لا تتجاوز ١٦٨كم^{٢} في أحسن الظروف. كما عثر على بقايا عظمية لأناس من نموذج . نياندرتال . كان قد عاش في الجزء الأوسط من العصر الحجري القديم . Paleolithe . منذ ما يزيد عن ١٥٠ ألف عام سبقت في منطقة جبال الكرمل في كهفي . السهول . والطابون. وكان نياندرتال فلسطين يحمل في ذاته صفات سلالية

أفريقية . وأوربية، مما يدل أن هناك انتقال للإنسان من نموذج نياندرتال بشكل مبكر من أفريقيا باتجاه قارة آسيا[١٠٥].

وقد أعقبت العصر الحجري القديم، كل من العصر الحجري المتوسط Mezolithe . والحديث Neolithe، وقد امتدت هذه المرحلة ما بين ٢٠ ألف عام سبقت إلى قرابة ٤٠٠٠ آلاف ق.م). وتتميز هذه المرحلة من التاريخ الثقافي لفلسطين، بالحضارة النطوفية نسبة إلى منطقة النطوف في الجليل، وبحضارة الكباريين . نسبة إلى كهف كبارا. وكان الإنسان في هذا الزمن لازال يستخدم الأدوات الحجرية المصنوعة من الصوان، والبازلت كأدوات: المنشار . المنجل . السكين . الجاروشة البازلتية، التي لاتزال موجودة في منطقة فلسطين وجنوب سورية، وتستخدم في الحياة اليومية. وكانت بلدة . مَحَجَّة . في حوران مشهورة بصناعة تلك الجواريش منذ القديم لتوفر المادة الخام الملائمة لذلك في منطقة اللجاة وعلى أطرافها. وفي هذه المرحلة من تاريخنا الثقافي تم العثور على بقايا سكنية دائمة من صنع الإنسان في بلدة . أريحا . تعود إلى ما يزيد عن ١٠٠٠٠ عام سبقت، حيث كانت قد نشأت الزراعة اليدوية قبل ذلك الوقت بما يقارب ٥٠٠٠ عام. ويعود سبب تحول الإنسان في تلك المنطقة من جامع إلى صانع للطعام إلى تغير المناخ في نهاية عصر الجليد ـ فيورم (Vurm) إلى المناخ الجاف والسائد حالياً في منطقة فلسطين وبقية بلاد الشام. وقد توصل إنسان فلسطين إلى صناعة الفخار في ٥٥٠٠ ق.م والنحاسية ما بين ٤٠٠٠ –٣١٥٠ ق.م. والأدوات البرونزية ما بين ٣١٥٠–١٢٠٠ ق.م، والحديدية في ١٢٠٥– ٣٠٠ ق.م.

تعرضت فلسطين وبقية بلاد الشام إلى هجرة لأقوام عربية متعددة جاءت من جزيرة العرب من أشهرها: الكنعانيون . العمونيون . الفينيقيون . الآراميون. وتعرضت فلسطين وبلاد الشام إلى غزو من البدو قدموا من بادية الشام، حيث بسطوا نفوذهم

---

١ – علي عبد الله الجباوي: علم الإناسة: الأنتروبولوجيا، جامعة دمشق، ١٩٧٧، ص ١٧٥.

على بلاد الشام وبقيت فلسطين . ما يزيد عن ٢٠٠ سنة خاضعة لسلطتهم. ويعرف هؤلاء القوم البدو العرب . بالهكسوس . حيث توجهوا إلى مصر القديمة، واحتلوها، وبسطوا نفوذهم السياسي والعسكري لفترة زمنية طويلة، ما بين /١٧٥٠ ق.م . ١٥٠٠ ق.م/. وتعرضت فلسطين وبلاد الشام إلى الاحتلال من قبل قوات الاسكندر المكدوني عام ٣٣٠ ق.م. وصارت فلسطين وبلاد الشام مسرحاً للصراع بين خلفاء الاسكندر . البطالمة حكام مصر . والسلوقيون حكام بلاد ما بين النهرين. وفي عام ٦٣ ق.م، خضعت فلسطين وبلاد الشام إلى الاحتلال الروماني بقيادة القائد . بومبي . وبقيت تحت حكم الرومان حتى عام ١٣هـ/ ٦٣٤م عندما حررها العرب المسلمون بقيادة خالد بن الوليد ، وأبي عبيدة الجراح، شرحبيل بن حسنة، بعد الانتصار الاستراتيجي للقوات العربية الإسلامية على قوات الروم المحتلة في معركة اليرموك. وكان يسكن فلسطين آنذاك قبائل عربية منها: الأدوميون . الأنباط . التدمريون . الغساسنة.(١٠٦)

بقيت فلسطين في ظل الدولة الإسلامية منذ حروب التحرير التي بدأت إثر النصر في معركة اليرموك حتى عام ١٩١٨م. ولم ينقطع هذا الوضع السياسي، إلا أثناء الاستعمار الصليبي الأوروبي، الذي أنشأ له مملكة في فلسطين وجنوب لبنان وفي جزء من منطقة غرب الأردن بين عامي ١٠٩٩-١١٨٧م، حيث أزيلت تلك المملكة على يد القائد العربي المسلم . صلاح الدين الأيوبي.

وقد كان سكان فلسطين عند بدء التحرير العربي الإسلامي من القبائل العربية، حيث كانت تسكن قبائل: لخم، جذام، قضاعة في الجنوب والجنوب الشرقي من فلسطين، وقبائل كلب، والغساسنة في الشمال الشرقي من فلسطين وحوران. وجاءت إلى فلسطين مع التحرير العربي الإسلامي قبائل كندة . الأشعريين . الأوس . الخزرج . زبيد . طيء . الأزد . بلي . بهراء . جهينة . قيس . كنانة. أما أواسط فلسطين وسواحلها ومدنها فكان فيها آراميون . وعرب مسيحيون.

١- الموسوعة الفلسطينية: المجلد الأول، دراسات جغرافية، بيروت، ١٩٩٠، ص٥-٦.

خضعت فلسطين للانتداب البريطاني عام ١٩٢٠م، في أعقاب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وكانت بريطانية قد تعهدت على لسان وزير خارجيتها . بلفور عام ١٩١٧م . قبل احتلالها لفلسطين بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد كرست سلطة الانتداب البريطاني جهودها لتحقيق المشروع الاستعماري الغربي الصهيوني، الذي كان قد ظهر لأول مرة في القرن التاسع عشر الميلادي. وكان يقضي بإنشاء دولة يهودية في فلسطين التي كانت شبه خالية من اليهود في ذلك الوقت، حيث اتخذت السلطات البريطانية إجراءات لتسهل هجرة اليهود إلى فلسطين، وتمكينهم من السيطرة عليها، واستغلال أراضيها في الزراعة، إضافة إلى إنشاء المستوطنات. وقد أدت الهجرة إلى ارتفاع نسبة اليهود في فلسطين إلى ٣٠% من سكان فلسطين، في الوقت الذي لم تزد فيه الأراضي التي امتلكها اليهود عن ٦.٤% من مساحة فلسطين. وفي ١٥ أيار من عام ١٩٤٨م أعلنت الأمم المتحدة قيام دولة الكيان الصهيوني خدمة لتحقيق الأهداف الاستعمارية للعالم الغربي، بحيث تكون هذه الدولة الصنيعة للاستعمار حجر عثرة في وجه حركة توحيد العرب وتقدمهم، وعلى إبقائهم متخلفين متناحرين متقاتلين. وبعد إعلان ذلك الكيان الغاصب والغريب في قلب الوطن العربي، أخذ اليهود المنظمين في عصابات إرهابية مثل عصابات شتيرن . عصابات الهاجانا . في تذبيح العرب الفلسطينيين وطردهم من ديارهم وأرضهم. فاستولى اليهود على ٢١٠٠٠كم٢ من مساحة فلسطين البالغة قرابة ٢٧٠٠٠ كم أي ما يزيد عن ٧٧% من مساحة فلسطين. وبقيت الضفة الغربية التي تقارب مساحتها ٦٠٠٠كم٢ تحت السيطرة الأردنية، وقطاع غزة البالغة مساحته قرابة ٣٥٠كم٢ تحت السيطرة المصرية. وفي عام ١٩٦٧م احتل اليهود كامل فلسطين بالإضافة إلى أراضي سورية ومصرية وأردنية. واحتلوا جنوب لبنان عام ١٩٨٢م، لكنهم طردوا من الجنوب عام ٢٠٠٠م بفعل المقاومة الوطنية والإسلامية بقيادة حزب الله، وبقيت منطقة مزارع شبعا ومرتفعات كفر شوبا، حتى الآن تحت الاحتلال الصهيوني، حيث تبلغ مساحة تلك المنطقة قرابة /٢٠٠كم٢/. وحالياً فقد استولى

الكيان الصهيوني على معظم مساحة الضفة الغربية، وأقام فيها المستعمرات، وجزأها إلى بقع استيطانية متصلة ببعضها، مما عزل الفلسطينيين في بقع من المساحات غير متصلة مع بعضها بعضاً، بحيث لا تصلح أن تكون ملائمة لقيام دولة فلسطينية مستقلة عليها.

لمحة مقتضبة عن جغرافية فلسطين:

ينقسم السطح التضريسي لفلسطين إلى أربعة أقاليم جغرافية هي:

السهل الساحلي.

المرتفعات الوسطى.

الغور الانهدامي.

النقب.

١ – السهل الساحلي:

يتكون من شريط ضيق من الأرض تعلوه تربة رسوبية خصبة، وهو يقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط غربي فلسطين. ويقسم جبل الكرمل، الذي يعتبر امتداداً لجبال وسط فلسطين باتجاه شاطئ حيفا، السهل الساحلي إلى قسمين: سهل عكا الضيق، الذي يمتد من رأس الناقورة على الحدود اللبنانية حتى مدينة حيفا، بطول ٤٠كم تقريباً وبعرض لا يتجاوز ١٥كم، ومن سهل يافا (سارونه) الذي يبدأ ضيقاً جنوب حيفا، ويزداد اتساعاً كلما اتجهنا نحو الجنوب. وتقع في سهل يافا، معظم زراعة الحمضيات الفلسطينية التي استولى عليها اليهود الصهاينة عام ١٩٤٨ ـ وتقع منطقة يافا . تل أبيب (تل الربيع) في وسطه. وتنتشر معظم المدن والمستوطنات في كل أنحائه. وهو يحوي أجود الأراضي الزراعية.

٢ – المرتفعات الوسطى:

تضم سلسلة من المرتفعات الجبلية، التي تبدأ من الجليل شمالاً إلى مشارف النقب جنوباً، ويقسمها صدع . يصل خليج عكا بغور الأردن، عبر سهل مرج بن

عامر وبيسان . إلى مجموعتين تضريسيتين هما: جبال الجليل في الشمال، وفيها أعلى قمة بفلسطين، تتمثل بجبل الجرمق ١٢٠٨م فوق مستوى سطح البحر. وإلى الجنوب . تقوم جبال نابلس . والخليل . إذ يصل ارتفاع بعض مرتفعاتها إلى ١٠٠٠م.وتقع مدينة . يبوس الكنعانية (أورسالم . مدينة القدس) في تلك المرتفعات. وتنشط الزراعة على سفوح تلك المرتفعات وفي بطون أوديتها. في حين يسود نمط رعوي صالح لتربية الماشية في الأطراف الجنوبية، وفي السفوح الشرقية لتلك المرتفعات(١٠٧).

٣ – الغور الانهدامي:

يتكون هذا الغور من منخفض ضيق وطويل، ويقع في الجزء الشرقي من فلسطين، ويتجه من الشمال إلى الجنوب، حيث يجري في هذا المنخفض الانهدامي . نهر الأردن . الذي يعتبر جزءاً من الانهدام العربي الإفريقي. وغالباً ما تكون السفوح المنحدرة إلى جهة مجرى النهر . شديدة الانحدار، وأحياناً قريبة من الوضع العمودي في بعض روافده.

أما أراضي الغور فهي منبسطة، وهي دون مستوى سطح البحر، ويقع في مجرى نهر الأردن، بحيرة الحولة التي تم تجفيفها وتحويلها إلى أراضي زراعية وإلى الجنوب منها تقع بحيرة طبريا ذات المياه العذبة، والتي ينخفض مستواها قرابة ٢١٠م دون مستوى سطح البحر. ويقع في جنوب الغور منخفض البحر الميت، وهو بحيرة مالحة ينخفض قرابة ٣٩٩م دون مستوى سطح البحر، حيث يصب فيه نهر الأردن وإلى الجنوب من البحر . يستمر المنخفض ممثلاً بوادي عربة الذي ينتهي جنوباً في خليج العقبة(١٠٨). وتكثر في وادي عربة ومناطق البحر الميت، السبخات الملحية مثل: سبخة طابة . المفرح . الدفية . في الجزء الأسفل من مجرى وادي عربة.

٤ – منطقة النقب:

---

١ – الموسوعة العربية العالمية: المجلد ١٧، الطبعة الثانية ، ص٤٤٩.

١ – أطلس العالم . مكتبة لبنان . بيروت.

إن النقب منطقة تضريسية قليلة الارتفاع، وتحتل الجزء الجنوبي من مساحة فلسطين، وهي على شكل مثلث قاعدته في الشمال، ورأسه الضيق يمتد حتى خليج العقبة جنوباً. والنقب الذي تبلغ مساحته ٣/١ مساحة فلسطين، عبارة عن منطقة صحراوية ذات مناخ حار وجاف، والتهطال لا يكفي لقيام زراعة فيه، في حين يسود فيه نمط معيشي يقوم على الرعي وتربية الماشية من غنم وماعز. وتقوم فيه زراعات مروية بعد أن مدَّ الكيان الصهيوني إليه أقنية مائية من بحيرة طبريا، والتي تتجه بمحاذاة السهل الساحلي حتى غاية وصولها إلى منطقة النقب.

مناخ فلسطين

ويسود في فلسطين مناخ متوسطي، يتصف بصيف حار وجاف، وشتاء بارد وماطر. وتتباين حالات الطقس بفلسطين من منطقة جغرافية إلى أخرى بسبب التباين في أشكال التضاريس واختلاف توضعها بالنسبة لجهة هبوب الريح المحملة ببخار الماء والقادمة من البحر المتوسط غرباً، إلى جانب اختلاف تلك المناطق في موقعها الفلكي من خطوط العرض والطول، فالحرارة تكون معتدلة في المرتفعات الجبلية صيفاً، في حين تأخذ بالارتفاع في المناطق الأقل ارتفاعاً، إذ يصل معدل درجات الحرارة صيفاً في المناطق المرتفعة قرابة ٣٧ ْ، في حين يصل معدل درجات الحرارة في الأغوار إلى ما يزيد عن ٥٠ْ درجة. وتتراوح المعدلات الشهرية في شهري كانون الثاني١١ ْ، وفي تموز٢٣ ْ وذلك في المناطق الجبلية. وما بين ١٤-٢٣ْ في المناطق الساحلية. وفي الأغوار تبلغ درجات الحرارة شتاءً ما بين ٢٣-٣٢ درجة مئوية. وتتمتع فلسطين بالإشعاع الشمسي المستمر من شهر أيار وحتى منتصف تشرين الثاني. وتهب على فلسطين رياح الخماسين القادمة من الصحراء الأفريقية الكبرى والمحملة بالغبار في شهري: تشرين الثاني . أكتوبر ونوفمبر . وتتفاوت كميات الأمطار من الغرب إلى الشرق . ومن الشمال إلى الجنوب، فعلى سبيل المثال: يبلغ معدل الهطولات في حيفا ٦٣٥مم سنوياً تقريباً، في حين لا تتجاوز كميات الهطول في غزة ٣٧٠مم في العام ، بينما يصل معدل التهطال في بلدة . المطلة إلى ٩١٢مم،

وفي نابلس ٦٣٠مم، وفي الخليل ٥٠٢مم. وتهبط في بئر السبع إلى ١٠٢مم، وإلى ٥٠مم في خليج العقبة، في وقت تسقط فيه الثلوج على المرتفعات وبخاصة فوق جبل الجرمق.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

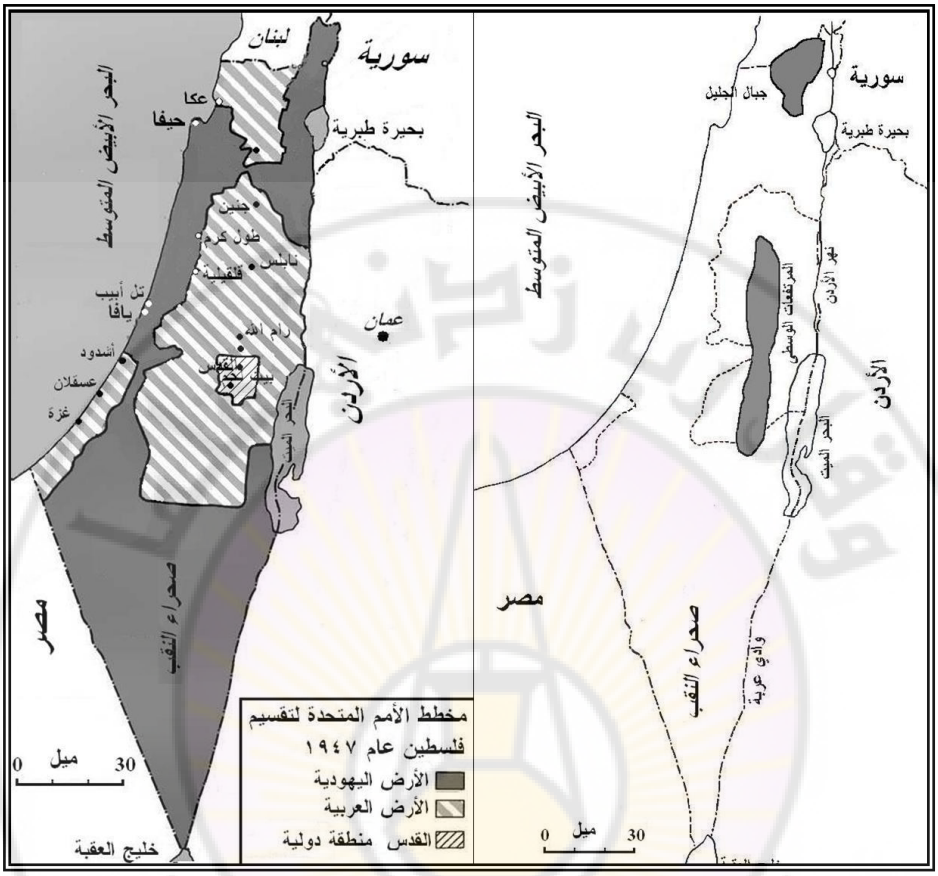

الشكل رقم (١٣) مصور فلسطين

جامعة دمشق Damascus University

أهمية فلسطين الاستراتيجية

تكمن الأهمية الجيوسياسية لفلسطين في موقعها الاستراتيجي من الوطن العربي الكبير بإمكاناته المادية والبشرية، وبموقعه الاستراتيجي المميز في ملتقى قارات العالم القديم: آسيا . أفريقيا . أوروبا. ففلسطين هي مثابة صلة الوصل، أو جسر الاتصال، الذي يربط جناحي الوطن العربي بعضهما ببعض. وإن العالم الغربي المتطور هو في حالة عداء كامل مع الوطن العربي منذ العصور الوسطى. وقد تمثل هذا العداء الغربي لوطننا العربي بأشكال مختلفة، وذلك حسب المعطيات السياسية الدولية، فتارة بالعلن والغزو العسكري كما حصل في الحروب الاستعمارية الأوروبية، والتي تعرف بالحروب الصليبية تحت ذرائع واهية باسم المسيحية، والمسيحية براء من تلك الحروب ومن دعاتها، وتارة بالحقد والتآمر المتجذر في عقول الأنظمة الحاكمة في أوروبا في الزمان والمكان. ومنذ أن تم تحرير الأراضي العربية، بقيادة البطل صلاح الدين، والحقد والثأر يساور عقولهم، فتم لهم هذا في القرن العشرين عندما بدأ الأوروبيون في التآمر على بلدان الوطن العربي عن طريق تمزيقها إلى دويلات لا حول لها ولا قوة، كي تسهل السيطرة عليها. وقد تمثل ذلك الحقد عندما دخلت القوات الفرنسية الاستعمارية دمشق، حيث توجه الجنرال الفرنسي غورو إلى ضريح البطل صلاح الدين . فقام ذاك الحاقد المستعمر بكل صفاقة وخساسة بركل الضريح بقدميه وقال: ها نحن قد عدنا يا صلاح الدين. وبلغ العداء للعرب ذروته عندما أجمع الأوروبيون جميعاً على فكر استراتيجي مفاده:

إن الوطن العربي يجب أن يبقى: ممزقاً، متخلفاً، متناحراً، استهلاكياً، بعيداً عن أسباب القوة، وهذا لا يتم إلا بفصل المغرب العربي عن مشرقه، بوضع حاجز يقف عائقاً أمام أي عمل تقدمي وحدوي، وحجر عثرة في وجه أي إمكانية لاستيعاب التقنية الحديثة المعاصرة . كي يبقى الوطن العربي نهباً للاستعمار الغربي. فمن أجل هذا أنشئ الكيان الصهيوني على أرض فلسطين خدمة للمصالح الحيوية الاستعمارية الغربية لأن المشروع الاستيطاني لفلسطين العربية منذ الأساس لم ينطلق من اليهود

أنفسهم، بل كان دائماً بمبادرة من الدول الاستعمارية الأوروبية والأمريكية، ويؤكد هرتزل ذلك بقوله: "إننا من أجل أوروبا، نقوم هنالك بفلسطين، بدور حارس الحضارة من الهمجية". ويقول . المفكر روجيه غارودي في السياق نفسه: "ولكن دولة الكيان الصهيوني لم تعد، منذئذ، مندوبة استعمار الغرب الجماعي للشرق الأوسط فحسب، بل أصبحت، بخاصة في نظر الولايات المتحدة قطعة كبرى في توازن القوى على مسرح السياسة العالمية".(١٠٩)

فمن هذا المنطلق فإن الكيان الصهيوني في فلسطين هو برأينا امتداد استراتيجي للعالم الغربي الاستعماري المتمثل بدولة الإرهاب الولايات المتحدة وكافة الدول الأوروبية من ورائها دون استثناء. لأن الكيان الصهيوني يمثل رأس حربة لهم في تحقيق واستمرار الأهداف والمصالح الحيوية في منطقة الوطن العربي. فالعالم الغربي بكامله ملتزم من هذا المنطلق بحماية واستمرار وجود ذلك الكيان المغتصب، والدفاع عنه. وخير مثال على ذلك: هو تنادي وتكاتف دول العالم الغربي أثناء عدوان ذلك الكيان على لبنان، و بعد إلحاق الهزيمة به من قبل المقاومة الوطنية اللبنانية بقيادة حزب الله في تموز من عام ٢٠٠٦م. فبدأت قوات تلك الدول البرية والبحرية والجوية تتسابق ليحصل لها شرف الدفاع عن الكيان الصهيوني الذي زرعوه في فلسطين، تحقيقاً لأهدافهم العدوانية الدفينة ضد العرب أرضاً ووجوداً، وحضارة.

١ – موقع فلسطين:

أ – موقع فلسطين الفلكي وأهميته الاستراتيجية:

تقع فلسطين بين خطي عرض ٣٠ َ ٢٩ ْ و ١٥ ً ٣٣ ْ شمال خط الاستواء، وبين خطي طول ١٥ َ ٣٤ ْ و ٤٠ َ ٣٥ْ إلى الشرق من غرينتش، وتعد فلسطين بموقعها الفلكي هذا، واحدة من بلدان الحوض الشرقي للبحر المتوسط،

---

١ – روجيه غارودي: قضية إسرائيل والصهيونية السياسية، ترجمة إبراهيم الكيالي، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٤، ص١٧١.

التي يسود فيها المناخ المتوسطي الجاف والحار صيفاً، والماطر والبارد شتاءً، مع تزايد درجة الحرارة في الربيع مرفوقاً بتناقص عام في كمية الهطولات المطرية.

إن موقع فلسطين الفلكي في النطاق فوق المداري من النصف الشمالي للكرة الأرضية، يجعلها بلداً قليلة التهطال بصورة عامة، كما أنها تحاط بمساحات صحراوية من الجنوب الغربي تتمثل بصحراء سيناء، وفي الجنوب الشرقي، متمثلة بكل من صحراء النقب وبالأطراف الغربية من بادية الشام ذات المدى الجغرافي الشاسع، مما يجعل الجزء الجنوبي من فلسطين والمتمثل بصحراء النقب التي تشكل ٣/١ مساحة فلسطين، وبخاصة الأجزاء الجنوبية منه، الممتدة من منطقة . بئر السبع وحتى خليج العقبة، أنها مناطق شديدة الجفاف حيث يتراوح معدل التهطال وبالترتيب . ١١٠مم . ٥٠مم/ سنوياً.

إن الجفاف هذا وقلة التهطال يقلل من الأهمية الجيوسياسية لمنطقة . النقب . لكونها لا تسهم بنسبة تعادل نسبة مساحتها في الأمن الغذائي لفلسطين المحتلة، حيث تنعدم الزراعة البعلية. إلا أن الكيان الصهيوني قد مدَّ الماء من بحيرة طبريا إلى منطقة النقب بأقنية مائية لسد حاجة الوجود الاستيطاني من المياه العذبة، للشرب، وللحاجة المنزلية، إضافة إلى ري مساحات محدودة من الأراضي من أجل زراعة مروية لتسد جزءاً من حاجات المستوطن من الخضار والفواكه. إلا أن منطقة النقب الصحراوية تعدُّ بيئة جغرافية صالحة للنمط المعيشي الرعوي، حيث يسود في تلك المنطقة تربية للماشية من أغنام وماعز من قبل العرب البدو هناك، والذين يعانون من مضايقات من السلطات الاستيطانية الصهيونية في تضيق الخناق عليهم من خلال مصادرة المراعي، وعدم تطوير البنى التحتية للمناطق التي يعيشون فيها، رغم إسهامهم في الأمن الغذائي لفلسطين المحتلة.

ب – الأهمية الاستراتيجية لموقع فلسطين الجغرافي:

تتمتع فلسطين بموقع جغرافي استراتيجي هام، فهي تقع في قلب الوطن العربي، حيث تشكل جسر اتصال يربط المغرب العربي، بمشرقه. إضافة إلى كونها

تقع بين ملتقى قارات العالم القديم المتمثل بكل من آسيا وأفريقيا وأوروبا، فمنذ فجر التاريخ وفلسطين تشكل مع صحراء سيناء الجسر الذي كانت تعبره الحركات السكانية من أفريقيا إلى آسيا، ومن آسيا إلى أفريقيا، لدرجة أن إنسان نموذج نياندرتال الذي عاش في الجزء الأوسط من العصر الحجري القديم، قد اتجه من أفريقيا إلى آسيا عبر فلسطين، والدليل على ذلك الملامح السلالية الأفريقية عند إنسان نياندرتال فلسطين، في كهفي السهول والطابون في منطقة جبال الكرمل.

وكانت فلسطين معبراً للجيوش على مر التاريخ من آسيا إلى أفريقيا، ومن أفريقيا إلى آسيا. مما جعل منطقة فلسطين وجنوب سورية بصورة عامة تتعرض إلى حركات بشرية عديدة ومتنوعة في أصولها القومية والثقافية. فقد جاء في الموسوعة العالمية بصدد موقع فلسطين الاستراتيجي: "إن موقع فلسطين الجغرافي بين آسيا وأفريقيا حتم عليها منذ القدم الاهتمام بالطرق التجارية، من أقدمها وأشهرها. الطريق المعروف باسم طريق فياماريس (طريق البحر) الذي يبدأ من دمشق ويسير حتى يبلغ المكان المعروف باسم جسر بنات يعقوب، فيعبر نهر الأردن ويسير محاذياً لسهل مرج ابن عامر، ومن ثم يسير محاذياً للشاطئ، ماراً باللِّد .والرملة وصولاً إلى غزة، ومنها إلى العريش.وهناك طريق آخر يخرج من دمشق عابراً الأردن جنوب بحيرة طبريا عبر جسر المجامع، محاذياً بيسان وجنين، ويسير إلى نابلس فالقدس فالخليل وأن موقع فلسطين بين مصر، وبين جنوب غرب آسيا، جعلها موضع صراع منذ آلاف السنين"[١١٠]. يقول روجيه غارودي في أهمية موقع فلسطين الاستراتيجي: «لقد

---

١ – الموسوعة العربية العالمية، ١٧، الطبعة الثانية، ص٤٣٧.

– إن الطريق البحري الذي جاء في الموسوعة الآنفة الذكر، فإنه لا يمر من الأراضي الأردنية قبل وصوله إلى جنوب بحيرة طبريا . بل يمر من منطقة . نوى . مجتازاً مجرى كل من وادي العلان والرقاد، ومن ثم يخترق الجولان باتجاه بلدة فيق المحتلة . ومن ثم إلى جنوب بحيرة طبريا. (ـالمؤلف: د. علي عبد الله الجباوي).

أناخت دولة الكيان الصهيوني بكل ثقل الولايات المتحدة على الشرق الأوسط في نقطة الاتصال مع أوربا وآسيا ومن الشرق إلى الغرب»[١١١]

وعلى ما سبق فإن فلسطين كما جاء في الموسوعة الفلسطينية . المجلد الأول ص١١: «هي المعبر أو الجسر الوحيد الذي يصل آسيا بأفريقيا فأوروبا وبالعكس، تضيق المسافة بين البحر الأبيض المتوسط وخليج العقبة إلى ٢٤٠كم بين غزة والعقبة. ويمكن تشبيه جنوب غرب فلسطين بالجزء الضيق من قمع كبير مفتوح الطرفين إلى مصر وأفريقيا من جهة، وإلى بلاد الشام فأوروبا وآسيا من الجهة الأخرى. فإن وضعت سائلاً في إحدى فوهتيه فإنه لا محالة مار بفلسطين إذ أريد له بلوغ الجهة الثانية». ومع تطور الثقافة البشرية، ازدادت أهمية موقع فلسطين الاستراتيجية، حيث أصبحت فلسطين تشكل بوابة آسيا نحو أفريقيا وبالعكس، حيث صارت فلسطين منطقة شد وجذب بين الدول العظمى تاريخياً ما بين إمبراطوريات بلاد ما بين النهرين، وبلاد فارس، واليونان، والرومان، وبين إمبراطوريات مصر القديمة. فكان كل طرف عندما يقوى يحاول السيطرة على فلسطين ليتخذ منها نقطة استناد لقواته ليندفع من خلالها باتجاه بلد الخصم لمقاتلته واحتلال أرضه.

لقد أضفى الموقع الاستراتيجي لفلسطين أهمية خاصة في التجارة الدولية في العالم القديم، حيث كانت منطقة تبادل تجاري ما بين القوافل البرية القادمة عبر الجزيرة العربية، من منطقة بحر العرب ومن الخليج العربي، المحملة بمنتجات شبه القارة الهندية من عطورات وبخور وبهارات، والتي كانت قد وصلت إلى المناطق المذكورة من منطقة شبه القارة الهندية، ومن شرق أفريقيا، عن طريق السفن الشراعية التي كانت تمخر المحيط الهندي وبحر العرب وبين العرب الفينيقيين الذين كانوا بدورهم يحملون حمولات تلك القوافل بحراً على متن سفنهم الشراعية إلى باقي بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وبخاصة الغربي والشمالي منه. وإن هذه القوافل

---

١ – روجيه غارودي: قضية إسرائيل والصهيونية السياسية، ترجمة إبراهيم الكيلاني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٤، ص١٧٧.

البرية العابرة للجزيرة العربية تعود أدراجها محملة بالبضائع التي كان العرب الفينيقيون قد استقدموها من أوروبا، إضافة إلى البضائع المحلية المنتجة في بلاد الشام. إضافة إلى أن فلسطين تعتبر أرضاً مقدسة لأتباع الديانات الثلاث اليهودية، والمسيحية، والإسلام، فهي مهبط الوحي على السيد المسيح عليه الصلاة والسلام، وهي مسرى النبي محمد عليه الصلاة والسلام، حيث فيه قبة الصخرة، والمسجد الأقصى وهي أولى القبلتين. وفيها ولد السيد المسيح عليه السلام، وفيها كنيسة القيامة. كما أن موقع فلسطين تعاظمت أهميته الاستراتيجية العسكرية منها والتجارية، بعد شق ترعة السويس في القرن التاسع عشر، مما زاد هذا في التوترات السياسية وعدم الاستقرار في منطقة القناة وما يجاورها (بلدان الوطن العربي وفي مقدمتها فلسطين). كما أن فلسطين تقع على الطريق المؤدي إلى الهند التي كانت تشكل درَّة التاج البريطاني، الذي لا تغيب الشمس عن مستعمراته، كما أنها تقع على طريق الحرير المشهور تاريخياً.

ج- موقع فلسطين البحري وأهميته الاستراتيجية:

تمتلك فلسطين ساحلاً بحرياً يطل على البحر الأبيض المتوسط، بطول يزيد عن ٢٢٤كم، من الشمال إلى الجنوب، متخذاً شكل قوس مفتوح من الشمال الشرقي عند ميناء بلدة الناقورة، عند الحدود اللبنانية شمالاً، وحتى بلدتي: رفح وخان يونس عند الحدود المصرية جنوباً. ويساوي طول الساحل الفلسطيني أكثر من ٣٥% من مجمل طول ساحل بلاد الشام المطل على البحر الأبيض المتوسط.

وعلى هذا الساحل توجد الموانئ الطبيعية منذ القدم مثل ميناء: عكا، حيفا، يافا، شدود، غزة، التي كانت تنقل البضائع التجارية، أو الجيوش عبر فلسطين، إلى غرب آسيا، وإلى أوروبا، وإلى السواحل الشمالية لأفريقيا المطلة شمالاً على البحر الأبيض المتوسط.

تقع فلسطين في الجزء الجنوبي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، الذي تبلغ مساحته قرابة ٢.٤٤٠٠٠ كم٢. ويبلغ حجم كتلته المائية ما يزيد عن

٤٣١٨٠٠٠كم٣. وهو بحر قاري شبه مغلق، حيث يتصل مع المحيط الأطلسي (بحر الظلمات سابقاً)، عن طريق مضيق جبل طارق البالغ عرضه قرابة ١٤كم، حيث يفصل أوروبا عن أفريقيا.

إن الجزء الجنوبي من اليابسة لمضيق جبل طارق، والذي تعود ملكيته إلى دولة المغرب، إلا أنه محتلاً من قبل أسبانيا منذ زمن طويل، إضافة إلى احتلال شريط ساحلي مطل على المحيط الأطلسي بطول ٤٠٠كم، حيث تقع في هذا الشريط الساحلي المحتل من قبل أسبانيا . مدينتي سبته ومليلة العربيتين. في حين تحتل بريطانيا الجزء الشمالي من اليابسة لمضيق جبل طارق، علماً أنه أرض أسبانية.

إن هذا المضيق ذو أهمية استراتيجية فائقة، حيث من خلاله يمكن التحكم بحركة المرور البحرية بشكل كامل ومحكم، من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي، وبالعكس، وذلك في كل من أيام السلم والحرب، كما يتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأسود، الذي هو بدوره عبارة عن بحيرة كبيرة وشبه مغلقة، وذلك عن طريق الذراع المائي المكون من: بحر إيجة . مضيق الدردنيل . بحر مرمرة، ومن ثم مضيق البوسفور المتصل مباشرة مع البحر الأسود.

يتصف الموقع البحري الفلسطيني ذي المياه الدافئة طوال أيام السنة، والبالغ طوله ما يزيد عن ٢٢٤كم من الشمال إلى الجنوب، بالمرونة المطلقة لحركة الأساطيل البحرية المدنية منها والعسكرية، داخل حوض البحر الأبيض المتوسط في جهاته الأربع طوال أيام السنة.

إن هذا الموقع الاستراتيجي الهام للساحل الفلسطيني يعطي فلسطين المحتلة إمكانية امتلاك أسطول بحري عسكري، تستطيع من خلاله فرض هيمنتها العسكرية، على كافة الدول العربية الواقعة في حوضه الشرقي والجنوبي. كما أن الموقع البحري لفلسطين ما بين درجتي عرض ٣١-٣٢ْ شمال خط الاستواء، يجعل من مياه البحر الأبيض المتوسط الدافئة صالحة للملاحة بكافة أنواعها طوال أيام السنة. وتمنح أسطول العدو الصهيوني الجاهزية الكاملة للتصدي للأساطيل العربية التجارية

والعسكرية في السلم والحرب، وإن انتشار البحرية الصهيونية في البحر الأبيض المتوسط، يجعل منها أداة للتجسس على كل البلدان العربية المطلة عليه من الشرق (سورية . لبنان)، ومن الجنوب: مصر، تونس، الجزائر، المغرب. كما أن المسافة الطويلة للشاطئ الفلسطيني والبالغة ٢٢٤كم، يجعل إمكانية محاصرة فلسطين المحتلة بحرياً بعيد المنال.

إن كل الصفات التي ذكرناها، التي يتمتع بها الشاطئ الفلسطيني المطل على البحر الأبيض المتوسط، تجعل من موقع فلسطين البحري ذو أهمية استراتيجية فوق العادة ضمن المدى الجغرافي البحري لمياه البحر الأبيض المتوسط. فقد كانت مياه البحر الأبيض المتوسط جسر اتصال بين كافة دول حوضه منذ أقدم العصور. بدءاً من العرب الفينيقيين، ومن ثم اليونان، ومن ثم الرومان، ومن ثم العرب المسلمون، ومن ثم الأوروبيون في العهد الاستعماري الصليبي لفلسطين، ومن ثم الاستعمار الأوروبي بدءاً من عصر النهضة الصناعية في أوروبا وحتى الآن. وتمتلك فلسطين المحتلة حالياً شريط ساحلياً ضيقاً يطل على البحر الأحمر عند خليج العقبة، بطول يصل إلى ١٠.٥كم. وإن إشراف فلسطين المحتلة على مياه خليج العقبة قد تم عبر طريق المندوب السامي البريطاني، الذي حدد الحدود بين الأردن وفلسطين، على أن تكون مارة بنهر الأردن عند نقطة التقائه بنهر اليرموك بخط يقسم البحر الميت إلى نصفين، ثم يسير الخط في منتصف وادي عربة حتى منتصف شاطئ خليج العقبة وذلك في ١٩٢٢/٩/١م.

إن حدود فلسطين الحالية التي تصل إلى خليج العقبة، يعود إلى حرص بريطانيا الشديد والهادف على قطع بلاد الشام والعراق وعرب الشرق عن كل من: مصر وعرب المغرب، مما يجعل من دولة الكيان الصهيوني التي ستقام فيما بعد مثابة عائق جغرافي، وحجر عثرة أمام تطور المنطقة العربية وتوحدها. وإن حدود فلسطين لم تكن تصل إلى خليج العقبة إلا في مرحلتين هما:

– في أيام مملكة الفرنجة الاستعمارية التي قامت في القدس ما بين عامي (١٠٩٩-١١٨٧م).

– الفترة الثانية أيام الانتداب البريطاني لفلسطين كي تعطي دولة الكيان الغاصب الذي أنشأته أوروبا في فلسطين منفذاً بحرياً يطل على البحر الأحمر، لتنفذ من خلاله على الدول الأفريقية وعلى منطقة شبه القارة الهندية. هذا ما هو حاصل الآن حيث تغلغلت دولة الكيان الصهيوني في أعماق القارة الأفريقية، وأخذت تعمل على استعداء تلك الشعوب الأفريقية للعالم العربي وخير مثال ما هو حاصل في أثيوبيا، وعلاقاتها الحميمة والاستراتيجية مع الكيان الصهيوني، حيث تحرض أثيوبيا على إعادة اقتسام مياه نهر النيل...إلخ.

٢ – شكل فلسطين وأهميته الاستراتيجية:

تتصف خارطة فلسطين المحتلة بشكل متطاول من الشمال إلى الجنوب، بمسافة يزيد طولها عن ٤٣٠كم وبعرض ضيق بصورة عامة، ومتغير في أبعاده من الغرب إلى الشرق، حيث يصل ما بين رأس الناقورة وبحيرة الحولة شرقاً حوالي ٦٠كم، ويبلغ أقصى عرض له ما بين رفح وخان يونس على الحدود المصرية غرباً، والبحر الميت شرقاً مسافة ١١٧كم. وإن أقصر مسافة لعرض فلسطين عند خليج العقبة، إذ لا تتجاوز مسافة /١٠٥٠٠م/. وبهذا يكون عرض فلسطين من الغرب إلى الشرق يساوي ١/٦ طولها من الشمال إلى الجنوب.

إن هذا الطول البالغ ٤٣٠ كم لفلسطين وعرضها الذي لا يتجاوز ٧٠كم من الغرب إلى الشرق، لا يعطي فلسطين أهمية استراتيجية، وإنما هو نقطة ضعف استراتيجية لفلسطين المحتلة، ويزداد هذا الضعف الاستراتيجي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن دولة الكيان الصهيوني التي أوجدها الاستعمار الغربي في قلب الوطن العربي هي في حالة عداء مطلق مع محيطها العربي الرافض لوجودها. إضافة شكلها

المتطاول الضيق، قد أملى على دولة الكيان الصهيوني اعتناق استراتيجية هجومية استباقية ترتكز على عناصر كثيرة منها:

١- الاعتماد على عنصر القوة الغاشمة.

٢- الاعتماد على الحرب الخاطفة والسريعة.

٣- الاعتماد على القوى الجوية.

٤- نقل المعركة إلى أرض الخصم.

٥- العمل على إقناع الخصم، أن يفكر بالخسارة مسبقاً، قبل أن يفكر بخوض أي حرب معه.

الإيمان بعقيدة عسكرية تقول . إنه لا مجال للهزيمة في قاموسها العسكري، لأن أي هزيمة لهذا العدو عسكرياً، ستقوده إلى حتفه بالزوال، وهذا ما سيحصل عاجلاً أو آجلاً، وإن زارعي هذا الكيان وقادة هذا الكيان ومستوطنوه مقتنعون بقرارة أنفسهم بأن وجود كيانهم هو وجود مؤقت، وأنه في طريقه إلى الزوال، ولهم في دولة الاستعمار الصليبي في فلسطين أسوة حسنة يأخذون منها العبر.

٦- الاعتماد على قوى خارجية في استمرارية وجود هذا الكيان الغاصب، منذ إنشائه وإلى الآن وفي المستقبل فهو دوماً مرتمٍ في أحضان القوى العظمى المتعاقبة حفاظاً على كيانه، فسابقاً بريطانيا وفرنسا وباقي دول أوروبا، وحالياً دولة الإرهاب الكبرى الولايات المتحدة، وفي المستقبل سيكون الكيان دمية في حضن القوى العظمى التي ستنشأ مستقبلاً. فإن الدول الأوروبية بما فيها الولايات المتحدة لا تسمح بالقضاء على الكيان الصهيوني، لأنها تراهن عليه في حراسة مصالحها في المنطقة العربية.

٧- الاعتماد الذاتي على إنتاج وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، كي يبقى مسلطاً فوق رؤوس العرب لإخافتهم بالتلويح به في الوقت الذي تراه مناسباً

لذلك. وهذا لن يكون إلا عندما يكون وجود الكيان الصهيوني في خطر، وقد وصل الكيان الصهيوني إلى هذه الحالة الحرجة والحاسمة في حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣م.

٨- كما أن العدو ينتهج سياسة خارجية تجاه الوطن العربي تتطابق مع السياسة الخارجية للعالم الغربي بقيادة دولة الإرهاب والفوضى البناءة (الولايات المتحدة) مفادها: أن يبقى متخلفاً ومجزءاً، ومشغولاً بمشاكله الداخلية، بعيداً عن التفكير في تحرير أرض فلسطين من الاستعمار الغربي الصهيوني:

العمل على نشر النعرات الإقليمية بين الدول العربية.

العمل على نشر الفتن الدينية بين المسلمين والمسيحيين.

العمل على نشر الفتن المذهبية الطائفية ما بين السنة والشيعة.

العمل على إذكاء روح الخلافات العشائرية.

العمل على تشويه الإسلام على أنه دين إرهاب.

العمل على أن سبب التخلف للعالم الإسلامي، يكمن في الإسلام.

تنفير الإنسان العربي من تراثه الثقافي والروحي والاجتماعي.

استعداء العرب بعضهم على بعض.

إحلال الخلافات العربية محل الصراع العربي الصهيوني.

جعل العداوة بين الدول العربية تحتل الدرجة الأولى.

العمل على إقناع بعض الأطراف العربية بأن الكيان الصهيوني ليس بعدو[١١٢].

ومما يجدر ذكره في هذه العجالة:

١- علي جباوي: الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٥-٢٦.

إن الصراع الحالي ليس بين العرب والكيان الصهيوني، وإنما هو بالأساس صراع بين العالم الغربي الأوروبي وبين العرب. لكن أبواق الدعاية الصهيونية والأوروبية، حولت هذا الصراع ليتحول اسمياً إلى صراع بين الكيان الصهيوني وبين العرب. ومن ثم قزم هذا الصراع إلى صراع ما بين العدو الصهيوني وبين أهل فلسطين، حيث قزَّم هذا الصراع إلى درجة قد تجعل الكثير من العرب خارج هذا الصراع.

٣ – مساحة فلسطين وأهميتها الاستراتيجية:

تبلغ مساحة فلسطين المحتلة ما يزيد عن ٢٧٠٠٠كم^{٢}، إن مساحة فلسطين الصغيرة هذه هي نقطة ضعف استراتيجي بالنسبة لفلسطين المحتلة، حيث لا تستطيع الدولة التي تقوم على تلك المساحة (دولة الكيان الصهيوني) من تطبيق إمكانية الدفاع بالعمق، إذا ما تعرض ذلك الكيان لهجوم بري خاطف من قبل أية دولة عربية تجد في ذاتها القدرة على تحرير فلسطين، ويعود سبب ذلك إلى صغر المساحة العامة لفلسطين، ولضيق في عرضها.

إن المساحة الشاسعة للدولة تعطيها أهمية استراتيجية، إذ تسمح تلك المساحة الواسعة لقوات تلك الدولة الدفاع بالعمق فيما إذا تعرضت لهجوم بري يفوق قدرتها لإيقافه أو دحره. وهذا ما حصل لروسيا القيصرية في القرن الثامن عشر، عندما اجتاحت القوات الفرنسية أراضي روسيا القيصرية بما يزيد عن ٦٠٠٠٠٠ مقاتل بقيادة نابليون بونابرت حيث انسحبت القوات الروسية إلى أعماق الأراضي الروسية بقيادة الجنرال كوتوزوف وكان نتيجة هذا الانسحاب إلى الداخل أمام القوات الفرنسية المهاجمة:

– ابتعاد القوات الغازية الفرنسية بعيداً عن أماكن الإمداد والتموين.

– عانت تلك القوات من شدة البرد القارس، حيث كان الوقت شتاءً.

– استنزفت القوات الفرنسية كامل قواها، بسبب حرب الاستنزاف التي خاضتها القوات الروسية المدافعة، إلى أن أصبحت القوات الروسية قادرة على خوض المعركة

العسكرية الحاسمة مع القوات الفرنسية، فانْقَضَّت عليها وأوقعت بها خسائر بشرية قاتلة، حيث لم يبق من القوات الفرنسية المهاجمة سوى ٤٠٠٠٠ مقاتل، فخرج نابليون بما تبقى من جنده من الأراضي الروسية خائباً مدحوراً. وإن الشيء نفسه حصل للقوات الألمانية في الحرب العالمية الثانية عندما اجتاحت الأراضي الروسية، حيث تراجعت القوات الروسية إلى أعماق مساحة الأراضي الروسية، وتعاملت القوات الروسية مع القوات المهاجمة أسلوب حرب الاستنزاف، إلى أن جاءت اللحظة المناسبة، حيث تمت المعركة الحاسمة بين الطرفين واندحر الجيش الألماني، وخرجت روسيا منتصرة بجيشها الذي كان يقوده الجنرال جوكوف.

٤ – إصبع الجليل وأهميته الاستراتيجية:

يشكل إصبع الجليل نتوءاً مستطيل الشكل، الذي يمتد شمالاً . جنوباً بين سورية ولبنان، والمعروف بإصبع الجليل. وهو يشمل المنطقة الخصبة كثيرة المياه التي تقع شمال بحيرة الحولة، والتي تجري فيها معظم الأنهر: الدان والحاصباني وبانياس، والتي تصب في منخفض بحيرة الحولة. إذ يبلغ طول نتوء إصبع الجليل ٢٢كم من الشمال إلى الجنوب، وعرضه ١٢كم. وقد اقتطعت هذه المساحة الخصبة (إصبع الجليل) من الأراضي اللبنانية، عندما كانت المنطقة تحت الانتداب البريطاني، حيث تم تعيين الحدود الشمالية والشرقية الشمالية لفلسطين باتفاق تم بين الإنكليز والفرنسيين في ١٩٢٠/١٢/٢٣م، والذي عدل بين سنتي ١٩٢٢–١٩٢٣م ليضم مصادر المياه في تلك المنطقة. وبدلاً من أن يسير الحد مع نهر الأردن ماراً بوسط بحيرة طبريا فنهر الأردن مرة ثانية، ومن ثم زحزحت الحدود إلى الشرق من هذه المنطقة لتشمل:

جميع مساحة بحيرة طبريا إلا قليلاً من شمالها الشرقي، بحيث أصبحت الحدود شرق البحيرة مسافة تتراوح من ١٠٠–٢٠٠م. أما جنوب بحيرة طبريا فإن الحدود سارت إلى الجنوب الشرقي حتى أصبحت قرية الحمة على نهر اليرموك جزءاً من فلسطين، وذلك طمعاً في مياه نهر اليرموك. وكذلك أدخلت بعض الأراضي

الواقعة حول أنهر: بانياس، الحاصباني، الليطاني في فلسطين. وهو ما يعرف بإصبع الجليل، وواضح في هذا التعديل أن بريطانيا وفرنسا أرادتا أن تعطيا فلسطين حقوقاً مائية في تلك المنطقة، بما يتناسب ومتطلبات دولة الكيان الصهيوني التي سينشئونها في فلسطين المحتلة.(١١٣)

٥ – منخفض بحيرة الحولة وأهميته الاستراتيجية:

تعد المناطق المستقعية مناطق غير ملائمة للعمليات العسكرية البرية، لصعوبة تحرك الآليات العسكرية فوقها، وبخاصة المدرعات منها. ولهذا السبب تعد المناطق المستقعية نقاط دفاع استراتيجية هامة ضد القوات المهاجمة، فمنطقة سهل الحولة كان في الماضي غير البعيد، عبارة عن منطقة مستقعات طوال أيام السنة، وقد كانت بحيرة الحولة ومستقعاتها تشكل المنخفض بالكامل حتى عام ١٩٥٥م. ومنخفض الحولة بشكل عام هو ضيق ومستطيل يمتد من الشمال إلى الجنوب، ومساحته ١٥ كم^{٢}.وترتفع الجبال على جانبي بحيرة الحولة الغربي والشرقي. ففي الشرق تقوم مرتفعات الجولان (٨٠٠–١٠٠٠م)، وفي الشمال ينهض جبل الشيخ (٢٨٠٠م) أما من الغرب فجبال الجليل، حيث يعتبر جبل الجرمق أعلاها (١٢٠٨م). وأن عمقها قبل تجفيفها كان يتراوح ما بين ٣–٤م، ويقع سطحها ٧٠م فوق سطح البحر الأبيض المتوسط. وإن أقصى طول لها في اتجاه شمال جنوب كان ٦كم، وأقصى عرض لها كان ٥كم، أما مساحتها كانت ما يزيد عن ١٢كم^{٢}. لكن الكيان الصهيوني قام بتجفيف تلك المستقعات بما فيها بحيرة الحولة، من خلال شق الأقنية لتصريف المياه المستقعية وجرها إلى أماكن أخرى في فلسطين المحتلة للاستفادة منها في الزراعة المروية. لكن هذه المنطقة تبقى منطقة دفاع طبيعية واستراتيجية، سيستخدمها العدو، يوما ما إذا ما تعرض لهجوم بري من تلك المنطقة، فسيقوم بفتح مياه الأقنية لتتحول المنطقة بكاملها إلى منطقة تغرق بالمياه، بحيث لا

---

١ – الموسوعة الفلسطينية ، مرجع سابق، ص٩.

تسمح للقوات المهاجمة بإمكان التحرك باتجاه عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإلى الغرب من منطقة سهل الحولة يقع مرتفع جبلي يزيد ارتفاعه عن ١٢٠٨م، يعرف بجبل الجرمق، الذي يشكل بدوره حاجزاً طبيعياً أمام القوات المهاجمة بعد إمكان اجتيازها مستنقعات سهل الحولة. وإلى الجنوب من بحيرة الحولة تقع بحيرة طبريا، التي تشكل أكبر خزان للمياه العذبة في فلسطين المحتلة.

٦ – منطقة بحيرة طبريا وأهميتها الاستراتيجية:

تقع بحيرة طبريا إلى الجنوب من بحيرة الحولة بمسافة تقارب العشرين كم، وهي أكبر خزان مائي عذب في فلسطين المحتلة. إذ يبلغ أقصى طول لها من الشمال إلى الجنوب ٢١كم، وأقصى عرض لها ١٣كم، وتبلغ مساحتها قرابة ١٦٨كم^{٢}. وإن مستوى سطحها العلوي المائي ينخفض ٢١٢م تحت مستوى سطح البحر الأبيض المتوسط. أما عمق مياه بحيرة طبريا فهو يتراوح ما بين ٥٠–٤٠م. ويرفد نهر الأردن البحيرة من الشمال، حيث يزودها بمعظم مياهها، وبخاصة في موسم الأمطار شتاءً، إضافة إلى نهر الأردن، فهناك أنهار تصب في شاطئها الغربي مثل: العمود، الربضية، الحمام ولا يأتيها من الشرق أي وادٍ مهم(١١٤).

ويعد نهر الأردن هو المصدر الرئيس المغذي لبحيرة طبريا، الذي يستمد مياهه من الجنوب اللبناني، ومن شمال فلسطين حاملاً معه مياه كل من الأنهار التالية: الحاصباني، بانياس، الدان، بريفيت. كما أنها تتغذى من مياه الينابيع المنبجسة في قاعها بسبب مرور وادي الأردن بالقرب من الطرف الشرقي لتلك البحيرة.

إن الأهمية الاستراتيجية لبحيرة طبريا، لا يأتي من كونها تشكل عائقاً طبيعياً ضد القوات المهاجمة الآتية من الشرق، وإنما أهمية بحيرة طبريا الاستراتيجية تكمن بكمية المياه العذبة التي تصل إليها سنوياً، والتي تزيد عن ٧٦٠م م^{٣}. وإن مياهها هي

---

١ – الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص١١٥.

أقل ملوحة من مياه مجرى نهر الأردن، الذي بدوره يغذي تلك البحيرة، فمياهها صالحة للشرب والاستعمالات المنزلية وللسقاية.

إن مياه بحيرة طبريا تسهم بدورها في تعزيز الأمن المائي والأمن الغذائي للمستوطنين في فلسطين المحتلة، حيث مدَّ الكيان الصهيوني معظم مياه بحيرة الحولة إلى منطقة النقب الصحراوية، وإلى منطقة غور بيسان، لسد حاجة المستوطنين من المياه العذبة، ومن أجل قيام زراعة مروية في النقب، مما أدى إلى زيادة في مساحات الأراضي الزراعية، وإلى زيادة في الإنتاج، وإن الأهم من ذلك حولت مياه طبريا المسحوبة إلى النقب، منطقة النقب من منطقة صحراوية نابذة للسكان إلى منطقة استيطان بشري، تستقبل القادمين الجدد من المهاجرين اليهود الصهاينة، الذين غرر بهم وتركوا أوطانهم، ليستقروا في أرض فلسطين المحتلة.

٧ – صحراء النقب وأهميتها الاستراتيجية:

تقع صحراء النقب في الجزء الجنوبي من فلسطين المحتلة، حيث تبلغ مساحتها ما يقارب ثلث مساحة فلسطين، أي ما يزيد عن ٨٠٠٠كم. وهي قليلة التهطال، حيث لا تزيد كمية الهطول السنوية في بئر السبع عن ١١٠مم، في حين تبلغ كمية الهطول في الجزء الجنوبي من صحراء النقب قرابة ٥٠مم سنوياً. وإن منطقة النقب فقيرة أيضاً بمخزونها الجوفي من الماء، وهي منطقة غير صالحة للزراعة لعدم توفر الماء فيها. لكنها بيئة ملائمة للنمط المعيشي الرعوي، حيث يعيش في النقب قبائل عربية بدوية متنقلة تعتمد في نمطها المعيشي على تربية الماعز والأغنام. لكن العدو الصهيوني جرَّ المياه من بحيرة طبريا لأراضي النقب حيث تقوم فيها حالياً زراعة مروية للعديد من أنواع الخضار والفواكه. وأصبحت النقب منطقة استيطان صهيوني بعد أن توفر الماء المجرور من نهر الأردن ومن بحيرة طبريا. وتقوم في النقب صناعات استراتيجية وفي مقدمتها مفاعل ديمونة، الذي يقوم بتخصيب اليورانيوم المنتج من فوسفات النقب.

إن منطقة النقب رغم جفاف مناخها وقلة أمطارها، إلا أنها تحتل مكانة استراتيجية هامة بالنسبة لفلسطين المحتلة، لما تحتويه طبقاتها الجيولوجية من خامات معدنية هامة ذات صبغة استراتيجية، وفي مقدمتها اليورانيوم، الفوسفات، النحاس، الصخر الزيتي، الصلصال. إن غنى منطقة النقب الصحراوية بالخامات المعدنية المتنوعة الفلزية وغير الفلزية، هي التي جعلت الصهاينة يصرون[١١٥]:

أن تكون منطقة النقب من نصيبهم في مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م. إضافة الثروة المعدنية في البحر الميت، ومنطقة حقل بترول حليقات، برير بدعم من حكومة الانتداب البريطاني، فيما بعد إلى الدولة الصهيونية التي ستنشأ في فلسطين.

٨ – منخفض البحر الميت وأهميته الاستراتيجية:

يتكون منخفض البحر الميت من البحر الميت نفسه، مضافاً إليه السهل المنبسط الذي يقع جنوب البحر الميت والممتد حتى جرف خنيزيرة، الذي يشكل حداً طبيعياً فاصلاً بين منخفض البحر الميت في الشمال، ووادي عربة في الجنوب.

يبلغ طول البحر الميت باتجاه شمال جنوب قرابة (٨٠كم). وإن أقصى عرض له يبلغ ١٧.٥كم. وإن أضيق نقطة عرض للبحر الميت هي منطقة تعرف بمنطقة اللسان، حيث لا يتجاوز عرضه (٢كم فقط). وإن أعمق نقاط قاعه تقع على بعد ٥كم جنوب غرب مصب وادي زرقاء ما عين . التي يبلغ عمقها زهاء ٤٠٠م. وتقارب مساحة سطح البحر قرابة (١٠٠٠كم^{٢})، عندما كان مستوى سطحه منخفضاً ٣٧٩م عن مستوى سطح البحر. وقد كان هذا عام ١٨٤٨م. وإن مساحته الحالية هي أقل من المساحة المذكورة، بسبب تناقص كمية المياه القادمة إليه من مجرى نهر الأردن الذي يصب فيه. وينقسم البحر الميت إلى ثلاث وحدات مساحية جغرافية وهي:

أ – الحوض الشمالي:

---

١ – الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٦١.

يشكل الحوض الشمالي البحر الميت الحقيقي. إذ تبلغ مساحته قرابة ٧٥٧ كم، حيث يساوي ٧٦% من المساحة العامة البالغة ١٠٠٠كم٢، وتتركز في هذا الجزء من البحر الميت معظم مياهه، وأملاحه المعدنية المذابة، إضافة إلى أعمق نقاط قاعه. ويمتد قاع الحوض الشمالي هذا من الشمال إلى الجنوب. وأن تضاريس قاعه هي أكثر انبساطاً من قاعه الجنوبي، وسبب ذلك يعود إلى الرسوبات المذابة والمحمولة من قبل مياه مجرى نهر الأردن شتاءً.

ب- الحوض الجنوبي:

هو أقل اتساعاً وأقل عمقاً من الحوض الشمالي، حيث تبلغ مساحته قرابة ٢٤٣كم٢، أي ما نسبته ٢٤% من مساحة البحر الميت الإجمالية (١٠٠٠كم٢). وإن عمق مياهه لا تتجاوز ١٠م. وإن قاعه منبسط جداً، بحيث لا يختلف عن غور الصافي وغور فيفا، اللذان يعقان إلى الجنوب منه.

وقد جفت معظم مياه هذا الحوض منذ أن حول الكيان الصهيوني جزءاً كبيراً من مياه نهر الأردن إلى داخل فلسطين المحتلة من أجل الزراعة، والصناعة، والاستعمال المنزلي. ولم يبق من هذا الحوض سوى مساحة بسيطة لا تزيد عن ٨٠كم٢، ما يساوي ٢٥% من مساحته العامة (٢٤٣كم٢)، وهي محصورة في جزئه الجنوبي الغربي. وقد جف هذا الحوض نهائياً عام ١٩٨٦م، حيث تحولت مساحة هذا الحوض إلى سبخة كبيرة المساحة.

الشكل رقم (١٤) تغير مساحة البحر الميت من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٩٠م

عن الموسوعة الفلسطينية

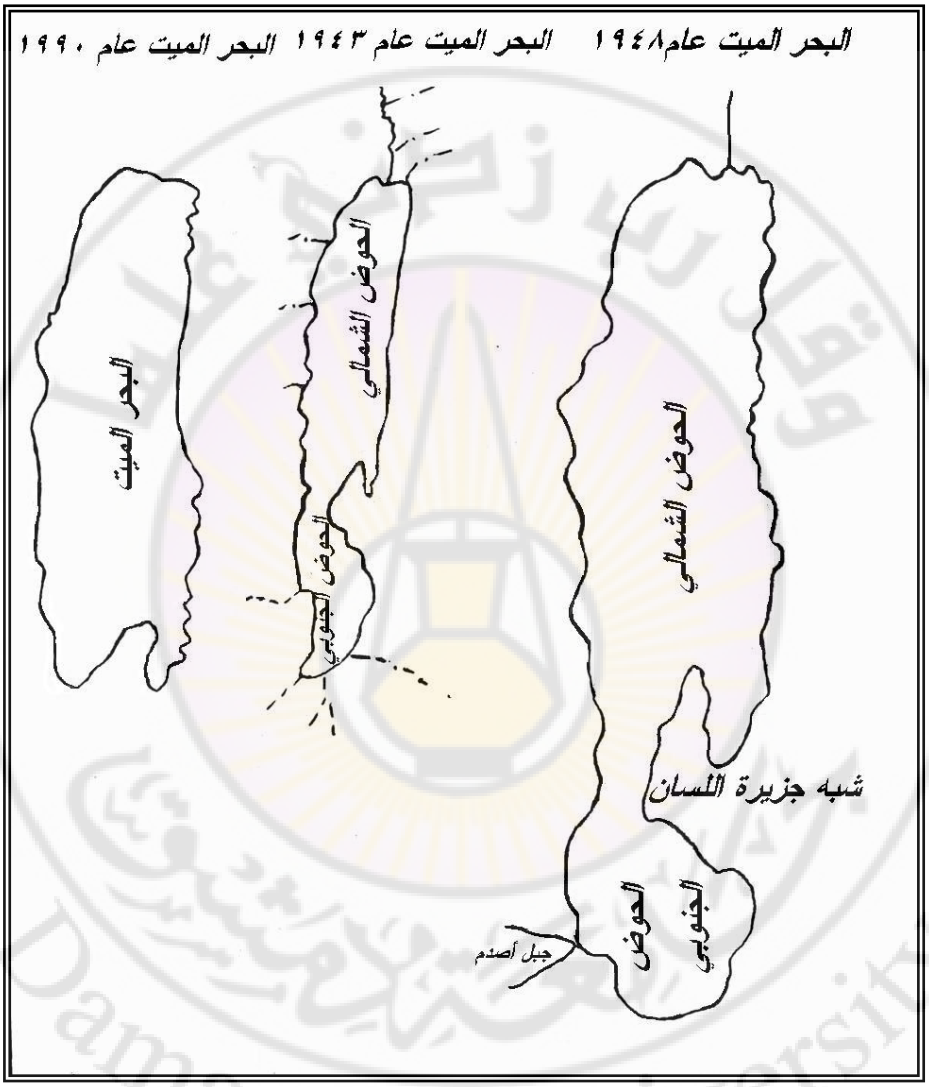

ج- منطقة شبه جزيرة اللسان:

تشكل منطقة شبه جزيرة اللسان، مرتفعاً من الأرض يفصل بين الحوض الشمالي والحوض الجنوبي، المتصلان عبر نتوء طويل يشبه اللسان يقع غربي شبه الجزيرة، حيث يمتد الجزء الشمالي من شبه الجزيرة في الحوض الشمالي على شكل نتوء يشبه اللسان. ويزداد طول هذا اللسان مع زيادة جفاف البحر الميت، إذ يصل طول شبه جزيرة اللسان إلى ٢٠كم، وبعرض ٧كم.

تكمن الأهمية الاستراتيجية للبحر الميت في أكثر من سبب:

أولاً: يشكل البحر الميت منطقة دفاع طبيعية بالنسبة لفلسطين المحتلة من جهة الشرق. حيث من الصعب اجتياز هذا العائق المائي دون أن يتكبد الطرف المهاجم من تلك المساحة المائية خسائر فادحة. إلا أن الأهمية الاستراتيجية للبحر الميت تكمن بشكل رئيس في كمية الأملاح المعدنية الهائلة في كمها وتنوعها، وغير القابلة للنضوب، كما هو الحال في الاحتياطات النفطية. إضافة إلى الأملاح المعدنية غير المذابة في مياهه، هناك كميات هائلة من الأملاح المعدنية تتوضع في مكامن دفينة ضمن طبقاته الجيولوجية المكونة لتضاريسه:

ثانياً: في منطقة مضيق اللسان تتوضع رسوبات مكشوفة وطرية وبكميات ضخمة، وتتكون من الجبس، والاراغونيت. إذ يبلغ سماكة المتكشف من تلك الرسوبات ما تزيد سماكته عن ٢٨م. ويكمن تحت سطح تلك الرسوبيات الطرية لشبه جزيرة اللسان من الملح الصخري مايزيد سمكه عن ٤٠٠٠م. ويبدو أن ما تحت سطح شبه جزيرة اللسان كميات ضخمة من الملح الصخري تشبه جبل أصدم[١١٦] (المكون من الملح الصخري). وقد وجد الملح الصخري في قاع البحر الميت الشمالي. ويعتقد بعض الباحثين الجيولوجيين:

١- جبل أصدم: يتكون من الملح الصخري. طوله ١٢كم وعرضه ٢كم وارتفاعه ٢٤٠م فوق مستوى البحر الميت، وهو عبارة عن قبة ملحية، كانت قد نشأت بفضل التصدعات التي كانت قد انتابت وادي الأردن.

أن الملح الصخري قد وجد في قاع الحوض الشمالي من البحر الميت، وأنه ناتج عن ذوبان الملح الصخري الذي كان موجوداً في ذلك المكان[١١٧].

د- أملاح البحر الميت المعدنية وأهميتها الاستراتيجية:

يحتوي البحر الميت على ثروة معدنية هامة لا تنضب، وهي موجودة وبوفرة ما بقي البحر الميت. وتتكون العناصر المعدنية من العديد من المعادن الهامة والضرورية للتصنيع، وللحياة اليومية كالبوتاسيوم المستخدم في الزراعة، والصوديوم، والكلور..إلخ. من هذه المعادن:

جدول رقم (٣)

كمية الأيونات الرئيسة المذابة في مياه البحر الميت (مقدرة بآلاف ملايين الأطنان، أو مليارات الأطنان (عام ١٩٦٠م)

الوحدات	الكتلة المائية العليا	الكتلة الانتقالية	الكتلة العميقة	البحر الميت جميعه
الحجم كم٣	٢٨ ٤٠-٥٠	٣٢ ٤٠- ١٠٠	٧٨ ١٠٠ -٤٠٠	١٣٨ ٠-٤٠٠
العمق م	٠.٤٥٩	٠.٥٣ ١	١.٣ ٠٦	٢.٢٩٦
كالسيوم مغنزيوم	١.٠١٢	١.٢٩ ٨	٣.٢ ٢٥	٥.٥٣٥
م صوديوم	١.٠٧٨	١.٢٣ ١	٣.٠ ١٧	٥.٣٢٦
م بوتاسيوم	٠.١٨٢	٠.٢٢ ٩	٠.٥ ٧٧	٠.٩٨٨
كلور	٥.٥١٤	٦.٧٤ ١	١٦. ٦٦٣	٢٨.٩١٨

٢- الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص١١٣.

بروم	٠.١٢٩	٠.١٦ ٥	٠.٤ ٠٠	٠.٦٩٤
كبريتات	٠.٠١٦	٠.٠١ ٦	٠.٠ ٣٢	٠.٠٦٤
بايكربونات	٠.٠٠٦	٠.٠٠ ٧	٠.٠ ١٧	٠.٠٣٠
المجموع	٨.٣٩٦	١.٢١ ٨	٢٥. ٢٣٧	٤٣.٨٥١

وتصل ملوحة البحر الميت إلى ما يزيد عن ١٠ أضعاف ملوحة البحر الأبيض المتوسط. وإن مصدر تلك الأملاح الهائلة والدائمة، يعود إلى الينابيع التحتية الغنية بأملاح قديمة موجودة في الرسوبيات، بالإضافة إلى ما يأتي به نهر الأردن، والينابيع والأودية التي تصب في البحر الميت. ومن المعادن المذابة في مياه البحر الميت:[١١٨]

البروم	البوتاس	كلوريد المغنزيوم	بروميد الزنك	بروميد الكالسيوم	بروميد الصوديوم
Br	Kc١	Mgc١٢	ZNBr٢	CaBr٢	NaBr
بروميد البوتاسيوم	بروميد الألمنيوم	كلور	أملاح الكالسيوم	كلورات البوتاسيوم	بوتاس كاوي
KB٢	NHuBr	C١		KC١O٤	KoH
كارنيليت		بريكلاز			
CaCL٢.MaC١٢-٦H٢O		Mgo			

جدول رقم (٤) المعادن المذابة في مياه البحر الميت

١- نقلاً عن الموسوعة الفلسطينية. مرجع سابق. ص٦٨.

الموارد المعدنية في فلسطين المحتلة وأهميتها الاستراتيجية

إن الموارد المعدنية هي مواد خام طبيعية تنشأ في قشرة الأرض: (في طبقات قشرتها الجيولوجية). والمواد الطبيعية هذه قد تكون صخرية، أو مما ينشأ مع تكون الصخور من معادن تتركز فيها عناصر بشكل غير عادي، فيتحول هذا العنصر إلى خام (ore) مثل خامات النحاس والحديد والذهب وغيرها. وقد تكون هذه المواد عضوية، قد نشأت مرافقة لنشأة الصخر، كالنفط والفحم والغاز الطبيعي. ففي فلسطين المحتلة موارد معدنية متنوعة، منها موارد معدنية فلزية كالحديد والنحاس، والمنغنيز، واليورانيوم. وهناك موارد معدنية غير فلزية مثل: الفوسفات، الحجر الجيري الرسوبي المتنوع، والمستعمل في البناء، والرخام، والرمل ورمل الزجاج، والصلصال[١١٩].

جدول رقم (٥) بعض الموارد المعدنية المنتجة في فلسطين المحتلة بالطن المتري

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الجبس	١٥٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٧٢.٥٠٠	٨٠.٠٠٠	٤٢.٠٠٠	٥٠.٠٠٠
الجير	١٨٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٤٠.٠٠٠	١٢٤.٠٠٠	١٢٤.٠٠٠	١٢٤.٠٠٠	٨٦.٠٠٠	٨٠.٠٠٠
الملح	٩٥.٨٦٤	١١٢.٠٠٠	١١٤.٠٠٠	١٢١.٥٦٠	١٠٧.٣٥٢	١٨.٠١٠	١٣٢.٢٥٠	١٢٠.٠٠٠
رمل / زجاج	٦٩.٥٠٠	٨٢.٠٠٠	٧٤.٠٠٠	٨٦.٨٦٤	٧١.٠٢٢	٧١.٤٦٥	٣٢.٧٠٠	٦٥.٠٠٠
كبريت /بترول	١٠.٠٠٠	–	–	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠
				الصلصال				
صلصال أبيض	١٥.٠٠٠	٤٤.٠٠	٧٦.٠٦٩	٢٢.٦٥٦	١٧.٦٩٠	١٤.٣٥١	٩.١٣٢	١٠.٠٠٠
بنتويت	٤.٠٠٠	٣.٨٠	٨.٠٠٠	٦.٩٥٢	٦.٢٨٧	١٨.٣٢١	١٢.٥٨١	١٣.٠٠٠
كاولين	٢٩.٠٠٠	٤.٢٠٠	١٢.٠٠٠	٦.٣٥٠	٢٢.٣١٧	٩.٤٩٥	٣٧.٢٩٩	٣٥.٠٠٠
أنواع أخرى	٢.٠٠	١.٢٠٠	٢.٠٠٠	١١.٤٥٠	١٩.٦٨٦	٣٢.٠٣٣	٢.٩٢٦	٣.٠٠٠
الخث	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	١٨.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠

١ –الموسوعة الفلسطينية: دراسات جغرافية، المجلد الأول، ٨٦.٨٦٤ . ص٦٨.

١ – الفوسفات وأهميته الاستراتيجية:

يوجد الفوسفات في فلسطين المحتلة في مناطق متعددة منها: منطقة أريحا وشمالها وجنوبها، ومنطقة غرب بيت لحم، وفي أماكن أخرى تقع وسط فلسطين. إلا أنّ الفوسفات الجيد القابل للتعدين موجود في منطقة النقب جنوب فلسطين.

توجد صخور الفوسفات في شمال منطقة النقب، وتوجد هذه الصخور بشكل متعاقب مع صخور المارن والصوان. وتعود هذه الصخور الفوسفاتية إلى الجزء العلوي من الحقب الكريتاسي. ومن أهم خامات الفوسفات الكثيرة في فلسطين، والتي تستثمر وذات جدوى اقتصادية، هي: مناجم زن Zin، عرَّاد، أورون، ويعد منجم زن ـ أهمها وأكبرها وأكثرها إنتاجاً، إذ ينتج سنوياً قرابة ١.٣٠ مليون طن فوسفات كان هذا في عام ١٩٨٢م، ومازال الإنتاج في ارتفاع مستمر حتى يومنا هذا. ويحاول الكيان الصهيوني رفع إنتاجه السنوي من الفوسفات إلى /٦ مليون طن/. ويقدر الاحتياطي من الفوسفات إلى ما يزيد عن ٦٠٠ مليون طن في منطقة النقب بفلسطين المحتلة.

إن الجزء المهم من خامات الفوسفات في فلسطين المحتلة تعالج كيماوياً في فلسطين المحتلة، من أجل صناعة حمض الفوسفوريك، والأسمدة الفوسفورية، واستخلاص اليورانيوم، حيث ينتج الكيان الصهيوني سنوياً كمية من اليورانيوم المستخلص من فوسفات النقب ما يزيد عن ٧٠ طن. (١٢٠)

ويستخدم اليورانيوم المستخلص من فوسفات النقب من قبل العدو في الأغراض السلمية، وفي العسكرية كما هو الحال في مفاعل ديمونة في صحراء النقب، حيث إنتاج السلاح النووي، إذ تقدر كمية القنابل النووية التي يمتلكها العدو، ما يزيد عن /٢٥٠ قنبلة نووية/، علماً أنه كان قد أجرى أول تجربة نووية عام /١٩٥٨م/. وكان هناك تعاون استراتيجي نووي ما بين الكيان الصهيوني، وبين دولة بريتوريا العنصرية.

---

١ – المرجع السابق، ص٦٣.

التي أصبحت الآن تسمى .بجمهورية جنوب أفريقيا، بعد أن انتصرت حركة التحرر الأفريقي بقيادة .نلسن مانديلا زعيم المؤتمر الوطني، واستلم السود الحكم من البيض العنصريين الأوروبيين المستعمرين والذين لازالوا في جنوب أفريقيا كمواطنين على قدم المساواة مع السواد الأعظم من المواطنين سكان البلد الأصليين.

٢ – الرمل ورمل الزجاج:

إن فلسطين غنية بالرمال التي تستعمل إما مباشرة في البناء، أو تدخل في مواد بناء أخرى حيث تستعمل في صناعة الزجاج بسبب نقاوته. وقد بلغ إنتاج عام ١٩٨٢م ما يزيد عن ٩٠ ألف طن.

وهناك معادن أخرى غير فلزية مثل: الكبريت . الجبص، الذي يوجد بكثرة في فلطسين، وفي مواقع متعددة من الصخور الرسوبية، حيث يوجد في منطقة الجليل الأعلى، ويعود إلى أواخر دور الميوسين. ويوجد الجص في منطقة النقب، ويعود هنا إلى الدور الترياسي من الحقب الثاني الجيولوجي. ويدخل الجص في صناعة الإسمنت في مصانع حيفا، الرملة، بيت شمس. وقد بلغ الإنتاج السنوي عام ١٩٧٨م ما يزيد عن (٢٠٠ ألف طن). وهناك الرخام، والصلصال (Clays)، الذي يتكون من مجموعة كبيرة من المعادن الطينية المكونة من سيليكات الألومنيوم المائية، مع بعض العناصر مثل البوتاسيوم والكالسيوم والمغنزيوم. وهذه المعادن هامة وضرورية لكثير من الصناعات مثل: صناعة الورق، الخزف بأنواعه، والآجر والبلاط الصيني، ومواد عازلة، ومواد متحملة للحرارة.

٣ – فحم الخث (Peat):

توجد في فلسطين توضعات هامة للفحم الحجري، لكنها ليست بنفس جودة توضعات الفحم في منطقة سيناء. يوجد الفحم في رسوبيات مجموعة الحولة التابعة لعصر البلايستوسين ويتوضع الفحم الحجري على ثلاثة مستويات: مستوى سفلي غير سميك، حوالي واحد متر تقريباً، ومستوى وسط لا يزيد سمكه عن ٥٤م من الفحم

الكتلي، وهو الأكثر أهمية، ومستوى علوي تزيد سماكته عن ١٣م. ويستغل الفحم الحجري بشكل حثيث في فلسطين المحتلة كطاقة للوقود.

٤ – الصخور الزيتية (Oil Shal):

إن الصخور الزيتية: هي صخور جيرية مارلية سوداء اللون غنية بالمادة العضوية، وهي تتحول إلى نفط جزئياً، إذا ما سخنت إلى درجة حرورية تزيد عن ٥٠٠°. ويسمى هذا البترول الناتج بزيت الصخر (Oil Shal). ولا يختلف الزيت الصخري عن النفط إلا في نسبة الكبريت العالية فيه التي تصل إلى ١٠% من الزيت الناتج بعد رفع درجة الصخور الزيتية إلى ٥٠٠° درجة مئوية. وإن هذه الصخور الزيتية تتوضع عادة فوق صخور الفوسفات في منطقة النقب. وإن أشهر خامات تلك الصخور تكمن في التوضعات الصخرية في حقل (FFe) الذي يقع إلى الشرق من مفاعل ديمونة وإلى الغرب من البحر الميت. وتبلغ الكمية الاحتياطية للصخور الزيتية في فلسطين المحتلة ما يزيد عن /٥ مليار طن/ (٥٠٠٠ مليون طن).حيث يعطي الطن الصخري ما يزيد عن ١٠٠كغ زيت صخري. وإن القيمة الحرارية للغرام الواحد، تتراوح ما بين /٧٠٠–١٦٠٠/ سعر. وقد أنشأ الكيان الصهيوني في عام ١٩٨٣/١٩٨٤م، أول مصنع لإنتاج البترول من الصخور الزيتية.

٥ – البترول والغاز الطبيعي:

إن وجود الإسفلت والرمال القطرانية في البحر الميت والمناطق المحيطة به دفع الجيولوجيين إلى الاعتقاد بوجود النفط بشكل تجاري في حوض البحر الميت. وقد تم حفر آبار عديدة من أجل استكشاف النفط إلا أنها نضبت ما عدا الآبار التالية:

آبار حقل حليقات بريـر: إذ يقدر احتياطي النفط في هذا الحقل ما بين ٢.٧٥–٤ مليون طن. وقد بلغ الإنتاج عام ١٩٦٢م ما يزيد عن (١٢٨ ألف طن). أما في عام ١٩٨٢م فقد بلغ الإنتاج (١٨.٠٠٠ ألف برميل، بمعدل ٥٠٠ برميل/ يومياً). وحديثاً اكتشف النفط في حقل تسوك تمرور (Tzuq Tamrur) في منتصف

المسافة الواقعة يبن حقل زهر للغاز، وبين البحر الميت: إذ يبلغ إنتاجه اليومي ما يزيد عن ٤٠٠ برميل/ يومياً.

وهناك حقول للغاز في منطقة زوهر Zohar، حيث يستثمر الغاز هنا وبكميات تجارية، وتكاد تسد حاجة الكيان الصهيوني.[١٢١]

جدول رقم (٦) الإنتاج السنوي للنفط والغاز الطبيعي بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٥م

السنة	بترول/ برميل	غاز طبيعي/ مليون م^3	السنة	بترول/ برميل	غاز طبيعي مليون م^3
١٩٧٠	٥٥.٠٠٠	١٣٤	١٩٨٠	١٤٢.٠٠٠	١٤٢
١٩٧٣	٢٧٥.٠٠٠	٥٤.٢	١٩٨١	١١٦.٠٠٠	٣٥٣
١٩٧٤	٢٨١.٠٠٠	٦٦	١٩٨٢		٢٠٠
١٩٧٥	٢٥٠.٠٠٠	٦٠	١٩٨٣	٨١.٢٥٠	٦٦
١٩٧٨	١٧٧.٠٠٠	٥٧.٢	١٩٨٤	١١٨.٧٥٠	٥٣
١٩٧٩	١٥٠.٠٠٠	١٠٣	١٩٨٥	–	–

المصدر: الموسوعة الفلسطينية، ص٧٣

ومن أهم المعادن الفلزية المستثمرة في فلسطين المحتلة يأتي: النحاس، الحديد، المنغنيز، لكن بكميات قليلة لدرجة لا تكفي حاجة الكيان الصهيوني.

٦ – النحاس:

يوجد الصخر الحاوي على النحاس في الصخور التي تعود إلى عصر الكامبري الأسفل بسمك ٢٠ متراً. أما السمك القابل للتعدين فهو يتراوح ما بين ٢-١٠م. وتبلغ نسبة النحاس في ذلك الصخر بـ ١.٢٩%. وقد بدأت أعمال التعدين منذ عام ١٩٥١م. وكان الاحتياطي آنذاك ما يزيد عن ٧ ملايين طن، من معدن خام النحاس، ثم ارتفع الاحتياطي إلى ١٧ مليون طن عام ١٩٥٧م. وقد بدأت عمليات

١- الموسوعة الفلسطينية: مرجع سابق، ص٧٠-٧١.

التعدين واستغلال النحاس فعلياً عام ١٩٥٨م. واستمر الإنتاج حتى عام ١٩٧٦م. ومن ثم توقف التعدين بسبب رخص أسعار النحاس عالمياً. ثم أعيد فتح المصنع عام ١٩٨٠م. ومازال العمل فيه مستمراً. ويعد النحاس من المعادن الجيدة الناقلة للكهرباء. ويستخدم في مجالات صناعية ضرورية واستراتيجية، فالكميات المنتجة تفيض عن حاجة الكيان الصهيوني، ويصدر الفائض إلى الدول الأوربية مما يسهم في تأمين القطع الأجنبي بالعملات الصعبة. وفيما يلي جدول يوضح كميات النحاس المنتجة في فلسطين المحتلة ما بين عامي ١٩٥٩-١٩٨٣م:

جدول رقم (٧)

إنتاج النحاس في منطقة وادي المنيعة (تمناع) في منطقة جنوب فلسطين (النقب) بالطن

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
١٩٥٩	٦٦٢	١٩٧٤	٩.٣٢
١٩٦٠	٥.٤٧٩	١٩٧٥	٧.٥٠٠
١٩٦٤	٧.٥٥	١٩٧٧-١٩٧٩	مغلق
١٩٦٧	١٠.٠٠٠	١٩٨٠	٦٠٠
١٩٧١	١٠.٩٦٣	١٩٨١	٤.٤٠٠
١٩٧٢	١١.٢٠٠	١٩٨٢	٤.٤٠٠
١٩٧٣	١٠.١٦٢	١٩٨٣	٤.٨٠٠

وتشير الدراسات الأثرية: أن خامات النحاس قد استغلت جزئياً في العصر النحاسي، وفي أيام دولة الأنباط والرومان، ومازالت آثار أفرانهم وأعمال تعدينهم ماثلة إلى الآن. وإن علماء الآثار توصلوا إلى نتيجة علمية مفادها: أنه لا علاقة للملك سليمان أيام دولته باستغلال هذه المناجم.[١٢٢]

٧- الفوسفات وأهميته الاستراتيجية كمصدر لليورانيوم:

١- الموسوعة الفلسطينية: مرجع سابق، ص٥٧.

يعد الفوسفات مصدراً مهماً من مصادر اليورانيوم في العالم، إذ يزيد معدل اليورانيوم في الفوسفات عن ١٢٠غ/ طن الواحدة فوسفات. وقد بلغ إنتاج العالم من اليورانيوم عام ١٩٧٩م (٣٦٠٠٠ طن) وفي عام ٢٠٠٠م كان إنتاج العالم (٣٥٠٠٠ طن) يورانيوم، من كمية الفوسفات المنتجة والتي بلغت ٣٠٠ مليون طن. لكن إنتاج العالم الإجمالي لليورانيوم قد بلغ عام ٢٠٠٠م مايزيد عن١٢٠.٠٠٠ طن. وإن كيان العدو الصهيوني يستخلص سنوياً ما يزيد عن ٧٠ طن يورانيوم من فوسفات فلسطين المحتلة.

ويتوزع الفوسفات بفلسطين في المناطق التالية: زيفا، أورون، عين الويبة، هاهار، روتم (Rotem)، وحوض بئر السبع، وغيرها من مناطق النقب. ولا تختلف كمية اليورانيوم في فوسفات فلسطين عن مثيلاتها في العالم، حيث يتراوح معدله بين ٣٠ إلى ٢٦٠غ في الطن الواحد. وقد قدر معدل اليورانيوم في حقول فوسفات: زيفا، عين الويبة، هاهار، أورون بـ ١٢٦غ . ١٠٥غ . ١١٥غ . ١٠٤غ/ طن على التوالي. غير أن نسبة اليورانيوم تختلف من طبقة إلى أخرى. فهناك طبقات تصل فيها نسبة اليورانيوم إلى ما يزيد عن ٣٠٠غ/طن. وبناءً عليه، يمكن استعمال حامض الفوسفوريك التي تسبق عملية استخلاص اليورانيوم من الفوسفات.

إن دولة الكيان الصهيوني، تحصل على اليورانيوم من الفوسفات، إذ بلغ إنتاجها السنوي في مدينة حيفا، وهي مكان صناعة الأسمدة الفوسفاتية وحمض الفوسفوريك، عام ١٩٧٤م ما يزيد عن ٥٠ طن. وحالياً فإن الكيان الصهيوني قادر على إنتاج ما يزيد عن ٧٠ طناً من اليورانيوم من الفوسفات المتوضع في البنية الجيولوجية لصحراء النقب بصورة أساسية، والتي على الأغلب هي أغنى منطقة بفلسطين المحتلة بالمكامن للفلزات المعدنية وغير المعدنية حيث يتوضع في جيولوجيتها خامات معدنية كثير منها: الفوسفات، الصخر الزيتي، النحاس، المنغنيز، الصلصال...إلخ.

إن غنى منطقة النقب بالثروات المعدنية الهامة والضرورية للصناعات وبخاصة منها الاستراتيجية التي تستخدم في إنتاج (الطاقة النووية)، هي التي دفعت بالصهاينة أن تكون منطقة النقب من نصيبهم في مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧.[١٢٣]

فلسطين في الاستراتيجية الدولية

تستمد فلسطين أهميتها الاستراتيجية من موقعها المميز والاستراتيجي في قلب الوطن العربي، حيث يشكل موقعها جسر اتصال بين المشرق العربي ومغربه، ومنذ العصور الوسطى وما بعدها يتطلع الأوروبيون إلى الوطن العربي بعين الحقد والكراهية، والطمع في وضع أيديهم على ثروات ذلك الوطن الهائلة الحيوية منها، والمعدنية الفلزية منها وغير الفلزية. وإن استعمار منطقة الوطن العربي لا تتم إلا بفصل مشرقه عن مغربه بحاجز مصطنع يقف عائقاً أمام الطموحات العربية في التطور والتوحد. وإن إقامة ذلك الحاجز الاصطناعي يجب أن يقوم على أرض فلسطين.

ففي عام ١٧٩٨م أصدر نابليون بونابرت، أثناء احتلاله لمصر ومحاولاته الفاشلة باحتلال فلسطين، منشوراً: "دعا فيه اليهود إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين، وأصدر في عام ١٧٩٩م، منشوراً ثانياً دعا فيه يهود أفريقيا وآسيا إلى الالتفاف حوله لإعادة بناء القدس القديمة"[١٢٤]. وكان هدفه "من ذلك إقامة قاعدة ارتكازية في المنطقة المحتلة تدين له بمقومات الوجود، وتحافظ على مصالحه. في الوقت الذي حارب فيه نابليون أية تطلعات يهودية قومية في بلاده، فقد قام عام ١٨٠٦م بجمع وجهاء الطائفة اليهودية في فرنسا. وانتزع منهم بياناً أكدوا فيه أن ولاءهم هو لفرنسا. وإن اليهودية بالنسبة لهم هي مجرد دين لا أكثر"[١٢٥]

---

١ – الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص٦١٤.

١ –قراءة في وثائق الوكالة اليهودية في فلسطين ١٩٣٠–١٩٤٠ . بيروت . تقديم بوعلي ياسين، ص٣٥.

٢ – المرجع السابق . ص٣٥–٣٦.

وفي عام ١٨٣٨م قام اللورد البريطاني . شافتسبري . بتقديم مشروع لاستيطان اليهود في فلسطين تحت الحماية الأوروبية إلى اللورد . بالمرستون . وزير خارجية بريطانيا آنذاك. وفي عام ١٨٤٠م أقيم مؤتمر في لندن لمناقشة مستقبل كل من فلسطين وسورية، بعد إخراج . محمد علي باشا . من تلك المنطقة الاستراتيجية. إذ دعا اللورد . شافتسبري . في مذكرة له إلى:

إقامة حاجز بين الجزء العربي من أفريقيا، والمشرق العربي عن طريق إقامة دولة يهودية. وقد تجلى هذا الاهتمام الاستعماري بفلسطين بإحداث قنصلية لبريطانيا في القدس، حيث كانت أول قنصلية لدولة غربية أوروبية في مدينة القدس. كما جاء في رسالة من اللورد . بالمرستون . إلى السفير البريطاني في استانبول ١٠ آب ١٨٤٠م بهذا الخصوص ما يلي:

«فإذا عاد الشعب اليهودي تحت حماية ومباركة السلطان فسيكون في هذا . حائل بين محمد علي باشا . ومن يخلفه. وبين تحقيق خطته الشريرة في المستقبل». وجاء في رسالة أخرى إلى نفس السفير في ١١ شباط ١٩٤١م، كتب بالمرستون: «سيكون مفيداً جداً للسلطان إذا ما أغرى اليهود المبعثرين في أوروبا وأفريقيا بالذهاب والتوطن في فلسطين، لكن اليهود يطلبون نوعاً من الأمان الحقيقي الملموس، ولذلك فإني أقترح أن يكون في استطاعتهم الاعتماد على حماية بريطانيا...».[١٢٦]

وفي عام ١٩٠٧م دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر خبراء الاستعمار. حيث كانت مهمة المؤتمر تدارس الوسائل التي يجب اتباعها للحيلولة دون اضمحلال الاستعمار، كما حصل في اضمحلال إمبراطوريات اليونان وروما. وبعد الاجتماع تقدم الخبراء بتقرير طويل إلى وزارة المستعمرات البريطانية. فقد جاء في التقرير جزء خاص عن فلسطين وأهمية موقعها الاستراتيجي الذي يربط المغرب العربي بمشرقه، وكيفية عزل العرب بأفريقيا عن أشقائهم في القومية والعقيدة والتاريخ والتراث في آسيا:

١- عن استراتيجية الاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة: بإشراف حبيب قهوجي، مؤسسة الأرض، دمشق ١٩٧٨، ص١٦-٢٣.

«إن الخطر المهدد يكمن في البحر الأبيض المتوسط، صلة الوصل بين الشرق والغرب، وفي حوضه مهد الديانات والحضارات، وفي شواطئه الجنوبية والشرقية بوجه خاص. فعلى طول ساحله الجنوبي من الرباط إلى غزة، وعلى الساحل الشرقي من غزة حتى مرسين وأضنة، على الجسر البحري الضيق الذي يصل آسيا بأفريقيا، وتمر قناة السويس شريان حياة أوروبا، وعلى جانب البحر الأحمر، وعلى طول الساحل الهندي وبحر العرب وحتى خليج البصرة، حيث الطريق إلى الهند والإمبراطوريات الاستعمارية في الشرق...

وفي هذه البقعة الشاسعة الحساسة، يعيش شعب واحد، تتوفر فيه من وحدة تاريخه ودينه ووحدة لسانه وأصالته وكل مقومات المجتمع والترابط والاتحاد، وتتوفر في نزعاته التحررية، وفي ثرواته الطبيعية، ومن كثرة تناسله كل أسباب القوة والتحرر.

كيف يمكن أن يكون وضع هذه المنطقة إذا توحدت آمال شعبها وأهدافه. وإذا اتجهت هذه القوة كلها باتجاه واحد؟ ماذا لو دخلت الوسائل الفنية الحديثة ومكتسبات الثورة الصناعية الأوروبية إلى هذه المنطقة؟ ماذا سيكون إذا تحركت هذه المنطقة واستغلت ثرواتها الطبيعية من قبل أهلها... عند ذلك ستحل الضربة القاضية بالإمبراطورية الاستعمارية، وعندها ستتبخر أحلام الاستعمار بالخلود، وتتقطع أوصاله، ثم يضمحل وينهار، كما انهارت إمبراطوريات الرومان والإغريق.

إن الخطر على كيان الإمبراطوريات الاستعمارية كامن في الدرجة الأولى في هذه المنطقة، في تجمعها واتحادها حول عقيدة واحدة، وهدف واحد، فعلى كل الدول ذات المصلحة المشتركة أن تعمل: على استمرار وضع المنطقة المجزأ المتأخر، وعلى إبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وجهل وتأخر وتناحر، وكوسيلة أساسية مستعجلة لدرء الخطر يجب العمل على:

فصل الجزء الأفريقي من هذه المنطقة عن جزئها الآسيوي، وذلك بإقامة حاجز قوي غريب على الجسر البري الذي يربط آسيا بأفريقيا، ويربطهما معاً بالبحر

المتوسط، بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة»[١٢٧].

يشير التقرير بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض، ولا يدع مجالاً للشك إلى: التقاء المصالح الاستعمارية للدول الأوروبية جمعيها، وعلى رأسها الاستعمار البريطاني الذي ورثته الولايات المتحدة الأميركية فيما بعد. ويتضح من التقرير بشكل واضح أن مشروع إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية، والإصرار على بقائه هو من استمرار إصرار الاستعمار بقوة على منع هذه المنطقة العربية من التقدم العلمي والتقني، وعدم توحد شعبها، وبقائها متخلفة مجزأة، متناحرة إقليمياً وطائفياً ومذهبياً وقبلياً، كي تبقى خيرات وطننا العربي نهباً للاستعمار الغربي المتمثل في دول أوروبا كافة دون استثناء وعلى رأسها الولايات المتحدة راعية الإرهاب الدولي المنظم. وليس كما يرى البعض:

إن الاستعمار الأوروبي والأميركي هو مسخر لخدمة الكيان الصهيوني والصهيونية. وإن الدليل القاطع على ذلك هو استماتة وإصرار بريطانية في فترة الانتداب على إقامة دولة الكيان الصهيوني. ثم متابعة دورها بعد ذلك، وتبني الولايات المتحدة لهذا الدور، بعد الحرب العالمية الثانية. ومازال دعم الولايات المتحدة السافر والوقح لكل ما يقوم به العدو الصهيوني من مجازر بحق الشعوب العربية وخاصةً الشعب الفلسطيني الضحية.

إن هذا التقرير يكشف حقيقة وجوهر وأطراف الصراع. وإن ما يسميه البعض اليوم بالصراع العربي الإسرائيلي إنما هو في الحقيقة صراع ما بين دول الاستعمار الأوروبي الغربي والأميركي، وبين العرب. وإن جميع الحروب التي خاضتها جماهير

١١-نظر . قاسم الشواف "مع الكلمة الصافية" ص٣٨٥-٣٨٦ وإلى

Khaled Mohieddive, "Temps Modernnes". p. ٢٢.

وقد حدث هذا المؤتمر في عهد حزب الأحرار البريطاني ١٩٠٧م: أي قبل عشر سنوات من صدور وعد . بلفور ١٩١٧م . وبعد عشر سنوات من انعقاد المؤتمر اليهودي في مدينة . بازل (١٨٩٧م).

شعبنا مع الكيان الصهيوني منذ بداية زرعه بالقوة وحتى اليوم، إنما كانت في حقيقتها حرباً مباشرة مع الدول الاستعمارية ذاتها التي أوجدت هذا الكيان المصطنع، ومازالت ملتزمة بأمنه وبوجوده. وهذا ما عبرت عنه مستشارة ألمانيا، عندما قالت: إن القوات الألمانية جاءت إلى لبنان لضمان أمن ووجود الكيان الصهيوني إثر العدوان الصهيوني على لبنان في ١٦ تموز ٢٠٠٦م واندحاره عن الأرض اللبنانية على يد المقاومة الإسلامية والوطنية بقيادة حزب الله. فالكيان الصهيوني برأينا هو امتداد استراتيجي لأوربا وللولايات المتحدة الأميركية خارج حدودهما السياسية الدولية المعترف بها.

و يرى البعض المتخاذل: أنه لا جدوى من معاداة الكيان الصهيوني من قبل الدول العربية، ومن منظمة التحرير الفلسطينية. إلا أن حرب ٣٣ يوماً في لبنان بين المقاومة اللبنانية وقوات العدو الصهيوني أثبتت عدم صحة ذلك الرأي وبطلانه، وأن العدو الصهيوني يهزم وأن وجود كيانه هو وجود مؤقت، وقد أكدت حرب تشرين التحريرية عام ١٩٧٣م خرافة الجيش الذي لا يقهر.

إن تفوق الكيان الصهيوني عسكرياً على العرب هو في الواقع تفوق الغرب الاستعماري بأكمله الأوربي منه والأميركي. إلا أن الدول الاستعمارية الأوروبية منها والشرقية على السواء، إضافة إلى الاستعمار الأميركي، قد نجحت في تزييف الحقائق بأنها تقف على الحياد مع زعم كاذب بأنها حريصة على صداقة طرفي الصراع المباشر العرب والكيان الصهيوني. فقد كان هذا أكبر انتصار حققته الدول الأوروبية والولايات المتحدة على الساحة الدولية في قلبها لحقيقة ذلك الصراع. إذ أسفر ذلك إلى:

أن تحول الصراع العربي الأوروبي الغربي الاستعماري، إلى صراع قزم عربي إسرائيلي. بل لم يكتف الاستعمار الغربي الأوروبي بجعل الصراع صراع عربي إسرائيلي ، بل قزموه بشكل فاضح وحولوه إلى صراع فلسطيني إسرائيلي.

إن الكيان الصهيوني بصورة عامة: هو مشروع استعماري عملت الدول الأوروبية والولايات المتحدة على إنشائه ليكون حارساً قوياً لمصالحهم الحيوية في المنطقة العربية، وليكون حاجزاً صناعياً قوياً يفصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، ولإبقاء العرب مجزئين . متخلفين . بعيدين عن استيعاب التقانة المعاصرة، تسودهم الفرقة والتناحر . والتقاتل، وعدم التوحد، وهذا ما يؤكده . وايزمن في رسالته إلى محرر جريدة . المانشستر غارديان البريطانية ب. س. سكوت. في تشرين الثاني ١٩١٤ قال فيها:

«... نستطيع أن نقول بشكل معقول أنه إذا وقعت فلسطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني وإن شجعت بريطانيا الإسكان اليهودي، هناك محمية بريطانية، فإنه يمكن أن تكون لنا هناك في خلال عشرين أو ثلاثين سنة مليون يهودي، وربما أكثر. إنهم سيطورون البلاد ويعيدون إليها الحضارة، ويكونون حارساً فعالاً لقناة السويس»[١٢٨].

وقد أعلنت . غولدا مائير . عام ١٩٧٣م عن استراتيجية الكيان الصهيوني تجاه الاستعمار الغربي عموماً، والاستعمار الأميركي خصوصاً، عندما قالت في المهمة الملقاة على العدو الصهيوني بالدفاع عن مصالح العالم الغربي: «إن إسرائيل في واقع الحال هي ضمان تثبيت المصالح الأميركية في منطقة البحر الأبيض المتوسط». وكان بن غوريون قد تقدم عام ١٩٤٩م بفكرة مفادها: أن يقوم اتحاد بين إسرائيل وقوى الإمبريالية العالمية وفي مقدمتها دولة الإرهاب المنظم الولايات المتحدة الأمريكية.[١٢٩]

١- الصهيونية والعنصرية بين الفكر والممارسة بإشراف حبيب قهوجي، مؤسسة الأرض، دمشق ١٩٨٠ . ص٣٦ . أنظر أيضاً: الصهيونية بين النظرية والتطبيق.. ص ٤٣ . قراءة في وثائق الوكالة اليهودية في فلسطين ١٩٣٠-١٩٤٠ . ص٢٨.

١- غازي موسى: سقوط رأس الجالوت، دار كيوان، دمسق، ٢٠٠٦، ص٣٦-٣٧.

إن مشروع الاستيطان اليهودي في فلسطين المحتلة، منذ الأساس لم ينطلق من اليهود أنفسهم، بل كان دائماً بمبادرة دول استعمارية من أجل حماية وتحقيق مصالحها الحيوية الاستعمارية في منطقة الوطن العربي، وبخاصة في مشرقه . يقول خالد محمود العك بهذا الصدد «لقد رأى جهابذة الاستعمار الغربي وعلى رأسهم الإنكليز في الصهيونية وسيلة لتمكين نفوذهم الاستعماري في الوطن العربي من خلال ذلك الوطن الوديع المقدس. والآن ترى دولة الإرهاب والعدوان الأميركي: أن نتاج التجربة الصهيونية في احتلال فلسطين، وسيلة لتمكين نفوذها العدواني في الشرق الأوسط» (*)

إن جذور هذه الاستراتيجية الاستعمارية تعود إلى عام ١٧٩٨م عندما أشهر **نابليون** . ورقته اليهودية التي حاول من خلالها إيقاظ الوعي الأسطوري المزعوم عند اليهود في حق العودة إلى فلسطين أرض الميعاد عندما وصلت قواته إلى أسوار مدينة عكا بهدف تحقيق الآتي:

- وقف تدفق الهجرة اليهودية من شرق أوروبا إلى غربها.
- تحويل فلسطين إلى منطقة يقيم فيها اليهود مستعمراتهم الاستيطانية لتكون مستقبلاً قاعدة لتنفيذ استراتيجية فرنسا الرامية إلى السيطرة على مستعمرات وممتلكات الدولة العثمانية (الرجل المريض).

إن أول مستعمرة يهودية في فلسطين لم تتم إقامتها من قبل الصهيونية العالمية، وإنما كانت نتاج عمل خير للبارون الإنكليزي اليهودي العقيدة (روتشيليد) الذي أقام بعض المستوطنات اليهودية من أجل تثبيت النفوذ الفرنسي في فلسطين. وقد عبر عن العلاقة بين الرأسمال اليهودي، الذي يمثله الحركة الصهيونية بقوله : (لولاي ما خطا الصهاينة أي خطوة إلى الأمام، ولولا الصهاينة لظلت أعمالي تراوح مكانها).

٢- خالد محمود العك: تاريخ القدس العربي القديم، دمشق، ١٩٨٦، ص٢٩.

وقد أوضح المبعوث الأمريكي الخاص لوزارة الخارجية الأمريكية (بيل) طبيعة الدافع الذي يكمن وراء تأييد بريطانيا للصهيونية ومخططاتها في فلسطين بأنه يتماشى مع رغبتها في السيطرة على فلسطين لأهميتها الاستراتيجية (لأنها سوف توفر الحماية لقناة السويس ومصر ضد أي هجوم، كما يُمكِّن بريطانيا من السيطرة على خليج السويس والعقبة والبحر الأحمر، مما يجعل لبريطانيا النفوذ الأعلى في غرب شبه الجزيرة العربية والحجاز). ويروي (بيل): إن شخصيات بريطانية كانت تعتقد أنه بتأييد الصهيونية يأمل البريطانيون عن طريق النفوذ في الولايات المتحدة، الحصول على تأييد الحكومة الأمريكية للمخططات البريطانية في الشرق، وخاصة إزاء العرب وأمانيهم القومية في الشام والعراق وشبه الجزيرة العربية، وإزاء محاولات فرنسا السيطرة على مناطق معينة من الشرق العربي (الشام). وقد رأى بيل أنه لا يمكن تنفيذ المشروع الصهيوني دون الاعتداء على حقول الشعب الفلسطيني)[١٣٠]

١ – محمد صالح منسي: أوراق بيل الأمريكية والصراع حول فلسطين، شؤون فلسطينية، العدد الثالث، تموز ١٩٧٦، المؤسسة العربية، بيروت ،١٩٧٣ عن كتاب قراءة في تاريخ الوكالة اليهودية في فلسطين، ص٣١.

قاموس المصطلحات

Astronomical Boundaries	الحدود الفلكية
Antecedent	الحدود السابقة
Antinational minorities	أقليات قومية
Bipolarization	الثنائية القطبية
Baseline	خط القاعدة
Boundaries	الحدود
Buffer States	الدول الحاجزة
Centrifugal Force	قوة الطرد
Centripetal Force	قوة الجذب
Coast Land	الأراضي الشاطئية
Contiguous	المياه الملاصقة
Containment	سياسة الاحتواء
Continental Shelf	الرصيف القاري
Core Area	المنطقة المركزية (النواة)
Delimitation	رسم الحدود على الخريطة
Demarcation	تعيين الحدود على الطبيعة
Defense Early Warning	الإنذار المبكر
Defensive Boundaries	الحدود الدفاعية
Dispute Over Resources	نزاع على الموارد
Determinism	الحتمية
Exclusive Economic Zone	المنطقة الاقتصادية
Frontiers	التخوم

Functional Dispute	نزاع وظيفي
General Assembly	الجمعية العامة للأمم المتحدة
Geometrical	الحدود الهندسية
Land Locked State	دولة حبيسة
Maritime Boundary Delimitation	الحدود البحرية
Median Line	خط الوسط
Nation State	دولة قومية
Nationalism	النزعة القومية
North Atlantic Treaty Organization NATO	حلف شمال الأطلس
Geopolitics	علم الجيوبولتيك
Giant State	دولة عملاقة
Globalization	العولمة
Heartland	قلب الأرض
High Seas	أعالي البحار
Internal Waters	المياه الداخلية
International Court Of Justice	محكمة العدل الدولية:
International Monetary Fund (IMF)	صندوق النقد الدول
Inner Crescent	الهلال الداخلي
Large State	دولة كبيرة
Lebensraum	المجال الحيوي
Micro State	دولة قزمية
Natural Waters	المياه المحايدة
Outer Crescent	الهلال الخارجي

Outer Oriented	التخوم الخارجية
Physical Factors	عوامل طبيعية
Physical Features	الحدود السياسية الطبيعية
Political Field	المجال السياسي
Political System	نظام سياسي
Possibilities	إمكانات
Rim land	الإطار الأرضي
Security Council	مجلس الأمن
Sea Board	الجبهة البحرية
Security Zone	نطاق الأمان
Sovereignty	مبدأ السيادة
Subsequent	الحدود التالية
Superimpose	الحدود المفروضة
Supra Nationalize	دولة كبيرة
The World Bank (I B R D)	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
Transit Passage	عبور الترانزيت
Trans-National	عابر للقوميات
Territorial Dispute	النزاع الإقليمي
Territorial Waters	المياه الإقليمية
World Island	الجزيرة العالمية
Zone Tampon	منطقة الصدام

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University

فهرس الجداول

١- عدد السكان والمساحة والكثافة في الدول العربية.....٣١٤
٢- المساحة وعدد السكان في الاتحاد الأوربي.....٣٥٧
٣- كمية الأيونات المذابة في مياه البحر الميت.....٤٨٤
٤- المعادن المذابة في مياه البحر الميت.....٤٨٥
٥- بعض الموارد المعدنية المنتجة في فلسطين المحتلة.....٤٨٦
٦- الإنتاج السنوي من النفط والغاز الطبيعي في فلسطين.....٤٩٠
٧- إنتاج النحاس في وادي المنيعة.....٤٩١

فهرس الأشكال

١- العالم في الجيوبولتيكا الألمانية.....١١٣
٢- العالم كما تصوره ماكندر عام ١٩٠٤. .....١٢٠
٣- تعديل نظرية ماكندر عام ١٩٤٣ . .....١٢٣
٤- نظرية سفرسكي (سيادة القوة الجوية.....١٧٢
٥- الدول الحاجزة في قارتي آسيا وأوربا ٢٣٤
٦- الحدود في مجرى شط العرب ٢٥٦
٧- الحدود بين بلغاريا ورومانيا على نهر الدانوب. ٢٥٧
٨-الحدود في مناطق البحيرات في إفريقيا. ٢٥٩
٩- النطاقات البحرية المجاورة. ٢٧٤
١٠- طرق تحديد المياه الإقليمية.....٢٧٥
١١- الحدود السياسية في الوطن العربي.....٢٨١
١٢- دول الاتحاد الأوربي.....٣٥٨
١٣- مصور فلسطين. ٤٦٣
١٤- تغير مساحة البحر الميت من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٩٠م.....٤٨٢

المراجع العربية والأجنبية

المراجع العربية:

١- ابراهيم أحمد زرقانة: الجغرافية السياسية، ١٩٦٩.
٢- ـــــــ: بعض مشكلات الجغرافية الساسية.
٣- إبراهيم أحمد سعيد: مابين الجغرافية السياسية ومخاطر الجيوبولتيك والعولمة، الأوائل، دمشق، ٢٠٠٦.
٤- أحمد طربين: الوحدة العربية بين ١٩١٦- ١٩٤٥: بحث في تاريخ العرب الحديث، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٩.
٥- أحمد عبدالرحمن: العولمة: المفهوم الظاهر والمسببات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (١) ١٩٩٨.
٦- أحمد عبد المجيد فؤاد: السياسة الاستراتيجية في الشرق الأوسط.
٧- أدولف هتلر: ترجمة لويس الحاج، كفاحي، دار بيروت، بيروت، ١٩٥٨.
٨- أسامة قدور: جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٨٩.
٩- إسماعيل صبري عبدالله: الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، المستقبل العربي، العدد ٢٢٢،عام ١٩٩٧.
١٠- آلان غريش وآخرون: أطلس العولمة، دار الكتب، لبنان، ٢٠٠٣.
١١- الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، تقرير الدورة ٢٦ من ٧-٨ آذار، ١٩٩٧.
١٢- أمين محمود عبدالله: في أحوال الجغرافية السياسية، القاهرة، ١٩٧٧.
١٣- ـــــــ: دراسات في الجغرافية السياسية للعالم المعاصر، القاهرة، ١٩٦٩.
١٤- أنور عبد الغني العقاد: القارة الأسترالية، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٣.
١٥- أولريش بك: ترجمة أبو العيد دودو، ما هي العولمة، منشورات الجمل كولونيا (ألمانيا)، ١٩٩٩.
١٦- بيتر تيلور وكولن فلنت، ترجمة عبد السلام رضوان، واسحق عبيد، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر- الدولة- القومية- المحليات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢.
١٧- تريفور تيلر: ترجمة عبدالعزيز عروس: العلاقات الدولية، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٥.
١٨- جمال حمدان: إفريقية الجديدة، دراسة في الجغرافية السياسية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٦.
١٩- جمال الدين الدياصوري وآخرون: الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، ١٩٥٧.
٢٠- الجغرافية الاقتصادية لبلدان العالم: دار التقدم، موسكو، ١٩٧٩.

٢١- جيمس روزناو: ديناميكية العولمة / نحو صياغة عملية قرارات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧.
٢٢- جيمس فيرجريف، ترجمة علي رفاعة الأنصاري: الجغرافية والسيادة العالمية ١٩٦٠.
٢٣- جودة حسنين جودة: جغرافية أوربا الإقليمية،منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٥.
٢٤- حبيب قهوجي: الصهيونية والعنصرية بين الفكر والممارسة، مؤسسة الأرض، دمشق، ١٩٨٠.
٢٥- حسنين توفيق إبراهيم: النظام الدولي الجديد في الفكر العربي، عالم الفكر، المجلد ٢٣، العددان ٣- ٤، ١٩٩٥.
٢٦- خالد محمود العك: تاريخ القدس العربي القديم، دمشق ١٩٨٦.
٢٧- دولت أحمد صادق وآخرون: الجغرافية السياسية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٦.
٢٨- ريموند فرنون: ترجمة صلاح برمدا، النتائج السياسية والاقتصادية للمؤسسات المتعددة الجنسية، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨١.
٢٩- زيبغنيو برجينسكي: ترجمة سليم أبراهام: رقعة الشطرنج الكبرى، دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠١.
٣٠- زين الدين عبد المقصود: نصف الكرة الغربي الأمريكي دراسة في الجغرافية الإقليمية،منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٤.
٣١- س.و. ولدردج و جوردن إيست: الجغرافية مغزاها ومرماها، تعريب يوسف أبو الحجاجن مرجعة محمد محمود الصياد، مكتبة الشرقن القاهرة، ١٩٧٠.
٣٢- ساطع محلي: الدول النامية والمتقدمة/ أمريكا اللاتينية، مطبعة ابن حيان، دمشق، ١٩٨٠.
٣٣-سعد مأمون: الاستراتيجية العالمية بين الشرق والغرب.
٣٤-سلسلة الألف كتاب: الأرض والتطور البشري، الجزء الثاني
٣٥- السيد ياسين: العولمة وانعكاساتها على العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية (العدد ١٧)، القاهرة، ١٩٩٨.
٣٦- شاهر إسماعيل الشاهر. الشرق الأوسط الجديد والمستقبل العربي، (المناضل) المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي، العدد ٣٣٢، ٢٠٠٥.
٣٧- صلاح أحمد زكي. النظام العربي والنظام الشرق أوسطي، دار العالم الثالث، القاهرة، ١٩٩٥.
٣٨- صلاح الدين الشامي: النقل في إفريقية وأثر الاستعمار في تخطيطه وتشغيله، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١.

٣٩- صلاح الدين الشامي وفؤاد محمد الصقار: جغرافية الوطن العربي الكبير، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
٤٠- صلاح الدين نامق: التجارة الدولية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.
٤١- عادل سفر، عارف دليلة: تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الكتاب، دمشق، ١٩٨٩.
٤٢- عبد الإله أبو عياش: آفاق التنمية في دول الخليج العربي، الكويت،١٩٧٩.
٤٣- عبد الرحمن حميدة ومحمود رمزي: دراسات في جغرافية الدول الكبرى، دمشق، ١٩٧٠.
٤٤- عبد الرحمن صادق الشريف: جغرافية المملكة العربية السعودية، ج١، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٤.
٤٥- عبد الرزاق عباس حسين: الجغرافية السياسية، بغداد ١٩٧٦
٤٦- عبدالرؤوف رهبان. جغرافية التجارة الدولية، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٣.
٤٧- عبد السلام صالح عرفة: المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر، ليبيا ١٩٩٩.
٤٨- عبد العزيز طريح شرف: الأسس والمشكلات في الجغرافية السياسية، الاسكندرية، ١٩٦٣.
٤٩- عبد العزيز هيكل: النفط وتطور البلاد العربية، نعهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦.
٥٠- عبدالكريم بكار: العولمة – طبيعتها – وسائلها – تحدياتها – التعامل معها، دار الإعلام، عمان، ٢٠٠١.
٥١- عبد المنعم محمود الطيب: الاقتصاديات العربية والعولمة والبدائل المطروحة، ورقة عمل مقدمة في المائدة المستديرة للأساتذة العرب، ليبيا، ١٩٩٩.
٥٢- عبد المنعم عبد الوهاب: جغرافية العلاقات الدولية.
٥٣- عبد الوهاب حميد رشيد: معجم المؤسسات المشتركة العربية والإقليمية والدولية، مؤسسة الكميل، الكويت.
٥٤- عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠.
٥٥- عدنان السيد حسن: نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج، بيروت، ٢٠٠٣.
٥٦- على أحمد هارون. أسس الجغرافية السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٨.
٥٧- علي الجباوي: الجغرافية السياسية الجغراسيا، جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٠
٥٨- علي موسى: محمد الحمادي: جغرافية القارات،دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢.
٥٩- غازي موسى: سقوط رأس الجالوت، دار كيوان، دمشق،٢٠٠٦.

٦٠- فؤاد محمد الصقار: الجغرافية الصناعية في العالم، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠.
٦١- فيدال دي لابلاش: أصول الجغرافية البشرية
٦٢- فيليب رفله: الجغرافية السياسية لإفريقية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة، ١٩٦٦.
٦٣- لوسيان فيفر: ترجمة محمد السيد غلاب، الدار المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٥. (سلسلة الألف كتاب – ١٤٩)
٦٤- ماجد شدود: العولمة: مفهومها- مظاهرها- سبل التعامل معها، دمشق، ١٩٩٨.
٦٥- ماركس - إنجلز: مختارات، الجزء الثالث، ترجمة إلياس شاهين دار التقدم، موسكو، ١٩٧٨.
٦٦- الماركسية اللينينية وقضايا الحرب والجيش: دار التقدم، موسكو، ١٩٧٤.
٦٧- محمد أمين عبدالله: أحوال الجغرافية السياسية عند فان فالكنبرغ.
٦٨- محمد حجازي: دراسات في أسس ومناهج الجغرافية السياسية، القاهرة، ١٩٧٣.
٦٩- محمد حسين مرتضى عرفة: جذور العولمة: من الكشوف الجغرافية وحيازة المستعمرات والبحث عن الذهب إلى انتهاء الصرف على قاعدة الذهب، دار الطارق، دمشق، ٢٠٠٣.
٧٠- محمد الحسيني مصيلحي. أمن البحر الأحمر في ظل قانون البحار الجديد، مجلة الأمن، وزارة الداخلية، المملكة العربية السعودية، العدد العاشر، محرم ١٤١٦هـ.
٧١- محمد الحمادي: الجغرافية السياسية، مؤسسة الوحدة، دمشق، ١٩٨١.
٧٢- محمد رياض: الأصول العامة في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيكا، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٤.
٧٣- محمد سيد نصر: جغرافية الحدود، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٠.
٧٤- محمد صالح منسي: أوراق بيل الأمريكية والصراع حول فلسطين، شؤون فلسطينية، العدد الثالث، تموز، المؤسسة العربية، بيروت، ١٩٧٦
٧٥- محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون: الوطن العربي:أرضه، سكانه، موارده، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
٧٦- محمد طه بدوي: مدخل إلى علم العلاقات الدولية، الدار المصرية للطباعة والنشر، بيروت،١٩٧١.
٧٧- محمد عبد الغني سعودي: الجغرافية السياسية والمشكلات الدولية، دار الرائد، القاهرة، ١٩٧٤.

٧٨- محمد علي حوات: العرب والعولمة: شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.
٧٩- ـــــــ. مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٢.
٨٠- محمد عوض محمد: الاستعمار والمذاهب الاستعمارية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٧.
٨١- محمد كمال عبد الحميد: الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي، ط ٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
٨٢- محمد فاتح عقيل: مشكلات الحدود السياسية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٦٨.
٨٣- ـــــــ: الاتحاد السوفياتي وأثره في السياسات العالمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٥٨.
٨٤- محمد متولي موسى: الجغرافية السياسية، القاهرة، ١٩٦٨.
٨٥- محمد متولي موسى ومحمود أبو العلا: الجغرافية السياسية، ١٩٧٠.
٨٦- محمد محمود إبراهيم الديب. الجغرافية السياسية منظور معاصر، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢.
٨٧- محمد محمود السرياني. الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠١.
٨٨- محمود مرشحة: المنظمات الدولية/ النظرية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق، ١٩٨٥.
٨٩- مصطفى عبدالعزيز موسى. العرب في مفترق الطرق بين ضرورات المشروع القومي والمشروع الشرق أوسطي، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٥.
٩٠- موريس دوفرجيه: ترجمة سامي الدروبي - حمال الأتاسي: المدخل إلى علم السياسة، دار دمشق، دمشق، بدون تاريخ.
٩١- ناهد طلاس العجة: العولمة محاولة في فهمها وتجسيدها، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٩.
٩٢- نعوم تشوفسكي: ترجمة مي النبهان. سنه ٥٠١- الغزو مستمر، دار المدى، دمشق، ١٩٩٦.
٩٣- نيقولا ميكافيللي: الأمير، تعريب محمد لطفي جمعة، مؤسسة النوري، القاهرة، ١٩٩٠.
٩٤- هشام عفيفي: الاتحاد الأوربي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،١٩٩٥.
٩٥- هيثم الكيلاني: الموقع الاستراتيجي العربي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٦٦.
٩٦- وحيد رأفت: العالم العربي والاستراتيجية السوفياتية المعاصرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧٦.

٩٧- يسري عبد الرزاق الجوهري: الكشوف الجغرافية دراسة لتاريخ الكشوف الجغرافية وتطور الفكر الجغرافي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
٩٨- يوسف مجلي ولويس اسكندر: الجيوبوليتيكا، جزءان، مترجم عن هـ.ف روسل و.ج.أبارسي. سلسلة الألف كتاب، رقم ٢٦٥.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

١-Ancel.G: Leurope Centrecle,Manuel de lageographie politique vol.t.librairie Delagrave,Paris ١٩٣٨.

٢-Ancel.G: Geogruphie des frontiere,Paris ١٩٣٨.

٣-Ancel.G:Geopolitique. Paris,fibrairie Delagrve ١٩٣٦.

٤- Drysdale.A.and G.H.Blake, The Middle East and North Africa: A Political Geography. Oxford.Unit,Press New York ١٩٨٥ pp ٨٥

٥-Celerierier.P: Geopolotique et Geostrategie.que Pais-je?N:٦٣٩.

٦-Gressey.G.B: China s Geographic .Foundations,New York ١٩٣٤.

٦-Gressey.G.B: Asia fands and peoples. New York ١٩٥٠.

٧-Flory.M.et Mantran.R: les Regimes politiques des pays arabes Paris ١٩٦٨

٨-Jean-louis Miege: Le Haroc.١٩٧١.

٩-J.Beaujeu-Gernier: L economie du Moyen-orient,١٩٦٩.

١٠- Joseph Dunner, Dictionary of Political science, London vision press L` td ١٩٦٥p١٦

١١-Flory.M.et Mantran.R: Les Regimes politiques des pays arabes. Paris,١٩٦٨.

١٢-Michel Roehefort: Geogrphie de l Amerique du Sud.

-Pierse George: Geographie des Etats-Unis,Paris ١٩٧٤. ١٣

١٤-Hartshorne.R: political Geography.

١٥-Machinder.H.J: Democratic ideal and Reality,New York ١٩٦٢.

١٦-Pourd.N: Political Geography ١٩٧٠.

١٧-Pearcy et others: World political Geography.London ١٩٦٠

١٨-Van Valkenburg.S: Elements of political Geography. London ١٩٦٠.

١٩-Yues Lacoste: Les pays sous-Developpes.

وقل رب زدني علما
جامعة دمشق
Damascus University